أثر الفصل والتوسط في التوجيه النحوي في كتاب البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي

رسالة علمية مقدمة لدكتوراه في اللغة العربية وأدابها

تخصص النحو والصرف

إعداد الطالب
حسن بن محمد بن حسن القرئي

إشراف الأستاذ الدكتور
حسن بن سالم العميري

١٤٢٥ هـ / ٢٠٠٤ م
إجراءات أطروحة علمية في صيغتها النهائية بعد إجراء التقييمات:

الاسم الإباعي: حاكم كريم
الرقم الجامعي: ١٠٧٧٤

قسم: النشرات العليا العربية
كلية: اللغة العربية
الاوطروحة مقدمة ليلي درجة: الدكتور
في ختام: إنثيون: صبغي
عنوان الأطروحة: تأثیر الترس وسلبية الصدر في ديموقراسي لليبي
نشرها في كتاب

ال Abysscop:

ختم: ثم رب العلماء، وسلام على أشوف الأصابع، والرسول وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

فبعد إجراء التقييمات المطلوبة التي أوصيت بها اللجنة التي ناقشت هذه الأطروحة
بتاريخ: ١٤٣٢ / ٣ / ١٤٣٢، توصي اللجنة بإجازتها في صيغتها النهائية المرفقة

والله الموفق....

أعضاء اللجنة:

المشرف: حسام نور
المشرف الداخلي: د. عادل خليفة
المشرف الخارجي: د. أحمد سعيد

التوقيع:

يعتمد: رئيس قسم النشرات العليا العربية

التوقيع:
Bismillah
إلي وأنبياء الخانين يعتديهم الله، وإلي خليل منهما أقول:

أو ما أملك عنصراً غير واحد

وليس منا بما أبى الله وآت لها

مَسْتَوَّبَ الشكر منفاه آخر الأيام
وَقَلَ رَبِّ زَدْنِي عِلْمًا

صدق الله العظيم

(سورة طه: 114)
ملخص الرسالة

عنوان الرسالة: أثر الفصل والتوصيف في التوجه النحوي في كتاب البحر المحيط لأبي جبان

الأندلسي.

اسم الباحث: حسن بن محمد بن حسن القرني.

الدرجة: الدكتوراه في النحو والصرف.

هدف الرسالة:

1- رصد مواضيع ظاهرة في الفصل والتوصيف في كتاب البحر المحيط لأبي جبان، وبيان مدى تأثيرهما في توجيه القاعدة النحوية.
2- الكشف عن الأصول النحوية التي أمتدت هذه المرونة في ترتيب الجملة العربية، كالأساسية، والفرعية، وقوة التلازم، وضعف التباعد.

خطة البحث: اشتمل البحث على مقدمة، وأربعة فصول ضمت في بحثها أربع وستين مسألة، وذلك على النحو الآتي:

الفصل الأول: الأثر الإعرابي، وفيه ثلاث مباحث ضمت سِتَا وعشرين مسألة.
الفصل الثاني: الأثر التركيبي، وفيه مبحثان، فيما ثلاث عشرة مسألة.
الفصل الثالث: الأثر المنوني، وفيه مبحثان، فيما مسألتان.
الفصل الرابع: الأثر المشترك، وتناولت فيه المسائل التي اشتملت على أكثر من أثر، وفيه ثمانية مباحث ضمت ثلاثان وعشرين مسألة.

ثم جاءت الختام لنعرض أهم النتائج التي توصل إليها البحث.

المشرف على الرسالة

أ.د. حسن بن سالم العمري

اسم الباحث

حسن بن محمد القرني
المقدمة:

الحمد لله فاتحة كل خير وسلام لكل نعمة، أحمده سبحانه وتعالى وحدها كنيرًا طاهرًا طيبًا مباركًا فيه، وأصلي وأسلم على سيدهنا محمد صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم ثم أتمًا بعد...

فقد اهتم علماءنا فيما اهتموا به بدراسة التركيب اللغوي ومعرفة نظامه وسننه؛ لأنهم أدركوا أن هذا النظام من أهم ما يميز خصائص لغة من أخرى.

كما بينوا ضرورة أن يكون هذا النظام بناءً متكاملاً يأخذ بعضه يتعجب بعض، وإذا لتعجب أجهر العجب، ويأخذك الدهوش وأنت تتذكر في هذا التركيب الذي رثبت أجراؤه ترتبًا محكمًا، فلا تقتصر، ولا تأخير، ولا حذف... دون أن يكون هناك ضابط لهذا أو مسوّع لذاك.

يقول الشيخ عبد القادر الخراجي عن حديثه عن (النظام يتعهد في الوضع) مشيرًا إلى أهمية اتخاذ أجزاء التركيب: "وعلّم أن ممّا هو أصل في أن يُفيق النظر ويُعمّض المصلّك... أن تتحدد أجزاء الكلام، ويدخل بعضها على بعض، ويشتدّ ارتباط ثان منها بأول، وأن تحتاج في الجملة إلى أن تضعها في النفس ووضعًا واحدًا، وأن يكون حالتها فيها حالتنا البائس يضع بيمه بهامنا في حال ما يضع بيساره هناك"(1).

والفصل بين أجزاء الجملة إحدى الظواهر الملاحظة في لغتنا العربية، فقد يعرض لبناء الجملة أن يفصل أحد العناصر بين ما يحتاج فيه الأمر إلى أن يكون جنبًا إلى جنب، طبقًا لقوانين الرتبة والموقع.

والحق أن يكون عاطفًا على دراسة هذه الظاهرة في النحو العربي، حتى تتبّن لي وجود دراسة في هذا الجانب بعنوان (الفصل بين المتلازمين في فكر النحاة) لمؤلفه الدكتور أحمد محمد نافع، فاستمر الرأي بعد إشارة كريمة من أستاذي الدكتور/ رياض الحمام المرشد السابق على هذا البحث على أن يكون عنوانه (أثر الفصل والتوسط في التوجه النحوي في كتاب البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي).

ولا شك أنني استفيدت من د. نافع وخصوصًا في خطته العامة والتي اعتمدناها في مجيء هذا.

(1) دليل الإعجاز /93.
وقد كنتُ أعتقدُ - باديء الأمر - أن هذين المصطلحين لا يلتقان، بيد أنَّه استقر فلدي بعد الانتهاء من هذا البحث أن مصطلح الفصل يشمل المصطلح الآخر، وأعمُّ منه، ولكني آثرت تركه تأكيدًا على أن النتوسط يختص بالربطة دون غيرها، والترامام بين بالعنوان الذي أقره قسم الدراسات العليا الموقر.

وقد وقع اختياري على كتاب البحر المحيط لما يأتي:

أولاً: أن هذا الاختيار يحقق رغبي القويّ في أن تكون دراستي النحوية لهذه الدرجة في رحب الدراسات القرآنية، ولا شك أن الدراسة التطبيقية أنفع وأعظم مما لو كانت دراسة نظرية، فكيف إذا كانت هذه الدراسة في النص القرآني أفضح الكلام وأعظم البيان.

ثانياً: مكانة أبي حيان النحوية، إذ يعد من النحويين المتميزين، فهو الذي قال فيه: "الشيخ الإمام العلامة الحافظ المفسِّر النحوي اللغوي فريد الدهر، وشيخ النحاة في عصره، وإمام المفسرين في وجهه..."(1).

وهو الذي قيل فيه أيضًا: "شيخ النحاة، العَلَمُ الفرد، والبحر الذي لم يعرف الجزر بل المد، سيبيبه الزمان، والمبرد إذا عمَّ حمي الوطيس..."(2).

ثالثًا: أن كتابه (البحر المحيط) يعد من أهم كتب التفسير، وأجمعها فائدة، وأكثرها تفصيلاً، وهو الذي قال فيه الشاعر:

تفسيره البحر المحيط الذي
بهدي إلى وارده الجوهر
وفيها مَعْطَّدَ الحنصيرة
فُواَدَه من فضله جَمِّة

وأما أهداف هذا البحث فأعمها:

أولاً: رصد مواضع هاتين الظاهرةين في كتاب البحر المحيط، وبيان مدى تأثيرهما في توجيه القاعدة النحوية.

ثانياً: الكشف عن الأصول النحوية التي أتمت هذه المرونة في ترتيب الجملة العربية، كالاصالة، والفرعية، وقوة التلامز، وضعف التباعد، إلى غير ذلك من الأصول التي اعتمدت في ذلك.

وقد كان عملي في هذا البحث على النحو الآتي:

---

(1) طبقات الشافعية لابن قاضي، شهبة 278/12.
(2) طبقات الشافعية الكبرى للسبكي 276/9.
1- جمعت مسائل هاتين الظاهرةين من البحر المحيط، فاجتمع لدى أكثر من مائة موضع، ثم ربطها في مباحثها فاستقرت على أربع وستين مسألة، بعد حذف المكر منها.

2- راعيت قول الجمهور والرأي الراجح في تصنيف هذه المسائل تحت مباحثها العامة.

3- درست المسألة موضوع النقاش، مبتدئًا بآراء النحاة حولها ومعقلاً ذلك برأي أبي حيان في بحر المحيط، وما يتبع ذلك من أثر لهذه المسألة عندنا.

4- رجحت ما استقر عليه ترجيحه من الآراء المعروضة في المسألة موضوع النقاش.

5- استخرجت آراء النحويين من مصادرها الأصلية، فإن لم يتيسر لي ذلك أعدم إلى الكتب الجماعة كالراشام، وشرح التصريح.

6- ترجمت للأعلام غير النحويين، وأما أهل اللغة فاقتصر البحث على ما دعت الحاجة إليه.

7- خرجت القراءات القرآنية، والأحاديث الشريفة، والآثار، والشواهد الشعرية.

8- أوضحت معاني الكلمات العربية فيما أعرض من شواهد مستندًا في ذلك إلى الكتب الشريفة لهذه الشواهد، ومعجم لسان العرب.

9- سوّبت ما في البحر المحيط من أخطاء واضحة ناتجة عن التحريف أو التصحيف من كتاب (النهر الماء) لأبي حيان أيضًا.

واقتضت طبيعة البحث أن يكون في أربعة فصول، تسبقه مقدمة وتمييز، وتفوها خاتمة، وذلك على النحو الآتي:

التمييز: وخصت في إبراز المعنى اللغوي والاصطلاحي لذين المصطلحين.

الفصل الأول: الأثر الإعرابي، وتضم ثلاثة مباحث:

البحث الأول: الأثر الإعرابي للفصل والتتوسط بين العوامل الحرفية ومعمولاتها.

و nieu ست مسائل هي:

المسألة الأولى: توسط خبر (ما) بينها وبين اسمها.

المسألة الثانية: الفصل بين العاطف والمعروف بـ (أم) في باب الاشغال.

المسألة الثالثة: وقوع (إذن) بين الأمر والفاء وبين الفعل.
المسألة الرابعة: الفصل بالاسم بين (إن) الشرطية وفعل الشرط.

المسألة الخامسة: الفصل بين (إن) المخففة من التقلية وبين خبرها، إذا كان جملة فعلية فعلها متصف، لا يقصد به الدعاء.

المسألة السادسة: الفصل بـ (لا) بين (أن) التي تلي ما في معنى القول وبين الفعل المتصف.

البحث الثاني: الأثر الإعرابي للفصل والتوزع بين العوامل غير الحرفية ومعمولاتها:

وفي عشر مسائل هي:

المسألة الأولى: الفصل بـ (لا) النافية بين العامل ومعموله الظرفي.

المسألة الثانية: الفصل بين الفعل القليل وما يعمل فيه.

المسألة الثالثة: عمل ما قبل (لا) فيما بعدها، والعكس.

المسألة الرابعة: الفصل بين الحال والعامل فيها بالأجنبي.

المسألة الخامسة: الفصل والتوزع بين المصدر ومعموله، وفيه مسائل:

الأول: توزع الصفة بين المصدر ومعموله.

الأول: الفصل بين المصدر ومعموله بالأجنبي.

المسألة السادسة: الفصل والتوزع بين اسم الفاعل وما جرى بجراء وبين معمولاته، وفيه مسائل:

الأول: توزع الصفة بين اسم الفاعل وما جرى بجراء وبين معمولاته.

الثانية: الفصل بين اسم الفاعل ومعموله بالجار والجزير.

المسألة السابعة: الفصل يحرف التنفيس بين العامل ومعموله.

المسألة الثامنة: توزع أداة الشرط بين العامل ومعموله.

المسألة التاسعة: توزع الفعل المضارع المقوون بالفاء أو الواو بين فعل الشرط وجوبه.

المسألة العاشرة: الفصل بـ (لا) القسم بين العامل ومعموله.

البحث الثالث: الأثر الإعرابي للفصل والتوزع بين أجزاء الجملة: وفيه مطلب:

المطلب الأول: الأثر الإعرابي للفصل والتوزع بين التوابع: وفيه ثلاث مسائل:
المسألة الأولى: توسُّطُ الخبر بين المعطوف والمفعول عليه (العطف على اسم) بعد استكمال الخبر.

المسألة الثانية: الفصل بين مموم اسم الفاعل المعطوف عليه وبين المعطوف.

المسألة الثالثة: الفصل بـ (لا) الاستثنائية بين الصفة والموصوف.

المطلب الثاني: الأثر الإعرابي للفصل والتوصيف بين غير النون، وفيه خمس مسائل.

المسألة الأولى: توسُّطُ المعطوف بين اسم (إن) وخيرها.

المسألة الثانية: الفصل بالاسم بين أداة الاستفهام والفعل في باب الاستغال.

المسألة الثالثة: إعراب ابن الفاصلة بين علمين في باب النداء.

المسألة الرابعة: توسط الشرط بين القسم وجوهابه، والعكس.

المسألة الخامسة: الفصل بين الشرط الأول وجوهابه بشرط آخر.

الفصل الثاني: الأثر التركيبي، وفيه مبحث:

المبحث الأول: الأثر التركيبي للفصل والتوصيف بين العوامل غير الخرفي ومعمولها، وفيه

سبع مسائل:

المسألة الأولى: توسط خبر (كان) بينها وبين اسمها إذا كان جملة فعلية فاعلها ضمير مستمر.

المسألة الثانية: توسط خبر (ليس) بينها وبين اسمها.

المسألة الثالثة: الفصل بـ (لا) بين أفعال الاستمرار وأخبارها.

المسألة الرابعة: الفصل بين الفعل وفاعله المؤولن الحقيقى أو المجازي.

المسألة الخامسة: توسط الفاعل بين الفعل والفاعل.

المسألة السادسة: الفصل بين المضاربين غير الظرف.

المسألة السابعة: الفصل بين العدد وهمزة وضمة.

1 - الفصل بـ (من) بين العدد وهمزة اسم الجنس أو اسم الجمع.

2 - الفصل بين العدد وهمزة المصبوب.

المبحث الثاني: الأثر التركيبي للفصل والتوصيف بين أجزاء الجملة، وفيه خمس مسائل:
المسألة الأولى: الفصل بمعمول خبر (إن) و(لعب) بين (أم) الشرطية والفاء الواقعية في الجواب.

المسألة الثانية: زيادة الباء في خبر (ما) التميمي.

المسألة الثالثة: توسط ما لا يسأل عنه بين المعطوف والمطوف عليه في باب (أم) المتأصلة.

المسألة الرابعة: الفصل بـ (الواو) و(ثم) بين فعل الشرط وجوابه.

المسألة الخامسة: الفصل بين (لولا) التحضيضية والفعل.

الفصل الثالث: الأثر المعنوي، فيه مبحث:

المبحث الأول: الأثر المعنوي للفصل بين العوامل غير الحرفية ومعمولاً، فيه مسألة واحدة هى: زيادة (ما) بين العامل غير الحرفية ومعمولة.

المبحث الثاني: الأثر المعنوي للفصل بين أجراة الحملة، فيه مسألة واحدة هي: الفصل بين (أي) وصفتها في النداء.

الفصل الرابع: الأثر المشترک، فيه ثمانية مباحث:

المبحث الأول: الأثر الإعرابي والتركيبي للفصل بين العوامل الحرفية ومعمولاً، فيه مسألة واحدة هي: الفصل بين حرف العطف والمطوف بالجار والجارور.

المبحث الثاني: الأثر الإعرابي والتركيبي للفصل بين العوامل غير الحرفية، فيه ثلاث مسائل:

المسألة الأولى: الفصل بين العامل والمعمول في باب التنازع.

المسألة الثانية: الفصل بالحال بين العامل فيها والمطوف الآخر لذلك العامل.

المسألة الثالثة: الفصل بين (كم) وتميزها.

المبحث الثالث: الأثر الإعرابي والتركيبي للفصل والتوسط بين أجراة الحملة، فيه تسعة مسائل:

المسألة الأولى: الفصل بين الموصول وصلته.

المسألة الثانية: الفصل بين الحال وصاحبها بالأجني.

المسألة الثالثة: توسط الحال بين المبتدأ وعاملها الظرفي الواقع في حبّر.
المبحث الرابع: الأثر الترجمي والمعنوي للفصل بين العوامل الحرفية ومعمولاتها، وفيه
مسألة واحدة هي: الفصل بين الحرف الناصب للفعل وبين معمولته.

المبحث الخامس: الأثر الترجمي والمعنوي للفصل بين أجزاء الجملة، وفيه مسألتان:

المسألة الأولى: الفصل بـ (أن) بين (لم) الشرطية وبين فعل الشرط.

المسألة الثانية: الفصل بين لام القسم والفعل المضارع المراد توكيده.

المبحث السادس: الأثر الإعرابي والتركبي والمعنوي للفصل بين العوامل الحرفية
ومعمولاتها، وفيه مسألتان:

المسألة الأولى: الفصل بـ (ما) الزائدة بين (إن) وأخواتها وبين أسمائها.

المسألة الثانية: الفصل بـ (ما) الزائدة بين حرف الجر و مجروره.

المبحث السابع: الأثر الإعرابي والتركبي والمعنوي للفصل بين أجزاء الجملة وفيه ثلاث
مسائل:

المسألة الأولى: الفصل بالفاء بين المبتدأ والخبر.

المسألة الثانية: ضمير الفصل.

المسألة الثالثة: الفصل بين التوكل والمفرد.

المبحث الثامن: الأثر الإعرابي والتركبي والمعنوي لما لا ينظم تحت مبحث معيّن، وفيه
مسائلتان:

المسألة الأولى: الفصل بحرف الجر الزائد.

المسألة الثانية: الجملة الاعترابية.
تم تأكيد ذلك بالتحية والذكر فيها بعض نتائج البحث، ثم أثبت ذلك بالفهرس النفي.

ويعتبر خليل أن أعمَّم هذه الخذالة أن أشير إلى القائمة الكبرى التي أقدمها من كتاب (دراسات لأسلوب القرآن الكريم) لمؤلفه الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة والذي أعادني على معرفة مواضيع كثيرة في مكانها في البحر المحيط.

كما يشدد - أيضًا - أن أشير إلى أنني التقت مع صاحب كتاب (اختيارات أبي حيآن النحوية في البحر المحيط) في بضع مسائل، بيد أنني ابتعدت في أن يكون لعمل في هذه المسائل ما يميزه عن العمل الآخر.

وفي الختام أتوجه بالشكر الجزيل لأساتذة الدكتور/ حسن بن سلم العمري، الذي أشرف على هذا العمل، والذي لن أفوت حقيقة من جمل النهائية، كيف لا؟ وقد فتح لي عقله وقلمه قبل أن يفتتح لي داره، وقرأ الدراسة كلمة كلمة، فأخذها باقناع نظرته، وسديد رأيه، وعلمني قبلي ذلك أن الإشراف العلمي على الأستاذ لا يعني الحج ولا القصر، وإنما يعني المشاركة الفاعلة بين الأستاذ وتعلمي، فجزا الله عني خير الجزاء وأفصح الله في عمره، وأمدد بتفويقه.

كما أتوجه بجزيل الشكر لجامعة أم القرى، وعمالي مديرها، وسعادة كل من عميد كلية اللغة العربية، ورئيس قسم الدراسات العليا بها.

كما يساري أن أقدرُ شكري الجزيل لأساتذة الدكتور/ رياض الخوام الذي شهد ميلاد هذه الرسالة، وأفكارها الأولى، فكان نعم الأستاذ، ونعم الناصح.

ثم أتوجه بعظيم الشكر والامتنان لأستاذي الفاضلين عضوي لجنة المناقشة على ما سيبذلاته من جهد في تقصي هذا العمل.

وبعد فتح هذا عملي، أحيلت له البني، وصدقته فيه العمل، فإن بلغ الهدف ونال الرضا في هذا غاية المين، وهو فضل من الله سبحانه وتعالى، إلاَّ فقد اجتهدت هذه حال البشر.

"زَٰبِلِي أَوْزُعِيَ أَنْ أُشْكُرُ بَعْمَتِكَ الَّتِي أَنْعَمَتْ عَلَىَّ وَعَلَّمَيْكَ وَأَنْأَمَلُ صَلِّيْعَا تَرُضِّيهُ وَأَعْلَمُي بِرَحْمَتِكَ إِنَّهُ أَشْكُرُهُُو أَمَلِيَ في عِبَادَتِكَ الْأَصِيلَينَ".(1)

(1) سورة النحل آية 19.
التمهيد:
الفصل والتوسط في اللغة والاصطلاح
المطلب الأول: الفصل:

لكلمة الفصل دلالات كثيرة منها:

1- الفصل بمعنى الوقت أحد فصول السنة، وهي أربعة: فصل الشتاء، وفصل الربيع، وفصل الصيف، وفصل الخريف.

2- بمعنى الخروج، يقال: فصل فلان من عندي فصولنا إذا خرج، ومنه قوله تعالى: «وَلَمِّا فَصِلَّتُ أَلْغِيْرُ» (1)، أي حرجت. وفي الحديث: "من فصل في سبيل الله نمات أو قتل فهو شهيد" (2)، أي: خرج من منزله وبلده.

3- بُنٌو ما بين الشيءين. يقول ابن دينار: "الفصل: فصلٌ بين الشيءين حتى تباين ما بينهما، وكل شيء بان عن شيء فقد فاصلته" (3).

ومن قبل هذا المعنى قولهم: فصلت المرأة ولدها، أي: فصلته. ومنه قولهم - أيضًا - فصلت البشاح، إذا كان نظمه مفصلًا، بأن يفصل بين كل لولوين مرجانة، أو شدورة، أو جوهرة تفصل بين كل اثنين من لون واحد.

ومنه - أيضًا - الفصل بين الحق والباطل، وفي التزويج العزيز: «إِنَّهُ افْتَقَرْتُ فِصِّلْتَ» (4)، أي: فصل قاطع، وفي صفة الرسول صلى الله عليه وسلم: فصل لا نظر ولا هدر، أي بين يفصل بين الحق والباطل.

ويتفق اللغويون على المعنى الأخير للفصل، وإن اختلافاً ظاهرة فالفصل - عندهم - وجود حاجز يحول بين شيئين متلازمين.

وهذا المعنى اللغوي هو ما عناه التحويون في الدرس النحوي، فالفصل - عندهم - يعني: وجود صيغة أو أكثر بين أجزاء التركيب التي تحتم قواعد اللغة نواليها، دون حاجز بينها.

---

(1) بنظر: اللسان ٥٢١/١١ (فصل).
(2) سورة يوسف آية ٩٤.
(3) أخرج أبو داود في سنة ٩/٣ حديث رقم ٢٤٩٩، والحاكم النسائي في المستدرك على الصحيحين ٢/٨٨.
(4) حديث رقم ٢٤١٦.
(5) الجمهرة ٣/٨٢.
(6) سورة الطارق آية ١٣.
(7) بنظر: ناج العروس ٥٧٤/١، ومقياس اللغة ٤/٤٤٠، والقاموس المحيط ٣/٥٨٩، ومختار الصحاح ١/٢١١.
ولقد اقتضت طبيعة اللغة العربية أن تكون مكوناتًا على نسب معين، ونظام محدد، فالخبر يلي المبتدأ والمضاف إليه يلي المضاف، والمتبوع بلي التابع، والاسم المجرور يلي حرف الجر... فإذا وقع ما يحل بين أحد هذه العناصر، وبين العنصر الذي يليه ويرتبط به سُمي ذلك قَضَلًا، ليكون مدلوله وفق أثره، فالعناصر أو الأجزاء المتربطة تأتي الفصل بين أجزائها لكونها متلازمة بحيث لا ينفك أحدها عن الآخر.

ويمكن توضيح هذا المصطلح عند التحويلين هذه الأمثلة:

1 - يشترط في (إن) الشرطية أن يليها فعل الشرط مباشرةً، فتكون الصورة التركيبية هكذا:

إن الشرطية + فعل الشرط + بقية الجملة.

وقد يحل الاسم - وهو عنصر جديد - بينهما فتكون الصورة الجديدة:

إن الشرطية + الاسم الذي يقدر له عامل + فعل الشرط، أو المفسر له.

2 - من شروط عمل الفعل القبلي في معموله أن يليه دونها عائق يمنع هذا العمل، فتكون الصورة: الفعل القبلي + المعمل الأول + المعمل الثاني، وقد يحل أحد العناصر الجديدة المانعة للعمل بينه وبين معموله، فتكون الصورة الجديدة:

الفعل القبلي + العنصر الجديد (كالاستفهام) + المعمولين المعلقين عن العمل.

3 - من شروط الفعل المضارع المراد توكيده ألا يكون مفصولاً من لامه بفاضل، فتكون الصورة التركيبية هكذا:

القسم + اللام + الفعل المؤكد

إذا حلل عنصر جديد كـ (سوف) بين هذه اللام وذلك الفعل امتعت توكيده، فتكون الصورة الجديدة: القسم + اللام + العنصر الجديد المانع من التوكيد + الفعل الممتنع التوكيد.

4 - تكون الصورة التركيبية للجار والمجرور هكذا:

حرف الجر + الاسم المجرور,
ثم حُرّلَتْ (ما) الزائدة بين هذين العصرين، فتحدث ما سوف يبينه البحث في موضعه، إن شاء الله.

5- يتوجب أن يكون العاطف جنبًا إلى المطوف؛ لأنه حرف قام مقام الفعل، ولا يقوي قوله، ويمنع أن يقع بينهما عنصر آخر كشبه الجملة، فلا تجوز هذه الصورة: حرف العطف + شبه الجملة + المطوف.

ليس هذا فحسب ولكني أفتتح هذا المصطلح يُعمَّ المصطلح الآخر - وهو النوـط- فيدخل النحويون فيه ما يخص مسائل الرتبة، ويُضحى هذا من خلال التمثيل الآتي:

1- يجوز الفصل بجملة القسم بين (إذن) والمضارع الموصوب بما نحو: إذن والله احترمك.

وقد أشار الزجاجي إلى جواز هذا الفصل بقوله: "إذا ابتدأت بما، ووقع بينها وبين الفعل الذي تعمل فيه القسم، كان الاعتماد على (إذن)؛ لأنك قد ابتدأت بما، فنقصت ماه، كقولك: إذن والله أحسن إليك، وإذن والله أكرمك".(1)

وقوله (إذا ابتدأت بما) يوحي بأن في الأمر تقدمًا وتأخيرًا، فالمسألة - حينئذ - من مسائل الرتبة، إذ كان الأصل في التركيب في المثال الأول: والله إذن احترمك، ثم انتقلت (والله) من صدر التركيب لتحل بين الجزئين الآخرين.

ومع كون المسأله - كما تلاحظ - من مسائل الرتبة، إلا أن النحويين قد استعملوا مصطلح الفصل، فها هو إذا ابتدأت يقال: "لا يفصل بينهما وبين ممومهما بغير القسم".(2).

وذلك صنع ابن عصفور في قوله: "يجوز الفصل بينهما وبين ممومهما بالقسم".(3).

2- الفصل بين المضافين بالفعل به نحو: أعجبني تأديبٌ محمد، والأصل: أعجبني تأديبٌ زيد، ثم حذّرت نقل للفاعل به (محمد) من ذيل...

---

(1) الجمل/196
(2) شرح المفصل/14/14
(3) المقرب/262/1

-3-
التركيب، ومن موضعه الطبيعي، يحل وسطًا بين المتضائيين، ومع هذا نجد
ال نحوين(1) عندما يتحدثون عن هذه المسألة يوردونها تحت مصطلح الفصل.

3- يوجد البصريون نصب مميز (كم) الخبرية إذا فصل بينها وبين تمييزها، كقول
الشاعر:

"كم نأتي منهم فضلاً على عدَّمٍ، إذ لا أكاد من الإقتصار احتتمٍ
والحل: كم فضل نأتي منهم، ثم نقلت جمله (نأتي منهم) من موقعها الأصلي لنحل
وسطًا بين (كم) وتمييزها، وهذا انصب النميز، فرارًا من بقاء التركيب على صورة
متضائيين، مفصل بينهما بالجملة.

4- مع جمهور النحوين(2) أن يستخدم معمول خبر (إن)، (وليت)، (ولع) بين
(أم) والفاء الواقع في جواها، فلا يجوزون: أما زيدًا فإني مكرم، ومع أن
المسألة - كما يلاحظ - من مسائل الرتبة، لكوفنا ناجية عن إعادة الترتيب،
إلا أننا نجد أبا حيان - رحمه الله - يستعمل مصطلح الفصل في قوله: "ولا
يحوز أن يفصل بين (أم) والفاء معمل خبر (إن)، وفقًا لسبوعه وأبي عثمان،
ومعه للمرداد، وابن دستويه، ولا معمول خبر (ليت)، (ولع)، خلافًا
للفراء(3).

5- الأصل في ترتيب الجملة الفعلية أن يقدم الفعل ويلي الفاعل ثم المفعول، وقد
يقطع المفعول به متساويًا بين الفعل والفاعل نحو: درس الكتب الطالب، وعلى
الرغم من كون المسألة من مسائل الرتبة، كما هو ملاحظ، إلا أننا نجد ابن
مالك يستعمل مصطلح الفصل، يقول: "المفعول بالفعل كجزئه، فالأصل أن
ليه فلا فصل، وإنصحاء بالنصوص جائز ما لم يعرض موجب للبقاء على
الأصل أو للخروج عنه، فبجع البقاء على الأصل عند خوف التباغ المرفع
بالنصوص نحو: ضرب هذا ذلك"(4).

(1) ينظر مثلاً: شرح التسميل لابن مالك 3/3، وشرح الألفية لابن الباطم 5/4، وأوضح المسائل 173/2.
(2) ينظر مثلاً: الإنصاف 3/5/3، والسياص 1/112-113، والمتساءل 371/3، والمتساءل 372/5.
(3) ينظر: الأماني الشجرية 3/3، والمغني 581/2، والمتساءل 371/3.
(4) البحر الخيط 119/1.
(5) شرح التسهيل 134/3.
المطلب الثاني: التوسط:

التوسط والوسط معي وحيد. يقول ابن منظور: "يقال: وسطت القوم أسطفهم وسطا وسطاً وسطاً، أي: توسطهم"(1).

وهذه الكلمة دلالات منها:

1- الخيار والشرف. يقول ابن منظور: "يقال هو من أوسط قومه، أي: جيابرهم.

وفي الحديث: آلِه كان من أوسط قومه، أي من أشرفهم وأحبهم" (2).

ومن قبل هذا المعنى قول الشاعر (3):

ولكن بيبي إن سالت وجدته توسط منها العز والحسب الضخم

ومنه - أيضًا - قول الشاعر (4):

وأيما لم أكن فيهم وسطاً كأني لم أكن فيهم وسطاً

2- الشفاعة، أو الوساطة (5)، كما في قول الشاعر (6):

وقد كان يُقى لديكم شفيعاً توسط عندكم في شفاعة

3- الاعتدال، وعليه قول الشاعر (7):

إلى الغابات فالغابات غي توسط في الأمور ولا يجاوز

4- جعل الشيء وسطًا بين طرفين الشيء الواحد. قال ابن منظور: "إعلم أن الوسط، بالتحريك، اسم لما بين طرفين الشيء، وهو منه، كقولك: قبضت وسط القبلة، وكسرت وسط الريح، وجلس وسط الدار"(8).

(1) اللسان 429/7 (وسط).
(2) السابق 430/7 (وسط).
(3) نظر: الأغاني 266/4 ونسبه للأخصاء.
(4) نظر: اللسان 430/7 ونسبه للعرجي.
(5) السابق 430/7.
(6) نظر: نفح الطبب 68/6 ونسبه محمد بن بني البرجي الأندلسي.
(7) نظر: نفح الطبب 521/5 ولم ننسبه لقاله معيين.
(8) اللسان 427/7 (وسط).
وقال - أيضًا - "هذا تفسير الوسط وحقيقة معناه، وأنه اسم لما بين طرفين الشيء، وهو منه"(1).

وقد يكون معناه: جعل الشيء وسطًا بين طرفين شيئين، ومن قيل هذا المعنى قول الشاعر(2):

"إذا رحلت فاجعلوني وسطًا إياك كبير، لا أطيع الغنذاً، قال ابن منصور معلقاً على البيت: "أي اجعلوني وسطًا لكم ترفقوني في وتحظوي، فإني أحاف إذا كنت وحدي متقدمزًا لكم أو متأخرًا عنكم أن تفرط دابي أو نافتي، فنصرعي"(3).

وفي قيل هذا المعنى - أيضًا - قول الشاعر(4):

"وصن أناس لا توسط عندنا لنا الصدر دون العالمين أو القدر، فالشاعر يتصور في قوله هذا أن هناك ثلاث مراتب هي: الصدر، والقبر، والوسط، بينهما، ثم يؤكد على أنه لا يرضي هو وقومه إلا الحياة الصدر.

مصطلح الوسط عند التحويين.

يستعمل النحاة هذا المصطلح معناه مختلفاً منها:

1 - استخدام هذا المصطلح دون غيره في مواضع معينة من الدروس النحوية، نحو:

"توسط (ظن) وأحواه من معمولاتها"، نحو: زيدًا طلبت فأضلا.

2 - بعض التحويين يعرف عن هذا المصطلح بالتوسط، وبعضهم الآخر يعرف عنه بالتقدم، مع كون الموضوع الذي اختلف فيه التعبير واحدًا، فأبا على الفارسي يستخدم التقدم فيقول: "وتسقيم أن تقدم الحبر على الاسم فقول:

كان أخاك زيدً."(1).

(1) اللسان ٣٦٨٨/٧ (وسط).
(2) ينظر اللسان ٢٦١٧/٣ ولم يشبه لقال.
(3) اللسان ٢٦٦٧/٧ (وسط).
(4) قال ابن فرس الخميني، وتجمع في: ديوانه ١٠٠/٣٠٠.
(5) ينظر مقالة: الإيضاح لأبي علي الفارسي ١٠٠، وشرح المقدمة الجزيئية للشلويين ٤٧٧، وشرح الألفية لابن الناظم ١٠٠، وأوضاع المسالك ١٠٠، وشرح ابن عقيل ٤٥٤، ومعه المواسم ٢٢٨، حاشية الخضري ٢٣٣.
(6) الإيضاح ١١٧.
وفي الموضع نفسه يجد ابن هشام يستخدم مصطلح النظير، فقوله: "وتوسط أخباره جائز خلافًا لابن درستويه في (ليس) ولا ابن متفرغ في (دام)" (1).

ومن ذلك أيضًا — مسألة تقديم الحال على عاملها الظرفي نحو: زيّد قائمًا عندك، أو الجمار والمجرور نحو: سعيد مستقرًا في هجر، حيث ناقشها بعض النحويين، كابن عصفور (2)، ابن عقيل (3) تحت مصطلح التقدم، في حين ناقشه فريق آخر كأبي حيان (4)، والمرادي (5)، والخضري (6) تحت مصطلح النطاق.

وبعد فالنطاق - فيما لاحظه من مواضع قد جمعها - يُستعمل فيما يخص الرتبة فقط، فهو عبارة عن وقوع أحد العناصر التي تكون منها الجملة في غير موضعه الطبيعي، ليكون متوسطًا بين العناصر الآخرين.

ويمكن توضيح ذلك بسوقي هذه الأمثلة:

1- الترتيب الطبيعي في باب (ظن) هكذا:

ظرن وقائعلا + المفعول الأول + المفعول الثاني
ثم تحل (ظن) - وهي عنصر من عناصر الجملة - وسطًا، فيصبح الترتيب الجديد هكذا:

المفعول الأول + ظن وقائعلا + المفعول الثاني.

2- الترتيب الطبيعي في باب (كان) وأخواه، وإن وأخواه هكذا:

الفعل الناقص + اسمه + خبره
أو الحرف الناسخ + اسمه + خبره
وقد يحل الخبر - وهو أحد عناصر الجملة - وسطًا بين عامله والإسم فتكون الصورة هكذا:

الفعل الناقص + الخبر + الاسم، نحو: كان في الدار زيدًا.
أو الحرف الناسخ + الخبر + الاسم، نحو: إن في الدار زيدًا.

(1) أوضح المسالك 247/1
(2) نظر: المقرب 156/1
(3) شرح ابن عقيل 249/1
(4) نظر: الإرشاد 159/3
(5) نظر: توضيح المقاسد 711/2
(6) نظر: حاشية الخضري 233/1
3- الترتيب الطبيعي في الجملة الفعلية المكونة من فعل وفاعل ومفعول أن تكون
هكذا:
الفعل + الفاعل + المفعول
وقد يدخل المفعول وسائلاً وهو أحد عناصر الجملة - بين الفعل وفاعله لنصيرح
الصورة:
الفعل + المفعول + الفاعل
وهما يدل على استعمال مصطلح التوسيط ها هنا قول الخضري - في أثناء حدثه عن
تقدم المفعول على الفاعل والفاعل: "قوله (ما يجعل تقدمه) أي: على الفعل وتأخيره عنه،
وذلك إذا خلاف من موجب التقدم.. ومن مانه، وهو غالب ما سيأتي، مما يجعل تأخيره
عن الفاعل، أو توضيطه"(1).

4- الترتيب الطبيعي في باب اسم الفاعل الموصوف العامل فيما بليه هكذا:
ما يعتمد عليه اسم الفاعل العامل + اسم الفاعل + المفعول + الصفة نحو:
هذا ضاربًا زيدًا عاقلًا
ولا يجوز أن نقدم الصفة (عاقل) فنجعلها متوسطة بين اسم الفاعل ومفعوله.
وخلاصة القول أن (المتوسط) - فيما أرى - يتعلق مسائل الرتبة فقط. إذ هو
ناشيء عن ترتيب جديد لمكونات الجملة، يتم على أثره وقوع أحداً متوسطة بين العنصرين
الأخرين.
وأما (الفصل) فهو وقوع صيغة، أو أكثر بين أجزاء التركيب اللغوي التي تحت قواعد
اللغة توليها، وقد تكون هذه الصيغة حديثة كزيادة (ما) بين حرف الجر ومحوره وبين
(إن) واسمها نحو إما، أو من ضمن الجملة ولكنها لا تتعلق بالترتيب كما هي الحال في باب
التنازع عند إعمال الأول، أو من مسائل الرتبة، كما ثالثًا لذلك مسبقاً.

(1) حاشية الخضري 1/243/1.244
الفصل الأول
الأثر الإعرابي
المبحث الأول: الأثر الإمبريالي للفصل والتوسط بين العوامل الخرجية ومعمولاتها.

المسألة الأولى: توسط خبر (ما) بينها وبين اسمها:

ذكر التجربة أن أهل الحاجز١ وقد بلغ نجد١، وأهل قامة٢. يشبهون (ما) بـ(ليس)٣ فيعمولها في خلاف بمن يهمه يهمولها٤.

ولا تعمل (ما) عند المحاربين ومن وافقهم - إلا بشروط٥، منها: لا يتقدم خبرها على اسمها، فإن تقدم بطل عملها.

قال سبئيه مشاعرًا إلى هذا الشرط: "إذا قلت: ما منطق ؛ عبد الله، أو مسيء من أعبت، رفعت، ولا يجوز أن يكون معدماً مثله مؤخرًا، كما أنه لا يجوز أن تقول: إن أخوك عبد الله على حدٍ قولك: إنك أخوك"٦.

وقال في موضع آخر: "كما أن (ما) كـ (ليس) في لغة الحاجز ما دامت في معناها، وإذا تغيرت عن ذلك أو قدم الخبر رجعت إلى القياس، وصارت اللغات فيها كلغة تقليم٧، قالوا في علة بطلان العمل مع توسط الخبر٨: لأفاحرف ولست بفعل كـ (ليس)، ولذل ذلك لا تقوى على الاتساع والتصرف الذي في (ليس) من جواز تقدم الخبر، وتوسط إلاّ.

---

(1) ينظر: الإضافات المسألة رقم 19، والكافي في الإضافات 799/3، وشرح الممحة البدرية 328.
(2) ينظر: رفع المباني 310.
(3) ينظر: الجين الديني 325.
(4) ينظر: (ما) ليس من أربعة أو جمه يهي: أـ أن كل واحدة منها نفي لما تدخل عليه.
(5) ينظر: الشروط 188/7، والكافي في الإضافات 799/3.
(6) ينظر: المتضامن 188/4، والإضافات 162 و 162، والكافي في الإضافات 799/3.
(7) ينظر: الشروط هي: بقاء النفي فلا تقع بالإلاّ، ألا يقبل فيها بين اسمه (إن) عدم تقدم غير طرف أو شيءه من معمول الخبر (يتبرع التدويل والتشكيل 4/2، وتوضيح المقاوض 50/6، وشفاء العلل 238/4.
(8) الكتب 1/59.
(9) ينظر: الكتاب 1/59، والمفتوض 189/4، والمسائل المشكلة 592، والنصبة والتذكرة 199/1، وكشف المشكل.
(10) ينظر: النحو 322.
وعند الكوفيين أن نصب الخير في هذا الباب بسقوط الخلف. قال الفراء معبّراً عن هذا المذهب: "وقل له: "ما هذَا يعْظُمَكُمْ! (1) نصبته (بشرا) لأن الباء قد استعملت فيه، فلا يكاد أهل الحجاز ينطقون إلا بالباء، فلما حذفوه أحببِ أُولئكَ فيهم وخرجت منهم فصوا على ذلك؛ ألا ترى أن كل ما في القرآن أتى بالباء إلا هذا، وقول له: "ما هُنِّ أمْهَاتِهِمْ" (2) (1) وأما أهل نجد فيتكلمون بالباء وغير الباء، فإذا أطلقوا رفعوا، وهو أقوى الوجهين في العبارة (3)."

واحتجوا هذا المذهب بما يلي (4):

1- أن القياس يقتضي ألا تعمل (ما)؛ لأنها حرف غير مختص؛ لدخوُلة على الأسماء والأفعال.
2- أن أهل الحجاز أعملوها عمل (ليس) لشبه ضعيف، فلم يقو على العمل كما عملت (ليس).
3- أن الأصل في قوله: ما زيد قائماً: ما زيد بقائِم، فيكون العمل بحرف الجر، إلا أنه حذف تخفيفاً، فانتصب الاسم بعده.
4- أن أنكر هذا الرأي كثير من النحاة (5)، لاسيّما البصريون، وأجابوا عن حجج الكوفيين بما يأتي (6):

1- أما قومهم: إن القياس يقتضي ألا تعمل فالجواب عنه: أن هذا هو القياس، إلا أنه وجد بينهما وبين (ليست) مشاكلة اقتضت أن تعمل عملها، وهي لغة القرآن، قال الله تعالى: "ما هذا بشر إلا" (و قال تعالى: "ما هُنِّ أمْهَاتِهِمْ").
2- وأما قومهم: إن أهل الحجاز أعملوها لشبه ضعيف، فلم تقوة أن تعمل في الخير، فالجواب عنه: بأن هذا الشبه قد أوجب لها أن تعمل عمل (ليس)، وهي ترفع

(1) سورة يوسف آية 31.
(2) سورة المحاقة : آية 2.
(3) معاي القرآن / 4/45، وينظر: الإنصاف / 165/1، والنبيين على مذاهب النحويين 324.
(4) ينظر : الإنصاف / 165/1 والنبيين 325.
(5) ينظر : الإنصاف 480/1، وشفر العليل 43/1، والتوافر النحوية 143، وشرح السهم لابن مالك. 772/1.
(6) ينظر: الإنصاف / 166/1 المسألة رقم 19.
الاسم وتنصب الخبر، على أنه قد عُلِّم بمقتضى هذا الضعف، فإنه يبطل عملها.
إذا لم تتحقِق شروط عملها المذكورة سابقاً.

3- وأما قولهم: إن الأصل: ما زيد بقائمه، فلا يُسَلَّم به، إذ الأصل عدماً، وإذا دخلت لوجهين، أحدهما: أُنا أدخلت توكيداً للنفي، والثاني: تتكون الباء في خبر (ما) بإزاء اللام في خبر إن لآن (ما) تنفي ما تنبه إن.

هذا وقد حكي عن العرب الإعمال مع توسط الخبر (1)، ونسب ابن مالك هذا إلى سبئيه، قال: "وقد تعمل متوسطاً خبرها، وموجباً بإلا، وفقاً لسبئيه في الأول، وليبونس في الثاني (2).

والفردق: وإذا ما مثلهم... وسبياني بيانه، ثم علق عليه بقوله: "وهي لا يكاد يفرغ" (3).

وما نسب الشيخ خالد الأزهري (4) هذا الرأي للفراء. وما صرح به الفراء يبطل ما نسب إليه، قال: "وإذا قدَّمت الفعل قبل الاسم رفعت الفعل وأهمه فقلت: ما سامع هذا، وما قائم أحويد (5).


وقد اشتدوا على إعمال (ما) والخبر متوسط قول الفردق (8).

---

(1) ينظر: مختصر العلماء، والمسائل البيضية 857/6، وشرح الكافية للغرضي 267/1.
(2) شرح السهيل 329/1، ونظر: نتائج التحصيل 125/3.
(3) الكتباء 1/62.
(4) ينظر: شرح التصريح 198/1.
(5) معاني القرآن 13/4.
(6) ينظر: المساعد 1/280، وشرح التصريح 198/1، أبو عمر الجرمي حياته وجهوده في النحو، رسالة ماجستير لأستاذ د. محمد العميص، ص 207 - 1.
(7) الممالك البيضية 2/578.
(8) ديوانه 185 من قصيدة يمجد فيها الجريدة العادل عمر بن عبد العزيز. وهذا البيت كما استضافته به كتب العربية، وهو في: الكتباء 820/1، والمتنبأ 191/4، والاقتصاد لسبئيه على المبرد 94/5، ومحاسن العلماء 89/1، وشرح الكتباء للسير مصطفى 94/7، وشرح العربية 143/19، وشرح السهيل لابن مالك 147/1، شرح الكافية لابن مالك 136/1، الكافية المفصلة 3/1، والبدأ 323/1، والمنفي 2/82، والمائل 1/82، وش품 للبلغ 131/1، والصوب الالتباس 2/246، وشرح التصريح 198/1، ومجمع المواقف 81/2، وشرح شعاء المعنى 378/1.
فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم
وتأوَّله النحوين على الوجه الآتي:
1- أن يكون من قبل الشهد، وهو مذهب سيّوحي. قال: "وهذا لا يكاد يُعرف". 
2- خرجه المازئ (2)، والمرد (3) على أنه حال، والآخر معدوم، وهو العامل في الحال، تقديره: وإذا ما مثلهم في الوجود.
ورد بأن معاني الحروف لا تعمل مضمرة (4)، وبذلك لم يحفظ في كلامهم حذف حرف (ما)؛ لأنها محمولة في العمل على (ليس) (5).
3- ذهب أهل الكوفة إلى أنه ظرف بمثل بديل، واستندوا بقول المهلب بين أبي صفرة (6): ما يسير أن يكون لي ألف فارس مثل بييس (7).
ورد: لأن العرب إذا قالت: مررت برجال مثلك، كان لهم في ذلك وجهان (8):
أحدهما: أن يكون مررت برجال كلهم كل واحد منهم مثلك.
والآخر: أن يكون المعنى: مررت برجال كلهم إذا اجتمعوا مثلك، فعلى هذا يكون "ما يسير أن يكون لي ألف فارس مثل بييس" يعني أنه لا يسير أن يكون له ألف فارس كلهم إذا اجتمعوا مثل بييس وحده؛ لأن شجاعة ألف فارس إذا كانت مجتمعة في فارس

(1) الكتب: ٢٠٠/١.
(2) ينظر: دانيال علماء، ٩٠، والنصر لسيويه، ٥٤.
(3) ينظر: المقتضب، ١٩١-١٩٢.
(4) ينظر: المسائل المشكلة، ١٨٧، وشرح الجمل لابن عصور، ٥٦٣/١، والتنزيل والتكمل، ٢٦٧/٤.
(5) ينظر: التنزيل والتكمل، ٢٦٧/٤.
(6) ابن أبي صفرة: هو المهلب بن أبي صفرة ظل مسراً في الحب إلى الأندلس، أبو سعد، أمير ملك صفرة، جواد، قال فيه عبد الله بن الزبير: هذا سيد الأندلس، نشأ بالبصرة، وقدم المدينة مع أبيه في أيام عمر، وولى إمارة البصرة لمعيب بن عمر، وفقه عينه بسرقة، وانتدب لقتال الأمويين، فحارمهم تسعة عشر عاماً، وولاه عبد الملك ولية خراسان، فقدمها سنة ٧٦٨هـ ومات بها. (نظر الأعلام: ٣٧٢).
(7) ينظر شرح الجمل لابن عصور، ٥٩٦/١، ونتائج التحصيل، ١٥٣/٣.
(8) ينظر: شرح الجمل، ٥٩٤/١.
وألف فارس إذا تفرقو فد يكون ذلك سبيلاً لضعفهم.

ونسب البغدادي للكوفيين رأياً آخر، وهو أن يكون انصهابه على أنه ظرف، وكأنه في الأصل صفة للفظ، تقديره قبل الحذف: إذ ما مكانًا مثل ماكاحم بشر، ثم حذف الموصوف وأقيمت الصفة مقامه فأعربت إعرابه فصار: إذ ما مثل ماكاحم بشر. وردّ بانون (مثلاً) ليس من الصفات المختزصة في حذف جميع الموصوف، وبأنه لم يقدم ما يدل على المخوف.

4- منهم من قال بعلط الفرزدق عندما استعمل لغة غيره؛ لأنه قاس النصب مع التقدم على النصب بالتأخير، وهذا مذهب الأعلم(3)، ونسبه أبو علي إلى أبي بكر بن السراج(4).

وردّ بأن العربي إذا جاز له القياس على لغة غيره جاز له القياس في لغته، فيؤدي ذلك إلى فساد لغته(5).

5- قال الأعلم: نصب ضرورة؛ فلا يختص المدح والمزمد؛ لأنن إذا قلت: ما مثل أحد، فقد نفيت عنه الإنسانية والمروة، فإذا قلت: ما مثل أحد، كان الكلام مدحا دون توهم الدم(6).

وردّ بأن سياق البيت يدل على أنه قصد المدح.

6- قول: لم تعمل (ما) شيئاً و (مثلهم) في موضع رفع، وإذا تبعه إضافة إلى مبني كيومّة وحينذر(8) وصحبه ابن عصفور(9).

والجدير - عندما - بالقبول واحد من التحريجين الآتيين:

____________________________________

(1) ننظر: الخزانة 4/132.
(2) ننظر: شرح الجمل 4/94، والتدقيق والتكمل 4/268.
(3) ننظر: النكت في تفسير كتاب سبينه 4/195.
(4) ننظر: المسائل البغدادية 286.
(5) ننظر شرح الجمل 5/123. والتدقيق والتكمل 4/267 وشرح التصريح 198/1.
(6) ننظر: تفسير ابن النبه 4/127، والتدقيق والتكمل 4/127.
(7) ننظر: شرح الجمل 4/125، والتدقيق والتكمل 4/135.
(8) ننظر: نتائج التحصين 3/126، وشرح التصريح 198/1.
(9) ننظر: شرح الجمل 5/94.
الأول: إما أن يكون الشاعر قد أعمل (ما) مع تقديم الخبر لا عن غفلة كما ذكر
وإما عن فضول يُقَوِّي هذا ما ذكره ابن مالك حينما قال: "والجواب ... أن الفردق كان
له أضداد من الحجازيين والمحققين ومن مناههم أن يظفروا بزايته من هم عليه،
مباشرة أو تعنيتهما، ولو جرى شيء من ذلك تكلف، وتتوفر الدواعي على التشهد مثل هذا
لو اتفق، فهي عدم تكلف ذلك دليل على إجماع أضداد الأجازيين والمحققين على تقديم
قوله، فثبت هذا صحة استشهاد سبويه بما أنشده".

الثاني: إن تكون (مثل) مبتدأ لإضافتها إلى مبني، وهو الضمير (هم)، يُقَوِّي هذا
مجرد فيه في أصل الكلام كقوله تعالى: "إن هم، لَّهِيَّةٍ مَّثْلَ مَا أَنْكَمْ تَنْطُقُونَ" (7) فثبت
مثله مع كونه صفة فعل المرفوع، وذلك بسبب إضافتها إلى مبني وهذا مثا يكتسبه المضاف
من المضاف إليه.

ثم إذا اختلفوا في حكم تقديم خبر (ما) إذا كان ظرفًا أو مجريًا، فذهب الأخفش
إلى أنه لا يجوز (8) ومنع أن يسأ هذا على (إن)، لأن بها أقوى من (ما) وذلك لأنها اختصت
بما دخلت عليه بخلاف (ما).

وذهب بعض النحويين إلى جواب ذلك (9)، وهو اختيار ابن عصفور. قال:
"والصحيح أن ذلك يجوز بدليل قوله تعالى: "فَقَمْ مِنْكُمْ مُّنْ أَحَدٌ عَنَّهُ حَجَّزَئُونَ" (10)
ففعلاً حجازيًا، وهو منصوب، فثبت أهام حجازيًا، وقد فصل بينهما وبين اسمها مجري،
الذي هو (منكم)، فإذا صفح بين (ما) واسمها مجري ليس في موضع خبرًا، الذي لا
يجوز في إن إلا فلابلا ... فالأخيرة أن يجوز Bayesian الذي هو في موضع الخبر الجائز في (إن)
في صيغة كلام العرب نحو: إن في الدار زيدًا".

أما أبو حيان - رحمه الله - فقد تناول هذه المسألة عند قوله تعالى: "ما لكم من
إِنَّهُ غَيْرُهُمْ" (11) فأعرب (إنه) مبتداً (ولكم) خبرًا في إشارة إلى بطلان عمل (ما) إذا تقدم

______________________________
(1) شرح التسهيل 273/1 ونظر : نتائج التحصيل 3 1256/1.
(2) سورة النازارية آية 23.
(3) نظر : نتائج الجمل بتحليل شرح ابن عقيل 5/1.
(4) نظر : ما بين النازارية في التinker 42, وشرح الجمل لابن عصفور 495/1.
(5) نظر : الجمل: 595/1.
(6) نظر : الجمل: 226.
(7) سورة القصيدة الآية 47.
(8) شرح الجمل لابن عصفور 495/1.
(9) سورة الأعراف آية 59.
الخبر. قال: "(ومن إله: مبتداً، و(لكم) في موضوع الخبر، وقيل الخبر مخفوف، أي: في الوجود، و(لكم) تبين وتخصيص"(1).

ووقف - رحمه الله - على القسم الثاني من المسألة عند قوله تعالى: "وَمَا لَكُم مِّن دُبُرِ اللَّهِ مِن وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ"(2)، فذكر المذهبين في ذلك، ثم أعرب (لكم) خيرا، في دلالة على اختيار المذهب القائل بعدم جواز تقدم الخبر على الاسم، وإن كان ظرفاً. قال:

"(من دون الله): متعلق بما تعلق به المجرور الذي هو (لكم) وهو يتعلق بمحذوف، إذ هو في موضع الخبر.

ويجوز في (ما) هذه أن تكون تمييزية، ويجوز أن تكون حجازية على مذهب من يجوز تقدم خيرا إذا كان ظراً ومحروراً، أما من معن من ذلك فلا يجوز في (ما) أن تكون حجازية"(3).

(1) البحر المحيط 4/320.
(2) سورة البقرة آية 107.
(3) البحر المحيط 4/345.
المسألة الثانية: الفصل بين العاطف والمعروف بما (أمًا) في باب الاشتغال
(أمًا) حرف يسبط فيه معنى الشرط (1)، والتفصيل والتوكيد (2)، وقدر النحاة معنى الشرط فيه بما يكمن من شيء (3).
وذهب ثعلب (4) إلى أن (أمًا) جريان، وهما (إن) الشرطية و(ما)، حذف فعل الشرط بعدها، ففتحت حرفهما مع حذف الفعل، وكسرت مع ذكره.
وذهب الإسفراييني إلى أن ((أمًا) ليست حرف شرط كباقي حروف الشرط بحيث يتوقف جواحا على شرطها لكنها متضمنة معين الشرط، قال: "(أمًا) عندي إذ كوها حرف شرط عندي معنى: أنه يفيد لزوم ما بعد الفاء لما قبلها، فقولنا: أمز زيد منطقه معنى: أن زيدا يلزم الإطلاق. ولا ريبة في أن المعنى يتم بدون تقدير، ولا يفهم أحد إلا أن زيدا منطقلا لا محلة دون أن ينظر بله جملة شرطية، وجعل يزيد داخلا في أجزائها. وأما عند النحاة فهو في تقدير: مما يكمن في شيء (5).
ولا يلي (أمًا) هذه إلا الأجراء (6)، أمم مكي فقد جعلها الفاعل أولى عند تعليقه على قوله تعالى: (وأمّا تموذ فهدّينهم) (7). قال: "تمود رفع بالابتداء، ولم ينصرف لأنه


(2) ينظر: رصف المباني 41، والبرهان في علوم القرآن 4/242، وشرح الأغوزي 44.

(3) ينظر: الكتب 235/4، والتمضج 237/3، وشرح المباني 491، وشرح الفريد 491.

(4) ينظر: رأي تعلب في الجني الحلاق 523.

(5) ينظر: شرح الفريد 449.

(6) الإسفراييني هو عصم الدين إبراهيم بن محمد بن طيب السهاي، تلقي مبادئ العلم على يد والده وجدته لأمه، وتعلم على نورية الدين الجامع، ومن مؤلفاته: شرح الفريد، وحاشية على القرآن، توفي سنة 969، وقد توفي سنة 952 هـ. ينظر: ملوك الرجال 91/91، والأعلام 261، والخزاعية 261.

(7) ينظر: الكتب 297/1، ومعاني القرآن للفرقاء 3/14، والمفتي 243، وتفسير الطبري 241، والأخلاقي 28، وتمضج 287/3، والجمعي 123/5، والنrier 520/9، وال ElementRef 212/4، وروى المعلاني 1115/3، وسورة فعلت الآية 17.
معرفة اسم للقليلة، وقد قرأ الأعشى بالصرف، جعله اسماً للحبي، وكذلك روى عن الأعشى وأمَّه فقرأ بالنصب وترك الصرف (1)، ونصبه على إضمار فعل يفسره ما بعده: فهديناهم، لأن (أما) فيها معين الشرط فهي بالفعل أولى... "(2)."

ومن أحكام (أما) وجوب الفاء في جوواها، لتضمنها معين الشرط (1)، ويجوز حذف هذه الفاء مع القول المحفوظ. قال الفراء معلقاً على قوله تعالى: "فأَقْمَ أَلْدِينَ أُسْلِمَتْ وَجُوْهُمْ أَكْفَرُمُ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ" (3)، قال: "يا بلال (أما) لا بد لها من الفاء جواباً، فأين هي؟ فقيل: إنها كانت مع قول مضمر، فلما سقط القول سقطت الفاء معه، والمعنى - والله أعلم - فأما الذي أسودت وجههم فإنما قيل: أكفرتم، فسقطت الفاء مع (فيفالا) والقول قد يضمر ومنه في كتاب الله شيء كثير (4).

يقول أحد الباحثين المحضرين معلقاً على قول الفراء: "والنض يؤثر إلى أن الحذف مقصور في القول، والآية تدعو إلى الوقوف عليها، وهي أن المبتدأ فيها اسم موصول قد حذف خبره، وقله هذا قد تحقق في غير (أما) نذكر منه قوله تعالى: "وَالَّذِينَ إِخْرَاجُهُم مِّن دُوَّارٍ أُولَّيَاهُ مُّوسَى مُّدعِعٌ مِّنذٍ إِلَيْهِ يَقُولُونَ إِلَى اللَّهِرَإْفُوْبَنَا إِلَى اللَّهِرَإْفُوْبَنَا إِلَى اللَّهِرَإْفُوْبَنَا إِلَى اللَّهِرَإْفُوْبَنَا إِلَى اللَّهِرَإْفُوْبَنَا إِلَى اللَّهِرَإْفُوْبَنَا إِلَى اللَّهِرَإْفُوْبَنَا إِلَى اللَّهِرَإْفُوْبَنَا إِلَى اللَّهِرَإْفُوْبَنَا إِلَى اللَّهِرَإْفُوْبَنَا إِلَى اللَّهِرَإْفُوْبَنَا إِلَى اللَّهِرَإْفُوْبَنَا إِلَى اللَّهِرَإْفُوْبَنَا إِلَى اللَّهِرَإْفُوْبَنَا إِلَيْهِرَإْفُوْبَنَا إِلَيْهِرَإْفُوْبَنَا إِلَيْهِرَإْفُوْبَنَا إِلَيْهِرَإْفُوْبَنَا إِلَيْهِرَإْفُوْبَنَا إِلَيْهِرَإْفُوْبَنَا إِلَيْهِرَإْفُوْبَنَا إِلَيْهِرَإْفُوْبَنَا إِلَيْهِرَإْفُوْبَنَا إِلَيْهِرَإْفُوْبَنَا إِلَيْهِرَإْفُوْبَنَا إِلَيْهِرَإْفُوْبَنَا إِلَيْهِرَإْفُوْبَنَا إِلَيْهِرَإْفُوْبَنَا إِلَيْهِرَإْفُوْبَنَا إِلَيْهِرَإْفُوْبَنَا إِلَيْهِرَإْفَبَنَا إِلَيْهِرَإْفَبَنَا إِلَيْهِرَإْفَبَنَا إِلَيْهِرَإْفَبَنَا إِلَيْهِرَإْفَبَنَا إِلَيْهِرَإْفَبَنَا إِلَيْهِرَإْفَبَنَا إِلَيْهِرَإْفَبَنَا إِلَيْهِرَإْفَبَنَا إِلَيْهِرَإْفَبَنَا إِلَيْهِرَإْفَبَنَا إِلَيْهِرَإْفَبَنَا إِلَيْهِرَإْفَبَنَا إِلَيْهِرَأْفُوْبَنَا إِلَيْهِرَأْفُوْبَنَا إِلَيْهِرَأْفُوْبَنَا إِلَيْهِرَأْفُوْبَنَا إِلَيْهِرَأْفُوْبَنَا إِلَيْهِرَأْفُوْبَنَا إِلَيْهِرَأْفُوْبَنَا إِلَيْهِرَأْفُوْبَنَا إِلَيْهِرَأْفُوْبَنَا إِلَيْهِرَأْفُوْبَنَا إِلَيْهِرَأْفُوْبَنَا إِلَيْهِرَأْفُوْبَنَا إِلَيْهِرَأْفُوْبَنَا إِلَيْهِرَأْفُوْبَنَا إِلَيْهِرَأْفُوْبَنَا إِلَيْهِرَأْفُوْبَنَا إِلَيْهِرَأْفُوْبَنَا إِلَيْهِرَأْفُوْبَنَا إِلَيْهِرَأْفُوْبَنَا إِلَيْهِرَأْفُوْبَنَا إِلَيْهِرَأْفُوْبَنَا إِلَيْهِرَأْفُوْبَنَا إِلَيْهِرَأْفُوْبَنَا إِلَيْهِرَأْفُوْبَنَا إِلَيْهِرَأْفُوْبَنَا إِلَيْهِرَأْفُوْبَنَا إِلَيْهِرَأْفُوْبَنَا إِلَيْهِرَأْفُوْبَنَا إِلَيْهِرَأْفُوْبَنَا إِلَيْهِرَأْفُوْبَنَا إِلَيْهِرَأْفُوْبَنَا إِلَيْهِرَأْفُوْبَنَا إِلَيْهِرَأْفُوْبَنَا إِلَيْهِرَأْفُوْبَنَا إِلَيْهِرَأْفُوْبَنَا إِلَيْهِرَأْفُوْبَنَا إِلَيْهِرَأْفُوْبَنَا إِلَيْهِرَأْفُوْبَنَ
كما تخفف الفاء ضرورة. قال المبرد في ذلك: "ولو الاضطر شاعر فخذ الفاء وهو
يردها لجف، كما قال (1):
"فأما الفتح لاقتئال لدكُمَّ!"  
ولكن سيَّرًا في عراض المواكب"(2)  

وتخفف كذلك ندوره. ومثل المرادي لذلك بما جاء في الحديث "أما بعد ما بالرجال"(3)، أي: فما بالرجال "(4).

وإذا فصلت (أما) بين العاطف والمعطوف وشغِّل الفعل عن الاسم نحو: جاهز رد، وأما عمر أكمرته، فله في الاسم وجهان، فإما أن يكون الاسم مبتدأ حبَّره ما بليه، وإما أن يكون منصوبًا على الاشغال.

وقد يكون العاطف واوًا كما في قوله تعالى: "وأَمَّا ثُمُودُ فِهِدِينِهمْ " قال
الحروي عند هذه الآية: "فَرَفَعَ بالابتداء: لِإِشْتَغَالَ الفعل عنهم بضمارهم، وقد قرأ بعض القراء "وأَمَّا شَمُودُ فِهِدِينِهِمْ" بالنصب (5)، ويُنْدِد هذا البيت على وجهين، على الرفع، وعلى النصب قال بشر بن أبي حازم (6):
"فَأَمَّا قَمِّمَ يَمِيمُ بِنَمْرَرَ" (7)

فَأَلْفَاهُمْ القُوَّمُ رَوْتِيَّا نِيَامًا (8)

(1) قاله: الحارث بن خالد المخزومي. وهو في: الإيضاح 112، وسر الصناعة 367/1، والمقتعد 366/1، والمختصر 368/1، وشرح النسج 124/6، وشرح النسج 196/7، وشرح النسج 231/1.
(2) ابن الشحي 3/130، والتاريخ 318/3، وشرح ابن بعلب شهيل 1/12، وشرح النسج 1/328، والصفوة الصفيفة 2، والغيني 61، والمغنا 71، وشرح ابن عقيل 391/2، وشرح النسج 361/1.
(3) صحيح البخاري 2/759/2، حديث 2060.
(4) الجلقي 2/326.
(5) صحيح البخاري 2/761/2، حديث 2062.
(6) الجلقي 2/324.
(7) هي قراءة ابن أبي إسحاق، وعبيس بن عمر الثقفي. ينظر: مختصر في شواذ القرآن 1/134.
(8) بناءه 190 وهو من شواهد: الكتاب 48/1، ومختصر القرآن للأخفش 1/85، والمختصر الكبير 98/1، ونسبة للمسبب بن عُلَي، وأدب الكاتب 18/89، ومحاسن التعب 191/1، وشرح كتاب سيبوي للسائر 3/1، والمحاسب 189/1، والإزيدي 1/12، والتعتلم 1/19، وبروئ أيضًا: فَأَلْفِحُمُ يَمِيمُ بِمُرْرَرَ.
(9) وابن أبي خازم هو شقيق ابن أبي خازم، عمر بن عوف الأصلي، يكتب أبو نقل، شاعر خليفة فحيل، من الشهبان، ومن أهل جدة، توفي قبلًا في غزوة، خيار ما على أبي صصغة بمعاوية سنة 92 قبل الميلاد. (ينظر: الأعلام 2/723.
(10) الأزهري 1/145-146/2.
وقد يكون العاطف فاء كما في قوله تعالى: فَإِنَّمَا الْذِّينَ كَفَرُواْ فَأَعَذَّبْهِمْ (1)، يقول شهاب الدين المصري عند هذه الآية: "ويجوز أن يكون (الذين) مبدأً (فأعذبهم) خبره، ويجوز أن يكون (الذين) في موضوع نصب بفعل محرز بيسْرِه (فأعذبهم) تقديره: فأعذب بغير ضمير مفعول، عمله في الظاهر قبله فحذف، وجعل الفعل المشغول بضمير الفاعل مفسراً له، ووضع الفعل المنحرف بعد الموصول، ولا يجوز أن ينفرد الفعل قبل (الذين) لأن (أما) لا يليها الفعل، ومهله: "وَأَمَّا الْذِّينَ عَامِلُواْ وَعَمِلُواْ الصَّلِيْحَةَ فَأَعْضِبْهُمْ (2)";
"وَأَمَّا تَمْوَدُّ فِهْدِيَاهُمْ فَيُمَنْ تَسَّبَّبُ (3)."

ويرجح الرفع في هذه المسألة على النصب؛ لأنَّه لا يحتاج إلى تقدير، وما لا يحتاج
إلى تقدير أولى ما يحتاج إليه، ولأن (أما) تطلّب الأسماء (1). ويشترط لرحجان الرفع ألا يلي
الاسم الذي بعد (أما) ما يرفع النصب كفعل الطلبه، سواء كان أمرًا، أم فيًا، أم دعاء (2).
قال ابن عقيل: "ولا أثَرّ للعاطف إن وليه (أما) وذلك لأن (أما) تقطع (أي تقطع بعدها عما
قبلها)؛ لأنها من أدوات الصدر، فلا نظر إلى ما قبلها، فلا يستوي الرفع والنصب في زيد
قام أبوه وأما عمرو فكلمتله، ولا يرفع النصب في نحو: قام زيد وأما عمرو فكلمتهم، بل
المختار فيما بعد (أما) الرفع إن لم يلي مرجح النصب نحو: أما عمراً فاضْرِبِهُ، أو فلا تضرِيهِ
أو فغفر الله له" (3).

فإن لم يشغله الفعل عن الاسم الذي يليه (أما) وجب النصب. قال ابن الشهري: "
فإذا أوليتها الاسم الموصوب بما بعده قلت حرفًا: أَمَامًا بِكَرَأ فَأَخَذَتْ، وأَمَامًا عِمْراً فَأَكَرَمْتُ،
وقبل أمرًا: أَمَامًا بِكَرَأ فَحَارِبَ، وَأَمَامًا عِمْراً فَحَارِبَتْ، وَقُلْتُ ناهية: أَمَامًا عِمْراً فَحَارِبَ، وأَما

(1) سورة آل عمران آية 56.
(2) سورة آل عمران آية 57.
(3) اليسان في تفسير غريب القرآن 137.

وشهاب الدين هو أحمد بن محمد بن عبان بن علي المصري، ثم المقدسي، المعروف بشهاب الدين بن الهائي، ولد
سنة 753 هـ، وقيل 756 هـ، كان ماهرًا في الفراض، مع حسن المشاركة في بقية العلم، توفي سنة 885 هـ.

(1) ينظر: طبقات المفسرين للداودي 311/11، وطبقات الشافعية لابن قاضي شهبة 14/4، وأمالي ابن
الشهري 3/11، والدر المصون 9/4، وفسر الطرير 24/10، وشرح كتاب سبأ للسراج 33/4، وأمالي ابن
الشهري 3/11، والمصدر 9/40، وال المصدر 419/1، والتغريض 381/1.

(2) مثال ذلك: قام زيده وأمأ عمراً فاخرته، وقام زيده وأمأ عمراً فغفر الله له، وقام زيده وأمأ عمراً فلما فقده، ففي هذا
كله يترجح نصب ما بعد أما لأنه ولي الاسم فعل طلب (ينظر شرح ابن عقيل 267/1).

(3) المساعد 419/1.
بكرأ فلا تعتاب، قال الله جل اسمه: "فأئما آلّةٌ تَيَقَررْ، وَأئما الأَسْلَّالٌ فَلا\nتنصَّرْ" (٩).

أما أبو حيان فقد تناول هذه المسألة عند قوله تعالى: "فأئما آلّةٌ كفروا\nفَأُعْدَّتْهُمْ عَدَاءٌ أَشَدْدُهُمْ؟" (٢٠). قال - رحمه الله -: "وجوز أن يكون (الذين) مبتدأ،
ويجوز أن يكون منصوبًا فعلى محفوظ يفسره ما بعده فيكون من باب الانتساب" (١).

كما جاء عليه عند قوله تعالى: "فأئما آلّةٌ عَامِنُوا وَعَمَّلُوا الصِّيَانَاتِ\nفَيُوْفِهِمْ أَجُورُهُمْ؟" (٢٢). قال - رحمه الله -: "ويجوز أن يكون (آلّة) عَامِنُوا\nمبتدأ، ويجوز انتسابه على إضمار فعل يفسره ما بعده، ويكون ذلك من باب الانتساب\nكقوله تعالى: "فَأئما تَمَّ مُودُّ فَهَـدِينَهُمْ" (١).

بالملاحظ أن أبو حيان قد سوى بين الوجهين في هذه المسألة، يدقعه هذا أنه يرى
أن القراءة سِنْنًا مَتَّعَة فلا ينغي أن تُخالف، كمَا رأى سيبويه ذلك. قال: "وقد قرأ
بعضهم: "فأئما تَمَّ مُودُّ فَهَـدِينَهُمْ" بالنصب، ودعوى ابن خروف (٧)، وابن عصفور،
ضَعّف هذه القراءة، لم يذكره سيبويه، وقال (٨): القراءة لا تُخالف، لأنا السنة (٨).

---

(١) سورة الصحني: الآيات ٩ و ٠٠١.
(٢) ملالي ابن الشحري ٣٦٣١/٣.
(٣) سورة آل عمران آية ٥٦.
(٤) البحر المحيط ٤٧٢/٤.
(٥) سورة آل عمران آية ٥٧.
(٦) البحر المحيط ٤٧٢/٢.
(٧) ابن خروف هو علي بن محمد بن علي بن محمد الإشبلي الأندلسي، المعروف بابن خروف، له ردوء على معاصرته
وغير معاصره، توفى سنة ٦٠٦ هـ. من أعماله: شرح الكتاب، وشرح جمل الزجاجي. (بنظرة: وفيات الأعيان
٣/٣٣٥، ومصور الأدباء ٤٣-٣٢٧-٦٢٧، وبغية الوعاء ٢/٠٣-٢٠٤).
(٨) ينظر الكتاب ١٨٤.
(٩) الإرشاد ٤١٢.
المسألة الثالثة: وقوع (إذن) بين الواو والفاء وبين الفعل:

معين (إذن): الجواب والجزاء، قال سبويه: "وأما (إذن) فجواب وجزاء".(1)

وقد اختلف النحاة في فهم عبارة سبويه، ودعنا هذا الاختلاف أبا حيان إلى القول:
"وتحرير معين (إذن) صعب، وقد اضطراب الناس في معناها، وقد نس سبويه على أن معناها الجواب والجزاء، واختلفالنحويون في فهم كلام سبويه".(2)

ومن هؤلاء النحاة الناقل دون تفسير كابن السراج(3)، والرمحيشي(4)، وابن مالك(5)، ابن هشام(6)، وعصام الدين الأسفياري(7).

وذهب أبو علي الغارسي(8)، إلى أن تكون جواباً في موضع، وجواباً وجزاء في موضع، فالجواب لا يفارقه بينما الجزاء قد يفارقه.

ومثال ذلك(9): أن يقال: أرزوت، فقوله: إذن أكرمك، أجبت وجازت، والتقدير:

إن زرتني أكرمك. ومثال الجواب بلا جزاء: إذن أظنك صادقاً.

وتابع على ذلك: الرضي(10)، والمالقي(11)، وأبو حيان(12).

(*) الكتب: 234/4.
(1) البحر المحيط 434/1.
(2)نظر في: الأصول في النحو 217/2.
(3) النظر في: المفصل 323، والكشف 519/1.
(4) نظر في: شرح البخاري 19/4.
(5) نظر في: أوضح المسائل 162/4.
(6) نظر في: شرح الفريد 222.
(8) نظر في: المساعد 75/3.
(9) نظر في: شرح الكافي 236/2.
(11) نظر في: البحر المحيط 287/3.
ويرى الشيوبيين(1) أن حرف دال على الجواب والجزاء معًا في كل كلام تقع فيه قبئ: وهذا فهم أكثر النحوين(2).

وإذا وقعت (إذن) بين حرف العطف والفعل جاز فيها الإلغاء والإعمال. قال سيبويه: "واعلم أن (إذن) إذا كانت بين ألفاء والواو، بين الفعل فإنك فيها بالخبر: إن شنت أعمالك كعمالك (أرزى وحضِّست) إذا كانت واحدة منهما بين اسمين؛ وذلك قوله: زيدا حضست أحاك، وإن شئت ألغت (إذن) كالأغائان (حضست) إذا قلت: زيد حضست أحاك.

ويعبر الإعمال على اعتبار أن (إذن) وما يليها جملة مستأنفة، فكان الجملة الأولى لم تذكر، وأما الإلغاء فعلى اعتبار عطف ما بعد (إذن) على ما قبلها.

قال ابن عيش: "والثاني أن يكون ما قبلها واوًا أو فاء، فيجوز إعمالها وإلغاؤها وذلك قوله: زيد يقوم وإذا وقعت إذا وقعت على يقوم الذي هو الخبر ألغيت (إذن) من العمل، وصار محلة الخبر، لأن ما عطف على شيء صار واقعًا موقعه، فكان قوله: زيد إذا وقعت وإذا وقعت على ما قبلها لأنه خبر المبتدأ، وإن عطفت عليه الجملة الأولى كانت الواو كالمستأنفة وصار في حكم ابتداء كلام فعمل لذلك ونصبه "(3).

هذا إذا كان ما قبل (إذن) فعلًا مرفوعًا، فأما إن كان ما قبلها جملة شرطية فالتحقيق فيما بعد (إذن) جوز الرفع والنصب والجزم، فأما النصب فعلى إعمال (إذن)، واعتبارها مع ما بعدها جملة مستأنفة، وأما الرفع فعلى إلغاء (إذن)، واعتبار ما بعدها جملة اسمية محذوفة المبتدأ، وكذلك الجزم تلغى فيه (إذن) ويجب ما بعدها على الجواب. قال المرد: "واعلم أنها إذا وقعت بعد واو أو فاء صلح الإعمال فيها والإلغاء، لما أذكروه لك، وذلك قوله: إن تأتي آنًا وإذا وقعت إذا وقعت، إن شئت نصبت، وإن شئت جزمت.

_________________________
(1) ينظر رأيه في: رصف المباني 23، والمساعد 3/75، ومعه المواعين 104/4.
(2) ينظر: رصف المباني 22.
(3) الكتاب 1/13.
(4) شرح المفصل 16/7.
أما الجرم فعلى العطف على آتك وإلغاء (إذن)، والنصب على إعمال (إذن)، والرفع
على قوله: وأنا أكرمه، ثم أدخلت (إذن) بين الابتداء والفعل فعمل شيء".(1)
وإذا ساغ الإلغاء في (إذن) لشبهها بـ (ظلنت) وأحواها في كونها جائزة الإلغاء
والإعمال إذا توسطت.(2)

وذكر الوراق عليه أخرى وهي: "ليكون في الحروف - التي هي أضعف من
الأفعال - ما يجوز فيه الإعمال والإلغاء، كما جاز في الأفعال التي هي أقوى، فلهذا جاز
إلغاؤها وإعمالها".(3)

وقد اختلف النحويون في أيَّ الوجهين أرجح، أهل الأعمال أم الإلغاء؟، وافترقوا
على ثلاث فرق، فسوَّى الفريق الأول بين الوجهين، ومنهم: المردي(4)، وإبن السراي(5)
والوراق(6)، والرمائي(7)، والصميري(8)، وإبن يعيش(9)، وابن عصفور(10)
والمالقي(11)، والشيخ خالد الأزهري(12).

(1) المقطوب 2/141.
(2) ينظر: الكتب 13/1، والأصول 149/2، وعلل النحو 191، وشرح المقدمة الجزلوية للشلويين 2/476.
(3) علل النحو 191.
(4) والوراق هو أبو محمد محمد بن عبد الله بن علوي، البغدادي، المعروف بـ باب الوراق، في نفسه، أصول، نحو، إمام في
العربية، وهو قنن أبو سعيد السراي على ابنه، وفي سنة 1407، من آثرة: علل النحو، وشرح كتاب سيبوية
иشرح مختصر الجزم، والتصول في نكت الأصول، وأحادية. (ينظر: نزهة الألباب، 82/1، إنساء الرواة، 167،
wالواپ باللومبات 3/299، بيلة الرواة 1/129-130، مقدمة حقائق كتاب علل النحو 11–19).
(5) ينظر: المقطوب 2/11.
(6) ينظر: الأصول في النحو 149/2.
(7) ينظر: علل النحو 190/1.
(8) ينظر: معاي الحروف / 116.
(9) ينظر: التنصير والذكرة 1/397.
(10) والصميري هو أبو محمد عبد الله بن علي بن إسحاق الصميري، نسبة إلى صمير وهو موضع بالبصرة، قدم مصر،
وكان فهماً عالقاً، صنف التنصير والذكرة الذي اعتنى به أهل المغبر عناية فائقة، وفي سنة 455، قال: حقق
كتابه: الصميري أنه ولد قبل هذا عائلة وحسن اسمه سنة بدليل أخذه من الرمائي والصراي والصمرى، وهما من ناحية القرن
الرابع. (ينظر: إنساء الرواة 2/123، بيلة الرواة 2/199، وشرح المقدمة في التنصير والذكرة 10/1).
(11) ينظر: شرح المفصل 7/17.
(13) ينظر: المنبر 3/22/1، وشرح الفضل 1/171.
(14) ينظر: رصيف المباني 7/17.
(15) ينظر: شرح التصريح 2/235.
وذهب فريق آخر إلى ترجيح الإلغاء، ومنهم: ابن الحاجب(1)، ابن مالك(1)، والرضي(2)، ابن أبي الريعي(3)، وابن الله في جمعة(4)، والمرادي(5)، وابن عقيل(6)، والسبطي(6)، والصبان(7).

والغريب أن يرجح الحريري النصب، مهماً ذلك بأن الداخل على (إذن) حرف واحد، حيث قال: "إذا أدخلت "الداء" أو "الواو" على (إذن) فقلت: فإذن أكركم، أو وإذا أكركم، فأوّل النصب، لكون الداخل على (إذن) حرف واحد، والحرف الواحد ما يستسهل الاحتمال له، ويجزؤ إلغاء حكم (إذن) مع الداء والواو، لعدم الابتداء بلفظها"(8).

(1) ينظر: شرح الوافية نظم الكافية ٢٠٧.
(2) ينظر: شرح عادة المحافظ ٣٣٣١/١.
(3) ينظر: شرح الكافية ٢٣٧/٢.
(4) ينظر: الملحص في ضبط قوائمن العربية ١٣٨/١.
(5) ينظر: الملحص في ضبط قوائمن العربية، والملحص في الإفصاح عن مسائل كتاب البيناح. (نير: الذيل والتكملة ٦/٥، ١٥، وبغية الوعي ٢٠، ١٢٥).
(6) ينظر: شرح كافية ابن الحاجب ٢٧٩.
(7) ينظر: عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن سعد الكناني، صخر ابن الحاجب، يلقب بابن الدين بن جمعة، وبقاضي القضاء، كان ذا حلق وتواضع، توفي سنة ٧٣٣، من مؤلفاته: شرح كافية ابن الحاجب (نير: النبر الكامنة ٢٣٦، ١٥، وفوات الواقفة ٢/٣، والواقفة بالوقفات ٢/١٨، ٢٠، ٢٠، ٢٠).
(8) ينظر: جواهر الأدب، ٤٢٠.
(9) ينظر: جواهر الأدب، ٤٢٠.
(10) ينظر: المهمات، ٤/١، ٢/١٠، والشهادة، والنصوص، ١١٨/١.
(11) ينظر: حاشية الصبان، ٢٨٩/٣.
(12) ينظر: شرح ملحة الأعراب ٣١٢.
(13) ينظر: المواقف، ٣١٢.
(14) ينظر: المواقف، ٣١٢.
(15) ينظر: المواقف، ٣١٢.
(16) ينظر: المواقف، ٣١٢.
أما أبو حيان فمع الفريق الآخر الذي يرجح الإلغاء، جاء ذلك عند تعليقه على قوله تعالى: «فإِذَا لَا يَؤْتُونَ الْحَسَنَاتُ تَقْيِيدًا» (1). قال - رحمه الله - والأفصح إلغاء (إذن) بعد حرف العطف الواو والفاء، عليه أكثر القراءات (2).
والذي أراه ما رجحه أبو حيان ومن قبله؛ لأن معظم القراء عليه، كما في الآية السابقة، وكذا قوله تعالى: «وَإِذَا لَا يَبْتُبُونَ حَلِفَكَ إِلَّا قَليلاً» (3).

(1) سورة النساء آية 53.
(2) البحر المحيط 273/3.
(3) سورة الإسراء آية 76.
المسألة الرابعة: الفصل بالاسم بين (إن) الشرطية وفعل الشرط:

تختص أدوات الجزاء بالدخول على الأفعال، فلا تدخل على الأسماء في الاختبار. قال ابن السراج: "وحوض الجزاء يقتضي أن يُقوَّم الاسم معها على الأفعال".

وقال المرجع مماثلاً لذلك: "ولا يكون مثل هذا في الجرّ والسائر حروف الجزاء سوى "إن". لا يجوز فيها هذا في الكلام... لا تقول: من زيد بأنه يكرم، ولا إن زيد يأتي آنها، ولا أن زيد أتاني أتيته، ولا من زيد أتاه أكرمه".

وأما في ضرورة الشعر فإنما يجوز الفصل بالاسم بين هذه الأدوات بين الأفعال واستنذنا من الحكم السابق (إن) الشرطية، إن لم يلزم، بما كان الفعل الذي يليها ماضياً(8) نحو: إن باب أمر النوى عليك فشاعر ليبي، أو كان مضارعاً منيفاً، نحو: إن زيد لم يأتي آنها(9).

وعللوا ذلك باقنا أصل الجزاء(10)، وأوضح ابن يعيش ذلك بقوله: "فأما (إن) خاصة فلقوها في بابا، وعدم خروجها عن الشرط إلى غيره توسعا فيها، فأجازوا فيها الفصل بالاسم".

فإن قال: فلم حاز أن يلي (إن) الشرطية الماضي دون المضارع؟

قيل(6): لأنه يضعف طهرا لها المضارع فيجوز أن يليها، فإن وليها المضارع وجرم بما فإنه يقوى طهرا لها، فلا يليها غيره.

وقد ذكر ابن عقيل ما يوهم أن سبيله يجوز الفصل بالاسم مع كون الشرط مضارعاً غير منفي. قال - بعد أن ذكر مثن التسهيل: "يشذ كونه مضارعا دون لم" : "وما ذكره من بال挤(232/2).

(1) الأصول في النحو 232/2.
(2) المقتضب 275.
(3) المنظرب: الكتاب 3112، والمعتبر 3112، والمسائل المشكولة 21124/2، والمقدمة 2159/2، ومذكرة الجمل لابن عصفور 214/1، وشرح الكافي للمرضي 215/2، وشرح التصحيف 2198/1.
(4) مكتبة المقتضب، والكتاب 2157/2، وشرح الجمل لابن عصفور 2178/1، وشرح التسهيل لابن مالك 214/4، وأوّل المسائل 21116/1، وشرح التصحيف 2198/1.
(5) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك 4124/4، وشرح التصحيف 2198/1، والدرر اللوام 215/5.
(6) ينظر: المقتضب 2174/4، والأصول في النحو 2132/2، والمقدمة 21133/2، والكتاب 2175/2.
(7) شرح ابن يعيش 2198/9.
(8) ينظر: شرح التصحيف 2175/5، وحاشية الصبان 21752/7.
الذنوب هو المعروف من كلام الناس، إلا أنه في كتاب سيبويه ما يشعر ظاهره بخلافه، قال:
وتقول: إن زيدا تره تضرب"(1).
وليس صحيحًا ما ذكره عن سيبويه، فقد نص الأخير على أن ذلك خاص بالشعر، يقول: "واعلم أن قولهم: إن زيدا يأتلك يكن كذا، إذا ارتفع على فعل هذا تفسيره، كما كان ذلك في قولهم: إن زيدا أتينه يكن كذلك؛ لأنه لا تبدأ بعدها الأسماء، ثم بين عليها"(2).
وقال أيضًا: "ويجوز الفرق في الكلام في (إن) إذا لم يجز في النطق، نحو قوله"(3): عارية هَرَأَةٌ وإن ممَّورُها خَرَبًا.
فإن جزمت ففي الشعر، لأنه يُشبهه بـ"(4).
ونقل مكي بن أبي طالب عن البيضريين ما يوههم عدم جواز دخول (إن) الشرطية على الأسماء المصنوبة. قال معلّقًا على قوله تعالى: "إِنْ أُحْذِرُكُمْ وَإِنْ أُكْفُرُـا"(5): وأجاز الكوفيون أن تكون (ما) زائدة وأنان للشرط، ولا يجوز هذا عند البيضريين؛ لأن (إن) الذي للشرط لا تدخل على الأسماء، إذ لا يجازى بالأسماء إلا أن تضمر بعد (إن) فعلاً، فيجوز نحو قوله: "وإن أحد من المشركين"(6)، فأضرم (استعارك) بعد "إن" هاهنا،

__________________________
(1) المساعد 144/3
(2) الكتب 113-114
(3) لم ننسب لقائل معين وعجزه.
(4) وأسعد اليوم مشغوفًا إذا طرِبنا
(5) الكتب 3/112
(6) سورة الإنسان آية 3.
(7) سورة النبواة آية 6.

27
لأنه يلزم رفع (شاكر وكفور) بذلك الفعل، وأيضًا فإنه لا دليل على الفعل المضمر في الكلام" (1).

ورد عليه ابن الشهري (2) بعدم صحة ما ذهب إليه، لأن المضمور هنا كان، ولأنه يجوز إضمار فعل نصب لما يلي (إن) كما جاز إضمار فعل رفع، قال: "و هذا القول منه ليس بصحيح؛ لأن النحوين يضمرون بعد (إن) الشرطية فعلًا يضمره ما بعده، لأنه من لفظه، فيرفع الاسم بعد (إن) يكون فاعلًا لذلك المضمور، كقولك: إن زيداً زاري أكرمه، تريد: إن زاري زيد، وكذلك: إن زيد حضر حادثته، تريد: إن حضر زيد، وكقوله تعالى: "ف وإن أجرة حافظة" (3)، "ف وإن أحد من المشركيين استخرجك" (4). هذه الآياء ترفع بأفعال مقدرة، وهذه الظاهرة مفسرة لنا، كما يضمرون بعد حرف الشرط أفعالًا ترفع الاسم بأنه فاعلًا، كذلك يضمرون بعده أفعالًا تنصب الاسم بأنه مفعول، كقولك: إن زيداً أكرمه نفعلك، تريد: إن أكرمت زيداً، ومنه قول النمر بن تولب (5):

لا تخرجني إن مُنفسًا أهلكته وإذا هلكت فقد ذلك فاجر عي (6)

أراد: إن أهلكته منفسًا.

وإذا أعرفت هذا فليس بلزم (شاكراً) أن يرفع في قول من قال: (بما) الشرطية وقولة: لا دليل على الفعل المضمر في الكلام، يعطي في قوله: "بما شاكراً، إما كفوراً" قول بعيد من

---

(1) مشكلة إعراب القرآن 232.

(2) ابن الشهري هو الشيرفي ضياء الدين أبو السعادات هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة بن يهتي نسبه إلى علي بن أبي طالب رضي الله عنه، عالم باللغة وأشعار العرب وأبيه توفي سنة 542 هـ، له: الأمالي وشرح التصريف المركبي لابن جني، وشرح المعجم لابن جني، وما مقددون، وتجزئات أشعار العرب. (بancies: نزهة الأنباء 404-406، وإناء الرواية 356-357، وبغية الرعاية 132/4، وشذرات الذهب 132-134).

(3) سورة النساء آية 158.

(4) سورة النذور آية 6.

(5) النمر بن تولب هو السمر بن تولب بن زهير بن أبي العكلي، شاعر مخضرم، عاش عمرًا طولًا في الجاهلية، وكان فيها شاعر الرباب، ولم يسخر أبداً ولا هجا، وكان من ذوي النعمة والرغبة، جواً كريماً، يشبه شعره شعر حائط الطالي، بدر الإسلام وهو كبير، وتوار في سنة 14 للهجرة. (بินات الأعلام 242).

(6) مسن شواهد: الكتب 4/143، ومصان القرآن للأخفيف 34/1، والمنضب 34/1، والناصرة والسبتاق 133/1، والأصمعي الشهري 58/1، وشرح ابن عييش 2/6، وشرح القصيدة الجزولية للشلويش 2/76، وتفسير الشواهد 499، والمغني 1/176، وشرح ابن عقيل 2/61، وشرح شواهد المغني 7/175، والجزايرة 31/4.
معرفة الإضمار في مثل هذا الكلام، لأن المضمور هاهنا فعل تشهد بإضماره القلوب، وهو
(كان) وذلك أن سببهم(١) لا يرى إضمار (كان) إلا في مثل هذا المكان، كقولك: أنا
أزورك إن قريبًا وإن بعيدًا، تريد: إن كنت قريبًا وإن كنت بعيدًا(٢).

واختلف في الاسم المرفوع بعدها، فذهب البصريون إلى أنه يرتفع بتقدير فعل،
ودهب الكوفيون إلى أنه يرتفع بما عاد إليه من الفعل من غير تقدير فعل(٣). ففي الآية
الكرمة: إن أفرقوا هلك (إمرأ) عند الكوفيين بالضمير الذي يعود إليه من (هلك).

وذهب الأخفشي(٤) إلى حواز أن يرتفع الاسم بعدها بالابتداء.

أما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إنه يرتفع بتقدير فعل فلا أمر
أحدهم: أنه لا يجوز أن يفصل بين حرف الجزاء وبين الفعل باسم لم يعمل فيه ذلك
الفعل.

الثاني: أنه لو افترض جواز ذلك دون أن يكون للفعل المتأخر عمل فيه، لأدى ذلك
إلى بقاء الاسم مرفوعًا بلا رافع، وذلك لا يجوز، فدل ذلك على أن الاسم يرتفع بتقدير فعل
يدل عليه الفعل المظهر الذي بعد الاسم.

وأما الكوفيون فاحتجوا بأمرين أيضًا(٥):

الأول: أن (إن) أصل الجزاء، فلقوقا حاز تقدير المرفوع معها.

الثاني: أن ارتفاعه بالعائد يرجع إلى أن المكتوب المرفوع في الفعل هو الاسم الأول،
ف ينبغي أن يكون مرفوعًا به، كما قالوا: جاءني الظريف زيد.

ورد عليهم بما يلي(٦):

٢٥٨/١.

١. نظر: السرانتي.

٢. الأدبيات الشرحية ١٣٩/٣. ونظر: الاغشيعي.

٣. بنظر: الأنصار ٢/١٦٥ - ١٦٦ المسألة رقم ٨٥، وشرح المفصل - ٠، وشرح الكافية للعطي ٢/٠، وشرح الكافية للعطي ٢/١، وجواهر الأدب ٢٤٤.

٤. بنظر: الأنصار ٢/١٦٦.

٥. بنظر: الأنصار ٢/١٦٦.

٦. بنظر: الأنصار ٢/١٦٦ - ١٦٧.
أما الحجة الأولى فأمر مُستَمَّمَهُ أن تكون (إن) أصل الجزاء، ولكن لا يعني هذا جواز وقوع اسم مرفوع بعدها دون أن يكون معمولاً للفعل الماضي خاصة، كما أشار إليه البصريون.

وأما ما ورد من وقوع الاسم بعد بقية أدوات الشرط غير (إن) كقول الشاعر (1):

فمين واغل بنهم يحبوه وتعطف عليه كأس الساق.
وقول الآخر (2):
صيدة نابتة في حائر.
وقول الآخر (3):
ومنه نحن نؤمن به وهم آمن
فهو ميم على الضروسة الشعرية، وهو أمر قد نص عليه النحاة.

وأما حجتهم الثانية فهي باطلة، لأن ارتفاع زيد في "احامي الظريف زيد" إذا كان على البند من الظريف، وجاز أن يكون بدلاً لتأخير البند على المبدل منه (4).

(1) قائلته: عدي بن يزيد وهو من شوهاد: الكتب 3/11، والأصول في نحو 2/323، والمقدمة 2/1122، والكتاب 5/45، والأصول الشعرية 8/1، وشرح المفصل 9/1، ووضاء الشعر 3/2، وشرح التسهيل لابن مالك 5/2، والصفوة الصغيرة 1/1، وشرح الكافية للمرض 1/5، والمقدمة 2/25، وجميع المجموعات 1/7، والخزانة 2/1، والواعظون: الدواوين على الشرب لم يدعيه: بول بينهم.

(2) قائلته: كعب بن جعفر أو الحسنين بن ضرار الكلب. وهو في الكتب 3/112، والمقتضي 2/75/1، والكتاب 5/128/6، والإنصاف 132/1، وشرح المفصل 9/10، ووضاء الشعر 21/3، وشرح التسهيل لابن مالك 4/75، وشرح الكافية للمرض 2/3، وشرح ابن عقيل 2/120، والنوادر الباشية 1/855، وشرح الإشكال 1/75، وجميع المجموعات 1/78، والخزانة 3/2، ولفظه: فمع والخل بزورهم، والدرر اللوامع 79/5، وفيه: الصنعة: الفتنة التي نبتت مسبوقة فلا تدخل إلى تنفيذ أو تعديل، والحائر: المكان المظلم الذي جرى فيه المياه. وفي البيت يصف الشعراء أمرتهم فشلهنها هذه القناة المستوية.


(4) ينظر: الأصول 2/323، والملاصق المشكلة 2/789/2، وشرح ابن يعيش 9/9، وشرح الجمل لابن عساف 1/371، ووضاء الشعر 2/102، وأوضح الملاصق 2/162، وجميع المجموعات 1/424/4، والضرائب وما يسوغ للشاعر دون النائر 199.

(5) ينظر: الإنصاف 2/220 – 221.
وأما ما ذهب إليه أبو الحسن الأخفش من أنه يرتفع بالابتداء، فباطل من وجهين:

الأول(1): أن حرف الشرط يقتضي الفعل ويختص به دون غيره، ولهذا كان عاملاً فيه.

الثاني(2): أنه لو كان مبداً لم يجز الفعل بعده، ولوجب أن يكون هذا الفعل مرفوعاً؛ لأنه قد فصل بينه وبين ما عمل فيه بالاسم، وهذا لا يجوز، لأن الجائز مع المجرور في قوة التلازم بينهما كالمجرور.

أما أبو حيّان فقد أضمَّر فعَّالاً عاملًا في الاسم الفاصل بين (إن) والفعل تمشيًا مع رأي البصريين في ذلك. جاء ذلك عند تعليقه على قوله تعالى: "إِنَّ أُمَّرُوٍّ هَلَكِ". قال - رحمه الله -: "وأرفع أمرُ على أن فاعل بفعل محذوف يفسره ما بعده(3)." وهذا يدلّ على أنه يجز الفعل بين إن والفعل إذا كان ذلك الفعل ماضيًا، ويؤيد ذلك ما قاله في كتابه (تقريب المقرب)(4). قال: "وإِذِ يَقْدِمُ الفَعَّالُ عَلَى الْإِسْمِ، أَفَيْدَ تَقْدِيمُ الفَعَّالُ عَلَى الْإِسْمِ، إِنَّما هُنَأَرَتهُ إِلَّا مُحْمَرَةً، فَالْخَيَابُ تَقْدِيمُ الفَعَّالِ بِشَرْطٍ مُّضِيبٍ فيَ إن".

---

(1) ينظر: عُلِي النحَّو للوراق /314، والانصاف 2/626.
(2) ينظر: عُلِي النحَّو /314، والمتنصرث 2/1126.
(3) البجر المحيط 3/406.
(4) ص 51.
المسألة الخامسة: الفصل بين أن المخففة من التقيلة وبين غيرها إذا كان جملة فعلية فعلها

من الجدير بالذكر أن تقرر قبل الخوض في تفاصيل المسألة ثلاثة أمور هامة هي:

أولاً: تكون (أن) مخففة من الثقيلة إذا سبقت بأفعال البقين كالعلم و (أ ما يؤدي معناه كالتأذين والتقدير، والنظر الفكري، أو بعد فعل الظن بنقوض أن يكون ظنًا غالبًا متآخيمًا للعلم).

وأيام ما يلي العلم مما يخرج خرج الإشارة فيليست (أن) في مخففة قال سببيه:

"وتقول: ما علمت إلا أن تقوم، وما أعلم إلا أن تأتيه إذا لم ترد أن تخبر أنك قد علمت شيئاً كاتباً ألبته، ولكنك تكلمت به على وجه الإشارة كما تقول: أرى من الرأي أن تقوم، فأنت لا تخبر أن قيامًا قد ثبت كاتباً أو يكون فيما تستقبل ألبته، فكانه قال: لو قتم، فلو أراد غير هذا المعنى لقال: ما علمت إلا أن سترومو"(1).


وقد أنكر أبو العباس المبرد ما أجازه سببيه من إيقاع (أن) المخففة بعد الخوف، فقال: "وزعم سببيه أنه يجوز: حفت أن لا تقوم با فتي، إذا خاف شيئًا كالمستقر عليه، وهذا بعيد"(3).

---

(1) ينظر: الكتب 3/326، والمتنبم 20/3، والإيضاح للفارسي 139، ومعاني الخروج الرمائي 72، وإصلاح الخلل الواقع في الجمل 258، والمتنبم في شرح الإيضاح 4/861، والمتنبم 1/300، وشرح التصريح 1/232، وشرح الأخوني 282/3.

(2) ينظر: شرح الكافية للرضي 23/2، 323.

(3) الكتب 3/128.

(4) أمالي ابن الشهري 1/386.


(6) المتنبم 3/88.
ورَّدَ على إنكار المبرد هذا بوصف ذلك في الشعر، ووصف (أن) المنقلة في القرآن والشعر، وإذا جاز ذلك فيها فمن باب أولى أن يجوز في (أن) لأنها أخف. قال ابن الشجري:
"وأقول: إن استعداد أبي العباس لما أجازه سببه، من إيقاع المخففة بعد الخوف على المعنى الذي عنه سببه، استعداد غير واقع موقعه؛ لأن الشعر القدنم قد ورد بما أنكره أبو العباس، وذلك قول أبي محجث الفقه:

إذا مثت فأفتح إلى أصل كرمة
ُزْوِي عِظامي بعَد موتِ مُرْفَعُها
ولا تُفْنِي بِالفُسْطَلاة فَأَخِي
أحاف إذا مثت أن لا أدفها(1)

فقد جاءت الثقيلة بعد الخوف في الشعر وفي القرآن، و الجمع التقية أشد، فالشعر قوله:

وما خففْتْ يا سلام أنتُ قاطعي
وأمثال قوله تعالى: "لا تَحْفَوْرْنَ أَنْ كُنْتُمْ أَشْرَكْنَ"(2)

ثانيًا: تكون (آن) مصدرية إذا لم تقع بعد أفعال التحقيق(1) كوصفها بعد أفعال الرجاء والطيع(3) نحو: أريد أن أوزرك، أرجو أن توقف.


(3) صدره: أتاني كلام عن نصيب يقوله وهو من شواعده: معاني القرآن للفراء 1/14، وفيه: أنك علاني. ونادر أبي زيد ص 46 وفيه ما في المعاني، ونسبه إلى أبي الغول الطهري.

(1) سورة الأعراف الآية 81.
(2) ماهالي ابن الشجري/ أمل ماهر الحروف 1/387 وانظر الخزازية 398/8، 399 - 424
(3) نظر: معاني الحروف 71، ورسالة الملائ 111 - 112.
(4) نظر: شرح المفصل 77، وجواهر الأدب 234 - 234.
ثالثًا: إذا سبقت (أنه) بما يدل على الظن جاز فيها أن تكون المخافة، وأن تكون المصدرية (1) قوله تعالى: «وَقَبَّبْتُمْ أَلاَّ تَكُونُ فِتْنَتُكُمْ»(2) فقد قُرِئَ (تكون) رفعة ونصبًا (3) فعلى قراءة الرفع تكون (أن) مخففة، أما على قراءة النصب فتكون مصدرية ناصفة للمضارع.
قالوا في تفسير هذين الوجهين (4): هذه الأفعال تحمل الاليقين والشك، فإن غلب جانب الاليقين كانت (أن) مخففة من التقلب ورفع ما بعدها، وأما أسباب ضمير الشأن، فهي في الأصل المشددة التي تفيد التوكيك، والتوكيك لا يجوز إلا مع الاليقين، فهو نظره وعديله. أما إذا غلب الجانب الآخر وهو الشك فإن (أن) تكون الناصفة للفعل بعدها، لأن الشك لا يليق به إلا الخفيفة التي لا تدل على التأكيد.
ولكن، فـ (أن) المخففة هذه يكون اسمها ضمير الشأن، وأما خبرها فيكون جملة اسمية أو فعلية، فإن كان جملة اسمية لم ينتج لفاص (4) وعده ذلك أنه جيء بعدها باسم وخبر، كما جيء هما بعد المثلجة العاملة (5)، فإذا قصد ما النفي فصل بينهما بحرف الفتحي...
(6) كقوله تعالى: «فَوَانَّـ لَّا إِلَـهَ إِلَّا هُوَ الْمُسْلِمُ»(7)
فإن كان الخبر جملة فعلية احتيج لفاص، وشرط النحاة لهذا الفصل أن يكون الفعل منصرفًا لا يقصده بدعو (8)، فأما الجامد فلا يفصل معه؛ لتمكنه في شيء الخرف، فلم يعتدوا به (9)، وأما الدعاء فألائه شبه في الجامد في عدم التصرف (10).

---

(1) ينظر: المكتاب/3، والمقتضى/21، والإيضاح/216، ومعاني الحروف للزماني 73، والمقدمة 87/3، وشرح الأخميني 487/1.
(2) سورة الالماتة آية 71.
(3) السرير قراءة أبي عمرو وحزماء والكسائي، وقرأ الباقوين بالنصب، ينظر إعراب القراءات السبع وعلمه ذا/48/1، 416/1، والكشف عن وجه القراءات السبع وعلمه ذا/486/7، والدر 487/4، والدر/488/7، والمصون/4، والمصون/532.
(4) ينظر: المقرب/1، وتوضيح المقداص والمسالك/1، والمقتضى/1، وشرح ابن عقيل/1، وشرح التصريح/1، 323.
(5) ينظر: الكتاب/1، وشرح التصريح/1، 232.
(6) ينظر: شرح ابن عقيل/1، والأخيرة 14 من سورة هود.
(7) ينظر: شرح الكافرون للرضي/3، وشرح الموصل لابن مالك/4، ووصيف المباي/114، والتنزيل والتكمل/316، والجند الثاني/318، وشرح التصريح/1، 323.
(8) ينظر: المقدمة/485.
(9) ينظر: شرح التصريح/1، 323.
والتفاصل التي يفصل ما بين (أن) المنخفة وبين الجملة الفعلية التي فعلها متصرف لا يقصد به الدعاء هي:

1- (قد) نحو قوله تعالى: (وَتَعَلَّمَ أَنْ قَدْ صَدَّقْتُ) (1) وقال زهير (2).

دار سلمس إذ هم لك جبرة وإخلاص أن قد خالفتي موعدي (3).

2- حرف تنفس نحو قوله تعالى: (فَأَلْبَسْ مَنْ سَيْكُونُ مِنْ كُلِّ مَرْضٍ) (4)، وقال الشاعر (5).

واعلم فعمل الماء ينفعه أن سوف يأتي كل ما قدرا.

3- حرف نفي، وهو إما "لا" كقوله تعالى: (أَفَلَا يُرْجِعُ إِلَيْهِ) (6) أو "إن" كقوله تعالى: (فَخَسَبَ الْأَيَّامِ أَلَّا يَجِبَ) (7) عظاً مهماً، (8) أو "لم" كقوله تعالى: (فَخَسَبَ أنْ لم يَرْمَيْهَا) (9).

وقد أطلق ابن مالك الفصل بحرف النفي فلم يقيده بحرف معين (10) وأضاف ابن أبي الربيع (1) والرضي (11) "ما" إلى حروف النفي الفواصل ومثلًا لها بـ "علمت أن ما قام، وما يقوم.

(1) نظر الفواصل في الأصول: 24، وعلم النحو للوراق 449، والبيان في شرح المع 166، وأمالي ابن الشجري 3/156، والمغر 111/1، وشرح التسهيل لابن مالك 2/42، وشرح الألفية لابن الناظم 182، وشرح الجامع للفوضي 32/2، وشرح المباني 1/114، والذيل 2/163، والغام ج 218، والمع 2/186.

- 187، وشرح الأنثوهي 2/196.

(2) سورة المائدة آية 113.

(3) ديوانه 269، والتنزيل والتكميل 163/5.

(4) سورة الثلث آية 20.

(5) من شواهد: شرح الشذور 2/26، وشرح ابن عقيل 1/287، وشرح الأنثوهي 249/1، وفي شرح شواهد المحيط "انشدته أبو علي ولم يجز له أحد".

(6) سورة طه آية 89.

(7) سورة القيامة آية 3.

(8) سورة البلد آية 7.

(9) ينظر: شرح التسهيل 3/29/2.

(10) ينظر: المحيط في ضبط قواعد العربية 3/29/1.

(11) ينظر: شرح الكافية 3/32/2.
قال أبو حيان: "ولا يحفظ ذلك في (ما) ولا في (إن) ولا في (لئنا) فتبقي ألا يُقدم على جواز ذلك حتى يسمع". 

4 - "لو" كقوله تعالى: "أوْلَمْ يَهْجَدُ لِلَّذِينَ يَرْكُبُونَ الأَرْضَ مِنْ بَعْدِ أُهْلِهَا أَنَّ لَوْ نَشَأْ أَصْبَحُونَ بَدْنَوْهُمُّ". وقاله تعالى: "لَا تَبْتَغِي الْمَيْنَ أَنَّ لَوْ كَانَ أَنْ لَوْ كَانَ أَنَّ لَوْ كَانَ أَحْيَيْنَ لَوْ كَانَ أَنْ لَوْ كَانَ أَحْيَيْنَ يُعْمَرُونَ". 

وأبى مالك(4) وتبهض شراح الفيتين(5) على أن أكثر النحوين لم يذكروا الفصل بين (أن) الخفيحة وبين الفعل بـ (لو)، ونعت السمين الحلي الفصل بما بالغابة(1). ولا يفض ذلك من كُونها إحدى الفواصل لأن الفصل بما - وإن أبى كثير من النحاة - مستعمل في لسان العرب(6).

وأمما ما تكون معه هذه الفواصل من الأفعال فقد خصه الشيخ الأزهرى بقوله: "والحاصل أن الفعل إما شببت وإما منفي، وكل منهما إما مضارع إما مضارع، فألمت إن كان مضارعا ففصلته "قد" وإن كان مضارعا ففصله أحد في التناس، والمتنى إن كان مضارعا ففصله "لا" فقط، وإن كان مضارعا ففصله "لا" أو "لا" أو "ل" أو "لم"، وأما "لو" فإما في الانتقال يشبه بالنافذة يتدخل على الماضي والمضارع"(7).

وقد دعاهم إلى الفصل بين (أن) الخفيحة من الثقيلة وبين خبرها إذا كان جملة فعلية فعلها متنصر لا يقصده الدعاء أمران:

أوهما: أن يكون ذلك الفصل عوضاً مما فقدته بعد تخفيفها: قال سيبويه مشيرًا إلى ذلك: "وأعلم أنه ضعيف في الكلام أن تقول: قد علمت أن تفعل ذلك، ولا: وقد علمت أن فعل ذلك، حتى تقول: سيفعل أو قد فعل، أو تفي فتدخِل لا وذلك لأهم جعلوا ذلك

(1) التدبيج والتكمل 1/164، ونظر: شرح الشذور 2/65، والمعم 186/2.
(2) سورة الأعراف الآية 100.
(3) سورة سبأ الآية 14.
(4) نظر الآفية 323/6.
(5) نظر: شرح الألفية لابن الناظم 142، وتوضيح المقاصد والمسالك 411/1، وأوضح المسالك 174/1، وشرح ابن عقيل 1/288، وشرح المكودي 71، وشرح الأخواني 292/1.
(6) نظر: القدر المقصور 4/367.
(7) نظر: توضيح المقاصد والمسالك 451/1، وشرح الأخواني 292/1.
(8) شرح التصريح 233/1.
وعوضًّا مما حذفوا من (آله)، فكرهوا أن يذعوا السين أو قد إذ قدرُوا على أن تكون عوضًا، ولا تنقض ما يردن لو لم يدخِلوا قد ولا السين".(1)
وإليه هذا أشار أيضًا: المبرد(7)، والوراق(8)، والهروي(9)، وابن السيد الطيلويسي(10)، وابن الحاجب(11)، والرشي(12)، والأهري(13).
ثم إنهما: خوف الالتباس بأن المصدرية التي تنصب المضارع(16)، إذا كان الفصل بغيره.
"لا."
واختلت مواقف التحويلين من هذا الفصل، فبئر سببه أن الحذف ضعيف قال:
"أعلام أنه ضعيف في الكلام أن تقول: قد علمت أن تفعل ذلك، ولا: قد علمت أن فعل ذلك، حتى تقول: سيفعل أو قد فعل أو تنفي فندخل لها."(17).

(1) الكتاب 3/127.
(1) ينظر: المقصد 3/31.
(2) ينظر: عدل النحو 448.
(3) ينظر: الأزهري في علم الحروف 65.
(4) ينظر: إصلاح الحال اللائق في الجمل 258.
(5) ينظر: شرح الواقعي نظم الكافية 344.
(6) ينظر: شرح الكافية 2/233.
(7) ينظر: شرح التصريح 1/233.
(8) ينظر: المقصد 4/884.
(9) ينظر: شرح التصريح 1/233، وحاشية الصبان 296/1.
(10) ينظر: الكتاب 3/167.
وذهب بعضهم إلى أنه لا يُرِدُّ بغير فصل إلا في ضرورة الشعر، ومن هؤلاء: ابن جهين (1)، ابن يعيش (2)، ابن عصفور (3)، والمالقى (4).

وذهب: الهروي (5)، والجزولي (6)، والنشويين (7)، وابن مالك (8)، والأبدي (9)، وابن عقيل (10)، والموكدي (11)، والأخواني (12)، والصiban (13)، إلى أن الأحسن الفصل في إشارة إلى جوهر النقيض.

ويترتب على هذا الفصل من حيث الحكم النحوي ما يلي:

أولاً: إذا كان الفصل بـ (لا) جاز أن تكون (أن) مخففة فيرفع الفعل بعدها، أو تكون المصدرية فينصب الفعل بعدها. قال المبرد: "وأعلم أن (لا) إذا دخلت على (أن) جاز أن تريد بـ (أني) النقيض، وإن تريد الخفيفة، فإن أردت النقيض رفعت ما بعدها؛ لأنه لا يحسب منها النقيض إلا مع الإضمار" (14).

وهذا الحكم يذكرنا بما لو كانت (أن) المخففة مسبقة مما يدل على الظن دوماً فصل، وقد ذكر ذلك سابقاً (15).

---

1. ينظر: سر الصناعة (1745/2).
2. ينظر: شرح المفصل (1772).
3. ينظر: شرح جمل الزجاجي (179/1).
4. ينظر: رصاف المباش (112).
5. ينظر: الأزهرية في علم الحروف (115).
6. ينظر: المقدمة الجزولية (279/2).
7. ينظر: الألفية ص 32.
8. ينظر: شرح الجزولية (32).
9. ينظر: شرح ابن عقيل (386).
10. ينظر: شرح الموكدي (71).

والموكدي هو أبو زيد عبد الرحمن بن علي بن صالح الموكدي الفاسي المالكي، كان تجوياً لغبوي علماء، مات سنة 808 هـ وقبل 911 هـ، ومن مصنفاته: شرحنا على الألفية، والمقصورة في مدح الرسول صلى الله علیه وسلم.

11. ينظر: الضوء الازع للنسخاري (497/4)، وشدرات الذهب (18).
12. ينظر: شرح الأخواني (291/1).
13. ينظر: حاشية السبات (261).
14. ينظر: المقتضب (31/2)، وانظر معاني القرآن للفراء (125/1)، وعلل النحو (449)، والأزهرية في علم الحروف (66)، وشرح الكافية للرضي (247/2).
15. ينظر: ص 34 من هذا البحث.
ثانيًا: إذا كان الفصل بغير (لا) كالسين وسوب وق، تعين الرفع (1) نحو: علمت أن
سيقوم، وأن سيقومون. وأضاف الرضي (2): أو كان الفصل بـ (لا) بشرط ألا يليها الفعل
نحو: ظنن أن لا مال له.
واحتدوا في تخرج المرفوع بعد (أن) المخففة من غير فصل، كقراءة ابن مجاهد (3).
"من أراد أن ينهم الرضاعة" (4). وقول الشاعر (5):
مني السلام وأننى لا تجعلني أحدا
نقول آخر (7):
إني زعمت يا نويق،
من الرااح
إني أعلم من الرزاح
أن مبترين بلاد فو
فذهب أبو علي الفارسي، وابن جين (8)، وتعهما أبو البركات الأثري (9)، إلى أن (أن)
هاهنا مخففة من النقيفة، وليست أن المصدرة الناصحة للفعل. قال ابن جين معتبرًا عن رأي

(1) ينظر: المتنبئ 32/2، والأزهرية 66.
(2) شرح الكافية 2 234.
(3) هكنا نسبها النحويون، وقيل: لاين ميسرون (ينظر: البحر 213، والمغني 5/1).
(4) وابن مجاهد هو أبو بكر أحمد بن موسى بن مجاهد التيمي البغدادي، كان واحد عصره غير مدافع، نوفي
سنة 364هـ، وله كتاب القراءات الكبيرة، القراءات الصغرى، كتاب الياج، كتاب الإحدا، وكتاب الإزار.
(5) الفهرست 374، ومعجم الأدباء 56، 73، وفيات الأعيان 2/201.
(6) سورة البقرة آية 232.
(7) قاله مجهول وهو من شواهد: سر صناعة الإعراب 6/2، شرح المفصل 8/1، شرح الجمل لابن عصفور
437/1، وشرح الكافية للرضى 2، ورسى المباي 113، وأجزاء اللدود 2، والبحر المحيط
213/2، والجسمي النابي 2، والدر المصون 2، 216/2، والمغني 8، 217/2، وشرح كافية ابن الحاجب لابن جامعة
177، وشرح الأخويني 3/2، والخزانة 8/210.
(8) قالت مجهول وهو من شواهد: معاني القرآن للقراءة 131/1، والأزهرية في علم الحروف 15، وأدائي ابن الشهري
153/2، وشرح المفصل 7، وشرح الشعر لابن عصفور 273، وشرح الألفية لابن الناقيم 182، ورسى
المباني 113، والبحر المحيط 2، والتدليل 5، والدر المصون 2، 216/2، والمغني 8/210.
(9) ينظر: خزية الأدب 8/247.
(10) ينظر: خزية الشعر 442/145.
استاذ أبي علي: "سألت عنه (بعني البيت) أبا علي - رحمه الله - فقال: هي مخففة من النقلة، كأنه قال: أكثرا نقلان، إلا أنه خفيف من غير تعويض"\(^{(1)}\).
وقال عن نفسه - بعد أن أنشد: أن حمطين -: "فأما على قولنا فنفعل فإنه أراد (أن) النقلة، وخفيفها ضرورة"\(^{(2)}\).
وذهب ثعلب\(^{(3)}\) والزمخشري\(^{(4)}\)، وابن يعيش\(^{(5)}\)، والأشمولي\(^{(6)}\)، والبغدادي\(^{(7)}\)، إلى أن (آن) هنا هي المصدرة، وأحمد حملا على (ما) أختها.
ونسب ابن جني هذا الرأي إلى البغداديين، ثم علق عليه بقوله: "وفي هذا بعد، وذلك أن (آن) لا تقع إذا وصلت حالاً أبداً، إذا هي للفضي أو الاستقبال، ننظر بسرعة أن قام زيد، ويسري أن يقوم غناً، ولا تقول: يسري أن يقوم هو في حال قيام، و"ما" إذا وصلت بالفعل فكانت مصدرًا فهي للحال أبداً، نحو قولك: ما تقوم حسن أي: قيامك الذي أنت عليه حسن، فيعيد تشبه واحدة منهما بالآخر، لأن كل واحدة منهما لا تقع موقع صاحبها"\(^{(8)}\).
كما نسب ابن هشام رأي ابن جني السابق إلى الكوفيين. قال: "وزعم الكوفيون أن (آن) هذه هي المخففة من النقلة شدًا اتصالا بالفعل"\(^{(9)}\). وليس ما ذهب إليه صحيحًا، فالكوفيون يرون أن (آن) الخفيفة تعمل في المضارع مع الحذف من غير بدل"\(^{(1)}\).
أما في البحر المحيط فظهر الأثر الإعرابي لهذا الفصل في النقاط الآتية:

\(^{(1)}\) الخصائص/139/1.
\(^{(2)}\) سر صناعة الإعراب/1448/2.
\(^{(3)}\) بنظر: جمليت نظاب/22/1.
\(^{(4)}\) بنظر: المفصل.
\(^{(5)}\) بنظر: شرح المفصل.
\(^{(6)}\) بنظر: شرح الأمكنة.
\(^{(7)}\) بنظر: الخزانة.
\(^{(8)}\) بفتح: الإعراب.
\(^{(9)}\) المعني/130/1، ونظر الخزانة.

- 40 -
1- ذكر أبو حيان - رحمه الله - الوجهين عند الفصل بـ (لا)، عند قوله تعالى: «وَحَسَبَنَا أَلَّا تَكُونَ» (1). قال: "فقرأ الحرميون، وعاصم (2)، وابن عامر (3)، ينصب (بكون) بأن الناصية للمضارع، وهو على الأصل؛ إذ (حسب) من الأفعال التي في أصل الوضع لغير الألف، وقرأ النحويون، وحمرة (4) يرفع النون (وأن) هي المخففة من التثليثة، والسما ضمير الشن مذوف، والجملة منفيفة في موضوع الخبر، ونَزَّل الحساب في صدورهم مزينة العلم" (5).

وإيده قوله تعالى: «فَأَفَلَا يُرَوَّنَ أَلَّا يُرِجُعُ إِلَيْهِمْۚ قُولًا»، ذكر (6) أن الرفع قراءة الجمهور على اعتبار أن (أن) مخففة من التثليثة بعيدا بعد العلم، وأما النصب فعلى قراءة أبي حبيرة (7) على اعتبار أن (أن) هذا مصدرية ناصية للمضارع، فتكون الرؤية من الإبصار.

2- ذكر - رحمه الله - وجهًا واحدًا مع الفواصل الأخرى، كـ (لو) في قوله تعالى: «أَوَلَمْ يَهْدِيَ اللَّهُ بَيِّنَ الْأَرْضِ الْأَمْرَ مِنْ بَعْدِ أَهْلِهِ أَنْ لَوْ نُضِلَّ أَصَابُنَّهُمْ يَدُوِّينَ» (8). حيث قال: "و(وأن) هي المخففة من التثليثة، لأن

---

(1) سورة المائدة آية 71.
(2) عاصم هو أبو يكرب بن أبي النجود الأسدي بالولاة، أحد القراء السبعة، واسم أبيه محلة معدود في التابعين قرأ عليه خلق كثيرون، توفي بالكوفة سنة 172هـ. (ينظر: وفيات الأعيان 3/1، ومعرفة القراء الكبار 98/1، وقديح التهذيب 5/38).
(3) ابن عامر هو أبو عمران عبد الله بن عامر بن يزيد البصري، أحد القراء السبعة، ويكبده اسمًا، أحد القرآن من عثمان بن عفان، في الطبقة الأولى من التابعين، من أهل دمشق، ولي قضاها في إخلاقه، ولد بن عبدالله، توفي سنة 113هـ، (ينظر: الفهريست 43، ومعرفة القراء الكبار 87-86، وغابة النهاية 225/1، وقديح التهذيب 274/5).
(4) هو حكمة عن حبيب الزيات، أحد السبعة، يكبدها عمار بن عبد الكريم بن ربيعة التيمي، في الطبقة الرابعة من الكوفيين، توفي بالمدينة سنة 156هـ. (ينظر: الفهريست 44، وفيات الأعيان 2/41، ومعرفة القراء الكبار 1/111، وقديح التهذيب 3/27).
(5) البحر المحيط 3/332، 534، 534، 534.
(6) البحر المحيط 6/269، 269.
(7) أبو حبيرة هو شريح بن يزيد الحضري، مقرئ الشام، توفي سنة 202هـ. (ينظر: غاية النهاية 325/1، مكية الحاضرة.)
(8) سورة الأعراف آية 100.
الهداية فيها معنى العلم، واسمها ضمير الشأن محذوف، والخبر الجملة المصدرة
بـ (لو) 

۳٣- ضَعِفْ - رحمه الله - الرفع من غير فصل، وجعل ذلك خاصًا بالشعر، ثم حمل
على قراءة مjahad. قال: "وَقَرِئَ (أَنِّي) يُرْفَعُ المِمَّام، وَنَسِبَهَا النُّحوَبٌ إِلَى
مjahad، وقد جاز رفع الفعل بعد (أن) في كلام العرب في الشعر، أنشد الفراء
رحمه الله تعالى:

مَ تَتَّبَعُونَ مِنَ الطَّلَاحِ

وقال آخر:

أَنْ تَتَّبَعَانَ عَلَى أَسْمَاءٍ وَنِحْكَمَا

منِ السَّلَامِ وَأَنْ تَتَّبَعَا أَحْدَاهَا.

وهذا عند البصريين هي الناصية للفعل المضارع، وترك إعمالها حماً على (ما) أُختِنَا
في كون كل منهما مصدرية، وأما الكوفيون فهي - عندهم - المحفزة من الثقيلة، وشذً
وقوعها موقع الناصية....

والذي يظهر أن إثبات اللون في المضارع المذكور مع (أن) مخصص بضرورة الشعر,
ولا يخفظ (أن) غير ناصية إلا في الشعر. والقراءة المنسوبة إلى مjahad وما سبيله هذا لا تبنى
عليه قاعدة".

__________________________

(1) البحر المحيط ۴/۲۰۰۶
(2) البحر المحيط ۲۱۳۲/۲
المراجعة السادسة: الفصل بـ (لا) بين (أن) التي تلي ما فيه معنى القول وبين الفعل

المصدر:

إذا قُصِّرَتْ (لا) بين (أن) التي تلي ما فيه معنى القول وبين الفعل المتصفر ف Thị في الفعل ثلاثة أوجه، وهي الجزء والرفع والنصب. وفي هذا يقول سببته: "وقول كتبتي إليه أن لا تقول ذلك، وكتبت إليه أن لا يقول ذلك. فأما الجزم فعلى الأمر. وأما النصب فعلى قولك: فلا يقول ذلك، وأما الرفع فعلى قولك: لأنك لا تقول ذلك، أو أنت لا تقول ذلك، تخبر بأنهذا قد وقع من أمره".(1)

وأوضح من ذلك ما نص عليه الرضي من بجيء (أن) - والخالة هذه - على ثلاثة أنواع هي: المخففة والمفسرة والمصدرية، وما يتم ذلك من اختلاف في نوع (لا) يعكس على إعراب الفعل. وفي هذا يقول: "إذا وليت م ما فيه معنى القول، ووليها فعل متصرف مصدر بـ (لا) جاز كونها مخففة ومفسرة ومصدرية، نحو قولك: أمرته أن لا يفعل، وأوحي إلىك أن لا تفعل. فإن كانت مخففة فلا للنبي، ولا يجوز أن تكون للنبي، لأن المخففة كالمخففة لا تدخل على الطلبة فيرفع الفعل. وإن كانت مفسرة جاز كون (لا) للنبي أو للنبي فيرفع الفعل أو ينجز. وإن كانت مصدرية انتصب الفعل أي: أمرته بأن لا يفعل".(2)

والم يذكر الرضي نوع (لا) حالة كون (أن) مصدرية، بيد أن التحويين قد نصوا على أنها نافية. قال ابن هشام - بعد أن ذكر ما يراد بكلام الرضي السابق - "ونصبه على تقدر (لا) نافية و (أن) مصدرية".(3)

وبإمكان جدول ما ورد من أحكام في النصوص السابقة على النحو التالي:

| حكم الفعل | نوع أن | نوع أن
<table>
<thead>
<tr>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>مرفوع</td>
<td>نافية</td>
<td>- 1 - مخففة</td>
</tr>
<tr>
<td>مرفوع</td>
<td>نافية</td>
<td>- 2 - مفسرة</td>
</tr>
<tr>
<td>مرفوع</td>
<td>نافية</td>
<td>- 3 - مصدرية</td>
</tr>
<tr>
<td>مرفوع</td>
<td>نافية</td>
<td>- 4 - مصرفية</td>
</tr>
</tbody>
</table>

(1) الكتب 3/166.
(2) شرح الكتب 2/234/2.
(3) المعنى 1/23 ويتز: الجين الداني 221 وحاشية الصبان 3/287/2.
فإن فقدت (لا) في هذه المسألة لم يجز في الفعل إلا وجهان، وقد ذكرهما ابن هشام
والصابان بقولهما: "فإن فقدت (لا) امتنع الزمر، وجائز الرفع والتَّصِب"(1).

ويظهر الأثر الإعرابي لهذه المسألة في البحر المحيط فيما يلي:

1- ذكر أبو حيان - رحمه الله - الثلاثة الأوجه السابقة عند تعليقه على قوله تعالى:
«أَلَاتُ ثَبَّتْ مِنْ أَرْضُكَ حَكِيمُ حَكِيمٍ﴾ َآلاَّ تَعْبِدُونَ إِلَّا اللَّهَ﴾ (2) حيث قال: "(وَأَنّا لَا تَبِعِيدُونَ إِلَّا اللَّهَ) (3) حُرُفَ تَفْسِيرَ؛ لَانَّ فِي تَفْصِيلِ الآيَاتِ مُعَنْيَ القول، وَهَذَا أَظْهَرَهُ؛ لَأَنَّهُ لَا يَحْتَاجُ إِلَى إِضْمَارٍ، وَقِيلَ: الْقِدْرَةُ (لَا تَتَبِعُونَ إِلَّا اللَّهَ) وَقِيلُ: إِنّ تَسْبِيْحَ (لا تَبِعِيدُونَ) فَالْفَالِعُ خِيرُ مَنْ فَوْقُ، أَجْلَهُ، وَوُصِّلَ (أَنَّ بالْنَهيِّ، وَقِيلُ: إِنْ تَسْبِيْحَ (لا تَبِعِيدُونَ) فَالْفَالِعُ خِيرُ مَنْ فَوْقُ، وَقِيلُ: (إِنَّ) هِيَ الْمَخْفَىَةَ من الْنَثْيَةِ، وَجُمَالَ الْنَهْيِ فِي مَوْعِظَةِ الْحِكْرَ، وَفِي هَذِهِ
الأَقْوَالِ الْعَالِمِ (فَصَّلَتْ) (4).

2- أسَطُرُدُ - رحمه الله - مُشْتَعَألُ مِن مَّن يَرِى بَدْلَةً (أَنَّا لَا تَبِعِيدُونَ)، حيث قال:
"وَأَمَّا مِن أَعْبَرِهِ لَنَّمَآ بَدْلَ حَلَفَانِ (آيَاتِ)، أو مِن مَّوْضُوعِها، أو الْقِدْرَةُ: مِن النَّظَرِ أَلَّا تَبِعِيدُونَ اللَّهُ، أو مِن الْكِتَابِ أَلَّا تَبِعِيدُونَ، أو هُمْ أَلَّا تَبِعِيدُونَ، أو بَنِي إِسْرَائِيْلَ (أَنَّا لَا تَبِعِيدُونَ)، فَهُوَ يَعْلَمُ عَنْ عَلَمِ الإِعْرَابِ "(5).

كَمَا ذَكَرَ - رحمه الله - الأَوْجُهَ التَّلَاثَةَ عند وَقُوْهَهِ عَلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: "إِذْ جَاهَّرُهُمْ
الرُّسُلُ مِن بَنِينِ أَبْيَادِهِمْ وَمِمْشَقَّةِهِمْ أَلَّا تَعْبِيدُونَ إِلَّا اللَّهَ "(6) حيث قال: "(وَأَنَّا لَا تَبِعِيدُونَ) يَسْتَحِيُّ أَنْ تَكُونَ (أَنَّا) تَفْسِيرُهُ؛ لَانَّ مِنْهُ الرَّسُولُ إِلَيْهِ يَتَضَمَّنُ مِعَانِي الْقُولِ، أي: جَاهَّرُهُ مَخَاطِبًا، وَأَنَّ تَكُونَ مَخْفَىَةَ النَّثْيَةِ، أي: بَنِي إِسْرَائِيْلَ (أَنَّا لَا تَبِعِيدُونَ) كَثِيرًا لِلْمَضْرَابِ "(7).

2- أَقْسَتَ - رحمه الله - على المُصْدَرِيَّةَ والمُفَسَّرَةِ، فَلم يَذَّكَرِ احْتَمَالٌ كَوْمًا
لمَخْفَىَةَ أَيْضًا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: "فَأَنْطَلْقُوا وَهُمْ يَتَحَفَّتُونَ (8) أَنَّا لَا
يدخلنها أَلَّيْوَمَ عَلَيْكُمْ مَسْتِوَينَ (1) حيث قال: "وَأَنَّ مَصْرِدًا، وَيُجَوزُ أن
تكون تفسيرته" (2).

وكذا فعل عند قوله تعالى: "وَإِيَّنَا مُوسِىُّ الْكِتَّابَ وَجَعَلْنَاهُ هَذَا لِيُبَيِّنَ إِسْرَوْلَ أَلاَّ تَنْخَذْوا مِنْ دُونِ وَحْكِمَةٍ" (3)، حيث قال: "ويجوز أن تكون (آن) تفسيرية
و(لا) نفيًا، وأن تكون مصدرية تعليلًا، أي: أَلَّا يَنْخَذْوا، و(لا) نفي" (4).

قلت: ولا أحب إذا ما علمنا أن هناك نحوين قد فعلوا ذلك، منهم: الرجعي (5)،
و ابن الشجيري (6)، وأبو بركات بن الأباري (7)، وأبو البقاء العكبري (8).

استمع - مثلًا - إلى ابن الشجيري عند وقوته على قوله تعالى: «قُلْ تَعَالَوْاْ أَلَّمًا
حُرِّمْ رَبُّكُمُ عَلَيْكُمْ أَلَا تَنْخَذْوَا بِشَيْءٍ» (9)، يقول: "وبهذين قوله (أَلَا تَنْخَذْوَا)
وجهين آخرين، أحدهما: أن تكون (آن) مفسرة... وتكون (لا) نفيًا، وإلا (آن) المفسرة تؤدي
معنى القول، فكانه قيل: أَقْولُ: لا تَنْخَذْوَا بِشَيْءٍ... والوجه الثاني: أن تجعل (عليكم)
منفصلة مما قبلها، فتكون إغراً معي الزيّا" (10).
المبحث الثاني: الأثر الإعرازي للفصل والتوزيع بين العوامل غير الخريفي ومعمولاها:

المسألة الأولى: الفصل بـ (لا) النافية بين العامل ومعمولة الظرف:

اختفى النحويون في هذه المسألة على ثلاثة مذاهب(1):

فذهب الجمهور(2) إلى جواز أن يعمل ما بعد (لا) النافية فيما قبلها إذا كان طرفا;

ومن الجمهور: الفراء(3)، والمهر(4)، وأبو جعفر النحاس(5)، وأبو الكرات الأنباري(6)، وأبو البقاء العكيري(7)، والسمين الجلبي(8)، واستشهدوا بأيّات كريمات سبأني ذكرها عند أبي حبان رحمه الله.

وذهب قوم آخرون، منهم أبو علي الفارسي، إلى عدم جواز ذلك مطلقًا، أما الظرف - عنده - فيُقَدَّر له عامل يستدل عليه من الكلام، قال بعد أن أنشد(9):

ما مع أنك يوم الورد ذو جزء
ضَحْمُ الدَّسِيِّـةِ بالسَّلَمِينَ وَكَأْنُ
ما كنت أول ضَبْبِ صَابِّ ثَلَّتْهُ
غَيْثُ فَأَمْرَعُ وَأَسْتَحْلَتْ له الدار

"إِنْ قَلْتُ: فَمَا الـعَـاـمِلُ فِي مِمَّا نَـسَبَهُ عَلَى هَذَا، أَوْ لَيْسَ مَا بَعْدَ النَـفَـيْــى لا يَـعْمَالُ فِي مَا بَـلَـغَهُ؟

قيل: يكون الـعَـاـمِلُ شَـيَا مَضْرِمًا يَـدْلُ عَلَى (ما كنت)، كأَنَّهُ في التَـمْـيِـزِ. نَـافِيَةُ: مَعَ أنَّكَ يوم الورد كان كـُوَـكُـبَ أَوْلِي ضَبْبِهِ. وَمَثْلُ ذَلِكَ قَوْلُهُ: ثَـيْــر: يَـرْوحُ الْمَـلْتَـيْـكَةُ لَا بَـشْرُ يَـيْـْـوُمَيْــيْــهِ

(1) نظر: البحر المحيط 4/111/3، والمصون 5/123، والمغش 2/245/2، والفتوحات الإلهية. وتوضيح تفسير الجلائلين لللفائض الخفي 1/113/2.

(2) نظر: البحر المحيط 5/323/3، والفتوحات الإلهية 1/113/2.

(3) نظر: معياني القرآن 1/398/1.

(4) نظر: المختب 2/32/2.

(5) نظر: إعراب القرآن 2/157/2.

(6) نظر: البيان في غريب إعراب القرآن 2/28/1441/1.

(7) نظر: البيان في إعراب القرآن 2/28/1441/1.


لى المُجرمين (1) ... ومنه: 
فإذا نُفِّح في الصُور فلَا أنساب بينهم يَومونِ ولا 
يَنساء لوَبْ (2) فعلى هذا تقدير هذا (3).

فلت: صحيح أنه لم يكن يتحدث أولاً عن النفي بـ (لا)، لكنه أشركها بعد ذلك
في الحكم، وقيل: لذلك بالآينين الكريتين، ثم قال: فعلى هذا تقدير هذا، ويعني بذلك: أن
الظروف الذي قبل (لا) في هاتين الآيتين يُقَذَّر له فعل يعمل فيه، كما قَدَّر عامل للظروف
الذي قبل (ما) في البيتين السابقين.

وذهب الفريق الثالث، ومنهم ابن هشام الناصري، والخضري (4) إلى التفصيل في
هذه المسألة، فأجازوا ذلك بشرط ألا يقع جواباً لقسم، وعللوا ذلك بأنها تستوجب الصدرية
إذا ما وقعت ذلك الموضوع. قال ابن هشام عند حديثه عن (لا) المعرضة: "وقد قدم معمول ما
بعدها عليها في نحو (5) يوم يأتي بعض أيَّن ؑ يَوَّمْ لا يَنْتَفَعْ نَفْسًا إِيَّاهَا (6).
لدل على أنها ليس لها الصدر، بخلاف (ما)، اللهم إلا أن تقع في جواب القسم، فإن الحروف التي
يتبقي بها القسم كُلها لها الصدر، ولذا قال سببها في قوله: (7):

أَلَيْتَ حَبَّ العَرَاق الذهْرُ أَطْعَمْهُ والَحْبَ يَأْكُلُهُ في الْقَرْيَةِ السُّوْسَ

: إن التقدير: على حَبَّ العَرَاق، فحذف الخافض ونصب ما بعده بوصول الفعل
إليه، ولم يجعله من باب "رَبِيعًا ضَرْبَت" ؛ لأن التقدير لا أطمعه. (8).

ويبعد لي - والله أعلم - أن الآثر الإبراهيمي لهذا الفصل في البحر المحيط يظهر في
أشكال، أحدهما: اختيار أي حيان التفصيل، فيعمل - عند - ما بعد (لا) فيما قبله إذا لم
تقع جواباً لقسم، والآخر: الجواز مطلقاً.

أما الأول فقد جاء عند تعلقه على قوله تعالى: (9) وَيَوْمَ لا يَسْتَيْعِبُونَ لَا
تَأْتِيهمُ (10) قال - رحمه الله - : "والعامل في (بوم) قوله (لا تأتيهم)، وفيه دليل على أن ما

(1) سورة الفرقان آية 22.
(2) سورة المؤمنون آية 101.
(3) المسائل المشكلة 346 - 347.
(4) يظهر: حاشية الخضري على شرح ابن عقيل 1/588/1.
(5) سورة الأعراف آية 158.
(6) يظهر: المغني 245.
(7) قائله: المنعم بن عبدالمسيح، وهو من شواهد: الكتاب 38/1، وشرح الالتفاني لابن الناظم 4247، وشرح التصريح
1/312، وشرح الأخوندي 90/3، وحاشية الخضري 1/358.
(8) المغني 245.
(9) سورة الأعراف آية 163.
بعد (لا) للنفي يعمل فيما قبلها، وفيه ثلاثة مذاهب: الجواز مطلقًا، والمسمى مطلقًا، والتفصيل بين أن يكون (لا) جواب قسم ينبغي، أو غير ذلك فيجوز، وهو الصحيح(1).

وأما ما ظاهره الجواز مطلقًا فقد جاء عند تعلقه على قوله تعالى: "يوم يأت يعذبُ، لا ينفع نُفُسكم إلا ذكر كن عامدت من قبلك ن(1)." حيث قال -رحمه الله-:

وانصب (يوم يأتي) بقوله (لا ينفع)، وفيه دليل على تقدم مموم الفعل المنفي بـ (لا) على (لا)، خلافًا لما منع(2).

والكثير عند قوله تعالى: "يوم يأتي لا يعذبُ نفس إلا بإذن، فِي يسَمْهُ شَقْيٌ"(3). قال -رحمه الله-: "والناصب له (لا تكلم)، ومعنى: لا تكلم نفس يوم يأتي ذلك اليوم إلا بإذن الله... وهو نظر: (لا يتكلمُم بِمُرْتَبَتَهْ)"(4) هو ناصب لقوله: "يوم يقوم الروح والملائكة صفا"(5).

وجاء ذلك أيضًا عند قوله تعالى: "فاليوم لا يُوقَدُ منكم فِي دُنِيَّةِ ولا من أَلْدِين كَفُوا(6)." قال -رحمه الله-: "والناصب لـ (اليوم) الفعل المنفي بـ (لا)، وفيه حجة على من منع ذلك"(7).

قلت: وعلل الصواب ما ذهب إليه الجمهور، وهو الجواز وذلك لأمرين:

الأول: ورد ذلك في كتاب الله الكريم.

الثاني: أن القاعدة النحوية تنص على (8): أنه يغتنفر ويتسامح في الظروف ما لا يغتنفر في غيرها.

---

(1) البحر المحيط 4/411.
(2) سورة الأنعام آية 158.
(3) البحر المحيط 4/260.
(4) سورة هود آية 5.
(5) سورة النبأ آية 38.
(6) البحر المحيط 5/212.
(7) البحر المحيط 5/10.
(8) البحر المحيط 8/227.

المسألة التالية: الفصل بين الفعل القلبي وما يعمل فيه:

هذا الفعل هو ما يسمى النحاة تعليقاً، والتعليم في اللغة مأخوذ من: "علّق بالشيء، علّقت وعلّقتة: نشب فيه" قال جرير(1):

إذا علقتة مغلىة يبرن أصاب القلب أو هنالك الحجاباً
وفي الحديث: فعلقت الأعراب به أي: نشبوا وتعلّقوا(2) والعلق: النشوب في
الشيء، يكون في جبل، أو أرض، أو ما أشبهها(3).

أما المراد بالتعليم النحوي في باب (ظن) وأحواضها فهو: إبطال العمل في اللفظ لا في
الحقل(4)، ويجيء ما له صدر الكلام بين الفعل وما عمل فيه(5).

وإذا أشتهى هذا الاسم من قولهم: أمّاة معلقة، وهي المرأة التي لا مروحة ولا مطلقة;
لإساءة الزوج عشراً(6)، فكان هذا الفعل المعلق يشبه تلك المرأة المعطرة، في كونه عاملًا
don عمل، وفهذا قال ابن الحشاب(7): لقد أجاد أهل هذه الصناعة في هذا اللقب هذا المعنى.

ويعتبر التعليم بالأفعال القلبية المتصرفة(8)، فيخرج من ذلك: هب وتعليم ممتع العلم.

وقد تسمى(9) إلى المجرد، وثعلب، وابن كيسان(10) الفعل بتخصيص التعليم فيما كان
مغنى العلم، وأما الزن ونحن فلا يعلق عندهم.

_____________________
(1) ديوانه ٨١٩/١ يشرح ابن حبيب.
(2) أخرجه الإمام أحمد بن حنبيل في مسنده ٨٢٠/٤، وابن حبان في صحيحه ١١/١٥ والمرائي في المعجم الكبير ٣/١٣١.
(3) المعجم ٢٦١/١٠ (علق).
(4) النبات ٣٩/٤ (علق).
(5) نظر: الأمايل الشجري ٣/٥٩، وشرح السهم ٢٠٦/٢، والنصب ١/٣٢٢.
(6) نظر: العاملات في أصول علم العربية ٣٠٧، والتخمير ٣/١٩٧، وشرح الكافية للرعاية ٢٨١/٣، وشرح ألفية
ابن معين ٨٠٨/١، وشرح قطر الدناء ١٧٨، وشرح الأخنوشي ٢/٣٢، وحاشية الحضري ٢٢٢/١.
(7) ينظر في قوله في الأخنوشي ٢/٣٢، ولم يعثر على نص عبارة ابن الحشاب في كتابه (المرحلي) في حديث عن الإلغاء
والتعليم من ١٥١ - ١٥٤.
(8) شرح النحاة الوردي ١٩٥، وشرح ابن عقيل ٤٣٢/١، والمساعد ٣٣٧/١، وشرح السيوطي للألفية ١٣٨.
(9) نظر: الارتفاع ٢١٤/١، والمعجم ٢٣٤/٢.
(10) ابن كيسان: هو أبو الحسن محمد بن أحمد بن إبراهيم بن كيسان، أحد من أبيي العباسي المدر، وثعلب، من
مصنفاته: الهجرات في النحو، والخيار في علم النحو، توفي سنة ٢٧٩ هـ. (ينظر: إنشاء الرواية ٣/٥٧ - ٥٩)

ورجم الأدباء ٣٧٧/١ - ١٤١.)
وُفِّي كلام تثبِّب جوابك التعليق فيما كان بيني الظن. قلت: "وقد أحْفِي (خْفِيْتُ) بـ (ظْنِّي)، فقالوا:(1)

وَما خفَّتْ يا سلام أنك عائي،
مثل: ما ظننت، وكذلك: (خفَّتْ لأذرْدَن) (3)، مثل (ظْنَّتْ لأذرْدَن) "(3) فعلت لأذرْدَن باللَّام حملاً على (ظْنِّي) المعلقة باللَّام أيضًا." (4)

أَلْحَق بِالأفعال القلوب التي تعلق بعض الأفعال. قال ابن الناصي في شأنا: "وَأَلْحَق بأفعال القلوب - في التعليق - غيرها، نحو: "نظر، وأصر، وفكر، وسأل، واستنبا" كما في قصولة تعالى: "فَلْيَنظِرْ أَيْنا أزْكِي طَعَامًا فَلْيُبْنِىْيْحَمَّ" (4)، "فَقَانَظِرَ مَا دَأْنَمْ" (5)، "فَسَتَّبَنَّ وَلْيُبْنَ مَلْفَطْنَ" (6)، "فَأُوْلَمْ يَتَفَكَّرُوا مَا يَصَاحِبُهُمْ مِنْ حِيْثَ" (7)، "يَسْتَسْتَفْنُونَ أَيْانَ يَوْمَ الْدِّينِ" (8)، "ويَسْتَقِيمُونَ أَحَقُّ هُوَ" (9)، ومنه حكاه سببى بهم قولهم: "أَما أَرْقَ أَي بَرَقْ هَاهَا" (10)، وقول الشاعر (11):

وَمِن أَنْثِي إِنَّا نَسْسَى مِنْ النَّمُوم وَرَيْحُمُ مِنْ أَيْنَ رَيْحُ الأَعَاصِرِ عَلِقُ فيه (نَسي)؛ لأنه ضد العلم "(12).

---

(1) سبق ترجمته ص 32 من هذا البحث.
(2) ورد الحديث في سنن البخاري 7/50: "حَيْنَ تَحْفُرَتْ أَنَّ يَدَّرَقْ"، وفي المعجم الأوسط 222/6: "حَيْنَ أَحْسِيَتْ أَنَّ يَدَّرَقْ".
(3) يجعلُ تَرْكِم لْإِبْنِيْحَمَّ.
(4) ينظر: النحو في مجالس يُظَهِّر للدكتور أحمد الباجي 110.
(5) سورة الكهف آية 19.
(6) سورة النمل آية 33.
(7) سورة القلم آية 5 - 6.
(8) سورة الأعراف آية 184.
(9) سورة الذاريات آية 12.
(10) سورة يونس آية 53.
(11) ينظر: الكتاب 236/1.
(12) قائلته: زياد الأصم، وهو من شاهد: المحقق 168/1، وشرح النسج 350/1، والمساعدة 286/1، وتحقيق الصوادق 454، وشفاء العليل 404، ومجمع 236/2، وحاشية الشيخ سلٍ على التصريح 252/1، والدرب 265/2.
(13) شرح الألفية 1/57 - 8، وينظر المساعد 264/1، وشفاء العليل 407.
وجعل المازني (ترى) في حكاية سبئيه من رؤية البصر، فهي - عندن - بمعن: انظر إليه بصرك(1). وقيل: بل يريد الرؤية التي بمعنى العلم(2).
قال ابن عصفور - معلقاً على رأي المازني -: "وهذا فاسد؛ لأنه ممكن أن يكون (ترى) هنا بمعنى تعلم، على أنه يجوز ما ذهب إليه؛ لأن الإصرار سبب للعلم إلا أنه لم يدع إلى ذلك ضرورة(3).
وتأثر ابن هشام ابن الناظم فيما استشهد به على تعلق (نسي)، فقال: "لا دليل فيه، لاحتمال تقدير تمام الكلام عند قوله (نسينا)، ثم يبتعد من أنتم؛ توكيداً لمثله في أول البيت(4).
واستطرد رأدها على شاهد آخر في تعلق (نسي) فقال: "فأنشدوا أيضاً(5)
لم أر مثل الفتيان في غيرهم
"ولا قاطع فيه - أيضًا - لاحتمال كون (ما) موصولة حذف الطالب الذي هو
صدري صلتها مع عدم طول الصلة، أي: الذي هو عواقبه، مثل: "لمحباً على الذي
أحسن(5)". فيمن رفع(5) (أحسن).
فأما ما ذكره من توجيه لقراءة الرفع في الآية الكريمة فهو ضعيف، يدل على ذلك
قول ابن جني - بعد أن أورد هذه القراءة: "هذا مستضعف لالعراب عندنا، لذاتك العائد على (الذي)؛ لأن تقديره: تمامًا على الذي هو أحسن، وحذف (هو) من هنا ضعيف،
وذلك أنه إذا وجد ما من صلة (الذي) الهازة المنسوبة بالفعل الذي هو، صلتها نحو: مررت
بالذي ضربت أي ضربته، وأكرمت الذي أهتم، أي: أهتمته، فالأمر ضمير المفعول، ومن

(1) بنظر رأيه في: شرح الكتب للسيراوي 327/4 والكتاب 327/1، والكتاب 427/2، والكتاب 555/1.
(2) بنظر: الكتاب 193/2، والبحث 193/1، ونسبة: "لغة: اللغة الأبواعي".
(3) رأيه في: "الذكر الإباحي" 153/2، والبحث 153/1، ونسبة: "لغة: اللغة الأبواعي".
(4) سورة الأعراف آية 164.
(5) نسبة هذه القراءة ليحيى بن يسر في المجتهد 124/1، ونسبة: "لغة: اللغة الأبواعي".
(6) التحليل 455.
المفعول به، وطال الاسم بصلته، فحدثت الهاء لذلك، وليس المبتدأ بتقليب ولا فضلة في حذف تخفيفًا، لا سيما وهو عائد الموصلٌ(١).

وقد أجاز يونس(٢) التعليق في الأفعال، فإن لم تكن قلبة، فأجاز تعليق (ترعى) في قوله تعالى: "فَحَدِّثْنِي مِن كُلِّ شِيْعَةٍ أَيْمُّ أَشْتَدَّْ١(٣).

وحمل الخليل ذلك على الحكماة يقول مذود تقديره: لترعى من كل شيعة الذي يقول فيه: أيهم أشد(٤)، ف (أيهم) - عندن - استفهام مرفوع بالابتداء، وأشد (على الرحمن) خبرة(٥).

وذهب سيبويه إلى أخا اسم راجع بتعب، وحذف صدر صلتها(٦). قيل: والوجه ما ذهب إليه سيبويه(٧).

وأشهر المعلقات التي تتعلق الفعل القلبي عن العمل هي(٨):

١ لام الابتداء، كقوله تعالى: "وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمْ يُشْرَنَّهُ مَا لَهُ، فِي الْأَخْرَةِ هَيْ، خَلْقٍ".

٢ ثلاثه من أحرف النفي هي: (ما) كما في قوله تعالى: "لَقَدْ عَلِمُتِي مَا هَنُوؤَلَا يُنْطِفُّونَ" (١)، و(إن) و(ولا) النافية، بشرط وقوفهما جوابًا.

(١) متى ٢٥٤/١.
(١) شرح الفصل ١٥٣/٢.
(١) نظر: شرح الفصل ٧٨٧، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/٩، والمساعد ٣٦٩/١، وشفاء العلم ١٠٠/٢.
(١) سورة مرآة آية ٢٦.
(٧) نظر: معلق القرآن للزجاج ٣٣٩/٣ وشرح المفصل ٨٧/٧.
(١) شرح المفصل ٨٧/٧.
(١) الكتاب ٣٩٩/٧.
(١) شرح المفصل ٧٨٧/٧.
(١) نظر: أوضح المسائل ٢/٣٨، وشرح الشذوذ ٣٤٣ - ٣٤٣، وشرح ابن عقيل ٤٣٨/١، وشرح التصريح ٢٥٤/١، وشرح الأحمد ٣٩/٢، وشرح الأنصاري ٣٠ - ٣٠.
(١) سورة الأنصاري آية ٦٥.
لقسم ملتوظف به، أو مقدر، نحو: علمتُ والله إن زيدٌ قائمٌ، وعلمتُ والله لا زيدٌ في الدار ولا عمروٌ، وعلمتُ إن زيدٌ قائمٌ، وعلمت لا زيدٌ في الدار ولا عمروٌ.

3- الاستفهام، وله صور ثلاث هي: أن يكون أحد المفعولين اسم استفهام نحو: علمت أمه أبو، أو أن يكون مضافًا إليه المبتدأ أو الخبر نحو: علمتُ غلامي، أمه أبو وعلمتُ صبيحةً أي يوم سفرك، أو أن تكون أداة الاستفهام معتبرة بين الفعل وما عمل فيه نحو علمت أزياد عندك أم عمرو، وعلمت هن زيدٌ قائمٌ أم عمرو؟

وإضافة إلى ما سبق فواصل أخرى هي:

1- لام الفصل. وقد صرح ابن الدهان(1) بأنا لتعلم. قيل: ولم يعدلها أحد من النحوين من المعلقات(2)، وقيل: ولم يذكرها أكثر النحاة(3)، ومنه عدداً من المعلقات: ابن مالك(4)، وابنه(3)، وابن الدينار ابن جعفر(3)، ابن هشام(3)، وابن عقيل(3)، والسلسيلي(4)، والأزرقي(3)، والأشعري(4)، والأثري(4).

وقد استشهدوا يقول الشاعر(3):

و(1) ابن الدهان هو: أبو محمد ناصح الدين سعيد بن المبارك البغدادي، بعد من أعلام بغداد، أحد اللغاء عن الرمائي، له: شرح الإيضاح، والتكملة لأبي علي، وشرح المعجم، والفوائد الكبرى، والفصل الصغير، وتوفي 569 هـ.

(2) تنظير: شرح ابن عقيل 369/1.
(3) تنظير: المعجم Pare.
(4) تنظير: شرح التسهيل 288/2.
(5) تنظير: شرح الأنفية 402.
(6) تنظير: كافية ابن الحاجة 392.
(7) نظر: شرح الالتفات 443، وشرح قطر الندى 453، وتخصيص الشواهد 454، وأوضحت المسالك 452.
(8) نظر: شرح ابن عقيل 369/1، والمساعد 368/1.
(9) نظر: شفاء العقل 369/1.
(10) نظر: شرح التصريح 364/1.
(11) نظر: خطروش 369/1.
(12) نظر: شرحikers 369/12.
(13) نظر: شرح الفضالة 369/1.
(14) نظير: الشهاب 369/1.
(15) نظير: الشهاب 369/1.
(16) نظير: الشهاب 369/1.
(17) نظير: الشهاب 369/1.
(18) نظير: الشهاب 369/1.
(19) نظير: الشهاب 369/1.
(20) نظير: الشهاب 369/1.
(21) نظير: الشهاب 369/1.
(22) نظير: الشهاب 369/1.
(23) نظير: الشهاب 369/1.
(24) نظير: الشهاب 369/1.
(25) نظير: الشهاب 369/1.
(26) نظير: الشهاب 369/1.
(27) نظير: الشهاب 369/1.
(28) نظير: الشهاب 369/1.
(29) نظير: الشهاب 369/1.
(30) نظير: الشهاب 369/1.
إن المنايا لا تُطيش سهامها

2- (لو) الشرطية: ذكرها (ابن مالك)، وتبعه: ابن هشام، والأشعري،
وُسَب ذلك إلى بعض النحاة (1).

وشاهدهم قول الشاعر (2):

وقد علم الأقوام أن حانًا أراد ثراء المال كان له وفُر

3- (علل): عدها من المعلقات أبو علي الفارسي، فبعد أن أورد قوله تعالى: "وَمَا يَدْرِيكَ لَعَلَّكَ يَزْكِيكَ؟" (3)، وقوله تعالى: "وَمَا يَدْرِيكَ لَعَلَّكَ آتِيَتْكَ قُرِيبًا؟" (4)، قال: "والقول في (علل) ووضوحها أنه يجوز أن تكون في موضع النصب، وأن الفعل لم كان مبنيً (العلم) علَق عن ما بعده، وجِلُاز تعليقه، لأنه مثل الاستفهام في أنه غير حبير، وأن ما بعده متقطع عما قبله، ولا يعمل فيه (5).

4- (كم) الخيرية: لم يذكرها كثير من النحاة (6)، وعدها الشيخ يس معلقة خلافًا لأكثرهم (7).

وحمل عليه قوله تعالى: "أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ مِنْ أَلْقَرْوُنَّ أَنْهُمْ إِلَّمَ يَأْتُونَ" (8).

———

(1) ينظر: شرح التسهيل 89/2
(2) ينظر: شرح الشذور 343
(3) ينظر: شرح الأخواني 21/62
(4) ينظر: شرح السيوطي للألفية 141
(5) للسالم الطالب ديوانه 51 وهو من شواهد: شرح التسهيل 89/2، وشرح الشذور 343، وشرح السيوطي على الألفية 141، وجمع المواقع 234/2، وشرح الأخواني 31/2.
(6) سورة عبس آية 3.
(7) سورة الأحزاب آية 63.
(8) نص عبارة في الارتشاف 2116/4، ولم أعرِف عليها فيما اطلع على من مصنفات أبي علي الفارسي.
(9) ينظر: المعنى 216/6.
(10) ينظر: حاشية على شرح الفاكرجي 56/6.
(11) سورة بس آية 31.

-04-
قال ابن هشام: "وَقَدْر (فَم) خيرية منصوبة بأهلكنا والجملة سدت مسدس مفعولي (يروا)، وأكمًا بتقدير: بأكم، وكان قيل: أهلكناهم بالاستئصال"(1).

5- (إن) اللي في خبرها اللام: نص عليه الرضي. قال: "ومن المعلقات إن المكسورة إذا لم يمكن فتحها، وذلك إذا جاء في خبرها لم الابتداء نحو: علمتُ إن زيدًا لقائم، فإن اللام لا تدخلاً إلا مع المكسورة... وأما إذا تجردت (إن) عن اللام فإنها لا تعلق؛ لإمكان فتحها وجعلها معمولة لفعل القلب، وذلك لأن المنصوبين بعد فعل القلب في تأويل المصدر، فإذا أمكنك جعل (إن) حرًا مصريًا معمولاً لفعل القلب بأن فتح همزةٍ فهو أولى من عزل العامل بكسر (إن) عن عمله(2)، كما نص عليه الكشي، يقول: "وتقول: علمتُ أن زيدًا منطق بفتح (آن)، فإذا أدخلت اللام على خبرها كسرت وعلقت الفعل"(3).

وذكرها أيضًا جمعة من المغارية(4).

ويترتب على هذا الفصل تعدد مواضع الجملة اللي تلي الفعل المعلق على النحو الآتي(5):

1- تكون الجملة في موضع نصب بإسقاط حرف الجر إن تعدد به نحو قوله تعالى: {فَلَيَنْظُرُ أُمَّيَّةٌ أَزْكِيَ طَعَامًا} (57)، لأنه يقال: نظرت إليه.
2- تكون في موضع المفعول إن تعدد الفعل إلى واحده نحو: عرفت أيّهم عندك؟
3- تكون سادة مسد المفعولين إن تعدد إلى اثنين نحو: {وَلَتَعْلَمُنَّ أَيْنَ أَشْدُدُ عَدَدَاهَا وَانْتَقَلَ(11)} (78)، نحو: علمت أزيدًا عندهم أم عمرو؟
4- تكون بدلاً من الموسط بين الفعل وهذه الجملة إن تعددت لواحد نحو: عرفت زيدًا أبو ممن هو، فلاجملة من قوله (أبو ممن هو) بدل من (زيد).

---

(1) شرح الشذور 344.
(2) شرح الكافية 3281.
(3) الإرشاد إلى علم الإعراب 190/5.
(4) ينظر: شرح الشذور 344/2، وشرح الأخواني 31/2، وحاشية على شرح الفاكيجي 56/2.
(5) ينظر: شرح الشذور 344/2، والمغني 416/2، والمصاعد 371/2، وشفاء العليل 1/272.
(6) سورة الكهف آية 19.
(7) سورة طه آية 71.
وذهب المبرد إلى أن الجملة في موضع الحال(1)، وغلطه السيرافي واختار البديلة(2).
وإليه ذهب ابن عصفور موضحاً أن ذلك قد ساع على حذف مضاف، فكان الكلام على تقدير: عرفتُ شأّن زيد أبو من هو، فهو بدل شيء من شيء(3).

5- تكون في موضع المفعول الثاني إن تعدي لاثنين ووحد الأول نحو: علمنتُ زيداً أبو من هو؟

ثم إنه اختلقوا في تعلق المفعولين الثاني والثالث في باب أعلم وأرى، فذهب الزجاج(4)، وأبو بركات الأنصاري(5)، وابن مالك(6)، والرضي(7)، والمرازي(8)، وابن هشام(9)، والسبلاني(10)، والموكدي(11)، والعزي(12)، والسيوطي(13)، والأثري(14)، والخصري(15)، إلى حوزة تعلق المفعولين في هذا الباب نحو أعلمنا ما زيدنا في الدار، وأريت خالدًا لبكراً منطق.

ومن شواهدهم على ذلك قوله تعالى: "يَنْتَفِعُ كُلًا مِّنْهُمْ مَّنْ عَرَضَ مِّنْهُمْ إِلَّا هُوُا"(16)، وقوله تعالى: "وَيَسْتَنْفِقُونَ أَحْقَهُوْا"(17)، وكذا قول الشاعر(18):

(2) ينظر: شرح الكتاب 4/231.
(3) ينظر: شرح الجمل 2/426.
(4) ينظر: إعراب القرآن 2/412.
(5) ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن 456/2.
(6) ينظر: شرح النسخ 2/101.
(7) ينظر: شرح الكافية 2/285.
(8) ينظر: توضيح المقاصد 1/571.
(9) ينظر: أوضح المسالك 2/8.
(10) ينظر: شفاء العليل 4/208.
(11) ينظر: شرح الكوفي 83.
(12) ينظر: شرح التصريح 2/266.
(13) ينظر: المجمع 2/448.
(14) ينظر: شرح الأثري 2/40.
(15) ينظر: حاشية الخصري 1/230.
(16) سورة سبأ 19.
(17) سورة يونس آية 53.
(18) سورة مسايأ آية 7.

(19) قائلة مجهول وهو من شواهد: شرح النسخ لابن مالك 2/101، والمساعد 382/1، وشرح التصريح 2/266.
وهم للمواضع 2/749، والدروز اللوام 2/772.
حذر: فقد بُنيت آلة للذّي استشهد به على تعليق (بُنيت) من العمل، و(بنيت) بالبناء للمفعول: فعل ماض، والناة نائب الفاعل، وهو المفعول الأول، وجملة (أتلك للذّي) في موضوع نصب ستة مسدة المفعولين، والفعل مطلق عنها باللام، ولذلك كسرت (إن).
وذهب أبو على الشلوبين (١)، وابن أبي الربع (٢)، وابن جمعة الموصلي (٣)، إلى عدم جواز تعليق هذين المفعولين في هذا الباب، ونسب هذا إلى أكثر النحاة (٤).
ویرى أبو موسي الجزولي أن المنع من التعليق في هذا الباب خاص بالمعنى للفاعل، وأما المبني للمفعول فيجوز تعليقه (٥).
وأما في البحر الحيّط فيظهر الأثر الإعرابي لهذا الفصل في النقاط الآتية:
أولاً: من المعلقات التي حالت بين الفعل الفعلي وما عمل فيه، فمنعته من العمل ما يأتي:
١- الاستفهام في قوله تعالى: "فإن أدرك قريب أم بعيد ما توعدون" (٦). قال أبو حيان: "إن نافية (وأدري) معلقة، والجملة الاستفهامية في موضوع نصب بـ (أدري) (٧).
وعلق - رحمه الله - الفعل لما فصلت (كيف) بينه وبين الجملة، فعند قوله تعالى:
"أَلْمَ تَرَ إِلَّا كَيْفَ مَدَّ الْظَّلِّ" (٨). قال: "وكيف سوى عن حال في موضوع نصب بـ (مدة)، والجملة في موضوع متعلق (الم ترضي)، لأن (ترى) معلقة، والجملة الاستفهامية التي هي معلقة عنها فعل القلب ليس باقياً على حقيقة الاستفهام، فلمعنى: ألم تر إلى مدّ ربك الظل (٩).

(١) ٢٧٧/٢ - ٢٧٧/٢
(٢) ينظر: شرح المقدمة الجزولية، والقوانين العربية (٣/١)، الدوائر، ونحوه
(٣) ينظر: شرح المقدمة الجزولية، والقوانين العربية (٣/١)، الدوائر، ونحوه
(٤) ينظر: شرح المقدمة الجزولية، والقوانين العربية (٣/١)، الدوائر، ونحوه
(٥) ينظر: شرح المقدمة الجزولية، والقوانين العربية (٣/١)، الدوائر، ونحوه
(٦) سورة الأنساء آية ١٠٩
(٧) البحر الحيّط، سورة الفرقان آية ٤٥
(٨) البحر الحيّط، سورة الفرقان آية ٤٥
(٩) البحر الحيّط، سورة الفرقان آية ٤٥
(2- ملا) النافية في قوله تعالى: "قال: لَقدْ عَلِمْتُ مَا أَنزَلَهُ الْبَرَاءُوْبُ"(1). قال - رحمه الله - "(وما أنزل) جملة في موضع نصب علِق عنها (علمت)..."(2).
وكذا عند قوله تعالى: "لَقدْ عَلِمْتُ مَا هُنَّا هُنَّاً بِيَتِينَوْرِ"(3)، قال - رحمه الله - "(وعلمت) هنا مُعَلَّقة، والجملة المنوية في موضع مفعولي (علمت) إن تعدد إلى اثنتين، أو في موضع مفعول واحد إن تعدد لواحد"(4).
(3- إن) النافية. قال - رحمه الله - "("ونَظَنْتُوْنَ إِن لَّيْنْ تُنَبِّئُنَا الْقَلِيلَا"(5)، "لَمَّا نَظَنْتُوْنَ إِن لَّيْنْ تُنَبِّئُنَا الْقَلِيلَا"(6). و(إن) هنا نافية، وتظنيون مَعَالَة عن العمل، فالجملة بعده في موضع نصب، وقَلِما ذكر النحوين في أدوات التعليق (إن) النافية...(7).
(4- لام الابتداء، في قوله تعالى: "وَلَقَدْ عَلِمْتُ مَا أَنْزَلَهُ الْبَرَاءُوْبُ"(8). قال - رحمه الله - "(وعلمت) هنا يحتلم أن تكون المتعدية لمفعولين وعلقت عن الجملة، ويُحتَل أن تكون المتعدية لمفعول واحد وعلقت أيضًا، كما علقت عرفت ... واللام في (لم اشترى) هي لام الابتداء، وهي الماتعة من عمل (علم)، وهي أحد الأسباب الموجبة للتعليق...(9).
(5- لعل) جملها أبو حيان ضمن الملعقات، كما فعل أبو علي. جاء ذلك عند قوله تعالى: "(وأَنْ أَدْرِكَ لَعَلَّهُ، فَتَنََّ عِنْ زَكَّرْ"(10)، قال - رحمه الله - "(وعلل) هنا مَعَالَة أيضًا، والكوفون يجوز (علل) مجري (هل)، فكما يفع التعلق عن (هل) كذلك عن (علل)، ولا أعلم أحدًا ذهب إلى أن (علل) من أدوات التعليق، وإن كان ذلك ظاهرًا فيها...(11).

(1) سورة الإسراء آية 102.
(2) البحر المحيط 86/2.
(3) سورة الأنبياء آية 65.
(4) البحر المحيط 235/6.
(5) سورة الإسراء آية 52.
(6) البحر المحيط 48/6.
(7) سورة البقرة الآية 102.
(8) البحر المحيط 333/34 - 334.
(9) سورة الأنبياء آية 111.
(10) البحر المحيط 345/6.
وكان - رحمه الله - قد قطع - أيضًا - في كتابه (منهج السالك) بتعليقه (1).

وأن أحدًا من النحاة لم يسبقه إلى ذلك، لكنه عاد وذكر أنه وقع على نص لأبي علي الفارسي يذكر فيه تعلقه. قال: "وكتبت قد ذكرت في كتاب منهج السالك: أنه ظهر لي من جملة الحروف المعلقة (علّه) ومنه: "وما يُذْرِيْكَ لَعْلَ آسَأَةَ تُكَوْنُ قَرِيبًا".(2) ورأت مصب النعّ في هذه الآيات على جملة الترجي، فهو في موضع نصب بالفعل المعلق، إلا أن وقعت لأبي علي الفارسي على شيء من هذا(3) ثم ذكر نصه المذكور سابقاً

ثانيًا: ذهب أبو حيان مع الرأي القائل بجوز التعليق في باب أعلم وارى. جاء ذلك عند قوله تعالى: "هَلِئَ نَذَلَّكُمْ عَلَىٰ رَجُلٍ يُذْرِيْكَ إِذَا مُقَطَّعُ كَلْ مَمَّرَقٍ إِذْنَكَ لَفَى خَلْقِ جَدِيرٍ".(4) حيث قال - رحمه الله -: "ويحتم أن يكون (إنكم لغي خلق جديد) معمنون لـ (يذريكم) و(يذريكم) معلق، ولولا اللام في الخبر (إن) لكان مفتوحة، فالفعلة سدت مسّة المفعولين، والجملة الشرطية على هذا التقدير اعتراض، وقد منع يوم التعلق في باب أعلم، والصحيح جوازة".(5)

ثالثًا: تعددت مواضع الجملة المعلقة في هذا الكتاب نبأ لنوع الفعل المعلق، وموضع الأداة المعلقة، وذلك على النحو الآتي:

1. جاءت الجملة منصوبة بترع المحاضر، كما في قوله تعالى: "فأَنظُرِي مَاذَا تَأْمَرَنَّ".(6) قال أبو حيان: "والجملة معلقة عنها (النظر) فهي في موضع مفعول لـ (النظر) بعد استقاط الحرف من اسم الاستفهام".(7)

2. جاءت الجملة المعلقة في موضع المفعول، لأن الفعل يتعدي لواحد، كما في قوله تعالى: "وَمَا تَذِرَيْنَ مَاذَا تَكَوَّسْيَنَّ غَدًا".(8) قال - رحمه الله -:

"الجملة في موضع نصب بـ (تذري)".(9)

---

(1) سورة الأحزاب آية 32
(2) الامتناع 4/2116
(3) ص 54 من هذا البحث
(4) سورة سبأ آية 7
(5) البحر المحيط 259/7
(6) سورة النمل آية 33
(7) البحر 32/7
(8) سورة لقمان آية 24
(9) البحر 2/195
3- جاءت سعادة مساعد المعلومين الأول والثاني، كما في قوله تعالى: ﴿وَيَعْلَمُ الَّذِينَ ﺗَجْزَأُونَ ﻓِي ٍءَايَاتِنَا مَا هُمْ مِنْ مَعْلُوتِهِ ﴿(1). قال - رحمه الله -: ﴿مَا هُمْ مِنْ مَعْلُودٍ ﴿ في موضع نصب، لأن يعلم معلقة، كقولك: علمت ما زيد قائم؟(2).

4- جاءت سعادة مساعد المعلومين الثاني والثالث، كما بينا ذلك في الفقرة الثانية عند الحديث عن رأيه في مسألة تعلق المعلومين الثاني والثالث في باب علم وأدري.

5- جاءت في موضع المعلوم الثاني بعد نزع الحافظ، كما في قوله تعالى: ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا ثَقَالُهُ ﴿(3). قال - رحمه الله -: "(وأدرك) معلقة، وأصل (درى) أن يبدد بالباء، وقد تجذب على قلة، فإذا دخلت همزة النقل تعدل إلى واحد بنفسه، وإلى الآخر بحرف الجر، فقاله (ما الحاقة) في موضع نصب بعد إسقاط حرف الجر.(4)

---

(1) سورة الشورى آية 25.
(2) البحر 3/218.
(3) البحر الحاقة آية 2.
(4) البحر المجيت 8/221-321.
المسألة الثالثة: عمل ما قبل (إلا) فيما بعدها، وبالعكس:

أكبر التحويين(1) على أنه لا يعمل ما قبل (إلا) فيما بعدها، وبالعكس إلا فيما لا
مندوحة عنه، وذلك إذا كان واحداً من ثلاثة: مستثنى (2) نحو القسم الإلزامي، ومستثنى
منه نحو: ما قام إلا زيداً أحدفع، وتابع له نحو: ما جاءني إلا زيدٌ الظروف.
وعلة ذلك عندهم (3): أن الاستثناء في حكم جملة مستندة.

قال الرضي شارحاً هذه العبارة: "لأن قوله: ما جاءني إلا زيد معنى: جاعلي غير
زيد، وجاعلي زيد، فاختصر الكلام، وجعلت الجملتان واحدة، فالأول أن لا يتوقف المعلوم
في الخبر الأجنبي عن عامله، أما المستثنى فإنه على طرف ذلك الخبر غير متوقولاً فيه، وإنما
جاوز وقوع المستثنى منه وتابع المستثنى بعد المستثنى؛ لأن المستثنى له تعلق بما من وجه، فكأنه
وكل واحد منهم كالأشياء الواحدة (4).

وخلاف الكسائي ذلك (5)، فأجاز أن يعمل ما قبل إلا فيما بعدها مرفوعاً كان
المعمول أو منصوبًا أو مجزوراً.

وإستدل على ذلك بالسماع، فمن شواهد عمل ما قبلها فيما بعدها المجزور قوله:
 تعالى: "وَمَا أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ إِلَّا رَجَالًا نَوْحِيَ إِلَيْهِمْ "فَسُتَّوْا أَهْلَ الْبَلَدِ إِلَّا نَكُونَ نَعْمَانُ (6) فَقُولُهُ (بَالَبِينِاتِ) مَتَعَلَّقُ عَنْدَ الكَسائي بِما قَبِلٌ (إلا) وِهُوَ
(أرسطول).

ومن شواهد العمل في المرفوع قول الشاعر (7):

(1) ينظر: معاي القرآن الفقراء 230 وشرح التسهيل لابن مالك 2304/2 وشرح الكافية للرضي 74/1 والبحر المحيط.

(2) ينظر: معاي القرآن المفصل 2306/2 وشرح التسهيل وشاء الالبانيةawl 233/1 وشرح التصريح.

(3) ينظر: أسرار التربية 230/1 وشرح التسهيل لابن مالك 2304/2 وشاء الالبانيةawl 237/2 وشرح الكافية للرضي 234/1.

(4) ينظر: شرح الكافية 234/1 وشرح التسهيل 2304/2، والبحر المحيط 230/2 وشاء الالبانيةawl 237/3.

(5) ينظر: وشرح التسهيل لابن مالك 2305/2 وشاء الالبانيةawl 237/4، وشرح الكافية للرضي 2382/1، والبحر المحيط 230/2، وشاء الالبانيةawl 237/2.

(6) ينظر: معاي القرآن المفصل 2306/2 وشرح التسهيل 2304/2، وشاء الالبانيةawl 237/2.

(7) ينظر: معاي القرآن المفصل 2306/2 وشرح التسهيل 2304/2، وشاء الالبانيةawl 237/2.

61
تمؤِّقت من ليلي بتكليم ساعة نما زادى إلا غرامًا كلامها
ف (كلامها) - عند الكسائي - فعال لم قبل (إلا) وهو (زادي).
وذا قول آخر: 
مشائمُ ليَسوا مصلحين عشرة ولا ناعب إلا ببين غرانها
ف (غرانها) - عنده - مرفوع بما قبل (إلا) وهو اسم الفاعل (ناعب).
ومن شواهد المنصوب قول الشاعر: 
وما كف إلا ماجد ضير بانس!
أماني منه أتيحت بلا من
وأكبر النحاة (يُقدرون هذه المعمولات عوامل بعد إلا، والمقدرات حسب ترتيب
الشواهد هي: "أرسلناهم بالبینات", و"زادي كلامها", و"نيب غرانها", و"كتَّ ضير
بانس".
ووافق الأخفشيّ الكسائيّ في الظرف والجزر والحال، نحو: ما جلس إلا زيد عندك،
وما مر إلا عمر بل، وما جاء إلا زيد راكبا.
ووافق أبي البركات الأنصاري في المرفوع خاصة. فإن قيل: ولا يستبعد ذلك
بجحة أن المرفوع ليس واقعًا موضع الأصلي، فإن (ه) لوا حدث ذلك لبي الفعل الأول بلا
فاعل، أو لأدى ذلك إلى عود الضمير على متاخر لغظة وربة، وهذا ممتنع.
وما يلحق لهذه المسألة قول النحويين لا يثبتن بأيادة واحدة دون عطف شikan،
وأجاز بعضهم ذلك، وفضل قوم قالوا: إن كان المستثنى منهما مذكورين والمستثنى
بديل منهما جاز، ومن هؤلاء ابن السراج الذي قال: "إذا استثنت بعد الأفعال التي تتعدي

(1) نسب للفرزدي: وهو في ديوانه ص ٣٢٣، وكذا للأخوبي الرازي: وهو من شواهد الكتاب، والبيان، والبيضن، والخصاص، والإنساب ١٩٣/٢، والفصل ٥٢/٣، والفصل ٥٢/٤، وشرح النسيب ٣/٥، والغطيس ٤/٤، وشرح شواعه ٢٧٨/٤، والخزازنة ١٥٨/٤.
(2) قائلة بجحول: وهو من ما ورد: شرح النسيب لابن مالك ٢/٢٣، والبيان، والفصل ٥٢/٤، وشرح النسيب ٣/٥، والبيان، والفصل ٥٢/٤، وشرح النسيب ٣/٥، والبيان، والفصل ٥٢/٤.
(3) نظر: شرح النسيب لابن مالك ٢/٢٣، والبيان، والفصل ٥٢/٤، وشرح الكافية للرضا ٢٧٧/٢، وشرح الكافية للرضا ٢٧٧/٢، وشرح الكافية للرضا ٢٧٧/٢.
(4) نظر: شرح النسيب لابن مالك ٢/٢٣، والبيان، والفصل ٥٢/٤، وشرح الكافية للرضا ٢٧٧/٢، وشرح الكافية للرضا ٢٧٧/٢، وشرح الكافية للرضا ٢٧٧/٢.
(5) نظر: شرح النسيب لابن مالك ٢/٢٣، والبيان، والفصل ٥٢/٤، وشرح الكافية للرضا ٢٧٧/٢، وشرح الكافية للرضا ٢٧٧/٢، وشرح الكافية للرضا ٢٧٧/٢.
(6) نظر: شرح النسيب لابن مالك ٢/٢٣، والبيان، والفصل ٥٢/٤، وشرح الكافية للرضا ٢٧٧/٢، وشرح الكافية للرضا ٢٧٧/٢، وشرح الكافية للرضا ٢٧٧/٢.
(7) نظر: حاشي النسيب ٢/٢٧٣، وشرح النسيب ٢/٢٧٣، وشرح النسيب ٢/٢٧٣، وشرح الكافية للرضا ٢٧٧/٢، وشرح الكافية للرضا ٢٧٧/٢، وشرح الكافية للرضا ٢٧٧/٢.
(8) نظر: شرح الكافية للرضا ٢٧٧/٢، وشرح الكافية للرضا ٢٧٧/٢، وشرح الكافية للرضا ٢٧٧/٢.
إلى مفعولين نقو: أعطيت زيدًا درهمًا، قلت: أعطيت الناس الدراهم إلا زيدًا، ولا يجوز أن تقول: إلا عمرًا الذائبة، لأن حرف الاستثناء إذا تمتبه به واحده، فإن قلت: ما أعطيت أحدًا درهمًا إلا عمرًا ذائبة، وأردت الاستثناء أيضًا لم يجز، فإن أردت البديل جاز فأبلاً عمرًا من أحد، (ودائنا) من قولك (درهمًا)، فكأنك قلت: ما أعطيت إلا عمرًا ذائبة(1).

وتعطق ابن مالك - بعد أن أورد نصه السابق - قائلًا: "وفي هذا ضعف بين: لأن البديل في الاستثناء لأبد من اقترانه إلا إذا فكان بذلك أشبه شيء بالمعطوف بحرف، فكما لا يقع بعد حرف معطوف، كذلك لا يقع بعد حرف الاستثناء بذلان، فإن ورد ما يوهيم ذلك قدر ناصب للذال(2).

أما في البحر الحcies فيظهر الأثر الإعرابي لهذا الفصل في اختيار أبي حيان لذبه غالبية النحاة من كون ما قبل إلا لا يعمل فيما بعد إلا إذا كان واحده من الثلاثة المقدمة، جاء ذلك عند قوله تعالى: «لا يَقُومُونُ إِلَّا كَمَا يَقُومُ أَلْذَابُكُمُ الَّذِيْنَ يُحِجُّونَ مَنْ أَلْقَعْنَ مِنْ أَلْقَىَاتِهِمْ»(3) حيث رد على الزخرفي الذي علق (من المس) بـ (لا يقومون) (4). قال - رحمه الله - : "ما بعد إلا لا يتعلق بما قبلها إلا إن كان في حيز الاستثناء، ولذلك منعوا أن يتعلق (بالبينات والزيبر) يقول: "وأما أرسلنا من قبل بالدنات إلا رجالة(5)"، وأن التقدير: ما أرسلنا بالفينات والزيبر إلا رجالة(6).

كما يظهر الأثر الإعرابي في ذهابه مع من قال: لا يستثنى بأداة واحدة دون عطف شفاه. قال: "وأجاز قوم أن يقع بعد إلا شفاه دون عطف، والصحيح أنه لا يجوز لأنَّ (إلا) هي من حيث المعنى معدية، ولولا (إلا) لما جاز لاسم بعدها أن يتعلق بما قبلها، فهي كواو (مع) كالمهمة التي جعلت للتعديد في بيئة الفعل، فكما أنه لا تدعي وأو (مع)، ولا المهمة لغير مطلوبها الأول إلا بحرف عطف، فكذلك (إلا)"(7).

____________________
(1) الأصول 283/1
(2) شرح التسهيل 296/2، وينظر: مشكل إعراب القرآن 242
(3) سورة البقرة آية 275.
(4) نظر: الكشاف 315/1.
(5) سورة الأنبياء آية 10.
(6) البحر الحميط 334/2.
(7) البحر الحميط 138/2 وينظر: الامتناع 208/2.
ويظهر لي أن الأولي استثناء الظرف والمحروم من الحكم المقطوع به في هذه المسألة لما يأتي:

أولاً: أن بعض المفسرين والمعرفين قد تسامحوا في عمل ما قبل (إلا) فيما بعدها إذا كان ظرفًا أو جارًا أو محررًا، عطفًا على القاعدة التي تنص على أنه يتسامح فيهما ما لا يتسامح في غيرهما. ومن هؤلاء: مكبي الفيسي (1)، والرحولي (2)، وابن عطية (3)، وأبو بركات الأنصاري (4)، والعكيري (5)، والسمين الحلي (6).

ثانيًا: أن أبا حيان نفسه قد تسامح فيهما في غير موضع من كتابه البحر المحيط، فعند قوله تعالى: "كلّ الطغام صكان جلّاً ليثني إسرئيل مادما حرّم إسرئيل عليه" (7) قال أبو البقاء (من) متعلقة بـ (حمرا). يبين في قوله (إلا ما حرّم إسرائيل على نفسه) (8)، وبعد ذلك... ويظهر أنه متعلق بقوله (كان جلًا ليثني إسرائيل) أي: من قبل أن تنزل النوراة، وفصل بالاستثناء إذا هو فصل جائز، وذلك على مذهب الكسامي وأبي الحسن...(9).

وعند قوله تعالى: "وما أرسلنا من رسول إلا ليطاع بإذن الله" (10). قال - رحمه الله -: "والماظر أن (بإذن الله) متعلق بقوله (طيبان)، وقيل: بأرسلنا أي: وما أرسلنا بأمر الله، أي: بشريعته ودينه وعبادته من رسول إلا لطاع" (11).

---

(1) ينظر: مشكلة إعراب القرآن في 241 - 275 والكشف في 226 - 537.
(2) ينظر: الكشف في 315 و 584/3 و 537.
(3) ينظر: الخضر الوجيز في 4/3.
(4) ينظر: البينان في غريب إعراب القرآن في 11/11.
(5) ينظر: البينان في إعراب القرآن في 224/2 و 27/27.
(6) ينظر: السورة من سورة يؤم أن آية 93.
(7) ينظر: النبيه في إعراب القرآن في 224/1.
(9) ينظر: سورة النساء آية 264.
(10) ينظر: البحر المحيط في 3/282.
وعند قوله تعالى: »وَمَا نَرْتَلْكَ أَنْ تَبْعَثَنَّ إِلَّاَ الْذِّينَ عَلِّمُونَا هُمُ أَرَادُنَا بَادِئًا أَلْزَأَيْ» (1) 
ذكر - رحمه الله - رأي العكبري الذي علق (بادي) بقوله (نراك) (2) ثم ترك الأمر معلقا لم يقطع فيه شيء، في إشارة إلى موافقته إياه فيما ذهب إليه، وما احتاج به من أن الظروف يتسع فيها (3).

(1) سورة هود آية 27.
(2) ينظر: النبيان في إعراب القرآن 27/27.
(3) ينظر: البحر المحيط 215/5.

-65-
المسألة الرابعة: الفصل بين الحال والعامل فيها بالاجنبي:

ذهب النحويون إلى أنه لا يجوز الفصل بين الحال وعاملها بالأجنبي، ومنه الفصل بالخبر، وقد أشار العكاري إلى ذلك عند قوله تعالى: "جَرَأَوْهُمْ عَنْدَ رَبِّهِمْ جَنُّتَ عَدْنَٰٰيَ جَنَّاتُ الْحَمَّامِ" {1} حيث قال: "قوله (الجعفي فيها) هو حال، والعامل فيه مخزوف وتقديره: ادخلوها جنات حمامة أو أعبستها. ولا يكون حالاً من الضمير المجرور في (جراوههم)؛ لأنك لو قلت ذلك لفسدت هذه المصدر ومعموله بالخبر، وقد أجازه قوم، واعترفوا به بأن المصدر هنا ليس في تقدر أن والفعل، وفيه بد"{2}.

وفي ذات السياق من القول أن تكون (الجعفي فيها) في قوله تعالى: "نُبِّرُنَّكُمْ الْيَوْمَ جَنَّتَكُمْ ذَٰلِكَ أَجْرُكُمْ عَلَى ءَايَةٍ مِّن لَّغْوٍ" {3} حالاً من (الجعفي) لما يرتبط عليه من الفصل بالخبر الأجنبي، حيث قال: "قوله (الجعفي فيها) نصب على الحال، والعامل فيها المضاف المخزوف، إذ التقدير: يلتمس دخولكم جنات حمامة فيها، فحذف الفاعل وهو ضمير المخاطب، وأضيع المصدر لمفعوله فصار (دخل جنات)، ثم حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه في الإعراب. ولا يجوز أن يكون (الجعفي) هو العامل فيها؛ لأنه مصدر قد أخبر عنه قبل أحد متعلقات فيلزم الفصل بالأجنبي"{4}.

ومن الفصل بالأجنبي الفصل بالمعطوف، وقد أشار إلى ذلك العكاري عند تعلقه على قوله تعالى: "أَلَوْ أَنَّ اللَّهَ أَنزَلَ عَلَيْكُمْ الْكِتَابَ وَلَمْ يَفْعَلْ لَهُ شَيْئًا " {5} حيث قال: "قوله تعالى (فيما) في وجهان: أحدهما هو حال من الكتاب، وهو مؤخر عن موضوعه، أي: أنزل الكتاب قليماً، قالوا: وفيه ضعيف؛ لأنه يلزم منه التعرض بين بعض الصلة وبعض؛ لأن قوله تعالى (ولم) معطوف على (أنزل)، وقال: (فيما) حال (ولم يجعل) حال آخر. والوجه الثاني: أن (فيما) منصب بفعل مخزوف، تقديره: فعل فيه قليماً فهو حال أيضًا، وقيل: هو حال أيضًا من الهاء في (ولم يجعل له)، والحال مؤكدة، وقيل: مُنتقلة"{6}.

______________________________

(1) سورة الบقرة آية 9.
(2) النبأ في إعراب القرآن 5/5-9.
(3) سورة الحديقة آية 12.
(4) التفسيرات الإلخ 24/5-9.
(5) والجمل هو سليمان بن عمر بن منصور الجعفي الشافعي الأزهري، المعروف بالجعفي، ولد مدينة عجيل إحدى قرى الغربية، وورد مصر ولزمن الشيخ الخفيف، أشهر بالإصلاح واللغة، ولم يتزوج. وفي آخر حياته تشتهر في ملته، توالي سنة 1020 هـ، ولله التفزيرات الإلخية توضيح تفسير الجلایلللمناقشة الحفيدة.
(6) نظر: عجاب الأنوار للحجري 88/2.

(7) سورة الكهف آية 1.
(8) البيان في إعراب القرآن 140/2.

66
ومثل هذا ذكره الرسولي عند تعلقه على الآية السابقة حيث قال: "إذن قلت: بِمَ
انصب (فِيما؟) قلت: الأحسن أن ينصب ممجر، ولا يجعل حالاً من (الكتاب); لأن قوله
و(لم يجعل) مطرف على (أنزل) فهو داخل في حِيْرَ الصلّة"(1).

ويظهر الأثر الإعلامي لهذه المسألة في البحر المحيط عند قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يُبِيدُ أَن
يَتَوَلَّى عَلَى الرَّسُولِ وَيَرِيدُ الْأَمْرَ يَتَّبِعُونَ الْشَّهَوَاتِ أَنْ يَتَبَلَّوْا مِيثَاءٌ عَظِيمًا﴾ ﴿يريد الله
أن يخفف عنكم﴾ (2)، حيث ضعفت أبو حيان أن تكون حملة (يريد الله أن يخفف عنكم)
حالاً من (الله يريد)، لما يتربّع عليه من الفصل بينهما بجملة أجنبيّة. قال: - رحمه الله:-
"يريد الله أن يخفف عنكم... وأعربوا هذه الجملة حالاً من قوله (وَاللَّهُ يُبِيدُ أَن يَتَوَلَّى
عليكم)، والفاعل في الحال (يريد)، النقد: والله يريد أن يتوب عليكم مريداً أن يخفف
عنكم، وهذا الإعراب ضعيف؛ لأنه قد يصل بين الفصل والحال بجملة مطرف على الجملة
التي في ضمها الفعل وهي أجنبيّة من الفعل والحال، فلا ينبغي أن تجور إلاّ بسماح من
العرب"(3).

كما يظهر الأثر الإعلامي في تضعيفه إعراب (ولا يكمون الله حديثًا) حالاً من فاعل
(يود) في قوله تعالى: ﴿فَلَمْ يُنْفِقُ الْمُتَّقِينَ أَمَامَ الَّذِينَ كَفَرُوا وَعَصَوْا أَمَامَ الْرَّسُولِ لَوْ نُسَوَّى بِمَآ أَرَضَ أَوْلاَدُهُمْ ﴿ولا يَكْمُونُونَ آيَةَ اللَّهِ حَديَّةً﴾ (2)، وذلك للفصل بينهما بجملة الشرط الأجنبيّة. استمع إليه
يقول: "والذي يتلخص في هذه الجملة أن الواو في قوله (ولا يكمون) إما أن تكون للحال،
or للعطف، فإن كانت للحال كان المعنى: إنمّا يوم القيامة يودون أن كانوا ماتوا وسوّيت
فهم الأرض غير كافرين الله حديثًا، فهي حال من (يتم)، والفاعل فيها (تسوي)، وهذه الحال
على جعل (لو) مصدرية مفعمة (إن)، ويصح أيضاً الحال على جعل (لو) حقاً لما سيقع
لوقوع غيره، أي: لو نسوى هم الأرض غير كافرين الله حديثًا لكان بغيتهم وطيبتهم، ويجوز
أن يكون حالاً من (الذين كفروا)، والعامل (يود) على تقدير أن تكون (لو) مصدرية، أي:
يوم القيامة يود الذين كفروا أن كانوا سوّيتهم الأرض غير كافرين، وتكون هذه الحال
فبدًا في الودادة أي: تقع الودادة منهم... وبعد أن يكون حالاً على هذا وجه و(لو) حرف
لما كان سباع لوقوع غيره؛ للفصل بين الحال وعاملها بالجملة(4).

---
(1) الكشف 2/275.
(2) سورة النساء الآيات 27 و28.
(3) البحر المحيط 2/277.
(4) سورة النساء آية 42.
(5) البحر المحيط 3/274.
عند قولي تعالى: "فَمِنْ بِعْيٍ وَصِيَّةٍ يُوصَىٰ بهَا أُوْلَٰٰٓيَّ غَيْرُ مُضَارٍ وَصِيَّةٌ مِّنْ أَلِيمِ" (1)، ميع — رحمه الله — أن يكون (غير) حالاً من الضمير في (يُوصى)، لما يتربّّع عليه من الفصل بينهما بالمعطوف الأجنبي.

وَيَطْنَعُ أَنْ قَالُوا: "قالوا(2)" وانتصاب (غير مضار) على الحال من الضمير المستكن في (يُوصى)، والعام فيهما (هوجي). ولا يجوز ما قالوه لأنَّ فيه فصلاً بين العامل والعمول بأجنبي منهما، وهو قوله (أو دين) لأنَّ قوله (أو دين) معطوف على (وصية) الموصوفة بالعامل في الحال(3).

وهذا يتبين لنا أنه لا يجوز الفصل بين الحال وعاملها بالأجنبى عند النحوين.

(1) سورة النساء آية 12.
(2) ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن 146/1، والبيان في إعراب القرآن 262/1.
(3) البحر المحيط 191/3.
المسألة الخامسة: الفصل والوسط بين المصدر ومعموله.

أولاً: توسط الصفة بين المصدر ومعموله:

من شروط عمل المصدر ألا تكون موصوفاً قبل العمل (1); فلا يعمل في نحو: أفعجبي ضربك الشديد بكرأ.

فإن أخر النعت جاز الوصف (2); كقولك: أفعجبي ضربك بكرأ الشديد، ومن الشواهد على ذلك قول الشاعر (3):

إن وجدِ بكَ الشديد أراي قَالَوا (4) في علة عدم جواز وصف المصدر قبل أحد معموله؛ لأن معموله كالصلة من الموصل، فلا يفصل بينهما.

ولقد أوضح بعضهم ذلك فقال (6); لأن المصدر عند العمل مؤول بأن والفعل، أو ما والفعل فهو صلة للموصل حري.

وأخذ على الشرط السابق أنه لم يعم النواب كلهما، فقالوا (3); والأول أن يقال: غير متبوع قبل العمل; لأن حكم سائر النواب كحكم النعت، ولهذا نرى الفارقي قد أدخل التوكيد في جملة ما لا يجوز أن توسط بين المصدر ومعموله، ثم طبق هذا الحكم على بقية النواب، فقال بعد أن ذكر قول الشاعر (7);


(2) ينظر: شرح التسهيل 3/67، وشفاء العليل 2/44، وشرح ألفية ابن معتٌ 1/12/10.

(3) قاله بجعوس وهو من شواهد: شفاء العليل 2/44، وشرح التصريح 2/37، وشرح الألوميني 24/5، والدوار اللوامه 193/2، وحبيب النداء 287/1.

(4) ينظر: شرح التسهيل 3/83، وشرح ابن معت 1/12/10، وتوضيح المقلصادد 2/843، وحبيب النداء 193/2، وشرح الألوميني 287/2.

(5) ينظر: المصابات 2/3، وخاشية بين شرح الفاخيري 2/194.

(6) ينظر: شرح ألفية ابن معت 2/10، وتوضيح المقلصادد 2/843، وحبيب النداء 193/2، وشرح الألوميني 287/2، والدوار اللوامه 10/5.

(7) قاله يميم بين مقبل. وهو من شواهد: المسائل البصريات 2/749، وشرح الهوايع 4/272، والدوار اللوامه 10/5.

وفي الآخر: لأهلك ما لم تستمعه...
ولو أن حبي أُمّيّّذي الوعد كله
لأهلك مالّ لم تسعه المسارحٌ

"توجه إعرابه:
أن لك في (كله) وجهين: إن شئت نصبته محمله على لفظ (حبي); لأنه منصوب
بـ(أن) ولا يكون النصب على غير ذلك، وإن شئت رفعت، والرفع من وجهين: إن شئت
على موعد (أن) واسمها; لأنه رفع بالابتدائية، لأن (آن) لا تغير معين الابتدائية، وإن شئت أن
تستأنفه فجعله ابتداء، وتجعل (مالا) خبرا عنه وتكون الجملة بأسرها خبراً عن "آن" كان
ذلك جائزًا.

فإن قيل لك: "أنّ إذا قلت: إن القوم كُلهم فيها، جاهل لكي في (كله) الرفع
والنصب... كما في قوله سبحانه: "قل إن الأمر كله له (1)" فأرى بالنحو والنسب،
فهل يجوز لك في قول ابن مقبل في "كله" لو قدمت على (أم ذي الوعد) ما جاز هنا?
فالجواب: أنه لا يجوز فيه الرفع، لأن (حبي) مصدر، وهو عمالي في (أم ذي الوعد) والمصدر
من عمل في شيء صار ذلك شيء في صلته، ولاتصف الشيء، ولا تؤكد على الموضع،
ولا تبدل منه حني يتم بصلته فلا يكون فيه مع التقدم إلا النصب لا غير "(2).
ومثلٌ ابن عقيل لمنغزات التوابيع من التوسع بين المصدر وممعله فقال: "وحكم
نصبه التوابيع حكم النعت، فيمنع: عجبت من شريك وأكلت اللبن، وقائلاً نفسه زيداً،
ومن إيتاتك مشكلة إلى زيد. وإن أشارت جاز "(3).
وأجاز الشعراء توسّع النعت بين المصدر وممعله، عند ذكره الأوجه الجائزة في
كلمة "أنّ" في قول الشاعر "(4):
أرواح مُودعة أم بكُوَر
انت فالنظر، لأي ذلك تصريح

1) سورة آل عمران آية 154، والرفع قراءة أبي عمرو على جعله مبتدأ، والنصب قراءة الباقين على جعله توكيدًا لـ
(الامر). ينظر: الكشف عن وجه القراءات 301.
2) الإفتراق 136-139. وفقاً للمفتري هو أبو نصر الحسن بن أحمد بن الحسن الفارعي، كان إماً في النحو واللغة
وشاعراً حفيظاً الحراشين، وكان في أيام نظام الملك الملك شاه ومنهما الجاحظ وعليه أحمد فاضي ومائلاً، ثم قيل
عليه وشقيق، له مصنفات منها: شرح له ابن حمي، والألفاظ، والألفاظ في شرح أبمات مشكلة الإعراب.
3) (نظرة: معجم الأدباء 4311، وزوايا الفقه 81، واللغة 81، والرائع بالوفيات 308-11.
4) (المستند 76، حاشية بعلمي على التصريح 136.
5) قال له عدي بن زيد العبادي: ديوانه 84 والمحرر فيه: فيه القرآن، فأيّ حاتم تصير. وهو في: الكتاب 140،
ورش المؤلف للسوري 31، والخاتمة 136-131، والمصادر 136-132، والناحية المعجم 449، وفه: بعده...
وفي "أنت" أربعة أوجه هي:

الأول: أن ترفع (أنت) بفعل مضمور يفسره المظاهر "انظر".
التاني: أن تجعل (أنت) مبدأً، وتضمر خيرًا، وألفاء جواب للجملة، كأنه قال: أنت الراهل فانظر.
الثالث: أن تجعل (أنت) خيرًا، ونثوى المبتدأ، كأنك تقول: الراهل أنت.
الرابع: وهو الذي يهمنا وهو: "أنت ترفع "أنت" بكور، لأن المصادر تعمل عم...

ورد الفارسي عليه بأن المصدر قد وصف بقوله "موذع"(3).
فإن ورد ما يوهم توسط النعت بين المصدر ومعموله فالنحاة يضمون للمعول
عالماً محدقاً غير المصدر الموصوف(4). يقول ابن جني: "إذا كان المعنى مقتضيًا له،
والإعراب مانعًا منه، احتجت له، بأن تضمير ناصبًا يتناول الظرف، ويكون المصدر الملفوظ به
دالاً على ذلك الفعل"(1).

فمن ذلك قول الشاعر:
أزمعتُ أباً مبناً من نوالكم،
ولن ترى طاردًا للجرح كالياس
فلا يجوز أن يكون قوله (من نوالكم) متعلقاً بالأس، وقد وصفه حين، وإن كان
المعنى يتضمنه؛ لأن الإعراب مانع منه. لكن تضمر له، حتى كأنك قلت: ينست من

(1) ينظر: شرح الكتاب للسيازي، 13/2، والكتاب الثاني، والأخير الشرجي، 13/6.
(2) سورة البلد، آية 14.
(3) شرح الكتاب للسيازي، 13/7.
(4) ينظر: المساعد، 141، وحاشية به على التصريح، 123/2.
(5) ينظر: شرح التسهيل لأبي مالك، 86/3، ووضوح المفاسد، 86/4، وشرح الأخواني، 286/2.
(6) وحاشية به على التصريح، 123/2.
(7) الخصاص، 12/2.
(8) قائله الخطبي، ديوانه، 170، من سببتي المشهورين، التي مدح بها حيث من الزرقان. وهو من شواهد:
الخصاص، 12/3، وشرح التسهيل لأبي مالك، 11/3، والأخواني، 588/2، وشهادة العليل، 4/14، ومجمع المقولات، 251/5،
وحبة، 5/4، وحاشية به على التصريح، 123/2، والدرر اللوام، 259/2.
(6) الخصاص، 2/585.

-71-
وبنظير الأثر الإعرابي لهذا التواضع في البحر المحيط عند تعلق صاحبه على قوله تعالى: "ومَنْ قَتَلْ مَنْ مَتَاعِيَ فَجَزَأْتُهُ وَمَنْ قَتَلْ مَنْ أَنْبِيَاءِ مَجْرِمًا وَذَا عَدَلِ"، "يَمَكَّنُ هِدًاءً يَبْلِغُ الْعَزَّةَ أَوْ كَفَّارَةً طَعَامَ مَسْكِينٍ أَوْ عَدَلُ ذَالِكَ صِيَامًا لِيَدْوَىُ وَيَتَّلَ". (١)

فقد منع أبو حيان من أن يعلق (ليذوق) بقوله (فجزاء) على ما ذهب إليه الزمخشري، وعليه - عنه - أنه موصوف بـ (مثل)، وهو وإن كان - يرحمه الله - يتحدث هنا عن منع تعلق الظروف بالمصدر الموصوف إلا أنك تراه بعمم المسألة فيمنع إعمال المصدر الموصوف مثل: "أعجبني ضرب رأى الشديد عمرا". قال: "قال الزمخشري (١) (ليذوق) لم يرتبقوله (فجزاء)... وهذا لا يجوز إلا على قراءة من أضاف (فجزاء) أو نون ونصب (مثل) وأما على قراءة من نون ورفع (مثل) فلا يجوز أن تتعلق اللام به لأن (مثل) صفة جزاء، وإذا وصف المصدر لم يبر لعموله أن يتأخر عن الصفة، لو قلت: أعجبني ضرب زيد الشديد عمرا". لم يجوز فإن تقدم العمول على الوصف حاز ذلك.

والصواب أن تتعلق هذه القراءة بفعل محذوف، التقدير: جوزي بذلك ليذوق".(٣)

وكما منع - يرحمه الله - أن ينطق الظروف بال مصدر عند تواضع الصفة بينهما، كما جاء في نصه السابق. أكذ ذلك في تعلقه على قوله تعالى: "وَذَٰلِكَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ ۖ وَرَسُولُهُ إِلَى اٌلَّذِينَ يَؤْمَنُونَ ۖ حَسِبُهُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ ۖ إِلَىٰ اٌلَّذِينَ يَضِلُّونَ مِنْ أَمَرِكَينِ وَرَسُولُهُ". (٤) قال: "ويوم منصوب مما تعلقه عليه إلإ إلى الناس)، وقد أجاز بعضهم نصبه بقوله (وأذان)، وهو يعد من جهة أن المصدر إذا وصف قبل أحد معموله لا يجوز إعماله فيما بعد الصفة.(٥) وعند قوله تعالى: "وَأَوْلَٰئِكَ هُمُ ٱلْعَدَّابُ ۖ عَظِيمٌ ۖ ٱلْيَوْمُ ۡبِئْسُضُ وَجْهُ ۖ وَۡسَٰوَدُ وَجُوُهُ".(٤) حيث قال - يرحمه الله - "والعامل في (يوم تبض) ما يتعلق به (فمع عذاب عظيم)... ولا يجوز أن يعمل فيه (عذاب)؛ لأنه مصدر قد وصف".(٧)

(١) سورة المائدة آية ٩٥.
(٢) ينظر: الكشاف ١٦٥/١.
(٣) البحر المحيط ٢١/٤ - ٢٢.
(٤) سورة النور آية ٣.
(٥) البحر المحيط ٢١/٥.
(٦) سورة آل عمران آية ٥ ١٠٦.
(٧) البحر المحيط ٢٣/٣ ٢٣٨/٨٤، ٤٤٠/٦، و٧/٧٩، و٥/٤٨٣.
ولم يكن أبو حيان وحده في القول بهذا الرأي فقد ذهب إليه بعض المعارضين والمفسرين، فمنعوا أن يتعلق الصرف بال مصدر عند وصفه، ومن هؤلاء: العكبي (1)، وأبو السعود (2)، والجميل (3). جاء ذلك عند تعليلهم على قوله تعالى: "فَتَأْلَهُ إِنَّكُنَّ لَنَفَي ضَلَالُكُمْ إِذْ نَسِوْيُمُمْ بِرَبِّ الْعَالَمِينَ" (4).

وايضحتا للمتعلق والمتعلق به يقول العكبي: "إذ نسيوكم يجوز أن يكون العامل فيه "مِن" أو فعل محدود دل عليه (ضاحل)، ولا يجوز أن يعمل فيه (ضاحل)؛ لأنه قد وصف" (5).

والرأي عندي أن هذه المسألة ذات شقين، فالمصدر الموصوف لا يعمل في المعول به عند الجمهور، للخلطة المذكورة سابقاً. وأما عمله في الظرف - وهو الشق الثاني في المسألة - فالراجح أنه عامل فيه؛ لأن الظرف - كما يقولون - يكتملي برائحة الفعل. قال الشيخ عضيمة - رحمه الله - "وأقول: إذا سأغ الاختلاف في عمل المصدر المحيط به - أي لا يجوز في الظرف الذي يكتملي برائحة الفعل" (6).

وقال في موضع آخر: "نعم إن الوصف يبطل عمل المصدر، وعمل اسم الفاعل في المعول به، أم أن يبطل عملاهما في إد اني تقن برائحة الفعل، فهذا ما لا أراه" (7).

(1) نظر في: الثياب 2/272.
(2) نظر في: تفسير أبي السعود 4/412.
(3) وأبو السعود هو محمد بن محمد بن مصطفى العمادي الحنفي، إمام عالماً ولد سنة 898 هـ، وفي 400 هـ.
(4) بقرية قريبة من القسططينية، وقرأ على والده، واشتغل بالقضاء والنفيا، توفي في سنة 892 هـ، ومن مصنفاته: التفسير المشهور الذي صمته إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، ويعتبر من أجمل النسف والأعظم، وله بعض الخلاصي على الكشاف.
(6) نظر في: سورة الشعراء آية 97-98.
(7) نظر في: البيان 2/272.
(8) دراسات لأسوان القران 1/131.
(9) دراسات لأسوان القرآن 1/105-106.
ثانياً: الفصل بين المصدر ومعلومة بالأجنبي:
ذهب النحو إلى عدم جواز الفصل بين المصدر ومعلومة بالأجنبي (1) ، وعرّفوا الأجنبي بأنه ما ليس للمصدر عمل فيه (2) ، أو العبارة أخرى: ما ليس متصلًا بال مصدر ، ولا متممًا له كالمتبناً، والخبر، وفاعل غير المصدر ومعلومة (3).

وأما غير الأجنبي فهو ما تعلق به وكان متممًا له كفاعله، ومفعوله والطرف، والجهر والملحق به (4).

وقال النحوين: العلة في منع جواز الفصل بينهما هو أن معلومة المصدر بمزلة الصلة من المصدر فلا يفصل بينهما (5).

ولقد أوضح ابن عقيل ذلك بقوله: "ومعلومة كصلة في منع تقديم وفصل؟ لأن المصدر هنا مقدر يحرف المصدر والفعل، والحرف المصدر موصول كما سبيل، والفعل صلته، فكما لا يتقدِ معلوم الصلة على المصدر، لا يتقدِ المعلوم على المصدر، لضمه المصدر والصلة، ولذا: أيضاً - لا يفصل بين المصدر ومعلومة بالأجنبي" (6).

ومن الفصل بالأجنبي الفصل بالخبر، يقول أبو علي معلقًا على قول الشاعر (7):

- كان جدوج الملكية غدت خلايا سفين بالنواصف من ذٌد
- (النواصف) موضوع يُقّصر أن يحتوي كائن السفين، فإذا كان كذلك كان (بالنواصف) من صلة (جدوج) كان قال: جدوج الملكية بالنواصف خلايا سفين من ذٌد، وتكون الباء متعلقة بفعل يكون في موضع الحال، كان: كان جدوج الملكية مستقرة بالنواصف خلايا.
- فإن قلت: كيف أخترها، وقد فصل بينه وبينه بالخبر، وإذا كان كذلك فقد فصل بين العامل والمعلوم بشيء أجني منهما، الفصل بالأجنبي بين العامل والمعلوم لا يستقيم،

(1) نظر: الإيضاح / 143 ، والبصريات / 32 ، والقلم / 557 /1، وكشف المشكّل / 85/، وشرح المفصل / 167.
(2) نظر: المفصل / 120 /1 ، وشرح الأبجدي / 591/، وشرح النحو / 193.
(3) نظر: المفصل / 577 /1، وشرح الأبجدي / 267/، وشرح الأبجدي / 120 /1.
(4) نظر: حاشية الصبان / 291.
(5) نظر: السباع / 291.
(6) نظر: الإيضاح / 146 ، والبصريات / 32 ، والقلم / 577 /1، وكشف المشكّل / 85/، وشرح المفصل / 167.
(8) قائلة طرفة من عبد ديوان ص 2 هو بيت من معلقته المشهورة: خلعة أطلال...
- وهو من شواهد: الخصائص / 70 ، وجهيرة أشعار العرب / 135 ، والنساء / 247/، والنساء / 11.
- والنواصف ود عصام لموضع.
- والجدوج والأحادي: مراكب النساء واحداً جدّاح وجديدة. النساء / 32 / (جدوج).
- والشاعر في البيت يشبه مراكب عشيقته الملكية غدة فراقها بواحي وادي ددن وسفن عظام.

74
فإذا كان كذلك لم تحله عليه، وجعلنا "بالناوصف" من صفة سوفن؛ لأنه نكرة والنكرة توصف بالظروف. ١.

وفي هذا الشأن - أيضًا - يقول العكردي عند شرحه قول المتنبي:

ووفقًا كبارع أشجاع طاميته بأن تسعدا والدموع أشجاع ساجعه.

"وفقًا كبارع: "مبتعد، كالريح: خيره، واللبنان والخير يؤذنان بتمام الكلام، ولا يجوز أن يتعلق بالمبتعد بعد الإخبار عنه شيء; فلا يجوز أن يتعلق البائع (بالوافر)، ولكنها تتعلق بفعل يدل عليه الكلام، وكأنه لما ذكر المصدر وقال (وفقًا كبارع)، قال: ووفيتما بأن تسعدا".(٢)

وحلج بهذا الفصل بين المصدر ومعموله بخير (لا) وخير (إن)، قال ابن الشجري:

"ومن ذلك قول المتنبي:(٣)

يُعطى فلا مطلبه يكدرها بما ولا منه يَكَدُّها.

أراد: فلا مطلبها بما، فلم يوجد بالأنجبي بين المصدر والبائع أضر للبائع ما تتعلق به، بعد قوله: يكدرها، وتقديرها: لا يحصل بها، ومن هذا الضرب في الترتيل: "إنه على رجوعه، لقوادير يوم يُعيّنálido السرائر" (٤)، المعنى: إنه على رجوعه يوم تلبى السرائر لقادر، ونما فصل خير (إن) بين المصدر الذي هو (الرجوع) وبين الظروف بطل عمله فيه، فلزم إضمار ناسب من لفظ الرجوع، فكانه قيل: يرجع يوم تلبى السرائر."(٥)

ومن الفصل بالأنجبي الفصل بالمفعول الثاني. وقد استشهد ابن جني على ذلك بيبث شعري، ثم علق عليه فقال: "وكذلك قول الآخر (٦)

ولا فسيح القذل محصًا شربته نزارًا ولا أن النفس استقرت.

ومعنه: لا تحسين قذل نزارًا محصًا شربته، إلا أنه وإن كان هذا معناه فإن إعراة على غيره وسواه؛ ألا ترى أن هم على هذا جعلت (نزارًا) في صلة المصدر الذي هو (القتال).
وقد فصلت بينهما بالفعل الثاني الذي هو (محضا)…… فلا بُدّ إلا من أن تضمن لـ (نزار) ناصبياً بتناوله، يدل عليه قوله (القليل) أي: قلت نزاراً وإذا جاز أن يقوم الحال مقام اللحظ بالفعل كان اللحظ بأن يقوم مقام اللحظ أولى وأجردة(1).

ومن الفصل بالاجنبي – أيضًا – الفصل بالظرف، واستشهد ابن الشجري على ذلك بيت شعري ثم علق عليه يقول: "ومثله قول الشماخ(2)

وهن ووقوف يتظرون قضاه(3)

وفي البيت فصل بالظرف الأجنبي بين المصدر ومنصوبه؛ لأن قوله (يضاحي غادة) متعلق بوقوف أو يتظرون، فهو أجنبي من المصدر الذي هو (قضاه)، فوجب لذلك حمل المفعول على فعل الآخر؛ كأنه لما قال: (يتظرون قضاه يضاحي غادة). أضمر (قضاه) فنصبه ب (أمره)(3).

ونقل ابن هشام عن النحوين قوفهم: إن الأباء في (يضاحي) متعلقة بـ (قضاه) لا بـ (وقوف) ولا بـ (يتظرون); فلا يفصل بين (قضاه) وأمره (بالأجنبي، ثم استطرد قائلًا: "ولا حاجة إلى تقدير ابن الشجري وغيره (أمره) معمولاً لقضاه محذوفًا؛ لوجود ما يعمل"(1).

لكنه عاد ونقض كلامه في كتابه (شرح فصيدة كعب بن زهير)(3) حيث قال – بعد أن أنشد البيت السابق: "وأمره متصب بـ (قضاه) محذوفًا مبدلاً من (قضاه) المذكور، ولا يتتصب بالمذكور؛ لأن الأباء ومحرورا متعلقتان بيتظرون، ولا يفصل المصدر من معموله.

(1) المخاطب ۳/۴۰۳.
(2) ديوانه ص۷۷۷ وهو "المفطش"۵/۱، والقرب ۱۳۰/۱، وشرح النسج ۱۴۵/۳۱، ومختصر النسيم ۱۱۴/۳، ومختصر الليث ۵۴۰/۱۲، والشماع هو الشماخ ضرار بن حرمونة بن سبات بن آمنة بن عالى بن عمر بن حريش، يكنى أبو سعيد وأبا كثير، وأمه معاذت بنت بكر بن حلف بن من بن الحرشف بقال إبن أجي نساء العرب، كان شاعراً مهيباً دارك الإسلام وحسن إسلامه وشهد القادسي، والشماع لقب واسمه معاذ وقيل المحيط، له أخوان شاعرين هما مرود وأبيه يريد، ووجه بن ضرار. (نظر: الإصلاح في غير الصحابة ۳/۳۵۳، والوافي بالوفيات ۶/۱۳۰)."(1)
(3) الأئمائي الشهري ۱۹۶/۱، وفيه: الضاحي من الأرض: الظاهر البازار، والغادة: الأرض الطيبة الكرميت البنيت، والضامير: الرجل الساكب، ومن الإبل المصب عن الجرية.
(۵) المغني ۲/۱۴۰.
(۶) ص۲۸۸.
والملاحظ أن كلام ابن هشام الأخير يتفق مع ما نصَّ عليه ابن الشجيري من وجوب تقدير عالم لكيلا يقع المحطور، بيد أنهما يختلفان في ذلك المقدَّر، فابن الشجيري يقدِّره فعلاً هو (بقضيَّ)، وإن هشام يقدِّره مصدرًا هو (قضاءَه).

وواضح مما سبق من نصوص أن النحوين يوجبون تقدير عالم لما بعد الفصل الأجنبي، وإلى ذلك أشار ابن مالك - أيضاً - بقوله: "هؤلاء يفعل فيهما أوهم الفصل كقوله تعالى: { إِنَّهُمْ عُلِيٌّ رَجُعُهُمْ لِفُتُوحَتٍ} { يَوْمَ يُنَبِّئُ الْسَّرَائِرُ}.

فإن ظاهره أن يوم منصور يرجع، ولا يجوز ذلك؛ لاستسلامه الفصل بخير إذ الذي هو (فُتُوحَتٍ)، فالمخلصُ من ذلك أن ينصب (يَوْمَ يُنَبِّئُ الْسَّرَائِرُ) بعمل مُقدَّر مُدَلَّل عليه يرجع، كأنه قيل: يرجع يوم تبلى السراير؟.

والظاهرة من كلام النحويين أنهم يمنحون الفصل بين المصدر ومعموله إذا كان مقدَّرًا بحرف مصدر ي، ولو كان الفصل أو المعمول ظرفاً أو جاراً ومجروحًا. فأما المع من إما كان المعمول مجروحًا فيدلُ عليه بعض النصوص السابقة، وكذا النقياس الذي در بين ابن جني والمتنبي، وهذا ملخصٌ.

قال أبو الفتح: ذاكرتُ المتنيين شاعرنا وقت القراءة في إعراب هذا البيت:

وفاؤَكَمَا كَالْرِيغِ أَشْجِهَ طَاسِمًا بِانْشُهَانِ وَالْبَصَأَانِ إِنَّ نُبِعَانِ

فقلتَ له: أَيْ ذِيّ شَرْقُ تَطَلَّقُ البَاءَ بِبَيْنَكَ، فقال: بِالمَصِرَّدِ الَّذِي هُوَ (وفاؤَكَمَا)، فقالتُ له: وَيَمْ ارْتَفَعُ (وفاؤَكَمَا)؟، فقال: بِالمَبَانِدَةِ، فقلتُ: مَا خَبَرُهُ؟، فقال: كَالْرِيغِ، فقلتُ: وَهُنَّ يَسِيحُ أنْ تَنْبِرُ عَنْ اسمٍ وَقِدَ بَقِيتُ مِنْهُ بَقِيَةً، وَهِيَ البَاءَ وَمِجْرِحُهَا؟، فقال: لَا أَدْرِي مَا هُوَ إِلَّا أَنْهُ قد جاءَ في الشعر له نظائرِ.

ولقد أراد ابن جني في هذه المناقشة أن يبتزم بالقاعدة التي أقرَّها النحاة وهي: عدم جواز الفصل بين المصدر ومعموله بأجنبي، ولو كان ذلك المعمول ظرفاً أو جاراً ومجروحًا، ولذلك لم يرق له ما أجاب به المتنيين من تعلُّق الباء في (بَيْنَكَ) بِالمَصِرَّدِ (وفاؤَكَمَا)؛ لما يلزم فيه من الوقوع في المحطور، وهو الفصل بين المصدر ومعموله بالحير (كالرَّيغِ)، ثم تأول ذلك بأن الجار والمجرور متعلق بفعل مذكور، وتقديره: فيما بأن تسعداً.

وجمع بين العلمي الحكيم فيما لو جاء الفاصل أو المعمول ظرفاً في قوله: "ولا مُفْصُولُ مِنْ مَعْمُولِهِ بَأَجِنِي، ولو كان المعمول ظرفاً كما في الآية الشريفة، والفاصل ظرفاً أو مُفْصُولٌ.


(2) تنظر: الخصائص 3/40، والعالمي الشجيري 299/1.
جأراً ومجوراً كما في قوله تعالى (1): "كُبِّرْ عَلَى هَٰذِهِ الْحَيَّامَ ۖ كَمَا كُبِّرْ عَلَى الْبَيْنَ ۚ مِن قَبْلِكَ مُرْتَحَقُونَ أَيَّامًا مُّعْدُودَاتٍ". (2)

ومعنى التحويل بعض النصفيين ومعروي القرآن الجمهور فأحازوا الفصل بين المصدر ومعموله بالجئني إذا كان المعلوم ظرفاً أو شبه، معللين بأن الظروف يتوسع فيها ما لا يتوسع في غيرها، ومن هؤلاء: مكي بن أبي طالب (3)، والزمخشري (4)، وابن الحجاب (5)، والرضي (6).

ويظهر الأثر الإعرابي لهذا الفصل في البحر المحيط عند تعليق صاحبه على قوله تعالى:

(2) يَبْلِيَّكُمَا الْجَيْبَانَ الْجَيْبَانِ كُبِّرْ عَلَى هَٰذِهِ الْحَيَّامَ ۖ كَمَا كُبِّرْ عَلَى الْبَيْنَ. مِن قَبْلِكَ مُرْتَحَقُونَ أَيَّامًا مُّعْدُودَاتٍ.

فقد أوجَبَ رَحْمَةُ الَّذِينَ أَتَقَلَّبُوا كَبِيرًا عَلَى هَٰذِهِ الْحَيَّامَ ۖ كَمَا كُبِّرْ عَلَى الْبَيْنَ مِن قَبْلِكَ مُرْتَحَقُونَ أَيَّامًا مُّعْدُودَاتٍ.

فقال - رحمة الله -: "إِنَّ الدِّينَ عِينَ جَنَّةٌ ۖ فَلَمَّا أَتَقَلَّبُوا كَبِيرًا فَمَنْ أَخْرَجَ مِن مَّقَابِلِكُمْ، فَإِنَّ الْعَزُوْزَ لَكُمْ فَإِنَّ الْعَزُوْزَ لِلَّهِ ۖ وَرَأَى أَنَّمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ خَطاً، لَّفَيْنَصْلُ بِهِ مُعْدُودًا."

(1) سورة البقرة آية 183 - 184.
(2) حاشية بس على التصريح 62/32.
(4) نظر: النشأة 4/222.
(5) نظر: شرح الكافرون 190/4.
(6) نظر: الكافرون 190/4.
(7) نظر: البحر الحمط 37.
(8) سورة غافرآية 10.
المصدر ومعموله بالخبر الذي هو (أكبر)، ثُمَّ قَدْر عَالماً يِدِل علَيه المذكور، فَقَال: "وَقَال الرَّجُل الْخُشْرِيِّ "(وَإِذْ تَدْعُونَ) مَنْصُوب بِالمَلْقَتِ الْأَوَّلِ، وَأَخْطَأ فِي قُوَّةٍ ... فَلَوْنَ المَلْقَت مَصْدِر مَعْمُولٍ مِنْ صِلَلَة، وَلَا يَجِزُ أن يَخْرِج عَنْهُ إِلَّا بَعْد استِئفائهِ صِلَلَة، وَقَدْ أَخْبَر عَنْهُ بِقُوَّةٍ (أَكْرَم مِنْ مَقْتَمِنَ أَنْفَسِكُمْ)، وَهَذَا مِنْ ظَهَرَات عَلَم النَّحُو الَّذِي لَا تَكَاد تَغْيِبُ عَلَى الْمُبَدِّينْ فَضْلَا عَمْنَ تَدْعِي العَجْم أَنْهُ فِي الْغَرْبِ شَيْخُ العَرِبِ وَالعَلَّامَة، وَلَكَانَ الفَضْلِ بَيْنِ المَصْدِرِ وَمَعْمُولِهِ بالْخُلْيِ لَا يَجِزُ قَدْرَنَا العَالِمِ فِيهِ مَضْمُورًا، أَيْ: مَقْتَمْنِ إِذ تَدْعُونَ"(1).

وَمَنْع - رَحْمَةٌ اللَّه - أَنْ يَتَعْلَقُ (بِمَا كَفِرُوا) بِهِ (جَرَاوُهُمْ) فِي كُوَّةٍ تَعَالَى: "فَذَلِكَ جَرَاوُهُمْ جَهَّزْنِي بِهِمَا كَفَرُوْا" (2); لِوَقْعَةَ الحَجَرِ (جَهَّنَمَ) بَيْنِهِمَا، وَهُوَ فَاصل أَجْبَيْنِ(3).

وَرَدَّ رَأْيِ الرَّجُل الْخُشْرِيِّ الَّذِي بَرَى أَنَّ الْعَالِمَ فِي (بِيْوَم) فِي كُوَّةٍ تَعَالَى: "يُولِّي تَبْلِي عَلَى الْخُلْيِ "(رَجِعَهُهُ). ثُمَّ ذَكَرُ رَأْي حَذَّاق النَّحَاةِ فِي ذلِك، وَنَصْ عَبَارَتُهُ: "وَقَال رَأْيِ الرَّجُل الْخُشْرِيِّ (رَجِعَهُ)، وَرَدَّ بَأْنَّهُ فِي فَضْلٍ بَيْنِ الْمُوْصُولِ وَمَتَلَّقِهِ وَهُوَ مِنْ عَامٍ الَّذِي، وَلَا يَجِزُ، وَقَالَ الْحَذَّاقُ مِنْ النَّحَاةِ: الْعَالِمُ فِي مَضْمُور يَدِلِّهِ عَلَى الْمَصْدِرِ، وَتَقْدِيرُهُ: يُرِجُعُ يُوْمَ يَتَبْلِي السِّرَائِر"(4).

وَخَلَالَة الَّتِي أَقْلَعُ أَنْ يَمْكِنْ اسْتِنَاء الْزَّوْرَةِ وَالجَاحِرَاءِ وَالْمُجِرْورِ مِنْ الْقَاعِدَةِ المَثَّرَةِ سَلَفًا، خَلَالًا لَّا ذَهِب إِلَّا أَبُو حِيَانِ وَغِيرِهِ، لَأَنَّ الْزَّوْرَةِ وَالجَاحِرَاءِ وَالْمُجِرْورِ قدْ تَوَسَّع العَرِبَ فِي هُمَا كَثِيرًا(5)، وَلَهذا يَقُولُ الرَّضِيُّ: "وَأَنَا لَا أَرْى مَنْعًا مِنْ تَقْدِيم مَعْمُولِهِ عَلَى أي مَصْدِرٍ المَعْمَولُ" إِلَيْهِ أَيْ مَعْمَولُ المَصْدِرِ إِلَيْهِ أَيْ مَعْمُولُهُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَصْدِرِهِ بَيْنَهُ عَلَى هَذَا فَلا

---

(1) بَيْنِ الأَشْرَاطِ 149/4، 453/7.
(2) الْبَحْرِ الْمِهِيطِ 126/6.
(3) سُورَةُ الْعَلَّامَةِ 106.
(4) بَيْنِ الأَشْرَاطِ 14/4، 722/4.
(5) بَيْنِ الأَشْرَاطِ 149/4، 455/8.
(6) بَيْنِ الأَشْرَاطِ 149/4، 722/4.
(7) بَيْنِ الأَشْرَاطِ 149/4، 722/4.
يقدر الفعل لقوله تعالى: "أيامًا معدودات" (1). كما قال الصبان: "الفصل معتجر إذا كان المعمول ظرفاً كالآية؛ لاتساعهم فيه" (2).
المسألة السادسة: الفصل والتوسط بين اسم الفاعل وما جرى مجزأ وما مع معمولاً:
أولاً: توسط الصفة بين اسم الفاعل وما جرى مجزأ وما مع معمولاً:
من شروط إعمال اسم الفاعل ألا يوصف قبل العمل فلا يجوز: هذا ضارب عاقل
زبد.
هذا ما ذهب إليه البصريون والفراء(1)، وخالف الكاسوي(2)، وباقي الكوفيين(3).
فذهبا إلى جواز إعماله موصوفاً، واحتجوا بقول الشاعر(4):

إذا فاقد حتبطاء فرخين رجعت
ذكرت ملهمي في الخليط المزايلي
و يقول الشاعر(5):

وأتيته عشى علي أظه
سُوَّى به رحالة وجعله
 فقالوا: إن (فرخين) (وأظنه) معمولاً لاسم الفاعل (فاقت) (و) قائلة مع كثيما
موصوفين بـ (حبطاء) (و) نغشي عليُّ، وإن كان هذا خروجًا على القاعدة خرج
النحوين(1) ذلك على أن (فرخين) منصب بإيضام فعل يكسره (فاقت)، تقديره: فقدت
فرخين، وأما (أظنه) فخرج على أنه محتوي بقال، أو تقول مقدر، والعلة في معن إعمال

(1) ينظر: اللغوي 5/228، وتوضيح المقصاد 2/852، والمساعد 2/161، وشفاء العليل 2/623، وشرح
الأثري 2/194، والكشف الذهني 2/558،
(2) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك 2/24، وشرح الأجنبية لابن الناظم 2/320، واللسان 3/891، وتوضيح
المصادر 2/552، والمساعد 2/191، وشفاء العليل 2/623، وسمع المواعيد 2/85، وشرح الأجنبية 2/360،
ورش العرب 3/737.
(3) ينظر: الراضي 5/228، ووضوح المقصاد 2/853، والمساعد 2/191، وشرح الأجنبية 2/365،
(4) ينظر: لسان ابن أبي حاتم، ولعب في ديوانه، ويجده في: شرح التسهيل لابن مالك 2/24، وشرح الأجنبية لابن
الناظم 2/320، واللسان 3/737، ووضوح المقصاد، وشرح الأجنبية 2/365.
اسم الفاعل الموصول أن الوصف من خصائص الأسماء، فإذا وصف اسم الفاعل زال شبهه بالفعل واقترب من الأسماء، فلا يعد صاحبا للعمل حينئذٍ.

وستصح سيبوه عمل اسم الفاعل موصوفا حين قال: "ألا ترى أنك لم تلت مرت بضارب ظرفي زيدا و وهذا ضارب عمالي أباه، كان قبيحا لأنه وصفه فجعل حاله كحال الأسماء؛ لأنك إذا تبتدي بالاسم ثم تصفه".

ومعن ابن الباءذق Enforcement اسم الفاعل الموصول والمصغر، ورجع علة معه عمله مصغرًأ إلى كون التصغير وصفا في المعنى، والحق أن هذه العلة لمن سبقه ليست له.

فهو هذا الفارسي يقول: "تصغير الاسم متزلطة وصفه بالصغر، فقالونا: (حُجر) كقولنا: (حجر صغير) وبدل عليه ذلك أن من أعمال اسم الفاعل نحو: هذا ضارب زيدا إذا صغر فقال: (ضورب) لم يستحسن إسمنت في المعول به، كما لا يُستحسن إذا وصفه فقال: "هذا ضارب ظرفي زيدا". فإن تأخرت الصفة وتقدم المعلوم عليها فلا خلاف في جواز ذلك، نحو: هذا ضارب زيدا عاقل.

قال السبويطي موضحا الفرق بين الأمرين: "والفرق أنه إذا وصف قبل أن يأخذ معبده زال شبهه للفعل بالوصف الذي هو من خواص الأسماء، مخلاف ما إذا تأخر الوصف؛ لأن صفته تحصل بعد تمام عمله، ومن الوارد من ذلك قوله":

(1) ينظر: كشف المشكلات وإيضاح المعالمات في إعراب القرآن وعقل القراءات 1395/2 وشرح النسخ لابن مالك 126/2, وشرح القروت وشرح النسخ 117/2, وشرح الأثوب/2 598/2.

(2) ينظر: كتاب 299/2.

(3) ينظر: ابن الباءذق هو علي بن أحمد بن حلف أبو الحسن بن الباءذق الأنصاري النخعي، وكان أولئه حافزاً عراقة باللغة، وفيه دين وصالح، جميع الناس منه كثيراً، مات سنة 528 هـ. ألف في النحو كتب منها: على كتاب سيبوه وعلي كتاب الأصول لأبناء السراج، وشرح كتاب الإيضاح.

(4) ينظر: المولى بالوفيات 93, والدبيض المذهب 26/2 و117/2.

(5) ينظر: شرح التصريح 236/2, 247.

(6) ينظر: مجله جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها 21 (أبو الحسن بن الباءذق وآثاره النحوية).

(7) ينظر: شريف بن عبد الكريم ص 37.

(8) ينظر: الكتابة 496/2.

(9) ينظر: الإرشاد 136/5, وضع الموارم.

(10) ينظر: التفسير 136/5, ووضع الموارم.
وعلى صاحب الدور: على هذا النص، قال: "استشهد به على إعمال اسم الفاعل الموصوف بعد استكمال عمله، فجعَّل اسم فاعل، وثراء فاعله، ومنصِّب صفة جعُل".

ومنع أبو البقاء العبكي عامل اسم الفاعل عند تأخر الوصف وتقدم المفعول عليه، وذلك عند تعليقه على قوله تعالى: "ولآ إِيَّهَنَّ اللَّهُمَّ أَلَّيْتُ أَلْتَحَرِّمُ بِيَتَّغُونَ فَضِلًا مِّن زَينَم". يقول العبكي: "يَبَتْغُونِ" في موضع الحال من الضمير في (آمن)، ولا يجوز أن يكون صفة (آمن) لأيام، فلن اسم الفاعل إذا وصف لم يعمل في الاختيار.

وهو مثل يختلف ما صرح به النحويون من جوام ذلك، وقد ذكر ذلك سلفًا.

ثم إن ابن هشام قد ضعف رأيه بقوله: "وقال أبو البقاء في (ولآ إِيَّهَنَّ اللَّهُمَّ أَلَّيْتُ أَلْتَحَرِّمُ بِيَتَّغُونَ فَضِلًا". لا يكون (يَبَتْغُونِ) نعتا لأيام، لأن اسم الفاعل إذا وصف لم يعمل في الاختيار، بل هو حال من (آمن)، وهذا قول ضعيف، والصحيح جوزان الوصف بعد العمل.

وأجاز بعض النحويين ومنهم: الزمخيشي، والعبري، ويس العلمي أن يوصف اسم الفاعل قبل العمل إذا كان المفعول صارًا أو جارًا أو مجزورًا، ومرد ذلك عندهم أن النحاة قد توسعوا فيما كثيرًا.

وتتبع أمثلة المبالغة واسم المفعل والصفة المشبهة اسم الفاعل فيما قرر له من حكم في هذه المسألة. يقول ابن بيتين فيما يختص أمثلة المبالغة: "وتلك الأماماء فعل وفعَّال ومفعَّال وفعَّال وفعَّل، فجميع هذه الأماماء تعمل عمل فالعال، وحكمها في العمل حكم فاعل".

---

(1) هم المواقف. 585/5.
(2) 376/5.
(3) سورة المائدة آية 2.
(4) البيان في إعراب القرآن 314/1.
(5) مص 81 من هذا البحث.
(6) المغني 2/588 وينظر: الكواكب الدرية 2/598/2.
(7) ينظر: الكشاف 497/3 و 417.
(8) ينظر: البيان 2/176.
(9) ينظر: حاشية بسن على التصريح 2/67.
(10) ينظر: حاشية بسن على شرح التصريح 2/66.
(11) شرح المفصل 7/100.
وَفِيما يَتَّلَقُ بِاسْمِ المُفْعُول يَقُولُ ابن عَقِيلٍ: "وَأَلَّا يَعْمَل مَصْغُورًا وَلَا مَوْصُوفًا قِبْلًا.

العمل"((١))

وأَوَّلَ الصَّفَةَ الْمُشْهَدَةُ فَقَالَ قَالُهَا شَخِيْلُ النّحَاةِ سِبْيويُهُ: "وَإِنْ وَقَفَتَهُ فَقِلْتُ: مَرَّتُ بِرِجْلِي حَسْنٌ ظُرِيفٌ أّبّهَ، فَأَرَاحَ فِيهِ الْوَجْهِ وَالْحَدَّ، وَأَجِرْ فِيهِ قَبْيَةً; لِأَنْ يَقِلُ بَيْنِ الْعَالَمِينَ؛ أَلَا تَرَى أَنَّكَ لَوْ قُلْتِ: مَرَّتُ بِضَارِبٍ ظَرَفٍ زَيْنًا، وَهَذَا ضَارِبٌ عَالِقٌ أّبَهَ، كَانَ قَبْيَةً؟ لَآ أَنْهَ وَقُفْتُهُ فِي جَلَّ حَالِهِ كَحَالَ أَسْمَاءَ; لَكَيْنَ أَتَبْتِدَيْ بَلْ اسْمَهُ ثُمَّ تَصَفَّهُ"((٢)).

وَسَارُ أَبُو حِيَانٍ مَعَ جَمِيرَةِ الْمُتَحَوِّينَ فَسَمِعَ أَنَّ بِعَمَلَ اسْمُ الفَاعِلِ وَمَا جَرِى بِهِ إِذَا كَانَ مَوْصُوفًا بِمَعْلُومٍ، وَذَلِكَ عَنْ تَعْلِيمِهِ عَلَى قَوْلِهِ عَلَى عَلَيْهِ: "وَلَّهَ سِيِّمٌ عَلَيْهِمْ إِذْ قَالَ آمَّاتُ عَمْرُونٍ"((٣))! فَقَدْ قَالَ - رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَِّيهِ - : "وَقَالِ الْطَّلِيبٍ"((٤)) ما مَعَالِهُ: إِنَّ الْعَالَمَ فِيهِ (يُعْيَنُ فِيهِ) (سَمِيعٍ) وَهُوَ ظَاهِرٌ قُولُ الزَّهْرِشِشَيِّ(٥)؛ وَلَا يَصِحُّ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ قُوْلَهُ (عَلِيمٌ) إِنَّمَا يَكُونُ جَوْزَهُ عَلَى نَفْسِهِ، أَوْ وَصْفًا لِقُوْلِهِ (سَمِيعٍ) إِنَّ كَانَ جَوْزُهُ فَلَا يَجْرُزُ أَنْ يَعْمِلَ (سَمِيعٍ) فِي الْوَضْرِ، لَكِنَّ وَقَفَ، وَاسْمُ الفَاعِلِ وَمَا جَرِى بِهِ إِذَا وَقَفَ قِبْلَ أَحْدَ مَعْلُومٍ لَا يَجْرُزُ إِذْ ذَاَكَ أَنْ يَعْمِلَ عَلَى خَلَفَ لِكَأَنْبِيَةِ الْكُوفِيِّينَ فِي ذَلِكَ"((٦)).

وَالْمَلَاحِظَ أنَّ أَبَا حِيَانَ كَانَ يَتَحَدَّثُ عَنْ مَنِعَ عَمَلَ اسْمُ الفَاعِلِ الْمَوْصُوفِ فِي الْوَضْرِ، بِبَنِي عُمَمَ الحَكُمِ في أَخْرَ حُدِيثِهِ، وَتَحْدِيدًا فِي قَوْلِهِ: "وَاسْمُ الفَاعِلِ وَمَا جَرِى بِهِ إِذَا وَقَفَ قِبْلَ أَحْدُ مَعْلُومٍ لَا يَجْرُزُ إِذْ ذَاَكَ أَنْ يَعْمِلَ".

وَقَالَ مَثَلٌ ذَلِكَ عِنْدَ تَعْلِيمِهِ عَلَى قَوْلِهِ عَلَى عَلَيْهِ: "إِنَّ الْسَّاعَةَ الْأَمِينَةَ أَكْرَمُ أَحْقَيفَةَ لَتَجْرُوُّ كُلَّ نَفْسٍ بِمَا تَسْتَعِي"((٧))، فَقَالَ: "وَقُرَآِ النَّجْمُ (أَحْقَيفَةَ) بِضَمْ الْهَمْرَةِ ... وَلَاتَمْ".

(١) المساعد ٢٠٥٧/٢-٢.
(٢) الكتـّاب ٢٩/٣.
(٣) سورة آل عمران أية ٣٤-٣٥.
(٤) الطَّلِيبٌ هو محمد بن حبيب بن يزيد بن كثير بن غالب أبو جعفر الطلي، وقيل: يزيد بن خالد، استوطن بعهد وأقسام منها إلى حين وفاته، أحد أئمة العلماء الكبار، وصاحب التفسير الكبير، والتاريخ المشهور، توفي سنة ٣٨٠ هـ.
(٥) بنيت: وفيات الأعيان ١٩١-١٩٧، وتاريخ بغداد ٢/١٦٠١-١٦٩.
(٦) بنيت: الكشاف ٣٤/٤.
(٧) البحر المحيط ٣٧٧/٣٤ وبيت أيضًا: البحر المحيط ١٩٣٦/١١.
على قراءة الجمهور، قال صاحب اللوامح: متعلقة بآتية؛ كأنه قال: إن الساعة آتية لتجزى.

انتهى.

ولا يتم ذلك إلا إذا قذرنا (أكاد أخفيفها) جملة اعتراضية، فإن جعلتها في موضع الصفحة آتية، فلا يجوز على رأي البصرين؛ لأن اسم الفاعل لا يعمل إذا وصف قبل أحد معموله "(1).

والراجح - فيما يبدو - عدم جواز إعمال اسم الفاعل موصوفًا؛ لما أعَلَّ به النحويون السابقون من أن اسم الفاعل، وما جرى جراء إما أعمل لمشاهدة الفعل المضارع، فإنما وصف أخرجه الصفة عن تلك المشاهدة، إذ الفعل لا يوصف.

فأما إذا كان عمل الوصف في الظرف أو الجار والخرير فالراجح أنه لا يبطل عمله، لأنهما يقطعان برائحة الفعل "(2).

---

(1) البحر الخطب ۲۳۲/۶.
(2) ينظر: دراسات لأسلوب القرآن ۱۰۶/۱.
ثانيًا: الفصل ب اسم الفاعل ومعموله بالجار والجهر:

يجوز في الاسم الفضل (1) الذي يلمو الوصف العام مباشرة أن ينصبه، أو أن يخفف بإضافته إليه، فقد قرر قوله تعالى: "إِنَّ اللَّهَ بِلَغَ أَمْرُهُ" (2) وَ"هُنَّ كَفَيَكُمْ ضُرُورًا" (3) بالوجهين (4)، وأختلف في أنهما أولى؟ فقيل: ظاهر كلام سبويه أن الإعمال أول من الإضافة، حيث قال - بعد أن أنشد (5):

سله هموم بكل مطيع رأسه ناج مخطط صهبة متعبي.

"فهور على المعيق لا على الأصل، والأصل التنوين؛ لأن هذا الموضوع لا يقع فيه معرفة. ولو كان الأصل هنداً ثرك التنوين لما دخله التنوين، ولا كان ذلك نكرة، وذلك أنه لا يجري مجرى المضارع فيما ذكرت لك" (6).

وقد شرح السراي عبارة سبويه بقوله: "يعني أن الأصل في اسم الفاعل التنوين، والإضافا دخلت تخفيفًا، ولو كان الأصل الإضافة لما توّنوا لأحم لا يزيدون على التخفيف فيقلونه، ويخفون التنوين، ولو كان الأصل ثرك التنوين والإضافة، لما كان أيضًا نكرة؛ لأنه مضاف إلى معرفة "(7).

وقال معلقاً على البيت: "الشاهد في أنه أضاف مطيع إلى رأسه إضافة غير محضة، وهو في تقدير الفمال. واستدل على أن الإضافه غير محضة، وأنه في حكم التنكير، أنه نعه بنكرة فقال: ناج مخطط صهبة" (8).

(1) تختص أئمة الفضل هذا بالمفعول به وما أشبهه وهو الخير في باب كان (بشرط: حاشية يس على شرح التصريح.
(2) نظر: الجمل/ 85، والبصيرة والتكرارة 1/ 216/ 1، وشرح التصريح 2/ 69.
(3) سورة الطلاق آية 3.
(4) سورة الزمر آية 39.
(5) نظر: الكشاف 232/ 2، و 234.
(6) قائله المزار الإسدي، وهو في: شرح أيت سبويه 2/ 1، والإيضاح 1/ 35، ومختصر 184/ 1، والبصيرة والتكرارة 211/ 1، وفهاء الأدب 1/ 186، ومختصر التكلت 173/ 1، وأسرار العربية 188/ 1، وشرح المفصل 2/ 1، والكافي في الإيضاح 3/ 5، والمسان 12/ 31، وتذكرة النحو 276/ 1، ومعطى راسم منتقد.
(7) وناج: سيره، والصحيحة: يباش مشرب بحمرة المعطي: الأبيض.
(8) نظر: الكتب 12/ 187.
(9) نظر: كتاب سبويه 4/ 107، وشرح تذكرة النحو 2/ 277.
(10) نظر: أيت سبويه 2/ 1، وشرح تشريحة النحو 2/ 277.
وهناك من ذهب إلى أن الأول الخفيف (١) وهناك من ذهب إلى استواء الأمرين دون ترجيح؛ الإضافة أو النصب، ومنهم: الكسائي (٢)، والفراء (٣)، والزجاج (٤).

إذا فصل بين اسم الفاعل ومفعوله المفعول تعني النصب (٥). وقد يكون المفعول اسمًا ظاهرًا، كما في قوله تعالى: "إني جاعل في الأرض خليفة" (٦)، وقد يكون ضميرًا كما في قول الشاعر:

لا ترج أو تخش غير الله إن أذى واقبِ الكَبِيرِ لا ينفكِ مأمومًا

قال ابن عقيل: "فماه في موضع نصب لفصل اسم الفاعل بالكاف" (٧).

وقد علل ابن يعيش وضرب النصب في هذه المسألة إلى كون اسم الفاعل يشبه الفعل، فاكتسب هذا الشيء قوة الفعل الذي يعمل في وجود الفاعل، أن مختلف الصفة المشهدة التي لا تعمل في ظل وجوده. قال: "ولا يحسن أن تفصل بين (حسن) وما يعمل فيه؛ فلا تقول: هو حسن في الدار الوجبة، وكرم فيها الأب، كما تقول: هذا ضار في الدار زيادًا، فاسم الفاعل ينصر ويجري مجرى الفعل لقوة شبهه وجريانه عليه، وهذه الصفات مشابهة باسم الفاعل، والمشهش بالشيء يكون دون ذلك الشيء في الحكم (٨).

وأما الشيخ خالد الأزهر فتقد عزا الأمر إلى تدثر الإضافة، حيث قال: "وأما ما عدا التالي للوصف فيجب نصب، لتدثر الإضافة بالفصل بالعالي (٩).

ويلحق بهذه المسألة الفصل بين اسم الفاعل من الفعل المتعدي إلى مفعولين المضاف إلى الأول منهما وبين مفعوله الثاني بالظرف، نحو: هذا مطيع زياد أمره.

(١) بنظر: حاشية بس على التصريح ٢/٦٩.
(٢) بنظر: ارتشاف الضرب ٢٣٨، والمساعد ٢/٥٠٠، ومجمع المواقع ٤/٨٣.
(٣) بنظر: معاني القرآن ٢/٢٠٣.
(٤) بنظر: معاني القرآن وإعرابه ٤/٣٥٠.
(٥) بنظر: شرح التسهيل ٤/٨٤٥، وتوضيح المقاصد ٢/٨٥٩، والمساعد ٢/٠٢١، وشرح التصريح ٦/٩٢، سورة البقرة آية ٣٠.
(٦)قاله مجهول، وهو في: شرح التسهيل ٣/٨٤، والمساعد ٢/٠٢١، وشرح التصريح ١/١٠٧.
(٧) المساعد ٢/٣٠.
(٨) شرح ابن يعيش ٦/٨٢.
(٩) شرح التصريح ٢/٦٩.
وقد اختلف في ناسب الثاني، فذهب جماعة النحويين إلى أنه منصور بإضمار فعل
يدل عليه اسم الفاعل (1)، تقديره في المثال: أعتاه دهراً.

وفاق ابن أبي الريع - فيما يختص هذا التقدير - النقاش الذي دار بين ابن جني
وأستاذه أبي علي فقال: "فال ابن جني... سألت أبا علي عن قولهم: هذا معتق زيد أمر
درهما: ما الناصب لـ (درهماً)؟ فقال: فعل مضمر تقديره: أعتاه درهماً" (1).
ودهب السيرائي (2)، وليته: الأعلم (3)، وابن ماضه (3)، ابن عصفور (2)، والقلوبيين (7).
ونسب إلى أكثر أصحابه (9) إلى أن (درهما) في المثال منصور باسم الفاعل نفسه، وإن كان
معنًى الماضي.

وعلل ابن الناظم عمّال اسم الفاعل عند السيرائي ومن تابعه إلى كونه مضاءً، فصار
هذه الإضافة مشهية المعروف بالأو المون، وقد ذكر ذلك بعد أن صرح برأيه الموافق
للمهمور من كون الناضي منصوبًا وجوابًا بإضمار فعل. قال: "قول: هذا معتق زيد أمر
درهماً، وهذا أظن زيد أمر منطلقًا، فنصب "درهماً ومتطلقاً" بإضمار فعل لأنك لا تقدر
على الإضافة.

وما أن اجتز السيرائي نفسه باسم الفاعل الماضي؛ لأنه أكسب بالإضافة إلى الأول شيءًا
معصوم الألف واللام والملون (9)، وهذان - كما لا يخفى - يعملان دون شرط.
أما أبو حيان فقد أثني على هذه المسألة عند قوله تعالى: "إني جاعل في
الأرض خليفة"، فذكر رأي سيبويه والكسائي في ذلك، ثم خالفهما بتربع الإضافة،
حيث قال - رحمه الله -: "(جاعل) اسم فاعل معين الاستقبال، وتجوز إضافته للمفعول إلا

(1) نظر: شرح حمل الرجاجي 1/552، والملخص في ضبط قوانين العربية 1/3، والارشاع 5/227.
(2) نظر: الكافي في الإحصاء 3/708.
(3) نظر: الاضطراب المقدمة الجزءية للسنجوين 2/87، وشرح الألفية لابن الناظم 4/316، والكافي في الإحصاء 2/73/1، وتوسيع المقداص 2/59، وشرح الألفية 2/300.
(4) نظر: الاضطراب 5/227، والمساعد 2/198.
إذا فصل بينهما كهذا فلا يجوز، وإذا جاز إعماله فهو أحسن من الإضافة، نص على ذلك سبيله، وقال الكنسائي: هما سواء، والذي أختاره أن الإضافة أحسن"(1).
قلت: ولعل الصواب ما ذهب إليه التحويون من تعين النصب، ويؤيد ذلك أمران، ذكرهما النحاة وأشرت إليهما سابقاً وهما:
1- تعيين الإضافة بسبب الفصل.
2- اسم الفاعل يتصرف تصرف الفعل ويجري مجرى، والفعل يفصل بينه وبين ممولي، فيجوز كذلك أن يفصل بين اسم الفاعل وممولي، تبعاً لأصله.

(1) البحر المحيط 1401/146-
المسألة السابعة: الفصل بحرف التنفيس بين العامل ومموله:

للفتحمة جرفان هما: السين وسوس، ويتخصص بالفعل المضارع، وتخلصاته
للمستقبل(1). وقد أطلق الرحمنري على حرف التنفيس حرف الاستقبال(1)، على حين سماه
ابن هشام "حرف توسيع"(2).

ويرجع سبب تسميته تنفيذًا إلى أن هذين الحرفين فقتَّمت المضارع من الزمن
الضيق - وهو الحال - إلى الزمن الواسع، وهو الاستقبال(3)، وهذا ما نص عليه الرضي
بقوله: "وأمَّا السين وسوس فسماها سبموه حري تنفيض؛ ومعناه: تأخير الفعل إلى الزمن

ويرى الحضراء أن "السين" أصل برسوه، على حين ذهب الكوفيين إلى أنها مقطعة
من "سوس"(5).

قيل: والصحيح أن "السين" أصل قائم بنفسه المختص بالفعل المضارع كجزء منه،
ولذلك لم يعمل فيه(6).

وقد اختلف البحويون في عمل ما بعد حرف التنفيس فيما قبله، فذهب المبرد إلى أن
حرف السين ليس له الصدرية، وأن ما بعده يعمل فيما قبله كما هي حال (لن)، حيث قال:
"وذلك أنلك تقول: زيدًا لن أضرب، كما تقول: زيدًا سأضرب"(7).

وفي ذات السياق يقول ابن أبي الربع: "فكما يجوز أن تقول: عمرًا سيضرب زيدًا،
يجوز أن تقول: عمرًا لن يضرب زيدًا(8)."
وقد رد الحلي رأى上の العکبری الذي ذهب فيه إلى أن ما بعد حرف التنفيس لا يعمل فيما قبله، وذلك عند قوله تعالى: "أَيُّدَاءُ مَنِ مَيْتُ لَسْوَفَ أُخْرِجُ حَيًّا" (3)، فقال: "إذاً منصوبةً يفعل مقدر مدلول عليه بقوله تعالى "لسو فأخرج" تقدرية: إذاً ميت أبعث أو أحياً ولا يجوز أن يكون العامل في "أخرج"؛ لأن ما بعد لام الابتداء لا يعمل فيما قبلها. قال أبو البقاء (4): "أنا ما بعد اللام وسوف لا يعمل فيما قبلها كان". قلت: قد جعل المانع مجموع الحرفين: أما اللام فمتصل، واما حرف التنفيس فلا متصل له في المنع؛ لأن حرف التنفيس يعمل ما بعده فيما قبله. تقول زيداً سأضرب، وسو فأضرِبِ، ولكن في خلاف ضعيف، والصحيح الجواز (5).

وأصلب السهيلي أن يعمل ما بعد حرف التنفيس فيما قبله، فقال: "قبيح أن تقول: غدا سأطيب (6).

(1) شرح الكافي (تى 164/1 - 165/2).
(2) ينظر: الدمر المصون (تى 3/38).
(3) ينظر: الفتوحات الإفروية (تى 3/8).
(4) سورة الروم آية 3.
(5) سورة مريم آية 66.
(6) ينظر: التنبيه (تى 163/2).
(7) الدمر المصون (تى 176/7).
(8) الروض البين (تى 166/4).

والسهيلي: أبو زيد وأبو القاسم وأبو الحسن عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد بن أصبه الخليلي، العلامة الأندلسي المسائلة النحوية، منصب إلى السهيلي وهي قريمة بالقرن من مالقة بالأندلس. كان مالكاً ضريعاً، أخذ القراءات عن جامعه، اشتهر بالصلاح والزهور. أقام يبلغ إلى أن ما خبره إلى مراقباً فطلم وألبها، فقدم إليها وما توفي سنة 581 هـ. من أعماله: الروض البين، ونواحي الفكر، والإعلام بما أجمع في القرآن من الأشعار والمغامرة (يثير: وفيات الأعيان (تى 143/1، واللغة (تى 131/1)، وظائف الخلافات (تى 148/1)، وشدرة الذهب، ودبيش المنهب (تى 150).
وتجاوز القيح إلى المعه، ثم أورد علاً لذلك، حيث قال: "لا تقول: قد سئم ربة
لوجه منها:
أن "السيسن" تبين عمن معنى الاستناد، والاستناد لل فعل، وإنما يكون مستقبلاً
بالإضافة إلى ما قيل، فإن كان قوله ظرف أجرجته "السيسن" عن الوقوع في الظرف، فيبقى
الظرف لا عامل فيه، فبطل الكلام، فإذا قلت: سئم زيده، ذُرت "السيسن" على أن الفعل
مستقبلاً بالإضافة إلى ما قيله، وليس قوله إلا حالة التمكيم، ودلَّ لفظ "غداً" على استقبال
اليوم فتطابق، وصار ظرفًا له.
ووجه ثانٍ من النقدم في الظرف وغيره وهو أن "السيسن" و"سوف" من حروف
المعنى الداخلي على الجمل، ومعناها في نفس التمكيم، وإليه يُندد لا إلى الاسم المخبر عنه،
فوجب أن يكون له صدر الكلام كحروف الاستفهام والنفي والتعني وغير ذلك.\\(^{(1)}\\)
ووافقه فيما ذهب إليه ابن القيم\\(^{(2)}\\)، وهو ما ارتُته أحد الباحثين المحدثين معلِّلًا ذلك
كما يؤول إليه الأمر من بُعيد بين المعلوم المتقدم والفعل فيما لم فصل بينهما بحرف تنفس.
يقول: "والظاهر ما ذكره السهيلي؛ لأن حرف المضارة جرئ أو كجزء من الفعل، فإذا
قيل: قد حيد في لم يتعبد بين الفعل والظرف، فإذا ما لحقته "السيسن" فقيل: سئم أو
سوف، فقيل: سوف يقوم واردات مساحة البعد بينهما فيكون اللائق: سئم غداً أو سوف
يقوم غداً\\(^{(3)}\\).
كما استطاع السهيلي، وتبعه — أيضًا — ابن القيم\\(^{(4)}\\) أن تقع الجملة المصدرة بحرف
تفنيس خبراً للبسيط إلا إذا أدخلت (إن) على المبتدأ، يقول: "ولذلك فيج: زيده، سأضرب
وزيد سئم عم أن الجسر عن زيده فيما هو بالفعل لا بالمعنى الذي ذُل عليه "السيسن"، فإن

\(^{(1)}\\) نتائج الفكر / 94

\(^{(2)}\\) ينظر: باب الفوائد 111\\(^{/1}\\)

\(^{(3)}\\) واسس القيم هو محمد بن أبي بكر بن أبي، هو محمد بن عبد بن حرب الزرعي البحشي، الشهير باب القيم الجزيءة، ولد
سنة 526 هـ. وجميع من ابن تيمية، واعتبر معه، توفي سنة 526 هـ، له: تدبيض سنن أبي داود، وسفر الحجتين
وباب السعائد، وراب المقرر في هدي خير العباد، وأعلام الموقرين عن رب العالمين وغيرها كثير.

\(^{(4)}\\) ينظر: النحو النازح في ضوء أساليب القرآن / 372/3

\(^{(4)}\\) ينظر: باب الفوائد 111\\(^{/1}\\)

-92-
ذلك المعين مسيد إلى المتكلم لا إلى "زيد"، فلا يجوز أن يخلط بالخبر عن "زيد"، فتقول: زيد سيفعل.

فإن أدَّلت "إنّ" على الأ اسم المبدأ جاز دخول "السِّين" في الخبر؛ لاعتماد الأاسم على "إنّ" ومضارعتها للفعل فصارت في اللفظ مع اسمها كالجملة النامية فصل دخول "السِّين" فيما بعد، فأما مع عدم "إنّ" ففيجي ذلك.

وهذا مذهب الشيخ أبي الحسن(1) - رحمه الله - إلا التعليل فإنه يخالف تعليله، وقد قلَّتُ له كالمتح عليه: أليس قد قال الله سبحانه وتعالى: "وَأَلْقَوْاَ وَعِمَّلُواَ الصُّبُحَاتِ سُبْدُّ فِي جَنَّٰتِكُنَّ جَزِيرٌ مِّنْ تَحْيَا الأَنْثَىَ (٨)"، فإنَّ النَّاسَ في خبر المبدأ؟ فقال لي: اقرأ ما قبل الآية، فقرأت: "إِنَّ اللَّهَ يَكْفُرُ (٩) الآية... فضحكت وقال: قد كنت أرغبني؛ ألبست هذه "إنّ" في الجملة المتقدمة، وهذه الأحري معطوفة بالواو عليها، والواو تنبث مناسب تكرار العامل؟ فسلمت له وسكنت(4).

وُرِئَ على السهيلي، وشبيه فيما ذهب إليه آلاً يقول الشيخ عضيفة: "وما حذر له أن يتحكَّم إلى أسلوب القرآن في هذا، ولو رجع إلى سورة النسا وحواها لوجد آيات وقعت فيها الجملة المصدرة بالسِّين وسوب خبرًا للمنبَّذة وليس قبلها إنّ(6).

ثم استشهد - رحمه الله - بعدد من الآيات الكريمة منها قوله تعالى: "وَأَلْقَوْاَ وَعِمَّلُواَ الصُّبُحَاتِ سُبْدُّ فِي جَنَّٰتِكُنَّ جَزِيرٌ"، وقوله تعالى: "وَأَلْقَوْاَ الْبَيْتَانَ سُبْدُرْجُحُمْ مِّنْ حَيْثُ لَا يَعْلَمُونَ"، وقوله تعالى: "وَيْبَعِيْعُواٰ اللَّهَ وَرُسُولَهُ أَوْ لَيْكُنْ سِيَّارُهُمْ اللَّهُ (١)".

(1) أبو الحسن هو سليمان بن محمد بن عبدالله السهيلي النحوي، المشهور بابن الطراوة، من أهل مالقة، أحد النحاة في ابن الحجاج الأشعراء، وأي بكير الشرشلي الأدب، وطاف بلاد الأندلس، وكان أعلم أهل عصره بالأدب العربي.

(2) تصنفات منها: الإفساح على الإيضاح، والتمشيش، والمقدمات على كتاب سبويه، وتعلم له السهيلي، ابن سمحون الفرضي، بني سنة 528 هـ.

(3) ينظر: فوات الروفات 426/1، واللغة 108).

(1) سورة النساء آية 57.
(2) سورة النساء آية 59.
(3) تنازع الفكر 94.
(4) دراسات لأسلوب القرآن 182.
(5) سورة النساء آية 124.
(6) سورة الأعراف آية 182.
(7) سورة التوبة آية 71.
أينما في البحر الخفيض يظهر الأثر الإعرازي في هذه المسألة عند قوله تعالى: وَيَقُولُ ١٠٠َهَـ َّلاِّ أَرَيَّرُونَ أوَّدًا مَّا يِذْكُرُ لَسْوَفُ أَخْرُجُ حَيَاً ١٠١َهَـ َّلاِّ أَرَيَّرُونَ أوَّدًا مَّا يِذْكُرُ لَسْوَفُ أَخْرُجُ حَيَاً ١٠١َهَـ َّلاِّ أَرَيَّرُونَ أوَّدًا مَّا يِذْكُرُ لَسْوَفُ أَخْرُجُ حَيَاً 

(1) سورة مريم آية 66.

(2) ابن مصرف هو طلحة بن مصرف بن عمرو بن كعب بن حذافة بن سعد بن الحارث بن ذهيل بن مسلم بن داود بن نصر بن هشام، كان آباء عبد الله، وكان قارئًا أهل الكوفة، وقرأ على أبي بكر بن نافع، والأخمين، وحدث عن أنس بن مالك، ومالك، خرج مع من خرج من قراء الكوفة إلى الجماع، وأقام الجماع.

(3) وتوفي سنة 112 هـ.

(4) نظر: الطبقات الكبرى 3، والواقي بالوفيات 177/16.

(5) البيت للنشر بن تولب وهو في: الحيوان 6، والدر المصون 7، والدر المصون 7، 617.

(6) البحر المحيط 6/2016.

(7) سورة النساء آية 122.

(8) البحر المحيط 3، 397، ونظر أيضًا: 2، 352.
المسألة الثامنة: توضُّع أداء الشرط بين العامل ومعموله:
وتكون الصورة التركيبية لهذه المسألة هكذا:

المعمول المقدم + أداء الشرط الحاجزة بين العامل والممول + العامل (فعال الشرط أو جوابه).

وقد اختالف النحويون في هذه المسألة، فذهب الكويتيون(1) إلى أنه يجوز تقدِّم معمول الجزاء على أداء الشرط نحو: زيداً إذا تضرب أضرَّب، واجتهدوا في جواز نصبه بالشرط، فأجراه الكسائي(2)، ومنعه الفراء(3)، ونصبه بالثاني(4).

وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز تقدِّم شيء من معمول فعل الشرط أو فعل الجزاء على الأداء(5).

وأرجع البصريون ما قضوا به من حكم إلى أمرين(6)، الأول: أن أداء الشرط صدر الكلام كما هي الحال في الاستفهام، والآخر: أن بين أداء الشرط والاستفهام مشابهة من حيث المعنى.

وقد جمع الجرجاني هاتين الاعتين في قوله: "أعلم أنَّ ما يعمل فيه فعل الشرط كائن من جملته، فلا يجوز تقدُّم عليه حرف الشرط كما لا يجوز تقدِّم ما بعد الاستفهام عليه؛ لا تقول: زيداً إذا أضرَّب، كما لا يجوز: زيداً أضرَّب؟؛ لأن الجزاء بحالة الاستفهام في أن له صدر الكلام، وبينهما من المناسبة ما لا يخفى؛ ألا ترى أنك إذا قلت: أضرَّب زيداً؟ كنت طالب ما لم يستقرَّ عليك، كما أَنَك إذا قلت: إن تضرب زيداً أضرَّب؟ كان معقوداً على الشك من حيث إن كل واحد من الشرط والجزاء علة لصاحبه، وليس قصدك أن تثبت الضرب على الإطلاق، كما يكون ذلك إذا قلت: أضرَّب زيداً، وإذا لم يجز تقدِّم ما ينتصب؟

(1) ينظر: الإنصاف ۲۳۳/۶ مسألة رقم ۸۷ وشرح الكافية للرضي ۲۵۶/۵.
(2) ينظر: الإنصاف ۲۳۳/۶ مسألة رقم ۸۷ وشرح الكافية للرضي ۲۵۶/۵.
(3) ينظر: الإنصاف ۲۳۳/۶ مسألة رقم ۸۷ وشرح الكافية للرضي ۲۵۶/۵.
(4) ينظر: الأصول ۲۳۶/۷، وشرح التسهيل لابن مالك ۸۷/۴، وشرح الكافية للرضي ۲۵۶/۵، والمساعد ۱۸۷۹/۴.
(5) ينظر: الإيضاح ۲۵۶/۵، والإنصاف ۲۳۳/۶، وشرح الكافية للرضي ۲۵۶/۵، والمساعد ۱۸۷۹/۴.
(6) ينظر: الإنصاف ۲۳۷/۶، وشرح الكافية للرضي ۲۵۶/۵.
بفعل الشرط عليه كان تقضي ما ينصب بفعل الجزاء أبعدًا؛ لأن مرتبة الجزاء بعد مرتبة الشرط؛ إلا أنك لا تقول: إنّ أشكرك تعطي، تريد: إن تعطني أشكرك؛ لاستجابة أن يتقدم المُصِبُّ على المضب، وإذا كان مرتبة الجزاء أن يقع بعد الشرط كان مرتبة معموله كذلك؛ لأن المعمول تابع للعامل.”(1)

واستناداً إلى من هذه القاعدة ما كان الجواب فيه مرفوعًا، فيجوز تقضي معموله على الأداة نحو: خيرًا إن أتيتي تصب.”(2)

وعلة ذلك - عندهم - أن هذا الفعل المرفوع ليس فعل جواب بل في نية التقديم، والجواب محفوف، والتقدير: تصبُ خيرًا إن أتيتي.”(3)

وأما الكوفون فاختحوا بأن قالوا: إنما فلنا إنه يجوز تقضي المنصوب بالجزاء على حرف الشرط؛ لأن الأصل في الجزاء أن يكون مقدماً على "إن" فحبسه: إن تضرب أضرب، كان - عندهم - في الأصل: أضرب إن تضرب، وكان حقه الرفع فلم تأخر الاجزء، ثم استدلو(4) على ذلك بقول الشاعر: ”(5)

(1) المقتصد /2120/1
(2) ينظر: الإرصاف /4/، والحاشية الصبان /15/.
(3) ينظر: المعجح /343/، والحاشية الصبان /15/.
(4) ينظر: الإرصاف /2/، وشرح الكافية المرجع /25/.
(5) ينظر: الإرصاف /25/ - 263/ مسألة رقم 87.
يا أفرع بن حاسبنا أفرع١
إنك إن يصرع أحوك قصرع
والتقدير فيه: إنك تصرع إن يصرع أحوك، فريع الجواب معايضة الأصل من التقدير،
كما استدلوا بقول الشاعر (1):
وإن أناه خليل يوم مسألة
يقول لا غائب مالي ولا حرم
قالوا في تقديره: يقول إن أناه خليل يوم مسألة، ولولا أنه في تقدير التقدم وإلا لما
جاز أن يكون مرفوعاً.
واستدلوا أيضا - بقول الشاعر (2):
فلما أفرح إن ينج منها وإن يعت
فطنة لا غم ولا معر
والتقدير: إن ينج فلم أفرحه، فقدته في الموضع الذي يستحقه في الأصل، وإذا ثبت
هذا وأنه في تقدير التقدم، فإن يجوز تقدم مموله على حرف الشرط لأن الممول قد وقع
موقع العامل.
وأجيب عن كلامناً بما يلي (3):
أما قولهم: إن الأصل في الجزاء أن يكون مقدمًا على الشرط، فورد بأن الشرط سبب
في الجزاء، والجزاء مسببه، وهذا أن يكون المسبب قبل السبب. وإذا ثبت ذلك وجب أن
يكون مسرحة ممولة كذلك لأن الممول تابع للعامل.
وأما قول الشاعر:
إن يصرع أحوك قصرع
فلا حجة فيه؛ لأن إنه نوى به التقدم وجعله خيراً لأجل ضرورة الشعر، وما جاء
لضرورة الشعر أو إقامة وزن أو قافية لا حجة فيه.

(1) قالبه: ماهر بن أبي سلمة من قصيدة excludes هم بن سنان. د. ط. ص. 216. دار صادر. وهو في: الجمل المنسوب
للخليل / 2, وكتاب / 2, الأصول / 1, والمنصب / 192, وما إلى ذلك / 1, والمنصب / 193,
والمفصل / 172, واشرح الغليظ / 172, والمنصب / 172, واشرح الكشف / 172, واشرح
المنصب / 172, والمنصب / 172, واشرح الكشف / 172, وشرح القصيبي / 172, وشرح
المنصب / 172, وشرح الكشف / 172, وشرح الغليظ / 172, وشرح الغليظ / 172,
وشرح الكشف / 172, وشرح الكشف / 172, وشرح الكشف / 172, وشرح الكشف / 172
(2) قالله: صهيب بن محسود وهو في: الأصول / 2, وشرح السهل في ابن مالك / 4, وفيه: سطعه لا ينسى
(3) ينظر: الإنصاف / 2, وس. 127, ومسألة رقم 87.
وأما قول زهير:

 وإن أتاه خليل يوم مسألة يقول: .......

 فإنما رفعت; لأن فعل الشرط ماض، وإذا كان فعل الشرط ماضيًا، نحوُ: إن قمت أقوم، جاز أن يبقى الجواب على رفعه؛ لأنه لم يظهر للحتم أثر في فعل الشرط ترك الجواب عليه أولاً أحواله وهو الرفع، وهو وإن كان مرفعًا في اللفظ فهو بحصري في المعنى، كقولك: يغفر الله للفلان، لفظه مرفع، ومعناه دعاء محرمو، كقولهم: ليغفر الله للفلان.

 وأما قول الآخر:

 فلم أرقه إن ينج منتها .......

 فلا حجة فيه؛ لأن قوله "فلم أرقه" دليل على جواب الشرط، لأن (لم أفعل) نفي لفعلت، وفعلت تنوب مناب جواب الشرط المخفوف.

 وقد علق ابن جني على هذا البيت بما يفيد رفض النحوين لما ذهب إليه الكوفيون من كون الجواب مقدما - وهو فلم أرقه - مستدلاً على ذلك بشواهد وأمثلة، فقال - بعد أن ذكر البيت - "ذذهب أبو زيد" (1) إلى أنه أراد: أن ينج منها فلم أرقه، وقدام الجواب، وهذا عند كافة أصحابنا غير جائز، والقياس له دافع، وعنه حاجر، وذلك أن جواب الشرط مجزوم بنفس الشرط، وحال تقدم المجزوم على جازمه، بل إذا كان الجزار - وهو أقوى من الجائز؛ لأن عوامل الأمام أقوى من عوامل الأفعال - لا يجوز تقدم ما أُجبر به عليه، كان ألا يجوز تقدم المجزوم على جازمه أخرى وأحده، وإذا كان كذلك فقد وجب النظر في البيت.

 ووجه القول عليه أن الفاء في قوله (فلم أرقه) لا يخلو أن تكون ملَّقةً بما قبلها، أو زائدة، وأيهم ما كان فكأنه قال: فلم أرقه إن ينج منها، وقد علم أن لم أفعل نفي فعلت، وقد أثابه فعلت عن جواب الشرط، وجعلوه دليلًا عليه في قوله (2):

 يا حكم الوراث عن عبد الملك أوديت إن لم تجب حب المعنك.

(1) ينظر: نادر أبو زيد ص 70.

(2) في أثرية يشي العجاج من رجوزة نداد حاكم بن عبد الملك بن مشار بن مروان. وما في: الإنصاف 2/168، وثانيهما في اللسان 1041/14 و141/14، وفيه: أوديت بالفتح، وأهمها في المغلي 19/9، وشرح قتر البدية 209.

أي: إن لم تحب أودي، فجعل (أودي) المقدمة دليلًا على (أودي) المتأخرة، فكيف جاز أن يفعل (فعلت) دليلًا على جواب الشرط المخزوف، كذلك جعل نفيها الذي هو (لم أفعل) دليلًا على جوابه، والعرب قد تجري الشيء محرَّى نقيضه، كما تجري محرَّى نظرية إذا تراه قالوا: جَوَّان، كما قالوا: شحنان، وقالوا: علم، كما قالوا: جهل، وقالوا: كثر ما تقولون كما قالوا: قلما تقولون. وذهب الكسائي في قوله:

إذا رضيت علي بنو فشير لعمر الله أعجبي رضاها إلى أنه عذى (رضيت) على ما كان ضد سخطت، وسخطت ما يُعذى به على، وهذا واضح. وكان أبو علي يستحسن من الكسائي، فكَّانَ قال: إن ينج منها ينج غير مرمي منها، وصار قوله (لم أرقه) بدلًا من الجواب ودليلًا عليه"(1).

وينظر الأثر الإغريبي في هذه المسألة حين اختار أبو حبان مذهب البصريين، فمنع أن يعمل ما بعد أدوات الشرط فيما قبلها. جاء ذلك عند حديثه عن العامل في "أن كان" في قوله تعالى: "أن كان ذا مالي وبيين" إذا عين عليه مأكولة قال أُسْتَطِيرَ الْأَوْلِيَاءَ"(2). قال - رحمه الله - "ولا يعمل فيه (قال) الذي هو جواب إذا؛ لأن ما بعد الشرط لا يعمل فيما قبله"(3).

(1) قال عليه: الفقه صبي حكيم بن المسبح العقلي، وينحد في: النواضير 1/176، والمنصب 3/260، وأدب الكاتب 3/248، وال념ب 1/248، والأرهمية 2/277، والأعمال 1/277، والإنسف 1/360، وشرح المفصل 1/12، وضياء الشهير لابن عصفور 2/33، والمعلمي 1/43/1، وشرح التصريف 2/14، والخزانة 132/10، 638/2.
(2) الخصائص 382/389.
(3) سورة الفاتحة 2/16، و 15.
(4) البحر الإخيط 8/31.
المسألة التاسعة: توسط الفعل المضارع المقرون بالفَاء أو الواو بين فعل الشرط وجواه:

(العطف على فعل الشرط):

يجوز في الفعل المضارع الذي يقع بين فعل الشرط وجواه من غير عطف أن يكون مرفوعًا على الحال، وأن يكون مجزومًا على أن يكون بدل كل من كل إذا كان الثاني تفسيرًا للأول، وإلا فعلى أن يكون مجزومًا على بدل الغلط، أو بدل النسيان.

وقد أشار سبيله إلى هذا بقوله: "هذا باب ما يرتبط بين �رمين وينبغي بينهما، فأما ما يرتبط بينهما فقوله: إن تأتي نسائي أعطك، وإن تأتي تمشي أمشي معك. وذلك لأنك أردت أن تقول: إن تأتي سائلًا يكن ذلك، وإن تأتي ماسيًا فعملت.

وقال زهير:

ومن لا يزل يستحيل الناس نفسه ولا يغشيها يومًا من الدهر يسأم.

إما أراد: من لا يزل مستحmallocًا يسكن من أمره ذاك، ولو رفع (بغيرها) جاز. وكان حسنًا، كأن قال: من لا يزل لا يغشي نفسه.

ومما جاء - أيضًا - مرتفعًا قول الخطيئة

من ناَتِه تَعَشُّو إلى ضوء ناره

تُجَدُّ خَبَرًا نارًا عندها خبر موفقٍ.

(1) شرح ديوانه 32 و هو من شواهد: النكت 2/4/244، والمساعد 3/179، ومعجم المواعيد 232 و 3/275. وتطرق القرآن لأبي عبيدة 304 و الفقه 1/42 و الفقه 107، و المعاني القرآنية للجُمل 1/337 و الغزالي 418 و الفقه القادرية 0/2 و饥渴 المشكاة في البحر 0/28، وشرح الجنين 5/2 و الشرح المفصل 4/2 و 18/7 و 64 و 0/2/2003 و النفس 2 للغزالي 2/151 و المشهور 0/2.

والمسلخ في ضبط قوانين العربية 4/154، وشرح ألفية ابن معطى 2/133 و 10/5 و المساعد 2/8 و 315 و البحر المحيط 0/48 و من ناَتِه تَعَشُّو إلى ضوء ناره، جدًا خبرًا نارًا عندها خبر موفقٍ.

والخطيئة هو جبريل بن سالم بن مالك، وقع بالخطيئة لقصرة، ويدعو من حوافل الشعراء وعده ابن سلام في الطلبة الأولى، وهو شاعر مخضرم أدرك الجاهلية والإسلام، وكان دينه النسب، خير الشر، فاسد الدين، هنا الزبير بن بدر بفسحاه إلى عمر بن الخطاب فحبسه فاستطع عمر بقصيدة فأطلق مراهقه بعد أن استمر منه أعراض المسلمين، توفي في حدود الثلاثين للمهجرة.

(ينظر: طبقات فحول الشعراء 1/96، وقوائم الوقائع 2/377).
وسألت الخليل عن قوله (1):

ما تأثنا قلصنا في ديارنا حذاءًا جزاءً، ونارًا تاجها. قال: قلصم بدل من الفعل الأول، ونظيره في الأسماء: مررت برجلٍ عبد الله، فأراد أن يفسر الإيثان بالإيثام، كما فسر اسم الأول بالاسم الآخر......

وسألته: هل يكون: إن تأثنا تسائلنا تُطلق؟ فقال: هذا يجوز على غير أن يكون مثل الأول، لأن الأول الفعل الآخر تفسير له، وهو هو، والسؤال لا يكون الإيثان، ولكنه يجوز على الغلط والنسبيان، ثم يتدارك كلامه، ونظير ذلك في الأسماء: مررت برجلٍ حمار، كأنه نسي ثم تدارك كلامه(2).

وأمّا إذا توسعت الفعل المضارع المقوّز بحرف العطف بين الشرط والجزاء فإنه يجوز في هذا الفعل الجزء على العطف، وهو الأرجح(3)، أو النصب بأن المصممة وجوباً إلى هذا أشار سبئيه بقوله: "أمّا ما ينحرف بين المجارمين فقوله: إنّ تأثني ثم تسالي أعطق، وإن تأثني فسالني أعطق، وإن تأثني وسالي أعطق، وذلك لأن هذه الحروف يشركون الآخر فيما دخل فيه الأول، وكذلك (أو) وما أشبهنهم....

وسألت الخليل عن قوله: إنّ تأثني فتحدّثني أخذتك، وإن تأثني وتّحدّثني أخذتك، فقال هذا يجوز، والجزاء الوهج.

ووجه نصب على أنه حمل الآخر على الاسم؛ كأنه أراد: إن يكن إيثان، فحديث أخذتك، فلما فيّح أن يرى الفعل على الاسم الوحي (أن)، لأن الفعل معها اسم(4) واستطرد سبئيه ذاكه علة وجاهزة الجزء، فقال: "إنّما كان الجزء الوهج؛ لأنّه إذا نصب كان المعنى معين الجزء فيما أراد من الحديث، فلما كان ذلك كان أن يحمل على الذي عمل فيما يليه أولى، وكراها أن يخطبوه، وأنا إلى باب آخر إذا كان يريد شيئًا واحد(5).

وأوضحه السبئي بقوله: "قوله: والجزء الوهج، وإنّما ضعف النصب؛ لأنّه مين نصب لم يخرج عن معين المجازج، فاختاروا المجازج، لأنّ عاملاً عامل المجازج الذي قيله، فيجمع فيه تطابق اللفظين، وظهور العمل فيما(6).

(1) ينسب لعبد الله الجعفي، وهو في: النكت 244/2، والإنصاف 2، والكشوف في الحاج 379/6، وكشف المشك في النحو 582/2، والصحيح 180/3، والكواكب المدنية 508.

(2) الكتب 85/87.

(3) ينظر: شرح الجمل 244/2، والملخص 155/5، وشرح الكافية للموضى 416/2.

(4) الكتب 88.

(5) الكتب 88.

(6) حاشية الكتب 3.
ولا يجوز رفع المضارع المتوسط على الاستناد في هذه المسألة لعدم جواز القطع قبل فعل الجواب. قال الشيخ حازم الأزهري: "وإذا توسط المضارع المقرر بالفاء أو بالواو بين الجملتين، جملة الشرط وجملة الجواب، فئالوجه الجزم بالعطف على الشرط المخزوم لفظًا أو حرفًا، ويجوز النصب بأن مضمرة وجوبًا بعد الفاء أو الواو...، وامتنع الرفع إذا لا يصح الاستناد قبل الجبرا". (1)

وقد أجاز بعض النحويين الرفع على الاستناد على اعتبار أن الجملة بين الشرط والجزاء معتبرة (2، 3)، وأيضاً ذلك يس العلمي يقوله: "وقول: يؤيد أن ابن خروف أجاز الرفع مع الواو خاصة على الحال، ويوافق ما مر في باب الحال من جواز وقوع المضارع المثبت حالًا من الواو على إضمار المبتدأ". (4)

فإن كان العطف بم لم يجز إلا الجزم على العطف؛ لأن هذا الحرف ليس مما ينصب الفعل بعده. قال سيبويه: "واعلم أن (نَمَّ) لا ينصب بها، كما ينصب بالواو والفاء، ولم يجعلهما مما يضمر بعده (؟)، وليس يدخلها من المعاني ما يدخل في الفاء، وليس معناها معين الواو، ولكنها تشرك ويبدأ بها.

واعلم أن (نَمَّ) إذا أدخلته على الفعل الذي بين الجزمين لم يكن إلا جزماً؛ لأنه ليس مما ينصب، وليس يحسن البذاء؛ لأن ما قبله لم يقطع (5).

وتقل عن الكوفيين (6) أحمى أجروا (نَمَّ) بعرض الفاء والواو، فقولون: إن تأتي ثم تختتم أكرمه؛ بنصب تحديد، واحتجوا بقراءة (؟) بعضهم: "وَقَمَ تَخْرَجَ مِنَ بَيْتِهِ" مُهاجرًا إلى الله وَرَسُولِهِ ثُمَّ يَدْرُكَهُ الْوَتَّ فَقُدْ وَقَعَ أَجْرَهُ، علَى Алَّهِ ﺑِعْلَمٍ (2). بنصب (بدره).

(1) شرح التصريح 252/2.
(2) بنظر: حاشية الصبان 254/4.
(3) حاشية يس على شرح التصريح 251/212 - 252.
(4) الكتب 3/89.
(6) في المفسر 196/1 هي قراءة الحسن والجراح، وفي البحر 3/371 هي قراءة الحسن بن أبي الحسن ونبيج والجراح، وفي الفوائد الالهية 418/1 هي قراءة الحسن البصري.
وقد بعَب الكوفيَن في هذَا بعض النحويَن والمفسرين منهم: ابن جني(1)، والزَّهْرِي(2)، وابن مالك(3)، والسمَٰئِن المُحَيِّن(4).
وقد قريء (بَدَرُكُهُ) بالرفع(5)، وخرجها ابن جني على تَخْرِيجِين.
أوَلَمْ: أن يكون (بَدَرُكُهُ) حُرًا لمتبَدأ مَحْذُوف، وتَقْديره: ثم هو بَدَرُكُهُ الْمَوت، وفي
هذَا يقول: "وَأَهْلُ عَلَّمُ الْكُفِيفِ الَّذِي مِن المَبْتَدَأةَ والَّهِر على الفعل المَجْزَم بِفَاعِله، فِهْنا إِذَا جَلَّة:
فَكَأَنَّهُ عَطْفَ جَلَّةَ عَلَى جَلَّةً"(6).
ثم استطُرذ ذاكرًا علَّةً جَوَازُ العطاف هاهنا فقال: "وَحَاجُّ الْعَطافِ هَهِنَا - أَيْضاً - لَم
بين الشرط والابتداء من المَشَابِهات، فمثَّلَ أن حَرَف الشرط يَحْزُم الفعل، ثم يَتعوَّر الفعل
المَحْزوم مع الحرف الجزَم على جرح الجواب، كما أن الابتداء يرفع الاسم المَبْتَدَأة، ثم يتَعوَّر
الابتداء والمَبْتَدَأة جمعًا على رفع الخبر، ولذلك قال يونس في قول الأعْشِي:
إِنْ تَرْكِبُوا فِرْكُوبَ الْحَيْلِ عَادُنَا أو تَرْكِبُواۗ وَإِنْ تَرْكِبُواۗ إِنَّا مَعْشَرٌ نُزُلُ
إِنَّا أَرَادُواۗ أو أَنْتُمْ تَرْكِبُواۗ أَفَلَا تَرَاهُ كَيفِ عَطْفُ المَبْتَدَأةَ وَالَّهِرِ على فَعَل
الشَّرَطِ الَّذِي
هو تَرْكِبُواۗ وَوَلَيْهِ قول الآخر(7):
إِنْ تَذْنُبَاۗ ثُمْ تَأْتِينِ يِقْبِيَكُمۗ فَمَا عَلَّى بَذَنِبٍ مَّنْ كَفَّرَۗ فَكَأَنَّهُ قَالَ: إِنْ تَذْنُبَاۗ ثُمْ تَأْتِينِ يِقْبِيَكُمۗ هَذَا أَوْجَهُ مِن أَن يَحْمَلَهُ عَلَى أَنْهُ جَعَل
سَكُونَ البِئَرِ فِي تَأْتِينِ عُلَمَ الجَزْمِ، عَلَى إِجْرَاءِ المَعْتَلِ مَجْرِي الصَّحِيحِ(8).

(1) يَنظُرُ: المُحَتَّبِ 197/1.
(2) يَنظُرُ: الْكَشَّافِ 545/1.
(3) يَنظُرُ: شَرْح عَمَّدِ الْهَفَافِ 361/1 - 326/1.
(4) يَنظُرُ: الْفَدْر المُصَوِّن 4/1.
(5) يَنظُرُ: الْفَدْر المُصَوِّن 4/1.
(6) يَنظُرُ: الْفَدْر المُصَوِّن 4/1.
(7) يَنظُرُ: الْفَدْر المُصَوِّن 4/1.
(8) يَنظُرُ: الْفَدْر المُصَوِّن 4/1.
(9) يَنظُرُ: الْفَدْر المُصَوِّن 4/1.
(10) يَنظُرُ: الْفَدْر المُصَوِّن 4/1.
(11) يَنظُرُ: الْفَدْر المُصَوِّن 4/1.
(12) يَنظُرُ: الْفَدْر المُصَوِّن 4/1.
(13) يَنظُرُ: الْفَدْر المُصَوِّن 4/1.
(14) يَنظُرُ: الْفَدْر المُصَوِّن 4/1.
وأما الوجه الآخر الذي خرج ابن خفيض (يذكرُه) عليه فهو أن يكون الرفع على إراحة الوقف. قال: "وَإِذَا شُفتُ ذهْبًا فِي مَذْهَبٍ أَخْرِي غَيْرِهِ، إِلَّا أَنَّهُ فِي غَمْوَنَةٍ وصَنْعَةٍ، وَهُوَ أَن يُبْحَرَ أَن أُرَادَ: تُمُّ يَدْرِكُهُ المَوْتُ جَرُومًا، غَيْرَ أَنَّهُ نُوى الوقف على الكلمة فَنَقُلُ الحركة مِن الْبَاءِ إِلَى الْكَاٰفِ، فَصَلَى يَدْرِكُهُ".(1)

ويبقى الأثر الإعرابي لهذه المسألة في البحر المحيط عند تعليق أبي حيان على الآية السابقة، حيث ذكر نجا بن جوهر في الغطس بـ (ثم)، والذي ذكرته أيضًا، ثم انهى إلى موافقة الكوفيين في جواز إجراءه بجراء الوقف والفاء، وضمن ذلك ذكرًا لحكم العطف بالواو والفاء، فقال: "وَتَتَوَلَّ أَحْرُ (ثُمَّ) بِجَرَاءِ الْوَاَوِ وَالفَاءَ فَكَذَا نَصِبَ الْفَعْلَ إِلَى أَضْمَر (أَن) بَعْدَهَا بِبَعْضِ الشَّرْطِ وَجِيَابِهَا، كَذَا جَازَ فِي (ثُمَّ) إِجْرَاءُ لَهَا بِمَجْرَاهَا، وَهَذَا مَذْهِبُ الْكُوفِيييِنَّ، وَاسْتَلَّـوا بِهِ هَذِهِ الْقَرَاءَةَ. وَقَالَ الْشَّاعِرُ فِي الْفَاءَ".(2)

ومن لا يُقَدَّمُ رِجْلَهُ مُضْمِمًا فِي مَسْتَوِى الْقَاعِبِ بَزْلِيَّ،
وقال آخر في الواقف:

وَمِنْ يَقْتُبِ مَنْ يَخْضَعُ نَؤُوَـ،
وَلَا يُخْشَى ظَلْمًا مَا أَقَامَ وَلَا هَضَّمًا".(3)

وخلاصة القول في هذه المسألة ما يأتي:

1 - إذا توسط المضارع المترغبين باللقاء أو الواقف بين الشرط والجزاء فالأولي حرصه على العطف، ويجوز نصبه بـ (أَن) المضمرة.

2 - إذا توسط المضارع المترغبين بـ (ثُمَّ) بِبَعْضِ الشَّرْطِ وَجِيَابِهَا، كَذَا جَازَ فِي الْعَطْفَ، وَلَمْ يُبْحَرَ نَصِبَهُ بِبَعْضِ الْمَضْمُرَةِ، لَكِن هَذَا الْحَرْفُ لَسْـ ما يُنْصِبُ الفَعْلُ بَعْدهُ.

(1) المختصر 196/1.

(2) قاله زهير بن أبي كلثوم. ديوانه /20، وقيل لكتاب بن زهير، وليس في ديوانه وهو في: شرح عامة الحافظ /1136، وشرح الشافعي، في أن مثلًا هو في: شرح المصور /21، وشرح السيوطي على الأثناوية /127، وشرح التصريح /21، 125، وشرح الأخويني /42.

(3) يقاله مجهول. وهو من شواهد الكتاب /237، والمقطضي /237، وشرح عمدة الحافظ /111، والدر المسون /41.

(4) البحر المحيط /327.
المسألة العاشرة: الفصل بـ (لام) القسم بين العامل وممعمله:

اختلف النحويون في عمل ما بعد لام القسم فيما قبلها، فذهب الجمهور إلى أن لام القسم لا يتقدم شيء من ممعولات ما بعدها عليها، سواء كان ظرفاً، أو جاراً، وبحروفاً، أو غيرهما.(1)

وأجاز ابن مالك أن يعمل ما بعد لام القسم فيما قبلها إذا كان المعمول ظرفاً أو جاراً، وبحروفاً حيث قال: "إن تعلق بجواب القسم جار وبحرو، أو ظرف جار تقديمه عليه، كقوله تعالى: «عَمَّا قَلِيلٌ لَّيْصِيِّحُنَّ الْشَّامِمْ» (2)

وقول الشاعر:

"رضي الله بابن ثني أم تحالفنا بأسلحت داج عوض لا تنفرق، وإن تعلق به مفعول لم يتر تقديمه فلا تجوز في: والله لأضربين زيداً، والله زيداً لأضربين"(3).

ووافق ابن مالك فيما ذهب إليه بعض النحويون ومنهم: ابن هشام(4)، ابن عقيل(5)، والسلسيلي(6)، والأكوعي(7) معْلِّيين بذلك بأن الظروف يتسع فيها ما لا يسع في غيرها.(8)

(2) سورة المؤمنون آية 58.
(3) قالت الأعيش. ديوانه 120. وهو في جمل النحاحي في اللغة 126، والخصاص 265/1، والاضراب 478/3، وأقسام النحاحي 113 و127، وكشف المسأل 107/1، وشرح الفصول 1/1، والصفوة النصية 316/2، والمغفي 591/2، والمساعد 327/2، والشافع الشمالي 199/2، ومجموع الموار 213/7، وال 너س السليمان 138/7، والدرب الأحمر 138/7.
(4) وفي الاضراب 1248/4، واللبان: اللسان، وتحالفنا: تنافسك أي حلف كل منهما للآخر، والاسم: يقال هو الدل والكان في عاقل أن يفسس أيهديهم في الدم عندما يتحالفون، وبالذات هو الدم، وقيل هو لحمة اللد، وقيل هو البقر، وقيل هو الدم، وقيل هو الدم.
(5) وعوض: الدهر. قال ابن عقيل مفسرًا إياه: "أوأما عوض فهو اسم من أسماء الدهر وهو المستقبيل من الزمان.
(1) شرح النحاق 5/218-219.
(2) بطر: المغفي 5/2.
(3) بطر: المساعد 1/326/1.
(4) بطر: الضراع 2/196.
(5) بطر: شفاء العلم 1/173/7.
(6) بطر: الملخص 18/3، والملخص 2/592، وروح النعيم 18/333.
وأجاز الفراء(1)، وأبو عبيدة(2)، أن يعمل ما بعد هذه اللام فيما قبلها مطلقًا.

وإلى هذا ذهب العكسي حيث جعل هذه اللام نقيضًا لام الابتداء التي تُحرج بين العامل وعموله، يقول معلقًا على قوله تعالى: "عَمَّا قَلِيلًا لَيُصَيْحُنَّ نَتَديمَيْنَ"(7): "(عن) يِتَّعَلَّقَ بِهِ" (يصفحًا)، لم تمنع اللام ذلك كما منعتها لام الابتداء، وأجازوا: زيدًا لأضرارهم لأن اللام للتوكيد، فهي مثل (قد) ومثل لام التوكيد في الخبر (إِنَّ) كقوله: "يَا لَفَقَآيُ رَبِّي هُمْ لَكَنَّفْوُونَ"(4). وقبل اللام هنا تمنع من التقدم إلا في الظروف، فإنه يتسبع فيها(6).

وردُّ رأي الفراء، ومن تضعه من جهتين(3):

الأولى: أن هذا لا يُتمشى على قول البصريين الذين يشترطون في نصب المصدر المؤكد لضمير الجملة أن يكون بعد جملة ابتدائية خبرًا معرفًا جامدًا جمودًا مخصوصًا.

الثانية: أن المصدر المؤكد لا يجوز تقديمه على الجملة المؤكد هو لموضوحاً.

فإن ورد ما يوهم عمل ما بعد هذه اللام فيما قبلها فالتحويدين على تقدير عامل آخر لما قبل اللام. يقول النحاسي عند إعرابه قوله تعالى: "قَالَ فَأَلْقَى وَأَلْقَى أَقْوِلُ أَلْمَلَّا نَجْهَمُ!"(7): "ولأختلف في الثاني أنه منصور بأقول، ونصب الأول على الإغباء، أي: فاتبعنا الحق واستمعوا الحق"(8).

---

(1) ينظر: الدار المصون/643، معاني القرآن/413/2.
(2) ينظر رأي في: إعراب القرآن للنحاس/64/3، والبحر الخفيض/65، والارشاد/4، وأبو عبيدة هو معلم المتن البصري النحوي الفؤدي، مولى بني عبد الله بن معاذ النبي، قبل لم يكن في الأرض أعلم جميع العلماء، قدم بغداد أيام الرشيد، وقرأ عليه بعض كنه، له كتاب في مسائل العرب وأخرى في مسائل أهل البصرة، ويعان القرآن، وعُرف الحديث. مات سنة 280هـ وقيل 281هـ وقيل 313هـ.
(3) ينظر: وفيات الأعيان/5، وسير أعلام البلدان/6/445، والبلاغة/244/.
(4) سورة المؤمنون آية 54.
(5) سورة الروم آية 8.
(6) النبئ في: إعراب القرآن/642.
(7) ينظر: الدار المصون/19/6.
(8) النبئ في: إعراب القرآن/645.
(9) سورة الطور آية 85.
(10) سورة الأنبياء/84.
(11) إعراب القرآن/644.
وأما أبو حيان فقد تسامح في هذه المسألة في الظروف ومنع غيرها مقتنياً في ذلك أثر ابن مالك، فقد قوله تعالى: "عَمَّا قَلِيلٍ لَيْبَحْثُنَّ عَنْهُمْ" قال - رحمه الله - "واللام في (ليبحين) لام القسم، و(عما قليل) متعلق بما بعد اللام، إما ليبحين، وإما
بنادمين، وجار ذلك لأنه جار ومجتر، وينسامح في المجرورات والظروف ما لا يتسامح في
غيرها؛ ألا ترى أنه لو كان مفعولاً به لم يجز تقديه لو قلت: لأضرمناَ زيداً لم يجز: زيداً
لأضرمناَ.

و هذا الذي قرئناه من أن (عما قليل) يتعلق بما بعد لام القسم هو قول بعض
أصحابنا، وجمعهم على أن لام القسم لا يتقدم شيء من معمولات ما بعدها عليها سواء
كان ظرفًا أو مجزورًا أو غيره، فعلى قول هؤلاء يكون (عما قليل) يتعلق بمحذوف يدل
عليه ما قبله، تقديره: عما قليل تنصر؛ لأن قيله قال (رب انصري).

وذده الفراء وأبو عبيدة إلى جواز تقدم معلوم ما بعد هذه اللام عليها مطلقًا(3).

والرأي - عندى - ما رآه ابن مالك وأبو حيان من جواز إعمال ما بعد لام القسم
فهما قبلها إذا كان ظرفًا أو جازاً ومجترًا؛ لأنه ينسامح فيها ما لا يتسامح في غيرهما.

١٧٧٢

(1) سورة الأعراف آية ١٦.
(2) الكشاف ٢/٨٧ - ٨٨.
(3) البحر المحيط ٤٧٦ - ٤٧٧.
المبحث الثالث: الأثر الإعرابي للفصل والتوسط بين أجزاء الجملة:

المطلب الأول: الأثر الإعرابي للفصل والتوسط بين التوابع:

المسألة الأولى: تسوُّط الخبر بين المذكور والمذكور عليه (العطف على اسم إن وأخواته)

بعد استكمال الخبر:

إذا عُطِّف على اسم (إن) بعد استكمال الخبر حاز في هذا المعطوف النصب على العطف على اسم (إن)، والرفع (١) نحو: إنْ زَيْدًا طَرْفٌ وعمرو، وإن زِيْدة منطِلق وسعيد.

فأَما الرفع فأخْفَفَ فيه فذهب بعض النحويين إلى أنه مرفوع على الابتداء وجرى

مذكور للدالالة ما قبل عليه (٢) في ذلك متعين فيه (٣) ﴿وَقِيلَ: وَهُوَ الصَّحِيحُ﴾ (٤).

وهناك وجه آخر ضعيف وهو أن يكون الرفع مجمولاً على الاسم المضمر في الخبر.

وقد ذكر سيبويه وجه الرفع هذين حيث قال: "فأَما ما حُمِّل على الابتداء فقولك:

إنْ زِيْدًا طَرْفٌ وعمرو، وإنْ زِيْدة منطِلق وسعيد، فعمرو وسعيد يرتفعان على وجهين،

فأَحَد هذين الوجهين حسن، والآخر ضعيف.

فَأَما الوجه الحسن فأن يكون مجمولاً على الابتداء، لأنَّ معني: إنْ زِيْدة منطِلق: زِيْدٌ

منطِلق، وإنْ دخلت توكيداً، كَأيْنَ قال: زِيْدٌ منطِلق وعمرو، وفي القرآن مثله: ﴿فَأَنَّ اللهَ

بَرِيءَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولٌ﴾ (٥).

وأَما الوجه الآخر الضعيف فإن يكون مجمولاً على الاسم المضمر في المنطِلق

والطريف، فإذا أدرت ذلك فَأَحسِنَ أن تقول: منطِلق هو وعمرو، وإنْ زِيْدًا طَرْفٌ هو

وعمرو (٦).

(١) نظر: التنصرة والتذكرة ٢٠٨٠/١ وشرح ابن عقيل ٢٧٦/١.
(٢) نظر: شرح جمل الزجاجي ١٤٥٥/٣ والارتفاع ١٢٨٩/٣.
(٣) نظر: التصريف والتكميل ١٨٦/٥.
(٤) نظر: شرح ابن عقيل ٣٧٦/١.
(٥) سورة التوبة آية ٣.
(٦) الكتب ١٤٤/٣.

١٠٨
وقد نسب الوجه الآخر إلى الفراء والطُوال (١)، وضعت ما لم يؤكد (٢) أو يكون هناك طول يقوم مقام التوكيد (٣).
وذهب الأخفشي (٤)، والميدري (٥)، وابن السراج (٦)، والفارسي (٧)، والنحاس (٨) إلى أن معطوف على الموضع.
ثم اختلفوا في تعيين هذا الموضوع، فذهب القوم إلى أن مرفوع على موضع (إن) واسمها، ومن هؤلاء: الورائي (٩)، والشريف الكوفي (١٠)، وابن عصفور (١١).
قال الرضي معتزًا على هذا الرأي: "ويشكل عليه بأن (إن) مع اسمها لو كانت مرفوعة محل لكل سمعها مبتدأ، والمبتدا هو الاسم المجرد على ما ذكرنا (يقصد من العواقل) وهي مع اسمها ليست اسما" (١٢).

---
(١) ينظر رأهما في: الرازي، ١٢٨٩/٣.
(٢) الطول والطُوال هو محمد بن أحمد أبو عبد الله النحوي المعروف بالطولوال من أهل الكوفة، أحد أصحاب الكسائي، حيث عن الأصمعي، وقدم بغداد وحدث بما سمع منه أبو عمرو حفص بن عمر المدوي المقرئ، قال عنه ثعلب: كان الطول والطُوال حادثًا بالعربية، توفي سنة ٢٤٣.
(٣) ينظر: الورائي بالوقت، ٢٣/٣.
(٤) ينظر: الإيضاح/١١، والمقتضب/٦١٢، وشرح جمل الرجاحي لابن عصفور/٤٥٥ - ٤٥٦.
(٥) ينظر: البيان في شرح المعنوي/١٧٠ وشرح الكافية للغرض/٣٥٣/٢.
(٦) ينظر: معاي النحو/٢٨٥/٢.
(٧) ينظر: المقتضب/١١.
(٨) ينظر: الأصول/٢٤٠ و٢٥٠.
(٩) ينظر: الإيضاح/١٣٣.
(١٠) ينظر: إجبار المعنوي/٢٠٢.
(١١) ينظر: عدل النحو/٢٤١.
(١٢) ينظر: البيان في شرح المعنوي/١٩٢.
والشريف الكوفي هو أبو البركات عمر بن إبراهيم بن محمد بن أحمد بن علي بن الحسين بن علي بن حمزة بن يحيى بن الحسين بن زيد بن علي بن الحسين بن علي. من أهل الكوفة، ومن أهل النحو والفقه والحديث، درس عليه ابن الشهري، كان زيدي المذهب، لكنه يقضي على الحنفية، رحل إلى الشام. له تصنيف منها: شرح اللسم لابن جرير، توفي سنة ٣٢٩.
(١٣) ينظر: تهنئة الأدباء/١٤٤ - ١٤٥، ومعجم الأدباء/٤، والواقي بالوقت، ٥٥٤/١٢، ٢٥٥ - ٢٥٥.
(١٤) ينظر: المقرب/١١٠.
(١٥) ينظر: شرح الكافية/٣٥٣/٢.
وذهب فريق إلى أن هذا الاسم مرفع بالعطف على موضع (إن) وما عملته فيه.

ويشكل عليه أن (إن) وما عملته فيه ليس جميعها موضع من الإعراب؛ لأنه لم يقع موضع المفرد. قال ابن عيسى: "وقول صاحب الكتاب: ولأن محل المكسورة وما عملته فيه الرفع جاز في قولك: إن زيدا ظريف ومغارة أن ترفع المعطوف، ليس بدستة؛ لأن (إن) وما عملت فيه ليس للجميع موضع من الإعراب؛ لأنه لم يقع موضع مفرد، وإنما المراد موضع (إن) قبل دخوله على تقدير سقوط (إن) وارتفاع ما بعدها بالابتداء".

وذهب فريق ثالث إلى أن الرفع إنما كان بالعطف على اسم (إن) وحده، ومنهم: الصميري، والجرجاني، والخيرة، والرضي، وعجارته: "فالأولى أن يقال: العطف بالرفع على اسمها وحدها".

وإلى ذلكذهب أيضًا ابن عقيل حيث قال: "فالشهرن أن المعطوف على موضع اسم (إن)".

ولعل الخلاف في عبارات النحوين في تحديد الموضع الذي عطف عليه ما بعد الخبر، إنما كان نتيجة لاختلافهم في نوع المعطوف؛ هو من قبل عطف المفردات أم من عطف الجمل؟

فأنا أيضا مع أخوات (إن) أو على (إن) وما عملت فيه، اعتقد أنه من باب عطف المفردات.

هذا وقد اختفى في العطف على الاسم مع بقية أخوات (إن)، فأما (إن) بالفتح فأجاز بعض النحوين معها العطف بالرفع على الموضع، استناداً إلى ما استشهد به سبويه.

---

(1) نظر: الإيضاح /124 والتذيل والتكميل 186/5.
(2) نظر: المفصل 187/6.
(3) نظر: النصيرة 280/1.
(4) نظر: المفصل 488/1.
(5) نظر: كشف المشكل 288/1.
(6) نظر: المواضيحة 116/1.
(7) نظر: المجمل للأدباء 123/4، ومعجم البلدان 476/1، ومعجم البلدان 35/1.
(8) نظر: الجزائر 187/5.
عندما عَرَض لحكم العطف مع (إنَّ) المكسورة، حيث استشهد للمكسورة بالفتوى. قال الرضي موضحاً ذلك: "استشهد سبيه بقوله(1)
وإلا فَاعطْنَا أنَّا وأنتَ بِعَظَمِ ما بقينا في شقاق على العطف على حل اسم (إنَّ) المكسورة بتقدير حذف الخبر من الأول، والتقدير:
إني بعَظَمِ وأنتَ بعَظَمِ، فَلا أَنَّ (إنَّ) المفتونة بعد فعل القلب في حكم المكسورة لما صبَّ منه الاستدلال المذكور. وبعض النحاة لما رأى سبيه يستشهد للمكسورة بالفتوى، قال إن المفتونة حكمها مطلقًا حكم المكسورة في جواب العطف على حل اسمها بالرفع؛ لأنهما حرفان مؤكدان أصلهما واحد، فيجوز العطف بالرفع في نحو: إنَّ زيداً قائمً ومعرَّو(2).

وهما ابن جنّي هذا النحو فسوى بين (إنَّ) و (أَنَّ) في جواب العطف بالرفع على الموضوع عند إعراب كلمة (البحر) في قوله تعالى: "وَلَوْ أنَّا فِي الْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقَلَّمْ وَالْبَحْرُ يَمْلأُهُ"، حيث قال: "فَلَمْ يُعْطِ بَعْضُهُ بَعْضًا" (3)، حيث مختلفاً رفع (البحر) فإن شئت كان متعلقًا على موضوع (آنَّ) وإنما وإن كانت مفتونة، كما عُطِ في صاحبه، في قوله سببهان: "أَنَّ اللَّهَ بَرِيٍّ مِنْ أَلْمَشْرُكِينَ وَرَسُولُهُ" (4).

وفصل ابن أبي الربيع في المسألة فقال: "والذي يظهر لي أن يُفصّل؛ فيقال: إن وقت (إنَّ) المفتونة في موضوع لا يصح أن تقع فيه (إِنَّ)، فلا يكون الرفع إلا من وجه واحد وهو العطف على الضمير، وذلك نحو: أحكي أنّ زيداً قائمً ومحمدً، وكربت أنك خارج وعمرً، فتكون محمد وعمر معطوفين على الضمير المستثنين في الخبر. فإن وقت (إنَّ) المفتونة في موضوع تقع فيه (إِنَّ) المكسورة فيكون الرفع من ثلاثة أوجه؛ وهي: الرفع على الابتداء، والحمل على الموضوع، والدفع على الضمير المستتر في الخبر، ومن ذلك قوله تعالى: "وَفَازَتِ الْأَبْلَاءُ الْأَيْمَانَ الْأَحَدَاءَ"، من (ألْمَشْرُكِينَ وَرَسُولُهُ)، ف (إنَّ) المكسورة، وإنَّ المفتونة يتفقان في هذا الموضوع وما كان مثله، والدليل على ذلك أن الآية قررت هما، فيجوز أن يتوهم ها (إنَّ) المكسورة من حيث كانت صالحة في الموضوع(5).

(1) قائلة بشر بن أبي خازم. ديوانه / 165، وهو في الكتب 12، وشرح المفصل 72/16.
(2) شرح الكافية 2/35/3.
(3) سورة لفزان آية 27.
(4) سورة النورآية 3.
(5) المحسوب 12/169.
(6) البسيط في شرح الجمل 2. 55/8.8

-111-
وأمّا (لكنّ) فذهب بعض النحوين إلى منع العطف معها على المخل بحجة أنهما تصرف
الكلام إلى الإسناد (1)، بيد أن أكثرهم ذهبوا إلى جواز ذلك ومنهم: سيبويه (2)، والمرد (3).
والوراق (4)، والفارسي (5)، والجرحاني (6)، وابن عصفور (7)، وابن مالك (8)، والرضي (9)، وابن
أبي الربيع (10)، وابن عقيل (11).
قال الجرحاني في تعليل الجواز: "المسلم أنّ (لكنّ) يفيد الاستدراك، والاستدراك لا
ينافي معنى الابتداء، كما لا ينافي التوكيد، فيجوز فيه العمل على الموضوع، نحو أن تقول: ما
خرج زيدُ لكنّ أحذك خارجُ وعمروُ، تعطف (عمرو) على موضع (أحذك) مع (لكنّ).
كانت قلت: بل أخوك خارجُ وعمروُ، كما كان قوله: إنّ زيدًا منطلق وعمرو بمرةً.
قولك: زيد منطلق وعمروُ، وأنتَ العطف على الضمير نحو: لكنّ زيدًا منطلق هو وعمرو،
والنصب على اللفظ نحو: لكنّ زيدًا منطلق وعمرو، فلا شبهة في جوازة "(12).
ومنع البصريون (13) باتفاق (14) العطف على المخل مع بقية الأدوات وهي: كان ولت
ولعل، وعليه ذلك، عندهم - أن هذه الحروف قد خرجت عن معنى الابتداء بما تحمله من
معاني الفعل.
يقول المبرد موضعًا هذا الحكم ومبنيًا معاني هذه الحروف: "فأياً (كان) ولت"
(ولعل) إذا قلت: كان زيدًا منطلق وعمرو، ولت زيدًا يقوم وعبد الله، فكلاً ما كان جائزًا.
العنف على الموضع مع بقية الأدوات، واحتج بقول الشاعر:(1)

"لا حجة له فيها؛ لأن تقديره: يا ليته وأنت معي يا ليس، فحذف (مع)، وهو خبر (أنت)، والجملة حالية واقعة بين اسم ليت وخبرها.(3)

و교戛 ٌر الشريعة فريق منهم: الجرمي(٣)، ولنجاج(٤)، والخيرة(٥)، وابن يعيش(٦)، والرضي(١٠).وتعزب أبو حيان لهذه المسألة في عدة مواطن، فعن قوله تعالى: "وَأَذَانَ مِنَ اللٌّهِ وُصُولُهُ إِلٌّى النَّاسِ يَوْمَ الْحَجِّ الأَصِبَّرِ" أن الله برىء من المشركين ورسوله(١١).

المفصول ٤/١١٢.

(1) المفصول ٤/١١٢.
(2) ينظر: معاي القرآن /١٥٨/١.(٣) قائلته رؤية بن المحاج. ديوانه /١٧٦/، وهو في: شرح الجمل لابن عصفور /٤٥٨/١، وشرح التسهيل لابن مالك /٢/٤، وأوضح المسالك /٣/٣، وجمع المواضع /٥/٢٩٢.
ذكر - رحمه الله - أن (رسوله) إذا طفف على لفظ اسم (إن)، قال: "وقرأ ابن أبي إسحاق (1) وعيسى بن عمر (2) وزيد بن علي (3) (رسوله) بالنص عطفًا على لفظ اسم (إن)" (4).

وذكر بعض الأوجه في إعراب (آباؤنا) في قوله تعالى: "لا إله إلا الله، رحمه الله - (5) ثم حَرَجَ رأى سبيه القائل بأن إعراب هذه الكلمة مبدأ حذف محدد. قال - رحمه الله - "قال الزمخشري (1): (أو آباؤنا) معطوف على محل (إن) واسمها، أو على الضمير في (مبعوثون)، والذي جوز العطف عليه الفصل بمجردة الاستفهام.

أما قوله: معطوف على محل (إن) واسمها فذيف سبيه خلافه؛ لأن قوله: إن زيدًا قائم وعمرو فيه مرفوع على الابتداء وخبره حذف محدد. وأما قوله: أو على الضمير في (مبعوثون) إلى آخره فلا يجوز عطفه على الضمير؛ لأن همزة الاستفهام لا تدخل إلا على الجمل لا على المفرد، لأنه إذا عطف على المفرد كان الفعل عاملاً في المفرد بوساطة حرف العطف، وهمزة الاستفهام لا يعمل فيما بعدها ما قبلها.

فقلوه (أو آباؤنا) مبدأ حذفه حذف تقديره: مبعوثون، ويدل عليه ما قبله" (6).

__________________________

(1) ابن أبي إسحاق هو أبو جعفر عبيد الله بن أبي إسحاق الحضري، كان إمامًا في العربية والقراءة، وهو أول من نقح السنحو، وسُمِّدَ القياس، وشرح العلل، وكان هو وأبو عمر بن العلاء وعيسى بن عمر في وقت واحد، ووُفِقِ قبَلهم سنة 111 هـ، أيام هشام بن عبد الملك.

(2) نظر: أخبار النحويين الصنّاريين / 43، وتزهته الأئمة / 27، والبلاغة / 119.

(3) هم عيسى بن عمر النقشي، كتبه أبو سليمان، وهو مولى خالد بن الوليد، كان ثقة في العربية والقراءة، وكان فصيحاً متقناً، صُنف كاتبين هما الإكمال والجامع. ووُفِق في سنة 69 هـ، أيام حُذَر المصور.

(4) نظر: أخبار النحويين الصنّاريين / 49، وتزهته الأئمة / 39، ومعجم الأدباء / 519، ووفيات الأعيان / 486/3.

(5) هم أبو القاسم زيد بن علي بن أحمد بن محمد بن عمران بن أبي بلال المغجبي، أحد القراء الحنّاص، وشيخ العراق، قرأ على ابن ماجه، ووُفِق في سنة 358 هـ.

(6) نظر: معرفة القراء الكبار / 31، 14/1.

(1) البحر المحيط / 6.

(2) سورة الصافات الآيات 16 - 17.

(1) نظر: الكشاف / 37.

(1) البحر المحيط / 5.

-114-
وتجاوز - رحمه الله - رأي سبويه الذي اختاره آنفًا إلى تجوير الرأي الآخر، وهو العطف على موضع اسم (إن)، وكذا العطف على الضمير عند توكيده. وقد جاء ذلك عند تعليقه على قوله تعالى: "ف إنكم تربكتم هو وقيبله من حيث لا ترونهم" (1)، حيث قال: "وقال الزمخشري: والضمير في (إن) ضمير الشأن والحديث (2)، ولا ضرورة تدعو إلى هذا و(وقيبله) معطوف على الضمير المستكن في (يراكم)، ويجوز أن يكون مبتدأ محدود الخبير، أو معطوف على موضع اسم (إن) على مذهب من يجز ذلك (3)."

وأمّا بقية أخوات (إن) فلم أعثر له على نص في هذا الكتاب، بل ذكر ذلك في كتابه (التذيل والتكمل) (4)، فجعل (لكن) ك (إن)، ومنع بقية الأحرف، أمّا (آن) فلأنها في تقدير المفرد ولا تعطى جملة على مفرد، وأمّا بقية الأحرف فلأنها عُبرت معنى الابتداء بما تحمله من معاني الفعل.

---

(1) سورة الأعراف، آية 27.
(2) بنظر: الكشاف. 95/2.
(3) البحر المحيط. 284/4.
(4) بنظر: 204 و205.
المسألة الثانية: الفصل بين معمول اسم الفاعل المتضّع عليه وبين المعروف:

إذا عطف على معمول اسم الفاعل المضاد جاز جر المعروف، ونصبه على إضمار فعل مأخوذ من اسم الفاعل. وإلى هذا آثار سبوبيه بقوله: "وتقول في هذا الباب: هذا ضارب زيد وعمرو، إذا أشارا بين الآخر والأول في الجار؛ لأن الله ليس في العربية شيء يعمل في حرف فيمتنع أن يشرك بينه وبين مثله، وإن شئت نصبت على المعنى، وتضمر له ناصباً، فتقول: هذا ضارب زيد وعمرو; قال: وضرب عمراً أو ضارب عمراً"(1).

وإذا فصل بين معمول اسم الفاعل وبين المعروف جاز الوجهان؛ العطف على الموضوع، والنصب بالاضمار، وهو الأولى عند سبيسيه، الذي قال: "والنصب في الفصل أقوى، إذا قلت: هذا ضارب زيد فيها وعمراً، كلما طال الكلام كان أقوى؛ وذلك لأنك لا تفصل بين الجار وبين ما يعمل فيه، فكل ذلك ضار هذا أقوى، من ذلك قوله جل ثناؤه: "وجعل الليل سكنًا والشمس والقمر حسبًا"(2).

وكل ذلك إذ هبت باسم الفاعل الذي تعدى فعله إلى مفعولين، وذلك قوله: هذا معطي زيد درهماً وعمرو، إذا لم يجزه على الدرهم، والنصب على ما نصبت عليه قبله. وتقول: هذا معطي زيد وعبدالله، والنصب إذا ذكرت الدرهم أقوى؛ لأنك قد فعلت بينهما"(3).

وبتابع سبيسيه في هذه القاعدة بعض النحويين، منهم: ابن السراج(4)، غير أنه جعل المعروف منصوبًا باسم الفاعل، وكذا المرد(5)، وأبو علي الفارسي(6).

واستطعدوا على ما ذهبا إليه يقول الشاعر(7):

---

(1) الكبات/139/1 ونظر: المتضّع/1/، والإيضاح/143/، وشرح الألفية لابن الناظم/132/، وشرح ابن عقيل/118/.

(2) سورة الأنعام آية 67، وقرآن عاصم وحمرة والكسائي (وجعل) بغير ألف، وأما (وجعل) فهي قراءة بقبي السبعة.

(3) نظر: السبعة /32/، والبحر المحيط /186/.

(4) الكبات/174/.

(5) نظر: الأصول في النحو /128/، ونظر: المتضّع/1/.

(6) نظر: الإيضاح /154/.

(7) نظر: الأصول في النحو /127/، ونظر: المتضّع/1/، والكتاب/171/، والأصول في النحو /151/، والكتاب/172/، ونظر: المتضّع/1/، وشرح النحوة الوردية /257/، وشرح ابن عقيل /120/، وشرح الامام /255/، وشرح اللغوي /121/، والمراتب /215/.

116
هل أنتِ باعتُ دينارٍ لَ حاجتنا؟ 
أو عبدَ رَبِّ أَحَا عُونَ بَنِ مَهْرِقٍ
قال العيني موضِحاً الشاهد: "والشاهد فيه نصب (عبد) بفعل مضمَّر تقدِّمده: أو تبعث عبدٌ رَبِّ".

وللسيرافي رأيٌ في هذه المسألة وهو أنَّ اسم الفاعل إنَّما تَصُّب الفاعل الثاني ضرورة، وقد نقل الرضي عنه هذا الرأي، حيث قال: "قال السيراقي: إنَّ الأحود ههنا أن يقال: إنَّما نصب اسم الفاعل المفعول الثاني ضرورة، حيث لم يمكن الإضافة إليه؛ لأنه أضيف إلى المفعول الأول فاكتفى في الأعمال بما في اسم الفاعل معين الماضي من معين الفعل. قال: ولا يجوز الأعمال من دون مثل هذه الضرورة".

وتولَّى الرضي نفسه الرد عليه فقال: "ويضعف مذهب السيراقي في قوله: هذا ضارب زيد أسس وعمرو؛ إذ لا اضطرار ههنا إلى نصب (عمرو)؛ لأنَّ حمل التابع على إعراب المبتدأ ظاهر الأول".

وأمَّا الكوفيون(1) فقد حملوا المطوف على الفعل، وقد عَبَرُ الفراء عن هذا الرأي.

بعد أن ذكر الآية الكريمة - فقال: " (الليل): في موضع نصب في المعين، فردَّ (الشمس والقمر) على معناه، لما فرق بينهما بقوله (سكونًا)، فإذا لم تفرق بينهما بشيء أبُرو الحفظ(5)

وثبَّ الأعلم الشنَّوري(1) والزمخشري رأي الفراء، فأجازا الحمل على موضع المطوف في هذه المسألة. وفي هذا يقول الزمخشري: "(والشمس والقمر) قرنا بالحركات الثلاث، فالنصب على إضمار فعل دلًّ على (جاجعل الليل)، أي: وجعل الشمس والقمر حسباً، أو يعطفان على حجل الليل(7).

---

(1) شرح شواهد العين مع الصحاب ٢/٢٠٠١.
(2) شرح الكافكا ٢/٢٠٠٠.
(3) شرح الكافكا ٢/٢٠١١.
(4) نظرة: شرح التصريح ٢٠٠٧.
(5) معاني القرآن ١/٣٤٦.
(6) نظر رأيه في خزانة الأدب ٢٠٠٦.
(7) الكشاف ٤٧/٤٧.
ويظهر الآثار الإغرابي لهذه المسألة في البحر الحفيظ في ردّ صحابه رأي الرخشيري الآخر، اختباره رأي سبيسية، حيث قال – رحمه الله –: "وأما قراءة النصب – وهي قراءة الجمهور – فعلى قراءة (وجاعل الليل) ينتسبون على إضمار فعل، أي: وجعل الشمس والقمر حسباً. قال الرخشيري: أو يطهرون على حمل الليل... وهذا ليس صحيح، إذ كان لا يثبت بزمان خاص، وإنما هو للإستمرار، فلا يجوز أن يعمل، ولا يجوز حمله، وقد نصوا على ذلك، وأنشدووا على ذلك(1): 

ألففت كاسبهم في فقر مظلمة
فليس الكاسب هنا مقيّداً بزمان، وإذا تقيّد بزمان فإنّما أن يكون مضطبياً دون (أَل)، فلا يعمل – إذ ذلك – عند البصرين، أو بـ (أَل)، أو حالًا، أو مستقبلاً فيجوز إعماله بالإضافة إليه، علي ما أحكم في علم النحو وفصّل.

وعلى تسلم أن يكون حالًا على الاستمرار في الأزمنة وتعمل، فلا يجوز العطف على محل بجروره، بل لو كان حالًا، أو مستقبلاً، لم يجز ذلك على الفعل الصحيح، وهو مذهب سبيسية، فلتو قلت: زيد ضارب عمرو الآن أو غداً وخالفاً لم يجز أن تعطف على موضع (عمرو) على مذهب سبيسية، بل تقدّر: وتضرب خالدة؛ لأن شرط العطف على الموضع مفقود فيه، وهو أن يكون للموضع محرز لا يتغير (2).

(1) قائلة الخطبة. ديوانه /164، وتمامه:
فاغفر الله سلام الملك tribunal
(2) البحر الحفيظ /186/، 187 - 187.
المسألة الثالثة: الفصل بـ (لاً) الاستثنائية بين الصفة والوصف:

الصفة والوصف كشيء واحد، فلا يفصل بينهما، كما لا يفصل بين الصلة والموصول.

وقد نقل هذا الرأي عن أبي الحسن الأخفش(1)، وتابعه عليه أبو علي الفارسي، فقد منع ذلك بعد أن أورد آتين جعل فيما يبدا مخالفاً، حيث قال "فإن مثكراً إلا وليته(2)، وفما مثكراً إلا له مقدم معلوم" (3) جذف من: "فإن منكم أحداً إلا واردها" (4)، و"وما من أحد إلا ه لمقام معلوم" .... ومنع أن يكون (واردا) صفة لـ (أحد)، وكذلك (له مقام معلوم)، ومنع من ذلك أن (لا)، لا مدخل لها بين الاسم وصفته(5).

وذكر ابن مالك رأي الأخفش وأبي علي ثم اختارهما معلاً بعدم العلل، قال:
"وقد صرح أبو الحسن وأبي علي بأن (لا) لا تفصل بين موصوف وصفته، وما ذهب إليه هو الصحيح؛ لأن الموصوف والصفة كشيء واحد... ولأن الصفة توضّح موصوفها، كما توضّح الصلة الموصول، وكما يوضّح المضاف المضاف إليه... ولأن (لا) وما بعدها في حكم جملة مستأنفة، والصفة لا تستأنف، فلا تكون في حكم مستأنف(6)

كما ذهب هذا المذهب نحويون منهم: المرادي(7)، ابن هشام(8)، والسلسيلي(9)، والسيوطي(10).

ويتأل رؤى المانعين ما ورد موضع الفصل بـ (لا) بين الصفة وموصوفها على أحد هذين التحريجين:

---

(1) نظر في: شرح التسهيل لابن مالك 2/3، والبحر المحيط 5/445، والدر المصور 7/143، والمساعد 1/580.
(2) سورة مريم آية 71.
(3) سورة الصافات آية 164.
(4) المسائل والعجائب 4/841.
(5) شرح التسهيل 2/30، والمنجز 1/515.
(6) ينظر: المقاصد 2/7، والمنجز 1/515.
(7) ينظر: الغني 1/32.
(8) ينظر: شفاء العليل 2/546.
(9) ينظر: تقوم الحساب 2/75.
الأول: أن يُحمل على أنّ ما بعد (لا) صفة لبدل مخزوف، وفي هذا يقول أبو علي الفارسي: "فأما أن جاعلي أحدِ اللَّائي طريف" فإنّه على إقامة الصفة مقدم الموصوف؛ كأنّه قال: (لا) رجل طريف، على البديل من الأول(1).

الثاني: أن يُحمل على الحال، فتجعل (راكياً) حالاً قسي مثل: ما لقيت رجلاً إلاً راكياً(2).

وأجاز قوم أن تفصل (لا) بين الصفة والموصوف، منهم: الزمخشري (3)، وأبو بركات الأباري (4)، وأبو البقاء العكراوي (5)، وابن بشير (6)، وابن الحاجب (7).

ويرى ابن يشى أنّ (لا) فائدة هنالك، وهو إثبات الحكم لما بعدها دون غيره.

وفي هذا يقول: "互联 أن (لا) تدخل بين البنداء وخبره، وبين الصفة وموصوفها، وبين الحال وصاحبها... ومثال دخولها بين الصفة والموصوف قوله: ما مرت بَأَحدِ إلاّ كريم، وما رأيت فيها أحدٌ إلاّ عالماً، أُفتَدَت بَأَلاَةُ إِثبات مروك يقوم كرام وانتقاء المرور بغير من هذه صفته، وكذلك أثبتّ رؤية قول علماء وفيتّ رؤية غيرهم...(8)

وطروح ابن الحاجب سؤالاً مضمونه: معلوم أن الاستثناء المفرغ منعه نفي الحكم عن كل ما عدا المستثنى، كقولك: ما جاءني إلاّ زبدة، نفيت المجهول عن كل واحد وأثبتته لزيده. الأمر الذي لا يتحقق في الصفة في مثل: ما جاءني أحدُ إلاّ طريف؛ لأنه لا يد للمنصوب بصفة طرافة أن يتصف بغيرها... كيف يوجه مثل هذا؟

ثم ذكر في حالة وجهين هما(9):

1- أنه نفيّ لم يكن انفصاؤه من الوصف المضاد للفصوص المثبت؛ لأنه معلوم أن جميع الصفات لا يصحّ انفصاؤها.

(1) المسائل البصريات 2/841.
(2) بنظر: المساعد 581/1، وسقارة العليل 508/2.
(3) بنظر: الكشف 548/2.
(4) بنظر: البينان في غريب إعراب القرآن 2/65.
(5) بنظر: البينان في إعراب القرآن 91/2.
(6) بنظر: شرح المفصل 93/3.
(7) بنظر: الإيضاح في شرح المفصل 777/2.
(8) بنظر: الإيضاح في شرح المفصل 377/1.
(9) بنظر: الإيضاح في شرح المفصل 120.
2 - أن القصد بالقصر المبالغة في إثبات الوصف المذكور، حتى كان ما دونه في حكم العدم.

وأما أبو حيان فقد وجدته يفصل في هذه المسألة، في أولها يتناول رأي الأخفش الذي يمنع الفصل بـ (لا) بين الصفة والموصوف، حيث جاء ذلك في معرض رأيه على الزمخشري، وأي البقاء الذين أجازا أن تكون جملة (لها كتاب معلوم) صفة لـ (قريبة) في قوله تعالى: "وما أهلكتنا من قريئة إلا وَهَا كِتَابُ مَعْلُومٌ" (1). وفي هذا يقول - رحمه الله - "وهذا الذي قاله الزمخشري (2)، ويعتبر فيه أبو البقاء (3) لا تعلم أحداً قاله من التحويين، وهو مبني على أن ما بعد (لا) يجوز أن يكون صفة، وقد منعوا ذلك" (4).

ثم استطود - رحمه الله - ذاكرًا الرافضين ذلك فقال: "قال الأخفش: لا يفصل بين الصفة والموصوف بـ (لا)، ثم قال و نحو: ما جاءي رجل إلا راكب، تقديره، إلا رجل راكب، وفيه يجعل الصفة كالأسم.


وقال ابن مالك - وقد ذكر ما ذهب إليه الزمخشري من قوله في نحو: ما مررت بأحد إلا زيد خير منه: إن الجملة بعد (لا) صفة لأحد - : إن مذهب لم يعرف ليصرفي، ولا كوفي فلا يلفت إليه" (5).

وأما في الوجه الآخر فتجده يصرح فيه بجوز الفصل بجملة الاستثناء، عندما أعرب (غير) صفة لـ (ربما) في قوله تعالى: "أَحَلَّتْ لَكُمُ الْكِتَابُ الْأُقْرَمُ إِلَّا وَمَا يُزَيدُ عَلَيْكُمْ غَيْرَ مُحْرِمٍ أَلِيْصَبِحٍ" (6)، حيث قال - رحمه الله - "وقرأ ابن أبي عبده" (غير) بالرفع.

---

(1) سورة الحتير آية 4.
(2) ينظر: الكشي 5/482.
(3) ينظر: البيان في إعراب القرآن 91/2.
(4) البحر المحيط 445/5.
(5) السراج 445/5.
(6) سورة المائدة آية 1.

(5) ابن أبي عبده هو إبراهيم بن شر بن يقطان بن أبي عبدة، كان فارساً، وقد عرض عليه فتح بن عبد الملك خراج مصر، فرفض أدرك عدداً من الصحابة منهم أسس بن مالك، وروى عن عبد الله بن الصامت وعبد الله بن عمر، مات سنة 152 هـ وقيل 153 هـ.

(6) ينظر: المعرفة والتاريخ 20/265، ومولد العلماء وموفاتهم 13/5، ومهلة الأولياء 243/20 و250.
وأحسن ما يُحرِّج عليه أن يكون صفة لقوله (مجاهدة الأنعام)، ولا يلزم من الوصف بغير أن يكون ما بعدها مماثلاً للموصوف في الجنسية، ولا يضر الفصل بين النعت والمعروط بالاستثناء (1).

ووافقه في هذا تلميذه السمين الحليبي (2)، وبعض الباحثين المحدثين (3)، وعزا الدكتور أحمد نافع ذلك إلى كون الفاصل جملة استثناء وليس (اله) وحدها (4).

والجمهور (5) على قراءة (غير) بالنصب على الحال من الضمير في (عليكم) أو (لكم) أو من ضمير الفاعل في (أوفوا) (6).

وأمَّا قراءة الرفع فقد خرجَها بعض المعربين (7) على أن (غير) خبر مبتدأ محدود.

تقديره: أتم غبر.

(1) البحر المحيط 3/418.
(2) ينظر: النذر المقصور 185/4.
(4) ينظر: الفصل بين المتلازمين 161.
(5) ينظر: النذر المقصور 4/185.
(6) ينظر: مشكلة إعراب القرآن 197، والبيان في غريب إعراب القرآن 282، والبيان في إعراب القرآن 163/1.
(7) ينظر: إعراب القراءات الشوام 424/1.
المطلب الثاني: الأثر الإعرابي للفصل والتوزع بين غير التوابع:
المسألة الأولى: توزع العطف بين اسم إن وخبرها (العطف بالرفع على اسم إن قبل استكمال الخبر):
اختلاف التحويلين في جواز العطف بالرفع على اسم (إن) قبل تمام الخبر، نحو: إن زيدا وعمر داهمان، وإنك وزيد قائمان.
فذهب البعض إلى أنه لا يجوز ذلك على الإطلاق، ثم احتجوا بأن قالوا:
الدليل على أن ذلك لا يجوز أن يكون "زيد" ورائد، وجرب أن يكون "زيدا" مرفوعاً بالإضافة، ووجب أن يكون عاملة في خبر "زيد"، وتهتم "إن" عاملة في خبر الكاف، وقد اجتمعوا في لفظ واحد، فلون قالوا: إنه يجوز فيه العطف قبل تمام الخبر، لأن ذلك إلى أن يعمل في اسم واحد عاملان مختلفان، وذلك مثال.
وإلى هذا يشير ابن السراج بقوله: "وينبغي أن تعلم أنه ليس لك أن تعطف على الموضوع الذي فيه حرف عامل إلا بعد تمام الكلام، من قبل أن العطف نظير التنبيه والجمع.
لا ترى أن معنى قولك: قام الزيدان، إذا هو: قام زيد وزيد فلما كان العاملان مشتركين في الأسلمة، ولو احتجوا لمشحت فيهما إلا الواو فكنت تقول: قام زيد وعمرو، فالواو نظير التنبيه، وإذا نفذ إذا لم تكن التنبيه، فلما لم يكن يجوز أن يجتمع في التنبيه الرفع والنصب ولا العطف والحلف ولا أن يعمل في المثنين عاملان، كذلك لم يجوز في المعطوف والمعطوف عليه... ألا ترى أنه لا يجوز أن تقول: إن زيدا وعمرو منطاقان، لما أخبرتك به، ولا أن قولك منطاقان يصير خيالاً للرفع ومنصب، وهذا مستحيل.
وأما الكوفيون فاختلفوا في ذلك، فذهب الكسائي إلى جواز العطف بالرفع على موضع اسم (إن) مطلق، أي: سواء كان يظهر فيه عمل (إن) أو لم يظهر، نحو: إن زيدا
وعمر وزيد قائمان، وإنك وبيكر منطاقان.
وذهب الفراء إلى قصر الجواز في ذلك على ما لا يظهر فيه عمل (إن) نحو: إن زيدا، وإن هذا زيدا، وإن الذي عندك زيد، وإنك وزيد قائمان.

(1) ينظر: الإنصاف 186/1 مسألة رقم 23، وأسرار العربية 152/1، وشرح الكافية للرضي 2/354/2، وتحليل.
(2) ينظر: الإنصاف 227/1، وشرح التصريح 1/327/1.
(3) ينظر: الإنصاف 187/1 مسألة رقم 23.
(4) الأصول في النحو 2/24/1.
(5) ينظر رأيه في: معاني القرآن للفقراء 2/312، والبيان في شرح commentaire 172/1، والبيان في شرح المفصل 321/1، وشرح الكافية للرضي 451/1 - 452/1، وشرح التسهيل لابن مالك 41/1، وشرح الكافية للرضي 172/1، وشرح المفصل 326/1، وشرح الألفية لابن الناظم 290/1، وشرح الموهوق 321/1، وشرح الخصوبي 287/1.
قال معبراً عن مذهبه، وفِن طََّا ما احتجب به الكسائي: "لا أستحب أن أقول: إن عبد الله وزيد قائمان، لِتَّبَعَان الإعراب في (عبد الله). وقد كان الكسائي يكراه لضعف (إن). وقد أنشدونا هذا البيت رفعتاً ونصبًا (1):

فمن يَلُّ أَمْسٍ بالِمَدِينَة رَجُلٌ فإِنَّ وَقِيَّاً وُجِرِبَ لَغِير بي:

وقد هذا بحجة للكسائي في إجتهاده: إن عمرًا وزيد قائمان؛ لأن (قبرًا) قد عطف على اسم مكتوب عنه، والقدير لا إعراب له، فسهل ذلك فيه كما سهل في (الذين) إذا عطفت عليه (الصابون). وهذا أقوى في الجوائز من (الصابون)؛ لأن المكاني لا يجيء فيه الرفع في حال، والله يقال: اللذين، فرفع في حال (2).

هذا وقد احتتج الكوفيون (3) على جواز ذهبهم بالنقل والقياس، فأما النقل فقوله تعالى: "إِنَّ الْذِّرْبَةَ لَانْعِمَ أَوَّلَ الْقَيَّمَةَ هَادِئُوا وَالصَّغِّيِّمَ وَالنَّصَّرَتْيَ" (4)، وقال العرب: "إنك وزيد ذاهبان.

وأما القياس فقالوا: أجمعنا على أن يجوز العطف على الوضع قبل تمام الخبر مع (لا) ن نحو: "لا رجل وأمرتك أفضل منك"، فكل ذلك مع (إن)؛ لأنها ممترزة، وإن كانت (إن) للإيات (ولا) للنفي؛ لأنهم يحملون شيء على ضده كما يحملون على نظره، يدل عليه أنه أجمعنا على أن يجوز العطف على الاسم بعد تمام الخبر، فكل ذلك قبل تمام الخبر؛ لأنه لا فرق بينهما عندنا، وأنه قد عرف من مذهبه أن (إن) لا تعمل في الخبر لضعفها، وإذما يرتفع.

(1) قاله ضاية بن الحارث البرججى من أبائنا وأهله محبوب بالمدينة زمن عثمان رضي الله عنه وهو من الشواهد التي حفت بها كتب العربي وتحده في: الكتاب 1/2، وتحاز القرآن لأبي عبيدة 1/2، ومعاني القرآن للأخفش 1/2، والكامل 1/2، وحصر تعب 1/2، والأصول في النحو 1/2، وعلم النحو للرقاق 2/2، والتصصرة 1/2، والكشاف 1/2، وكشف المشكلات لمجتمع العلماء 1/2، وكشف المشكلات 1/2، وشرح الفصل 8/2، وملخص في ضبط فوازير العربية 1/2، وشرح الكافية للمرضي 2/2، ومفهوم المسائل 2/2، وشرح التصريح 2/2، ومثلون المواصل 5/2، وشرح شواهد المغنى 2/2، وشرح الأencial 2/2، والخزيمة 2/2، وشرح من شرح شواهد اليمن بحاشية الصنان 1/1: "وفى يفتح القاف وتشديد الباء اسم رجل وزعم الحمل أن اسم فرس له لغة، وقال أب زيد اسم جمله.

(2) معاي القرآن 1/311.

(3) ينظر: الإنصاف 186/1 مسألة رقم 23 وأدرار العربية 1/32.

(4) سورة المائدة آية 29.
بما كان يرتفع به قبل دخولها، فإذا كان الحفر يرتفع به أي بمبلدأ قبل دخولها فلا إحالة إذن؛ لأنه إذا كانت المسألة تفسد أن لو قلنا: إن (إن) هي العاملة في الحفر فيجمع عاملان فيكون محال.

وقد أوجب عن احتجاجهم بما يأتي، فامرأة الآية الكرامة فقد خرجت على عدة أوجه:

الأول: وهو أن في هذه الآية تقنيا وتأخيرا، والتقدير فيها: إن الذين آمنوا والذين هادوا من آمن بالله واليوم الآخر فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون، والصابون والنصاري كذلك، كما قال الشاعر:

وعض رمان يا ابن مروان لم يدع من المال إلا مَسَحَتا، أَو بَعَثُ، فرفع (مجلف) على الاستناف فكان قال: أَو بَعَثُ، كذلك. وهذا كثير في كلامهم.

الثاني: أن يجعل قوله "من آمن بالله واليوم الآخر" خبر الصابون والنصاري، وتصرّر للذين آمنوا والذين هادوا خبرًا مثل الذي أظهرت للصابون والنصاري; ألا ترى أنك تقول: زيده وعمر وقائم فتجعل (قائم) خبرًا لعمر، وترضّر لزيد خبرًا آخر مثل الذي أظهرت لعمر، وإن شئت أيضًا جعلته خبرًا لزيد، وأضمت لعمر خبرًا آخر كما قال الشاعر:

وإلا فاعلوا أتاني وأتمن بعضاً ما بقينا في شقاق فإن شئت جعلت قوله (بعجة) خبرًا للثاني، وأضمت للأول خبرًا، ويكون التقدير:

وإلا فاعلوا أتاني وأتمن بعجة وإن شئت جعلته خبرًا للأول وأضمت للثاني خبرًا. وضعف ابن هشام الشق الأول يقوله: "ويعضعه أنه حذف من الأول لدلالة الثاني عليه، وإنما الكثير بجهة ما بقينا في شقاق. "

(1) بنظر: معاني القرآن وإعرابه للرجاح/21 والإيصاف/187/1، والاصفار/190، والأسرار/153.

(2) قائله الفردوق من قصيدة يمدح بما عبادةً بن مروان. ديوانه/55.

(3) وهو من شواهد: معاني القرآن للفراء/182/3 وفه،: فقال عبادةً للفردوق: علمًا رفعه؟ فقال الفردوق: علماً ما بسووء، والحصانت/36، والفصل/99 وفه: إلا مسحت أو مجلف، والحقل في شرح أبيات الجمل/281، وشرح الكافية للراضي/144، واللغان/44 و/36، و/91 (مجلف)، والحزينة/137 و/36، وفي الغزوة/5، "القليل": الذي ذهب معظمه وبيه من شيء، بسرب ومسحت: المستفحل الذي لم يبق منه بقية.

(4) سبق نظره/111 وسبيه زيداً على ما ذكر في: إعراب القرآن للنسائي 32، وشرح أبيات الكفاب للنسائي 33، وتحصيل عن الذهب/343، ودلال الإيحاز/54، واللهين/345، وشرح التسهيل لابن مالك 31/5، وتخيص الشواهد/373، وشرح التصريف/228، والحزينة/315/4.
العكس"(1)، ثم أجوب عن هذا الضعف بأنه واقع وإن كأن الكثير العكس (2) واستشهد على
ذلك يقول الشاعر(3): 
خليلٌ هل طبِّ فإني وأنتما وإن لم تبوحا باللهوى دنفان 
وبقول الشاعر(4): 
نحن بما عندها وانتما عندك راضٍ والرأي مختلف
ثالث: أن يكون عطفًا على المضمر المرفوع في (هادوا)، وهادوا بمعنى تابوا. قيل:
وهذا فاسد لوجهين(6): 
أحدهما: أنه يوجب كون (الصابون) هوا وليس كذلك.
والآخر: أن الضمير لم يؤكد.
وأضيف إلى ما سبق هذه الأوجه(7):
الأول: أن يكون خبر الصابون محدودًا من غير أن ينوي به التأخير، فيل: وهو
ضعفًا لما يلزم من الجمع بين حذف خبر المبتدأ، والفصل بين الاسم والخبر بأجنبي.
الثاني: أن (الصابون) منصب وألمما جاء على غلة بمحارث بن كعب الذين يجعلون
السنية بالألف على كل حال، والجمع بالواو على كل حال أيضًا، وقد ضعفًا هذا.

(1) المغني 374.
(2) ينظر: تخلص الشهاد.
(3) قائله جهمول وهو في: شرح التسهيل ابن مالك 2/0، والذليل والتكمل 189/5، والمغني 275/2 و226،
(4) قال الشريطي(1): 229/1، وشرح شواعد المغني/2، وشرح الأخوبي/2.
(5) قال القرمي (شرح شواعد العيين): حاشية الصحاب 286/1: "قوله دنفان... ففتح النمل وكسر المدون من المَنف
بينحش وثوى السمع الملازم، فإذا كسرت النوت أنتَ وثبت ومعت وإذا فتحت يستوي فيه الواحد والمثنى
والجمع والمؤنث، يقال باح بسره إذا أظهره".
(6) ينسب نسبيشين بين الحذام أو عمرو بن أمرئ القيس، وصحب الأستاذ عبد السلام هارون نسبته إلى عمرو بن أمرئ
القيس استنادًا إلى ما ورد في جهمة أشهر العرب، وهو من شواعد: الكتاب 1/70، ومعاني القرآن للقراء
231/1، و Önieszine 3/3:3، وحسن الكتاب 258/1، ومعاني القرآن للأطفال 28/1، وتاويل مشكل
القراء 289/1، والمختصر 112/3، وجهرة أشهر العرب للفرائي 137، والأمثال التشريحة 2/2، و45
ويستعثر 112/1، والإغفار 95/1، وسجلاة رقم 12 ونسبه خطا إلى درهم بن زيد الأنصاري، والمغني 2/2، وشرح
التصريحي 281/5 وشرح الموهاب 1/139، وشرح الأخوبي 285/1، والدروز الموهاب 341/5.
(7) ينظر: مشكل إعراب القرآن 238/1، والنبياني في إعراب القرآن 2/338، والنبياني في إعراب القرآن 1/345، والدر المصون 2/365 - 366.

-126-
ثالث: أنَّ (إنَّ) يعمِن نعم، فهيَ حرف جواب، ولا محل لها من الإعراب، وعلى هذا فما بعدها مرفوع المعلَى على الابتداء، وما بعده معطوف عليه بالرفع، وخبر الجمع قوله "من آمن...".

رابع: أن علامة النصب في (الصابون) فتحة النون، والنون حرف الأعراَب كهُنَّ في (الزيتون) و(عربون).

وأما احتجاج الكوفين بقول بعض العرب: "إنك وزيد ذاهبان"، فقد وَجَّهَ بأمرِين: أَحَدَهُما: أنَّه معطوف على توهيم حذف (إنَّ)، قال سبويه: "واعلم أن ناسا من العرب يغلطون فيقولون: إنَّهم أجمعون ذاهبون، وإنك وزيد ذاهبان، وذلك أن معناه معين الأبتداء، فَرِدَ أنَّه قال: هُمُّ.

الآخر: أن معطوف على مبدأ محووف وليس على اسم (إنَّ)، وقد قدر الكلام: إنك أَتَّ تُوزَيد ذاهبان، وهذا ما صرح به ابن مالك في قوله: "وأَصَلُ الثاني: إنك أَتَّ تُوزَيد ذاهبان، فَأَتَّ مبادأ، وَزَيد معطوف، وذاهبان خير المبادأ، وَجَمَالُ خير إنَّ، وَحَذَف المذْبَوَع

وإِبِاءُ التَابِعُ عند فِهم المعنى جَانِرُ إِبِامِجَعْ، فَقَالُوهُ بِرَاجِحٍ.

وأَمَّا ما احتجوا به من قياس - وهو قولهم: أَجِمعُنا علَى أنَّه يجوز العطف على الموضع قبل غم المخبر مع (لا) فكَانَاكُم مع (إنَّ) - فَجَوَابُ عنه من وجهين:

أَحَدُهُمَا: أنَّ (لا) لا تعمل في الاسم دون الخبر، فيكون المعطوف معها كالمستأنف.

بِخَلاف (إنَّ).

الثاني: أنَّ (لا) لا يتَّسبَعُ رَكِبًا فَجِعَلُها كَالشَّيء الواحد فِهْما في موضع رفع فيحمل المعطوف على موضعهما، بِخَلاف (إنَّ) التي لا تَرْكِب مع اسمها.

وأَمَّا قولهم: إنَّ (إنَّ) لا تعمل في الخبر؛ لأنَّها إذا عملت - عندهم - لَثَمَّها بالفعل، والفرع أَحْلعَ درجة من الأصل، وإعمال (إنَّ) في الخبر يؤدي إلى التسوية بين الأصل والفرع.

فَجِيَابُ عنه (1) بِعمل اسم الفاعل فإنه يشبه الفعل ومع ذلك يعمل، كما يُحَاَب عليه بِأنَّ (إنَّ) تعمل في الاسم مع وجود الفصل بينهما بظاهر أو حُارِم ومحروِر.

(1) الزَكَّابِيْن ٦٥/٢، وينظر: المعجم الأوسط ١٢٤/٢.
(2) نَكَّاح النسـهـ٨ ٥١/٢.
(3) يُنَظِّر: الإسْتِيـض ١٣٥/١٩٥ مسألة رقم ٢٣، والسبتيـن /٣٤٨/٢.
(4) يُنَظِّر: الإسْتـيض ١٣٥/١٧٨ مسألة رقم ٢٣.
هذا وقد ذهب مذهب الكوفيين من المحدثين الدكتور أحمد مكي الأنصاري رحمه الله، والدكتور عبد الرحمن إسماعيل حفظه الله.

فأما الدكتور الأنصاري فقد اقترح تعديل القاعدة التي تنص على أنه: "لا يجوز العطف بالرفع على موضع (إن) قبل تمام الحرف، أما بعد تمام الحرف فجاج" (1) لتلخيص: "يجوز العطف بالرفع على موضع (إن) بعد استكمال الحرف بالإجماع، وقبله على القول الراجح استنادًا إلى قوله تعالى: "فإن الذين آمنوا والذين هادوا والصـِّدِّيقون والصـِّرَّارِئ من الأمِّيـّنَ يَـلِّيـّم أَلـْيَمْ أَلـْيَمْ أَلـْيَمْ وَعمـِّل صـِلـِّبـِكَا فـَأَحْوَف عَلـِيْهـُم وأَمْهُم صَـَـَـَـَـَـَـَـَـَـَـَـَـَـَـَـَـَـَـَـَـَـَـَـَـَـَـَـَـَـَـَـَـَـَـَـَـَـَـَـَـَـَـَـَـَـَـَـَـَـَـَـَـَـَـَـَـَـَـَـَـَـَـَـَـَـَـَـَـَـَـَـَـَـَـَـَـَـَـَـَـَـَـَـَـَـَـَـَـَـَـَـَـَـَـَـَـَـَـَـَـَـَـَـَـَـَـَـَـَـَـَـَـَـَـَـَـَـَـَـَـَـَـَـَـَـَـَـَـَـَـَـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِـِ~

(2) شرح النبهان لابن مالك (10/47).
(1) نظرية النحو القرآني (1/185).
(3) الإمام الكسائي وآرواءه في النحو. مجلة كلية اللغة العربية. مكة المكرمة العدد الثاني 1404هـ - 1405هـ - ص 243 - 444.
(عمرو) لدلالة خبر (إنَّ عليه، والنية يقوله (وعمرو) التأخير ويكون (عمرو) قائم يخبره هذا
المقدار معطوف على الجملة من: إنَّ زيدًا قائم، وكلاهما لا موضوع له من الإعراب.
الوجه الثاني: أنه معطوف على موضع اسم إنْ; لأنه قبل دخول (إنْ) كان في موضع
رفع، وهذا مذهب الكسانى والفراء، أما الكسانى فإنه أجاز رفع المعطوف على الموضع
سواء كان الاسم مم مخفى فيه الإعراب، أو مما ظهر فيه، وأما الفراء فإنه أجاز ذلك بشرط
خفاء الإعراب، وأسم (إنْ) هنا مخفى فيه الإعراب.
الوجه الثالث: أنه مرفوع معطوف على الضمير المرفوع في (هادرا)، ورؤي هذا عن
الكسائي، وردَّ بأن العطف عليه يقتضي أن الصوابين هجووا وليس الأمر كذلك.
الوجه الرابع: أن تكون (آنَ) معني نعم حرف جواب، وما بعده مرفوع بالابتداء،
فيكون (الصابون) معطوفاً على ما قبله من المرفوع. وهذا ضعيف؛ لأنَّ ثبوت (إنْ) معنى
نعم فيه خلاف بين النحويين، وعلى تقدير ثبوت ذلك من لسان العرب فتحتاج إلى شيء
يتقدَّمها يكون تصديقًا له، ولا تجيه ابتدائية أول الكلام من غير أن تكون جوابًا لكلام
سابق"(1).

ومن هنا يتبين لنا أن في المسألة تخريجات عدة، بعضها أقوى من بعض، وإذا كان
لأبدٍ من ترجيح لتخريج، فأثنى أميل إلى مذهب الكسانى الذي يجوز العطف على الموضوع
مطلقًا، ولا داعي لتكلف تخريجات ما أنزل الله بها من سلطان، وهذا ما رجحه الأستاذان
الفاضلان الدكتور أحمد مكى رحمه الله، والدكتور عبد الرحمن إسماعيل.

(1) البَحر المحيط 3/105 وينظر 7/248/4.
المسالة الثانية: الفصل بالاسم بين أداة الاستفهام والفعل في باب الاشغال:

إذا وقع المشغول عنه بعد أداة يغلب أن بلبه الفعل ترجح نصبته، وهذه الأدوات هي: هزة الاستفهام، والنفي بما أو لا أو إن، وحيث.

والذي يهمنا هنا هو هزة الاستفهام، فمن ذلك قوله تعالى: "أَبْشِرْنَا مَنًا وَاحِدًا نَّجِيّهُ"، وتخو: أخالدًا أكرمه؟، والفقير أعلمه؟، بإضمار فعل بين هزة الاستفهام والمشغول عنه يفسره الفعل الموجود، والتقدير: أكرمت خالدًا أكرمه؟، وأعطيت الفقر أعلتيه؟.

و في هذا يقول سبئيه: "تقول: أعبد الله ضربته؟، وأزيدها مررت به؟، وأعمرا قتلت أخاه؟، وأعمرًا اشتريت له ثوبًا؟. في كل هذا قد أضمرت بين الألف والاسم فعلًا هذا تفسيره، كما فعلت ذلك في هذه الأحرف في غير الاستفهام. قال جرير:"

أتعلع الفوارة أم رياحًا
عدلت بمح طيبة والخشابة
إذا أوقفت عليه الفعل، أو على شيء من سببه نصبتة، وتفصيره هنالك هو التفسير الذي فسير في الابتداء: أن ذلك تضمر فعلًا هذا تفسيره، إلا أن النصب هو الذي يختار هنالك." والناصب لي (فعلة) فعل في معنى (عدلت بمح)، تقديره: أقتم ثعلبة، أو أذكرت، أو مثلت ثعلبة، وما أشبه هذا من التقدير مما يوافق معنى (عدلت بمح)." 

ولاحظ أن المشغول عنه في الأمثلة السابقة قد وقع بعد الهمزة مباشرة، ولذلك ترجح نصبته، واستثنى النحوين ما إذا وقع بينها وبين المشغول عنه ظرف أو شيء، فإن بقي معها المشغول مرجحًا نصبته.

(1) ننظر: شرح ألفية ابن معط 56/2، وأوضح المسالك 124/2، وتوضيح المقاتيد 213/2، والمساعد 461/1، وشرح التصريح 221/1، وشرح الأخنون 78/12.

(2) سورة القفر آية 24.

(3) ديوانه 69/1، وهو من شواهد: النكت 324/2، والنصبة والنذكرة 335/1، وأدخل ابن الشجيري 79/1، وشرح التصريح 320/1، وشرح الأخنون 78/12.

(4) الكتاب 111/12.

(5) النصب والذكرة 331.

(6) نظر: شرح الجمل لابن عصفور 369/1، وشرح الكافية للرضي 148/1، وشرح الأخنون 78/12.
وقد سبقهم سببته إلى هذا الحكم ثم نظر له بما هي عليه الحال في (إن) وما العاملة عمل (ليس)، حيث يجوز فيهما الفصل بالظرف. وفي هذا يقول: "إنا قلتم: أكلي يوما تصرحيه، فهو نصب، كنت كنولك: أزيدي تضربيه كل يوم؟ لأن الظرف لا يفصل في قوله: ما اليوم زيدا ذاهبا وإن اليوم عمرا منطلق، فلا يحجزه هننا كما لا يحجز نمطا".(1)
وعلى النحوين(1) جواز دخول الهمزة على الأسماء هنها بأنها أم الباب، والأمهات.
يتولوان فيها ما لا يتوسلون في غيرها.
وذهب الأخفشي إلى التسويق بين الهمزة وغيرها من أدوات الاستفهام في اختيار النصب، فقد قوله تعالى: (أي: ليست كزائد هذين؟ إيمانا)(7)، قال: "(أي): مرفوع بالابتداء لسقوط الفعل على الهاء، فإن قلت: ألا تضمر في أوله فعلا كما قال: (أي: ليس كزائد؟ واحد؟)(4)، فإن ذلك بشر (بشر) حرست الاستفهام، وهو أول به النظر، فقوم من بشر في الاستفهام، فلم يقع قبل شيء هو أول بالفعل، فصارت مثل قوله:
زنيد ضرتيه، ومن نصب (زيدا ضربتيه) في الخبر نصب (أي) هننا".(5)
وقوله هذا يخالف ما علنا النحوين من فصير حكم ترجيح نصب المشغول عنه على الهمزة.(2)
ويسوقي في هذا الحكم - وهو ترجيح النصب - ما إذا كان الفعل من باب ظنى أو من غيره نحو: أعبدا الله طنته قائما(3)، حاليا للقراء، الذي أوجب الرفع في باب ظنى:
محتاج بأن العرب تلغي هذه الأفعال إذا لم يكن فيها الهاء.(4)

---
(1) الكتب 104/1 – 105
(2) ينظر: الكتب 99/1 – 100، وشرح الجمل لابن عصفور 2/701، وشرح التصريح 1/328، وحاشية المضربي 207.
(3) سورة التوبة آية 124.
(4) سورة الفجر آية 24.
(5) معاني القرآن 1/368.
(6) ينظر: هم المواقف 154.
(7) ينظر: الارتباط 4/2167.
(8) ينظر: هم المواقف 154.
كما يسومي في هذا الحكم ما إذا كان الاستفهام عن الفعل أو عن الاسم نحو: أزيدًا أكرمه؟، و نحو: أزيدًا أكرمه أم عمر؟(1).
وذهب ابن الطراوة(2) إلى التفصيل، فقال: إن كان الاستفهام عن الفعل اختيار النصب، فإن كان عن الاسم اختيار الفاعل.
ورذب قوله بأن النحويين أجمعوا على اختيار النصب في هذه المسألة، وبيان ما قاله شاذ، بدليئ قول العرب: أزيدًا ضربته أم عمر.
(3)
كما رد باب "الأصل فيها دخولها على الفعل وطلبه لها؟ لأن الاستفهام عن الصفات غالباً لا عن الذوات، فحملت - حينئذ - على الأعم الأغلب، والفعل - حينئذ - يراعى في الجملة"(4).
(4)
هذا فيما يتعلق بحكم الحمزة، فأما بقية أدوات الاستفهام فلا يقع الاشتغال بعدها إلا في ضرورة الشرع، وأما في نثر الكلام فلا يجوز ذلك(5)، فلا يقال: هل علي أكرمه؟، ولا: مني مهدياً قيته؟ بل يجب فيها الترام الترتيب الطبيعي بتقدم الفعل وتأخير الاسم فيقال: هل أكرمت علياً، وهمي لقيت مهدياً؟
(5)
قال سيبويه موضحاً هذا: "إنه قلت: أيهم زيداً ضرب؟ فقيل كما يقبح في (من)
و(*)، وصبر أن يليها الفعل هو الأصل؛ لأنها من حروف الاستفهام... وكذلك (من)
و(*)؛ لأنه يجريان معها ولا يفارقانها، تقول: من أن الله ضربها؟، وما أمة الله أئها؟،
نصب في كل ذلك لأن كأن يلي هذه الحروف الفعل أولى، كما أنه لو اضطر شاعر في (من)
أو(*)، وأحياناً نصب، فقال: مين زيداً رأيته"(3).
(3)
وأوضح من قول سيبويه السابق أن الأصل في أدوات الاستفهام أن يليها الفعل، وأنه من القبح أن يقع الاسم بينهما، ولو كان ذلك الاسم معمولاً للفعل المتأخر، كما قال: مين

(1) ينظر: الانتشار 4/2167.
(2) ينظر ابن الطراوة النحوي 55 لأسبةنا الدكتور عياض النحبي، وشرح التصريح 1/2001، الانتشار 4/2167.
(3) ينظر: المقامات 5/54.
(4) ينظر: شرح التصريح 1/301.
(5) ينظر: شرح التصريح 1/247 والملخص/173، وأوضح المسالك 2/121، والمساعد 1/410.
(7) ينظر: كتاب 1/167.
أما الله ضرره، وما أمة الله أتاه؟ ثم نراه يجوز ذلك في ضرورة الشعر، وذلك حين قال:
لو اضطر شاعر في ميظ وآخوًا نصب فقال: مي زيدًا رأيه؟
وهو ذا ميئة يدح قوله السابق بنص آخر، يقول فيه: "حورف الاستفهام
كذلك لا يليها إلا الفعل إلا أحم قد تسوّع فيها فابتدعوا بعدها الأسماء، والأصل غير ذلك;
ألا ترى أحد يقولون: هل زيد مطلوب؟ وهل زيد في الدار، وكيف ذهب أحد؟ فإن قلت:
هل زيدًا رأيت؟ وهل زيد ذهب؟ قبح، ولم يجز إلا في الشعر؛ لأنما لما اجتمع الاسم والفعل
جمله على الأصل" .

وخارف في ذلك الكسانق (1)، فجزو وقوع الاسم بعد أدوات الاستفهام غير المهمة،
خرب: هل ماكادا تله، وهل الحذأ أكرمته؟ فعلى مذهب يجوز في هذا الاسم الابتداء
والاستغلال؛ فيكون الاسم مبتدأ والفعل بعده خبرًا، أو يكون مفعولاً به لفعل مصرفه
ما بعده.

وتعت أبو حيان رأى التجوهين، فرجح أن تكون المسألة من باب الاستغلال فيعمل في
الاسم الواقعي بين الهمزة والفعل فعل مصرف يفسره المذكور، ومن ذلك تعلقه على قوله
 تعالى: «خلوته هذدا يفنيها بتائيرهم» (2) حيث قال: "ارتقاع (أنت) المختار
أنت بفعل مخالف يفسره (فعلت)... ويجوز أن يكون مبتدأ" (3).

وقدما صنف عند قوله تعالى: "أنتم خلقوناهام تحن خلقون» (4)، حيث قال
رحمه الله: "ويجوز في (أنت) أن يكون مبتدأ، وخبره (خلقوناهام)، والأول هو يكون فاعلاً
بفعل مخالف؛ كأنه قال: خلقوناهام، فلما حذف الفعل انصهر الضرير" (5).

كما أتى على ذلك عن قوله تعالى: "فقالوا أيش ميهودونا" (6)، حيث قال
رحمه الله: "وارتقاع (أبشري) عند الحوفي (7)، وابن عطية (8) على الابتداء، والخبر (يهودونا)،

---

(1) الكتب 4/196، والمساعد 4/131، وشرح التصريح 247/1.
(2) نظر رأيه في: الارتداف 4/216، والمساعد 1/22.
(3) سورة الأنبياء آية 6.
(4) البحر المحيط 7/242.
(5) سورة الرعدة آية 59.
(6) البحر المحيط 7/211/8.
(7) سورة التوبة آية 8.
(8) الهوي هو أبو الحسن علي بن إبراهيم بن سعيد بن يوسف الجوسي النحوي، أصله من حُوَّ هركة بالمدير المصري،
أخذ عن أبي بكر بن علي الإدفوي صاحب النحاس، كان خُوًًًا فارقا توفي سنة 430 هـ، له: الموضع في التجوه,
وتفسير القرآن قال: قرأ بينه بعض في ثلاثين بحثاً (من: مجموم الأدبيات 3، وفيات الأعيان 3،
والواقاب بالويلات 10)، وسرد علامات النهائية 175 (526/2).
(9) ابن عطية هو الشيخ الإمام المفسر عبيد الله بن غالب بن عطية الخراساني المركزي، علم بالفسر والأحكام
والحديث والنحو واللغة، له: نظام وندر، وفي فضاء المリンク سنة 525/هـ، وكان غاية في الذكاء والذكاء، توفي سنة
544 ـ من مصنفاته المحرر الوحيد في تفسير الكتاب العزيز (من: تفسير النحاس 326، وفيغة الوعادة 
472/2، 72/3).
والأحسن أن يكون مرفوعًا على الفاعلية؛ لأن هنئة الاستفهام تطلب الفعل، فمسألة من باب الاشتغال١.

وأما بقية أدوات الاستفهام فلم أعلم لها على نص في كتابه هذا يشير فيه إلى حكمها، بيد أنه أشار إلى اختصاصها بالدخول على الأفعال دون الأسماء في كتابه المقرب٢، حيث قال: "ويجب تقديم الفعل على الاسم إن وقعا بعد آدة شرط أو استفهام، فتخويج على الاشتغال، وعكسة ضرورة إلا الهزمة وإن"); فالاختيار تقديم الفعل".

كما نقل السيدي عليه ذلك في قوله: "وأتخذ بعدم دخولها على اسم بعده فعل اختيار، ولذلك وجب النصب في نحو: هل زيدًا ضربته؟ لأن (هل) إذا كان في حيّرها فعل وجب إبلاؤها إياه، فلا يقال: هل زيد قام إلا ضرورة...

قال أبو حيان: ويتمتع حينئذ أن تكون مبتدأ وخبرًا، بل يجب حمله على إضمار فعل، قال وسبب ذلك أن (هل) في الجملة الفعلية مثل (قد) فكما أن (قد) لا تليها الجملة الابتدائية، فكذلك (هل)، بخلاف الهزمة..   3.

(1) البحر المشيط 277/8
(2) ص 51
(3) جميع المواضع 293/4
المسألة الثالثة: إعراب ( ابن ) الفاصلة بين علمين أو ما جرى مجازاً في باب الإعارة:

إذا وُصف الاسم المندى العلم بـ (ابن) المضاف إلى علم وجب نصب (ابن)، وأما المندى ذلك في وجهان، فإما أن تبقى على ضمه، وإما أن تشبه على الفتح إتباعًا لفتحة نون (ابن). (1)

وحكى الأخفش (2) أن من العرب من يضمن نون (ابن)، اتباعًا لضم المندى.

وقد اختلف في أي من الوجهين أحدهما اهتم آخر المندى أو ضمه؟ فذهب البصريون (3) إلى أن الفتح أحدهما قال ابن كيسان: وهو الأكثر في لغة العرب (4).


يا حكم بن المنذر بن الجارود:

"ولو أنشد: يا حكم بن المنذر كان أهجى" (9).

وجعل ابن يعيش اتباع آخر المندى فتح النون في (ابن) غريبًا؛ لكون الأمر قد انعكس، فتبني المؤلفين الصفة، بدلاً من أن يكون العكس، إلا أنه عاد فأوضح أنه إنما وضع ذلك لجعلهما كالاسم الواحد بسبب كثرة الاستعمال. يقول: "وجاز في المندى وجهان: أحمداهما: الابتعاب وهو أن تقول: يا زيد بن عمرو، فتتبع حركة الدال ففتحة النون، وحقها...


(3) ينظر إليه: في شرح النصري 2/ 169/3، وشرح المتم 169/2، وشرح المتم 142/3.

(4) ينظر إليه: في شرح المتم 169/3، وشرح المتم 142/3.


(7) ينظر إليه: في المقضبات 4/ 233.


(9) ينظر إليه: في المقضبات 4/ 233.
الضم، وهو غريب؛ لأن حق الصفة أن تتبع المصروف في الإعراب، وهاهنا قد تبع المصروف
الصفة، والعملة في ذلك نقلهم كما كرر الاستعمال كالاسم الواحد، إذا كان إنسان مكره
إلى أيه علمًا كان أو كنية أو لقب موصوف بذلك، فجعله كالاسمين اللذين ركبتهم أهدها مع
الآخر" (1).

وذُعم الفراء إلى جواز تقدير الضمة والفتحة على آخر المنادى إذا كانت الحركة
تُقدر على آخره، نحو: يا موسى بن محمد (2).

ويُعين تقدير الضمة عند ابن مالك (3)، ولا ينوي بدلاً فتحة؛ إذ لا فائدة في ذلك.

هذا وَتُبْعَد حركة (ابن) عند الجمهور (4) إذا فتحت (يا زيد) حركة إعراب؛ لأنه
مضف إلى ما بعده، على حين يعدها الجرّاجين حركة فتحة؛ لأنها مركب مع زيد، ونظر
لذلك مما عليه الحال في: "يا ابن أم، يا ابن عم"، وذلك أنهما لم أرادوا أن بينا كل واحد
من الابن والأم مع صاحبه فيوهم جميعًا على الحركة الإعرابية التي يتضحها (ابن) في قوله:
يا ابن أمي، إذا أقضت "(5).

ولا يُفتح آخر المنادى في هذه المسألة إلا بشروط أربعة هي (6):

1- أن يكون المنادي علمًا.
2- أن يكون موصوفًا بابن.
3- أن يكون متصلاً بابن.
4- أن يكون (ابن) مضافةً إلى علم.

فإن لم يكن المنادي مستوفًٍا الشرط السابقة بأن: "كان المنادي غير علم نحو:
يا غلام ابن زيد، أو علمًا بعده (ابن) لكنه غير صفة بل بدلاً، أو بيان أو منادي، أو مفعول

(1) شرح المفصل 2/495.
(3) ينظر: شرح الشافعي 3/195.
(4) ينظر: المشهور 4/218.
بمعنى، أو صفة للكه غير متصل نحو: يا زيد الفاضل ابن عمرو، أو متصل لكنه غير مضاف إلى علم نحو: يا زيد ابن أبي بكر، أو وصف بيض (ابن) نحو: يا زيد الكرم، تعين الضم في الصور كلها، ولم يُرفِّض الفتح"(1).

وإذا كان (ابن) صفة بين متقيق اللفظ غير علمين نحو قولك: يا كريم ابن شرف، فماذهب البصريين(2) أنه لا يجوز في المنادي إلا الضم، ولا يجوز الإتباع.

وذهب الكوفون(3)، ووافقهم ابن كيسان(4)، وابن مالك(5) إلى جواز الضم والفتح، واستدلوا على ذلك بقول الشاعر(6):

يا غنم بن عثمان محبوبة فيها نغاء وتعبين وحُيِّقٌ

ويقول الشاعر(7):

تنلزم كلب بن كلب فأصبحت بتكفِّ لليم الوالدين يقودها قال السبطي معلقا على المذهبين: "وما ذكره البعريش هو القياس؛ إذ الأعلام أقبل للتغيير من غيرها"(8).

لهذا واعتبر الوصف بـ «ابنة» الواقعة بين علمين في باب النداء، كالوصف (بابين)، في جواز فتح آخر المنادي وضمه(9)، وهذا جزم ابن مالك في قوله: "إذا كان المعون مؤنناً علمًا كهدى في لغة من صرف، ونعت بابنة، مضافة إلى علم، فحكمه في النداء وغير النداء حكم زيد متنوئاً بابن مضافة إلى علم"(10).

(1) نظر: باب الموضع.
(2) نظر: الأرناؤط/4، وجمع المواضع.
(3) نظر: الأرناؤط.
(4) نظر: المصدر الأخر.
(5) نظر: باب الموضع.
(6) نظر: شرح السهل.
(7) نظر: الدار الأخر.
(8) نظر: شرح السهل/3.
(9) نظر: الدار/4، والأرناؤط.
(10) نظر: باب الموضع/3.
وخلف في ذلك قولهم(1) منهم الكساي(2) فذهبو إلى أن السماع إنا ورد في (ابن)،
أما إذا وصف المنادى العلم بـ(بن)، فلا تتعامل معاملة (ابن) عند جماعة العرب فنحو: يا هند بن عمرو واجب الضم، وممتنع الفتح؛ لتعذر الإتباع، لأن بينهما حاجزا حصيناً، وهو تحرك ال바اء(3).
وأما أبو حيان فقد تبع رأي الجمهور القائل: إذا وقع (ابن) بين علمين في باب النداء، وقد تحققت فيه الشروط المذكورة، جاز في المنادى الفتح اتباعاً لحركة نون (ابن)، والضم على الأصل.
يقول - رحمه الله - عند قوله تعالى: "إِذْ قَالَ الَّذِي يَنعيِّسُ أَبَنَ مَرْيَمَ ادْكَرْ يَعْمِثُ عَلَيْكِ"(4): "إذا كان المنادى علمًا مفرداً ظاهر الضمة موصوفاً باب متصلاً مضاف إلى علم، جاز فيه إتباعه للفتحة (ابن)، هذا مذهب الجمهور. وأجاز الفراء، وتبعه أبو البقاء في ما لا تظهر فيه الضمة تقدير الضمة والفتحة، فإن لم تجعل (ابن مريم) صفوة وجعله ردًا أو منادي، فلا يجوز في ذلك العلم إلا الضم. وقد خلط بعض المفسرين، وبعض من ينتمي إلى النحو هنا، فقال بعض المفسرين: يجوز أن يكون (عيسى) في محل رفع; لأنه منادي معرفة غير مضاف، ويجوز أن يكون في محل النصب؛ لأنه في نية الإضافة ثم جعل الابن توكيداً. وكل ما كان مثل هذا جاز فيه الوجهان نحو: يا زيد بن عمرو. وأنشد النحوين(5): يَا حَكَمُ قَبْلُ الْمَنذِرِ بِنَ الْجَارِوَد(6).

---

(1) نظر: الهضيم 57/3.
(2) نظر: المساعد 3/500، والارشاف 218/9/4.
(3) نظر: شرح التصريح 170/2.
(4) سورة المائدة آية 110.
(5) سبق تزويره في هذه المسألة.
(6) البحر المحيط 5/4.
المسألة الرابعة: توسط الشرط بين القسم وجوابه، والعكس:

كل من الشرط والقسم يستدعي جواباً، بعد أن جواب القسم يختلف عن جواب الشرط؛ فجواب القسم يؤكد غالباً، لأن من يقسم على شيء محتاج - بالضرورة - إلى توكيد ما أقسم عليه، وليس كذلك جواب الشرط.

 فإذا كان جواب القسم جملة اسمية مثبتة، فالغالب تأكيده باللام وإن معًا نحو: والله إن الحداد ممقاوت.

 وإن الخداد لممقاوت، ويسحب الأكثراء بأحدهما فنقول: نا الله إن الحداد ممقاوت.

 وإذا كان جملة فعلية مصدراً، مضاف مثبت أدرك باللام والنون معًا نحو: والله لأبدت جهدي في مساعدة المحتاج، ويجوز بقيلة الاقتصار على أحدهما.

 وإذا كانت الجملة الجوابية مصدراً، مضاف مثبت أدرك باللام وقد غالب نحو: والله لقد فاز أهل المرودة والكرامة، ويجوز بقيلة الاقتصار على أحدهما، أو التجرى منهما نحو: والله قد طلعت الشمس، والله طلعت الشمس.

 فإذا كانت هذه الجملة فعلية منفية بـ "ما" أو "لا" أو "إن" وجب تجريدها من اللام، سواء أكان هذه الجملة مصدرة مضاف أو مضاف نحو: والله ما احتمل عزراً ضعيفًا، والله لا يجيد ثوب الرياء ما تخذه.

 وأما جواب الشرط فهو إما مجروم في النفي لأنه مضارع، أو مجروم حالًا لأنه فعل مضارع، وإما أن يكون مقووياً بالنفس، ولم يصلح أن يكون شرطاً نحو: إن اجتهدت فسوف تنجح.

 وإذا اجتمع الشرط وقسم استغنى جواب المتقدم منهما عن جواب المتأخر، فإن تقدم الشرط كان الجواب له كقولك: إن والله جنتني أكرمتك، على حين يكون الجواب للقسم.

 إن تقدم نحو: والله إن جنتني لأكرمتك،

 وعلي هذا أشار ابن مالك بقوله:

 جواب ما أخرجت فهو ملتزم.

---

(1) تنظر هذه المقدمة في النحو الواقي 484-482 والقول الجامع في أحكام المضارع 170-171.
(2) ينظر: الأمازيج الشهيرة 351-359 وشرح جمل الزجاجي 526-528 وشرح السهيل 3.
(3) 281 وشرح الألفية لابن الناظم 76-78 وشرح ابن عقيل 0.389.
(4) الألفية 550.
وأوضح من ذلك قول ابن برهان العكيري: "إن تصدّر الشرط وتوسط القسم،
فالجواب على الشرط، نحو: إن تضرب زيادَّا والله أضربكٌ. وإن تصدر القسم وتوسط
الشرط فالجواب على الالجواب نحو قول كثيرٌ:\n(1) لعن عادٍ في عبد العزير يمثِّلها، وأمكين منهما إذن لا أقبلها\n"
ومثل هذا قول الزركشبي: "القسم والشرط يدخل كل منهما على الآخر، فإن تقدّم
القسم ودخل الشرط بينه وبين الجواب كان الجواب للقسم وأعني عن جواب الشرط، وإن
عكس فالعكس، وأبيهما تصدّر كان الاعتماد عليه والجاب على له\n(2).\\nوالعلة في جعل الجواب للمتقدم دون المتأخر ما ذكره ابن عصفور بقوله: "وإذا لم
تبين الجواب على المتأخر منهما؛ لأنك لو فعلت ذلك لكنت قد حذفت جواب الأول لدلالة\\n
(1) ديوانه/ ٣٠٠٥ وهو من قصيدة يمدح بها عبد العزيز بن مروان، وقُلته في: الكتب ٩/٣، وجمل الراجحي/ ٢٠٥،
ورشرح المفصل/ ٠/١٣٢، والإضاف في شرح المفصل ١٣٢/٢، والصفة الصحفية ١١٢/٢، وشرح التصريف
٣٤/٥، ومحمد المومن/ ٢٠٣، وشرح الأصولي/ ٢٨٨٨، والخزانة/ ٣٤/٦.\\nوكتب أبو صهر كثير بن عبد الرحمن بن أبي جمعة الأسود بن عامر بن عبد ذلك العبدي المدمني، من أهل المدينة،
وأيضاً في كتابه "الشمس"، وهو أحد عشاق العرب المشهورين، اعتماد عبد الملك والكوارث، كان شيخًا يقول بتنسيق
الأوراث، تسبَّح مرة، بعد شاعر أهل الحجاز الأول، كثير هو تصدّر كثير وإلا صغر لقصره الشديد، مات سنة
٥٠٠، وفيه: ٧٠٠-٥٠٠.\\n(ب่นظر: سير اعلام البلاط/ ١٤٥-١٥٣، ووفيات الأعيان/ ١١٣-٩، والأعلام/ ٢١٩.)

(2) شرح اللغه/ ٢٠٠٥\\nواسم برهان هو أبو القاسم عبد الواحد بن علي بن عمر بن إسحاق بن برهان الأصري العكيري النحوي، كان
مصممًا بعلوم كتيرة منها: النحو واللغة والنسب وأيام العرب، كان فقيهًا حنفيًا، كان ينتمي في الأسواق
مكشوف الرجل، ولا يقبل من أحد شيئًا، وكان أول أمره نجمًا ثم صار نحوًا، توفي سنة ٥٥٦هـ، ببغداد وله:
أصول اللغة وهو مقدم، وشرح اللهج.\\n(ب่นظر: نسخة الآلباء/ ٣٠٠٥، ووفيات الورقات/ ٢٣٤، ومراة الخان/ ٢٨٣، واللغة الأزهرة/ ٧٥٢، وكشف
الظنون/ ١٤٢، وذرات الذهب/ ٢٩٧.)

(3) البهبان في علوم القرآن/ ٤٣٠.\\nوالزركشبي هو محمد بن جعفر بن عبد الله الزركشبي، كان فقيهًا أصوليًا دينيًا فاضلاً، ولد بمصر سنة
٣٤٢هـ، ورحل إلى حلب ودمشق ثم عاد إلى مصر، أخذ عن الشيخين جمال الدين الإسناوي، وسراج الدين البلقجي، ودُوَي
٥٧٠-٥٨٠، ومن القضايا: تكملة شرح المنهج الإسناوي، والتلك على البخاري، وشرح جمع الجوامع
للسبكي، والبحر في أصول الفقه، والبرهان في علوم القرآن.\\n(ب่นظر: طبقات الشافعية/ ١٦١-١٦٢، والمدرر الكامنة/ ٢٣٥-٢٣٦، وذرات الذهب/ ٦.)

-١٤٠-
الخفيات التي يفسرها النظف أن لا يلتفظ شيء منها إلا لتقيد الدليل عليه."

وزعم القراء أنه يتكرر أن يكون الجواب للشرة مع تقدير القسم عليه، قال: "والعرب إذا أجابت (الله) (لا) جعلوا ما بعد (لا) رفعًا؛ لأن (الله) كالميم، وجواب اليمين بـ (لا) مرفوع، وربما جزم الشاعر؛ لأن (الله) إن الذي يجزيه بما زيدت عليها الأذن، فوجوه الفعل فيها إلى فعل ولو أتي بفعل جاز جزمه. وقد جزم بعض الشعراء بـ (الله)، وبعضهم بـ (لا) التي هي جواها. قال الأعشى:\n
لا تُقَنَّا من دمار القوى نتفيَّلَ
وأنشدتي إمرة عقيلية فصيقة\n
أصل في هاور الغنيف للشمس بادياً
وأركب حماراً بين سرج ورفروة\nقال وأنشد Penny الكسامي للكمة بن معروف:\n
(1) شرح جمل الزجاجي 269/1.
(2) ديوان / 132 وهي في: شرح التسجيل 3226/2، وشرح الكافية الشافية 803، وشرح الألفية لابن الناظم / 707، وشرح الكافية للرضا 3227/1، وشرح الكافي 1490/2، وشرح أبي عقيل 392/3، وشرح العليل 392/1، والمسان 261/11 (الفيل) وفيه: عن جرب معركة، وشرح الكودي / 263/1: وفية: للنبي بن في يوم معركة.
(3) وشرح الأنخاسي / 39/4.
(4) والأعشى هو ميمون بن سبق بن جندل بن شراحيل بن عوف بن سعد بن ضبية بن قيس بن ثعلبة، وبكين أبا بصير، كان أبوه أبو قتيل الجوهر؛ لأنه دخل غارًا فوقع صهر عليه فنتجت له عندهم جمعة، كان الأعشى من فحول الشعراء، وقعدة على الكوفة على مروى الفيس، ويعد على من سأله الشعر، وسمى صاحب العربية لجوده شعره، أدرك الإسلام في آخر عمره فرحل إلى النبي صلى الله عليه وسلم في صلح الحاجبية فلم يعلم فريقيت وجلته عامة الله يعده فتام.
(5) بنظير: طيات فحول الشعراء 185/1، وخزانة الأدب 176 - 177.
(7) معاني القرآن / 161، وشرح الأنخاسي / 30، وخزانة 10.
(8) والكمة هو الكمة بن مرووق بن الكمة بن ثعلبة الفاقعسي، ولد بالكوفة سنة 190 هـ، ذكره المزابي في معجم الشعراء، وقال عنه المختار، يكنى أبو أمين، وجعله ابن سلام في الطبقية العاشرة، وقال: هو شاعر وجد، الكمة بن ثعلبة، والكمة بن زيد شاعر، والكمة بن معروف أشاعهم فريقية، وتوفي الكمة المعصوم هما سنة 220 هـ.
(5) بنظير: طيات فحول الشعراء / 195، والكمة بن زيد شاعر العصر المرواني / 16 - 53.

141
لَبِّع ابن مالك الفراء في رأيه السابق حيث قال: "ولا يمنع الاستغ방 بجواب الشرط مع تأخيره، ومن شواهد قول الفرزدق:

لمّن بَلّ في أرضي بلالًا بدفعه
سقاه وقد كانت جديًا جتانيها

ومنها قول ذي الرمة:

تاريخ من مي فلمون أروح

ومنها قول الأعشى:

لِنْ مُيِّت بنا عن غب معركة

كما أجاز ابن عقيل، والموكدي: جعل الجواب للشرط مع تقدم القسم، قال ابن عقيل موضعًا ذلك: "وقد جاء قليلًا ترجيح الشرط على القسم عند اجتماعهما ويتقدم القسم، وإن لم يتقدم ذو خبر، ومنه قوله:

(1) معاي القرآن 2/131-16 و ينظر 66/6.
(2) ديوانه 66/1 و فيه: "برقة بدلًا من دعوة. و يوجد في: شرح الكافية الشافية 2/89، والخزاء 11/232.
(3) الفرزدق هو حام بن غالب بن صعبة بن ناحية بن عطاء بن محمد بن سفيان بن معاذ بن دارم، كان أبوه من جملة الدوموس ومرضاه وهو الذي أحيا الوثيقة. وله الفرزدق، وله ملبي بيت حاسب الفرزدق، والملبي بيت حاسب الفرزدق، لقب بالفرزدق لضحمة وجهه، كان جلبي القرد في اللغة والأدب، له النقاش المشهورة مع جيرب، توفي سنة 108 ه.

(1) نظر: سير أعلام البالاء 4/59، الوافي بالوفيات 27/24.
(2) نظر: سير أعلام البالاء 4/59، الوافي بالوفيات 27/24.
(3) نظر: سير أعلام البالاء 4/59، الوافي بالوفيات 27/24.

(2) نظر: شرح الموعد 3/216.
(3) نظر: شرح الموعد 3/216.
لن مثبنا عن غبط معركة فلا موضع لقسم محدّث، والتفدير: والله لين، وإن شرط، وجوابه (لا تلفننا) وهو مجروح مجروح bytecode، ولم يجب القسم، بل حذف للدلالة جواب الشرط عليه، ولو جاء على الكبير، وهو إجاب القسم لتقدحه لقيل: لا تلفنا بإثبات bytecode؛ لأنه مرفوع "(1).

والغريب - بعد ذلك - أن ابن مالك قد ناقض رأيه السابق فجعل الاستغنا بجواب الشرط المتأخر عن جواب القسم المقدم من باب الضرورة، يقول في كتابه شرح عمدة الحافظ (1): "وقد يستغنُق بجواب الشرط المتأخر عن جواب القسم المقدم، ولا يكون ذلك إلا ضرورة، كقول الفزّد: لين بل لي أرضي بلال بذيفة صفاها وقد كانت جديبا جناها"، ومنع البصريون أن يُجاب الشرط مع تأخيره، وتولوا ما ورد وظاهره ذلك على أنه من باب الضرورة، أو أن اللائم فيه زائدة (2).

ويتعين الاستغنا بجواب الشرط الامتناعي - وهو لو ولولا - تقدم القسم أو تأخر (3) ومهله قول الشاعر (4):

وَلَوْلَا اللَّهُ مَا اهْتَدَيْنا قال العبي متعلقاً على الشهيد: "والشاهد في (ما اهتدينا) فإنه أكثف به جواب القسم ولولا" (5).

(1) شرح ابن عقيل ٢٣٨/ ٣٨٤.
(2) ٣٦٧/ ١.
(3) توضيح المقاصد ٣/ ١٢٩/، والمساعد ١٧٠/، وشرح التصريح ٢/ ٢٥٤/، وشرح الأخواني ٤/، وحاشية الصبان ٤/ وحاشية الحضري ٢/.
(4) توضيح المقاصد ٤/، والمساعد ١٧١/، وشرح الكافية للرضا ٢/ ٢٩٣/ وشرح المقاصد ٣/ ١٠٢/ وشرح الأخواني ٤/.
(5) قائله عامر بن الأكوين رضي الله عنه في غزوة خير وكان الرسول صلى الله عليه وسلم ينشده في يوم الحنفي أثناء الجفر. وهو في توضيح المقاصد ٩/ وأجمع المواقف ١٥٠/ وشرح الأخواني ٤/، وحاشية الحضري ٢/ ١٩٤/ ووصي مسلم ٣/، وشرح سيدنا أحمد ٣/.
(6) شرح شواهد العين مع الصبان ٤/ ٢٨٠/، ووصي مسلم ٣/، وشرح ابن حيان ٧/١٠.
وإذا تقدم على الشرط والقسم ذو خبر فلا يكون ذلك في رأي من، لأنه كون القسم أو تقدم القسم عليه.

وأمّا رأي الآخر فصاحب الله يجوز الأمران؛ فإما أن تجعل جواب للشرط، وتخفّف جواب القسم ويكون ذلك راجحاً، وإما أن تعكس فتحيّة بالجواب للقسم، وتخفّف جواب الشرط ويكون ذلك مرجحاً، وإلى هذا أشار به قوله: 

"وإن توأياً وقيل ذو خبر فالشرط ترجع مطلقاً بلا حذر.
وذهب أكثر النحوين إلى ترجيح جعل جواب للشرط تقدّم القسم أو تأخّر.
وفسّروا قولهم (ذي خير) لما يطلب الخبر من مبتدأ واسم كان و نحوه). وذلك نحو: زيد والله إن يقم أقسم، وإن محمد والله إن يزري أزره، وما زال محمد والله إن تصاحب يتجيبه.
وعلنوا ترجيح جعل الجواب للشرط مع كونه متآثرًا بأن الشرط عادة الكلام، فلو سقط أخل بمعنى الجملة التي هو منها، بخلاف القسم فإنه مسوق خارج التوكيدي."

واليس من صور الاستثناء بجواب أحد الأرمين – الشرط والقسم – عن الآخر ما إذا تقدم الشرط وتأخير القسم مقررًا بالفاء؟ لأنه يجب أن يجعل الجواب للقسم، والجملة القسمية – حينذ – هي جواب الشرط، فإنها: إن جاءني ضيف فوالله لأكرمته قد أجب في القسم المقرر بالفاء وجعله جملة لأكرمته، والقسم وجوابه في محل جزم جواب الشرط، 

وعدن ذلك لم يغنى شيء عن شيء.

أجاز ابن السراج جعل جملة القسم المتآثر جواباً للشرط، ولو لم يكن مقررًا بالفاء، وذلك على تقدير هذه القاء، قال: "وتقول: إن تقم – يعلم الله – أزرك، تعبر باليدين، ويكون منزلة ما لم يذكرك، أعني قوله: يعلم الله، وإن جعلت الجواب للقسم أنيث."
باللائم، فقلت: إن تقم - يعلم الله - لأزرءنك وتضمر الغفاء، وكذلك: إن تقم - يعلم الله - لأزرءنك، وعلم الله لاتبتك".1)
وعقب الأشعري عليه يقوله: "وينبغي أن لا يجوز ذلك، لأن حذف فاء جواب الوصية لا يجوز عند الجمهور إلا في الضرورة".2)
ووجعل أبو حيان الجواب للمنتهي منه جريًا على ما هم عليه أهل التحويين، فقد قوله تعالى: "فقالاً: رَبُّنَا رَبَّ أَنْفُسَنَا وَإِنَّ لم تُغْفِرَ لَنَا وَتُوْرُحْمَانَا لَنْكُونَنَّ مِنَ الْخَيْسَارِينَ".3) قال - رحمه الله -: "واللَّهُ لا يُغْفِرُ لَهُمْ وَلَا يُغْفِرُ لَهُمْ مَّنْ لَّمْ يُؤْمِنُنَّ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْبَعْثِ".4) 5) التقدير: والله إن لم يغفر لنا.
كما جاء ذلك عند تعليقه على قوله تعالى: "وَإِذْ أَرَادَ اللَّهُ مَيْثَاقَ الْقَبَّةِ لِمَا مُتَّلِكَ مِنْ نَسَبٍ وَحَكْمٍ فِي جَاهِزَيْنِ رَسُولٍ لِّما صَدَقَ لَهُمْ مَعْقِلٌ وَكَأْنَ يَنْخَضُرُ لَهُمْ".6) حيث ذكر - رحمه الله - أن الجمهور قرأوا (ما) بالفتح، وذكر أربعة أقوال فيهما، وبهمنا منها القول الأول وهو كون (ما) شرطية. قال: "فأما توجيه قراءة الجمهور فيهم أربعة أقوال، أحدها: أن (ما) شرطية منصوبة على المفعول بالفعل بعدها جوابًا للقسم وهو أخذا الله ميثاق، ومن) في قوله (من كتاب) كهي في قوله (ما تنسح من ءافيه)7) ، والفعل بعدها ماض معنا الاستقبالي لقسم ما الشرطية عليه، وقوله (ثم جاءكم معطوف على الفعل بعد (ما) فهو في حيز الشرط، ويلزم أن يكون في قوله (ثم جاءكم رابط يربطهما بما عطفت عليه، لأن جاءكم معطوف على الفعل بعد (ما)، (وأؤمن به جواب لقوله: (أحد الله ميثاق النبيين)، ونظيره من الكلام في التركيب: أقسم لأيهم صحبة ثم أحسن إلى رجل ثميمي لأحسن إلى إياه، تريد: لأحسن إلى الرجل التميمي، فالأحسنُ (8)

1. الأصول في النحو 2/198.
2. شرح الأشعري 4/200.
3. سورة الأعراف آية 23.
4. سورة المائدة آية 73.
5. البحر المحيط 6/281.
6. سورة آل عمران آية 81.
7. سورة البقرة آية 106.
جواب القسم وجواب الشرط مذكور لدلالة جواب القسم عليه، وكذلك في الآية جواب الشرط مذكور لدلالة جواب القسم عليه"(1).

وبعد فحلاصة القول في هذه المسألة ما يأتي:

1- لزوم الاستغناء بجواب المتقدم منهما عند عدم تقديم ذي خبر.

2- لزوم الاستغناء بجواب الشرط الامتناعي تقديم القسم أو تأخر.

3- ترجيح جعل الجواب للشرط إن تقدم عليهما ذو خير.

(1) البحر المحيط 509/2
المسألة الخامسة: الفصل بين الشرط وجواهه بشرط آخر:

اختالف التحويلا في جواز أن يعرض شرط على شرط آخر في مثل قوله: إن ركبت إن ليست فأتى طال.

وقد ذكر ابن هشام هذا الخلاف ثم جوزه، مستنداً على ذلك بعدة شواهد. قال:

"وقد اختالف أولاً في صحة هذا التركيب، فمنعهم بعضهم على ما حكااه ابن الدهان، وأجازه الجمهور.... وإنما الدليل في قوله سبحة و تعالى: "وَلَوَلَّا رَجَالٌ مُؤْمِنُونَ وَمُؤْمِنَاتٌ مُؤْمِنٌّ إِنّا عَرَضْنَا نَفْسَكُم مِّنْ عِبَادَنَا أَن تَعْلَمُوْا أَن تَطْلُبُوْمُ قَبْلَ أَن تُقَبِّلُوا مَعْرَضَةَ بَعْضِكُمْ أَن يُذْهِبَ اللَّهُ مِنْهُمْ رَحْمَتَهُ مِنْ بَعْضِهِمْ مِنْ بَعْضٍ إِلَّا رَجُلٌ أَنْ تَفْنَأْ بِهِ أَذْنَبَكُمْ " (1) فالأشرطة - وهما (ولو) - فقد اعترضوا وليس معهما إلا جواب واحد متأخر عنهما، وهو (لى الله)."

وفي آية أخرى على مذهب أبي الحسن - رحمه الله - وهي قوله سبحة:

"بَعْضُ الْأُمُورَ إِلَّا نَزِّحُّوا إِنْ تَعَلَّمُواْ أَن تَرَكُوا مَعْرَضَةً (أَوْ تَفْنَأَ) (2) فأنزلهم جلّ تواForge: النصوص (المرجع) على تذكر الفاؤف، أي: فالوصية، فعلى مذهبه يكون من نحن فيه...."

وما يدل أيضا قول الشاعر بيت البسيط:

"إِن تَعَلَّمُواْ أَن تَرَكُوا مَعْرَضَةً (أَوْ تَفْنَأَ)" (1) مَّا مَعَاكِلٌ عَزٍّ زَانَا كَرِمٌ

وقد استعمل ذلك الإمام أبو بكر بن دريد (3) في مقصورته حيث يقول:

(1) سورة الفتح آية 25.
(2) بنظر: معاني القرآن 1/168.
(3) سورة البقرة آية 180.
(4) قائمة بقلم وهو في: توضيح النواحي 3/1236/1, والمغني 113/2/1, المسائل 3/122, وشرح التصريح 3/204/7.
(5) وهو أبو بكر محمد بن الحسن بن معاش بن عبد الله بن عبد الله (ال اليمني الديوثي)، ودفن بالسيدة سنة 232 هـ، ونشأ بعثمان، أحد أئمة الحسن السجستاني والراوي، بعد أن كان شيخًا غلماً على اللغة وأنساب العرب وأشعارهم، وأخذ عنه أبو سعيد النساري، كان شيخًا للرسول، وقد نشر عدد من الكتب والمراسم على طريقة عبد بن محمد بن مكاحيل. توفي سنة 322 هـ, ومن مصنفاته: المجلد والرسالة، كتاب الحبل، والملاحم.
(7) وطنين الشعابي، لسان الأمثال 1/167, والlain بالوفيات 1/205/2.

(1) هذا البيت في: شرح مقصورة ابن دديد 2/267, ومصاعر 3/358, ومخازنة 3/363, وتغطت وصرى الصلبة، وألفت: "تَحْتَ مَعْرَضَةٍ وَفَعَّلَهَا وَبَلُّ ذَلِّكَ، وَمَوْلَاكُ: مَوْلَا النَّحَاءَ، وَلَعَلَّهُمَا نَقَلَتْ لِلْعَالَةَ فِي مَعِينِ إِسْلَامٍ، مَعْنَى لَا لَا: لَا سَلَّمْهُ اللَّهُ وَلَا أَقْلَعُ عَنْهُ.

147
فإن عثرت بعدها إن وألت نفسي من هاتا فقولا: لا لعل
هذا وقد اختلف النحويون في تحقيق ما يقع به مضمون الجواب الواقع بعد الشرطين،
وقد حصیر ابن هشام هذا الخلاف في ثلاثة مذاهب؟;
The first position: أن ذلك يقع بمجموع أمرين: أحدهما حصول كل من الشرطين،
والآخر كون الشرط الثاني واقعًا قبل وقوع الأول. وهذا هو قول جمهور النحويين والفقهاء.
وقد اختلف النحويون في تأويله على رأيهم.
أحدهما قول الجمهور، وهو أن الجواب المذكور للأول، وجواب الثاني محدود
لدلالة الأول وجوابه عليه.
والآخر: لا ابن مالك، وهو أن الجواب المذكور للأول كما يقول الجمهور، ولكن
الشرط الثاني لا جواب له، لمذكور ولا مقدّر؛ لأنه معيّد للأول تقييده بحال واقعة موقعه،
وتقدير البيت عندن: إن تستغفروا با مذعورين تجلدوا...
ودعاهم جارية على القياس؛ فإن الشرط يكون جوابه ظاهرًا ومقدّرًا،
وقد اعتبر ابن هشام على رأي ابن مالك بعدة اعتراضات، ورجح رأي الجمهور
حيث قال: "وعندي أنما الدعاو الأولى من الجهات:
أحدهما: أن دعواهم جارية على القياس؛ فإن الشرط يكون جوابه ظاهرًا ومقدّرًا،
وقد كتب فيه bais يقتضى، لأن جعل الشرط لا جواب له، لا في النظيف، ولا في التقدير،
فكان أعماء ما يجري على القياس أولى.
الثاني: إنما الدعاو لا يطرد له إلا حيث يمكن اجتماع الفعلين، كالأمثلة المقدمة
(مثل: إن كتب إلى في ذلك): إن كنت قدreed تأكد، فإنك قدreed تأكد، فإنك قدreed من الحال...
الثالث: أن الشرط بحدوث من مذهب الحال؛ لا ترى أنه للاستقبال، والحال حال
كلفظها، وإذا تابع ما بين الشعبيين لم يصح النحو بأحدهما عن الآخر".

المذهب الثاني: وهو منصب لإمام المرمين،(1) ومضمونه تعليل الجواب
بحصول الشرطين، سواء وقعا على ترتيبهما في الكلام، أم متعاكسين، أم مجتمعين، فإذا

(1) اعتراض الشرط على الشرط / 37-41.
(2) نظام: اعتراض الشرط على الشرط / 41-43 والأشباه والنظائر / 106-111، وابن هشام النحوي: أثاره
ومذهب النحو: 209.
(3) اعتراض الشرط على الشرط / 44-45.
(4) هو أبو علي عثمان بن محمد بن عبد الله بن يوسف الجوزي، كان إمام وقته، وكان والده إمام عصره وزمانه
وقد قبض عليه في صيام مما توفي اشتهى بكرينه، وأخرى على العروف بتأشيح الحجامة، ولقب بإمام الحورين فيتحيه إلى
مكية وباقيه مارب سنوات، في سنة 482هـ. من أعماله: الشامل في أصول الدين، والإرشاد، والعقيدة
النظامية، وغيات الأمام.

-148-
فسيل: إن ركبت إن ليست فانت طالق، كان الطلب معلقًا على حصول الركوب واللبس.

معًا.

وقد ردّ ابن هشام هذا المذهب وبيّن وجهه فساده، التي أحمها أنّ ما ورد في كلام العرب من استعمال اعتراض الشرط على الشرط، كان وقوع الشرط الثاني فيه مقدّمًا على وقوع الشرط الأول، حيث قال: "ليس الذي يبطل هذا المذهب من أصله أنا، أنا تأمل ما ورد من كلام العرب من اعتراض الشرط على الشرط، فوجدناهم لا يستعملون إلاّ والحكم معلق على جميع الأمرين بشرط تقدم المؤخر وتأخر المقدم، فوجب أن يحمل الكلام على ما ثبت في كلامهم كقول:

إن تستغيثنا بما ... البيت".(1)

المذهب الثالث: أن الشرط الثاني جوابه مذكور، والشرط الأول جوابه الشرط الشنائي وجوابه. فإذا قيل: إن ليست إن ركبت فانت طالق، فإنّما تطلق إن ركبت أولاً ثم ليست.

وقد ذكر العكياري هذا المذهب عند تعلقه على قوله تعالى: "إن أردت أن تنصح لكم إن كان الله يريد أن يغويكم هو رزقكم؟".(2) فقال: "حكم الشرط إذا دخل على الشرط أن يكون الشرط الثاني والجواب جوابًا للشرط الأول، كيفذلك: إن آتيتي إن كنتي إن كنتي أكرمت، فقولك: إن كنتي أكرمت جواب إن آتيتي، وإذا كان كذلك صار الشرط الأول في الذكر مؤخرًا في المعنى حين لو أنانا ثم كنتي لم يجب الإكرام، ولكن إن كنتي ثم أنا، وجوب إكرامه، وعلاوة ذلك أن الجواب صار مغرقًا بالشرط الثاني".(3)

وجعل ابن هشام هذا المذهب مستقبيًا بشرط تقديف اللغة في الشرط الثاني، وأما على ظاهره من غير فاء فقد ردّه بجملة أمور، يقول: "وهذا القول راعي من قال به ترتيب اللحظة وإعطاء الجواب لما جاوره، وإنما يستقيم له هذا العمل على تقديف اللغة في الشرط الثاني؛ ليصبّ كونه جوابًا للأول.

وعلى هذا فلا يلزم مصدّق فعل الشرط الأول ولا الثاني؛ لأن كلاً منهما قد أخذ جوابه. وهذا القول باطل بأمور:

---

(1) اعتراض الشرط على الشرط / 51.
(2) سورة هود آية 34.
(3) النباني في إعراب القرآن / 28/29. 29.
أحدها: أن الفاء لا تُحذف إلا في الشعر.

الثاني: أن القاعدة في اجتماع ذوي جواب أن يكون الجواب للسابق منهم.

الثالث: أنه لا يتعلق له في قوله:

إن تُستغِيوا بما إن تَذَكروا .... البيت"(1)

وقد يكون الاعتراض في هذه المسألة بأكثر من شرطين، ومتلّه ابن هشام لذلك بـ "إن أعطيناك إن وصدقت إن سألطني فعِبِدي حرك"(2)، ثم استطرد ذاكرًا الآراء في ذلك حيث قال: "فالمجاهير يقولون: فعِبِدي حرٌ جواب إن أعطيناك، وإن أعطيناك فعِبِدي حرٌ دال على جواب: إن وعدت، وهذا كله دال على جواب: إن سألطني، وكأنه قيل: إن سألطني فإن وعدت فإن أعطيناك فعِبِدي حرٌ.

وعند ابن مالك: إن أعطيناك واعدًا لك سالين إياك فعِبِدي حرٌ (واعدًا) حال من فاعل (أعطيناك) وسائلاً حاول من فعِبِدي حرٌ جواب عن الشرط الأول، فهذا مقتضى قوله في الشرطين، وهو ضعيف"(3).

هذا وقد أخرج ابن هشام جملة أمور من دائرة هذه المسألة، فلم يعد من اعتراض الشرط على الشرط ما يأتي:

1. أن يكون الشرط الثاني مقررًا باللفظاً نحو: إن تكَلَمَ زيد فإن أجاج فاحسن
   إليه؛ لأن الشرط الثاني وجوابه جواب الأول.

2. أن يكون الشرط الأول مقررًا بجوابه، ثم يأتي الشرط الثاني نحو قوله تعالى:
   "يَنفَقُوْنَ إِن كُنُّواْ أُمَّةً مُّنْتَخِباً فَعَلَّهُمُ اللَّهُ فَيَتَعَالَ آلِهَةٌ أَعْلَاهُمْ"(4).

3. أن يكون الشرط الثاني مقررًا باللفظاً نحو قوله تعالى: "فَأَمَّا إِن كَانَ مِن الْمُقْرِئِينَ"(1)، والتقدير: مهما يكن من شيء فإن كان المتوفر من المقربين

(1) اعتراض الشرط على الشرط / 52.
(2) السابق / 53.
(3) السابق / 54 - 10.
(4) ينظر: اعتراض الش سيطر على الشرط / 31 - 36 والبرهان في علوم القرآن 2/ 382 - 386 والأشياء والنظر / 101/ 14.
(5) سورة يونس آية 84.
(6) سورة التوابع آية 88.

-100-
فجزاؤه روح، ثم حذفت (مهمة) وجميلة شرطها، وأبلغ عنها (آمًا) فصار: آمًا فإن كان.

4- أن يُعطي على فعل الشرط شرط آخر، كقوله تعالى: "إِفْ تُؤْمِنوْا وَتَنْفَقوْا يُؤْتِيكُمْ أَجُوُرُكُمْ وَلَا يُسْتَلَكُمْ أَموَّالُكُمْ إِن يَسْتَلُكْكُوْهَا فَيُحِيفِيكُمْ. "(2)

وقد عُدّ هذا - عند بعض النحويين وعلى رأسهم ابن مالك - من قبل اعتراض الشرط على الشرط. وذكر الشيخ خالد الأزهرى ذلك وبين الخلاف فيما يكون به مضمون الجواب عند اختلاف حرف العطف، فقال: "إذا دخل شرط على شرط فارة يكون بعطف وتارة يكون بغيره، فإن كان بعطف فاطلق ابن مالك أن الجواب لأولهما لسبيقه، وقصر قوم فقال: إن كان العطف بالواو فالفجواب لهم؛ لأن الواو للجمع نحى: إن تأت وإن تحسن إلى أحسن الكب، وإن كان العطف بأو فالفجواب لأحدهما؛ لأن أو لأحد الشيدين، نحو: إن جاء زيد أو إن جاءت هند فاكرمه أو فأكرمها، وإن كان العطف بالفاء فالجواب للثاني، والثاني وجوابه جوابه للأول."(3)

5- أن يكون جواب الشرطين مخوضًا، فليس من الاعراض نحو قوله تعالى:

"وَلَا يُفْعَكُمْ نَصْحٌ إِنْ أَرَدتُّ أن أَنْصِحَ لَكُمْ إِنْ كَانَ أَلِيُّ يُرِيدُ أَن يُغْوِيَكُمْ "(3)، حيث يُقدر جواب الجهاز الأول تلبية له مدلول عليه بما تقدم عليه، وجواب الجهاز الثاني كذلك مدلول عليه بالشرط الأول وجوابه المقدم عليه، فيكون التقدير: إن أردت أن أنصح لكم فلا ينبغيكم نصحي، وكذا في الثانية.

ويظهر الآثار الإعرابية لهذه المسألة في البحر المحيط في جملة النقط التالية:

1- جعل أبو حيان - رحمه الله - الجهاز للمنصوب من الشرطين حيث قال: "إذا اجتمع شرطان كان الجهاز للمستقبل منهما، وجواب الجهاز الثاني مخفوف"(4).

2- جعل - رحمه الله - ما كان جواب الشرطين فيما مخوضًا من اعتراض الشرط على الشرط، مخالفةً هذا رأى ابن هشام الذي ذكر آنفة، وذلك عند تعلقه.

---

(1) سورة محمد الآية 36 و 37.
(2) شرح التنصير 154/2.
(3) سورة هود الآية 34.
(4) البحر المحيط 218/8.

-151-
على قوله تعالى: "ولا ينفعكم نصيحتي إن أردت أن أنصح لكم إن كان الله بريد أن يغويكم هو ركوبكم وإليه ترجعون" (1)، حيث قال: "وهذا الشرطان اعتقباهما منهما قوله (ولا ينفعكم نصيحي)، وهو دليل على جواب الشرط تقديره: إن أردت أن أنصح لكم فلا ينفعكم نصيحي، والشرط الثاني اعتقب الشرط الأول، وحواجه أيضًا ما ذل عليه قوله (ولا ينفعكم نصيحي) تقديمته: إن كان الله بريد أن يغويكم فلا ينفعكم نصيحي، وصار الشرط الثاني شرطًا في الأول، وصار المقدم متاخرًا والمتاخر متقدمًا، وكان التركيب: إن أردت أن أنصح لكم إن كان الله بريد أن يغويكم فلا ينفعكم نصيحي، ونظرية (2) "وأمرت موميتًا إن وجبت نفسها للنبي إن أراد النبي أن يستنديحها" (3).

وقد علق - رحمه الله - على الآية الأخيرة بما يتوافق مع ما ذكره في كلامه السابق، فقال: "وهذا الشرطان نظير الشرطين في قوله: "ولا ينفعكم نصيحتي إن أردت أن أنصح لكم إن كان الله بريد أن يغويكم"، وإذا اجتمع شرطان فالتالي شرط في الأول متاخر في اللفظ متقدم في الوقوع، ما لم تدل قرية على الترتيب نحو: إن تزوجتك إن طلقتك فعفدي حر" (4).

3- جعل - رحمه الله - ما كان الجواب فيه مقتناً بالفاء المقدر من قبل اعتراض الشرط على الشرط مخالفةً بذلك رأي ابن هشام المذكور آنفًا، وذلك عند تعليقه على قوله تعالى: "فأما إن كان من المفترين فإن واهد وبك وحانت تغيير" (5)، حيث قال: "وإذا اجتمع شرطان كان الجواب للسابق منهم، وجواب الثاني مخالف، ولذلك كان فعل الشرط ماضي اللفظ، أو مصوحيًا باللم، وأغنى عنه جواب آنفًا..." (6).

---

(1) سورة هود آية 34.
(2) البحر المحيط 219/5.
(3) البحر المحيط 219/5.
(4) البحر المحيط 241/7.
(5) سورة الواقعة الآية 88.
(6) البحر المحيط 216/8.
الفصل الثاني
الأثر التركيبي
المبحث الأول: الآثر التركيبي للفصل والتوسط بين العوامل غير الحرفية ومعمولاها.

المسألة الأولى: توسيع خير كان بيها وبين اسمها إذا كان جملة فعلية فاعلها ضمير مستور:

اختالف التحويون في هذه المسألة على عدة أقوال: فذهب قومٍ(1) إلى عدم جواز ذلك.

سواء أكانت الأسمية نحو: كان أبوه قالّمٌ زيدًا، أم فعلية رافعة لضمير الاسم نحو كان يقوم زيدًا.

يقول مكي بن أبي طالب موضوحاً عدم جواز توسط الخبر وهو جملة فعلية، وذلك عند وقوفه على قوله تعالى: "وأنتَ كارٍ، يَحْكُمُ نِسْفيَتَنا"(2) يقول: "قيل في سفيتهما"(3) اسم كان، ويقول: الخبر مقدّم، فيه بعد; لأن الفعل إذا تقدم عمّل في الاسم بعده"(4).

ومثل هذا ذكره العكراوي عند قوله تعالى: "وَقَدْرُكَا مَا كَانَ يَصَنِّعُ فَرَعُونُ"(5) حيث قال: "الثاني أن اسم كان (فرعون) وفي (يصنع) ضمير فاعل، وهذا ضعيف؛ لأن (يصنع) ينصح أن يعمل في (فرعون)، فلا يقتدر تأثيره، كما لا يقتدر تأثير الفعل في قوله تعالى: قام زيد(6).

وشرح السمين الحلي قول العكراوي - بعد أن أورد نصه - فقال: "يعني أن قوله: قام زيد، يجب أن يكون من باب الفعل والفاعل، ولا يجوز أن يدعي فيه أن قام فعل وفاعل، والجملة هي: قوم مقدّم، و(زيد) مبتدأ مؤخر; لأجل ليس بباب الفاعل، فكذا هنا; لأن (يصنع) ينصح أن ينسلج على (فرعون) ففرعه فاعلاً، فلا يدعي فيه التقدم(7).

وذهب فريق ثان إلى جواز ذلك، ومنهم ابن السراج فيما نقل عنه(8) وما في كتابه الأصول مقصور على الحديث عن جواز ذلك في الجملة الاستعمارية. يقول: "لا يجوز أن يكون أخوك - أيضًا: كان أبوه قالّم زيدًا، وكان أبوه زيدًا أخوك، وكان أبوه يقوم أخوك. هذا خطاً عندهم; لتقدم المكين على الظاهر، وهذا جائز عندنا؛ لأنّ تقدّم المكين على الظاهر في الحقيقة، وقد مضى تفسير المكين؛ أنه إذا كان في غير موضع وتقدّم جاز تقدّمهم، لأن الديّة فيه أن يكون متأخرًا"(9).

(1) نظر: الأصول 88/1، والارتحاف 1/3، و１１７/２، و１６２/１، وشفاء العليل ３１６/１، وجمع الفواعم ２/１．
(2) سورة الجن آية ４．
(3) مسالك إعصار القرآن ４１４．
(4) سورة الأعراف آية １３７．
(5) البنيان في إعصار القرآن １／４４１．
(6) الدرس الصوم ４３２/４４１．
(7) نظر: شرح السهيل ３، والمسبع ２، والمجيء ３، والدرس ２/７، والكدّر ２/６．
(8) الأصول １８/９، １８/１．
وبشرح ابن مالك رأى ابن السراج، فقال: "ذكر ابن السراج أن قومًا من التحويين
لا يجوزون تقدم الخير ولا توسطه إذا كان جملة، والقياس جوازه، وإن لم يسمع، فأجاز أن
يقال: أبوه قائم كان، فهذا مثل التقدم، وأجاز - أيضًا - أن يقال: كان أبوه قائمًا زيدًا.
وما ذهب إليه من الجواز هو الصحيح؛ لأنه وإن لم يسمع مع كان فقد سمع مع البدءاء،
كقول الفرزدق:(1)

أبوه ولا كنت كليب أقاربه

إلى ملك ما أمه من محارب

أراد: أبوه ما أمه من محارب، فأبوه مبتداً، وأمه مبتداً ثان، ومن محارب خيره، وهما
خبر المبتدأ الأول، فقد الحُر وهو جملة، فلو دخلت (كان) لساع التقدم أيضًا، كقولك: ما
أمه من محارب كان أبوه، والتوسط أولى بالجواز، كقولك: ما كان أمه من محارب أبوه(2).

وخلو هذا ذهب إليه ابن عقيل، بُدَه أن أضاف التمثيل بالجملة الفعلية، ناسًا ذلك إلى
ابن السراج. يقول: "ولا يلزم تأخر الخير إن كان جملة، خلافًا لقوم، بل يجوز تقديمه
وتوسطه، فتقول: كان أبوه قائمًا زيدًا، وكان يقوم زيدًا، وأبوه منطق، كان زيدًا، ويضرب
أبوه كان زيدًا، لأن القياس جوازه، وإن لم يسمع، قاله ابن السراج(3).

وتذهب قوم إلى قصر المنع على الجملة الفعلية، وتُنسب هذا إلى ابن عصفور(4)
والصحيح أن ابن عصفور أجاز هذه الصورة. يقول: "وختلف في الخبر إذا كان فعلًا فاعله
مضمر، هل يجوز تقديمه أولًا؟ نحو: كان يقوم زيدًا، على أن يكون (قوم) في موضع الخبر.
فمنهم من منع قياسًا على المبتدأ، والخبر فكما لا يجوز أن يقال: يقوم زيدًا، على أن
يكون (قوم) حيزًا مقداً، فكل ذلك هنا، لأن أفعال هذا الباب داخلة على المبتدأ والخبر.
وهمنهم من أجاز واحتج أن المانع من ذلك في باب المبتدأ والخبر كون الفعل المتقدِّم
عاملًا لفظيًا والابتداء عامل معنوي، والعمل العقلي أقوى من العامل المعنوي، وأما كان
أو أخوارًا فعوامل لفظية، فإذا تقدم الفعل على الاسم بعد هذه الأفعال لم يكن إعمالها فيه
لازمًا، لأن العرب إذا قُتِمت عاملين لفظيين قبل معمول، ربما أعملت الأول، وربما

(1) ينظر ديوانه / 312؛ والخصائص / 394؛ والمغني / 111، والهدى / 270. وبروي أيضًا: ولا
كانت كليبًا تصاهره.
(2) شرح السهمي / 355 / 1.
(3) المساعد / 272 / 1.
(4) ينظر: المحمص / 91 / 2.
أعماله الثاني، كما كان ذلك في باب الأعمال. والصحيح إذن جواز تقديم الخير على اسماً(1).

وأما أبو حيان فقد منع هذا التركيب، وقد جاء ذلك عند تعليقه على قوله عز وجل: "فعن بعد ما سكنَّا قلبُ فريقٍ متنهم"(2) حيث قال - رحمه الله -: "وأما توسط الخير، فهو مبني على جواز مثل هذا التركيب في مثل: كان يقوم زيد، وفهي خلاف والصحيح المعنٌ(3).

قلت: والذي أراه جواز توسط الخير بين (كان) واسمها إذا كان جملة اسمية؛ لعدم وجود ما يمنع ذلك، وأما إذا كان الخير جملة فعلية فاعلها ضمير مستتر فإن أرى ما رآه أبو حيان ومن على شاكلته ممنُ منع ذلك؛ لما قالوه من أن جواز هذا يؤدي إلى الالتباس بين فاعل ذلك الفعل واسم (كان) المؤخر.

---
(1) شرح جمل الراجحي 291/1 392.
(2) سورة النور آية 117.
(3) البحر المحيط 109/5 1.
نقوم بتوسط خبر (ليس) في هذه المسألة فيه: ليس قادمًا عمرو، ولعل أول نص يقابلنا في هذا هو ما ذكره سفيوحة - بعد أن أنشد قول الشعر:

أليس آكرم خلق الله قد علموا
بِحَمْدٍ الحفاظ بن عمرو بن حُجَّدُون

حديث قال: "صار (ليس) هنأ عزلة: ضرب قومك بنو فلان; لأن (ليس) فعل "(1).

وبتبع الجمهورُ رأى سفيوحة، فأجازوا توسط خبر ليس بينها وبين اسمها، منهم الفراء (2)، والمرد (3)، وابن حلاويه (4)، وأبو بكر الريدي الإشبالي (5)، وأبو جي (6)، وابن زجالة (8).

(1) لم ينسب لقائل، وهو من شواهد: تحصيل عن الذهب 286/1، واللسان 15/3 (حتنجة). وفيه: الخندو: وعاء كالقَسَّم الصغير، وقيل: دوينة.
(2) الكتاب 3/27.
(3) ينظر: معاي القرآن 13/105.
(4) ينظر: المتنبأ 194/6.
(5) ينظر: الجمهور في القراءات السبع 96.

والله جل كرمه هو أبو عبادة الحسين بن أحمد بن حلاوي النجوي الحنفي، أصله من همدان غير أنه انتقل إلى بغداد، وروى عن ابن ماجاه، ابن ابن، ابن الأباري، ونطقوبي، سافر إلى بلاد الشام وسكن حلب، وصحب سيف الدولة، ووقع بينه وبين المتبي شبهة توفي سنة 370هـ ومن تصغيفه: شرح المشفورة الضريرية، والبعض في القراءات، وشرح شعر أبي نواس. (ينظر: معجم الأدباء 99، ووفيات الأعيان 12 20/0/6، والبلاغة 90).

(1) ينظر: الواضح 65.

(2) ينظر: الواضح 65.

والمجتهد هو محمد بن الحسن بن عبد الله بن مهدي أبو بكر الريدي الإشبالي، كان شيخ العربية للأئمة، وقد طلبه المستنصر بالله إلى إشبيلة لتعليم ولده، ثم تولى قضاء قرطبة، أخذ العربية عن أبي عبد الله الرازي، وأبي علي القزالي، توفي سنة 379هـ، ومن مصنفاته: كتاب الواضح وكتاب أئمة سفيوحة، وكتاب فيما تلحن فيه العوناء.

(3) ينظر: وفيات الأعيان 6/272، والبلاغة 372/6، والبلاغة 272/6.
(4) ينظر: الم 논 87 – 88.
(5) ينظر: حجة القراءات 123.
والصبرى (1)، ومكي بن أبي طالب (2)، وابن برهان العكرى (3)، والجرياني (4)، والشريف الكوفي (5)، وجامع العلوم (6)، وأبو بقاعة العكرى (7)، وابن معتز (8)، وابن يعيش (9)، والصعادي (10)، وابن أبي الريح (11)، وابن الناظم (12)، والكشى (13)، والمرادي (14)، وابن هشام (15)، وابن عقيل (16)، والسيسي (17)، والمكودي (18)، والأزهرى (19).

1. ينظر: النصرة والذكرة / 187/1
2. ينظر: الكشف عن وجه القراءات / 280/1
3. ينظر: شرح النعيم / 58/1
4. ينظر: المتصل / 48/1
5. ينظر: البيان في شرح النعيم / 143 و 146/1
6. ينظر: كشف المشكلات وإيضاح العضلات / 256/1
7. ينظر: الرجوع من علماء الفكر في عصره. توقيع سنة 532 هـ، من تأليفه: شرح النعيم، وكشف المشكلات وإيضاح العضلات في إعراب القرآن وعله القراءات، وإعراب القرآن المنسب إلى الزجاج خصاً، والخلاف بين النحاة. (يظر: معجم الأداء / 48، والواقد بالوفيات / 21/10، ومقدمة، تحقيق كتابه كشف المشكلات / 18/1، 27–27).
8. ينظر: البيان في إعراب القرآن / 119/1
9. ينظر: الفصوص الحسون / 181/1
10. ينظر: الفصوص الحسون / 181/1
11. ينظر: التهذيب الوسيط / 121/1
12. ينظر: التهذيب الوسيط / 121/1
13. والصعادي هو سابق الدين محمد بن علي بن أحمد بن يعيش الصناعي النحوي، من أكابر علماء البيان، وكان نابعًا في العربية، وتوقيع سنة 680 هـ، ومن أثاره: تفسير القرآن، وشرح المفصل للمراعي، وشرح في النحو (يظر: مقدمة، تحقيق محمد الوسيط / 7–8).
14. ينظر: الملخص في ضبط قوانين العربية / 211/1
15. ينظر: شرح الآلفية / 133/1
16. ينظر: الإرشاد إلى علم الإعراب / 153/1
17. ينظر: توضيح المؤنجة والمسلاك / 494/1
18. ينظر: نص مسلاك (1) / 242، وتحليص الشواهد / 236/1
19. ينظر: شرح ابن عقيل / 272/1
20. ينظر: إطار العلم / 313/1
21. ينظر: شرح المكودي / 53/1
22. ينظر: شرح التصريح / 187/1
وأحتج هؤلاء الجيوش بنصب «البر» في قراءة حمزة وفحص (1) في قوله تعالى: «ليست ألبير أن نوزلا وجوهكم في بيت المنشرح والمغرب» (2)، كما احتجوا بقول الشاعر (3) ...

(3) سلما إن جهل الناس عنًا وعنهم فليس سواء عالم وجوه وذهب قوم إلى القول بالإجماع على حوز وتوض غير ليس بينها وبين أسمها، منهم: أبو علي الغارسي (4)، والبطليوس (5)، وابن الدهان، وابن عصفور (6)، وابن مالك (7)، وابن جمعة الموصلي (8)، والأشعري (9).

... ويدفع ما ذهبوا إلى ما أقبل عن ابن درستويه (10) من شبهات هذا الإجماع، فلا يجوز عده - توض غير ليس بينها وبين اسمها؛ تشبهها لها بـ (ما) الحجازية التي لا يجوز معها توض المجرد.

ويظهر الأثر التركيبي هذه المسألة في البحر المحيط في ذهب صاحبه مذهب الجمهور القائل: حوض وتوض غير ليس، وذلك عند تعليقه على الآية السابقة، حيث قال - رحمه الله - "قراءة الجمهور أولى من جه، وهو أن توض غير (ليس) بينها وبين اسمها قليل.

(1) نظير الكشف عن وجه القراءات / 286/2، والإفاضة / 244/2، والدر المصور / 177.

(2) هو حفص بن سليمان الأشيلي بالولاء، كان حجة في القراءة، فرأى على زوج أمه عاسم بن أبي النجود. ولد سنة 235. ونزل بغداد فأقرأها. توفى سنة 580. (نظير: معجم الأدباء / 325، ومعرفة القراء الكبار / 140، والوفيات اللغويات / 12.)

(3) سورة البقرة آية 177.

(4) فالله السمول نظير: ديوانه / 94، وهو من شواهد: شرح التسهيل / 249/1، وشرح الألفية / 133، والبحر / 2/3، وشامل الشواهد / 273، وشرح ابن عقيل / 314/1، وشرح التصريح / 1/178/8، وشرح المنام / 232، وحاشية على شرح الفاكهي ليس الحمصي / 2/8، والتكاكتب الفارسي / 127/1.

(5) نظير: الإيضاح / 117.

(6) نظير: إصلاح الخلل الواقع في الجمل / 138.

(7) نظير: رأهما في: الإنشاب / 116/2، واجتماع / 2/88.

(8) نظير: شرح التسهيل / 249/1.

(9) نظير: شرح ألفية ابن متعه / 872/8.

(10) نظير: شرح الأشامالي / 123/1.

(11) نظير رأيه في: الإنشاب / 116/2، وشامل الشواهد / 236/1، وشرح التصريح / 187/1.

(12) سبي تقريبي في هذه المسألة.
سلي إن جهله الناس عنًا وعنهم فليس سواء عالم وجهول
وقال الآخر: (1)
أليس عظيمًا أن تلم مهملة وليس علينا في الخطوب معول؟ (2)
ويعرّف قوله هذا قول آخر له في الارشاف (3) ونصه: "وأما توسط خبر ليس فتاَت
من كلام العرب، فلا النفت لم منع ذلك".
قلت: والرأي عندي جواز توسط خبر (ليس) بينها وبين اسمها لأمرين:
الأول: أن خبر (ليس) يشبّه بالمفعول به، واسمها يشبّه بالفاعل، والمفعول يجوز تقديمه
على الفاعل إن أمن الله، فكذلك ما كان م شبّهًا به (4).
الثاني: إجماع التحويين - سوى ابن درسته - على جواز ذلك، وإجماعهم حجة
على من خالفهم (5).

---

(1) قائله عروة بن الود، ينظر: ديوانه/62، وهو من شواهد: الدر المصنون/2455، وتخييص الشواهد/237.
(2) البحر الغيظ/2/2-3.
(3) 1169/1170.
(4) ينظر: أسرار العربية/138.
(5) ينظر: المقتضب/175-176.
المسألة الثالثة: الفصل بـ (الأَلْلَهُ البهت) بين أفعال الاستمرار وأخبارها:

أفعال الاستمرار هي: ما زال، وما برح، وما فنى، وما انفك. ولا تعمل هذه الأفعال عل (كان) إلا وهي منفية، وهذه الأفعال تعمل معنى الإيجاب من حيث المعنى، فإذا قلت:

ما زال الجوُّ باردًا، فمعناه: الجوُّ بارِد.

قال ابن يعيش موضعًا هذا: "أما ما في أوله منها حرف نفي نحو: ما زال، وما برح، وما فنى، وما انفك، فهي - أيضًا - كأخوانًا تدخل على المبتدأ والخبر فترفع المبتدأ وتنصب الخبر، كما أن (كان) كذلك... ومعناها الإيجاب، وإن كان في أولها حرف النفي، وذلك أن هذه الأفعال معناها النفي، فزال وبرح وانفك وانفث كله معناها خلاف النبات؛ إلا ترى أن معين (زال)، برح فإذا دخل حرف النفي نفي البراح، فعاد إلى النبات وخلاف الرواية، فإذا قلت: ما زال زيدًا قائمًا فهو كلام معناه الإيجاب، أي: هو قائم". 

فقد اختلف النحويون في حكم دخول (الأَلْلَهُ) على خبر هذه الأفعال، ومردّ هذا الخلاف قول ذي الرمة:(1)

خرائجُ ما تُنفَّقُ إلا مُنَاخةً على الحَسْفِ أو ترمي بما بُدِّلَ فَقَرَا.

فقد أثار هذا البيت خلافًا قويًا بين النحويين، فذبح فريقٌ إلى إنكار هذا، وأولهم أبو عمرو بن العلاء(2)، الذي خطّ الشاعر، بحجّة أن (الأَلْلَهُ) لا تزداد في خبر (ما تُنفَّق).

(1) شرح الفصل 7/102.
(2) دراية 854 وهى من الشواهد التي حفلت بها كتب العربية وتجدها في: الكتب 3/48، ومعاني القرآن للفراء 328، والصحبة 329، والصبرة 189، والكتاب 7، والإيضاح 211، والأعمال الشهيرة 2/373، والإضافات 16/1، وأسرار العربية 142، وشرح الفسل 6/7، وشرح جمل الرحاجي لابن عصفور 398/1، وضياء الغمر 398/2، والنهي وحسب الوسط 212، والملخص في ضيغ قوانين العربية 219، وشرح الكافي للمرضي 326، وشرح أفلاطون 483/1، والبحر المحيط 227، والに向فة الصافية للنبي 875/2، والمعالم الوصيلة لابن الطارق 227، والبنك المحيط 482/1، وتربيه 23.

وترواح - أيضًا - قائلين لا تنفَّق:


المَخْض: الموضع الذي ن мая فيه الإبل، وأغلظ البحر أبكره. ينظر: اللسان 3/65 (مَخْض).

الحَسْف: الحداثة اللسان 8/69 (حَسْف).

(2) ينظر رأي الزاهد في الخزائنة 248/9.

وأبو عمرو بن العلاء هو زبان بن العلاء بن عمار بن عبد الله، ينتمي إلى معد بن عدنان التيمي المازني، وقيل اسمه العريان، وقيل إليه، وهو العلم المشهور في علم العربية والإجازة، قرأ القرآن على سعيد بن حجر وجاهيد، وأخذ النحو عن نصر بن غسان، وروى بين جبريل، وتميم، سنة 154هـ. ينظر: أخبار النحويين الصجريين 427، وترجمة الأدباء 6، وسير أعلام النبلاء 5/76.
وبيع أبا عمرو بن العلاء في القول بعدم جواز بجية (لا). زائدة في خبر أفعال
الاستمرار - كثير من النحويين، منهم: الرؤف (4)، أبو علي الفارسي (6)، والصيحي (7)،
والفارقي (4)، وأبو اليرقات الأثماري (4)، وابن يعيش (3)، وابن عصفور (3)، والضابطي (4)،
والنفي (4)، وابن أبي الربيع (3)، ابن جرير الولائي (3)، والمرادي (1)، وابن هشام (2)،
والسبوطي (1)، والأخواني (1)، ومحمود الألوسي (1).
قالوا في غلة المنع (11): إنما مع ذلك لأن دخول حرف الاستثناء على هذه الأفعال
يبطل المعين الذي وضعته وهو النفي؛ لأن ذلك إذا قلت ما زال زيد إلا قائمًا، فمعناه: زال
زيد قائمًا، وهذا يتناقض مع كون هذه الأفعال لا تستعمل إلا بحرف النفي.
وعلى الطرف النقيض نجد ممن يجوز زيادة (لا) في خبر أفعال الاستمرار، من
هؤلاء: المازني (18)، وابن جني (14)، وابن مالك (20).

1) ينظر: علل النحو / 255.
2) ينظر: المسائل الحلبية / 273.
3) ينظر: النصرة / 189/1.
4) ينظر: الإضاح / 203.
5) ينظر: أسرار العروبة / 141-142، والإنسابة / 156/1.
6) ينظر: شرح المفصل / 106/7.
7) ينظر: شرح الجمل / 339/1.
8) ينظر: التهذيب الوسيط / 122.
9) ينظر: شرح الكافية / 295/5.
10) ينظر: المفصل / 219.
11) ينظر: شرح ألفية ابن معتز / 875/2.
12) ينظر: الجين الدياني / 521/1.
13) ينظر: المعني / 373/1.
14) ينظر: هم الموسع / 24/2.
15) ينظر: شرح الأشوعي / 245/1.
16) ينظر: الضوابط وما يسبغ للشاعر دون النائر / 226.
17) ينظر: علل النحو / 255، وأسرار العربية / 141-142، واللغة ابن معتز / 875/2.
19) ينظر: المحسن / 329/1.
20) ينظر: شرح التسهيل / 268/2.
و penetbat الآراء حول رأي الأصمعي، فمن قال (1) يرى أنه يجوز زيادة (بلاً) في خبر هذه الأفعال، إلى قائل (2) يرى إنكاره قول ذي الرمة، و تغلظه إياه.

و خرج الناسون ما جاء في بيت ذي الرمة على واحد من هذه النحويات (3):

الو ل: أنه يروى (ما تنفث إلا مناحاً)، فيكون (بلاً) خبر (ما تنفث) والآن، و تفاصل.

الشخص، يقال: هذا آل قد بدأ أي: شخص.

وهذا القول هو رواية أخرى عن ذي الرمة، حينما عيب عليه قوله، وقد تبَّه ابن عصفور إلى هذا بقوله: "ويقال أن ذى الرمة ما عيب عليه قوله (ما تنفث إلا مناحاً) فظن له فقال: إنما قلت: آل مناحاً، أي: شخصًا (4).

الثاني: أنه يروى: ما تنفث إلا مناحاً بالرفع، فلا يكون فيه حجّة.

الثالث: أن (تنفث) ثامة وليس ناقصة، والآن يمنع دخول (بلاً) عليها هي الناقصة.

و (مناحاً) حال و (على الخنسف) متعلق مناحاً، و (نري) معطوفاً على (مناحاً).

و أول من قال هذا الفراء، استمع إليه يقول: "و قد يكون الانفثك على جهة يؤل، و يكبر الانفثك الذي تعرفه، فإن كانت على جهة يؤل، فلا أبدُ لها من فعل، و أن يكون معها جحد، فقول: ما انفثك أذكرت تردد: ما زلت أذكرك، فإذا كانت على غير معنى يؤل قلت: قد انفثك منك، و انفثك الشيء من الفراء، فيكون بلا جحد، وبلا فعل، و قد قال ذو الرمة: قد انفثك لا تنفث إلا مناحاً على الخنسف أو ترمي بما بلدًا فقراً، فلم يدخل فيها إلا (بلاً)، و هو ينوي به التمام و خلاف يؤل، لأنك لا تقول: ما زلت إلا قائماً (5).

واستحسن ابن الأثير هذا في قوله: "وليس دخول (بلاً) في هذا البيت حظاً، كما نوهه؛ لأن بعض النحوين قدَّر في (تنفث) التمام، ونصب (مناحاً) على الحال (6).

(1) ينظر: الحلبيات (743/1) و البحر المحيط (483/1)، والجبن الداني (250/1)، والغصن (73/1).
(2) ينظر: النكت (721/1)، والإفصاح في شرح آيات مشكلة الإعراب (220 - 221)، وشروش المفصل (71/1).
(3) ينظر: الإنصاف (158/1) في المسألة رقم 17، والبيبين على مذهب النحوين (304-305).
(4) ضرائر الشعر (71/1).
(5) معاني القرآن (38/1).
(6) الأمالي الشجرة (373/2).
الرابع: أن يروي على نصب (مناهجة) على الحال، وليس على جعله خبراً، سيكون خبر الفعل الناقص هو الجار والمجرور (على الخسف).

ومن قال بهذا الفارسي، حيث نص على هذا - بعد إنشاده البيت - قائلًا: "فأي الذي ذكره الأصمعي في ذلك أن يكون (مناهجة) الخبر، وكون (إلا) داخلة عليه؛ لأنه: تبت إلا مناهجة، فيكون على هذا التأويل من صلة الإناقة.

وقد يمكن أن لا يجعل من صلة الإناقة، ولكن يجعله (مستقر)، وكون (إلا) مناهجة حالاً، و(إلا) واقعة في غير موضوعها، والتقدير: ما تتفك على الخسف إلا مناهجة. وسبب هذا الرأي إلى بعض النحويين، وضعه ابن هشام بقوله: "وهذا فاسدٌ;

لقضاء الإشكال، إذ لا يُقال: جاء زيد إلا راكبًا.

كما صُنف بالقول: "والاعتدار يجعله حالاً و(على الخسف) خبرًا ضعيف، لما ان الإستثناء المرغّ فلما يجيء في الإنبات، ويُقدّر المستثنئ منه بعد. وتقدير النمام في (تفك) أحسن منه."

ويظهر للأثر التركيبي لهذه المسألة في البحر المحيط في تضعيف صاحبه رأي الأصمعي. القائل بزيادة (إلا) في فعل (ما تتفك) في بيت ذي الرمة، إذ يرى أبدا أصل في بيئة التركيب، والمعول عليه - عبده - عدم ثبات زيدانم في كلام العرب. وفي هذا يقول: "وقد ذهب الأصمعي - رحمه الله - إلى ذلك في قوله:

جراحج ما تتفك إلا مناهجة على الخسف أو نمي بما بلدًا فقراً وضعف قوله في ذلك، ولم يثبت زيادة (إلا) في مكان مقطوع به فثبت لها الزيداء.

وخلاصة الفعل أنه لا يجوز الفصل بالآية بين فعل الاستمرار وخبره لما يأتي:

١ - عدم ثبات زيادة عند العرب في مكان آخر فيقام عليه الزيداء هشناً، كما نص عليه أبو حيان.

٢ - أن الفعل بزيادتها في مثل بيت ذي الرمة يؤدي إلى بطلان المعنى الذي وضعت له هذه الأفعال وهو النفغ.

٣ - أن التحويين خرجوا البيت على آراء عدة، أحسنها جعل (تفك) تامة، كما صرح بذلك صاحب الحزائنة.

\[\text{المسائل الجليدات} / 278\]

\[\text{يُنظر: الحزائنة} / 253\]

\[\text{المغنى} / 231\]

\[\text{الحزائنة} / 254/6\]

\[\text{البحيراَ شيخ} / 483/1\]
المسألة الرابعة: الفصل بين الفعل وفاعل المؤنث الحقيقي أو المجازي.

أولاً: الفصل بينهما بـ (الإِلَّا)

اختلف النحويون في حكم الفعل إذا فصل بينه وبين فاعله المؤنث الحقيقي أو المجازي بـ (الإِلَّا) نحوه: ما قام إلا من، وما طلع إلا الشمس، فذهب فريق من النحوين إلى وجب حذف الناء، وأنه لا يجب إثباقا إلا في ضرورة الشعر، ومن هؤلاء: أبو حاتم السجستاني، والأحッシ، وابن عصفور، والملقي، والسمين الحلي، ونسبة هذا إلى كثير من النحوين.

وذهب فريق آخر إلى جواز حذف الناء وإثباقا، أو تعوي آخر إلى جواز: تذكر الفعل وتأثيثه، لكنهم جعلوا الحذف أجود، ومن هؤلاء: الغراء، وابن يعيش، وابن مالك، وابن الناظم، والرضي، وابن أبي الربع، وابن هشام، وعقيل، والسلسيلي، والمعتدي، والسيوطي، واختار هذا بعض المحدثين.

(1) ينظر رأيه في: البحر المحيط/7، المحساني هو مهمل بن محمد بن عثمان أبو جام حاتم السجستاني، إمام في النحو واللغة، وكان إمام جامع البصرة، توفي سنة 255 هـ. ومن مصنفاته: القرآن، وما تلحن فيه العامة، والقصور.
(2) ينظر رأيه في: أوضح المسائل/112، وشرح الشذور/170، وشرح التصريح/279، وشرح شواهد العين.
(3) ينظر: المقرب/1/3.
(4) ينظر: رصف المباني/166.
(5) ينظر: الدار الصوون/384/8، و/9، 258.
(6) ينظر: البحر المحيط/7، 332.
(7) ينظر: مماتي القرآن/3، 55.
(8) ينظر: شرح الفصل/87.
(9) ينظر: شرح التسهيل/114.
(10) ينظر: شرح الأنبياء/2/245.
(11) ينظر: شرح الكافرون/1/2.
(12) ينظر: الملحص في ضبط قوائمن العربية/280.
(13) ينظر: أوضح المسائل/113، وشرح الشذور/170.
(14) ينظر: المساعد/36/0.
(15) ينظر: شفاء العليل/1/414.
(16) ينظر: شرح الكوفي/86.
(17) ينظر: مع込む و/3/6، وشرح الأنبياء للمبياني/151.
(18) ينظر: النحو الرازي/2/79، ووضاء السالك/2/124، والتدريب والتأنيث لمغوي/2/177. 
وأصبحوا لا ثرى إلا مساكنهم (4)، وبقول الشاعر (5):

ما بقيت إلا الضرب الجراشع (6)
قالوا (7): وإنما كان الذكر أو الحذف أولى على اعتبار المعنى، لأن التقدير في مثل:

ما قام إلا هند، ما قام أحد إلا هند، فالفعل في التقدير مسدس إلى مذكر.

وقبل العلة القربي لحذف حذف الناحية من الفعل عند الفصل بينه وبين الفاعل المؤنث
ل (8) هي: "الدلالة على خروج هذا الفعل عن باب التزام حذف الفاعل الحقيقي معه،
فكان ممثلاً بذلك الحذف المطرد للفاعل شيئًا من التصرف، كما حدث في تلك الأفعال التي
مُمَّعت من التصرف، لدلالة على معان غير الأحاديث، كمنع تصرف (نعم) و(بس) للدلالة
على المدح والمدن، و(عسى) للدلالة على الرجاء، و(لي) للدلالة على النفي، فكما كان مع
التصرف قرينة لنظفية على مختلفها للأفعال في عدم دلالتها على الأحاديث، وفي بعض
الأحكام المتصلة بما، فكذلك كان التراكم حذف الناحية من الفعل في الاستثناء المفرغ قرينة
لفظية على خلافة هذا الفعل نظام سائر الأفعال المبنية للمعلوم في الزميم عدم ذكر فاعله
الحقيقي (6).

(1) هي قراءة أبي جعفر وصبرى ومعاذ بن الحارث، ينظر: الحفص 226/7، والبحر المحيط 226/7.
(2) سورة بس بآية 29.
(3) هسي قراءة الحدمي والأعمش، وابن أبي إسحاق والسلمي، ينظر: السبعة 598، وإبراهيم المبدي وذكورة
المنتهي / 557، والإعلاء / 393.
(4) سورة الأحقاف آية 25.
(5) هو ذو الرمة، ينظر: الحفص 227/7، وهو في: الحفص 227/7، وشرح المفصل 27/2، وشرح الألفية لاين الناظم 227/2،
والأهر المصنف 882/8، والتحليص 882/8، وشرح ابن عقيل 478/1، نحو: "النها: كلاً كلاً، وهو الضرب والدفع. اللسان 424/1، والأجزاء: مع جز وهم الأرض القاحلة البابسة
(للسن 53/7).
(6) الغرور: جمع غرر وهو جزء من جسر، اللسان 2/143 (غرر).
(7) الجراشع: جمع جراشي وهو العظيم الصدر وقيل الطويل. اللسان 42/7 (جرش).
(8) والمعنى: يصف ناقة بالضموم والحزام مما أصابها من توازي النحو والثبات في الأرض الصلبة.
(9) ينظر: شرح المفصل 38/7، وشرح الكافية للرضي 107/2، وشرح الشاذل 18/1.
(10) العدل عن المطالب بين أجزاء الجملة 111/1.

-165-
ثانياً: الفصل بينها بغیر (الآ):

يجب إثبات الناء إذا أسند الفعل إلى مؤنث حقيقي غير مفصول بشيء كقوله تعالى:

(1) إذ قال: "أُمَّشِمْ أَمْرُكَ "(1)، فإذا فعل بين الفعل وفاعله المؤنث الحقيقي بفصل غير

(الآ) حاز إثبات الناء وحذفها نحو: حضر القاضي امرأة، وحضرت القاضي امرأة.(2)

وجعل سيبويه والسهيلي(3) حذف الناء أحسن وأجمل مع طول الكلام. يقول

سيبويه: "وقال بعض العرب: قال فلانة، وكلما طال الكلام فهو أحسن، نحو قوله: حضر

القاضي امرأة؛ لأنه إذا طال الكلام كان الحذف أجمل"(4).

وتبع كثير من التحويين سيبويه في جواز الحذف هاهنا، يبدّ أنهم جعلوا إثبات الناء

في الفعل أخذ، ومنهم: ابن جني(5)، والشريف الكوفي(6)، والشلوي(7)، وابن عصفور(8).

وابن مالك(9)، والرضي(10)، والنيزي(11)، وابن الوردي(12)، وابن هشام(13)، وابن عقيل(14).

والازهري(15)، والامشيوتي(16).

(1) سورة آل عمران آية 35.
(2) ينظر: أوضح المسالك 113/2.
(3) ينظر: ناحي الفكر 130/1.
(4) الكتبة 38/2.
(6) ينظر: ابن الباج في شرح المليم 127/1.
(7) ينظر: التوطئة 167، وشرح المقدمة الجريلية 2/579.
(8) ينظر: المقرب 301/1.
(9) ينظر: شرح التسهيل 114/2.
(10) ينظر: شرح الكافي 170/2.
(11) ينظر: شرح الصوفة الصوفية 345/1.
(12) ينظر: شرح التحفة الوردية 2/208.
(13) ينظر: أوضح المسالك 113/1–114.
(14) ينظر: شرح ابن عقيل 477/1، والمساعد 1/39.
(15) ينظر: شرح التصريح 279/1.
(16) ينظر: شرح الأشيوخي 56/2.
وعزا بعضهم (1) علة جواز الحذف هاهنا إلى كون الفاصل بين الفعل وفاعله المؤنث قد قام مقام التأنيث.

وختصر المفرد حذف النائمة - والحال هذه - بالضرورة، ورأى أن في ذلك بعداً، وإن كان النحوين أجازوه. استمع إليه يقول: "وأمام (2)

لقد وَلَدَ الأخيفيل أم سوءٍ فإنما جاز للضرورة في الشعر حذفاً حسنًا، ولو كان مثله في الكلام، لكأن - عند النحوين - جائزًا على بعد" (3).

وبعده على رأيه هذا: الصمري (4)، والأعلم الشتري (5)، وابن الشجري (6).

وإذا أُسْتِند الفعل إلى الفاعل المؤنث المجازي جاز فيه إبقاء النائمة وحذفها، فقوله: طلع الشمس، وطلعت الشمس (7). فإن فضل بينهما كان حذف النائمة أحسن (8)، إظهارًا لفضل الحقيقى على غيره (9) الذي حُكم له بأفضلية إتباع الناء كما مَرَّ.

ويبعد أثر هذه المسألة في البحر المحيط في المواضع الآتية:

1 - جَوَّرَ أَبُو حيَان - رحمه الله - حذف النائمة من الفعل عند الفصل بينه وبين فاعله المجازي بغير إلاّ، فصد فوله تعالى: "يَعُلَّمُهَا يَكُونُ لِلنَّاسِ عَلَيْهِمْ حَجَّةً" (10).


(2) قائلة جهير بن عطية. وعذر البيت:

على باب استها صلب وشأن

(3) المفاضل 2/ 148.

(4) ينظر: النكت/ 222/ 145.

(5) ينظر: النكت/ 154/ 1.

(6) ينظر: الأمالي النحوية/ 2/ 262، و 413.

(7) ينظر: شرح الألفية لابن الناظم/ 2/ 144، وشرح الكافية للرضي/ 170، والملخص 2/ 280، وشرح المباني/ 262، وشرح النحوية 2/ 280، وشرح المقدمة الجزئية للشلالي/ 585/ 5.

(8) ينظر: شرح الكافية للرضي/ 170، وشرح المعلومات/ 127.

(9) ينظر: شرح الكافية للرضي/ 170.

(10) سورة البقرة آية 150.
قال - رحمه الله - "والقراءة بالباء، لأن الحجة تأتيها غير مجازي، وقد حسناً ذلك الفصل بين الفعل ومرفوعه مموجرين، فسهر التذكر جدًا".(1)

وكذا صنع مع المؤنث الحقيقي لكنه جعل المؤنث المجازي أولي بالحذف، فشد قوله تعالى: "فَقَدْ سُكِّنَ لَكُمْ أَيَّهَا الْيَهُودُ، فِي فَتْحِي الدَّيْنِ".(2) قال - رحمه الله - "و لم يلحق الناء (كان)، وإن كان قد أسنئ إلى مؤنث وهو (الآية)، لأجل أنه تأتيه مجازي، وازداد حسًا بالفصل وإذا كان الفصل محسنًا في المؤنث الحقيقي، فهو أولي في المؤنث المجازي، ومن كلامهم: حضر القاضي امرأة، وقال الشاعر:(3)

"إن الأمر عبّةُ مكنونة واحدة بعددًا وبعثت في الدنيا لمغروب".(4)

تابع الرأى القائل بوجوب حذف الناء عند الفصل بن (الآية) بين الفعل وفاعله المؤنث الحقيقي أو المجازي، وذلك عندما تعليقه على قراءة الفعل وقوعه تعالى: "فَكَانَتْ إِلَّا صَحِيحَةً وَحِيدَةً".(5) حيث قال - رحمه الله - وكان الأصل أن لا يلحق الناء لأنه إذا كان الفعل مسنئًا إلى ما بعد (الآية) من المؤنث لم تلحق العلامة للتأتيه، فقوله: ما قام إلا هند، ولا يجوز: ما قامت إلا هند عند أصحابنا إلا في الشعر، وجوزوه بعضهم في الكلام.(6)

رد - رحمه الله - رأى ابن عطيلة الذي رأى فيه أن تذكر كان وأحواها مع وجود الفعال أحسن من سائر الفعال، ورأى - رحمه الله - أنه لا فرق بين هذه الأفعال وغيرها في هذا الحكم. جاء ذلك عند تعليقه على قوله تعالى: "وَلَمْ نَثْبِكُ لَهُمْ صَحِيحٌ".(7) حيث قال: "وقرأ النخعي(8) ولم يكن بالباء...

(1) البحر المحيط/ 441/1 
(2) سورة آل عمران آية 13.
(3) لم ينسب إلى معيج وبدعه في: معاني القرآن للقراءة 2/308/2، والخصائص 4/14/2، والمع/ 81، والأمالي الشعرية/ 413، والبيان في شرح المفصل / 124، وشرح المفصل / 93، وشرح التحفة الوردية / 280، وشرح الأخوين/ 5/2.
(4) البحر المحيط/ 393/2.
(5) سورة يس آية 19.
(6) البحر المحيط/ 433/6، و Wonderland 1/10.
(7) سورة الأنعام آية 110.
(8) النخعي هو الإمام الحافظ أبو عمران إبراهيم بن نزار بن قيس النخعي اليماني، وروى عن كثير من التابعين، وكان بصيراً بمذهب ابن مسعود، واسع الرواية، كتب المحاسن، مات سنة 96 هـ. (ينظر: مشاهير علماء الأئمة/ 2/101، وويكات الأعضاء/ 25/1، ووظائف الحفاظ/ 37/3).
وذكر للفصل بين الفعل والفاعل... وقال ابن عطية: وتذكرها وأحوالها مع
تأنيث اسمها أسهل من ذلك في سائر الأفعال(1) ولا أعرف هذا عند النحوين،
ولم يفرقوا بين كان وغيره "(2)".

(1) المحرر الوحيض 2/329.
(2) البحر المحيط 4/194.
المسألة الخامسة: توزُّع المفعول بين الفعل والفاعل:
الأصل في ترتيب الجملة الفعلية أن تكون هكذا: الفعل + الفاعل + المفعول به، ويفكِّن الفاعل منتصلاً بفعله، ثم يأتي مفعوله، وعلى هذا نصَّ أَوَّل يبعث في قوله: "فإذاً رتبة الفعل يجب أن يكون أولاً، ورتبة الفاعل أن يكون بعده، ورتبة المفعول أن يكون آخر"(1).

يبد أن هَذِه الرتبة خواَلفت، فجاء المفعول به متوسطًا بين الفعل وفاعله، وهو ما يسمي النحويون التقدم. ويكون هذا التوسيع جائزًا أو واجبًا.

أولًا: توسط المفعول جوازًا:
يجوز توسط المفعول بين الفعل وفاعله، في كل موضع لا يجِّب فيه تقديمه على فعله أو تأخيره عن فاعله(2).

ويتحقق ذلك بزوايا اللبس بين الفاعل والمفعول، ومن ذلك(3):

1- ظهور الإعراب فيها كقولك: صحب عمرًا زيد، فالإعراب الظاهر في الاسمين بين الفاعل والمفعول، فسُماع لك تقضيم أحدهما على الآخر.

2- تنوِّع الفاعل والمفعول وجمعهما، كقولك في الصفية: صحب الموسيان الحيدين، وفي الجمع: صحب الموسيون النحيين، ففي التوأوث على أَثَن يبا، مع النحوية والجمع، ومن رفع الفاعل باللَّفِّ في حال النحية، ورفعه باللَّه في حال الجمع، ونصب المفعول بالباء في كلِّها، وعلى ذلك فلا إشكال من تقضيم أحدهما على الآخر.

3- وصف أَحدهما بصفة يظهر فيها الإعراب، فمن وصف الفاعل: صحب موسى عميس الظريف، ورفع (الظريف) يقولُ بأنَّ عَميس (عَميس) فاعل مؤخر، وفي مفعوله متوسط بين الفعل وفاعله. ومن وصف المفعول: صحب موسى عيسى الظريف، فنصب (الظريف) يقولُ كذلك بأنَّ ما قبلها مفعول به في موضعه الطبيعي.

4- توكيِد أَحدهما بتوكيِد يظهر فيه الإعراب، فمن توكيِد الفاعل: صحب موسى

عميس نفسه، ومن توكيِد المفعول: صحب موسى عيسى نفسه.

---

(1) شرح الفصل/176.
(2) انظر: حاشية الخضري/243/1.
(3) انظر: إصلاح الحال الواقع في الجمل/58-59، والتوطئة/165.
5- العطف على أحدهما ما يظهر في أحدهما الإعراب، فمن العطف على الفاعل:
صحاب موسى عيسى وزيدٌ، ومن العطف على المفعول: صحب موسى عيسى وزيدًا.

رفع (زيد) في المثال الأول يدلّ على أنّ (عيسى) فاعل مؤخر، ونصبه في المثال الثاني يدلّ على أنه - أي عيسى - مفعول به في موضعه.

وقد أضاف الرضي إلى ما يزيل اللبس السابق ما يأتي (١):

- أن يكون هناك قربة معنوية نحو: أكل الكمنثى موسى، والقرينة هنا أنّ الأكل يكون من موسى، فهو الفاعل، فصار تقدماً وتأخيراً لا يضر، لأنه معروف الآكل من المأكول.

ومن ذلك: استخلاف المرتضى المصطفى، ويزول اللبس في هذا المثال بالأدلة والقرائن المعنوية التي لدى المستمع، فهو - ولا شكّ - يعرف أن كلمة (استخلاف) تعني خلف)، وكلمة (المصطفى) تعني لقب الرسول صلى الله عليه وسلم، وكلمة (المرتضى) تعني أبا بكر رضي الله عنه، فلمّا تحقق هذا زال ما يمكن أن يكون لدى المستمع من لبس، فنجوز على أثره التقدم والتأخير (٢).

وهذا يدلّ على أنّ العنصر الدلالي يسمح بالتصريف بالتقدم والتأخير؛ لأنه يقوم بالوظيفة الذي كانت تقوم به الاعلامية الإعرابية، وهي إحدى الوسائط التي أصطنعتها اللغة للتنمير بين العناصر بعضها البعض (٣).

2- اتصال علامة الفاعل بالفعل، نحو: ضربت موسى جليلي، فالفاعل (جليلي)، يدلّ على ذلك تاء التأنيث المتصلة بالفعل (ضرب)، ولا ضرير - والحال هذه من تقديم أو تأخيره.

3- اتصال ضمير الثاني بالأول، نحو: ضرب فتاه موسى، فافاء في (فتاه) تعود على (موسى)، وهو الفاعل، ويجوز هنا أن تقدم المفعول ليكون متوسطًا بين الفعل وفاعله، أو أن تؤخره فقوله: ضرب موسى فتاه. وعجل ذلك: أنّ الضمير في (فتاه) وإنّ عاد على (موسى) المتأخر، إلاّ أنه متقدم في الرتبة.

(١) بنظر: شرح الكافية ٢٢/ ٣٣.
(٢) بنظر: مجلة اللسان العربي (أمن اللبس ومراقب الألفاظ في النحو العربي) العدد ٤٥ ص ٤٥.
(٣) بنظر: السابق /٥٤.
وقد شاع هذا في لسان العرب:(1) أي: توسُّطُ المفعول المشترك على ضمير يعود على الفاعل، ومن شواهد قول الشاعر:(2) كما أتى رَبّ موسى على قَدْرِ والشاهد فيه:(3) (أتى رَبّ موسى)، فقد توسَّطُ المفعول - وهو رَبّ - بين الفعل والفاعل وهو موسى.

ثانيًا: النُّسوَتُ وجوُبَي، أي: تُقَدِّمُ المفعول به على الفاعل وجوُبَي: يلزم فيه أن يكون التركيب هكذا: الفاعل + المفعول به + الفاعل. ويكون ذلك في المواضع الآتية:(4)

1- أن يتصل بالفاعل ضمير المفعول، كقوله تعالى: «فَوَيَّامًا يَنْثَفِقُ الْأَطْلَافِينَ مَعَدُّرَمِهِمْ» (1) فـ (إبراهيم) (و(الظلمين)

مفعولان مقدمان على فاعليهما وجوبياً.

ولا يجيَّد أكثر التحويين نحو: زان نورُهُ الشعر (5)، لا في نثر ولا في شعر (6)، وأجاهه قوم منهم: الطوال (7) و(الأخفش (8)، وابن جيبي (9)، وابن مالك (10).

واستشهدوا على ذلك بوروده في كلام العرب الفصحاء، كقول الشاعر:(11)

________________________

(1) نظر: شرح ابن عقيل / 493/1.
(2) هو حُرَّرَ بِعَطْلَةَ. نظر: ديوانه/ 211 ورواه أنه: قائد الخلافة إذ كانت له قدن، وهو من شواهد: أوضح المسائل.
(3) نظر: شرح ابن عقيل/ 124، وشرح التصريح/ 233/2، وشرح الأشعري/ 248/3.
(4) نظر: شرح شاهده العيني مع حاشية الصحاب/ 283/2.
(5) نظر: المقرب/ 54، ومَرَضَكِ الكافِيَة* للرضي/ 75/1، وأوضح المسائل/ 82/10، وشرح التصريح/ 283/2.
(6) نظر: سورة البقرة/ آية 124.
(7) نظر: سورة غافر/ آية 52.
(8) نظر: شرح النسيب/ 125/2، ومَرَضَكِ الكافِيَة* للفضي/ 275/1، وأوضح المسائل/ 125/1، وشرح التصريح/ 277/1.
(9) نظر: الخصائص/ 294/1.
(10) نظر: شرح النسيب/ 125/1، وشرح التصريح/ 277/1، وإيضاح المسائل/ 294/12، ومَرَضَكِ الكافِيَة* للرضي/ 277/1، وأوضح المسائل/ 125/2، وشرح ابن عقيل/ 493/1.
(11) نظر: شرح النسيب/ 111/2، وشرح التصريح/ 120.
(12) قبل هو الفاخري الخُزَتالِي، وقيل: أبو الأسود، وقيل: عبد الله بن همام.

(13) وهو من شواهد: الخصائص/ 294/1، ومَرَضَكِ الكافِيَة* للرضي/ 277/1، وأوضح المسائل/ 125/2، وشرح ابن عقيل/ 493/1.
جزاء ربه عن عدي بن حاتم
وزن المانعون ما ورد على هذا، فقالوا في البيت: الضمير يرجع إلى الجزر الذي ذَلَّ عليه (جزرٍ)، أو لشحص غير (عدي) (1)، هربًا من أن يكون الضمير عائداً على المفعول به. 
وعقل الأزهرى (2)، والأشكرى (3) على هذا المعنى بقولهما: "وهو الحق والإنصاف؛ لأن ذلك إنما ورد في الشعر دون النثر.

2- أن يُحصى الفاعل بإذنًا باتفاق (4)، كقوله تعالى: "إِنَّمَا يَحْكُمُ اللَّهُ مِن عِبَادِهِ
الْعَلَمَانِ" (5)، فالعلماء فاعل محصور في الخشية، فوجب تأخيره، فلزم توسط المفعول، والمعلم: ما يخشى الله من عباده إلا العلماء.

وَيَبْنِي الْحَرْجِلِيَّة فَأْتَى حَصْرُ الفَاعِل فِي هَذِه الْآيَة يُقُولُ: "تَقْدِيمُ اسم الله تعالى إِنَّما كان لِأَلْجَلُ أنَّ الغُرْضَ أن يَبْنِي الْخَشْوَانْ مِنْ هُمْ، وَيَحْجِرُ بَيْنَهم العلماء خاصة دون غيرهم، 
وَلَوْ أُحِبَّ ذَرَّةً فَوْقَامَ (العلماء)، قَلِيلٌ: إِنَّمَا يَحْكُمُ اللهُ لَصَارَ المَعْنِي عَلَى ضَدْ 
مَا هِيَ عَلَى الْآن، وَلِصَارَ الغُرْضَ بِيَانَ المَخْشُوْنِ مِنْ هُمْ، وَالإِخْبَارَ بِحَبْثٍ الله تعالى دون غيره، 
وَلَا يُجِبْ - حَيْثُ - أن تكون الخشية من الله تعالى مقصورة على العلماء، وأن يكونوا 
مُحِيِّضِينَ سِيْفَهُمَا كَمَا هُوَ الغُرْضُ مِنْ الْآيَة، بَلْ كَانَ يَكُونُ الْمَعْنِي أَنَّ غَيْرَ الْعَلَمَاءِ يَخْشَوْنَ الله 
تَعَالَ أَيْضاً، إِلَّا أَنَّهُ مَعَ خَشْيَتِهِمُ اللَّهُ تَعَالَ يَخْشَوْنَ مَعَهُ غَيْرَهُ، وَالْعَلَمَاءِ لَا يَخْشَوْنَ غَيْرَ الله 
تَعَالَ" (5).

وَكَذَاكَ الرَّحْمَة بِلَا عَلَى غَيْرِ النُّكَسَاءٍ (6) فإِنَّ أُجْزَى تَقْدِيمُ المَحْصُور بِالْجَلْدِ مُتَّلَقِّيًا، فَاعْلَ 
كَانَ أَوْ مَفْعُولًا (8)، وَمَا احْتَجَّ هُوَ عَلَى ذَلِكَ فُولُ الشَّاعِرُ (9):

1) ينظر: حاشية الصحاب 109/60.
2) يظر: شرح التصريح 283/1.
3) يظر: شرح الأزهرى 286/2.
4) يظر: الأرشاد 135/4، وشرح التصريح 284/1.
5) نورة فاطمة 28.
6) نزان الإحسان 330/4.
7) يظر رأيه في شرح التسهيل 2/134/1، وشرح الألفية لابن الناذم 128/6، والارشاد 134/1، وأوضح المسالك 124/2، وشرح ابن عقيل 497/1، وشرح العليل 242/6، وشرح التصريح 284/1، وإيضاح الأخشيبي 58/1.
8) يظر: شرح ابن عقيل 1492/6، وشرح الأخشيبي 58/2.
9) هو ذو الرمية. يظر: ديوانه 384/4. ورواه: أهل الرأي الديار. فهذه في أوضح المسالك 131/2، وشرح ابن عقيل 489/1، وشرح التصريح 284/1، وشرح الأخشيبي 57/2، وشرح البخاري 261/2، وشرح الأخشيبي 57/5. أثناء: جمع ناي وهو البدل. يظهر: النسان 103/15 (تأي).
10) المأم: الأثر الأسود في البلد والى الأرض، وجمع شام. يظهر: النسان 329/13 (شيم).
11) يظر وصمه ما يكفر الواو على أنه جمع وشم. وعلق محمد بن محمد بن عبد الحميد على هذا يقوله: "عده الساكك 132/1(132/1): "ولوي ذلك بصواب أصلأ".

-172-
فلم يدرك إلا الله ما هيَّجَّت لنا عشية آناء الديار وشامُها وخرج الجمهور هذا البيت وأمَّاله على تقدير فعل آخر ينصب المفعول به. قال ابن عصفور - بعد أن ذكر البيت - : "فعلي إيضام فعل، أي: ذرى ما هيَّجَّت لنا"(1).

ورجع ابن مالك منع تقدم الفاعل المخصص بالعذاب بعد الجمهور إلى كون الحصر لا يُعرف إلا بتأخيره. يقول: "وِجْهَة من منع تقدم المخصص مطلقًا حمل الحصر بالّا على الحصر بإِنّما، وذلك أن الاستيئين بعد (إِنّما) لا يُعرف متعلق الحصر منهما إلا بتأخيره، كثولك قاصِداً لحصر المفعوله في زيد: إِنّما يضرب عمرو زيدًا؛ فالرادي: كون الضرب الصادر من (عمر) شخصًا به زيد، ولا يعلم هذا إلا بتأخير (زيد)، فإِن يثبت تقيقه، وجعل المفرن بالّا متأخراً وإن كان لا يخفى كونه مخصصًا لم يتأخير ليجري الحصر على سنن واحد.

وملزم الكسائي ذلك؛ لأن الاقتراح بالّا يدل على المعني، والتوسع عند وضوح المعين أولى من التضحي مسح أحد الاستعمايلين(1).

3- أن يكون المفعول ضميرًا متصلًا، والفاعل اسمًا ظاهرًا، نحو: أَدْنِيَ رَبِّي، وَهُدَايَا الله، فلما حاولنا تقدم الفاعل فيه وما تأخر المفعول لأَدْى ذلك إلى الفصل الضمير فيكون: أَدْنِي رَبِّي إِيَابًا مع إِكَانَة التصلب وهذا لا يجوز.

وقد يذكر أن تقدم المفعول على فاعله، أو توسطه بين الفعل والفاعل، له دلالات معنويّة، كالاهتمام به، وفي هذا يقول سيبويه: "إِن قَذَمَت المفعل وأُحرَت الفاعل، جرى كما جرى في الأول، وذلك قولك: ضرب زيدًا عذب الله... وهو عربي جيد كثير، كأنهم إنما يقدّمون الذي بانه أهم لهم، وهم بيانه أعين، وإن كنا جميعًا يُهمَّهم ويعحبهم"(2).

وقال ابن عطية عند وقفة على قوله تعالى: "إِن كُنتُم شدأءاً إذ حضَر يَعْقِبَ الْمَوْتَ"(1): "معين الآية: حضر يَعْقِبَ مقدّمات الموت، وإذاً فلو حضر الموت لما أمكن أن يقول شيئا، وقال الّا (يَعْقِبَ) على جهة تقدم الأهم"(3).

وقال ابن عطية: "وقد تقدّم المفعول به لضرب من التوسع والاهتمام به"(4).

(1) المقرب 5417 ونظرة: شرح التصريح 284/1، وشرح الشواهد للعينين بحاشية الصبان 2/57.
(2) شرح التسهيل 124/2.
(3) الكتب 34/1.
(4) سورة القدر آية 132.
(5) الخمار الوجيز 214/1.
(6) شرح المفصل 71/1.
ويظهر الأثر التركيبي لهذه المسألة في البحر اللبيط في تجويز صاحبه توسط المفعول به لزوال الرباس في قوله تعالى: «أن تضلل إحدناهم فقتلهنما إحدنهم الآخرى» (1)

حيث قال - رحمه الله -: "ويجوز أن يكون (إحداهما) مفعولاً، والفاعل هو الآخرى لزوال الرباس؛ إذ معلوم أن المذكرة ليست الناسية، فجاز أن يتقدم المفعول ويتأخر الفاعل، فيكون نحو: كسر العصا موسى (3).

واقتضب - رحمه الله - الحديث في مسألة توسط المفعول وجوبيًا، ورجع ذلك لشهرة المسألة. جاء ذلك عند تعليقه على قوله تعالى: "وإذ أتلأل عزه زباه" (4)، حيث قال: "وكونه مما يجيب فيه تقديم المفعول هو قول الجمهور، وقد جاء في كلام العرب مثل: ضرب غلامه زيدًا. قال: وقاس عليه بعض النحويين، وتأول بعضه الجمهور، أو حمله على الشذوذ، وقد طوَّل الزمخشي في هذه المسألة بما وافق عليه في الكشاف (5)، ليست من المسائل التي يطول فيها لشهرتها في العربية" (6).

---

(1) سورة البقرة آية 282.
(2) البحر المحيط 349/2 1350.
(3) سورة البقرة آية 124.
(4) ينظر 183.
(5) البحر المحيط 275/1.
 المسألة السادسة: الفصل بين المضافين بغير الظرف:

اختفى الظهرُون في حكم الفصل بين المضاف والمضاف إليه، فذهب الكوفيون إلى جواز الفصل بينهما في السعة بغير الظرف والجار والمجرور (1)، وخصوص بعضهم الجواز
بضرورة الشعر (2).

وهذا البصريون (3)، وأوقفهم الفراء (4)، وبعض المتأخرین (5) إلى أن الفصل بينهما لا
يجوز إلا بالظرف والجار والمجرور، لأنهما يتسعون فيها أكثر من غيرهما.

وستدل الكوفيون على صحة مذهبهم بالنثر والشعر (6)، فأما الشافعية فاعتمدوا قراءة ابن
عمر (7) لقوله تعالى: "ورَكَّزْنَا لَكِ زَيْتَنَتْ أَحْمَرَةً مِّنْ أَحْمَرَةِ النَّارِ"، فتمّت أولئكهم
شرّهُما وهم (8)، بنصب (أولادهم) وجر (شركائهم).

كما استدلوا بما حكاه الكساندي عن العرب من قولهم: "هذا غلام – والله – زيد",
وأما حكاه أبو عبيد عن بعض العرب من قولهم: "إن الشاة لم تجر فتسمع صوت – والله –
ربها".

وأما الشعر فاحتجوا منه بقول الشاعر (9):

فرَجَحْتُها مَزَجَةً، زَجَّ القَلوصُ أَبِي مَرَادَة

والتقدير: زجّ أبي مرادة القلوص، ففصل بين المضاف والمضاف إليه بالقلوص وهو
مفعول، وليس بظرف ولا جار ومجرور.

(1) ينظر: التناول النصرة / 51، ومحمد المحاسن / 295 ،/ 4.
(2) ينظر: الأنصار 2 / المسألة رقم 0، والخزانة / 418، / 4.
(3) ينظر: الأنصار 2 / التناول النصرة / 52، وشرح التصريح / 57، والخزانة / 418.
(4) ينظر: معاي القرآن / 358 / 1.
(5) ينظر: إعراب القرآن للحاس / 88، والجمع في القرآت السبع / 151، والكفش عن وجه القرآت السبع / 154 / 1، والكتاب في المؤلفات / 339.
(6) ينظر: الأنصار 2 / 431، والتلف النصرة / 51، / 5.
(7) ينظر: السبعة في القرآت / 270، والكتاب / 442، وشرح المبتدئ وتذكرة المنهي / 31، والبشر / 263.
(8) سورة الأعام آية 137.
(9) غير معروف. ويجده في معاي القرآن للقراء / 358 / 1، والخصائص / 2 / 0، والمفصل / 2 / 202، والكتاب / 2 / 277، وإعراب المعاني من حج العباس / 4، وشرح التسبيح / 278 / 3، وشرح الألفية لأبو الناظم / 406، والبحر المحيط / 279 / 3، والدرس المصور / 276 / 2، والمساعد / 415 / 4.
كما احتاجوا بقول الشاعر:

"ضَرَّ عَلَى مَا تَسْمَعَ وَقَدَ شَفَتَ".

والتقدير: شفت غلال صدورها عباد الفقيه منها، ففصل بين المضاف والمضاف إليه بفاعل (شفت)، وبالجار والمجرور (منها).

وااحتوا - أيضًا - بقول الشاعر:

"يُقِفُّ بِحُوْرَيْ الْمَرَاتِمَ لَمْ تُرَ".

والتقدير: من قرع الكتانى القسي، ففصل بينهما بـ (القسي) وهو مفعول المصدر.

وقول الشاعر:

«كأن قُلِّرَ رَسُومًا قَلَما».

والتقدير: بعد محتها، ففصل بين المضاف الذي هو (محتها) بالفعل الذي هو (قُلِّرَ)، وتقدير البيت: فأصبحت قفراً بعد محتها، كان قلمًا خط رُسُومًا.

وتبعت طائفة من التحويلين أهل الكوفة، فأجازوا الفصل في السعة بين المضافين.

معموم المضاف، منهم: ابن مالك، وابنه بدر الدين، ابن هشام، ابن عقيل، والأزهرى، السبوعتي، والأخومي، والألوسي.

---

(1) مجهول القائل. هو من شواهد الإفصاح في شرح آيات مشكلة الإعراب / 2001، وضرائب الشعر لابن عصفور.
(2) فائقة الطرماح بن حكيم. ينظر: دبوس/ 125، وهو في الأخلص / 2، وضرائب الشعر لابن عصفور.
(3) مجهول القائل. ينظر: شرح الشهيل / 272.
(4) مجهول القائل. ينظر: شرح الألفية / 405.
(5) مجهول القائل. ينظر: أوضح المسالك / 178.
(6) مجهول القائل. ينظر: المساعد / 272، وشرح ابن عقيل / 82.
(7) مجهول القائل. ينظر: شرح التصريح / 57.
(8) مجهول القائل. ينظر: التفسير / 295.
(9) مجهول القائل. ينظر: شرح الأخومي / 272.
(10) مجهول القائل. ينظر: الضراز / 97.
وفصل بعض أهل هذه الطائفة القول في المسألة، فبينا أن مسائل الفصل سبع، منها ثلاثة جائزة في السعة، وأربع خاصة بضرورة الشعر، وهذه الثلاثة الجائزة في السعة هي:

1- أن يكون المضاف مصدرًا والمضاف إليه فاعلًا، والفاعل إما مفعله، كقراءة ابن عامر: "فنقل أولادهم شركائهم"، وقول الشاعر.

2- أن يكون مصدر مضفاء، والأجاد مضفاء إليه، من إضافة المصدر إلى فاعله، والغائب: مفعله، وفصل بين المصدر والمضيء إليه، والأصل سوق الأجاد البغاء.

وإما لظرف كقول بعضهم: "ترك يومًا نفسل، وهاوها سعيًا ها في رداها".

3- أن يكون المضاف مصدرًا، والمضفاء إليه مفعوله الأول، والفاعل مفعوله الثاني، كقراءة بعض السلف: "فلا تحسَب الله مخلصًا وعده رسله"، وقول الشاعر.

ما زال وقوع من يؤمن بالغين، وسواه ما معه فضله الخاتم.

فمنع اسم فاعل مضفاء إلى مفعوله الأول، وهو الخاتم، وفصل بين المتضافين، والأصل: وسواه ما معه الخاتم فضلة.

أو ضرفاً، كقوله عليه الصلاة وسلم: "هل أنتم تأكر في صاحب"، والأصل: تأكر صاحب لي.

وأأما الأربعة الخاصة بالضرورة فهي:

---

(2) ينظر: البحر الفتحي 5/439.
(3) ينظر: البحر المحيط 5/439.
(4) ينظر: البحر المحيط 5/439.
(5) ينظر: البحر المحيط 5/439.
(6) ينظر: البحر المحيط 5/439.
(7) ينظر: البحر المحيط 5/439.
(8) ينظر: البحر المحيط 5/439.
1- الفصل بالأجنبى، والمراد به ممول غير المضاف، فاعلاً كان، كقول
الشاعر (1):
أنيجْ أَيَامَ الْفَِيَدَةِ إِذْ نَجَّاهُ فَيِمَّعَ ما نَجِّاهُ
أي: أنيجْ أَيَامَ الْفَِيَدَةِ إِذْ نَجِّاهُ
أو مفعولاً، كقوله :
تَسْقِي امتِجاَحًا نَدِى المسَوِقَة رَيْقَتِها
أي: تسقي هي ندئ ر익تها المسواق
وئى مفعولاً أول وهو مضاف، ورقيتها مضاف إليه، والمسواق مفعول ثان فصل به
بين المضافين.
أو ظرفًا كقول الشاعر (2):
كَا مَا خَطِّ الْكِتَابُ بِكْفُ يَوْمًا
يُهْوِيُّ يُقَارِبُ أو يُرِيْلُ
كِفْ قَبْلَ مَا وَقَدْ بَلَّّ الْمِرَادِي سَيِّفَهُ
2- الفصل بِنَبْتِ المضَاف، كقوله (3):
نَجْوهُ وَقَدْ بَلَّ الْمِرَادِي سَيِّفَهُ
من ابن أبي شيخ الأباطخ طالبً

(1) هو الأعلى ميمون بن قيس. ينظر: ديوانه / 121، وهو من شواهد: شرح التسهيل / 274/3، وشرح عدمة الحافظ
(2) هو جبرين بن عطية. ينظر: ديوانه / ٣٠٥. وقيد في: شرح التسهيل / ٣٧٤/٣، وشرح العدمة لابن الناظم / ٤٤١،
والمساعد / ٣٧٩/٢، والمجمع / ٣٦٩/٢، والمدرر اللوامع / ٤٤٥/٥، وفيه: الإفتراض: الاستعثاء، والمصرطة: الحساب،
واللوج: حراج مرصوف بعضها على بعض ماؤها أرق وأصفي.
(3) هو أبو حنيفة الجوزيري. وهو من شواهد: الكتاب / ١٧٩/٢، والمفسر / ٣٧٧/٤، والخصائص / ١٠٥/٤، والبيان في
شرح المعنى، وال правила / ٤٣٧/٣، والإفتراض / ٢٢٣/٣، وشرح السببل في / ٢٨٧/٣، وشرح المعنى لابن
الناظم / ٤٤١، والمحفظ / ٤٤٣/٤، والمفسر / ٣٨٣/٣، وشرح ابن عقيل / ٨٣/٢، ومجمع المواعيد / ٢٩٠/٤،
والصغير / ٤٤٥/٥، والمحفظ / ٤٤٨/٤، وشرح المعنى / ٤٥٥/٣، وشرح المعنى لابن الناظم / ٤٤١، والمفسر / ٣٧٧/٣، وشرح عدمة الحافظ
(4) هو معاوية بن أبي سفيان وهو من شواهد: شرح السببل في / ٢٧٥/٥، وشرح عدمة الحافظ / ٢٧٥/٣، وشرح المعنى لابن
الناظم / ٤٤١، والمفسر / ٣٧٧/٣، ومجمع المواعيد / ٢٩٠/٤.
حيث فصل بين المضاف (أب) والمضاف إليه (طالب) بنعت المضاف وهو شيخ الأباطح، والأصل: من ابن أبي طالب شيخ الأباطح.

3 - الفصل بالنداء، كقوله(1):
كان برذون أبا حسام
أي: كان برذون زيد حارز يا أبا حسام.

4 - الفصل بفاعل المضاف، كقوله(2):
ما إن وجدنا للهوى من طب ولا عدمنا قهر وحذ صب والشاهد فيه: "فَهَّرَ وَحَدَّ صَب" حيث أضيف (قهر) له مفعولاً (صب) وفصل بينهما بفاعل المصدر (وخد)، والأصل: ما وجدنا طباً، ولا عدمنا قهر صب وحذ.

وزيد على ما سبق أثنا هما(3):

1 - الفصل بالفاعل الملفع، كقوله(4):
الديران أم عسقيا الكفارا
أي: بأي الأراضي تراهم.

2 - الفصل بالفاعل لألحاء، كقوله(5):
مُعاوَدُ جَرَأَةٍ وَقْتِ الْمُوادِي
أراد: معاوذ وقت الموادي جرأة.

وقد أنكر البصريون رأي الكوفيين ومن أتباعهم، القائل بجواب الفصل بين المتضائفين في السعة، بحجة أن المضاف والمضاف إليه ممزلاً ضيء واحد، فلا يجوز الفصل بينهما.

---


وكان موقفهم ما احتج به الكوفيون كالآتي:

1- رفضوا ما حكاه الكسائي وأبو عبيدة، بحجة أن الفاصل بين، واليمين تدخل على أخبارهم للتوكيد، وهو يسموحاً في هذا النحو لغواً لزيادتهما في الكلام في وقوعها في غير موقعها.

2- رذَّوا ما أنشدوه بحجة قلته، وعدم معرفة قائله.

3- لم يسوغوا الاحتجاج بقراءة ابن عامر، لمخالفتها إجماعهم على منع الفصل بين المتضايفين بالفعل.

ومن الجدير بالذكر أن الاستدلال لهذه القراءة من قبل الكوفيين قد أثار عاصفة بين صفوف المؤديين للمذهب البصري، وكان المتلاحمين الني وضعوها وحدهم لا يقبل الخروج عليه، فهناك من يرفض هذه القراءة جملةً وتفصيلاً، يجعلها من قبل اللحن. يقول النحاس:

"فأمام ما حكاه أبو عبيد عن ابن عامر وأهل الشام، فلا يجوز في كلام ولا شعر، وإنما أجاز النحويون التفريق بين المضاف والمضاف إليه في الشعر بالظرف ؛ لأنه لا يفصل، فامًا بالاسماء غير الظرف فلحج".

وهناك من يستفيحها، كالطبري، وابن خالويل، وأبي علي الفارسي، وفي هذا يقول النوع الثاني: "والحجة لمن قرأ بضم الزاي (بعوض زين)؛ أنه دل بذلك على بناء الفعل لما يسمَّ فاعله، ورفع به القتل، وأضافه إلى (شركائهم) فخفضهم، ونصب (أولادهم) بوقوع القتل عليه، وحلهم بين المضاف والمضاف إليه، وهو قبيح في القرآن وإنما يجوز في الشعر".

وهناك من يضعها كمكي بن أبي طالب، وابن عطية. وفي هذا يقول الأول: "وهذه القراءة فيها ضعف؛ للتفرقة بين المضاف والمضاف إليه؛ لأنه إنما يجوز مثل هذا التفريق في الشعر".

---

1) ينظر: الإنصاف 435/2 مسألة رقم 60.
2) ينظر: إعراب القرآن 98/2.
3) ينظر: جامع البيان 43/44.
4) ينظر: الحججة 325/3.
5) ينظر: الحججة في القراءات السبع 150/151.
6) ينظر: المحرر الوجيز 349/350.
7) ينظر: الكشف عن وجه القراءات 454/1.
وهناك من أغلظ وأساء في عبارته كالزمخشري الذي قال: "وأنا قراءة ابن عامر...
فشيء لُو كان في مكان الضرورات وهو الشعر، لكان الفكرًا مشددًا كما سُمّى وردًّا:
زيج الفؤوس أي مزادة
فكيف به في الكلام المنثور؟ فكيف به في القرآن المعجز بحسن نظمه وجزائه؟
والذي حمله على ذلك أن رأى في بعض المصاحف (شراكاتهم) مكتوبًا بالباء، ولو قرأ بجِّر
الأولاد والشركاء، لأن الأولاد شراكاؤهم في أمواض، لوجد في ذلك مبودحة عن هذا
الارتباك"(1).

وأيده أبو حيان سلامة هذا التركيب، استنادًا إلى قراءة ابن عامر السابقة، حيث قال
 пу خه الله - "وقرأ ابن عامر كذلك إلا أنه نسبه (أولادهم)، وجرّ (شراكاتهم)، فصل
بين المصدر المعضّف إلى الفاعل بالفعل، وهي مسألة مُختلاَف في جوازها فجمهور البصريين
يمثؤوها متقدمهم ومنتأخرونهم، ولا يتجزأون ذلك إلا في ضوطرة، وبعض التحويطين أجازها،
وهو الصحيح؛ لوجودها في هذه القراءة المتوازية المنسوبة إلى العربي الصريح المخض ابن عامر
الأخذ القرآن عن عثمان بن عفان، قبل أن يظهر الملح في لسان العرب، ولوجودها —
أيضاً — في لسان العرب في عدة أبيات "(2).

ثم استطرد - رحمه الله - مُستَثْثًا على الزمخشري الذي أنكر هذه القراءة، فقال:
"وأعجب لعجمي ضعيف في النحو يرمى على عربي صريح خص القراءة متوازية موجود نظرها
في لسان العرب في غير ما بئس، وأعجب لسوء ظن هذا الرجل بالقراء الأنثمة الذين خُفِّفْتُم
هذه الأمَّة لنقل كتاب الله شرقًا وغربًا، وقد اعتمدت المسلمون على نقلهم، لضططهم ومعرفتهم
وسيائهم"(3).

والذي ترتكُّب إليه النفس صحة ما رأى أبو حيان ومن معه للاعتبارات الآتية:
1- أنُّ سببه هو أحد من منع الفصل بين المتضفيين بغير الظرف — قد نص على
عظم مكان القراءة، حيث قال: "إلا أن القراءة لا تتحالف؛ لأن القراءة السنة"(1).
2- أن ابن خالويه - وهو أحد من تزعم رفض هذه القراءة - قد قال بأولوية القراءة القرآنية في مقابل القواعد النظرية، حيث قال: "قد أجمع الناس جميعًا أن اللغة إذا وردت في القرآن فهي أصلح مما في غير القرآن، لا خلاف في ذلك."(1)

3- أن أبا البركات الأبهاري قد حكي أن العرب قد فصلت بين المضارعين بالجملة في قولهم: هو غلام - إن شاء الله - أحيك، يريدون: هو غلام أحيك، فأن يفصل بالمفرد أسهل.(2)

4- أن ابن مالك قد تنص على ثلاثة أمور هامة تحسس الفصل بالمفعول هي:

أ- أن الفاصل فضله، والفضيلة لا يعتر بهما.
ب- أن الفاصل غير أجنبى من المضاف.

ج- كونه مقتدر التأخير من أجل المضاف إليه، مقتدر التقدم يتمتع الفاعلية المعنوية، فلو لم تستعمل العرب الفصل المشار إليه، لاقتضى القياس استعماله؛ لأنهم قد صلىوا في الشعر بالأجنبى كثيرا، فاستحقاق الفصل بغير الأجنبى أن يكون له مزية، فحُكم بجوائز.(3)

5- أن السيوطي قد تناول هذا فاحسنا، حيث قال: "كان قوم من النحاة يعيون على عاصم وحمزة وابن عامر قراءات بعيدة في العربية، وينسبون إلى اللحن، وهم مخططون في ذلك؛ فإن قراءاتهم ثابتة بالأساسية المتوترة الصحيحة التي لا مطعن فيها، وثبت ذلك دليل على جوازه في العربية، وقد رد المتأخرون - منهم ابن مالك - على من عاب عليهم ذلك بأبلغ رد، واختار جواز ما وردته به قراءاتهم في العربية."(4)

6- أن قولهم هذا "يتسق لو أن اللغة اختروها هم، واخترعوا لها مقابيسها، أما واللغة سماح فقولهم لا ينهض حجة في شيء.(5)

---

(1) المهر/1 213
(2) نظر: الدر المصون/166 - 167
(3) نظر: شرح السهيل/277 - 278
(4) الافراح/36 - 37
(5) في أصول النحو العربي للأفغاني/4141.
المسألة السابعة: الفصل بين العدد وعنى:

أولاً: الفصل بين العدد وعنى: اسم الجمع أو اسم الجنس.

اسم الجمع هو ما دل على الجمع، وليس له مفرد من لفظة غالبًا، كقوم ورهط، وأما اسم الجنس فهو ما يفرق بينه وبين مفردته باللغة غالبًا، كشجع ومر (1).

وقيل (غالبًا) في اسم الجمع؛ لأنَّه قد يدل على الجمع وله مفرد من لفظة كـ (رَكْب) مفردته راكب، كما يدل ذلك في اسم الجنس؛ لأنَّه قد يفرق بينه وبين مفردته بغير النهاة، نحو: رُوم ورومي (2).

وقد اختلَّف التحويُون في تمييز العدد إذا كان اسم جمع أو اسم جنس أميرًا بالإضافة أو يفصل بينه؟ فكان اختلافهم على ثلاثة مذاهب:

المذهب الأول: يرى أصحابه أن الإضافية لا تنقص، وأنَّه لابد من الفصل بين العدد وتمييزه بين (من)، كما في قوله تعالى: { فَخُذْ أَرْبَعَةٍ مِّنَ الطُّغَاةِ فَصُرِّهُمْ إِلَيْكَ } (3).

وهو المذهب الأخفش (4)، والمردي، وأبي حاتم الصعستاني، والسرائي (5)، وأبي علي الفارسي (6)، والخشواري (7)، وأبي مالك (8)، وأبي عقيل (9)، والسليمي (10).

وهو ظاهر رأي سيبويه، إذ يقول: "كأنك قلت: هذه ثلاث عُم، فهذا يوضع لك، وإن كان لا يتكلم به" (11).

(1) ينظر: شرح التصريح 2/270.
(2) ينظر: حاشية بين على شرح التصريح 2/270.
(3) سورة البقرة آية 261.
(4) ينظر رأيه في: شرح الكافية للرضى 1/31، والبحر المحيط 7/83، والارتشاف 2/46، والمساعد 73/2، وشرح التصريح 2/270، وجمع الموامع 75/4.
(5) ينظر رأيه في: الارتشاف 2/270، وجمع الموامع 75/4.
(6) ينظر رأيه في: الارتشاف 2/270، وجمع الموامع 75/4.
(7) ينظر رأيه في: الارتشاف 2/270، وجمع الموامع 75/4.
(8) ينظر رأيه في: الارتشاف 2/270، وجمع الموامع 75/4.
(9) ينظر رأيه في: الارتشاف 2/270، وجمع الموامع 75/4.
(10) ينظر: شفاء العليل 2/563.
وجعل ابن مالك ما جاء غير مفصل عن من باب السماع، فلا يقياس عليه. يقول:
"وإن لم يُسمْع عدد باسم جنس أو باسم جمع لم يُضيف إلى إلا اسماءهم، كقوله تعالى: "وَأَلْحَبَّ
في المدينة تَسْتَعِبُ وَهْطَرْ"(1)، وَكَجَوْلُهُ صَلِّي الله عَلَيْه وَسَلَّمُ: "لا يُسَبِّب فيهما دُوَّ
من الإبل صنعة"(2)، وكقوله: "خمسة رجلة"(3).
المذهب الثاني: أنه يجوز أن يضاف العدد إلى اسم الجنس أو اسم الجمع، بل وينقاس
ذلك فيهما، وتُنسب هذا إلى ابن عصفور(4) بِعِدَةً أَنَّهُ نَصَّ في كتابه المقرٍّ(5) على أن الفصل
بـ (من) في هذا الباب واجب، فقال: "وكذلك (ثلاثة رجلة)، والباب أن لا يُضاف إلى
اسم جمع إلا فين، فقال: ثلاثة من الإبل.
المذهب الثالث: وفيه يُفرِّق بين ما يستعمل من اسم الجمع للقلة فيجوز إضافته،
وينب ما يستعمل للقليل والكثير فلا يجوز إضافته.
فال الأول نحو: ثلاثة رهط، وثلاثة نفر، وثلاثة ذُدَّ، وكُلها تستعمل للقلة، قال ابن
منظر في الأولين: "الرهط عدد يجمع من ثلاثة إلى عشرة، وصعب يقول: من سبعة إلى
عشرة، وما دون السبعة إلى الثلاثة تقتر(6).
وقال في الثالث: "الذُذُد: القطع من الإبل الثلاث إلى النسغ وقيل ما بين الثلاث إلى
العشر(7).
واَمَّا الثاني المستعمل للقليل والكثير الذي لا يجوز إضافته فمثل بشر وقوم، إذ لا
يجوز: ثلاثة بشر، وأربعة قوم، بل يُجب الفصل من فينقال: ثلاثة من البشر، وأربعة من القوم.
وتُسب هذا المذهب إلى قوم من النحوين(8)، وحكاه أبو علي الفارسي عن أبي
عثمان المازري(9). قيل: وهو الاختيار الثاني لابن عصفور(10).

(1) سورة النمل آية 48.
(2) أخرجه البخاري في صحيحه 12/ 565/2، حديث رقم 479،
(3) والصحيح في صحيحه 12/ 226، حديث رقم 397.
(4) شرح التسهيل 327.
(6) بيو: الأثاث 3/ 95، "رهط".
(7) والسان 2/ 18 "دود".
(9) بيو: المساعد 2/ 74.
(10) بيو: الأثاث 2/ 74.
ويظهر الأثر التركيبي لهذه المسألة في البحر المحيط في جعل صاحب الفصل بـ (من) بين العدد وتميزه اسم الجمع أفصح من الإضافة، وذلك عند تعليله على قوله تعالى: "فَخَذَّ أَرْبِعَةً مِّنَ الْطِّيْرِ" (1)، حيث قال: "والطائر: اسم جمع لما لا يعقل، يجوز تذكيره وتأتيه، وهنا أتي المذكورة... وجاء على الأفصح في اسم الجمع في العدد، حيث فصل به (من) قبل: أربعة من الطيبر (2)."

وقد استطرد - رحمه الله - في نصه هذا مبيناً المذاهب التي ذكرت آنفاً.

وتبع السمين الجليبي أستاذه أبا حيان فجعل الأفصح الفصل بـ (من) بين العدد وتميزه اسم الجمع. يقول: "وجاء جره بـ (من) بعد العدد على أفصح الاستعمال، إذ الأفصح في اسم الجمع في باب العدد أن يفصل بـ (من) كهذه الآية (3)."

وهذا ما تضمن إليه نفسي؛ لأن هذا التميز لا بد أن يكون محرراً إما بالإضافة، وإما من الفاصلة، فهي بكلمات اللغة أقوى من جره بالإضافة وهو عامل معنوي.

(1) سورة البقرة آية 260.
(2) البحر المحيط 83/7.
(3) الدور المصون 575/2.
ثانياً: الفصل بين العدد وغميزه المنصوب به:

للتميز نوعان، هما: المبين إجمال النسبة، والمبين إجمال الذات. فالمبين إجمال النسبة هو المسوق ليبيان ما تعلق به العامل من فعل أو مفعول، فعلى سبيل المثال، عثرت الأرض شجرًا (نفسًا) ثم متقرب من الفاعل، والأصل: طابت نفس زيد، و(شجرًا) متقرب من المفعول، والأصل: غرسَ شجرٌ الأرض. فبين (نفسًا) الفاعل الذي تعلق به الفعل، وبيِن (شجرًا) المفعول الذي تعلق به الفعل كذلك.

وأما المبين إجمال الذات، فهو الواقع بعد المقادر كالمسموحات نحو: له شير أرضًا، والمكيلات نحو: له قفيرة بَرًا، والموزونات نحو: له متوان عسلًا وثمارًا، والأعداد نحو: عندي عشرون درهمًا.

وهذا النوع منصوب بما فسره، وهو: شير، وقفيرة، ومنوان، وعشرون.)

وهيمنا من هذه الأنواع الأعداد الناصبة تقريباً نحو: عندي عشرون رجلًا. وقد قصَّ أبو اليرقات الأثربي على أنَّها إِِنا نصبتُ تقريباً لكونها تشبه الصفة المشهية "وجه المشاها" بينهما أنَّ العدد يوصف به، كما يوصف بالصفة المشهية باسم الفاعل")

ولا يجوز أن يفصل بين هذه الأعداد وهميزةها. يقول سيبويه: "ذلك أنَّ قوله: العشرون لَك درهماً فيما فيها يفجه... وله قال: أتاك ثلاثون اليوم درهماً كان قبيحاً في الكلام")

وقال المرد موضحًا أنَّ ذلك إِنَّما يرد في الشعر: "وماً (عشرون) ونحوها، فلا يجوز أن نقول فيها: عشرون لِك جارية، وخمسة عشر لِك غلامًا، إلا أن يضطر شاعر، كما قال حين اضطر":

على أنَّهُ بعده ما قد مضى

قلة الآخر:)

---

(1) ينظر: شرح ابن عقيل 1/ 664 - 665.
(2) أسرار العربية 198.
(3) الكتب 158/1، ويحاسث تعليم 2/424، والإنساح 3/268، وشرح ابن عقيل 1/130، وشرح الألفية 199/1، والبحر المحيط 144/1، وشرح الأغاني 77/4، والجزاء 392/3، وفيه: الجمل، والكلام، والكلام.
(4) قائله مجهول، وهو في: الجمع 4/77، والدرر اللوم 4/42، -187-
لا أستطيع على الفيضان رفادي

وقال نظم بعد أن أنشد البيت الأول: "فرق بين التفسير وبين ما فسره، وهذا يجوز في الشعر، لا في الكلام".

يرجع السبب في عدم جواز الفصل بين العدد وتمييزه إلى كون العدد عاملاً ضعيفًا، لكونها إنما عملت لشبهها بالصفة المشبهة، والشبهة أخطأ درجة من المشبهة به. وفي هذا يقول ابن عيسى: "إِنْ قِيلَ: فَلَمْ يَجْعَلُ الفصل بين العدد وتمييزه ولم يحسن: قبضت خمسة عشر للك درهمًا، ورأيت عشرين في المسجد رجلاً قبل: إنما كان كذلك لضعف عمل العشرين ونحوها فيما بعدها؛ لأنها عملت على التشبيه باسم الفاعل، ولم تقول قوله".

وإلى العلة نفسها ينبه ابن عصفور بقوله: "إِنَّما قِيلَ الفصل بين هذه الأعداد وتمييزها لضعف عملها فيما، من حيث كانت تحملة على الصفة المشبهة، والصفة المشبهة محمولة في عملها على اسم الفاعل، واسم الفاعل محمول في عمله على الفعل".

ويبدو الأثر التركيبي لهذه المسألة في البحر المحيط في قول صاحبه: "ولا يجوز تقديم هذا النوع من التمييز على اسم العدد بالإجماع، ولا الفصل بينهما بالخبر إلا ضرورة نحو: ثلاثين للبحرين حولاً كميلاً، على أن يبعد ما قد مضى وعشرين منها إصبعاً من ورائها".

---

(1) المقتضب ٣/٥٥ - ٥٦.
(2) ملخص علمه (٤٢٥)/٢.
(3) شرح الفصل /١٣٠٤.
(4) ضرائ الرسام /٢٠٤.
(5) سبب تجريبه في هذه المسألة.
(6) قائله سمح بن الحسني، وصدره:
(7) والله المحيط ١٩٩/١.
(8) وهو من شواهد: شرح الفصل /١٣٠٤، وضرائ الرسام /١٣٠٤، وأضعف قرية /٧٧.٥/.
المبحث الثاني: الأثر التركيبي للفصل والتوسط بين أجزاء الجملة

المسألة الأولى: الفصل بعمول خبر (إن) و(ليت) و(عل) بين (أما) الشرطية والفاء

الواقعة في الجواب:

(أما) حرف تفصيل وتركيب، في معنى الشرط، وسبق أن تناولته، وبَيَّنت ما قبل
 حول بساطته وتركيبه (1).

وتلزم الفاء جواباً، وكان حقّ هذه الفاء أن تدخل مباشرة على ما يلي (أما)، إلا
 أنّها أُخرِت للجواب. يقول ابن عقيل: "اما حرف تفصيل، وهي قائمة مقام أداة الشرط
 وفعل الشرط، وهذا فسرها سبيلاً بمعنى ما يكون من شيء، والذكور بعدها جواب الشرط،
 فلذلك لمزيد الفاء، نحو أم أزيد فمنهج، والأصل: مهما يكن من شيء أزيد منطق، ثم
 أُخرِت الفاء إلى الخبر، فصار: أما أزيد منطق" (2).

وأُخرِت هذه الفاء فاراً من الفحص لو أنّها تقدَّمت؛ لأنه يصير في صورة معطوف بلا
 معطوف عليه (3) وباب最喜欢 لاستهلاك دخول أداة الشرط على فاء جوابه (4).

ويقع بين (أما) والفاء الواقعة في جواباً أحد هذه الأشياء (5):

1- البندأ، كقوله تعالى: "فَأَمَّا الَّذِينَ ۖ قَامُوا فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُمُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ" (6).

2- الخبر، نحو: أما في الدار فرائد.

3- معمول جواباً، كقوله تعالى: "فَأَمَّا الَّذِينَ قُتِلُوا فَلَا تَفْخَرُونَ" (7).

4- حملة الشرط، كقوله تعالى: "فَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنَ الْمُقْتَرِينَ ۖ يُقْرَحُ وَيُخَفِّضُ" (8).

5- اسم معمول نحذوف بفسره ما بعد الفاء، كقراءة نصب (عوض) في قوله تعالى:

"وَأَمَامُ نُمَوَّدُ فَهُدِيدْنِهِمْ" (9).

(1) نظر ص 16 من هذا البحث.
(2) شرح ابن عقيل 2/329.
(3) نظر: حاشية يس على شرح التصريح 2/222.
(5) سورة البقرة آية 26.
(6) سورة الضحى آية 9.
(7) سورة الواقعة الآيات 88 و89.
(8) سورة فصلت آية 17.
6- ظرف معمول لـ (أَمَّا) لما فيها من معنى الفعل الذي نابت عنه، أو للفعل المخذوب نحو: أَمَّا اليوم فإني ذاهب، ومَا في النص فان زيدًا قائم.
وأضاف الخضري سابعًا وهو: الجملة الدعائية، بشرط أن يسبقها فاصل نحو: أَمَّا
اليوم - حفظك الله - فالأمر كذا((1))

واختلف التحويون في وقوع معمول خبر (إن)، و(ليت). وإلا (أَمَّا) والفاء
الواقعة في جواها، فذهب الجمهور((2) إلى عدم جواذ ذلك، ومن الجمهور سبيه، والمازي((3)
، والرجاج((4)، وابن السراج((5)، وأيوي علسي الفارسي((6)، وابن الشجري((7)، وابن جمعة
الموصلي((8)، والسميني الخليلي((9).

وخلالفهم الفراء((10)، وابن درستويه((11)، وابن الحاجب((12)، فأجازوا أن يفصل
معمول خبر (إن) بين (أَمَّا) والفاء الواقعة في الجواب.
وتوضع الفراء((13) في المسألة فجرَ ذلك مع معمول (ليت) وإلا (أَمَّا)، فأجاز نحو: أَمَّا
زيدًا فعللي مكرم، وأَمَّا عمرًا فليكن مصطفَب.

ونسبت ابن الشجيري إلى المبرد موافقات الغراء فيما ذهب إليه في (إن)، حيث قال:
"فإن قلت: أَمَّا زيدًا فإني ضارب، فهذه المسألة فاسدة في قول جميع التحويين؛ لما ذكرته لك
من أن (أَمَّا) لا تنصب المفعول الصريح، وأَمَّا (إن) لا يعمل ما بعدها فيما قبلها، وهو في
مذهب أبي العباس جائز، وفساده واضح((14)).

(1) ينظر: حاشية الخضري 3/201.
(5) ينظر: الأصول 1/280.
(6) ينظر: المسائل المشكَّلة (البغداديات) 333/3.
(7) ينظر: الأمالي الشجيري 2/11.
(8) ينظر: شرح ألفية ابن متعز 1/115/12.
(9) ينظر: المصور 1/227.
(11) ينظر: المصور السابقة.
(12) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل 2/261.
(14) الأمالي الشجيري 11/12.
كما نسب إليه هذا الرأي: أبو حيان(1)، والمرادي(2)، وابن هشام(3)، وابن عقيل(4)، والسيوطي(5)، والأخواني(6).

قال السيوطي: "وقد رجع المبرد إلى مذهب سيبو بلغة حكاة ابن ولد عنه. قال الرجاح: رجوعه مكتوب عندي بخطه"(7).

ويرى الشيخ عبد الحنان عضيمة - رحمه الله - محقق المقتضب أن قول المبرد: "وجملة هذا الباب أن الكلام بعد (أمان) على حاله قبل أن تدخل" يفيد أنه مع النحوين في عدم جواز: أمًّام زيدا فإني ضارب"(8).

أمّا أبو حيان فمنع أن يقع معمول هذه الأحرف بين أمًّام وألفاء، وذلك عند تعلقه على قول الحق نادرًا وزاكي: "فأما اللّه، فإنا أُعْلَمْونَ أنَّهُ أَلَّهُ مِنِّيْمٍ"(9)، حيث قال - رحمه الله - "ولا يجوز أن يُقسَم بين (أمان) والألفاء معمول (إن) وفّاقة لسيبو وأبي حسان، bbox; وخلافًا للمبرد وابن درستويه، ولا معمول حيـر (ليت) و(لى) خلافًا للفراء"(10).

كما نقل السيوطي عنه قوله: "قال أبو حيان: وهذا لم يُرِّد به سماع، ولا يقتضيه قياس صحيح"(11).

وهو الصحيح في نظري، لما عَلِّل به النحوين من أن ما بعد (إن) لا يعمل فيما قبلها.

---

(1) ينظر: الإرشاف 1895/4.
(2) ينظر: الجيزة الداني 526.
(3) ينظر: المغنى 58/1.
(4) ينظر: المساعد 236.
(5) ينظر: الم америк 358/4.
(6) ينظر: شرح الإخوبي 49/4.
(7) ينظر: المعمول 359/4.
(8) ينظر: المقامضب 27.
(9) صورة البقرة آية 26.
(10) البحر المحيط 119/1.
المسالة الثانية: زيادة الاباء في خبر (ما) التميمي.

(الفصل بالباء الزائدة بين المبتدأ والخبر):

تعمل (ما) عمل (ليس) على لغة أهل الحجاز، وتُرفع الأسم وتتصب الخبر، وأما بنو تتميم فلا يعملوها، وإنما يرفعون الأسم على ما كان عليه من الابتداي والخبر (1).

وتزداد الاباء في خبر (ما) الحجازية لوجهين:

1- توكيدًا للنفي، وذلك أن الكلام يطول وينسي أو لَو فلا يعلم أكان في أوله نفي أم لا؟ فَجَاءَوا بالباء لتكون إشاعًا بأن الكلام نفي.

2- أن يُندَر أنها دخلت جوابًا لَمْ يُقال: إن زيدًا لقائم، فالباء أدخلت في إزاء اللام في خبر (1).

واختلف النحويون في حكم دخول الاباء في خبر (ما) التميمي، فذهب ابن السراج (2)، وأبو علي الفارسي (3) في أحد قوله (4)، والزمخشري (5) إلى عدم جواز ذلك.

ورجع الزمخشري (7) علة ذلك إلى عدم جواز: زيَّدُ مَنْطِقًا. وشرح ابن يعيش ذلك بقوله: "يريد أن ما بعد (ما) التميمي مبتدأ وخيار، والباء لا تدخل في خبر المبتدأ" (6).

و۸۰ رأيهم بأن صيغته قد أباح ذلك، حين قال: "ومن ذلك، ما أنَّت بشيء إلا شيء لا يُنْبِّأ به، من قَبْل أن بَشْيَه" في موضع وفِى لغة بنى تميم، فلمَّا قُبِّل أن تَحمَلْه على الاباء صار كأنه بدل من اسم مرفوع، وبَشْيَه في لغة أهل الحجاز في موضع منصوب (7).

---

(1) ينظر: النصيرة والتذكرة 198/1، والدرر في شرح الإيجاب للkipéri تحقيق أستاذ 1، محسن العمري ص 101.

(2) ينظر: عدل النحو 255/8، ومعاني الحروف للرملي 441 - 441، وأسرار العربية 105.

(3) ينظر رأيه في: الكافي في الإصحاح 80/3، والارشاد 124/3.

(4) ينظر: المساشكلة 124/3، وشرح التسهيل 3/3، والكافي في الإصحاح 80/3، والبحر المحيط 327/1.

(5) ينظر: الابن المبتدأ 124/3، والجي البابا 144، والابن المبتدأ 144، والحركة 144.

(6) قال ابن عقيل (شرح ابن عقيل 198/1): "وقتِ اضطراب رأى الفارسي في ذلك: فَمَرَّة قال: لا تزداد الاباء إلا بعد الحجازية، ومرَّة قال: تزداد في الخبر المبتدأ.

(7) ينظر: المفصل 82/2، وشرح المفصل في صنع الإعراب 552/1، وشرح المفصل لابن يعيش 114/2، وشرح التسهيل 2/3، والارشاد 124/3، وشرح الأحمدي 252/2، والحركة 144/4.

(8) ينظر: المفصل 114/4.

(9) ينظر: المفصل 114/2.

(10) ينظر: الكتب 316/2.

---

-192-
وتعتبر سيبوية كثير من التحويين، منهم: الغرائر، والأخفشي، وابن برحان العكبري، والشاطبي، وصدر الأفاضل الخوارزمي، وابن بعيش، وابن الحاجب، وابن مالك، والص 넘어، وأبن أبي الربيع، والمرادي، وأبن هشام، وأبن عقيل، والسلسلي، والسبوطي، والأشهري، والبجداوي، وإلخ. ذهب بعض الباحثين المحدثين.

(1) ينظر: معايير القرآن/2/42، وشرح التسهيل/1، 326/3، والرستاش/1221.
(2) ينظر: رأيه في: الخزانة/4/141.
(3) ينظر: شرح المعي/6/1-7.11.
(4) ينظر: رأيه في: الخزانة/4/141.

والشاطبي هو أبو القاسم، وقيل أبو محمد القاسم بن فرحة بن أبي القاسم، خلف بن أحمد الرضي، الأنصاري الشاطبي، ولقب بالشاطبي نسبة على شاطية التي ولد فيها سنة 853هـ. كان إمامًا في النحو واللغة، عارفًا بتعريب النامات، وهو صاحب القصيدة التي سماها حجز الأمام ووجه التناه، وعهدًا ثلاثة وسبعون وثانية وليل وثلاثة يومًا وليلة، والرجعي نسبة إلى ر unconstitutional. نصا: الحماية اسم أعجمي وبي في الحديئة. توفي سنة 1059هـ.

(5) ينظر: معرفة الأدباء والفنانين/216، ووفيات الأعيان/6، ومعرفة القراء الكبار/573/2.
(6) ينظر: شرح المفصل في صناعة الإعجاز الموسيقى بتفسير/1، 524/1.
(7) ينظر: شرح المفصل، في شرح المفصل/1، 369/1، و/4، 369/1.
(8) ينظر: رأيه في: التسهيل/1، 383/1.
(9) ينظر: النجاح الوسيط/1، 136/1.
(10) ينظر: الكافي في الإفصاح/3، 230/3.
(11) ينظر: الجنين النابي/1، 54/1.
(12) ينظر: شرح الشذور/1، 188.
(13) ينظر: شرح ابن عقيل/1، 30، والمساعد/1، 288/1.
(14) ينظر: شفاء العليل/1، 326/1.
(15) ينظر: معلم المواعم/1، 126/1.
(16) ينظر: شرح الأفون/1، 293/1.
(17) ينظر: الخزانة/1، 361/141.
(18) ينظر: النحو والصرف بين التحويين والمحاربين/54، واعتبارات أني حيال النحوية في البحر المحيط/1، 216/1.
ورجع الشاطئي(1)، وابن مالك(2)، سبب جواز دخول الباي في خبر (ما) التمييز عند
هؤلاء النحوين للأسباب الآتية:

1- أن بني قيم بدحلون الباي في الخبر، فيقولون: ما زيداً بقائم، فإذا لم يدخلوها رفعوا،
وقد تضمنت أشعارهم هذه الباي كثيرة، ومن ذلك ما أنشده الفراء(3):
أما والله أن لو كنت حراً
وأما الحرة أنت ولا العتيق
ثم عقب عليه بقوله: "فادخلت الباي فيما يلي (ما)، فإن ألقبتها رفعت"(4).

2- وأنشد سببهم للفرزدق وهو ممّي قوله(5):

لا مُسيّمٌ مَعْنَىٰ ولا مُتَبَّعٌ
لعمولى ما معنى بترك حقه.

3- أنه قد ثبت دخل هذه الباي الزائدة ببطلان العمل، ومع أداة لا عمل لها ألبته:

كـ (إن) في قول الشاعر(6)

بوا لا يمضف قواه

وكت (هل) في قول الشاعر(7):

(1) ينظر: الخزانة 4/141-142،144.
(2) ينظر: شرح التسهيل 383/384.
(3) قالته امرأة لم تعين من شواهد: معاي القرآن للفرزدق 244/4، والخزانة 4/141.
(4) معاي القرآن 2/444.
(5) ديوان الفرزدق/ 31 وفاقاً في رجل اسمه معن كأن يضرب به المثل في النقض وهو من شواهد: الكتاب 3/63،
وشرح أبيات سببهم للسريان 329/19، وسجى/ 199، ونحى 1/68، وشرح المعجم 6/101،
وشرح التسهيل 323/19، والمساعد 288/1، وشفاء العليل 2/133، والجمع 2/126، والخزانة 725/1.

(6) المتنبي: الذي لا يجده على مديين ولا يضع عنه، اللسان 96/2 (بسر).
(7) هو الفرزدق من قضية بهجوا ما جربر. ديوانه 823/3، وهو من شواهد: الأمام الشافعي 247/2، والدرر اللوامع 123/1، وشرح الأخغوبي 3/48، والخزانة 4/146، والدرر اللوامع 132/1، وشرح الأخغوبي 4/251.

-194-
يقول إذا أقول علٍ اقزارة وأقردة أنه ألوه في عيشٍ لذيزٍ بدائم
ويظهر أثر هذه المسألة التركيب عند أبي حيان في تعلقه على قول الحق تبارك وتعالى: ﴿وَمِنَ الْأَشْرَاءِ مَنْ يَقُولُ حَمَّامًا بِاللَّهِ وَبِاللَّهِ يَوْمِ الْآخِرَةَ وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ﴾ (1) حيث اختار سبأ السباقة ومن تبعه، الفائل بجواب زيادة الياء في خبر (ما) التميمية كما هي الحال في (ما) الحجازية، ونص عبارته: "ولا تختص زيادة الياء باللغة الحجازية، بل تزداد في لغة تميم، خلافًا لم منع ذلك" (2).

وأري ما رآه أبو حيان لما عانى به الشافعي، والبات مالك، ولأن المانعين استندوا فيما ذهبوا إليه على رأى الفارسي، وقد رأيناه مضطرباً في هذا، فأجاع في قوله الآخر دخول هذه الباء في خبر (ما) التميمية.

(1) سورة البقرة آية 8
(2) المحر المحيط 55/1

-190-
المسألة الثالثة: توسط ما لا يسأل عنه بين المعطوف ومغفور عليه في باب (أم) المتصلة:

لـ (أم) نوعان هما: أم المتصلة، وأم المتصلة.

فأما (أم) المتصلة فقد سميت كذلك، لأنا متصلة بما قبلها، وما بعدها قاسم بنفسه.

وأما (أم) المتصلة فقد أطلقها (بل)، واحتفظ في معناها، فقال قدرون: إنما تقبل بـ (بل) والهمة مطلقًا، وقال قولهم: تقبل بـ (بل) مطلقًا (1)، وذكر ابن مالك أن الأكثر أن تدل على الإضراب مع الاستفهام، وقد تدل على الاضراب فقط (2).

ولـ (أم) المتصلة ثلاث صور هي (3):

1. أن تسبق بالخبر المحرر، كقوله تعالى: فَتَنْبِئَ الْكَسْبِ لَهُ رَبُّ فِيهِ مِنْ زَرْبِ

الضعفاء أَمْ يَقُولُ لَهُ أَفْقَرَتْهُ أَفْقَرَتْهُ (4).

2. أن تسبق بمجردة لغير استفهام، نحو قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ الْحَمْضَ أَنْجَسُونَ بِهِ أَمْ هُمْ أَيْلُ بَيْجِيَّاتُ بِهِ؟﴾ (5).

3. أن تسبق بغير البصر، كقوله تعالى: ﴿هَلْ يَسْتَوِي الْأَعْمَى وَالْبَصِيرُ أَمْ هُنَاكَ تَأْتِي أَلْطَمَتُ وَالْمَوْتُ؟﴾ (6).

وأما (أم) المتصلة - وهي التي HMAC هنا - فهي منحصرة في نوعين هما (7):

1- أن تكون مسوبة بهمزة النسية، وهذه تعظف جملتين يكونان في تأويل المصدر.

ومن أمثلتها قوله تعالى: ﴿سُوْءًا عَلَيْهِمَا أَسْتَغْفَرُونَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرُوهُمْ؟﴾ (8).

وهو النوع لا يستحق حجويًا; لأن المعنى معها ليس على الاستفهام، بل هو خبر.

(1) زاد أبو زيد نوعًا ثانًا لـ (أم) وهو أن تكون زائدة، والجمهور على رفض ذلك (ينظر: المتصلب 296/3، والجاحن الديني 2007، والغمغشي 848/1).

(2) ينظر: الأزهرية 127.

(3) ينظر: الجاحن الديني 2005.

(4) ينظر: شرح التسهيل 361/3، 362.

(5) ينظر: المعنى 447.

(6) سورة السجدة الآلتين 2 و 3.

(7) سورة الأعراف آية 150.

(8) سورة الرعد آية 16.

(9) ينظر: المعنى 410.

(10) سورة المنافقون آية 6.
قابل للتصديق والكتابة، وغالبًا ما تكون بعد (سواء)، أو (لا أبالي)، أو ما في معناها.

2- أن تسبق بعمرة الاستفهام التي يطلب بها و(أم) التعين، نحو:
أزيد في الدار أم عمرو.
ولا يقال في جواب هذا النوع (لا) أو (نعم)؛ لأن هذا إذا يقع على الاستفهام الذي لا تعلم منه شيئاً، فانما هنا فلأت عارية أن أحدهما قد فعل، ولكن لا تستطيع تعبينه، فتطلب ذلك. وفي هذا يقول الفارسي: "الموضع الثاني من (أم) أن تكون تدخل للمعادلة بين الشبين، وذلك قوله: أزيد ضربت أم عمراً؟، فمعنى الاستفهام ها هنا قد تحققت أن واحداً منهما عده، ولست تدري أيهما، فاستفهام ليوضح لك وبينين من هو. فإذا قال: (لا) أو (نعم) لم يكن كلامًا؛ لأن (لا) (نعم) إذا يقع على الاستفهام الذي لا تعلم منه شيئاً، وهو مثل قوله: أزيد عندك أم عمرو؟، فجوابه في هذا (لا) أو (نعم)؛ لأنه لم يعلم أن أحداً منهما عده، فالسأل بـ (أم) ممتنع الذي يعلم به، والمستفهم بـ (أو)، فإذا كان هذا هكذا لم يكن الجواب إلا (زيادة) أو (عمراً)؛ لأن ثم علمًا قد حصل "(1)
فأما قول ذي الرمة؟
أما زوجة بالمصر أم ذو حصومه
لأثريتها جمعًا عامًا وماليًا
وصاية فيها يا ابنه تقوم قضاء
فأجاب عنه ابن عصوف بأن قوله (لا) جواب لاعتقدها، وذلك أنها لم تسأل بـ (أم) المتصلة إلا بعدما قطعت في ظن أنها إلا وإما ذو زوجة، وإما ذو حصومه، فأجابها عن ذلك

(1) المسائل المنشورة / 194.
(2) ديوانه / 452 من قصيدة بيدح بها بلاه بن أبي برد.
واجدتها جميعًا في الكامل 2/445، وأمالي الراجحي / 90، والمغني 43/1، والبيت الأول في: مجالس العلماء للراجحي، 1/150، والمرجع 2/376.
ناوي: اسم فاعل من نوى بالمكان نزل به وآفاق، والثوان: طول المقام. نظر: اليسان 12/14 (توضيح)
آكبة: جمع كبب وهو الرجل المستقطب المحدود. نظر: اليسان 7/31 (كتاب)
قال القدر (الكامل 2/55): "والدها من بلاد بني ميم، ولم أعمر إلا القصر من أهل العلم والعرب، وسمعه بعد من يروي مذكا ولا أعرفه".
لا يمكن الإجابة إلا بأن يقول: ذو زوجة أو ذو خصومة.

فإن قال قائل: فعليّاً (أم) هذه منفصلة، ويكون (ذو خصومة) خصّة ابتداء مضمر.


هذا وتلزمنا (أم) المنفصلة المتصلة بغيرها من آدوات الاستفهام، وإنما جعلوها كذلك؛ لأن المتصلة هي أم الباب، والسؤال بما استفهام بسيط مطلق غير مبنيّ بوقت ولا ححال، والسؤال بغيرها استفهام مركب مبنيّ، إما بوقت كـ (من) وإما ما كان كـ (أين)، وإما بالجاء نحو (كيف)، وإما بنسبة نحو: هل زيد عندك؟... وأيضًا فإن اقتران (أم) بسائر آدوات الاستفهام غير المتصلة بغيرها يفسد معناها؛ فإنّا إذا قلنا: كيف زيدت؟ فأننا سائل عن حاله فإذا قلت: أم عمرو، كان خلقًا من الكلام، وكذلك إذا قلت: من عندك؟ فأننا سائل عن تعيينه، فإذا قلت: أم عمرو، فسند الكلام، وكذلك الباقية.

وأيضًا فإنما عادلت المتصلة دون غيرها؛ لأن المتصلة من بين حروف الاستفهام تكون للتقدير والإبلات، نحو: أم حسن إليك؟ إذا قلنا: أندوك زيد أم عمرو؟ ظنّت مكرر بأن أحدهما عندك، وثبت لذلك وطلب تعيينه، فأتنا بالمتصلة التي تكون للتقدير دون (هل) التي لا تكون لذلك، إنما يستقبل لما الاستفهام استقبالاً(2).

وتسنّى (أم) المتصلة معاينة(3)، وعِلة ذلك ما ذكره ابن هشام بقوله: " وإنما سميت في النوعين متصلةً؛ لأن ما قبلها وما بعدها لا يستغل بأحدهما عن الآخر، وتُسمى أيضًا معاينة؛ معاينتها للمتصلة في إفادة التسوية في النوع الأول، والاستفهام في النوع الثاني(4)". 

(1) شرح الجمل 237 - 238، ويبرز: رصف المباني/ 94، واللغة/ 43، ودراسات نحوية وصرفية في شعر ذي الرمة/ 264.
(2) يدلّ الفوائد/ 245.
(3) يبرز: معاني الحروف للمماليك/ 70، والأجریة/ 124، وبيان الفوائد/ 245، والأشياء والمظاهر/ 72.
(4) المعيّن/ 41.
وإذا توسطت (أم) المفصلة مفردين كانت عاطفة هما، ولا داعي لأن تُقدر في الكلام حذفاً لجعلها عاطفةً للحمل (1)، والعلة في ذلك أن (أم) هذه تعطف المفردات والجمل بخلاف المقطعة التي لا تعطف إلا الجمل ظاهرة الجزئين (2).

وخلاف العكيري والجمل (3) فأضموا خبرًا للمبتدأ بعد أم. يقول العكيري عند قوله تعالى: "آتَهُمْ أَزِيدَ قَيْمَتُ آمَنُوهُ إِنَّ اللَّهَ حَيٌّ وَقَدِيرٌ (4)" (أم الله: مبتدأ، واخبر محدود، أي: أم الله أعلم، (أم)

هاهنا المفصلة، أي: آتكم أعلم "(5).

ورجح السيوطي ترك الإضمار إلى إمكانية الحمل على النمام. يقول: "فإن قيل: فلِمَ حسم الجميع في نحو: أزيد قائم أم عمرو بالاتصال مع إمكان الانقطاع، بأن يكون ما بعدها مبتدأ حذف خبر؟"

قيل: لأن الكلام إذا أمكن حمله على النمام امتسع حمله على الحذف؛ لأنه دعوى خلاف الأصل بغير بينة، وهذا امتسع أن يدعى في نحو: جاء الذي في الدار، أن أصله: الذي وهو في الدار "(6).

الجدير بالذكر أن الأجود في (أم) المفصلة أن توسط ما لا تسأل عنه، وتوخر أحد المستومن عنهما، وتقدم الآخر. يقول سيبويه بعد أن مثل لذلك بـ: أزيداً لقيت أم بشرًا: "وأعلم أنك إذا أردت هذا المعين فتقدم الاسم أحسن؛ لأنك لا تسأله عن اللقب، وإلما تسأله عن أحد الأسماء، لا تدري أنتهما هو، فبدأت بالاسم؛ لأنك تقصد قد أن بينك أي الأسماء في هذا الحال، وجعلت الاسم الآخر عديلاً للأول، فصار الذي لا تسأل عنه بينهما" (7).

وأوضح من ذلك قول ابن عصفور: "والأحسن في (أم) المفصلة أن توسط ما لا تسأل عنه، وتوخر أحد المستومن عنهما، وتقدم الآخر، فقال: أزيد قام أم عمراً؟ فتوسط

---

(1) ينظر: تفسير أبي العباس، 69/9، ودراسات لأصول القرآن 393/1.
(2) ينظر: شرح الكافي للرضي 374/2، والأشباه والنظائر 71/4.
(3) ينظر: الفروضات الإلهية 318/2.
(4) سورة البقرة آية 140.
(5) البيان في إعراب القرآن 103/4.
(6) الأشياء والنظائر 104/7.
(7) الكتب 179/3، 170/170.
(قامت) لأنك لا تسأل عنه، وقد يجوز تقدم ما لا تسأل عنه وتأخيره، فتقول: أزيد أم عمرو قام؟ أو ألقائكم زيد أم عمرو؟ إلا أنَّ الأقصى ما ذكرناه لأولٍ.

وقد صنع أبو حيان فجعل الأولي توسط ما لا يسأل عنه، وهو الخبر في قوله تعالى: 

"انتَمُّ أُنَّى حَمَّلَكُمْ أَمَّرَ الْسَّمَاعَ" (1).

حيث قال - رحمه الله -: "وجاء على الأقصى الأكثر من فصل (أم) مما عُلِّفت عليه بالخبر، كقوله: "أَذَلِّكَ خَيْرُ أَمَّرَ جَنَّةٌ أَخْلَدٌ" (2).

---

(1) شرح الجمل 338/1 وينظر: المقرب 31/1، ووصف المباني 94.
(2) سورة النازعات آية 27.
(3) سورة الفرقان آية 15.
(4) البحر المحيط 156/5.
المسألة الرابعة: الفصل بـ (الواو) و( dém ) بين فعل الشرط وجوابه:

اختفف الكوفيون والصريون في وقع وواو العطف زائدة، فذهب الكوفيون(1) إلى أنَّ الواقع العاطفة تقع زائدة، وإليه ذهب: الأخفشي(2)، وأبي قتيبة(3)، والمبرد - فيما سُبِب إليه(4) -، وأبي برَّهان العكري(5)، وأبي مالك(6)، والسفيحي(7).

كما وافقهم على ذلك ابن عصفور، بيد أنه خص زائدة الواقع بالشعر(8). وعلى رأي بالقول: "هذا تحكم" منه من غير فارق(9).

واختص الكوفيون ومن تبعهم جواز زائدة الواقع بوقع ذلك كثيرًا في كتاب الله عز وجل، وكلام العرب(10)، من ذلك قوله تعالى: "حَتَّى إِذَا جَاءَهُ وُقِعَتْ أَبْوَابُهَا" (11)، فالأواو زائدة، لأن التقدير: ففتحت أبوابها، لأن جواب لقوله (حتى إذا جاءوها)، كما قال الله عز وجل في صفة سوق أهل النار: "حَتَّى إِذَا جَاءَهُ وُقِعَتْ أَبْوَابُهَا" (12).

ومنه قوله تعالى: "حَتَّى إِذَا فُتِحَتْ الْبَابُ عَلَى نَفْسِكَ وَأَقْرَبَ الْوُقُودُ إِلَيْهَا" (13)، فأواو زائدة، لأن التقدير فيه: أقرب، لأنه جواب لقوله تعالى (حتى إذا فتحت).

(1) ينظر: الخصائص 2/426، والإنساف 5/268، المسألة رقم 134، ووصف المباني 235، والجني الداني 1/164، والمسر الصنف 9/477، والفصول المفيدة في الواقع المزيدة 147، وجميع الهواج 5/230، وال hoạch 43/11، وضجائر الألفى 1/211.

(2) ينظر: معاي المرجع 2/486، والإنساف 2/534، والافتراض 174، والخبراء 143، والقصص 113، والجني الداني 1/164، والقدر المصنف 9/477، والمじゃ 1/139، والمجزا 1/434.

(3) ينظر: المعاني الكبير 1/327/1.

(4) ينظر: معاي الحروف للمرجع 2/486، والإنساف 2/534، وضجائر الألفى 1/211.

(5) ينظر: شرح النسخت 3/327، وشرح علامة الحاجز 2/486، وشرح الع.uppermark:486، وشرح الألفى 1/211.

(6) ينظر: شفاء العلل 2/78/2.


(9) ينظر: السيرة النبوية 3/73.

(10) ينظر: سورة الزمر 71.

(11) ينظر: سورة الأيناء 96 و 97.
ومنه قوله تعالى: {إذا أسلتم أدنقت وأذنت لربنا وحققت} وإذا الأرض
مُدّت وآلت ما فيها وحَقَّت وأذنت لربنا وحققت}.

ومنه قول الشاعر:

فلما أجرنا ساحة الحي وانتجي
بنا بطن حقف ذي قفاف عفَّنَف.
والقدير فيه: انتهي، والواو زائدة; لأنه جواب (لم).

ومنه قول الشاعر:

حتى إذا قملت بطولكم، ورأيت أناساً كَمَّ عيوا
وقيبلهم ظهوه المجن لنا
والقدير فيه: قلبهم، والواو زائدة.

قال الأباني: "والشاهد على هذا النحو من أشعارهم أكثر من أن تُحصِّى".

______________________________
(1) سورة الإنشقاق الآيات من 1 إلى 5.
(2) هو الأسود بن يعفر. ينظر ديوانه 15 و16 وهو في معاني القرآن للفراء 205 ومعاني الحروف للزمين 323، والأزهية 224، ورصيف المباني 425، وضراز الألوفص 212. أجزرات أجازه: فقهه وفقته. اللسان 326 (جزر).
(3) انتجي: انتجي في ذلك الشيء إذا اعترض له. اللسان 316/15 (نحا).
(4) المحقَّن: المحق من الأبل الموج. اللسان 37/9 (حقَّن).
(5) قفاف: جاء قف وله ما ارتفع من الأرض وصيقت حجارته. اللسان 288/9 (قفاف).
(6) العفَّنَف: ما ارتكن من الرمل وتعقل بعضه ببعض. اللسان 423/11 (عقل).
(7) هو الأسود بن يعفر. ينظر ديوانه 15 و16 ومن شواهد: المعاني الكبير 332، والمقتضب 2/39، والآزهية 235-236، واشرح المعاني لابن رهان 245/1، ومعجم ما استعمل 379/1، وشرح المفصل 94، ووضراز ابن عصفور 72، وشرح النسح 355/3، وشرح مصاحف الحافظ 249/2، واللسان 368/11، والجاح، الهوداء 165، والفصل المفيد في الواو المردة 146/1، والخزانة 249/11.
(8) يرى البيت أيضًا: إن العدوار الفاحش الخلد.
(9) قبل بطله: شجَّر، وقبل اللوقم: كوروا. اللسان 358/11 (قمل).
(10) الحَب: الخذاع، ورجُل حَب: خذاع. اللسان 341/1 (حب).
(11) المَحن: الوشاح، ومجن: النَّرس والجمع: المحن. اللسان 94/12 (حن).
(12) الإنصاف 2/459.
وأنا البصريون
فلاإبَّنُوُنُ زَيَاَدَةَ الْوَاَوِ الْعَاطِفَةِ، وَعَلَّمُوا قُوُّهُمُ
(1) بِالْوَاَوِ حَرَفٍ
وُضِعَ فِي الْأَصْلَ لْمَعِنٍ، فَلَا يُجَوِّرُ أَنْ يُحَكِّمِ بِزِبَادَته، مِمَّا مَكِنَّ أَنْ يُجَرِّيْ عَلَى أَصْلِه، وَقَد
مَكَّنَ هَا حْنَا، وَأَيْضًا إِنَّ الْحَرُوفَ وُضِعَتْ لِالْحَتِصَارِ نَائِثَةً عَنِ الجَمْلِ كَالْحَمْزَةِ، فَإِذَا نَائِثَةً عَن
أَسْتَفْهُمْ، وَزِيَادَةَ يُنِقَّضُ هَذَا الْمَعْنِ.
ورَدَوْا عَلَى مَا أَسْتَشِهِدَ بِهِ الْكُوفُوَيْنَ عَلَى الْنَحُوَ الْآثِيَّةَ(2)، أَمَا قُوْلُهُ عَلَى: "فَلَا إِذَا
جَآَوَاهُ فَيُحَتَّ مَا أَجَّٰهُبُها(3)") فالوَاوِ فِي عَامَّةِ وَلَسِيَتْ زَائَدَةً، وَجَوَابِ إِذَا مُحْذَف
والتَّقْدِيرٌ: إِذَا إِذَا جَآَوَاهُ وَفَنَحَتْ أَبْوَابًا فَازْوَاهُ وَنَعْمَوا.
وَكَذِلْكَ قُولُهُ عَلَى: "فَلَا إِذَا فَيُحَتَّ مَا آَجَّٰهُ وَمَأَجْعَهُ وَهُمُ مَّنْ حَذَّبِ
يُسْبِلَوْنَ(4) وَأَقَرَّبُ الْوُقْعُدَ الْحَقِّ(5) الْوَاوِ فِي عَامَّةِ وَلَسِيَتْ زَائَدَةً، وَالجَوَابِ
مُحْذَفَ، وَالتَّقْدِيرٍ: إِذَا إِذَا فَيُحَتَّ مَا آَجَّٰهُ وَمَأَجْعَهُ وَهُمْ مَنْ حَذَّبِ يِنْسَلُونَ قَالَوَا بَا
وَبَلَا، فَهَذَفَ القُولُ، وَقِيلُ: جَوَابًا (فَإِذَا هِيّ شَاَحَدَةُ)
وَكَذِلْكَ قُولُهُ عَلَى: "إِذَا أَلَسْمَهُ أَنْشَقَّتْ(6) وَأَذَّنَتْ لَرُبَّاهَا وَحَقَّتْ(7) وَإِذَا
الْأَرْضُ مُدَّتْ(8) وَأَلَقَّتْ مَا فِيهَا وَحَقَّتْ(9) وَأَذَّنَتْ لَرُبَّاهَا وَحَقَّتْ(10) الْوَاوِ فِي عَامَّة
وَلَسِيَتْ زَائَدَةً، وَالجَوَابِ مُحْذَفَ، وَالتَّقْدِيرٌ: إِذَا الْسَّمَاءُ أَنْشَقَتْ أَذَّنَتْ لَرُبَّاَتْ وَحَقَّتْ إِذَا
الْأَرْضُ مُدَّتْ وَأَلَقَّتْ مَا فِيهَا وَحَقَّتْ، وَأَذَّنَتْ لَرُبَّاهَا وَحَقَّتْ يِرْبُدُ الْإِنْسَانَ الثَّوَابَ وَالعَقَابَ
وَبَيْدُ عَلَى هَذَا التَّقْدِيرٌ قُولُهُ عَلَى: "يَقُلُّهَا الْإِنْسَانُ إِنَّكَ كَادَحُ إِلَى رَزْقٍ كَانَ كَذَا
فَمَلَّقَيْهِ(11) أي: سُعُ، وَالَّذِي حَدَّ: عَمَلُ الْإِنْسَانُ مِنْ الْحَيَرِ وَالشَّرِّ الَّذِي يَجَازَى عَلَيْهِ بِالْثَّوَابِ
والعَقَابِ.
وَكَذِلْكَ قُوْلُ الشَّاعِرِ:

(1) يَنْظِرُ: الْخَصَائِصُ ٣/٢، ٤٦٥٣، وَالْمُقَتْضَبُ ٢٠٤٨، وَالْإِلْتِصَافُ ٤٥٧٢/٢، وَلَسَانُ النَّبِيِّ ١٦٥١،
وَالْفِصُولُ المُفْيَدَةُ فِي الْوَاوِ الْمُرْبِّيَة ١٤٦٨.
(٢) يَنْظِرُ: الْإِلْتِصَافُ ٣/٢، ٤٥٧٤، وَالْفِصُولُ المُفْيَدَةُ فِي الْوَاوِ الْمُرْبِّيَة ١٤٧٤.
(٣) يَنْظِرُ: الْإِلْتِصَافُ ٤٥٧٢ - ٤٥٧٤، ٤٦٢.
(٤) سُورَةُ الْزَّمْرُ آيَةُ ٧١.
(٥) سُورَةُ الأَبْنَاءِ آيَةُ ٩٦٢ِ وَايَةٍ ٩٧.
(٦) سُورَةُ الْإِلْتِصَافُ آيَاتُ ١٢٠ إِلَى ٥.
(٧) سُورَةُ الْإِلْتِصَافُ آيَةُ ٦٥.
فلما أجزنا ساحة الجفي وانتهى
وابن حفيذ ذي قفاش عقاف
والوا، يعطى وليست زائدة، والجواب مختار، وتقدبر فيه: فلما أعزنا ساحة
الجفي وانتهى ابن حفيذ ذي قفاش عقاف خلونا ونعمان.
وذلك قول الشاعر:

"وأين أيمنًاكم شوًا
إن الليم العظم الحب"

والوا في عافلة وليست زائدة، والجواب مقدر، والتقدير: فلما أعزنا ساحة
وأين أيمنًاكم شوًا وقلبهم ظهر الجفين لنا باب عندكم ولهكم.
وإنهما حذف الجواب في هذه المواضع للعلم بها، توجيهًا للإجاز والإحتصار. قال
سيديه: "وسألت الخليل عن قوله: "جذير "": ""أنت إذا جوهرها فتحت أبوذبها"" (1) أين
جوابها؟... فقال: إن العرب قد ترك في مثل هذا الخبر [الجواب] في كلامهم: لعلم المختر
لأي شيء وضع هذا الكلام" (2).

ثم حذف الجواب أبلغ من إظهاره؛ ألا ترى أنك لو قلت: عبدي: "والله لست
إليك" وسكت عن الجواب، ذهب فكره إلى أنواع من العقوبة والمكر، من القتل والقطع
والضرب والكسر، يكون هذا أبلغ في ردته وزوجه عما يكره منه، وهذا بعكس لو قلت:
والله لست إليك لأضربك فإنك فكره ليندهب إلا إلى نوع واحد من العقوبة وهو
الضرب، وهذا يدعو إلى أن يستعد له ويوطن نفسه عليه، لذلك كان حذف الجواب أبلغ
في المعنى (3).

هذا واحتلفوا - أيضًا - في زيادة (ثم) من عدمه، فذهب الكوفيون (4) إلى أنها تقع
زايدة، وتعتهم: الأخفشي (5)، والمهابدي (6)، وابن الشحربي (7).

(1) سورة الزمر آية 71
(2) الكتب 3/101
(3) ينظر في: الإنصاف 2/462 - 463
(4) ينظر في: شرح المعاني ابن برهان 244/1، وشرح المفصل 96/8، والأثاثفي 1/8
(5) ينظر في: الإنصاف 2/462 - 463
(6) ينظر في: النصاق 264/1، وشرح المعاني 344/1، والأثاثفي 4/97، والاثبق 1/117، وHandles 1/117، والاثبق
(7) ينظر في: النصاق 264/1، وشرح المعاني 344/1، والأثاثفي 4/97، والاثبق 1/117، والاثبق
(8) ينظر في: الإثاثفي 98/4، والاثبق 267/3، وHandles 326/1، وHandles 97/2
(9) ينظر في: الإثاثفي 98/4، والاثبق 267/3، وHandles 326/1، وHandles 97/2
(10) ينظر في: الإثاثفي 98/4، والاثبق 267/3، وHandles 326/1، وHandles 97/2
واستدلالا على صحة ما ذهبوا إليه بوقوعها زائدة في قوله تعالى: "لَقَدْ أَذَهَّبْنَا إِلَيْهِ ضَلَالَاتٍ عِلَّمُونَ وَرَجَبْتُ وَضَلَالَاتٍ عِلَّمُونَ أَنْفُسْهُمْ وَظَنُّوْا أَنْ لَا مَّلِجَا مِنِّ اللَّهِ إِلَّا إِلَيْهِ..." (1) أي ناب عليهم، و(2) زائدة بين فعل الشرط وجوابه.

وفي قول الشاعر (3):

أرأيت إذا ما بُتِّي بِعَهْوَى فَمَّا إِذَا أَصْبحت أَصْبحت غاياء
وذهب الجمهور (4) إلى أنّها لا تجيء زائدة، وخرجوا ما احتج به الكوفيون في الآية
الكروية على حذف الجواب، وتلقيت: فجاءوا إلى الله فاستغفروا ثم ناب عليهم (1)، أو على:
لَجَأْوا إِلَيْهِ وَنابوا ثُمَّ ناب الله عليهم (2).

وأما البيت فخرجوه على أحد التخريجات الآتية (1):

1- أن تكون الفاء هي الزائدة.
2- أن تكون (ثم) مؤكدة للفاء.
3- أن تكون (ثم) بدلاً من الفاء.
4- أن تكون الفاء للترتيب المتصل في الحكم، وكأن الشاعر أخبرنا بالحكم الثاني
عقب إخباره بالحكم الأول.

وأما أبو حيان - رحمه الله - فوافق البصريين في عدم جواز مجيء هذين الحرفين
زائدين؛ لعدم ثبات ذلك في لسان العرب. يقول في زيادة الواو: "ولا يجوز البصريون زيادة
الواو، وإنما هو قول كوفي مرغوب عنه (2)."

(1) سورة التوبة آية 118.
(2) حوضي طهمان أبو سليم. ديوانه 106/1 وهو في: شرح السلمي لابن برهان، 244/1، والأعمال الشعرية 3/2،
وشرح المفصل 8/6، وشرح البطل 3/6، وشريف التوضيح 4/94، والارشاف 4/1، وذكرة
النحاة 2، ولغة الأدب 235/1، وشاعر الأفراح 451/2، والrine 1989/4.
(4) ينظر: حاشية فض على شرح الفلاكيري 2/238.
(5) ينظر: حاشية الدسوقي 1/261.
(6) ينظر: الدور النموذجي 1/9 - 91.
وقال في زيادة ثم - عند تعليقه على الآية الكرامة التي استشهد بها الكوفيون -:
"ودعوى أن (نعم) زائدة وجواب (إذا) ما بعد (ثم) بعيد جدا، وغير ثابت من لسان العرب
زيادة (ثم)" (1).

وأرى - والله أعلم بالصواب - ما رأه أبو حيان لما يأتي:
1- الواو حرف وضع لمعني، والحكم عليها بالزيادة يقتضي خلافة هذا الأصل.
2- لم يثبت زيادة (ثم) في لسان العرب في موضع ما فتحكم لها بالزيادة ها هنا.
3- لا يحكم برئادتهما لإمكانية أن يجري الحرفان على أصلهما، وقد رأينا ذلك
منحققاً في تجريح البصريين للشواهد التي احتج بها.

(1) البحر المحيط 5/111.
المسألة الخامسة: الفصل بين (لولا) التحضيضية والفعل:

التحضير في اللغة: الحَثّ في السير، أو الحَضّ على الشيء. قال ابن مطروح:

"الحضّ: ضِربُ من الحُث في السير والسوق وكل شيء، والحضّ - أيضًا - أن تَحثّ على شيء، لا سيئ فيه ولا سوق، حثّه يَحثّ حثاً، وحضّه، وهم يُحضّون".(1)

وعند التحويض هو الحَث على إيجاد الفعل وطلبه(2)، أو هو طلب بِحَث وإِزعةج(3).

والفرق بين التحضيض والعرض من جهة المعنى "لأَلْك في العرض تعرض عليه الشيء، لينظر فيه، وفي التحضيض تقول: إنه: الأول والآلِق بك أن تفعل، فلا تتركه، ولا يفوتُكِ".(4)

وحروف التحضيض أربعة هي: هلاً، وآلًا بالتشديد فيهما، ولولا ولوما(5).

فأما (لولا) فقد اختالف فيها من حيث البساطة والتركيب، فذهب البصريون والكوفيون(6) إلى أنَّها مركبة من لوا الامتناعية ولا النافية، وذهب بعضهم(7) إلى أنَّها بسيطة، واختار ذلك الزركشي.(8)

وتأتي (لولا) على المعاني الآتية(9):

1- حرف امتناع لامتناع، أو حرف لما سيقع لانتفاء ما قبله. وتعتبر بالدخول على الجملة الاسمية، نحو: لولا زيد لا كرمتك أي: لولا زيد موجود.

2- الدلالة على التوبيخ والتندم، كقوله تعالى: «لولا جَاءَ عَلَيهِ بِأَرْبَعَةٍ صَدْدَاءٍ»(10) وقوله تعالى: «فَلَوْلَآ إِذْ جَاءُوهُ بِأَسْتَنَامٍ تَضَرَّعُوا»(11).

__________________________

(1) الامام 7/268/4 (حضيض).
(2) ينظر: شرح الفصل 8/144/1.
(3) ينظر: المعنى 1/274/1، وشرح التصريح 2/263/4، والجمع 353/6.
(4) ينظر: الكافي في الإفصاح 3/6/3.
(5) ينظر: الكبّاس 1/98/1، والأزهرية/197/4، والأصوات النثرية 1/435، والكافية لابن الحاجب 233/2، وشرح التسهيل 13/1/1، وشرح التصريح 2/263/4، وشرح الأخوين 5/4.
(7) ينظر: جواهر الأدب 482/4.
(8) ينظر: الروهن 400/4.
(9) ينظر: الأزهرية 166/170، والمغني 1/272، والروهن 4/200-400.
(10) ينظر: سورة البقرة آية 13.
(11) ينظر: سورة الأمعان آية 43.
3- التحضيض، كقوله تعالى: {
"لولا يبعثهم الرحمن و الآلهة"} (1).
وجعل منه قول الشاعر (2):

" automátُ عقر النبّ أضف مجدّكم من ضيّرٍ لولا الكمي المغتَعا وردهة ابن هشام إلا إن حمل على حكاية الحال. قال: "لا أن الفعل أضرم، أي: لولا عندم، وقول النحوين (3); لولا تعلمون، مرود؛ إذ لم يردن أن يحضّهم على أن يعذبوا في المستقبل، بل المراد توعيبهم على ترك مادة في الماضي، وألما قال (تعدون) على حكاية الحال، فإن كان مراد النحوين مثل ذلك فحسن" (4).

وهو الذي ذكره ابن هشام ذكر نحو الأشوعي. قال: "أي: لولا تعلم الكمي، بمعنى: لولا عندم؛ لأن المراد توعيبهم على ترك عادة الماضي، وإنما قال تعلم على حكاية الحال" (5).

4- الاستفهماء، نحو قوله تعالى: {
"لولا أجزئني إلى أجل قريب"} (6)، و نحو قوله تعالى: {
"لولا أنزل إليه ملك يحكم م ع م"} (7)، و علّق ابن هشام على هذا المفعّل بما يُفيد رفضه. قال: "وأكثروهم لا يذكرون، و ظاهر أن الأولي للعرض، وأن الثاني مثل {
"لولا جاء عليه بأزجة يشدها"} (8) "ويعني بذلك التوبة."

______________________________

(1) سورة المائدة آية 62.
(2) هو حبر بن عطية. ينظر ديوانه 6/107، وتُسّب كذلك للأشباه بن رميّة وهو من شواهد: الجمل للخليل 1/3، ودحاز القرآن لأبي عبد الله 326، والكلام 226/13، والمسائل العسكرية 251/11، والإيضاح 269/19، وشرح الأبيات مفصلة الإعراب 6/1، ومعاني الحروف للزماني 123، والخصائص 45، والأزهرة 186، والمفصل 326/1، والرواني المشتركة 226/1، وصف الفعل 299، وشرح الفعل 114، والكافي في الإيضاح 205، والإرشاد 118، ووصف الماضي 322، والفراغات 483، وشرح الأدب 483، والمغني 127، وتحليس الشاهد 231، وشرح ابن ققيل 296/1، وشرح الأشوعي 416، والخزاعة 3/55، ونحوه 245/11، وفيه:
(3) الكمي: الشجاعة، والمقعّد: الذي ستر نفسه بالكرع. وبيو ضيّر، كلمة سب وصم، وضيّر هو الرجل الضخم اللحم.
(4) في مجموع 276/1، ومعاني الحروف للزماني 123، والأزهرية 129، والشعرية 2/51.
(5) نظر: الكلام 1/328، والغني 1/275.
(6) المغني 2/474.
(7) شرح الأشوعي 416.
(8) سورة المؤمنين آية 10.
(9) سورة الفرقان آية 7.
(10) سورة النور آية 12.
(11) المغني 2/275.
5- نافية معنى (لم)، وجعل منه قوله تعالى: «قَلَّا كَانَتْ قَرْبَةٌ قَائِمةٌ فَنَفَعُهَا إِيَّمَنَّهَا إِلَّا قُوَّةٌ يُونُسٍ»(1)، أي: لم تكن قربةً عند نزول العذاب.
والظاهر أن المعنى على التوبخ، أي: فهلاً كانت قربة واحدة من القرى المهلكة تابعة عن الكفر قبل جميع العذاب ففعلاً ذلك، وهو تفسير: الكسان(2)، والفراء(3)، والأخفس(4)، وابن هشام(5)، والزركشي(6).
واستدلالا على صحة ذلك بقراءة أبي(7): "فهلا كانت قربة"(8).
ويهم من المعاني السابقة (لولا) التحضيضيَّة، التي لا يلبها إلا الفعل مظاهرًا أو مضمونًا. يقول سبويه مبينًا أنه لا يلب حروف التحضيض إلا الفعل: "وذلك أن من الحروف حروفًا لا يذكر بعدها إلا الفعل، ولا يكون الذي يلبها غيره، مظاهرًا أو مضمونًا... وآلم ما يجوز فيه الفعل مضمونًا ومظاهرًا مقدماً مؤخرًا، ولا يستقيم أن يبتدأ بعدها الاسم، فهلاً ولولا ولوما وألما(9).

وتدلُّ (لولا) على التحضيض إذا وليها فعل مضارع، فإنها وليها الماضي دلت على التوبخ واللوم، وقد لبها الماضي في تأويل المستقبل فدل على التحضيض. يقول الزركشي - عند حديثه عن أنواع (لولا): "النافع: التحضيض فتحصر بالمضارع نحو: لولاً تستعفترهُ الله(10)... والتوبخ والتنديم فتحصر بالماضي نحو: لولاً جاءَ وعليه".

(1) سورة يونس آية 98.
(2) ينظر رأيه في: إعراب القرآن للنساح 2/268، والمعيني 1/275.
(3) ينظر: معاوية القرآن 1/474.
(4) ينظر رأيه في: إعراب القرآن للنساح 2/269، والمعيني 1/275.
(5) ينظر: المعيني 1/475.
(6) ينظر: الزهراء 4/505.
(7) هو أبو النذر أبي بن كعب بن قيس بن عبد بن معاوية بن عمرو بن مالك بن النجار وبكي ابنا الطفيل أيضًا، سيد القدر: شهد العقبة وباذج القرآن في حياة النبي صلى الله عليه وسلم وعرض عليه وحفظ عنه، حديث عنه كبار أمثال أسس بن مالك، وابن عباس، توفي بالدمية سنة 216هـ. (ينظر: سورة السجدة 1/474 - 477، وسورة أعلام النبلاء 1/480 - 481).
(8) ينظر: المعيني 1/275، والزهراء 4/505.
(9) ينظر: المكتاب 98/1.
(10) سورة النمل آية 44.
بأربعة شهداء (1)، «قلوئلا إذ جاءهم بالأسنا تضرموا» (2). وفي كل من القسمين تختص بالفعل؛ لأن التحضيض والتوبيخ لا يردان إلا على الفعل، هذا هو الأصل.

وقد جوزوا فيها إذا وقع الماضي بعدها أن يكون تحضيضًا أيضًا، وهو حينئذ قريبًا صارفة للماضي عن الماضي إلى الاستقبل، فقالوا في قوله تعالى: «قلوئلا تقر من كل فرقة متمهم طالفة» (3). يجوز بقاء (نفر) على معناه في الماضي، فيكون توبخًا، ويجوز أن يراد به الاستقبل فيكون تحضيضاً (4).

وقد تلي الجملة الإضمنة حرف التحضيض، كقول الشاعر (5):


ويجوز أن يفصل بين (ولأ) والفعل الواحد بما يأتي (9):

1- مفعول به للفعل الذي يلي نحو: لولا زيدا أكرمت.

2- مفعول للفعل مضمر على شريطة التفسير، كقولك: لولا زيدا أكرمته.

(1) سورة النور آية 13.
(2) سورة الأنعام آية 43.
(3) سورة النبأ آية 127.
(4) البرهان 4/396، 404.
(5) نسب الصدوق إلى ابن في ذي البارات 1/50، ولا ابن الدمي وعمر بن صديق في ذي البارات 1/206. كما نسب لisdiction القشيريival على أشومه وصفه. شرح التسهيل 4/14، والخطابي 211/534، وشرح المفهوم 1/311، وشرح شاهده 3/741.
(6) ملحم 1/74.
الظرف وهو (إذ) و(إذا) حالة كوفها معمولين للفعل، كقوله تعالى: (إِذْ سَمِعَتْهُوْ فَلَمَّ) (1).

4- جملة شرطية معرضة، ومثل لها ولد (إذا) بقوله تعالى: (إِذْ فَلَوْلَأَ إِذَا بَلَغَتْ الْخَلْقَةُ ) و(اللهُ يَحْبِبُهُمْ) و(وَلَنْ يَأْخُذُكُمْ عَلَيْهِ مِنكُمْ وَلَكِنْ لاَ تَبْصِرُونَ فَلَوْلَا إِنَّ اللهَ غَفُورٌ مُتَعَلِّقٌ تَرْجَعُونِهَا إِن كَنْتمْ صَادِقِينَ) (2).

المعنٍ: فهالآ تجعلون للروح إذا بلغت الخلق عينكم مؤمنين وحائتكم أنكم شاهدون ذلك، ومن أقرب إلى الحذر منكم بعلمهم، أو بالملائكة، ولكنكم لا تشاهدون ذلك. فلولا الثانية تكثار للإيام.

ورجع ابن أبي بكر جواز ذخوها على هذه الأسماء إلى كوفها تعني التحضيض الذي يشبه الأمر في تقدم معلم. يقول: "إِنْ فَلَوْلَأَ فَإِذَا كَانَتْ حُرُوفُ النَّحْضِيْس لَا تَثْلُبُ إِلاَّ الأَفْعَالْ فَلَمُ وَلَيْتِهَا الأَسْمَاءُ. وَلَا تَتْنَؤُّهَا إِلاَّ إِنَّ اللهَ غَفُورٌ مُتَعَلِّقٌ تَرْجَعُونِهَا إِن كَنْتمْ صَادِقِينَ" (3).

فلكت: لأن التحضيض شبيهة بالأمر من جهة المعنى، وقريب منه آلئلك إذا قلت: لولا تضرب زيداً، فالمعنى: الأول لك أن تضرب زيداً، فما بالك لا تفعل؟

فمعنٍ ذلك حمله على الفعل، فهو بمزيلة طلب الفعل واقضائه، والأمر يتدبّم فيه الاسم على الفعل، فقول: زيداً ضربت، ويحدث فيه الفعل، فقول: لولا رأيته قد أشار سوّطًا أو أشه سيفًا: زيداً، التقدير: اضطر زيداً، أو أقبل زيداً، فقدموا في التحضيض الفعلٍ، واضمروه، فقالوا: لولا زيداً ضربت، ولولا زيداً ضربته (4).

ويظهر الأثر التركيبي لهذه المسألة عند أبي حيان في تعليقه على قوله تعالى: (إِذْ جَاءُوهُمْ بِأَسَنَىٰ تَضَرُّعُوْا) (5)، حيث جعل (لولا) مختصبة بالدخول على الأفعال، فالتركيب الصحيح عندنا:

(1) سورة النور آية 16.
(2) سورة الواقعة من الآية 83 إلى الآية 87.
(3) الكافي في الإيضاح 6/ 300 - 305.
(4) سورة الأنعام آية 43.
لولا التحضيضية + الفعل + بقية الجملة.

يقول – رحمه الله –: "لولا) هنا حرف تحضيض يليها الفعل ظاهرًا أو مضمرًا، أو يُفصل بينهما مفعول الفعل من مفعول به، أو ظرف، كهذه الآية فصل بين (لولا) و(تضمنعوا) بـ (إذ) وهي معمولة لตนاهم".(1)
الفصل الثالث
الأثر المعنوي
المبحث الأول: الأثر المعنوي للفصل بين العوامل غير الحرفية ومعمولاقاً

المسألة الأولى: زيادة (ما) بين العامل غير الحربي ومعمول:

لـ (ما) أنواع عديدة، منها الزائدة، وهي بدورها تتشعب إلى أنواع كثيرة، يهمها
منها (ما) الزائدة بين العامل غير الحربي ومعمول، كما في قوله تعالى: "قليلًا
ما تؤمرون" (1)، وقوله تعالى: "قليلًا مأَثْمَرُون" (2)، وقوله تعالى: "قليلًا مَا
تُذْكَرُونَ" (3).

وقد علق أبو بركات الأنصاري على الآية الأولى بقوله: "قليلًا" منصبً؛ لأنه صفة
مصدر محدود، و(ما) زائدة، وتقديره: فإِن كَا نَ قَلِيلًا يَؤمَرُونَ، وأyerral بالقلة هاهنا البني "(4). و
مثل هذا التعلق قاله جامع العلماء، ونصَّ كلامه: "أي: يؤمرون إنما قليلًا، و(ما)
صلة زائدة، و(وقيلا) صفة المصدر محدود، وهو إيمانًا، أي: إيمانًا قليلًا، والمعنٍّ: لا إيمان لهم.
كما تقول: قليلًا ما تأثِمرون، أي: لا تأثرون"(5).

ومن بريق زيادة (ما) في هذه الآيات: الأخفيف (6)، والرجزي (7)، ومكي بن أي
طالب (8)، والرمحيشي (9)، وابن عطية (10)، وفخر الدين الرازي (11)، والعكيري (12)، وابن
هشام (13)، وجلال الدين المحيي (14)، والجميل (15).

(1) سورة البقرة آية 88.
(2) سورة الأعراف آية 10.
(3) سورة الأعراف آية 42، سورة الحاقة آية 42.
(4) البيان 10/6.
(5) كشف الشمائل وإيضاح المعضلات 1/214/1.
(6) ينظر: معاني القرآن 1/142.
(7) ينظر: معاني القرآن وأعرابه 2/316.
(8) ينظر: مسائل إعراب القرآن 2/70.
(9) ينظر: الكشف 164/1.
(10) ينظر: الفهم الرجالي 178/1.
(11) تفسير الزراي 3/179.

والزراي هو محمد بن عمر بن الحسين بن علي فخري الدين أبو عرابي الفارسي الشافعي، ولد سنة
644 هـ، وتقدم لأبيه، برع في العلوم الشرعية، وتوظَّف في فارس ين؛ ينعيد النقل سنة 1068 هـ.
(13) ينظر: البيان 1/77.
(14) ينظر: المغني 1/316.
(15) ينظر: تفسير الجلالين 18/18.
والمحمدي هو جلال الدين محمد بن أحمد بن إبراهيم بن أحمد المحيي الشافعي، ولد عصر سنة
761 هـ، وبرع في علوم كبيرة، وتوظَّف في سنة 684 هـ، ومن مصنفاته: كتاب التفسير الذي لم يكن له في تفسير
الجلالين حتى سورة الإسراء لم يكمله الببسيطي بعد.
(16) ينظر: طبقات المفسرين للداودي 337، وكشف الظنون 420، 445 و 613.
(17) ينظر: الفتوحات الإلهية 2/124.
وقيل: يحتمل أن تكون (ما) في الآية الأولى نافية، و(قليلاً) نعت لمصدر متخوف، أو لظرف متخوف، أي: إما ناقلاً، أو زمناً قليلاً.

ورد من وجهين:

الأول: أن (ما) النافية لها الصدر، فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها، وقد يسهل ذلك في الظرف، لاستعاضتهم فيه.

الثاني: أنهم لا يجمعون بين مجازين، ولذا لم يجزوا: دخلت الأموى، لأنلا يجمعوا بين حذف (في)، وتعليق الدخول باسم المعنى، بخلاف: دخلت في الأمر، ودخلت الدار.

وأجال ابن الحساب: أن تكون (ما) مصدرية، وهي وصلتها فاعل بـ (قليلاً)، و(قليلاً) حال معمول متخوف، دل على المعنى، أي: لعنهم الله، فأحرروها قليلاً إماهم.

ورد بأن (قليلاً) لا يبقى له ناصب.

ومن مواضع زيادة (ما) بين العامل الإسمى ومعموله زياً، بين المضايقيين، كما في قوله تعالى: «إنه لم يملَّ مَن أملك ننطلقون» (5)، حيث نص الأخفش على ذلك بعد أن ذكر الآية. يقول: "أي: حقّ مثل أنكم تنطقون، وزيادة (ما) في القرآن الكريم، والكلام نحو ذا كثير".

وقررت (مثل) بالرفع والفتح (8) فأما قراءة الضمير فسبُّها ثلاثة أووجه:

الأول: أنه خبر ثان مستقل كالأول.

الثاني: أنه مع ما قبله نحث واحد، نحو: هذا حلو حامض.

الثالث: أنه نعت لـ (حقّ).

---

(1) نظر: البيان 276/1 والمعنى 316/1.
(2) نظر: المعنى 216/1.
(3) نظر: رأيه في المعنى 317/1.
(4) نظر: البيان 277/1.
(5) سورة الدياريات آية 23.
(6) معاني القرآن 1/142/2.
(7) فسَّرها بالرفع حمره والكشكالي، وأبو بكر وخلف، وقرأ الباقون بالنصب (نظر: السبعة 1/269، وحجة القراءات 277/1، والنشر 277/2).
و(ما) مزيداً على ثلاثة الأوجه، وألغكم تنطقون) مضاف إليه أي: فحقّ مثل
نطقكم، ولا يضرّ ضعفها إلى معرفة؛ لأنّها لا تحترم بذلك إسلامها.
وما قراءة الفتح ففي وجهان:
الأول: وهو معد، ثم في نصبه على هذا أوجه هي:
1- أنّه منصوب على الظرف، وهو قول الكوفيون الذين يجيبون: زيد مثلك بالفتح.
2- أنّه منصوب على إسقاط الجار، وهو كاف التشبيه.
وفي هذا يقول الغرر: "العرب تنصبها إذا رفع بها اسم، يعني المبدأ، يقولون: مثل
من عبدّ الله، وعبدّ الله مثلك، وأنت مثله؛ لأنّ الكاف قد تكون داخلة عليها فتنصب إذا ألفيت الكاف".
قيل: (1) وليس هناك من حاجة تدعو لهذا التقدير، وبخاصة أنّ (مثل) تفيد فائدة، ثم
أعتذر له بأنه قال ذلك حين رأى الكاف قد دخلت عليها في قوله تعالى: ﴿ليَسَ كَمَتَّاعِهِ﴾،
شيء آخر.
3- أنّه نعت مصدر مهذوب، أي: فحقّ مثلّ نطقكم.
4- أنّه حال من الضمير في (حقّ)؛ لأنه قد كثر الوصف بهذا المصدر، حتى جرى
تجرى الأوصاف المشتقة، والعامل فيها (حقّ).
5- أنّه حال من نفس (حقّ)، وإن كان نكرة، ونصّ سبيسه على جواز ذلك;
قال ابن السراج: "ولا اختلاف في جوازه على ما قال" (2).
وأمّا الوجه الآخر فهو أن تكون (مثل) مبنية، وفي كيفية بنائها وجهان:
1- أنّ (مثل) في معلم رفع نعت لـ (حقّ)، وإذا ما استمرت إضافتها إلى غير متمكان;
كما هي الحال في كلمة (غير) في قول الشاعر (3).

(1) معاني الغزاة ٣٣/٣٥.
(2) ينظر: الندر المصون ٤٩/١.
(3) سورة الشورى آية ١١.
(4) ينظر: الكتاب ٥٥.
(5) الأصول ٢٧٤/١.
(6) ينظر: كشف المشكك ٦٣/١، والدر المصون ٥٠/١٠.
(7) هو أبو قيس بن الأسلم. ينظر: حوارى ٨٥، وهو من شواهد الكتاب ٣٢٩، ونسب فيه للكاتب، والأصول ٤٨٧٢، والإنسابة ٢٥، والشراح ابن يعيش ٢٤٠، والقلقلة ٣٦٩، وسلاماً ٣٦٦، والأصول ٤٨٧٣، ويسمى في المعلوم ٥٣٣، والقول
بالتسكين: شجر المقل، واحتدنه وقلة، وقد بقال الدور شجر المقل وأوقاله: ثمار. اللسان ٣٣٤/١١، (وقول).
-٢١٥-
لم يُمَعَّثِّن الشَّرْبُ منها غير أنْ تُقَطَّتْ بفتح (غَيرِ) وهي فاعل (يَمَعِّنْ) فبينّ فتح لفتحاً لإضافتها إلى غير متمبيّن وهو (آنْ) نطقته.

وما ذكر في (غير) ها هنا هو مذهب البصريين، وأيما الكوفيون فذهبوا إلى جواز بناء (غير) في كل موضع يحسن فيه (آنْ) سواء أضيفت إلى متمبيّن أو غير متمبيّن. وقد بسط الأنباري الكلام على مذهبيهم في كتابه الإنصاف، وذكر به البصريون عليهم مفسّران، واحيل عليه في موضعه خشية الإطالة.

2- أن (مثل) ركبت مع (ما) تركيب خمسة عشر.

وبعض "إذا جاءت مع (مثل) معرفة كانت (ما) مزيدة و(أنكّ) في محل خفض بالإضافة، كما تقدم، وإذا جعلتها مبهمة، ذكر للتركيب، وإذا لإضافتها إلى غير متمبيّن جاز في (ما)

هذه وجهان: الزيادة، وإذا أن تكون نكرة موصوفة... وأيما (أنكّ تطوقون) ففيجوز أن يكون مجردًا بالإضافة إذا كانت (ما) مزيدة، وإن كانت نكرة كان في موضع نصب بإضمار أعيني، أو رفع بإضمار مبتدأ.

ومن صور زيادة (ما) بين المتضافين زيداتها بين (إذا) المتضمنة معه الشرط، وبين الجملة التي تليها.(1) وجعل الملفقي زيداتها هنا قاسيًا، ثم ضرب لذلك عددًا من الشواهد، جاء ذلك عند حداثه عن أنواع (ما). يقول: "الموضع الثالث: أن تكون زائدة، وأنواعها في هذا الموضع تتمتع، لكن تحصر في أربعة أقسام... القسم الأول: أن تقت عقب (إذا)

الظروفية، جائزة قاسيًا، نحو: إذا ما قمت أكرمك، وإذا ما جلست أجلس، قال الشاعر: (إذا ما أتيت الحارثيات فاعلني لمَّنَّ وحَمْرَهُمَا أَلَّا تلقياً

... أي: إذا أنت(6).

---

(1) ينظر: الإنصاف 287/1-293 المسألة رقم 38.
(2) الدر المترون 50/10.
(3) هنالك خلاف حول إضافة إذا الشرطية إلى الجملة التي تليها. خصص المرادي هذا الخلاف في قوله (الجذور النباتية 369): "مذهب الجمهور أن إذا مضافة للجمل التي بعدها، والعمل فيها الجواب، وذهب بعض التحويين إلى أنها ليست مضافدة إلى الجمل بل هي ممولة للفعل الذي بعدها، لا لفعل الجواب.
(4) هـ هو جعفر بن علّية الحارثي، وهو من شواهد الأغاني 54/50، ودويان الحماية للسريزي 134/1، ومعاهدة التنصيص للسياحي 126/1.
(5) رصف المباني 315-316.
ونص المرادي على كثرة زيادة (ما) ها هنا. يقول: "أما الزيادة فإنها أربعة أقسام:
الأول: أن تكون زيادة مجرد التوكيذ، وهي التي دخولها في الكلام كخروجها نحو...
(1) وإذا ما أثرت سورة،(2) وزيادتها بعد (إن) الشرطة و(إذا) كثرة.(3)
وعمن شواهد زيادة أيضا قول الشاعر(4):
وقد حملت إذا ما قمت بتقلين
ثواب فأعض نهض الشارب النثمي.
قال البغدادي ملتقا على الشاهد: "وقوله (إذا ما قمت): ما زائدة، وزيادتها بعد
أداة الشرط جازماً أو غير جازم مطردة، حتى نظمها بعضهم يقوله:
(5) خذ ذلك ذي القائدة
(ما) بعد إذا زائدة.(6)
هذا واحتفل في المجازة بـ (إذا) مع (ما)، فإن البغدادي يرى أن المجازة بما قليلة.
يقول: "ولا يجازي بحث، وإذا، وإذا بغير (ما)، لأنها ظروف تضاف إلى الجمل، فجعلت
(ما) ملازمة لها، لتحملها من حكم الإضافة، وتنقلها إلى باب الجر، لأن الإضافة توصحها،
والمجازة بايا الإمام، كقولك: وإذا ما تكرمت أكرمك، والمجازة بـ (إذا) ما (إذا ما).
(ل) يقل استعماله.(7)
ونسب البغدادي(8) لبعض التحويج جواز الجرم بما مع (ما) ثم قال: "أوأم مع (ما)
فتجوز الجرم به قد لا يستبعد؛ لأن إذ مع (ما) جوز الجرم بما، فـ (إذا) مع (ما) أبجر(9).
ولا يجوز البصيرون(8) وعلى رأسهم سببوهم(8) ذلك إلا في ضرورة الشعر.
ويظهر الأثر المعنوي لهذه المسألة في البحر المحيط عند قوله تعالى: يقتِلَا مَا
يؤمِنون(10)، حيث قال أبو حيان - رحمه الله -: (و(ما) في قوله (ما يؤمنون) زائدة
مؤكدة دخلت بين المعمل والعمل "(11).

(1) سورة النوبي آية 124.
(2) الجين الباني 333.
(3) ينبس لأبي حذة النمري، وعمر بن أهر البايلي، وجده في المقرب 10/1، والمغني 2/78، وشرح التصريح.
(4) الحزنات 9/36.
(5) التبصرة والمذكرة 4/409.
(6) نظر: الجزء 7/77.
(7) نظر: الجزء 7/24.
(8) نظر: شرح المفصل 8/134.
(10) سورة البحر آية 88.
(11) البحر المحيط 202/1.
وكذا عند قوله تعالى: "قليلًا ما تشكرون (1) حيث قال - رحمه الله - "قليلًا ما تشكرون" (2) .
ما تشكرون، أي: تشكرون قليلًا، وما زائدة للتأكيد (3).
وعند قوله تعالى: "إنه لحق مثل ما أنكم تنتظركون (4) قال - رحمه الله -
معقلًا على قراءة الرفع: "(ما) على هذا الإعراب زائدة للتوقيف (4).
وعند قوله تعالى: "حتى إذا ما جاءوه شهد عليهم سمعهم وآيتهم (5) وجعلوه (6) قال - رحمه الله - "(ما) بعد إذا زائدة للتوقيف (7) .

---

(1) سورة المؤمنون آية 78 والسحدة آية 9.
(2) البحر المحيط 418/6.
(3) سورة النازرات آية 32.
(4) البحر المحيط 136/8.
(5) سورة فصلت آية 20.
(6) البحر المحيط 497/7.

- 218 -
المبحث الثاني: الأثر المعنوي للفصل بين أجزاء الجملة.

المسألة الأولى: الفصل بين (أي) وصفها في النداء:

لا ينادي - على الأصح - ضمير، واسم إشارة بحرف الخطاب نحو ذلك، ولا مضف للكاف في نحى: غلامك، ولا معرف بألف (1).

ويهمان ما سبق المعرف بألف، حيث اختفى في حكم ندائه، فذهب البصريون (3) إلى أنه لا يجوز إلا في الضرورة، وعزا (3) ذلك إلى أن (يا) النداء تفيد التعرف، والألف واللام تفيد التعرف كذلك، ولا يجوز الجمع بين علامات التعرف في كلمة واحدة.

كما عزى هذا "الأمر صوفي، لا لما ذكره، فالألف (في يا) ساكنة، واللام ساكنة، وتواليهما مع شيوخ النداء في الكلام فيه من النقل ما هو معلوم، ولتحاشي هذا النقل عداوا إلى الفصل بين حرف النداء والمنادي ذي اللام (4)

ورحلف الكوفيون (3)، والبغداديون (3) البصريون، فإجروا نداء ما فيه (ألف)، نحو: يا

الرجل، ويا الغلام، واستشهدوا على ذلك يقول الشعراء (8):

فيها العلامان اللذان فردا

إياً كما أن تكسبي نشيء

وقول الآخر (8):

فديتُ يا النبي تبعت قلبي

وانت بخيله بالود عني

(1) ينظر: المقرب /1 وحكم المواقع /45/.

(2) ينظر: الالامات للرجاحي /1، والانصاف /350/ مسألة /46.

(3) ينظر: الالامات /301، والنصورة والذكورة /327/، والانصاف /344-324/، وأسوار العربية /249/، والذين على مذهب النحويين /445 مسألة /81، واللباب في علل الباء والإعراب /335/، وشرح المفصل /2/.

(4) ينظر: الوجه في النحو /283/.

(5) ينظر: الالامات /335/، والذين /444/، وشرح النحوي /350/، والماساعد /350/.


-219-
أجيب عن ذلك بأنه لا حجة فيه؛ لأن التقدير: يا أيها الغلامان، ويا أيتها اليتى،
فحذف الموضوع، وأقيمت الصفقة مقامه، وذلك لا يكون إلا في الشعر (1).
ونفى ابن مالك أن يكون البيت الأول من قبل الضرورة، لتمكين قائله من أن يقول:
فيا غلامان اللذان فرّ(2).
والذي دعاه إلى هذا أن مفهوم الضرورة - عنده - يختلف عن مفهومها عند
الجمهور؛ فهو يرى أن الضرورة الشعرية ما ليس للشاعر عنه مندوبة(3)، أو بمعنى آخر: أن
الضرورة لا تسمى كذلك إلا إذا لم يكن للشاعر خيار في التخلص منها، أمّا إذا أمكنه ذلك
فلا يُعد ضرورة، يدل عليه رأيه السابق، وقوله - بعد أن ذكر عددًا من الأبيات منها(4):
ما أنّت بالحكم الضروري حكومته ولا الأصل ولا ذي الرأي ولا الجدل.
قول: "وعندى أن مثل هذا غير خصوص بالضرورة، لتمكّن قائل الأول أن يقول:
ما أنّت بالحكم الضروري حكومته.
"(5)
وأما مفاهيمها عند الجمهور، فخلاصتها(6): أن الضرورة الشعرية هي كل ما وقع في
الشعر، مما لا يُجرّؤ القواعد عليه في الشعر، سواء كان الشاعر مضطرًا إليه، لا يُجد عنه مُعدهًا،
أم لم يكن كذلك.
وسير هذا أن "الشعر موضوع اضطرار، و موقف اعتدار، وكثيرًا ما يُخرّف فيه الكلّم
عن أبيته، وتحال فيه المتّ للو أوضاع صيغّتها لأجله"(7).
بل باللغة بعضهم فقال: "الشعر نفسه ضرورة"(8).
وعودًا على بدء فقد استنثى البصريون شيئًا بنادى فيما المعروف بآل، هما(9):

(1) ينظر: أسرار العربية ٣٣٨/١، والإنصاف ٣٣٨/١ - ٣٣٩.
(2) ينظر: شرح الشيخ ٣٩٩/٣.
(3) ينظر: جمع المواضع ٣٣٢/٥.
(4) ينظر: قراءة الفوزي، وليس في ديوانه. وهو في: شرح السعد را/١٩، وأوضح المسائل ٢٠٠/١، وشرح ابن عقيل
١٥٧/١، وشرح الأشعري ١٥٦/١، والدرر اللوام و ٢٧٤/١.
(5) ينظر: شرح الشيخ ٢٠١/١.
(6) ينظر: الضراز للواسي ٢/٥.
(7) الخصائص ٣/١٨٨.
(8) من كلام ابن عصر في الاقتراح ٣٢/٣.
(9) ينظر: توضيح المقاصد ٢٠٦/٣، ومجموع المواضع ٤٧/٣.
1- اسم الله تعالى، فيقال: يا الله، وليتحوَّل (1) في إجازة هذا ثلاثة أسباب، جمعها الكعبري في قوله: "وأما اسم الله تعالى فتدخل عليه ثلاثة أوجه: أحدثها أن الفَلَام واللام لغير التعريف، لأنه سبحانه واحد لا يتعدّد فيحتاج إلى تعيين، ودخول (با) عليه للخطاب.

والثاني: أن الفَلَام واللام عوض عن همزة (إله)، وذلك أن الأصل فيه (الله)، فخْذَفَت الهمرة حذافاً عند قوم، وعند آخرين ألقيت حركتها على اللام، ثمّ أدعتم إحداهما في الآخر، فنابت اللام عن الهمرة، فاجتمعت مع (با) من هذا الوجه.

والثالث: أنه كثر استعمالهم هذه الكلمة، فخفّ على أمهم إدخال (با) عليها" (2).

2- الجملة المسمى بها، أو الجملة المحكية، كان نسيّي رجلاً ب- (المنطق زيد)، فإذا ناديه قلت: يا المنطق زيد.

وأضاف المحرر (3) رأتب، وهو المصدر إذا سمّي به، نحو: يا الذي قام. قال ابن مالك:

"وهو قياس صحيح (4)".

والذي نصّ عليه سيبويه المنع، وقَرَّ بين ندائه ونداء الجملة المحكية، فذكر أن نداء الجملة إِنَّما جاز لكونه سمّي بشيئين كل منهما مُستقلّ بذاته، على عكس المصدر الذي يعد وصيته اسم واحد. وفي هذا يقول: "وإذا سمّيت رجلاً (الذي رأيته)، و(الذي رأيته)، لم تغيره عن حاله قبل أن يكون اسمًا، لأن (الذي) ليس منتهى الاسم، وإنما منتهى الاسم الوصيل، فهذا لا يغير عن حاله، كما لم يغير (ضابط أبوه) اسم امرأة عن حاله، فلا يغير (الذي) كما لم يغير وصيلة، ولا يجوز لنا أن نناديه، كما لا يجوز لنا أن ننادي (الضابط أبوه) إذا كان اسمًا، لأنّه متمثل اسم واحد فيه الألف واللام، ولم يسقّيته (الرجل منطلق) جاز أن نناديه، فنقول: يا الرجل منطلق، لأنّ سمّيته بشيئين كل واحد منهما اسم تام، و(الذي)

مع صلته ممتلئة اسم واحد، نحو: الحارث، فلا يجوز فيه البدء" (3).

---

(1) ينظر: المقضب / ٢٣٩، واللامات / ٣٣، وأسوار العربية / ٢٣٢، وشرح المفصل ٢/٩.
(2) اللباب في علل البناء والإعراب ٣٣٦/١.
(3) ينظر رأيه في توضيح المقاصد / ٢/٧، وأوضح المسالك / ٣٢، وشرح الأخواني ١٣٦/٤، وشرح البسيط / ٣٢٩، وشرح السهيل / ٣٥٨.
(4) الكتاب / ٣٣٣/٣.
وخارف ابن سعدان(1) الجمهمير(2) فأجاز نداء اسم الجنس المشبه به مع (أَلّ)، نحو: يا الأسد شدة أفل، وتابعه ابن مالك قالاً: "وهو - أيضًا - قياس صحيح; لأن التقدير: يا مثل الأسد، ويا مثل الخيل، فحسنت لتقدير دخول (با) على غير الألف واللام(3)."

وإذا أردنا نداء المعرف بـ (أَل) غير ما استئنف سابقاً - توصلنا إلى ذلك بـ (أَي) أو باسم إشارة، نح: يا أباه الرجل، ويا هذا الغلام، أو بجمال معنا نحو: يا أبها هذا الرجل(4).

وشرطوا(5) في اسم الإشارة أن يكون عاريًا من الكاف، فلا يجوز: يا أبها ذلك الرجل، وأجاز ذلك ابن كيسان(6).

كما شرطوا(7) له عند الجمع بينه وبين (أَي) أن يكون منعوًا بذي (أَل)، وأجاز ابن عصفور(8) وابن مالك(9)، والرضي(10) وابن هشام(11) والأشهي(12) الاشطار على اسم الإشارة نعما لـ (أَي).

ورد لأهم نبُوَّة "علي بيت نادر شاذ، لا تبنى على مثله القواعد، وهو قول الشاعر(13).


(2) ينظر: المقرب 1/ 210، وينظر: شرح النسهييل 3/369.


(7) ينظر: شرح الكافي 1/ 143/1.

(8) ينظر: شرح الشافر 1/ 148.

(9) ينظر: شرح الأشجري 3/ 153.


أخذلا كلا زادكما
وُعانياً وِاغلًا فيمن وَغِلَّ "(1)"
ومن شواهد الجميع بين (أي) واسم الإشارة الموصوف بأل قوله: "(2)
ألا أُهِبُذا الراجي أحضرَ الرغى
وأنا أَشِهِرَ اللذاتِ هِل أنت مخالف؟(3)
وقوله:(4)
ألا أُهِبُذا الباحٍ الوُجَدٌ نفسُه
لا شيء نُحتَّه عن يديه المقدر
هذا ولا يتخوز وصف (أي) بما فيه (أل) البَيّ للمح الصفة نحو: العبّاس، والحارث، أو
البي للغلبة كالسُّعَى(5)، ولا ما فيه (أل) من مثنى أو مجموع، وقد كان علما فقل دخوله، فلا
يقال: يا أَيْها العبّاس، ولا يا أَيْها السُّعَى، ولا يا أَيْها الزيدان، ولا يا أَيْها الزيدون، بل ينادى
بجذف آل فقول: يا عباس ونذكر الباقي.(6)
الجدير بالذكر أن حرف التنبية يُعيد واجبا لا يستغني عنه(7) في مثل: يا أيها الرجل،
وذلك لأمرٍ:
الأول: أنه لما جاءوا بـ (أي) وصلة إلى نداء ما فيه (أل) غير مضافة عِوضُوه من
الإضافة هاء التنبية بعده.(8)
التاني: التنبية على أن المعِرف بعده هو المقصود بالنداء.(9)

(1) الاستشراق ٢١٩٤/٥.
(2) قائله طرفة بن عبد. ينظر ديوانه /٣٣ وحده في: شرح الفعلات للروزي /٨٢، وشرح الشذور /١٤٨،
(3) قائله ذو الزمة من عيسى بن عبد بن أبي بكر. ينظر ديوانه /٣٦١، وهو في الأعجوبة/٢/٣، وله في الاصحاب/١٥٣/٤،
فقال العبّاس (تقرح شاهده مع حاشية الصباغ/٣/١٥٢): "يقال يغنى إذا هلك، والواعد شدة الشوق، وتحته:
صرفه، والمقدّر ذالك أراد كما المقدّر.
(4) صنف الإنسان صَعَقًا وصَعَقًا فهو صَعَق، غَشي عليه وذهب عقله وصوت يسمع كاذبة الشديدة، والصَعَق:
صفة تقع على كل من أصابه الصَعَق، ولكنه غلب عليه حتى صار بمخلة زيد وعمرو علمًا. اللسان /١٩٨/١٨ -
(١٩٩ صفق).
(5) ينظر: شرح التسهيل /٣٩٩، والمساعد ٢/٤، والصحب /٥، والصحب وذلك.
(6) ينظر: رصف المباني /٤٥، والصحب النباني /٧، والصحب /٣٤٨، والصحب /٣٤ در.
(7) ينظر: النصيرة /٣٤٤، وشرح المفصل /١٣٢، والصحب النباني /٣٤٧، والصحب /٣٤٩، والصحب /٣٤٩.
(8) ينظر: المعنى /٣٤٩/٢
وحكم هاء التنبه الفتح عند أكثر العرب (١)، ويجوز في لغة بني أسد أن تحذف ألفها،
وأن تضم هاها اتباعاً وعليه قراءة "التفت النقل" (٢).

واختلف في المعروف بأن بعد (أتيها)، فذهب المازني (٣) إلى جواب رفعه ونصبه، كما
جاز في: يا زيد الأثري، قوله: "وهو عندي القياس، للساعده الاستعمال" (٤).

وردَّ الزجاج بقوله: "لم يجز أحد من النحوين هذا المذهب قبل المازني، ولا تابعه
أحد، وهو مطرّح لمخالفته كلام العرب" (٥).

ويرى الأخفش (٦) أن (أتيها) موصولة، والمرفوع بعدها خبر لمبتدا محدود، والجملة
صلَّة (أتيها).

وردَّ ابن مالك بقوله: "ولو صحَّ ما قال جاز ظهور المبتداً، ولكن أولى من حذفه;
لأن كمال الصلة أول من اختصارها، ولو صحَّ ما قال جاز أن يغبني عن ذلك المرفع بعد
(أتيها) جملة فعلية وظرف، كما يجوز ذلك في غير النداء، وفي امتيناع ذلك دليل على أن (أتيها)
غير موصولة" (٦).

وهذه جمهور النحوين (١) إلى وجوب الرفع في المعروف بأن بعد (أتيها) على أنه
نعت له، أو عطف بيان، قال الأثري في علة ذلك: "لان الرجل هاهنا هو المنادي في

(١) بنظر: المجمع ١٠٣ /٥١.
(٢) بنظر: المغني ٤٥٩ /٣، ومجموع الموامع ٣٥٠ /٥١، والإنفاث ٤٨٣ /٣.
(٣) هي قراءة ابن عامر. بنظر: السبعة في القراءات ٢٠٠ /٣٢٠.
(٤) سورة الرحمن، آية ٣١.
(٥) بنظر رأيه في: الأمام الشافعي ٣٦٥ /٣، وأسوار العربية ٢٢٩، وشرح الكافية للرضي ١٤٣ /٦، والارتشاف
٤١٩ /٤، والمساعد ٢٨٧ /٥، وشرح الأخويني ٣٠٠ /١٥٠.
(٦) أسوار العربية: ٢٤٩ /٤.
(٧) نصُّ عبدة في المساعد ٣٥٢ /٥٠.
(٨) بنظر رأيه في: شرح التسهيل ٣٠٠ /٤، وشرح الكافية للرضي ١٤٣ /٦، والارتشاف ٢١٩ /٣، والمساعد
٤١٩ /٥، والمساعد ٣٥٣ /٥، وشرح الأخويني ١٥١ /٣، وشرح التسهيل ٣٠٠ /٤.
(٩) شرح التسهيل ٣٠٠ /٤.
(١٠) بنظر: الكتب ١٨٨ /٤، والاقتصاد ٣٣٦ /٤، والنشيرة ١٠، وشرح الكافية للرضي ١٤٣ /٦، وأسوار العربية
٢٢٨ /٥.
الحقيقة، إلا أنهم ادخلوا (أتي) هاهنا توصلاً إلى نداء ما فيه الألف واللام، فلمَ كان هو
المنادى في الحقيقة لم يُحْرَّف فيه إلا الرفع، مع كونه صفة، إذنًا بأنه المقصود في النداء"(1).
وبدون الأثر المعنوي لهذه المسألة في البحر المحيط حين صرح صاحبه بأن دخول الهاء
فَاحَالَة بين (أتي) والمعرف بَأَل بعدها هو لأجل التنبيه. يقول: "(ها) حرف تنبيه، أكثر
استعمالها مع ضمير رفع منفصل مبتدأ مخبر عنه باسم إشارة غالبًا، أو مع اسم إشارة لا بعد،
وبفصل بما بين (أتي) في النداء وبين المرفوع بعده"(2).

(1) أسرار العربية/ 228- 229
(2) البحر المحيط/ 93/1
الفصل الرابع
الأثر المشترك
المبحث الأول: الأثر الإعرابي والتركيبي للفصل بين العوامل الحرفية ومعمولًا.

المسألة الأولى: الفصل بين حرف العطف والمعطوف بالظروف والجار والمحروض:

اختُفِنَ النحويون في حكم الفصل بين العاطف والمعطوف بالظروف والجار والمحروض، فذهب أبو علي الفارسي إلى منع ذلك إلا في ضرضة الشعر. وفي هذا يقول: "فَأَمَّا قراءةٌ مَّن قرأ: ﴿وَمِن وَزَائِرٍ إِسْحَاقَ يُعَقُّوبُ﴾، فَالنَّفَّذ (1)، فلا يُحِلُّ من أن تعطَّله على الباء الجارية;

كأنه أراد أنها يُسَنَّت ثُمَّا، أو تحمل على موضع الجار والمحروض، وَالوَجْهُ الأَوْلِيٌّ بِالسِّهِلِّ؛ لَنَّا الْوَرَاءِ عَاطِفَةً عِلْيَ حُرُفِ الجُرِّ، وَقَدْ فَصَّلْ بِهِنَا وَبِالْمَعَطُوفِ بِالْفَلَظِّ، والآخر - أيضًا - كذلك، وإن كان الأول أفُحشًا، وهذا - كما أعلَمْتُك - إنما تّجده في الشعر" (2).

وقال في موضع آخر: "وَمِن نَّمَّ لَمْ يُهْجَلُ (وَمِن وَرَاء إِسْحَاقَ يُعَقُّوبُ) عَلَى الجَرِّ؛

لَأَنَّهُ يُزْمِهِ فِي الفَصِّ لِلْمَعَطُوفِ وَالْمَعَاطِفِ عَلَى الْفَلَظِّ الَّذِي هُوَ (مِن وَرَاء). وَمِن حَجَلَ (يُعَقُّوبُ) فِي مَوْضُعٍ نَّصِبَ فَقِهٍ، يُفْتِنُ بَعْضُ الْقَلْبِ أَيْضًا; لَأَنَّهُ قد فَضَّلَ بِالْمَعَاطِفِ وَالْمَعَطُوفِ عَلَى الْفَلَظِّ، وَإِن كَانَ الْأَوْلِيٌّ أَفْحِشًا; لَأَنَّهُ يُقُومُ حَرُفُ العِطْفِ فِي مَقَامِ حَرُفِ جَارٍ." (3)

وبعده ابن جني حيث جعل الفصل بين العاطف والمحروض أصعب مأخذًا من الفصل بينه وبين النصب. جاء ذلك عند تعليقه على قول الشاعر (4):

يَوْمًا تَرَاهَا كَمِثْلٌ أَرْدِيَةِ العَصْبٍ سَبِي وَيَوْمًا أُذِّنَّهَا نَغْلًا

الذي قال: "فَإِنَّهُ أَرَادَ تَرَاهَا يَوْمًا كَمِثْلٌ أَرْدِيَةِ العَصْبٍ، وَأَذِّنَّهَا يَوْمًا أَخْرَ نَغْلًا; فَفَصَّلَ بِالْفَلَظِّ بِأَفْحَشٍ، وَالْمَعَطُوفِ عَلَى النَّصِبِّ عَلَى التَّّيْنِ، وَهُوَ (يَا) تَرَاهَا.

---

(1) سورة هود آية 71.
(2) هي قراءة جعفر بن عمير وفص. ينظر: السبعة 308، والبحر المحيط 244/5.
(3) المسائل العسكرية 124/165.
(4) المسائل البصرية 76/2.
(5) هو الأعشى ميمون بن قيس. ديوانه 170و وروايته: أردية الخمس. وهو من شواهد الإيضاح لأبي علي الفارسي.
(6) 135، ومعجم مقاصيس اللغة ابن فارس 218/2 (خمس)، والمقصد 519/1، وضراير ابن عصفر 206/1، والمقرح 225/1، وشرح التسهيل 384/3. العَصْبِ: ضرب من برود اليمن، ومنسي عَصِبًا لأن غزوه بعضه أي.

بدرخ. اللسان 1/6 (عصب) نفِّل وجه الأرض إذا نقم من الجذوعة. اللسان 11/670 (نفل).
وهذا أسهل من قراءة من قرأ: "فَبُعَرْنَّهَا بِإِسْحَاقٍ وَمِنْ وَرَاءَ إِسْحَاقٍ يُعْقُوبُ" (١)، إذا جعلت (يعقوب) في موضع جبر، وعليه تلقاه القوم من الله محرور موضع. وإنما كانت الأية أصعب مأخوذة، من قبلاً أن حرف العطف منها الذي هو الواء، ناب عن الجار الذي هو الباء في قوله (بإسحاق)، وأقوى أحوال حرف العطف أن يكون في قوة العامل قليله، وأن يلي من العمل ما كان الأوز يلب، والجار والمجرور لا يجوز فصله من محروره، وهو في الآية قد فصل بين الواء (يعقوب) بقوله (من وراء إسحاق)، والفصل بين الجار ومحروره لا يجوز (٢).

كما تابع أبا علي في هذا الاري خوبون منهم: مكي بن أبي طالب (٣)، والجرجاني (٤)، وأبو السركات الأنباري (٥)، وابن عصفور (٦)، وابن أبي الربيع (٧)، والكيشني (٨).

وعلى الجرجاني هذا الحكم إلى كون حرف العطف ليس في قوة الفعل الذي قام مقامه، يقول: "حرف العطف قائم مقام الفعل ونائب عنه... وهو يقصر عن رتبة الفعل، لأنه حرف وإنما قام مقام الفعل لضرب من الاحتسار وتجمّع التكرير، وإذا كان كذلك وجب أن يكون ما يعمل فيه جبنة، نحو أن تقول: أضرب زيداً اليوم وعمرًا غدًا، ويقيح أن تقول: وغداً عمرًا؛ ففصل الواء من معموله الذي هو (عمر) بالظرف الذي هو (غداً) لأن في ذلك إجراية للحرف محرر الفعل؛ لأنك تقول: أضرب غداً عمرًا، ولا يكاد يُوجد هذا في حال الاختيار، وإنما يكون ذلك في الشعر (٩).

ورجع ابن عصفور علة عدم جواز الفصل بين العاطف والمعطوف إلى كون العاطف بمِنْزلة الجزء من المعطوف عليه. يقول: "حروف العطف قد ت탈ت من المعطوف مَنْزلة جزء منه، بدلالة قوله: وَهُوَ، وهي - يسكونون الها في فصيح الكلام تشييًا لها - (عَضَد) و(كَبِيرُ)، فكما لا يجوز الفصل بين أجزاء الكلمة، كذلك لا يجوز الفصل بين حرف العطف والمعطوف الذي هو يجب له أن يكون متصلاً بحرف العطف (١٠).

(١) سورة هود آية ٧١ .
(٢) الخصائص ٣٨٢.
(٣) نظر: مشكلة إعراب القرآن / ٣٥١.
(٤) نظر: المنتصف / ٥٢٣ - ٥٣١.
(٥) نظر: البيان في غريب إعراب القرآن / ٢٦.
(٦) نظر: المقرب / ٣٤٧، وشرح العمل / ٢٠٦، وضياء الشعر / ١٩٨.
(٧) نظر: الكافي في الإنصاف / ١٠، ١٠٧.
(٨) نظر: الإرشاد إلى علم الإعراب / ٥٢١ - ٥٣١.
(٩) ضياء الشعر / ٢٠٦ - ٢٠٧.
وهناك أوجه أخرى توجه بما قراءة النصب في (يعقوب) هي:

1- ما ذهب إليه الرحمشري، والقرطبي (1) من أن النصب على توهم أن يكون
(بشرنا) معين وهمان. قال الرحمشري: "كان في قليل وهمنا له إسحاق، ومن وراء
إسحاق يعقوب على طريقة قوله (2):

... ليسوا مصلحين عشيرة" ولا ناعب...

وروى رأيهم بأن العطف على التوهيم لا ينقاس (3).

2- أن يكون منصوبًا على موضوع (بإسحاق)؛ لأن موضوعه نصب، كما تقُول:
مرت بعيدًا وعمرًا، وخشيت بصدق وصرد زيد (4).

والفرق بين هذا والوجه السابق أن السابق ضمّ معنى (وهمنا) توهما، وهنا يفق على
مذلوله من غير توهم (5).

3- أن يكون منصوبًا بفعل مضمر يدل عليه قول (فبشرناها)، وتقديره: ومن وراء
إسحاق وهمنا له يعقوب (6).

(1) ينظر: المجز لاحكام القرآن ۱۴/۹.

(2) والقرطبي هو أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر الأنصاري القرطبي المالكي، إمام منحر في العلم، توفي بمصر
سنة ۷۱۸هـ، له تصنيف مشهورة منها تفسيره المسمى الجامع لأحكام القرآن، وكتاب الأمس في شرح أسماء
الله الحسنى، والذاكرة بأحكام الموتى والأحياء.

(3) ينظر: الوافي بالوفيات ۸۷/۲، ومثل صادق للفارسي ۲۴۶/۵، وشذرات الذهب ۳۳۳/۵، وشذرات الذهب ۵/۸.

(4) قائلة: الآخوس الأرياني، والبيت في صورته الكاملة:
مشهودين ليسوا مصلحين عشيرة
ولا ناعب إلا بين غرابها
وتحده في: الكتاب ۱۶۹/۶ و۱۰۶ و۱۲۴۵/۲ وشرح المفصل ۵۲/۲ والدر المسون ۳/۲ و۳/۵ و۴/۲.

(5) ينظر: المجز لاحكام القرآن ۱۴/۹.

(6) ينظر: المجز لاحكام القرآن ۱۴/۹.

(7) ينظر: الفصيبي في غير إعراب القرآن ۲۱/۲، والتنسيق الكبير للمراعي ۲۲/۸، ونافسر اليداوي ۴۴۵/۳، والدر المسون ۳/۵، ونافسر أبي السعد ۴/۲، وفتح القدير ۲۵۵/۵.

- ۲۵۸ -
1- الرفع على الفاعلة بالحجار والمحور، وهو رأي الأخفش.
2- الرفع على الابتداء وخبره الظرف قبله، وتحذيره: كائن أو موجود.
3- الرفع بإضمار فعل أي: وتحدث من وراء إسحاق يعقوب، فيكون (يعقوب) غير
 داخل في البشارة.

وختلف ابن مالك، أي أبي علي الفارسي، فأجاز الفصل بين العاطف والمعطوف
 بالظرف والحجار والمحور، وشرط لذلك أنه لا يكون المعطوف فعلًا أو اسمًا موحورًا، وأوجب
 إعادة الجار مع المعطوف فإن كان اسمًا محوورًا. يقول: "وجعل أبو علي الفصل بين العاطف
 والمعطوف بالظرف والحجار والمحور خصوصًا بالضرورة... وهو جائز في أفصح الكلام
 المتحرر، إن لم يكن المعطوف فعلًا ولا اسمًا محوورًا، وهو في القرآن كثيرًا. فكللمه تعالى:
 "ربنا: من أثبت إلى أهلها وإذا حكمنا بن يعتمد فحكي لأيديهم سنة" (9) وقوله تعالى:
 "وَجَاءَتْنَا مِن بَيْنِيْنِ يَدَيْهِمْ سَدًا وَمِن خَلْفِهِمْ سَدًا" (10) وقوله تعالى: Allah man
 حَلَقَ سَبْعَ حَمَّامِيًّا وَمِن الْأَرْضِ مَيْلَهُنَّ" (11).

فلو كان المعطوف فعلًا لم يجز الفصل المذكور بوجه، فإنه كان اسمًا محوورًا أعيد معه
 الحجار، نحو: مَرْأَةَ الـِّذِينَ يَبْنُونَ وَزَكَّاءَ بَعْمَةَ، وإن لم يُعقد وَحَبَّ النصب بطفل مضر بال، كقوله
 تعالى: "فَبَشَرَّرْنِهَا بِإِسْحَاقٍ وَمِن وَرَأَةٍ إِسْحَاقٍ يُقَوَّبُ" (12) في قراءة حمزة، وابن عباس (13).

وحفص، أي: وهنيها لها من وراء إسحاق يعقوب«(1).»

(1) هي قراءة ابن كثير وناطق وأبي عمرو والإسحائي. ينظر: السعيا/ 328.
(2) ينظر: كشف المشاكل / 327/1، والبيان في غريب إعراب القرآن / 21، ونسر ابن سعود / 225/4، وفتح
 القدير / 11/12، وروح المعاني / 99/12.
(3) سورة البقرة آية / 201.
(4) سورة النساء آية / 58.
(5) سورة يس آية / 9.
(6) سورة الطلاق آية / 12.
(7) سورة هود آية / 71.
(8) ابن عباس هو عبد الله بن عبد الملطي بن هاشم بن عبد مناف، الخير الحرير، ابن عم الرسول صلى الله
 عليه وسلم، فرأى القرآن على أبي بن كعب، وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم وعمر وعثمان وعلى، وأبي ذر
 وغيرهم، وقرأ عليه قراءة كبار، ادعاه الرسول صلى الله عليه وسلم وерыده في الدين. توفي سنة 28هـ.
(9) ينظر: معرفة القراء الكبار / 467، وسير أعلام النبلاء / 331/3، والواقعي بالأدبيات / 121/17، والواقعي بالأدبيات / 384/3.
وفقُّ الطرائط في المسألة فقالوا(1): إن كان العاطف على حرف واحد لم يجز الفصل، وإن كان على أكثر جاز الفصل بالطرف والجار والمجرور والقسم نحو: قام زيد ثم والله عمر.
وعترّ ابن عصفور عن مذهب جامعه بقوله: "ولا يجوز - أيضًا - الفصل بين حرف العطف والمعطوف إلا بالقسم أو بالطرف أو المجرور، بشرط أن يكون حرف العطف على أزيد من حرف واحد، نحو قولك: قام زيد ثم والله عمر، ولا يجوز: والله عمر، إلا في ضرورة"(2).
وتلقف السبويطي مذهبهم بالقبول حين قال: "وفقُّ الهاو والغافِّي من المعطوف كما ضرورة... وفصل غيرهم من حروف العطف ساقط بقسم أو بطرف، سواء كان المعطوف اسمًا نحو: قام زيد ثم والله عمر، وما ضربت زيدًا لكنه في الدار عمرًا، أم فعلًا نحو: قام زيد ثم في الدار قعد، أو ثم، أو بل والله قعد"(3).
ويظهر أن هذه المسألة في البحر الحميث في المواضيع الآتية:
1- عند تعليق أبي حيان على قوله تعالى: "فبشرتَنَا بإسحاق وَمِن وَزَاؤٍ إسحاقَ يَعْقُوبَ"(4) رجح - رحمه الله - أن يكون (يعقوب) منصوبًا بإضمار فعل تقديره: وَمِن وَزَاؤٍ إسحاقَ يَعْقُوبَ بأن يكون مجرورًا بالعنف على لفظ (إسحاق)؛ لعدم جواز الفصل بين العاطف والمجرور، والمجرور، مُنْظُرًا لذلك بتركيب لا يجوز هو: مَرَرَتُ بِزيدِ اليمَنِ وأَمَّسَ عَمَّرَ، وفي هذا يقول: "والأظهر أن ينصب (يعقوب) بإضمار فعل تقديره: ومن وراء إسحاق وهذا يعقوب، ودل عليه قوله (فبشرتُنَا)؛ لأن البشارة في معيّن المهية، ورجح هذا الوجه أبو علي.
ومن ذهب إلى أن مجرور معطوف على لفظ بإسحاق أو على موضوع فقوة ضعيف;
لأنه لا يجوز الفصل بالطرف أو المجرور بين حروف العطف ومعطوفه المجرور؛ لا يجوز: مَرَرَتُ بِزيَدِ اليمَنِ وأَمَّسَ عَمَّرَ، فإن كان المعطوف منصوبًا أو مرفوعًا في جواز ذلك خلاف(5).

(1) ينظر: البحر الحميث 2/104، والمساعد 478/2.
(2) المقرب 244/1، وينظر: شرح الجمل 247/4-247.
(3) إمع الفوائد 577/7.
(4) سورة هود 71.
(5) البحر الحميث 244/5.
2- إذا فصل بين العاطف والمعطوف المجروح فالتركيب الصحيح أن يعاد حرف الجر مع المعطوف. وقد نص أبو حيان على ذلك في قوله: "إِنَّ كَانَ المَعْطُوْفُ مجَرَّوًا أُعِيدَ الجَارُ تَخُولُ أَمَرُّ بِرِيْدِ وَغَنِي بِعَمْرٍ".(۱)

3- يتابع روئي أصحاب المغاربة الذين جُرِّوا الفصل بين العاطف والمعطوف إذا كان العاطف أكثر من حرف، وكان الفاصل قسماً أو ظرفًا أو مجروح، وأضاف حواجز الفصل بالحال؛ لأنها شبهة بالظرف، فبعد قوله تعالى: "فَأَذَّكَرُوا آللّهَ" كذكرُى ذَكْرَىَّ أَوْ أَشْدُذَ ذَكْرَىَّ أَوْ أَشْدُذَ ذَكْرَىَّ "(۲) قال - رحمه الله - "لا يقال في الوجه الأول (يعني اختصار أشد على الحال)، إنه يلزم فيه الفصل بين حرف العطوف وهو (أو)، وبين المعطوف الذي هو (ذكرها)، بالحال الذي هو (أشد)، وقد نصع على أنه إذا جاز ذلك فشترطه أن يكون المفصول به قسمًا، أو ظرفاً، أو مجروحًا، وأن يكون حرف العطوف على أزيد من حرف، وقد وُجد الشرط الآخر، وهو كون الحرف على أزيد من حرف، وقد وُجد الشرط الأول؛ لأن المفصول به ليس بقسم ولا ظرف ولا مجروح، بل هو حال، لأن الحال هي مفعول فيها في المعنى، فهي شبهة بالظرف، فيجوز فيها ما جاز في الظرف" (۳).

4- ردَّ رأي ابن مالك الذي استدل بقوله تعالى: "قَبْلَالْأَخْرَبِ حَسَنَةٌ "(۴) على ضعف مذهب أبي علي الذي يختص حواجز الفصل بين العاطف والمعطوف بالضرورة، يقول - رحمه الله - "(في الآخرة حسنة والواف منها لعطف شيئين على شيئين فكثرة، تقول: أعلمت زيداً أحلاك منطلقًا وعمرًا أباه مقيمًا، إلاّ إن ناب عن غاملي عنده خلاف، وفي الحواجز تفصيل. وليس هذا من الفصل بين حرف العطوف والمعطوف بالظرف والمجرور، كما ظن بعضهم، فاجوز ذلك مستدلاً على ضعف مذهب الفارسي في أن ذلك خاص بالشعر" (۵).

۱- البحر المحيط ۲۰۸/۳
۲- سورة البقرة آية ۲۰۸/۱۰۴/۲
۳- البحر المحيط ۲۰۸/۳
۴- سورة البقرة آية ۲۰۸/۲
۵- البحر المحيط ۲۰۸/۵
ومن الجدير بالذكر أن أبا جعْنَى - عفّا الله عنه - قد اضطرب في شيء من هذه المسألة:

أولما: الفصل بين العاطف والمحذوف بالحذام، فتارة يجوز ذلك كما هو واضح من نصه السابق، وأخرى يجعله بعيدا، كما في تعليقه على قوله تعالى: "رَبّي وَأَجْعَلْتُكَ مُسْلِمًٌ لَّكَ وَمَنْ ذِرِّيَتِي مُسْلِمِي لَكَ". حيث قال: "وأباح أبو البقاء أن يكون المفعول الأول (أمة) ومن ذريتنا حال، لأنه نعت نكرة تقدم عليها فانتصب على الحذام، ومَسْلِمَةُ المفعول الثاني، وكان الأصل: اجعل أمة من ذريتنا مسلمة لك. قال: فالواو داخلة في الأصل على (أمة)، وقد فُصل بينهما بقوله (من ذريتنا)، وهو جائز لأنه من حجة الكلام المعطوفات.

انتهى (۳) والفصل بالحذام أبعد من الفصل بالظرف، فصار نظر: ضرب الرجل والمحترقة المرأة" (۷).

ثم ناقض نفسه بقوله: "وأنا معطوف على (ألا تعودوا)، وفصل بين حرف العطف والمحذوف بـ (إذا)، وقد ذهب إلى ذلك بعض أصحابنا، وجعله كقوله... وجعلنا من بين أيدهم سيدًا ومن خلفهم سدا " (۵).}

---


(۱) سورة البقرة آية ۱۲۸,
(۲) فنظر إلى النبي في إعراب القرآن ۹۸/۱,
(۳) البحر المحيط ۳۸۹/۱,
(۴) سورة النساء آية ۵۸,
(۵) سورة الطلاق آية ۱۲,
(۶) البحر المحيط ۱۰۵,
(۷) سورة يس آية ۹.
الآَلِرَّكَ بِمَتَّلُهُنَّ (1)... ولكن قوله (وإذا حكمتم بين الناس) ليس من هذه الآيات؛ لأن حرف الجر يتعلق في هذه الآيات بالعامل في المعطوف، والظرف هنا ظاهره أنّه منصوب بـ (أن تحكموا)، ولا يمكن؛ لأنّ الفعل في صلة (أن)، ولا يمكن أن ينتصب بالناسب لـ (أن تحكموا)؛ لأنّ الأمر ليس واقعا وقت الحكم، وقد خرجه على هذا بعضهم. 

والذي يظهر أنّ (إذا) معمولة لـ (أن تحكموا) مقدّرة، و(أن تحكموا) المذكورة مفسّرة للكلمة المقدّرة، هذا إذا فرعا على قول الجمهور، وأما إذا قلنا. مذهب الفراء فـ (إذا) منصوبة بأنّ تحكموا هذه الملفوظ بما؛ لأنه يجوز: يعجي العسل أن يشرب، فتّقدّم معمول صلة (أن) عليها(2).

(1) سورة الطلاق آية 12.
(2) البحر المحيط 377/3.
المبحث الثاني: الأثر الإعرابي والتركيبي للفصل بين العوامل غير الخرافية ومعمولاً

المسألة الأولى: الفصل بين العامل والممول في باب النازع:


ولم يعرَّف اصطلاحًا إلا عند المتاخرين، وأمَّا عند المتقدمين فقد كانوا يضعونه تحت عنوان عاماً دونما تحديد معنى المصطلح، فها هو سببيهو يضعه تحت عنوان "باب الفاعلين والمفعولين اللذين كل واحد منهم يفعل بلغته مثل الذي يفعل به، وما كان نحو ذلك، وهو قوله: ضربت وضربت زيدًا، وضربت وضربت زيدًا"(3).

وكذلك صنع المرد(4)، وبعض المتاخرين كابن يعيش(5) والصحابي(6).

وعرَّف ابن عقيل بأنه "توجه عاملين إلى ممول واحد"(7)، وعرَّف ابن هشام بتعريف جيد، قال فيه: "النزايع: أن يتقدَّم عاملان أو أكثر، ويتأخير ممول أو أكثر، ويكون كل من المتقدم طالبًا للكثير المتأخر"(8).

ووجه الجودة فيه قوله (أو أكثر) فإن ذلك يدل على تعذر العوامل في النازع، وهذا ما أشار إليه التيلبي بقوله: "وقوله بلغظ الجمع (عوامل) أحسن من قولهم (عاملان)، لبَدْخل"(9).

(1) أخرجه الإمام أحمد في مصنفه/ 284/4 حديث رقم 786، والراجح في مصنفه 276/1 حديث رقم 848.
(2) والترمذي في سنة/ 118 حديث رقم 319/1 والدارقطني في سنة 319/1 حديث رقم 9.
(3) اليسار/ 352/1 (نزع).
(4) الكتاب/ 77/1.
(5) نظر المثنى 3/1112.
(6) نظر: شرح المفصل/ 77/1.
(7) نظر: التهذيب الوسيط/ 400.
(8) نظر ابن عقيل/ 540/1.
(9) نظر: شرح قطر الندى/ 197.
فيه مثل: ضربتُ وأهنتُ وقَتْتُ عمرًا، فإن العامل هنا مُتَّعَدِّدٌ، ومنه قولهم: اللهم صل على محمد وآل محمد كما صلبت وترحمت وبارك تت على إبراهيم وآل إبراهيم، فإن (على) يتعلق بالأخير "(1). والمрад بالعامل ها هنا: الفعل وما جرى بمحاراة (2)، وقد يكون العاملان فعلين متصرفين، أو اسمين يشبههما، أو اسم وفعلًا (3). فمن النوع الأول قوله تعالى: "{إِنَّ قَلْبَكَ أَفْرَغْ عَلَيْهِمْ قَطْرًا} (4)، ومن الثاني قوله: المؤمن ناصر ومساعد الضعيف، ومن الثالث قوله تعالى: "{هَأَوَامَّ أَفْرَغْواْْ بَيْنَ يَدَيْهَا} (5). ولابد في التنزيع من أمور (6).

أولها: أن يكون بين العاملين ارتباط، ويكون الارتباط بواحد بما يأتي:

1- الارتباط بطرف نحو: لقيت وأكرمت زيدًا.
2- كون أُولهما عاملًا في ثانئهما نحو قوله تعالى: "{وَلَا تَظْنُوا كَمَا ظَنْتُمْ أَنَّ الَّذِينَ يَبْعْثُ الَّذِينَ أُحِبَّاً} (6)، فالعاملان (ظنتهم) والمفعول المتنزوع عليه هو (7) لن يبعث الَّذِينَ أُحِبَّاً) (وكم ظنتهم) معقول لـ (ظنتوا) لأنها صفة مصدر يقع مفعولاً مطلقًا ناصبه (ظنتوا).
3- كون الثاني جوابًا للأول، نحو قوله تعالى: "{إِنَّ قَلْبَكَ أَفْرَغْ عَلَيْهِمْ قَطْرًا} (8).
التالي: أن يكون كُل واحد منهما موجَّهًا إلى المفعول من غير فساد في اللفظ أو في المعنى، فيخرج بذلك نحو قول الشاعر (9).

(1) الصفة الحقيقية 198/1، ونظر: شرح قدر الندى 198/1.
(2) نظر: شرح المكودي 198/1.
(3) نظر: شرح الأشموني 198/1.
(4) سورة الكهف آية 96.
(5) سورة الحاقة آية 19.
(6) نظر: الكواكب المُنيرة 616/1، ومنحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل 542/1.
(7) سورة الجن آية 7.
(8) سورة الكهف آية 96.
(9) قائله مجهول وهو من شواهد: الخصائص 372/1، وشرح الأشموني 198/1، وشرح المكودي 198/1، ومذكرة النحو 100/1، وشرح الباقر 198/2، وشرح السلاطين 198/1، وشرح الباقر 198/1، ومذكرة النحو 100/1، ومذكرة النحو 100/1، ومذكرة النحو 100/1، ومذكرة النحو 100/1، ومذكرة النحو 100/1، ومذكرة النحو 100/1، ومذكرة النحو 100/1، ومذكرة النحو 100/1، ومذكرة النحو 100/1، ومذكرة النحو 100/1، ومذكرة النحو 100/1، ومذكرة النحو 100/1، ومذكرة النحو 100/1، ومذكرة النحو 100/1، ومذكرة النحو 100/1، ومذكرة النحو 100/1، ومذكرة النحو 100/1، ومذكرة النحو 100/1، ومذكرة النحو 100/1، ومذكرة النحو 100/1، ومذكرة النحو 100/1، ومذكرة النحو 100/1، ومذكرة النحو 100/1، ومذكرة النحو 100/1، ومذكرة النحو 100/1، ومذكرة النحو 100/1، ومذكرة النحو 100/1، ومذكرة النحو 100/1، ومذكرة النحو 100/1، ومذكرة النحو 100/1، ومذكرة النحو 100/1، ومذكرة النحو 100/1، ومذكرة النحو 100/1، ومذكرة النحو 100/1، ومذكرة النحو 100/1، ومذكرة النحو 100/1، ومذكرة النحو 100/1، ومذكرة النحو 100/1، ومذكرة النحو 100/1، ومذكرة النحو 100/1، ومذكرة النحو 100/1، ومذكرة النحو 100/1، ومذكرة النحو 100/1، ومذكرة النحو 100/1، ومذكرة النحو 100/1، ومذكرة النحو 100/1، ومذكرة النحو 100/1، ومذكرة النحو 100/1، ومذكرة النحو 100/1، ومذكرة النحو 100/1، ومذكرة النحو 100/1، ومذكرة النحو 100/1، ومذكرة النحو 100/1، ومذكرة النحو 100/1، ومذكرة النحو 100/1، ومذكرة النحو 100/1، ومذكرة النحو 100/1، ومذكرة النحو 100/1، ومذك
فأين إلى أين النجاح؟ يغطيأ لفليس كل من (أناك أناك) موجبة إلى (اللاحقون) إنما توجه كل واحد منهما إليه لقال: أناك أناك اللاحقون، أو أناك أناك اللاحقون.

الثالث: كون العاملين متقدمين على المعمل فنحو: زيداً أكرمت ويكرم، ليست من باب التنازع، لأن كل واحد منهما أخذ معمله.

وأجاز بعض المغاربة (1) تقديم معمل العاملين المتزعين عليهما مستدلاً بقوله تعالى: "بالمؤمنين رفوع راجعة" (2).

وعقب الأزهري على هذا الرأي يقول: "ولا حجة فيه، لأن الثاني لم يجهد حتى استوفاه الأول، ومعمل الثاني محذوف في لدالة معمل الأول عليه" (3).

هذا ويعتبر التنزؤ في كل معمل إلا المفعول معه، والتمير، والخالق؛ لأنها لا تضر، فإذا كلت: نصبت وخرجت مسألاً، أو: نصبت وامتلاى عرقًا، كان من الحذف للدليل، لا من التنزؤ (4).

وهناك أشياء (5) لا يقع التنزؤ بينهما، فلا يقع بين حرفين؛ لأن الحروف لا دلالة لها على الحدث حتى تطلب المعمولات، ولا يقع بين حرف وغيره من فعل واسم نحو: لعل وسعى زيد أن يخرج على إعمال الثاني، أو لعل وسعى زيداً خارجًا، على إعمال الأول، ولا يقع بين جامدين سواء كانا فعلين أم اسمين أم مختلفين؛ لأن التنزؤ يقع فيه الفصل بين العامل ومعمله، والجالد لا يفصل بينه وبين معمله، ومن الجامدين فعل التعجب فلا تنزؤ بينهما، وهو ظاهر كلام سببيه (6).

وقيل: يجوز التنزؤ بينهما، وهو مذهب المرد، حيث قال: "ما أحسن وأجمل زيداً، إذا نصيبت بي (أجمل) فإذا نصيبت بي (أحسن) قلت: ما أحسن وأجمل زيداً؛ لأنك تردد: ما أحسن زيداً وأجمله" (7).

---

(1) ينظر: شرح التصريح 318/1.
(2) سورة التوبة 128.
(3) شرح التصريح 318/1.
(4) ينظر: فصول الموجم 147/5، وحاشية بس على شرح الفاكهي 91/2.
(5) ينظر: شرح التصريح 317/1.
(6) ينظر: الموضح 145/5.
(7) المقتضب 4/184.
وتتابع المبرد: الرضي(١)، والصبان(٢) وحبة المخالف(٣).

وقيل: يجوز التنزاع بهما بشروط إعمال الثاني، وهو رأى ابن مالك. يقول: "ومعـ

أيضاً - بعض التحويين تنزاع فعلى التعجب، والصحيح - عنيـد - جوازه، لكن بشرط

إعمال الثاني، كقولكما: ما أحسن وأعقل زيداً، ينصب زيداً بأعقل، لا بأحسن؛ لأنك لو

نصبته بأحسن لفصلت ما لا يجوز فصله"(٤).

ورد رأيه بأنه لا يكون - حيث - من باب التنزاع، إذ شرطه جواز إعمال أبيهما

شنت في المتنازع فيه(٥).

كما لا يقع التنزاع بين جامد وغيره، من فعل أو اسم منصرف، ولا في معمول

متوسط، نحو: ضربت زيداً وأكرمته؛ لأن الأول استقل به قبلي بعده الثاني، خلافاً لأبي علي

الفارسي(٦)، فإنه أجيز في قول الشاعر(٧):

فهما تُصْبَ أقفاً من بارقة تُشِم

أن تكون (من) زائدة، و(بارقة) في موضع نصب (بتشم)، ومنقول (نصب).

مذوف، وهو ضمير عائد على بارقة.

وإذا تنزاع العالمان معمولاً جاز إعمال الأول والثاني باتفاق من أهل البصرة

والكوفة(٨); لأن إعمال كل منهما مسموع من العرب(٩)، وإنما الخلاف في أيهما أول

بالإعمال، فأهل البصرة على أن إعمال الثاني أول، وأهل الكوفة على أن الأول هو

الأول١٠).

(١) بشر الكافا: ١٨٢/١
(٢) بشر: حاشية الصبان: ١٠٠/١
(٣) بشر: النحو الواقي: ١٨٨/٢
(٤) بشر التسهيل: ١٧٧/٢
(٥) بشر: المضع: ١٤٥/٥
(٦) بشر: موضع
(٧) بشر: موضع
(٨) هو ساعدان بن حنيفة الهذلي. ينظر: دوالي الباقين: ١٩٨/١، وصدره:
(٩) قد أثبت كل ماهفيه صاوي.
(١٠) وهو من شواهد: الإيضاح للفارسي: ١٥٥، والمغني: ٣٣٣، وشواهد: ١٥٧، والدور اللوام: ٢٠٥،
ويرى البيني أيضًا: فهي صاوي، وهمي ظامية.
(١١) ينظر: شرح المفصل: ٧٧، وشرح جمل الرجحي لابن عصفور: ١٩٣/١، والانتشار: ٢١٤/٤، وأوضح
الممالك: ١٩٨/٢، وشرح التصريح: ٣١٩/٢.
(١٢) بشر التصريح: ٣١ - ٣٢٠.
(١٣) ينظر: مصادر حاشية رقم ٨ ويوزر عليها: الإضافات: ٨٣/١، واملأء النص: ١١٣ - ١١٤، واملأء
رقم ٣ من قبل الفعل، وشرح المكدوي: ٢/١.
-٢٣٧-
واحتُجْبَ الكوفيون على نصرة مذهبيهم بالنقل والقياس، فأمَّن النقل فهَّمَه قول الشاعر:
فلو أنَّ ما أسعي لأدْين مُعيشة كفاني وطُلب قليل من المال.
وقول الآخر:
ما يقتضِننا الحُرُدُ الخدائلا
فقد تناعز (الحُرُد) كل من (نرى) (ويتَّبَغَ) فأعمل الأول، ولذَلِك نصب (الحُرُد).
ولو أَعْمَل الثاني لقال: وما يقتضننا الحُرُد الخدائلا بارفع.
فأمَّا القياس فإنهم يرون أنَّ الأول ساعب التِّنف فوجب إعماله، للعناية به؛ لأنه لو أَعْمَل الثاني لأدِّى إلى الإضمار قبل الذكَر وهو ما لا يجوز في كلامهم.
وكذلك احتَجَّ البصريون على نصرة مذهبيهم بالنقل والقياس، فأمَّن النقل فهَّمَه قوله تعالى: "إِنِّي نَزِيَّهُ عِلْيَهُ قَطْرًا" (47) فأعمل الثاني وهو (أَفْرَعٌ)، ولو أَعْمَل الأول لقال: أَفْرَعُ عليه.
ومنه قوله تعالى: "هَوَّاً أَقْرُرُوا وَكِتَابٍ" (1) فأعمل الثاني وهو (إِرْجَعُوا)، ولو أَعْمَل الأول لقال: إِرْجَعُوا.
وجاء في الحديث: "وِنْطِخُ وَنَرْكُ من يُحْجِرك" (7) فأعمل الثاني، ولو أَعْمَل الأول لأظهر الضمير في الثاني.

(1) نظير أدَّاه في: الإِنضَاف 83/1، وтивال النصرة 13/134 - 135، مسألة رقم 3 في فصل الفعل.
(2) هو امرؤ الفيس. ينظر: ديوانه 39، وهو من شواهد الكتاب 17، وتعابد 26/4، والختصاص 94/37، والمنيب على مناهج التحويض 3/25، وشرح المفصل 129/9، والنكرة النحاة 339/35، والمغزى 267/1، وشرح شعور الذهب 7، وشرح المواعيد 17، وهو، وشرح الأخونج 78، والمغزى 277/1.
(3) هو المِرَاز الأسد، وهو من شواهد الكتاب 81/17، و تحقيق الظرف، والمنيب 26/47 - 25، والكتب 129/71، وشرح النسيب 17.
(4) قال الأَلمِ (_dispatching the gold) (85/1) "المَطْرِيدة: هي التحري، والنَّهْر: جمع خلَّالة، وهى العمليَّة الساق الناعمة، وعمى نحن: نم."
(5) ينظر: الإِنضَاف 83/1، وتيوال النصرة 11/14، ومسألة رقم 3 في فصل الفعل.
(6) سورة الكهف آية 96.
(7) سورة الحاقة آية 19.
(8) دعاء لعمر بن الخطاب ورضي الله عنه. ينظر: تصحيح الدعاء 426/3.
ومن أدناه - كذلك - قول الشاعر:

ولكن نصفًا لو سبت وسبى
بُو عبد شمس من مناف وهاشم
فأعمل الثاني، ولو عمل الأول قال: سبت وسبىً بِي بِعبد شمس.
ومنه قول الشاعر:

جْرَى فوُقَها واستشعرت لون مذهب
وكُمَا مُدَمَّرتُ كَانَ مُوَنَّها
فأعمل الثاني وهو (واستشعرت)، وأضرم في (حرى) فعاَلاً دُلُّ عليه (لون مذهب).
وإذا كان أعمل الأول لرفع اللون به، وكان أضرم في الثاني فقال: واستشعرته.
ومنه قول الشاعر:

ولقد أرى تَفَقَّبَ بما سُباتاً
وُصِبَ الجَلَبِ ومُثِّلَها أصبه
وأما القِبَاس فَهُوَ أن الفعل الثاني أقرب إلى الاسم من الفعل الأول، وليس في عمه
 دون الأول نقض معين، فكان إعماله أولى: ألا ترى أنهم قالوا: خُصِّصَتُ بصدره وصدر زيد،
 فيخترعون إعمال الباء في المعطف، ولا يخترعون إعمال الفعل فيه; لأنها أقرب إليه منه،
 وليس في إعمالها نقض معين.

واذا يُدِلُّ على أن للقرب أثرًا أنه قد حملهم القرب والجوار حين قالوا: جَحَر ضَبْب
 حَرَب، فأجروا (حَرَب) على حركة (ضَبْب)، وهو في الحقيقة صفة للجُحر؛ لأن الضب لا
 يوصف بالحراب.

وقد أجاب البصريون عمَّا احتاج به الكوفيون بما يأتي:

أما قول الشاعر:

____________________
(1) هو الفرديق، ينظر: ديوانه /3000، وهو من شواهد: الكتاب 77/1، وتحصيل عين الذهب 82/1، والنكت 1/77، وشرح الفصل 78/1.
(2) هو طالب الغيروي، وهو في الكتاب 77/2، والقطع 75/1، والنكت 214/1، وتحصيل عين الذهب 83/1.
(3) وهو طالب الغيروي، وهو في الكتاب 77/2، والقطع 75/1، والنكت 214/1، وتحصيل عين الذهب 82/1.
(4) قائله: رجل من باهله لم يَغْيَن، ونجدته في: الكتاب 77/1، والقطع 75/1، والنكت 214/1، وتحصيل عين الذهب 82/1.
(5) ينظر: الإنصاف 92/1، المسألة رقم 13.
فلو أنّ ما أسعي لأدّن معيشة كفاني ومٌطلّب قليلٌ من المال
فِقد أَعَمَلُ الأَوْلِي مِنْهَا مَرَاوَاةً لِلْمَعْيِنِ؛ لَكِنَّهُ لَو أَعَمَلُ الْثَانِي لَكِانَ الكَلَامُ مَتَنَاوِضٌ،
وَذَلِكَ مِنْ وَجَهٍ:
وَأَحَدَهُمَا: أَنَّهُ لَو أَعَمَلُ الْثَانِي لَكِانَ التَّقْدِيرُ: كِفَانِي قَلِيلٌ وَمِثْلَ قَلِيلٍ مِنْ المالٍ،
وَهَذَا مَتَنَاوِضٌ؛ لَكِنَّهُ يُخْبَرُ تَارِيْخًا بَأْنَ سَعْيِهِ لَسَيْدٍ لَا مَعِيَشَةٍ، وَتَارِيْخًا يَخْبِرُ بَأْنَهُ يُطِلِّبُ الْقَلِيلِ.
وَالآخِرُ: أَنَّهُ قَالَ فِي الْبَيْتِ الَّذِي بَعْدَهُ:
وَقَدْ يُذْرِكُ الْمَجْهَدُ المُؤْتِلُ أَمْثَالًا
ولكنَّمُاسِعُ الْمَجْهَدُ مُؤْتِلٌ
وَأَمَّا قُولُ الآخِرِ:
وَقَدْ نُحّيَ الْمَجْهَدُ الحَدَلَاءَا
هَما يُقَنَّنَا الْمُحَدَّثُ الْخَيْرَ
فَهُوَ إِنّمَا أَعَمَلُ الْأَوْلِي مُرَاعَاةً لِحَمَّارِيْنِ الرُّوِي، فَإِنَّ الْقَصْدِيْةَ مَنْصُوبَةً، وَإِمَّا أَعَمَلُ الْأَوْلِي
جَائِرًا، فَإِسْتَعْمَالُ الجَائِرِ لِيّلْحَصُّ مِنْ عَبْيِ الْقَافِيَةِ، وَلَا خَلَافٍ فِي الْجِوْزَاءِ، وَأَنَّا الخَلَافُ فِي
الأَوْلِي.
وَأَمَّا قُولُهُ: لَوْ أَعَمَلُ الْثَانِي لِأَدْأَى إِلَى الْإِضْمَرَ في الْبَيْتِ، فَيُدُرْ عَلَيْهِ بَأْنَّهُ إِنّمَا جَازُ
هَايْنَا الْإِضْمَرَ في الْبَيْتِ؛ لَكِنَّ مَا بَعْدَهُ يُقَنَّنُهُ؛ لَكِنَّهُمُ قدْ يُسَتَّعْنُوْ بِبَعْضِ العَلَاقَاتِ إِذَا كَانَ
في الْمِلْفَوَظِ دَلَّاءً عَلَى الْمَحْذُورِ لِلْعَلَامَ مَخْتَابٌ، كَيْفَهُ تَعَالَى: وَالْحَفْظُ بِكُتْبِهِ ۚ وَالْحَفْظُ بِكُتْبِهِ
ۚ اللَّهُ يَكْرِهُ ۚ وَالْحَفْظُ بِكُتْبِهِ؛ لَكِنَّهُمُ كُلُّ خَبِيرٌ وَكُلُّ حَكِيمٌ، فَلا مَعْتَقَدُ فِيهِ
الأَوْلِي اسْتَغْنَاهُ عَنْهُ بَمَا ذَاكَرَهُ في، وَلَعَلَّ المِلْفَوَظِ أَنَّ الثَانِي قَدْ دَخَلَ فِي حَكِيمِ الأَوْلِ
هَذَا إِنّ كَانَ المِلْفَوَظُانَانِ، فَإِنَّ كَانَ الْبَيْنُ بَيْنَ صَائِرِينَ فَرَحْوُ(1) عَلَى أَنَّ
الْعَلَامَ لَلْثَانِي، وَوَافِقَ اَبُنُ مَالِكٍ قَالَ: "وَإِسْتَقْرَأَتُ الْكَلَامُ فَوُجِدتُّ الأَمْرُ كَمَا أَشْأَرَ لِيْهُ"(2);
وَيُبْرِدُّ عَلَيْهِمَا بَأْنَّهُ سَمِعَ إِعْمَالَ الْأَوْلِي مِنْ الْثَانِي(3) كَيْفَ الْشَاعِرُ(4):
كَسَّاهُ وَلَمْ تَسْكِبْهُ فَاشْكَرْنُ لَهُ
أَجْ لُكُ يَعُطِّبُ الْحُرَّةَ وَنَاصِرُ

---

(1) سُورة الأحزاب آية ٣٥.
(2) نبَت رَأْيَهُ فِي: شِرحَ التَّسِهِيلِ ٢٧٧، والارْتِشَافِ ٢١٤٦/٤، وشِرحَ التَّصِرَحِ ١/٣١٦.
(3) شِرحَ التَّسِهِيلِ ١٧٧/٢.
(4) نبَت رَأْيَهُ فِي: الارْتِشَافِ ٢١٤٦/٤، وشِرحَ التَّصِرَحِ ١/٣١٦.
(5) هِنَّإِبُ الأَوْسُوِدُ الْبَالِيّ. نبَت رَأْيَهُ: سِيِّدَهُ ٨٥، وَهُوَ مِنْ شَهَادَتِهِ: الكَلَامِ ٢/١٧٦، والارْتِشَافِ ٢١٤٦/٤، وشِرحَ التَّصِرَحِ ١/٣١٦/١، وُلْوَيْ الْبَيْتِ أَيْضاً: كَسَّاهُ وَلَمْ تَسْكِبْهُ فَاشْكَرْتُهُ...
وإذا أعلمت الثاني واحتفظ الأول إلى مرفوع، فالنصريون(1)، وعلى رأسهم سباع(2) يضمرونها؛ لامتناع حذف العلامة، فيقولون: ضربت بين يدًا، وضربت بين يدًا، وضربت بين يدًا، وضربت بين يدًا، وضربت بين يدًا، وضربت بين يدًا، وضربت بين يدًا.

وذهب الكسائي(3)، وهشام الضرير، وأبو زيد السهيلي(4)، وأبو جعفر بن مضاء(5) إلى أن الفاعل محذوف وجوابًا؛ هرّبًا من الإضمار قبل الذكر، وتمسكًا بظاهرة قول الشاعر(6):

"وجه النمسك به أنه لم يُضمر في واحد من (تفعّل) وأرادًا، فلم يقل: تعفقو على إعمال الثاني، ولا: أرادوها على إعمال الأول"(7)

وردّ عليهم بأنما ذكروه ليس بلازم؛ جواب أن يكون في (تفعّل) ضمير مستتر، تقديره (هو) يعود على (رجال)، فإن قيل: فرجال جميع، والمستتر ضمير الواحد،قيل: هو جميع لكنه في تأويل المفرد، فصقل استتر ضميره مفردًا(8).

(1) ينظر: الاستشارة 4/ 2143/ 192/ 1، وأوضح المسالك 2/ 200/ 2، وشرح التصريح 1/ 220.
(2) ينظر: كتاب 79/ 1، 80.
(3) ينظر: رأيه في: المسالك المحلى 2/ 327 - 328، وشرح الفصل 1/ 277، وشرح الحمل 1/ 218، وشرح التصريح 2/ 174، والاستشارة 4/ 212، وشرح التصريح 2/ 220، وشرح الأخوين 1/ 458/ 1، وشرح التصريح 2/ 221/ 221.
(4) ينظر رأيهما في: الاستشارة 4/ 2143/ 4، وأوضح المسالك 4/ 2/ 2، والمساعد 1/ 458/ 1، وشرح التصريح 2/ 221/ 221.
(5) وهشام الضرير هو أبو عبدالله هشام بن معاوية الضرير الكوفي، صحب الكسائي، وأخذ عنه كثيرًا من النحو، توفي سنة 942، ومن تصاينه: الحدود، والمختصر، والقياس. (يذكر: معجم الأدباء 5/ 598/ 5، ووفيات الأعيان 2/ 85، والوالي بالمواريث 274/ 212).
(6) ينظر: الردّ على الحنجة 1/ 107، والارتشاف 4/ 2144/ 221.
(8) ينظر: شرح التسهيل 2/ 174، وشرح التصريح 2/ 131/ 2، وشرح الأخوين 2/ 104.
والفراء في هذه المسألة رأيان(1):

أولهما: استواء العاملين في طلب المرفع، فالعمل لهما في نحو: قام وقعد زيد.

الثاني: إن اختلفنا أضمر الفاعل مؤخرًا نحو: ضربت وضربت زيدًا هو.

ويرد على رأيه الأول يقول الفارسي: "فذلك ممتع; لأننا لا نعلم فاعلاً عمل فيه فعلان في موضع واحد، بل لا نعلم شيئًا واحدًا اسمًا مفرداً، ولا كلمة مفردة عمل فيه عاملان، ولا يمكن أحدًا أن يوجد ذلك"(2).

هذا إن احتاج الأول إلى مرفع، فإن احتاج إلى منصوب أو مجرور فاتكر النحوين(3) على حذف الأضمار من الأول نحو: ضربت وضربت زيدًا، إلا إذا كان حذفه يؤدي إلى الإياض فيما منعه نحو: استعنت به واستعان على زيد به، ومثله إليه ومال عيني زيد.

فإن كان العامل من باب (ظنًا) فإنه هذه المذاهب(4):

الأول: إضمارة قبل الذكر، نحو: ظنته وظنت زيدًا قائمًا.

الثاني: إضمارة مؤخرًا نحو: ظنتني وظنت زيدًا قائمًا إياه.

الثالث: إظهار نحو: ظنتني قائمًا وظنت زيدًا قائمًا.

الرابع: حذفة واختراع ابن عصفور وعلل ذلك بقوله: "هوى أصح المذاهب؛ إذ الأضمار قبل الذكر والفصل بين العامل والمعمول لم تدع إليهما ضرورة، وذلك نحو: ظنتني وظنت زيدًا قائمًا"(5).

ويظهر الأثر الإعرابي لهذه المسألة في البحر المحيط في الآتي:

١- ذكر أبو حيان - رحمه الله - مسألتي: رأي البصريين والكسوفيين في الأعمال، عند تعلقه على قوله تعالى: "ومنكم من بُدرِ إلى أرذلُ العُمرِ لكي لا يعلَم بعد علَم شيء"(6) حيث قال: "وانصب (شياً) إنيًا بالصرح على مذهب

---

(1) نظر رأي في المسائل الحليبات / ٢٣٨، وشرح المفصل / ٢١١/٤، والارتشاف / ٢١١/١، وشرح التصريح / ٢٣٨/١.
(2) المسائل الحليبات / ٢٣٨/١.
(3) نظر: الارتشاف / ٢١١/٤، وشرح التصريح / ٢٣٨/١.
(4) نظر: شرح المفصل / ٢١١/٤، ٢٢٢.
(5) نظر: شرح الجمل / ١١٧/١.
(6) سورة النحل آية ٧٠.
البصريين في اختيار إعمال ما يلي للقرب، أو — (تلجم) على مذهب الكوفيين
في اختيار إعمال ما سبق للسبق(1).

2- رجح - رحمه الله - مذهب البصريين في إعمال الثاني، عند تعلقه على قوله
تاعلي: "وَلَا تَحْسَبَنَّ الْأَنْبِيَّاتِ بِمَا آتَيْنَاهُمُ اللهُ مِنْ فَضْلِهِ، هُوَ خَيْرٌ هُمْ بِهِمْ هُوَ شَرِّهِمْ"(2) حيث قال: "وبظاهر لي تجريف غريب في الآية تقتضيه
قواعد العربية، وهو أن تكون المسألة من باب الإعمال، إذا جعلنا الفعل مسنداً
لذين، وذلك أن (يحسين) تطلب مفعولاً بحرف
الجر، فقاله (ما آتاه) يطلبه (يحسين) على أن يكون المفعول الأول، وكون
(هو) فصلاً (خبراً) المفعول الثاني، ويطلبه (يخلو) بواحد حرف الجر،
فأعمال الثاني على الأفصل في لسان العرب، وعلى ما جاء في القرآن(3).

وكلذك عند تعلقه على قوله تعالى: "فَسَقِطَ بَنُو إِسْرَائِيلَ إِذَا جَاهَّرُ فَقَالُوا
فَرَعُونُ إِلَى أَوْصَبِيَّةٍ يُهْرِمُونَ مَسْحُورًا"(4) حيث قال - رحمه الله - "وعلى قراءة فعال
ماضيًا(5)، وقد قرره: فرسأل فرعون بن إسرائيل، يكون المفعول الأول لسال مذوفًا، والثاني هو
(بني إسرائيل)، وجاز أن يكون من الإعمال؛ لأنه توارد على (فرعون) (سال) (وقال)
فأعمال الثاني على ما هو أرجح(6).

3- ذكر - رحمه الله - أنه قد يتنازع اللازم والمتعدي، وكذا المتخلافين في التعادي،
وكلذك عند تعلقه على قوله تعالى: "قَالُوا إِنَّ آمَنُوا أَنْشَدَتْهُ اللهُ وَأَشْهِدَهَا أَنْ بَرَىٰ هُمْ
وصَبَّتْهُ مُّصْرَعُونَ"(7) حيث قال - رحمه الله - "(أين برئ) يتنازع فيه
(أشهدوا)، وقد يتنازع المتخلافين في التعادي الاسم الذي يكون صالحاً
لأن يعملا فيه، تقول: أعطيت زيداً ووهبت لعمرو ديناراً، كما يتنازع اللازم
المتعدي نحو: قام وضربت زيداً(8).

(1) البحر المحيط 5/14/5
(2) سورة آل عمران آية 180
(3) البحر المحيط 2/3/128
(4) سورة الإسراء آية 101
(5) سورة آل عمران آية 285-86
(6) البحر المحيط 3/87-86
(7) سورة هود آية 54
(8) البحر المحيط 5/234-243
وقال – رحمه الله – في موضع آخر: "ولا يلزم في باب النزاع أن يستوي المنذاخان في جهة التعدد مطلقًا، بل قد يختلف الطلب، فيطلب هذا على جهة الفاعلية، وهذا على جهة الفاعلية، وهذا على جهة الظروف".

وأما الأثر التركيبي فيظهر حين أوجب – رحمه الله – الإضمار في غير العامل من الفعلين المنذاخين، كما في تعليقه على قوله تعالى: "ولا تتقعدوا يسلكم صرط توعيدون وتصدرون عن سبيل الله من ءامن بيه"، حيث قال: "و(من آمن) مفعول به، (تصدرون) على إعمال الناس، ومفعول (توعيدون) ضمير مذوف، ولو كان من إعمال الأول للزم ذكر الضمير في الفعل الثاني، وكان يكون التركيب: وتصدرون أو وصدروهم".

كما يظهر عند تعليقه على قوله تعالى: "وإذا قيل هم تعالوا يستغفر لهم رسول الله نُوَّاهُ وَرَوَاهُ"، حيث قال: "(رسول الله) ي الطلبه عاملان، أحدهما يستغفر، والآخر تعالوا)، فأعمال الناس على المجتاز عند أهل البصرة، ولو أعمل الأول لكان التركيب: تعالوا يستغفر لكم إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم".

وبظر – أيضاً – عند تعليقه على قوله تعالى: "ويُرسل الظلمم الصواعق فيصيب يبًا من يشأ يبًا"، حيث قال – رحمه الله – "و(من) مفعول (فصيب) وهو من باب الإعمال: أعمل فيه الثاني، إذ يرسل (مَرَّة) يطلب (من) (فصيب)، يطلب، ولو أعمل الأول لكان التركيب: ويرسل الصواعق فيصيب بما على مَن يشأ."

1. البحر الخبيط: 7/130
2. سورة الأعراف آية 86
3. البحر الخبيط: 239/4
4. سورة المنافقون آية 5
5. البحر المحيط: 273/8
6. سورة الرعد آية 13
7. البحر المحيط: 375/5
المسألة الثانية: الفصل بالحال بين العامل فيها والمكلف الآخر لذلك العامل

يظهر النقاش في هذه المسألة عند قوله تعالى: "فَلَمْ يَبْعَدْنَ اللَّهُ ﻣِنَ الْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَصْدَقَائِهِمْ"، فقد أعرب بعض المعلمين والمفسرين هذه الآية فقالوا:

الذين: اسم موصول في موضع رفع بالابتداء، و(بليمرون) صلة، و(المطوعين) مفعوله، و(من المؤمنين): حال من (المطوعين)، و(في الصدقات) متعلق بـ (بليمرون).

وعرا بعضهم عدم تعلق (في الصدقات) بـ (المطوعين) إلى وقوع الحال فاصلاً بينهما، ظناً منهم أن الحال هذه أجنبية، ومن هؤلاء جامع العلوم الذي قال: "وقوله (في الصدقات) من صلة (بليمرون)، ولا يكون من صلة (المطوعين)؛ لأنه فصل بينهما قوله (من المؤمنين)، وإنما هو متعلق بـ (بليمرون) تعلق المفصول بالفعل".

وتابعه العكبري حيث قال: "(من المؤمنين) حال من الضمير في (المطوعين)، و(في الصدقات) متعلق بـ (بليمرون)، ولا يتعلق بـ (المطوعين)؛ لذا فصل بينهما بأجنبية".

وعقب أبو حيان على العكبري - بعد أن ذكر عبارةه - بقوله: "وليست بأجنبية لأنه حال كما قرأ، وإذا كان حالاً جاز الفصل بما بين العامل فيها وبين المكلف الآخر لذلك العامل، نحو: جاهي الذي يمر راكباً بزيد".

ووافق السنين الحلي أستاذه أبو حيان في جواز الفصل بالحال ها هنا، لأما غير أجنبية، بيده أنه من تعلق (في الصدقات) بـ (المطوعين)، لأن (بطول) فعل لازم يتعدي بالباء لا بـ (في). يقول: "قال أبو البقاء العكبري: (في الصدقات) متعلق بـ (بليمرون)، ولا يتعلق بـ (المطوعين)؛ لذا يفصل بينهما بأجنبية، وهذا الرأي فيه نظر؛ إذ قوله (من المؤمنين) حال، والحال ليست بأجنبية، وإنما يظهر في رأيه ذلك أن (بطول) إنما يتعدي بالباء، لا بـ (في)، وكون (في) ممعنى الباء خلاف الأصل".

فقلت: ويشير الأثر الإعرابي عند أبي حيان حين أثبت ناحية (من المؤمنين)، ورد رأي العكبري الذي منع تعلق (في الصدقات) بـ (المطوعين).

وأما الأثر القرآني في جواز الفصل بالحال في هذه المسألة، والذي نظر له بقوله: جاءى الذي يمر راكباً بزيد.

---

(1) سورة النبأ آية 79.
(2) نظر: ابن جريج في غريب إعراب القرآن ٤/٣٠٣، وتفسير أي السعود ٢/٧٧، والفتوحات الإلهية ٢/٣٠٣.
(3) كشف المشاكل وإيضاح المعضلات ١/٥٠٣.
(4) السيوان في إعراب القرآن ١/٤٨٤.
(5) البحر المحيط ٥/٧٧.
(6) القدر المصور ٦/٨٩.

-٢٤٥-
المسألة الثالثة: الفصل بين (كم) وتمييزها:

لـ (كم) نوعان هما: كم الاستفهامية وكم الخبرية، فأما (كم) الاستفهامية فهي التي تستدعي حواشي (1)، أي: يسأل بها عن كمية الشيء فليلاً كان أو كثيراً (2).

وأما (كم) الخبرية فهي التي لا تستدعي حواشي (3)، بل يخبر بها عن كمية العدد.

وكلناها مبنيين (4) على السكون، وتستوجب التصدير، فلا يعمل فيها من العوامل إلا ما جاء بعدهما إلا ما يخبر في (كم) الاستفهامية (5).

ويعود سبب عمل (كم) بنوعها فيما يليهما إلى كونهما ممثلة عدد في الحقيقة يقول الصيمر: "فأما الاستفهام فتجعلت فيه ممثلة عدد يتصب ما بعده نحو عشرين وثلاثين.... وأما (كم) في الخبر فجعلت ممثلة عدد يعبر ما بعده نحو: مائة درهم، وألف درهم، ولا يعمل إلا فيما عمل فيه "رباً إلا أن "رباً للتقليل، و(كم) للتكييف" (6)

وتتميز (كم) الخبرية بجمع بحور كعشرة، أو مفرد مجرور كمئئة (7)، وهو أكثر وأفصح (8)، ومن العرب من ينصب في الخبر يجعلها ممثلة عدد منون. يقول سبويه: "واعلم أن ناساً من العرب يعملون فيما بعدها في الخبر، كما يعملون في الاستفهام، فينصبون بها كأنها اسم منون" (9).

وذكر ابن برهان العكبري (10)، ابن يعيش (11)، ابن الناظم (12)، وأبو حيان (13) أن النصب بـ (كم) الخبرية لغة بني قيم، قيل: وهي لغة قليلة (14).

(1) ينظر: شرح جمل الرياض.
(2) ينظر: شرح التصريح.
(3) ينظر: شرح الجمل.
(4) ينظر: (كم) الاستفهامية تضمنها معن الفضرة، و(كم) الخبرية لأنها بلغت الاستفهامية، أو لأنها نقضت لـ "ربا".
(5) ينظر: شرح النص الكتاب النظير.
(7) ينظر: البصرة والذكركة.
(8) ينظر: البصرة والذكركة.
(9) ينظر: (كم) الفصل.
(10) ينظر: الآخر.
(11) ينظر: الآخر.
(12) ينظر: الآخر.
(13) ينظر: الآخر.
(14) ينظر: البصرة والذكركة.
هذا وقد اختلف في حكم الفصل بين (كم) الخيرية وميزةها على ثلاثة مذاهب:

المذهب الأول: الجزاء مطلقًا في الكلام، وهو قول الكوفيون(1)، ويُعزى ليوثس(2).

فأجازوا: كم في الدار رجلي، وكم عندك غلام.

والأثنا عشر الكوفيون على مذهبهم بالنقل والقياس(3)، فأمَّا النقل فعنه قول الشاعر(4).

وشرف بحَلْة قد وضعُه وقضى في (مقرف) ثلاثة أوجه، أحدها ما ورد في البيت وهو الجر على مذهب الكوفيين، الذين يحؤرون الفصل بين (كم) وميزةها مطلقاً، وقد نصَّ الأعلم على هذا الوجه وعلى الوجهين الباقيين في قوله: "الشاهد في جواز الرفع، والنصب، والجر في (مقرف)"، فأشار على أن يجعل (كم) ظرفًا، ويكون لكثير المرار، وتُرفع المقرف بالابتداء، وما بعده خبر، والتقدير: كم مرة مقرف نال العلا.

وأعمال الجر فعلى أنه أجاز الفصل بين (كم) وما عملت فيه بآثار ضرورة، وموضع (كم) في الموضعين موضع رفع بالابتداء(5).

كما استشهدوا بقول الشاعر(6):

---

(1) ينظر: الإنصاف 3/12، المسألة رقم 41، والثانيين على مذاهب النحوين 213/4 المسألة رقم 74، وشرح الكافية للرضي 97/2، والارتضاف 781/2، والمساعد 11/2، وشرح الأخوين 82/2.
(2) ينظر ردًا في: شرح الكافية للرضي 97/2، والارتضاف 781/2، والمساعد 11/2، والخزانة 468/6.
(4) أختار في نسبته قبل أبي أسامة بن زهر، وقيل في عبيد الله بن كبر، وقيل لعبد الله بن كبر، وقيل لبوبكر، وأصحاب أبي الأسود الدؤلي، وهو من شواهد: الكبت 1358، والمقتضب 3/7، والأصول 2، وشرح أباه سيبويه للسرياني 379/2، والنكت 613/1، والتصفر 234/1، والسيسيين على مذاهب النحوين 430، وشرح المفصل 13/2، وضياء ابن عيسى 461/2، وشرح الكافية للرضي 461/2، والخزانة 468/6.
(5) ينظر عين الذهب 126/1، في قول الله 400، وحلسن في قوله 400، وشرح المفصل 13/2، والسيسيين 461/2، ودرر ابن عيسى 281/9 (قرف).
(6) ينظر عن الذهب 349/1، 350.
(7) ينظر للفرق فإنه لم يعبر عليه في ديوانه، وهو في: الكبت 182/2، والمقتضب 3/7، وحلسن في قوله 162/1، والكيست 312/1، وشرح المفصل 120/4، وشرح الألفية لابن الناشف 42/2، والمساعد 112/2.
(8) ينظر عن الذهب 349/1.
(9) ينظر عن الذهب 349/1.
(10) ينظر عن الذهب 349/1.
---

المسألة: النذر، المسألة 9 (قرف).
كم في بني بكر بن سعد سيد:

ضحك الدسيرة ماجد تفاغ
وأنا القياس فقالوا: إنما لبنا بجوار ذلك، لأن الأصل في تميز (كم) الخبرية أن يكون محرورًا بـ (من) مقدمة لا بالإضافة. فإذا قلت: كم رجل أكرم؟ كان التقدير فيه: كم من رجل أكرم؟ وعلى هذا يوجد الفاصل من عمه سبان.

وقالوا: ولا بجوز أن يقال: إما في هذا الحال المزيلة عدد ينصب ما بعدئد ثلاثين ونحوه؛ لأنها لو كانت كذلك لكان ينبغي أن لا يجوز الفصل بينها وبين ممومها؛ لأن ثلاثين لا يجوز أن يفصل بينها وبين ممومها.

المذهب الثاني: أنه لا يجوز أن يفصل بينها وبين ممومها إلا في الشعر، فإذا فصل بينهما وجب نصب التمييز، حلاً على لغة بين يمي عندما يفصل. وهذا رأي سيبويه الذي قال: "إذا فصلت بين (كم) وبين الاسم بشيء، استغنى عليه السكوت في لم يستغن، فاحمله على لغة الذين يجعلون اسم نون؛ لأنه قد يفتح أن يفصل بين الجار والمحروم؛ لأن المحروم داخل في الجار، فصارا كأنهما كلمة واحدة... وقد يجوز في الشعر أن يجر ويتذكرها وبين الإسم حاجز، على قول الشعراء:
من الأرض محدودًا غارها
ثم أجابوا عمًا احتجب به الكوفيون بما يأتي(1):
أما ما اجتنوا به من قول الشاعر:
كم بجود مقرف نال العلا...
فقد حمله البصرعون على وجهين:
أحدهما: أن الرواية الصحيحة (مقرف)، بالرفع على الابتداء، وما بعدها خبر، وهو قوله (نال العلا).
الثاني: أن هذا جاء في الشعر شاذًا.
وأما قولهم: إن خفض الاسم بعد (كم) بتقدير (من)، والتقدير مع الفاصل كما هو مع عده، فغير مُسلَّم به؛ لأن (كم) هي العاملة في الاسم، لأنها ممتلئة عدة يضاف إلى ما بعده.
واستدلوا على فساد قول الكوفيين بأن حرف الجر لا يجوز أن يعمل مع الحذف، وإما يجوز عمله مع الحذف في مواضع يسره على خلاف الأصل، إذا حذف إلى عوض.
وبدل كـ (رب) بعد الواء، والفاء، وبل.
وأما قولهم: إنما لو كانت ممتلئة عدد ينصب ما بعده ثلاثين ونحوه، لكان ينبغي أن لا يجوز الفصل بينها وبين مموعها؛ لأن ثلاثين لا يجوز أن يفصل بينها وبين مموعها، فهُدٌ عليه بأنه إما جاز الفصل بين (كم) وبميزها جوازًا حسناً، دون ثلاثين ونحوه؛ لأن كم مُنعت بعض ما ثلاثين من التصرف، فجعل هذا عوضاً مُعينًا، يدل على ذلك أن ثلاثين تقع فاعلة، ومفعولها نحو: ذهب ثلاثون، وأعطت ثلاثين، وذلك لا يكون في (كم)، فلاما كان الأمر كذلك جعل لـ (كم) ضرب من التصرف لا يكون لثلاثين؛ ليفقع التعادل بينهما.
المذهب الثالث: جواز الفصل بين (كم) ومميزها، إذا كان الفاصل ظرفًا ناقصًا، نحو:
كم اليوم جائع أَتَانِي، وكم بك مأخوذ أَتَانِي، ومنعه إذا كان تامًا. وهذا مذهب يونس(2).

(1) ينظر: الإنصاف 307/3، المسألة رقم 41، والشبيه على مذهب النحوين /33، المسألة رقم 42.
(2) ينظر رأيه في: شرح الجمل لابن عصفور 50، وشرح الكافية للقضي 97/2، والرشاش 782/2، والمساعد 112/2، وشرح الأخوين 82/4.
ورَدَّ مذهبَهُ بِأَنَّ الْعَرَبَ لَا يُفْرَقُ بَيْنَ الْوَزْرَةِ النَّامِمَةِ وَالْبَلَاغَةِ فِي الْفَصِّلِ (1)؛ وَبَعْدَهُ وَرَدَّ الْفَصِّلِ بَيْنَ الْكَمِّ وَالْبَلَاغَةِ (2) أَيْضًا - كَمَا قُولَ شَاهِرٌ

(2) فِي بِنِي سَعَدٍ بْنِ بَكَّرِ سَيْدٍ

ضِحْمِ الدَّسِيَّةِ مَاجَدٌ نِّقَاعٌ

الجدير بالذكرِ أنَّهُ كَانَ الْإِيَتَانُ بِـ(٨٠) جَاحَّةً لِلْتَحْمِيزِ إِذَا فُصِّلَ بَيْنَهُ وَبِينَ (٨٠)

الْحَبِيرَةِ بَفْعَلَ مَتَعَدٌ. يَقُولُ الرَّضِيُّ: "إِنَّ كَانَ الْفَصِّلِ بَيْنَ (٨٠) الْحَبِيرَةِ وَمِمْزُها بَفْعَلَ مَتَعَدٌ

وَجَبِ الْإِيَتَانِ بِمُتَنِّدِهِ قَلْبَانِ المَحِيَّ مَفْعُولَ ذَلِكَ المَتَعَدُّ، فَخَوَّ قُولُهُ تَعَالَى: «كَمْ تُرَكَّوا مِنْ جَنَّتِي» (٣٤٠)؛ (٤٠٠)

وَتَدْخِلُ (٨٠) عَلَى تَمِيزٍ (٨٠) الْحَبِيرَةِ كَبِيرٌ (٤٠٠)؛ خَوَّ قُولُهُ تَعَالَى: «وَكَرَّ مِنْ مَلْكِ» (٨٠٠)

وَقُولُهُ تَعَالَى: «وَكَرَّ مِنْ قَرْبِيَّةٍ» (٥٠٠).

هَذَا فَيْنَا يَثْلَقُ بِـ(٨٠) الْحَبِيرَةِ وَمْيَزُها، وَوَحْدُ الْفَصِّلِ بَيْنَهُمَا، فَأُمَّا كَم

الْإِسْتِفْهَامِةِ فَتَتَمِّسُ بِمُمْدَدٍ مَنْصُوبٍ (٦٠٠) خَلَاْفاً لِلْكُوْفِيِّينَ (٧٠٠)؛ وَابْنِ السَّرَّاجِ (٧٠٠)، وَالْرَجَاحِ (٧٠٠)،

وَالْفَارِسِ (٧٠٠)؛ فَإِنْهُمْ جُرُّوْا جَرَّةً مَّطِلَّةً، حَمَّلُهُ عَلَى الْحَبِيرَةِ.

وَلَا يَكُونُ تَمِيزُهَا جَمِيِّا خَلَاْفاً لِلْكُوْفِيِّينَ، فَإِنَّ كَمْ يُبْزَوْنَ جَمِيْعَنَّهُ خَوَّ: كَمْ لَكَ غَلَامَانَا؟

وَخَلَاْفاً لِلْأَلْحَفِّش، إِذَا قُصِّدَ بِالجَمِيْعِ أَصْنَافًا خَوَّ: كَمْ غَلَامَانَا لَكَ، تَرِيدَ: كَمْ عَنْدَكَ مِنْ هَذِهْ

(١) بَنِيَاج: شَرْحُ الجَمِيْعِ لَبِنِ عَصْفُورٍ ٥٠٠/٢.

(٨) بَنِيَاج: شَرْحُ الكَافِيَةِ لِلْمَرْضِيٍّ ٩٧/٢.

(٣) سُورَةُ الدَّخَانِ آيةٌ ٢٥.

(٤) سُورَةُ الفَجْرِ آيةٌ ٥٨.

(٥) شَرْحٌ الكَافِيَةِ لِلْمَرْضِيٍّ ٩٧/٢ وَالْأَرْتَشَافٌ ٧٨٣/٢.

(٦) سُورَةُ النَّحْجِ آيةٌ ٢٦.

(٧) سُورَةُ الأَغْرَافِ آيةٌ ٤.

(٨) بَنِيَاج: شَرْحُ الْبَسْهِلِ ٤١٨/٢، وَالْأَرْتَشَافٌ ٧٧٧/٢ وَشَفَاءُ العَلْلِ ٢٤٥٨، وَالْمَسْعَدٌ ٤٠٧/٢.

(٩) بَنِيَاج: شَرْحُ الكَافِيَةِ لِلْمَرْضِيٍّ ٩٦/٢ وَشَفَاءُ العَلْلِ ٢٤٦٩، وَشَرْحُ الْتَصْرِيحٍ ٢٧٩/٢، وَشَرْحُ الأَمْخُوَّدِي ٢٧٩/٢.

(١٠) بَنِيَاج: ؛ شَرْحُ الْتَصْرِيحٍ ٢٧٨/٢، وَشَرْحُ الْأَرْتَشَافٍ ٢٧٩/٢، وَشَرْحُ الْتَصْرِيحٍ ٢٧٨/٢.

(١١) بَنِيَاج: ؛ شَرْحُ الْأَرْتَشَافٍ ٢٧٨/٢، وَشَرْحُ الْأَرْتَشَافٍ ٢٧٨/٢.
الأصناف. فإن ورد ما يوهب الجميع حِمل على الحال، وجعل التمييز محدودًا(1).
والتقدير:
كم نفسًا غلمانك، في حال ما هم كذلك(2).
فلو قَدْمت (غلمانًا) على الجار والمحور نحو: كم غلمانًا لك؟ امتنع عند البصرين مطلقًا؛ لأنه لا يكون مثيرًا لكونه جمعًا، ولا حالاً لكونه مقدّمًا على العامل المعنوى(3)، وجاز ذلك على مذهب الأخفش الذي يجوز تقدم الحال على عاملها المعنوى(4).
وإذا دخل على (كم) حرف جر فالأخود نصب النميز، وجوز جرـه بـ (من)
 مقَدَرَةً على مذهب الخليل، وسبويه، والجمهور(5). قال سبويه: "وسألته عن قوله: على كم جذع بنيك مبني؟ فقال: القياس النصب، وهو قول عامة الناس، فأما الذين جروا فإنهم أرادوا معنى (من)، ولكنهم حذفوا ها هنا تخفيفًا على اللسان، وصارت (على) عوضًا منها(6).
وذهب الرجاج إلى أن جر التمييز هاهنا إنّما هو إضافة (كم) إليه(7).
وردّ بأن (كم) بمتزلة عدد مركب، والعدد المركب لا يعمل في مميزه، فكذلك ما كان ممتزلا(8).
وأنكر الراضي دخول (من) على تميز (كم) الاستفهامية. يقول: "وأيًا ميمز (كم)
الاستفهامية فلم أشعر عليه مجروحًا بـ (من) في نظم ولا في تور، ولا دل على جوازه كتاب من
كتب النحو، ولا أدري ما صحته(9).

(1) نظر: توضيح المفاصد 2/135، وشفاء الغليل 2/579، وشرح التصريح 2/279.
(2) نظر: شرح ألفية ابن معط 3/64، وحاشية الأب سكان 2/79.
(3) نظر: شرح ألفية ابن معط 1/1117 1/2.
(4) نظر: حاشية الأب سكان 2/79.
(5) نظر: الأرتشاف 2/788.
(6) الكتب 2/160.
(8) نظر: المساعد 2/109، وشرح التصريح 2/279.
(9) شرح الكافية 2/97.

251
ويجوز الفصل بين (كم) الاستفهامية وتمييزها عند كثير من النحويين، كأبي علي الفارسي (1)، والصميري (2)، والجرجاني (3)، والرضي (4)، وابن مالك (5)، وابنه بدر الدين (6)، وابن جمعة الموصلي (7)، والرادي (8)، والسلميلي (9).

ويسري هذا الحكم فيما لو تقدمها حرف جر. يقول الزجاحي: "فإن فصلت بين (كم) وما تعمل فيه لم يجز إلا النصب على كل حال، كقولك: كم عدك غلام؟، وكم يوم الجمعه درهوما أشرت ثوبك؟"(10).

والعلا في جواز الفصل بينها وبين تمييزها ما أفصح عنه الصميري في قوله: "إِنَّمَا حَسَنَتْ في (كم) الفصل ولم يحسن في (عشرين) و(ثلاثين)؛ لأن (كم) يكثر حذف مفسّرها أصلا فقيل: كم مالك؟، وكم ثاببك؟، تريد: كم درهما مالك؟، وكم ثوبا ثاببك؟، فلما كان يحذف المفسّر في (كم)، ويستغني عنه، ويفهم المراد منه مع الحذف، كان الفصل قويا فيه، ولم يقوّ مع العشرين؛ لأن التفسير يلزمها"(11).

ويظهر أنّ هذه المسألة في البحر المحيط في تعليق صاحبه على قوله تعالى: "فَسَلَّ بِنَيَّ إِسْرَئِيلِ، كَمْ أُتَبَيَّنَ مِنْ عَبْدِي الْمُكْرَمِ"(12) حيث قال أبو حيان - رحمه الله - "(كم)

في موضع نصب على ألف مفعول ثان لـ (أتيناهم) على مذهب الجمهور... وأجاز ابن عطية أن يكون في موضع نصب على إضمار فعل يفسره ما بعده، وجعل ذلك من باب الاستغال. قال: وكم في موضع نصب إما يفعل مضمر بعدها؛ لأنّ لها صدر الكلام، تقديره: كم آتيناهم، أو بـ (أتيناهم) وهذا غير جائز إن كان قوله (من آية) تميزا.

(1) بنظر: الإيضاح / 182.
(2) بنظر: التبصرة 23/1.
(3) بنظر: المقصد / 75.
(4) بنظر: شرح الكافية / 63.
(5) بنظر: شرح التسجيل / 252.
(6) بنظر: شرح التسجيل / 752.
(7) بنظر: شرح ألفية ابن معتز / 112.
(8) بنظر: توضيح المقصد / 134.
(9) بنظر: شفاء العليل 579.
(10) الجمل في النحو / 135.
(11) النصيرة / 236/1.
(12) سورة البقرة آية 211.

- 252 -
لـ(كم)؛ لأن الفعل المفسر هذا الفعل المخزوف لم يعمل في ضمير الاسم الأول المتصب بـالفعل المخزوف، ولا في سبيله، وإذا كان كذلك لم يجوز أن يكون من باب الاشتغال، ونظر ما أجاز أن يقول: زيداً ضربت، فتعرَب زيداً مفعولاً بفعل مخزوف يفسره ما بعده، التقدير:

زَيْدًا ضربت ضربت، وكذلك: الدركين أعطيتْ زِيَادًا(1).

ولا نعلم أحداً ذهب إلى ما ذهب إليه، بل نصوص النحوين سببها فم دونه على أن مثل هذا هو مفعول مقدِّم منصوب بالفعل بعده...

وأجاز ابن عطية(2)، وغيره(3) أن تكون (كم) في موضع رفع بالابتداء، بالجملة من قوله (آتيناهما) في موضع الخبر، والعائد مخزوف، التقدير: آتيناهما، أو آتيناهموها.

وهذا لا يجوز عند البصريين إلا في الشعر، أو في شاذ من القرآن، كقراءة من قراء(4):

"أفحكم الجاهلية يغون"(5). يرفع الحكم...

وكم هنا استفهامية... (ومن آية) تميز لـ(كم)، ويجوز دخول (من) على تميز الاستفهامية والخبرية، سواء ولبها أم فصل بينهما، والفصل بينهما بجملة، ونظر، ويمرر جائز على ما قُرِر في النحو.

وأجاز ابن عطية(2) أن يكون (من آية) مفعولاً ثانِيًا لـ(آتيناهما)، وذلك على التقدير الذي قدره قبل، من جواز نصب (كم) بفعل مخزوف بفسره (آتيناهما).

وعلى التقدير الذي قدرناه من أن (كم) تكون كتاباً عن قوم أو جماعة، وحذف تمييزهم للمعني، فإذا كان كذلك فإن كانت (كم) خبرية فلما بجوز أن تكون (من آية) مفعولاً ثانياً؛ لأن زيادة (من) لا تكون في الإجاب على مذهب البصريين غير الأخفش. وإن كانت استفهامية فيمكن أن يقال: يجوز ذلك فيه للنسجاح الاستفهام على ما قيله، وفيه

(1) ينظر: المحرر الوجيز 2/284/1.
(2) ينظر: السياق 284/1.
(3) منهم العكولي (ينظر: النباع 1/138/1).
(5) سورة المائدة آية 50.
(6) ينظر: المحرر الوجيز 284/1.
بُعدًا؛ لأن متعلق الاستفهام هو المفعول الأول لا الثاني، فلقت: كم من درهم أعطى من رجل على زيادة (من) في قولك (من رجل) لكان فيه نظر “(1)”.

قلت: ويظهر الأثر الإعرابي في نص أبي حيان السابق حين اعترض على ابن عطية الذي جاور في (كم) أن تكون في موضع نصب يفعل يفسره آتيناه تقديره آتينا، ووجه الاعترض أن الفعل المفسر هذا الفعل المذكور لم يعمل في ضمير الاسم المنصب بالفعل المذكور، ولا في سبيله.

كما اعترض - رحمه الله - على ابن عطية أيضًا حين أعرب (من آية) مفعولاً ثانياً ل- (آتيناه) على تقدير جعل (كم) منصوبة يفعل يفسره المذكور، ووجه اعتراضه هنا أن قوله هذا يؤدي إلى زيادة (من) في الإجاب، وذلك ممتنع.

كما يظهر هذا الأثر حين اعترض - رحمه الله - على ابن عطية أيضًا في تجويه أن تكون (كم) مبتدأ، و(آتيناه) مخبر، لما يترتب عليه من حذف العائد على المبتدأ من الخبر.

وأما الأثر التركيبي فيظهر في:

1- تجويه - رحمه الله - دخول (من) على تميز (كم) بنوعيها، مماثلاً بذلك رأي الرضي، الذي يمنع دخوته على تميز (كم) الاستفهامية.

2- تجويه الفصل بين (كم) بنوعيها وتميزها بجملة، وظرف، ومحرور.

(1) البحر المحيط 2127 - 128. 128
المبحث الثالث: الأثر الإعرابي والتركيبي للفصل والتوسط بين أجزاء الجملة.

المسألة الأولى: الفصل بين المصدر وصلته:

من شروط جملة الصلة أن تقع بعد المصدر مباشرةً، فلا يفصل بينهما فصل أجنبي (١)، ولذا قال المبرد: "ولا تفرق بين الصلة والمؤنث، لأنه اسم واحد" (٢).

ومثل قول المبرد قول الشريف الكوفي: "لا يجوز أن يفصل بين المصدر وصلته بالأجنبي، لأن المصدر مع الصلة يدخل بها اسم واحد" (٣).

وقال ابن عصفور ذاكراً معنى الأجنبي: "لا يجوز الفصل بين الصلة والمؤنث، ولا بين أعياض الصلة بـ "الأجنبي، وهو ما ليس من الصلة" (٤).

وذكر ابن مالك ما لا يجوز الفصل به بين الصلة والمؤنث في قوله: "المؤنث والصلة كجزء اسم، فلهما ما لهما من الترتيب، ومنع فصل بـ "الأجنبي، إلا ما شاء، فلا يبغي المصدر، ولا يجوز عنه، ولا يستثنى منه قبل تمام صلته، أو تقديم تامها" (٥).

فإعتاد الإتباع فقد تناول الفارسي واحدًا من وهو المعطوف، عند تعليقه على قوله تعالى: "إنَّ المُصْرِقَينَ وَالْمُصْدِرَينَ وَأَقْرَضُوا الله قَرَضًا حَسَنًا بِصَعْفِ يُهْرُم" (٦)، حيث قال: "إِنَّ حَرَفَ الْعَطَفَ مِنْ قَوْلِهِ (وَأَقْرَضُوا) لا يَخْلُو مِنْ أَنْ يَكُونَ عَطَفًا عَلَى الدِّقُول المقدر في صلة المصدرين، أو على غيره، فمن البيض أن قوله (وَأَقْرَضُوا الله) لا يجوز أن يكون معطوفاً على الفعل المقدر في المصدر الأول، على أن يكون التقدير: إن الذين صدّقوا وأقرضوا الله، وذلك أنَّه إذا قدرته هذا التقدير فقد صلت بين الصلة والمؤنث مما ليس منهما، وما هو أجنبي، والفصل بين الصلة والمؤنث بالأجنبي، وما ليس منهما لا يصح، ولذلك لم يجزوا: رأيت القائمين وزيدًا إلا عمراً، وهذا النحو من المسائل لأن (زيدًا) معطوف على (رآيت)، والاستثناء من الصلة، من حيث كان المستثنى معمول الفعل الذي

(١) نظر: النحو المبسوط ١٣٧/١.
(٢) المتضمن ١٩٣/٣.
(٣) البيان في شرح المعافري ٥٩٥/٥٩٧.
(٤) المقرح١٥/٢٣، ونظر: شرح الجمل ١٨٦/١.
(٥) شرح التسهيل ٢٣١/١.
(٦) سورة الحديقة آية ١٨.
فيها، وقد فصلت بينهما بالمعطوف، فلم يجز ذلك، كما لم يجز أن يكون (وأقرضاً الله) متعلقاً على (صدقوا) المقدر في الصلاة، لفصل (المصداقات) المعطوف على (إن) بينهما (1).

وتتناول المورد أين من التوابع تعد أجنبية حين الفصل بما بين الصلاة والمصول في قوله: "إذا فصلت بين ما في الصلاة وبين ما تبدل منه لم يجز لإئذ إذا أبالت شيئًا بما في الصلاة، أو نعتُ به ما في الصلاة صار في الصلاة، ولا تفرّق بين الصلاة والمصول، لأنه اسم واحد (2).

وجمع ابن السراج ثلاثة من التوابع التي تعد أجنبية عند الفصل ما بين الصلاة والمصول، وهي التوكيد، والصفة، والبدل، فقال: "ولو قلت: مررت بالضاربين أجمعين زيداً لم يجز؛ لأن الصلاة ما تمت، ولا يجوز أن تؤكد (الذين) قبل أن يتم بالصلاة... وتقول: زيد الذي كان أبواء راغبين فيه، فزيد: مبتداً، (والذي) خبره، ولا بد من أن يرجع إليه ضمير، إما (الماء) في (أبوه) وإما (الماء) في (فيه) ولا بد من أن يرجع أحد الضاربين إلى (الذي)، والآخر إلى (زيد)، فكأنك قلت: زيد الرجل الذي من قصته كذا وكذا. فإن جعلت (الذي) صفة لم يدعوا إلى خبر، فعلمت: زيد الذي كان أبواء راغبين فيه منطلقًا فكأنك قلت: زيد الظروف منطلق. فإن جعلت موضع (زيد) (الذي) فلابد من صلة، ولا يجوز أن تكون (الذي) الثانية صفة؛ لأن الذي لا يوصف حتى يتم يصلته...

واعلم أنه لكل أن يبدل من كل موصول إذا تم يصلته، ولا يجوز أن يبدل من اسم موصول قبل تمامه بالصلة فتنتقد (4).

ومثل الدلائل لمنع الفصل جميع التوابع، فقال: "فلا يمنع الموصول بشيء من التوابع... فلا يجوز: مررت بالضاربين وإخوتي زيداً، ولا: بالضاربين كلهُم زيدًا، ولا: بالضاربين الحسنين زيدًا، ولا: بالضاربين إخوتي زيدًا، بيانًا أو بدلاً (3)."

(1) المسائل الخليجية 1401-144.
(2) المفسر 193.
(3) الأصول في النحو 332-336.
(4) نتائج التحصال 836.

والدليل هو محمد بن محمد بن أبي بكر الدلائي، قيل ينتهي نسبه إلى أبي بكر رضي الله عنه، وقيل: بل أصله من البربر. نشأ ببلد المغرب في بيت علم وصلاح وأدب، وتعلم على يد والده، توفي سنة 89 هـ على الأصح، مسن مصنفاته: التعريف في علم التصريف، والحركة البكورية في الخطوط الرسمية، والدارسة النظرية في ميدان الشعر، ورجال العربية.

(ينظر: خلاصة الأثر 403-444، والأعلام للزقكي 249-277، ومقدمة محققة نتائج التحصال 49-77.)
وأما الفصل بالخبر والاستثناء الأجنبيين فقد ذكرها الدلائي في قوله: "ولا يخبر عنه فلا يجوز: الذي زيدّ أكرمه، والذي محسن أكرم زيداً، أي: الذي أكرمه زيداً، والذي أكرم زيداً محسنم لولا ينتظري منه فلا يجوز: قام الذين إلا زيداً أكرموهم".(1)

وقد جاء في الشعر وفروع الأجنبي بين الصلة والموصول، كقول الشاعر(2):

"لسنا كمن حلّت إياً دارها، تكريت تمنع حبيّا أن يحصّدا فمعناه: لنسا كمن حلّت دارها، ثم أبدل (إياها) من (من حلّت دارها)، وقد جعل هذا من قبل الضرورة التي لا يُنفّت إليها(3)."

وخرج ابن جني البيت على إضمار فعل بدأ عليه (حلّت) منصب به الدار. يقول:
"فمعناه: لنسا كمن حلّت دارها، ثم أبدل (إياها) من (من حلّت دارها)، فإن حلّته على هذا كان حبيماً للدليل بالدليل بين بعض الصلة وبعض، فخرج ذلك في فساده بغير قولك: مررت بالضرب زيد جعفر، وذلك أن البديل إذا جرى على المبدل منه آخذ بنعمته وانقضائه أجزاءه، فكيف يسوع لك أن تبدل منه وقد بقيت منه بقية! هذا خطأ في الصناعة.

وإذا كان كذلك والمعنى عليه أضمرت ما يدل عليه (حلّت) فنصبت به الدار، فصار تقديره: لنسا كمن حلّت إيا، أي: ك владель grad c3 بحلّت دارها، ثم قلت من بعده: حلّت دارها، فدل (حلّت) في الصلة على (حلّت) هذه التي نصبت (دارها)".(4)

ومن الفصل بالأجنبي بين أبعض الصلة قوله(5):

"وأبعض من وضعت فيه لساني مُشترٌ عنهم أدود، التقدير: وأبعض من وضعت فيه لساني إلي معشر عنيهم أدود، و(من) هذه موصولة بعقول (الذي) وصلتها (وضعته)، و(إلي) ليس من الصلة، إلاّ هو متعلق به (أبيض)."

(1) تناول التحصيل 2/373
(2) هو الأشعي ميمون بن قيس، ذا ديوانه 55، وهو من شواهد معايير القرآن للقراءة 42/4، والمختص 2/376-187/186.
(3) ينبظر: شرح الجمل 187/186.
(4) الخصائص 2/376.
(5) قائله مهبول، وهو من شواهد: شرح التسهيل 243/1، والكتاب في الإيضاح 42/4، والمخصص في ضبط قواعد العربية 351/1، وزعم المواقع 32/3، وتراجم التحصيل 327/2، والموضوع 186/1.
(1) إن التكافي في الإفصاح 

3 - جملة قسم، يقول الشاعر:

(2) إن الذي وهو مٌر لا يجد حُر

(3) نظر: نظر: نظر: نظر: نظر: نظر: نظر:

(4) نظر: نظر: نظر: نظر: نظر: نظر: نظر:

(5) قائلة مجهول ويجده في: شرح التسهيل 237/1، ومحموم الهوامع 287/1، والدادر اللوامع 108/2.

(6) قائلة مجهول ويجده في: طبعة الصاوي وهو من شواهد: الخطابات 187/1، ومحموم الهوامع 108/2.

(7) نظر: شرح التسهيل 237/1.

(8) نظر: نماذج النصوص 287/1.

(9) نظر: نماذج النصوص 287/1.

(10) نظر: نماذج النصوص 287/1.

(11) نظر: نماذج النصوص 287/1.

(12) نظر: نماذج النصوص 287/1.
فقوله (وهو مث) حال العام فيها فعل الصلوة وهو (يجد)، وما عمل فيه فعل الصلوة من الصلوة، فلا يكون أجنبى (1).

5 - جملة نداء بعده خطاب، كقول الشاعر

وأنت الذي يا سعد أتبت مشهد
كرم وأثواب المكارم والحمد
فلما بله مخاطب معدة أجنبى، ولم يجز الفصل إلا في الضرورة (3)، ك قوله (4).

تعش فإن عادتني لا تَهوَّني
نكن مثل من يا ذئب يصطحبان
ويسنتي (أل) الموصلة، والموصول الحرفي، فلا يجوز الفصل بينها وبين صلتها بأجنبي أو غيره، والعلاقة في ذلك ما ذكره السيوفي في قوله: "إما (أل)، فلا يجوز الفصل بينها وبين صلتها بحال; لا بأجنبي ولابغيره؛ لأنها كجزء من صلتها، وكذا الموصول الحرفي؛ لأنّ امتزاجه بصلته أشد من امتزاج الاسم بصلته لأن اسمة متتفية بدؤوها، ويسنتي (ما) فيجوز
فصلها نحو: عبّجت مما زيدا تضرب; لأنها غير عاملة بالتخفيف (أن)، و(آن) و(ك) (5).

ويلحق هذه المسألة دخول موصول في صلة موصول آخر، إذ لا يجوز أن يفصل بين الموصل وصلته باسم موصول آخر؛ لأن ذلك يؤدي إلى أن يخبر عن أحادها قبل تمام الصلوة، بينما يكون الآخر بخير (6).

وتصدر المبرد على أن هذه المسألة من صناعة التجوين، يقول ذاكدا القیاس في ذلك:

هذا باب (ممن) (والذي) ألقى التجوين فأدخلوا (الذي) في صلة (الذي)، وأدركوا في ذلك، وإما قياسه قياس قولك: الذي زيد أخوه أبوك، ففصل (الذي) بالابتداء، والخبر، وقولك (أبوك) خير (الذي) ...

1
326/2
2
145
3
289/1
4
283/1
5
326/2
6
153/1
7
257/2
وإذا وصِلتَ (الذي) فَلاِبْنَ للثاني من صلة وخبر، حتى يكون في صلة
الأول ابتداءاً وخبراً تقول: الذي الذي في داره زيد أخوك، قولك (الذي) ابتداء، والثاني
مبتدأ في صلته، وقولك (في داره) فيه ضميران، مرفوع بالاستثمر، وخفوض بالإضافة،
فالمرفوع يرجع إلى (الذي) الثاني، والخفوض يرجع إلى الأول، و(زيد) خبر الذي الثاني،
و(أخوك) خبر (الذي) الأول؛ لأنَّ الثاني صار بصلته وخبره صلة للأول.
وقد صنعن ابن السراج حيث نص على أن دخول الموصل على الموصل لم يقع في
كلام العرب، وإنّما وضعه النحويون رياضة للمتعلمين وتدريباً لهم.
وَجَرَّبَ الكوفون) دخول الموصل على الموصول آخر إذا اختلفا لفظاً، وأشددوا
على ذلك قول الشاعر:

مَنَ النَّفْقِ الَّذِينَ أَهْمُّهُم۴۴
وعَرِبُ الفراء عن مذهبهم - بعد إنشاده البيت - يقوله: "لا ترى أنه قال: اللاء
الذين، وعنى هما الذين، استحب جمعهما لاختلاف لفظهما، ولو اتفقا لم يجز، لا يجوز: ماما
قام زيد، ولا مرتب بالذين الذين يطبقون".

وقد خرَّج البيت على أحد هذه الأوجه:

الأول: أن تكون الصلة للموصل الثاني، وهو خبر لمتبذع مؤذن، وتقديره: هم
الذين، والموصول الثاني وصلته صلة للأول.

الثاني: أن يكون الثاني توكيذاً للأول، فتكون الصلة للأول، ولا صلة للثاني.

المقتضب ۳/۱۳۰ - ۱۳۱.
(۱) ينظر: الأصول في النحو ۳۵۴/۲، وشرح الكافية للمرضي ۴۵/۲.
(۲) ينظر: المصدرن السابقين.
(۳) هو أبو الربيع التأريعي، وكان شاعراً إسلامياً، واسمه عماد بن طهفة.
(۴) والبيت: في معيار القرآن للقراءة ۱۷۶/۲، والأصول ۳۵۴/۲، وشرح الآيات المشكلة الإعراب ۲/
۶، و۴، وشرح الكافية للمرضي ۴۵/۲، والبحر البسيط ۹۵/۱، والبيت: التكمل ۳/۳۵، والدور المصوم ۱/
والتقابل ۷۸/۶، ففيه: اللفظ: اسم جمع يقع على جمعة من الرجال خاصة، مما ينطلق إلى العشرة، وت واحد له
من فظه، وقد أظهر الشاعر هذا على الكرام إشارة إلى أهم ذو عدد قليل، والنام: جمع لهم وهو الشحيح المذبي
نفسه. فطبقوا: ضربوا الخلقية على البيت بتصوّت.
(۵) معيار القرآن ۱۸۶/۱.
(۶) ينظر: شرح الآيات المشكلة الإعراب ۲/۴۴۵، والدور المصوم ۱/
(۷) ينظر: شرح الكافية للمرضي ۴۵/۲.
الثالث: خرجه أبو علي الفارسي(١)، وابن الشجري(٢) على حذف شلة الأول؛ لأن صلة ما بعدة تدل عليه.

الرابع: إن تكون رواية البيت: من النفر الشم الذين. فلا اجتماع للموصولين عندئذ.

وقد أشار ابن السراج إلى هذا بقوله: "وقد البيت قد رواه الرواة فلم يجمعوا بين اللاء والذين(٣).

وفسر الرضي قول ابن السراج بقوله: "فيرونونه من النفر الشم الذين.

والأول تحوير الرواية الأول؛ لأنا من باب التكرير اللطفي(٤).

ويظهر الأثر الإبراهيمي والتركي两地 هذه المسألة في البحر المحيط عند تعيق صاحبه على قوله تعالى: "إِنَّ اللَّهَ وَمَسِيحَى عِيَانًا قَرَضَلَهُمَا حَسَنًا يُضَعِّفْلَهُمَا"(٥) حيث قال - رحمه الله - "قال النحاس: فإن قلت: علاء غطف قوله (وأرضوا)؟ قلت: على معنى الفعل في المصداقين؛ لأن الالام معنى الذين، واسم الفاعل معنى أصددوا؛ كأنه قال: إن الذين أصدروا وأرضوا(٦). واتبع في ذلك أبا علي الفارسي. ولا يصح أن يكون معتفولاً على (المصداقين)؛ لأن المعطوف على الصلة صلة، وقد فصل بينهما معتفولاً وهو قوله (المصدقات). ولا يصح أن يكون معتفولاً على صلة (أل) في (المصدقات)؛ لاختلاف الاسماء، إذ ضمير (المصدقات) مؤنث، وضمير (وأرضوا) مذكر، فتجترج هنا على حذف الموصول لدلالة ما قبله عليه؛ كأنه قيل: والذين أرضوا، فيكون مثل قوله(٧):

فمن يهجو رسول الله ﷺ منكهم وما جده وينصره سواء(٨).

(١) ينظر: شرح الأدباء المشكاة الإعراب ٢/٤٢ـ.
(٢) ينظر: الأصول الشعرية ٣٤/١.
(٣) الأصول ٣٥٥.
(٤) شرح الكافك ٢/٤٥.
(٥) سورة الحديقة آية ١٨.
(٦) ينظر: الكشاف ٤/١٦٦.
(٧) قاله حسن بن تاب. ينظر: شرح ديوانه ٦١، وهو من شواهد: المقضيب ٢/١٣٧، والأصول في النحو ١٧٧، وشواهد التوضيح والتصحيح ١٧٦، والغني ٢٢٥، وشفاء العليل ١٥٠، وشرح الأخواني ١٧٤/١.
(٨) يرجع البيت أيضًا: أن يهجرو....
قلت: فأما الآثر الإعرابي فيتضح في اعتراض أبي حيان - رحمه الله - على الزمخشري حيث جوز أن يعطف (وأفرضوا) على معن الفعل في (ال مصدر)، ووجه الاعتراض ما يترتب على ذلك من الفصل بينهما بالآجري.

وأما الآثر التركيبي فيظهر في آخر نصه حيث جوز حذف الموصول إذا دلّ عليه ما قبله، مواقعاً في هذا رأي الكوفيين، والبغداديين، والأعشى (1). وابن مالك (2).

كما يظهر هذان الأثران عند تقليبه على قوله تعالى: «والذين ينفقون» أمواً لهم رئاس آلاناس ولا يؤمنون بإله ولا يأتيهم آخراً (3)، حيث قال - رحمه الله -: وظاهر قوله (ولا يؤمنون) أنه عطف على صلة (الذين)، فيكون عطفاً على صلة (الذين)، ولا يضطر الفصل بين أبعاض الصلاة بمعمول الصلاة، إذ انتصاب (رئاه) على وجهه بـ (ينفقون)، وجوّروا أن يكون (ولا يؤمنون) في موضع الحال، فيكون الواو واف الحال، أي غير مؤمنين، والفاعل فيها (ينفقون) أيضاً.

ولكن المهم هو أنه يجوز انتصاب (رئاه) على الحال من نفس الموصول، لا من الضمير في (ينفقون)، فعلى هذا لا يجوز أن يكون (ولا يؤمنون) مفعولاً على الصلاة، ولا حالاً من ضمير (ينفقون)؛ لما يلزم من الفصل بين أبعاض الصلاة، أو بين معمول الصلاة بآجري، وهو (رئاه) المنصب على الحال من نفس الموصول، بل يكون قوله (ولا يؤمنون) مستأثراً. وهذا وجه متكلفة، وتثني (رئاه) بقوله (ينفقون) واضح، إنما على المعون له، أو الحال، فلا ينبغي أن يُعدل عنه (4).

ويظهر الآثر الإعرابي في قول أبي حيان السابق حين جعل (ولا يؤمنون) عطفًا على صلة (الذين)، والذي سوّغ هذا الإعراب - عندنا - أن الفاصل بينهما وهو (رئاه) معمول للصلة.

---

(1) ينظر: التدبيل والتكمل 169/3.
(2) ينظر: شرح التسهيل 325/1.
(3) سورة النساء آية 38.
(4) هو أبو العباس أحمد بن عمر المهلبي، كان مقسمًا في القرايات واللغة، روى عن أبي الحسن الفارسي، وأخذ عنه أبو محمد غاه الملقق، مات سنة 434 هـ ومن مصنفاته: التفصيل الجامع لعلوم الدرى.
(5) ينظر: معرفة القراء الكبير 399/1، وظروف المفسرين المنادي 111، وظروف المفسرين المسبوق 30/1.
(6) البحر الهيجري 248/3.
ويظهر هذا الأمر أيضًا في اعتراضه على الميودي حيث أغرب (رئاه) حالًا من الاسم الموصول، وعنة اعتراضه ما يترتب على القول به من الفصل بين أبعاس الصلة بأجنبيٍّ.

وأما الأمر التركيبي فيظهر في تجويز الفصل بين أبعاس الصلة بمعمول الصلة، يظهر ذلك في قوله: "ولا يضر الفصل بين أبعاس الصلة بمعمول الصلة".

وتناول - رحمه الله - الجزء الثاني من هذه المسألة وهو دخول الموصول في صلة موصول آخر، عند تعلقه على قوله تعالى: "يَبْكُونَ آنَّا إِلَّا مَن يَعْلَمُ رَبُّكَ لَمْ يَلْفَقْهُمْ وَلَاتَّلَّاهُنَّ مِن قَبْلَهُمْ"، حيث قال: "وقرأ زيد بن علي (والذين من قبلكم) يفتح ميم (من)

(2) قال الراشدي: وهي قراءة مشكلة، ووجهها على إشكالها أن يقال: أفحم الموصول الثاني بين الموصول وصلته تاكيدًا(3)...

وهذا التحريج الذي خرج الزمخشري قراءة زيد عليه هو مذهب لبعض النحويين.

زعم أن ذلك إذا أثبت بعد الموصول موصول آخر في معنا مؤكد له لم يتحت الموصول الثاني إلى صلة، نحو قوله:

من النفر اللاء الالذين إذا هم ف(3) وجوها صلة (الللاء)، ولا صلة لـ (الذين)؛ لأنهم إبأني بأناذير.

قال أصحابنا: وهذا الذي ذهب إليه باطلاق لأن القيام إذا أدرك الموصول أن تكون مع صلته لأنهم من كمائلهم، وإذا أدرك حرف الجر أعادوه مع ما يدخل عليه لانتقاء إليه، ولا يعبدوه وحده إلا في الضرورة، فالأخرى أن يفعل مثل ذلك بالموصول الذي الصلة بمثل الجزء منه.

خرج أصحابنا البيت على أن الصلاة للموصول الثاني وهو خبر مبتدأ مخفوف، ذلك المبتدأ والموصول في موضوع الصلة الأول، تقديره: من النفر اللاء هم الذين إذا هم. وحاز حذف المبتدأ وإضماره لطول خبره، فعلنا هذا يتخرج قراءة زيد؛ أن يكون (قبلكم) صلة (من) و(من) خبر مبتدأ مخفوف، وذلك المبتدأ وخبره صلة للموصول الأول، وهو (الذين)، التقدير: والذين هم من قبلكم".

(1) سورة البقرة آية 21.
(2) نظر: إعراب القراءات الشواذ 135/1، والدر المصور 187/1.
(3) نظر: الكشاف 97/1.
(4) البحر المحيط 95/1.
ويظهر الأثر الإعرابي في اعتراض أبي حيان - رحمه الله - على الرجعشي الذي وجه قراءة زيد بن علي على أنها من باب إقحام الموصول الثاني بين الموصل وصلته، ثم خرج - رحمه الله - هذه القراءة على ما يراه أصحابه من كون الصلة للموصول الثاني الواقع خبرًا مبتدًا محذوف، وهذا المبتدأ وخبره صلة للأول.

وأما الأثر التركيبي فيظهر في:

1- ذكره القاعدة التي نص على أن القياس إذا أكّد الموصول أن يعاد بصلته؛ لأما كالجزء منه.

2- ذكره جوائز حذف المبتدأ إذا طال بخبره.
المسألة الثانية: الفصل بين الحال وصاحبها بالأجنبي:

اختلف النحويون في حكم الفصل بالأجنبي بين الحال وصاحبها، ويتجلّى هذا الاختلاف عند وقفهم على قوله تعالى: «أَنْ أُنفِذْ لَهُ الْعِقَابَ مَنْ طَغَىٰ عَلَى عَبْدِهِ الْكُفَّارَ وَلَمْ يُؤْمِنُ لَهُ عَوْجَا» (۱).

فذهب جماعةٌ منهم: الكسائي (۲)، والفراء (۳)، والأخفش (۴)، والطبري (۵)، وابن عطية في أحد قوله (۶) إلى جوان ذلك.

قالوا (۷): في الآية تقدم وتأخير، والتقدير: أنزل على عبده الكتاب فيما لم يفعل له عوجاً فيما حاول من الكتاب، وهم: (لم يفعل له عوجاً) معطوف على (أنزل) فهو في صلة (الذي)، وقد فصل بين بعض الصلاة وبعض.

وعزا القرطبي (۸) هذا التحريج إلى جمهور المتؤولين، وقال الزركشي: وهو قول الأكبر (۹).

ومنع الزمخشري هذا الوجه من الإعراب قائلاً: "فإن قلت: ثم انصب (فما)؟ قلت: الأحسن أن ينصب مضمر، ولا يفعل حالاً من (الكتاب)؛ لأن قوله (وم لم يفعل) معطوف على (أنزل)، فهو داخل في حيّة الصلة، فجاعله حالاً من (الكتاب) فاصل بين الحال وذي الحال بعض الصلة، وتقديره: ولم يفعل له عوجاً جعله قيماً" (۱۰).

وتابعه على هذا: ابن عطية في قوله الآخر (۱۱)، وأبو البقاء العكيري (۱۲)، وأبو السعود (۱۳).

(۱) سورة الكهف الآية ۱ و ۲.
(۲) ينظر: أضواء البيان للشافعي ۱۹۳/۳.
(۳) ينظر رأبه في: إعراب القرآن للباحي ۴۴۷/۲.
(۴) ينظر: معاني القرآن ۱۳۳/۲.
(۵) ينظر: معاني القرآن ۴۲۷/۲.
(۶) ينظر: جامع البيان في تفسير القرآن ۱۹۱ - ۱۹۰/۱۵.
(۷) ينظر: المحرر الوصي ۴۹۳/۲.
(۸) ينظر: إعراب القرآن للباحي ۴۴۷/۲، وكشف المشكلات وإيضاح المعصلاط ۱/۵.
(۹) ينظر: الجامع لأحكام القرآن ۳۵۱/۱۰.
(۱۰) ينظر: غيرهما في علوم القرآن ۲۳۲/۲.
(۱۱) ينظر: الكشف ۲/۲۷۵.
(۱۲) ينظر: المحرر الوصي ۴۹۵/۳.
(۱۳) ينظر: البيان في إعراب القرآن ۱۴۰/۲، ۲۳۳/۱، ۲۵۴/۱ و ۲۶۰/۱.
(۱۴) ينظر: تفسير أبي السعود ۲۰۲/۵.
وذهب جماعة آخرون\(^1\) إلى أنّ (قَبَّمَا) حال من (الكتاب)، وأنَّ المصدر الذي ذكره الرسوليّ مُنتَفِئ، وذلك أنهم قالوا: إنّ جملة (وَلَمْ يَجِلْ عَلَيْه) ليست معطوفة على الصلة، وإنما هي جملة حالية، و قوله (قَبِّمَا) حال بعد حال.

وممّن قال هذا يقول جامع العلماء، ونص عبارته: "والذي نرى - بعد ذلك - أن قوله (وَلَمْ يَجِلْ عَلَيْه) حال أيضًا، على تقدير: أنزل على عبده الكتاب غير يجعله عوجاً، فهذه حالان نواياً على نواياهما\(^2\).

ويقُودُنا هذا النص إلى مسألة تعدد الحال مع اتحاد العامل وصاحبه، والتي أجازها جمهور التحويين\(^3\)، بحجة أن الحال كالخبر، فلمّا جاء تعدد الخبر، جاء تعدد الحال\(^4\).

ويعتقد باضطراب فارسي\(^5\)، وابن عصفور\(^6\)، فذهب إلى عدم حواضن ذلك، قياسًا على الظرف، فكما لا يجوز: قمّت يوم الخميس يوم الجمعة، لا يجوز: جاء زيد ضاحكاً مسرعاً\(^7\).

واستنادًا إلى عصفور من هذا الحكم، أجازم النصوص أفعل التفضيل. يقول: "ولا يقضى العامل من المصادر، ولا من ظروف الزمان، ولا من ظروف الفضاء، ولا من الأحوال الراجعة إلى ذي حال واحد، أزيد من شيء واحد، إلاّ بحرف عطف، إلاّ أن يكون أفعل تفضيل البيت للمفاضلة، فإما تعمل في ظرفين، ثمّ نقول: أنت يوم الجمعة أحسن فأذن منك يوم الخميس قاعدًا\(^8\)."

وانتقد ابن مالك ابن عصفور حين قام عدم حواضن الحال على عدم حواضن الظرف. يقول: "تنكر ابن عصفور جاه زيد ضاحكاً مسرعاً بقمّت يوم الخميس يوم الجمعة لا يلقي بفضله، ولا يuelles من مثله، لأن وقوع قيام واحد في يوم الخميس ويوم الجمعة محال، ووقوع شيء واحد في حال ضحك، وحال إسراع غير محال، وإنما نظر: قمّت يوم...


\(^{2}\) كتب الشكراط وписать المشاكل 5/01.

\(^{3}\) ينظر: أضاء البيان 3/193.

\(^{4}\) ينظر: شرح المفصل 2/56، وشرح التسهيل 2/348.

\(^{5}\) ينظر: المفصل في التصرفات 2/783، والارتسام 3/1095.

\(^{6}\) ينظر: المقرب 1/155.

\(^{7}\) ينظر: شرح التسهيل 2/349.

\(^{8}\) المقرب 1/155.
الجمعة: جاء زيد ظاهراً بابياً؛ لأن وقوع مجيء واحد في حلال ضحك، وحال بكار حلال، كما أن وقوع قيم واحد في يوم الحجم ويرجع حلال حلال، ولكن المفسرون فيه، واللاحكي مكي. على أنه يجوز أن يقال: جاء زيد ظاهراً بابياً، إذا قصد أن بعض مجيء في حال ضحك، وبعضه في حال بكار.

إن تعدد ذو الحالة وتفرق الحلان جاز أن يلي كل حال صاحبه، نحو: لقيت مسعداً زيداً منحدراً، ويجوز أن يتأخر عن صاحبهما نحو: لقيت زيداً مسعداً منحدراً، فتلي الحلال الأول ذات الحال الثالث، والتأخر لذي الحال الأولي، فمسعداً حال من زيد، ومنحدراً حال من النار في لقيت.

ولو لم يكن نعك فنجل (منحدراً) حالاً من زيداً، (مصعداً) حالاً من النار، والعلة من ذلك ما ذكره ابن السحري بقوله: "وقول: لقيت زيداً مسعداً منحدراً، فنجل (مصعداً) حالاً من زيداً؛ لأنه ملاصق له، ومنحدراً حالاً من زيداً، في الكلام فصل واحد، وهو فصلك يزيد وحاله بين النار وحالته، ولهما جعلت (مصعداً) حالاً من النار، ومنحدراً حالاً من زيداً كان في الكلام فضلاً، ففصلك يزيد وحالته وهو مسعداً، وفصلك بين زيد وحاله التي هي منحدراً.

فإذا أمي النسب جاز أن يفعل أول الحلالين لأول الاستثناء، وأخرىها لثانيهما. يقول ابن مالك: "يتعذب عند التفريع أن يفعل أول الحلالين لثاني الاستثناء، وأخرىها لأولهما، ويتعذب ذلك إذا خيف للسبس..." إذا جعل أولي الحلالين لأول الاستثناء، وأخرىها لثانيهما، فإنه يلزم ان يصلح الموضوع معه، والأصل ان يصحما معه، لكنه متعدد فيها ممكن في أحمد، فلم يعدل عن الممكن مما يقتضيه الأصل إلا إذا عنده مانع وآمن للنسب، كقول امرئ القيس.

---

(1) المفسرون: السيف الشرفية المسمية إلى بعض قرى اليمن، السنة 174/1 (شريف).
(2) نبأ: نا séمهم عن المفرد نبأ: поск. السنة 201/2 (ناء).
(3) الاشتقاق: الفرس الصغير، ولاحق: اسم فرس معرفي من خيل العرب، السنة 368/1 (لقم).
(4) يكبو: الكبرة: السقوط للوجه، وكبا يكبو كبوة إذا خطر. السنة 313/15 (كبا).
(5) شرح السهمي 2/342.
(6) ينظر: الارتجاش 156/3، وشرح ابن عقيل 1/253، ومغتري 152/4.
(7) الأمام الشافعي 8/3، وينظر: حاشية بين شرح التصريح 1/387.
(8) ينظر: المجلة 2/104، وشرح المجلة السبع 2/387، ومعهم المواقع 2/38.
(9) المرجع: كلما من حاز أو صرف أو كان. السنة 401/1 (مرجع).
(10) المرجع: ضرب من برود اليمن، سمي مرجح لأن عليه تداول رجل. السنة 278/11 (رحيل).
خرجت بما أمشي تجرُه وراءِنا
على أنْهَا ذِيلٌ مَّرْطُ مَّحلٍ"(1)
فجملة (أمشي) حال من الناء في (خرجت)، وجملة (تجرُه) حال من الهاء الجرورة بالباء، والمفعول: أخرجْهَا من خدها حال كوني ماسية وحال كونها جارية ذيل مرت(2).

ويظهر الأثر الإعرابي لهذه الجملة في البحر المحيط عند تعلق أي حيان على قوله تعالى: "أَخْرَجْنَا الَّذِينَ أَنزَلْنَ عَلَيْهِمْ أَلْكُنْبٍ وَلَمْ يَعْلَمُ سَيَّعَلُ اللَّهُ، غَوَّاجًا(3) فيمَا (4)

حيث ذكر توجيه الزمخشري الإعرابي لكلمة (قِيَامُ) من كونها متميزة بفعل مضمر. يقول
- رحمه الله -: "واختلفوا في هذه الجملة المنفية، فرغم الزمخشري(5) أنها مطوعة على (أنزل)، فهي داخلة في الصلبة، ورغب على هذا أن الأحسن في التحديد فيما أن ينصب بفعل مضمر، ولا يجعل حالا من (الكتاب)؛ لذا يلزم من ذلك وهو الفصل بين الحال وذي الحال بعض الصلبة"(6).

ثم استطرد - رحمه الله - ذاكرا أوجه إعرابية أخرى لـ (قِيَامُ): هي:

1- أن تكون من باب التقدم والتأخير السابق الذكر.
2- أن تكون الآية من باب تعدد الحال، فـ (قِيَامُ) حال، والجملة قبلها حال.
3- أن يكون بدلاً مفردًا من جملة، أي: جعله مستقيما قيامة، فهو مثل: عَرَّفَتُ زيدًا أبو مُنَّة.
4- أن يكون حالاً متقللاً أو مؤكدة من الهاء الجرورة في (ولم يجعل له).

كما يظهر هذا الأمر عند تعلق عليه قوله تعالى: "وَالذِّينِ دَارَبُوا إِذَا فَعَلُوا فَحَمْشَةَ أوُلُّوا أَنفَسَهُمْ ذُكِّرَوْا اللَّهَ فَأَفْسَغَرُوا يَدْنُوبُوهُمْ وَمَا يَغْفِرُ الْذَّنُوبَ إِلاَّ اللَّهُ وَلَمْ يُصِرُّوا عَلَى مَا فَعَلُوا وَهُمْ يَعْلَمُوْنَ(7)"، حيث ذكر - رحمه الله - أن العبدي وجه (وهما علمون) على أنه حال، ثم نبه إلى أن هذه النحوية يوقف على النحوية الإعرابي لجملة (ولم يصرروا)، فإن كانت مطوعة على (فاستغفرُوا) لم يجوز للفصل بين الحال وصاحبها، وأما إذا كانت حالاً من الواو في (فاستغفرُوا) جاز ما قاله - وفي هذا يقول:

---

(1) شرح التسهيل ٣٥٠/٢.
(2) ينظر: شرح التصريح ٣٨٧/١.
(3) سورة الكافرون الآيات ١ و ٢.
(4) ينظر: الكشاف ١٧٥/٢.
(5) البحر المحيط ٩٥/٦.
(6) سورة آل عمران آية ١٣٥.
"وأخبر أبو البقاء أن يكون (وهم يعلمون) حالًا من الضمير في (فاستغفروا) (1). فإن أعرفا
(وهم يصرر) جملة حالية من الضمير في (فاستغفروا) جاز أن يكون (وهم يعلمون) حالًا منه
أيضا، وإن كان (وهم يصرر) معطوفًا على (فاستغفروا) كان ما قاله أبو البقاء بعيدًا للفصل
بين ذي الحلال والحلال بالجملة (2).

وجمع أبو حيان - رحمه الله - بين الأثريين الإعرابي والتركيبي عند تعليقه على قوله
 تعالى: "شهد الله أنه، لا إله إلا هو والملكيّة وأولو العلم قايمًا بالقسط" (3)،
حيث قال: "وقال الزمخشري: وانتصابه (معنى قائمًا) على أنه حال مؤكدة منه، أي: من الله،
كقوله (4): "وهو الحق مصداقًا" (5)نتهى.

وليس من الحال المؤكدة؛ لأنه ليس من باب: "ويوم يبعثُ حيًا" (6) ولا من باب:
أنا عبد الله شجاعًا، فليس (قائما بالقسط) بمعنى (شهيد)، وليس مؤكداً مضمون الجملة
السابقة في نحو: أنا عبد الله شجاعًا، وهو زيد شجاعًا، لكن في هذا التحريج فلت في
التركيب إذ يصرر كقولك: أكل زيد طعامًا وعائشة وفاطمة جائعًا، ففصل بين المعطوف
عليه ومعطوف المعقول، وبين الحال الذي الحال بالفعول والمعطوف، لكن مشيئة كوفا
كلها معمولة لعمل واحد (7).

فقلت: أما الآخر الإعرابي فيظهر في اعتراضه على الزمخشري حين أعرب (قائما) حالًا
مؤكدة.

وأما الآخر التركبي فيظهر حين صرح بأن تخرج أبي البقاء يستدعي فلقًا تركبيًا
ونظر له بـ: أكل زيد طعامًا وعائشة وفاطمة جائعًا.

(1) نظر: النبائات في إعراب القرآن ٢٣٣/١.
(2) البحر المحيط ٣/١٦٠.
(3) سورة آل عمران آية ١٨.
(4) نظر: الكشف ٣٣٨/١.
(5) سورة البقرة آية ٩١.
(6) سورة مريم آية ١٥.
(7) البحر المحيط ٣٢/٤٠٤.
المسألة الثالثة: توسّط الحال بين المبدأ وعاملها الظرفي الواقع خبرًا:

هذه المسألة ثلاث صور:

الصورة الأولى: أن تكون الصورة التركيبية هكذا:

بندقية + حال + خبر (شبه جملة)، مثل:

زبدة قابلًا في الدار، وسعيد مستقراً عندك.

وأجاز هذه الصورة الفراء(1)، والأحفص(2)، وتعهما ابن مالك، بيد أنه فصل في المسألة قائلًا: إن كانت الحال المتوسطة اسمًا صريحاً جاز توضيحة محكومًا بضعه، وإن كانت ظرفًا، أو جارًا ومجروحًا نحو: زبد عندك في الدار، جاز على الأصح توضيحي، لتوسعهم في الظروف(3).

واستدلون(4) على جواز هذا التوسط بقراءة عبسي بن عمر، والجحدري(5):

"والرض جمعاً قبضته يوم القيامة والسماوات مطويات بيمينه(6)، بنصب (مطويات) على أثنا حال، وصاحبها الضمير المستر في الجار والمحور (بيمنه)، وقد فصل ما بين المبتدأ (السماوات) والخرب (بيميه).

كما استدلوا بقراءة بعضهم(7): "ما بطن هذه الأئمة خالصة لذكورنا(8)، بنصب (خالصة)، على أثنا حال متوسطة بين (ما) الموصلة المبتدأ، وخبرها (الذكورة).

(1) نظر: معاني القرآن 2/145، وينظر رابي أيضًا في: الامشاح 3/150، والمساعد 32/2، وشرح التصريح 385/1.

(2) نظر: الشمسين 2/181، وكشلة الأشيوعي.

(3) نظر، رابي في: شرح المسالك 2/327، والمساعد 32/2، وشرح التصريح 385/1، وشرح الأشيوعي 181/1.

(4) نظر: شرح الشمسين 2/327، وشفاء العليل 2/327.

(5) نظر: شرح الشمسين 2/327، وشرح التصريح 385/1، وشرح الأشيوعي 2/181.

(6) نظر: خصص في شواذ القرآن 132، والبحر المحيط 764، وفتح القدر 475.

(7) ونادر هو عاصم بن أبي الصباح العجاح البصري المفرز، مستر، أخذ القراءة عن سليمان قنة.

(8) نظر: مشاهير علماء الأئمة 94، والزعيوي باليوفات 128/1.

(9) نظر: صورة الزمر آية 27.

(10) هي قراءة ابن عباس والأعرج وقناة وابن جبير. نظر: البحر المحيط 4/231.

(11) صورة الأئمة آية 139.
واسدلوا - أيضًا - بقول ابن عباس رضي الله عنهما: "نزلت هذه الآية ورسول الله صلى الله عليه وسلم متوارياً بمكة" (1)، حيث توسطت الحال (متوارياً) بين المبتدأ (رسول الله) والختير (مكة).

واسدلوا - كذلك - يقول الشاعر (2):

"لديكم فلم يعده ولاء ولا نصرًا
بنا عاذ عوف وهو بادي ذله
قال العين - معلقاً على الشاهد -: "الشاهد في (بادي ذله) حيث وقع حالاً من الضمير المجرور بالظرف وهو (الديك)، وتقدم عليه" (3).

ومنع جمهور البصريين هذا الترتيب (4)، لضعف العامل (5)، وجعلوا ما ورد من ذلك مسموعًا بحفظ ولا يقباس عليه (6).

وتأملوا البيت على أنه ضرورة، وأن (مطويات) معمولة له (قبضته) على أذا حال من الضمير المستتر فيها، والتسمات عطف على الضمير المستتر في (قبضته) لتؤلؤا بالمشتق لأنها متهيأة مقوسة. وأن (حلقة معمولة لصلة (ما) وهي في بطون، وصاحبها الضمير المستتر في هذه الصفة (7).

واجاز الكوفيون (8) في هذه الصورة توسط الحال بين المبتدأ وخبره شبه الجملة، إذا كان المبتدأ ضميرًا نحو: أنت قائما في الدار، وفي الدار قائمًا أنت.

الصورة الثانية: أن تكون الصورة التركيبية هذه المسألة هكذا:

(1) رواه الإمام أحمد في مسندنه 321، ومسلم في صحيحه 446، والرواية فيها: "رسول الله صلى الله عليه وسلم متوارياً بمكة".

(2) فلا شاهد عندنا، والآية المعنية هي قوله تعالى: "ولا تجبر بسلاطك ولا تخفف" (1).


(4) ينظر: معمولة الرفع 1/385، وشرح الأخطوي 1181.

(5) ينظر: معمولة الرفع 1/385، وشرح الأخطوي 1181.

(6) ينظر: معمولة الرفع 1/385، وشرح الأخطوي 1181.

(7) ينظر: معمولة الرفع 1/385، وشرح الأخطوي 1181.
خبر مقدم (شبه جملة) + حال + مبتدأ (معرفة).

نحو: في الدار قائمًا، وعندك قائمًا عمرو.

وهذه الصورة لا خلاف في جوازها(1).

الصورة الثالثة: أن تكون الصورة التركيبة هكذا:

مبتدأ + حال + خبر (نكرة) نحو: هذا قائمًا رجل.
أو: خبر (شبه جملة) + حال + مبتدأ (نكرة) نحو: في الدار قائمًا رجل، وعندك قائمًا رجل.

ويجدر بنا - قبل أن نشرّع في بيان هذه الصورة - أن نوضح أن لا يجوز في الغالب
بغي الحال من النكرة نحو: فيها رجل قائم، إلا بمسور، ومن المسوغات(2):

1- أن يسبق صاحب الحال بتفة، كقوله تعالى: "وما أُهلكنا من قربة إلا وَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ"(3).

قال ابن عقيل: "ف(اله) كتاب جملة في موضع الحال من (قرية)، وصّح بغي
الحال من النكرة لتقدم النفي عليها، ولا يصح كون الجملة صفة لـ (قرية)؛ خلالًا
للزمخشي (4)، لأن الواو لا تفصل بين الصفة والموضوع، وأيضًا وحود (ألا) مانع من ذلك،
إذا لا يعترض بـ (ألا) بين الصفة والموضوع (5).

2- أن يسبق صاحب الحال بشبه نفي، وهو النهي كقول الشاعر (6):
لا يركن أحد إلى الإحجام يوم الوغى متحوق لحمام.

(2) نظر: الارئشاف 3/177، والمساعد 2/176، ومعه المواضع 4/211.
(3) سورة الحجراء 4.
(4) نظر: الكشاف 2/548.
(5) شرح ابن عقيل 1/238.
(6) قاله طارق بن الخطاب، وهو من شواهد شرح الألفية لابن الناقيم 8/320، وشرح ابن عقيل 1/269، وشرح
التصريح 1/377، وشرح الأخواني 2/175.
(7) تركن: ركن إلى الشيء: مالي إليه وسكن، اللسان 1/185 (ركن).
الإحجام: ضد الإفهام، اللسان 1/111/12 (حمام).

-٢٧٢-
أو استفهام، كقول الشاعر (1):

يا صاح؛ هل حَمَّ عيبَة باتِى فترى

(2) أن تكون النكرة موصوفة، كقوله تعالى: فيدَى يَفْرَقُ كل أمر حكيمٍ

(3) وأمَّا (2)، ويرد هذه الآية على مَن قال: إنه لا يجوز إلا أن تكون النكرة

موصفة بوصفين.

(4) أن تكون النكرة مضافة، كقوله تعالى: في ظرَّعةَ أيامِ سوْاءً (3).

(5) أن تكون النكرة عامة، نحو: مرت بضرب هنَا قائمًا.

وجعل بعضهم (4) فقد المَحال على صاحبها النكرة ضمن هذه المعناها، نحو: فيها

قائمًا رجلًا. وأشار سبيله إلى جوائز هذا التركيب معرِّفاً ذلك بشواهد. يقول: "هذا باب ما

ينتصب لأنه قبض أن يوصف بما بعده، وبين على ما قبله، وذلك قولك: هذَا قائمًا رجلًا

وفيها قائمًا رجلًا، لم لم يجز أن توصف الصفة بالاسم وقَفْحَ أن تقول: فيها قائم، فتضع

الصفة موضع الاسم، كما قَفْحَ: مرت ببقاع وأثناي قائم، جعلت القائم حالًا، وكان المبنيُّ

على الكلام الأول ما بعده...

وحمل هذا التنصب على جوائز: فيها رجل، قائِمًا، وصار حين أخر جَهَة الكلام؛

فِرارًا من القبح. قال ذو الرُّمة (4):

ظِباءً أُعْتَرَكَهُ العِيْونُ الجَآذَرُ

وثّبت العوالي في القنا مَستَطَّلَةً

وقال الآخر (3):

(1) قائله رجل من طي لم يُعْيِن، وهو من شواهد: شرح الألفية لابن الناظم / 231، وشرح ابن عقيل / 238/1، وشرح التصريح / 176/2، وشرح الأشعري / 237/1.

(2) حَمَّ هذا الأمر حَمَا إذا قضى، وحمَّ له ذلك: قَمَرُ. اللسان / 151/1، (حمَّ).

(3) سورة الدخان الأباتق / 9، (حمَّ).

(4) سورة فصلت آية 10، (حمَّ).

(5) ينظر: شرح ابن عقيل / 234/1، وشرح التصريح / 375/1، وشرح المفصل / 144/2.

(6) ينظر: العربي / 235/1، وهو من شواهد: النكت / 54/1، وشرح المفصل / 242/2.

(7) قال الأكمل (النكت / 55): "يَصِفُ أن السَّبَبَ تحت العوالي، وهي صدور الرماح، والفناء: الرماح، أي: أَنْ إذًا

حَارَبَوا سوَاهاً، وفَيَّ السُّيْرِ بِالنَّعَمٍ لطول الأعفان، وجعل عوالي كيوبَنَوَّالَةَ؛ والله أَوَلَادُ البَقُرَ".

(8) قائله مجهول. ويتقدم في: النكت / 50، وشرح عبادة الحافظ / 242/1، وشرح الألفية لابن الناظم / 319.

(9) وشرح ابن عقيل / 234/1، وشرح الأشعري / 176/2.

(10) شحب: شحب نون وحَجَّرْ وحَجَّبْ وحَجَّبْ، وشُحْبُ شُحْبَ: نُقْرُ من هزام، أو عَمْل، أو جوع، أو سفر. اللسان / 484/1 (شحب).
ويشرح芜 يقتل الديابور، وإن تستشيد العين تشيهد.
وقال كثيرًا: "لمَّا موهحًا طلَّل" (1).

ويتضمن من كلام سبويه أن هذه الحال المتوسطة إنما كانت في الأصل وصفًا، ثم قُلُّمت على موصوفا النكرة، وعَنِّيَّة مُنتصَبةُ على الحالية؛ لاستحالة تقدُّم الصفة على الموصوف.

وأي هذا الغزير أشار - أيضًا - الأعلم الشنطري - عند وقوعه على شاهد سبويه الأول، حيث قال: "فصبت (المُستقلة) على الحال من (الظباء)، وكان وجه الكلام: (ظهاء مستقلة) على النعت، ونصب على الحال حائز، فلما قد صارت الحال لازمة؛ لأما قد تقدَّم على صاحبه، ولا يقدَّم النعت على المعنوت" (2).

ومثل كلام الشنطري ذكره الجيدرة في قوله: "وقد يجيء الحال من النكرة، وهو ضعيف، لم يُقْرَب من المعرفة بعطف، أو وصف، أو توصيل بحرف، والأدبي أن يكون نعماً لها، فإن تقدَّم عليها وجِب نصبه على الحال، وقوي الوجه الضعيف؛ لأن النعت لا يقدَّم على المعنوت" (3).

وحتد بالذكر أن هذا التركيب أكثر ما يقع في الشعر، وإن كان جائزًا في النثر. قال سبويه: "وهذا كلام أكثر ما يكون في الشعر، وأقل ما يكون في الكلام" (4).

١- ينظر: دراية / ١٠٥. ونتيجة:

٢- يلَعَّجُ كَالِهَ خَلَّلٌ.


٤- ويرى البيت أيضًا: لعزة مهتنأ طلَّل.

٥- الكتب / ١٤٢ - ١٣٣.

٦- الكتب / ٥٠٤ / ١.

٧- كشف المشكل في النحو / ٣٠٧.

٨- الكتب / ١٤٢.
أثر الصور الثلاث في البحر المحيط:

1- أثر الصورة الأولى:

يظهر الأثر الإلحادي والعربي لِهذِه الصورة في البحر المحيط عند تعلق أبي حيان على قوله تعالى: "والأرض جميعًا فُضاءت، يوم القيامة وَالسموَات مطويَّةٌ"، حيث قال - رحمه الله - "وقرأ عيسى والجحدي (مطويات) بالنص على المال، وعطف (السموَات) على (الأرض)، فهي داخل في حدٍّ (الأرض) فجميع قبضته. وقد استدلَّ بهذه القراءة الأخفش على جواز: زيادة قائمًا في الدار، إذ أعرب (السموَات) بينما (بيمينه) الخبر، وتقدمت الحال على المجرور. ولا حجة فيه، إذ يكون (السموَات) معطوفًا على (الأرض)، كما قالنا، و(بيمينه) متعلق بـ (مطويات)".

قلت: فلمَّا عرف الأثر الإلحادي فيبدو في تحرير نصِب (مطويات) على الحالَة، وجعل (السموَات) معطوفًا على (الأرض)، لا يعيب كما قال الأخفش، و(بيمينه) متعلق بـ (مطويات) لا خبر.

وأما الأثر العربي فهي الدلائل، فقد ذكر - رحمه الله - أن الأخفش استدلَّ بهذه القراءة على جواز توسط الحال بين المبتعد وخبره العامل فيها نحو: زيدًا قائمًا في الدار.

كما يظهر هذا الأنوار في أثناء تعلقه على قوله تعالى: "وَخَلَقْتُ بِنِي إسْرَائِيلَ وَهُمْ شِيَاطِينٌ لِلنَّجْمِينَ"، حيث قال - رحمه الله - "وقرأ زيد بن علي (شفاء ورحمة) بـ تصميمها، ويتخرج النصب على الحال، وخبر (هو) قوله (للمؤمنين)، والعامل فيه ما في الجار والمجرور من الفعل، ونظره: قراءة من قرأ: "والسموَات مطويَّات بيمينه"، بنصب (مطويات). وقول الشاعر:

"رَهَقَ ابْنُ كُوزْ مَحْمُودٍ أَذْرَاعَهُم، فِيهِم وَرَهَطُ رَبِيعَتُهُ بِحَدَار
وَتَقْدِيمَ الحَالِ عَلَى العَالِمِ فِيهِم أَنَّ الْمَرفُوِرَ لا يَجْوُزُ إِلَّا عَنْ الدَّخَلَ، وَمُنِّي جَعَلَهُ منصوبًا عَلَى إِضَمَّارَ أَعْيُنِ"

(1) سورة الزمر آية 27.
(2) البحر المحيط 440/4 .
(3) سورة الإسراء آية 2.
(4) قالته النبي النابغة الديبالي. ينظر: ديوانه 86 وهو من شواهد: الدير المصون 3/448 و3/748.
(5) البحر المحيط 74/4.
فأما الأثر الإعرابي فهو يظهر في تجريبه قراءة النصب في (شفعاء ورحمة) على الحالية، وخبرها الجار والمحرر المتأخر. كما يظهر في ذكره تخير المائعين هذه الصورة، وهو جعله منصوبًا بإضافه أعين.

وأما الأثر التركيبي فهو يظهر في:

1- تنظيره لهذا التركيب بقراءة النصب في (مطويات)، وبنصب (ملحقي) في البيت الشعري.

2- نصب على جوار هذا التركيب على مذهب الأخفش.

وأما الأثر الإعرابي فيبدو في اعتراضه على الزمخشري الذي أعرب (منه) خبيرًا مبتداً:

"إِمَّا مَخْزُونٌ تَقْدِيرِهِ: هُمْ، وَإِمَّا ظاهرًا: هُوَ (ما في الأرض)، وعَلَةً هذَا الاعتراف ما يستدعه هذا الإعراب من توسط الحال بين المبتداً وعاملها الحفر.

وأما الأثر التركيبي فهو في آخر نصه حين ذكر امتناع هذا التركيب عند الجمهور، فلا يجوز زيد قائمًا في الارد، واستعار – رحمه الله – مذهب الجمهور في قوله: "فلو توسط الحال، وتأخر الخبر، نحو: زيد قائمًا في الارد، فهذه مسألة الخلاف بيننا وبين أبي الحسن".(4).

الصورة الثانية: لم أُعرب على نصّ لها في البحر المحيط، بيد أنه ذكرها في الارشاف.(5) في قوله: "إذا توسطت الحال، فتارة توسطت بين المبتداً المنطدة وخبره الظرف".

(1) سورة الجانانية آية 13.
(2) ينظر: الكشاف 1/281.
(3) البحر المحيط 4/191.
(4) البحر المحيط 8/45.
(5) الارشاف 1/109.
أو الجار والمحور المتوسط، وثارة تتوسَّط بين الخير الذي هو ظرف أو مجرور وهو متقدم، والمبتدا متأخر. فمثال الثانية: في الدار عندك زيد، وعندك حال، وفي الدار قائمًا زيد، فلا خلاف في جواز ذلك. ومثال الأولي: زيد قائمًا في الدار.

الصورة الثالثة: عَرَض لِهَا - رحمه الله - عند قوله تعالى: "وَلِلرِّجَالِ عُلْيَهُنَّ دَرَجَةٌ "(1)، حيث قال: "(درجة) مبتداً، (للرجال) خبر، وهو خبر مسوع، لجواز الابتداء بالنكرة، و(عليهنِ) متعلق بما تتعلق به الخبر من الكينونة والاستقرار. وعَرَض لِهَا - رحمه الله - عند قوله تعالى: "وَلِلرِّجَالِ عُلْيَهُنَّ دَرَجَةٌ "(1)، حيث قال: "(درجة) مبتداً، (للرجال) خبر، وهو خبر مسوع، لجواز الابتداء بالنكرة، و(عليهنِ) متعلق بما تتعلق به الخبر من الكينونة والاستقرار. وعَرَض لِهَا - رحمه الله - عند قوله تعالى: "وَلِلرِّجَالِ عُلْيَهُنَّ دَرَجَةٌ "(1)، حيث قال: "(درجة) مبتداً، (للرجال) خبر، وهو خبر مسوع، لجواز الابتداء بالنكرة، و(عليهنِ) متعلق بما تتعلق به الخبر من الكينونة والاستقرار. وعَرَض لِهَا - رحمه الله - عند قوله تعالى: "وَلِلرِّجَالِ عُلْيَهُنَّ دَرَجَةٌ "(1)، حيث قال: "(درجة) مبتداً، (للرجال) خبر، وهو خبر مسوع، لجواز الابتداء بالنكرة، و(عليهنِ) متعلق بما تتعلق به الخبر من الكينونة والاستقرار.

ويظهر الأثر الإعرابي لهذه الصورة حين ذكر وجهًا آخر في (عليهنِ)، وهو أن يكون حالًا.

وأما الأثر التركبي فتأتي في كلامه - رحمه الله - أن الأصل في هذا أن يكون هكذا: في الدار رجل قائم، ثم تقدَّمت (قائم) على رجل، فصار التركيب في الدار قائم، رجل، ولا يجوز تقدم النعت على المصدر، فمُعَذَّر عن الصفة إلى الحالة فانتصب قائم.

(1) سورة البقرة آية 2٢٨
(2) البحر المحيط ٢ /١٩٠٠.
المسألة الرابعة: الفصل بين الصفة والموصوف:

تُعد الصفة والموصوف كالاسم الواحد. يقول سببهم: "هذا باب جريح النعت على المنعوت والشريك على الشركة، والبدل على المبدل منه، وما أشبه ذلك، فالمَنْعَت الذي جرى على المنعوت فقوله: مَرَتْ بِرجلٍ ظريف، قيل:، فصار النعت مجازاً مثل المنعوت؛ لأنهم كالاسم الواحد". (1)

واعتند ابن جني على صحة هذا يصنع بونس الذي تابع الكوفيون. (2) في حوالى علامات البدعة على الصفة، نحن: وازيد الظريف، وإنما صنع ذلك من حيث كانت صفة بالموضوع كالجزء الواحد. (3)

كما اعتند على صحة هذا يفتح آخر المنادى العلم إذا وصف باب مضافاً إلى علم: وكذا يخفف تنوينه، يقول: "يُذْكَر على أن العرب قد أرادوا ذلك قوله: (4)

يا حكَّمُ بن المنذر بن الجارود

سُرِدَتْ الجَهَّد علَى أهم مُمْذَود

ففتحهم ميم (حكمهم) مع أنَّ منادى مفرِّد معرفة، إنما هو لأَهل قد جعلوه مع (ابن) كالشيء الواحد، فلما فتحوا نون (ابن) ففتحوا - أيضًا - ميم (حكمهم)؛ لأنهم إذا أضافوا إنا فكان أنهم قد أضافوا حكا، وهذا أحد ما يدل على عدمه. وكذلك امتزج الصفة بالموضوع... ويدل على أن حذفهم التوين من الاسم الأول في هذا إنما هو لأنهم اعتقادات في الابن أنهم قد جروا مجرى الاسم الواحد، حتى إنهم لذا أضافوا إنا فكان أنهم قد أضافوا ما قيله. (5)

ولأجل هذا فتاحة الفصل بين الصفة والموصوف خلاف الأصل، بل إن ابن عصفور قد منع الفصل بينما يغير الجملة الاعترابية، إلا في ضرورة الشعر. يقول: "ولا يجوز الفصل بين الصفة والموصوف إلا يحمل الاعتراب، وهو كل جملة فيها تسديد للكلام، نحو قوله تعالى: "فَإِنَّهُ لَقَضَّمْ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمًا"، ولا يجوز فيما عدا ذلك إلا في ضرورة". (6)

1. الكتاب/1 421
2. بيناء: الإضافات 364/3 المسألة رقم 52
3. بيناء: سر صناعة الإعراب 2 524/2
4. بيناء: سرق يخليه في مسألة وقوع ابن بين إلينين ص 135
5. بيناء: سر صناعة الإعراب 2 526/527
6. بيناء: المغني 8 50، والفصل المفيد في الواو المزيدة/142، والأشياء والنظائر 2 292/2
7. سورة الواقعة أية 76
8. المقرب 228/1
والحق أنه يجوز الفصل بين الصفة والموصوف بغير الأجنبي، مثل:

1- معمول الصفة، كقوله تعالى: { ذَلِكَ حَشْرُ عَلَيْهِ رَبُّهُ يَسِيرُ }، ف- (عليها) معمول ل- (يسير)، وقد فصل به بين هذا النعت والمتع المتع الذي هو (حشر).

2- معمول الموصوف، نحو: تعبيض معاونتك ضعيفًا كبيرة.

3- العامل في الموصوف، نحو: المصب عاونت الجريح.

4- معمول العامل في الموصوف، كقوله تعالى: { سُبْحَانَ اللهِ عَمَّا يَصِفُورَ }، عُلَمَ الْعَاقِبَةِ، ف- (عما يصفون) معمول ل- (سiban)، الذي عمل في الموصوف وهو لفظ الجلالة، وفصل به بين لفظ الجلالة الموصوف وبين الوصف الذي هو (عالم).

5- المفسر للعامل في الموصوف، كقوله تعالى: { إِنَّ أَمَرَؤُ هَذَا لَيَسْتَنِيرَ }، و- (هذَا) والقدير: إن هذَا أمرُ هذَا.

6- المبدأ الذي يشمل خبره على الموصوف، كقوله تعالى: { أَفَيْ اللَّهِ شَكُّ فَأَطْفَرَ }، الْقَمَّةَاتُ وَالْأَرْضُ.

7- الحَبَّ، نحو: زيد قائم العامل.

8- جواب الفَسْم، كقوله تعالى: { نَبِيٌّ وَرَزِّي لِتَأْتَىَ غَمَّتُكْ عَلَى مَعَيْنَ الْعَقِبَةِ }.

9- الجملة الاعetàراضية.

10- المضاف نحو: أبو بكر الصديق أول الخلفاء.

وأما الفصل بينهما بالأجنبي فلا يجوز. قال ابن عصفور: "واعلم أنه لا يجوز الفصل بين الصفة والموصوف بأجنبي".

---

(1) ينظر: هعم الموراع/16، وحاشية الحضري/2/80، وظاهرة الناحي في العربية/1، والنحو الوافي/1/35/3.

(2) سورة في آية. 44.

(3) سورة المؤمنون الآيات 91 و92.

(4) سورة النساء آية 176.

(5) سورة إبراهيم آية 10.

(6) سورة سبأ آية 3.

(7) شرح الجمل/1، وينظر: 208/1.
وقال السيوطي: "ولا يجوز الفصل بعيبين محض، أي: أجنبي بالكلية من التابع والمتبع، فلا يقال: مررت برجل على فرس عاقل أبلق".(1)
والصواب أن يقال في المثال: مررت برجل عاقل على فرس أبلق، وأما ما ورد من ذلك فهو من قبيل الضرورة الذي يحفظ ولا يقاس عليه.(7)
وفي هذه القصيدة:

فصلنا في مُراد صلة وصداء أحقهم بالثلل
وعلى ابن جني على هذا البيت فقال: "أي: فصلنا في مُراد وصداء صلة، وفيه أيضاً الفصل بين الموصوف الذي هو (صلقة)، والصفة التي هي قوله (أحقهم بالثلل) بالمعطوف الذي هو قوله (وصاداء)، والوصاد مع ذلك نكرة، وما أقوى حاجتها إلى الصفة".(1)
وفي هذه القصيدة:

قلت لهم في الكيف تروحوا عشيةًا بنا عند موانا رزاح
قال الشنقيطي: "استشهد به على شذوذ فصل النعت من منعوه بأجنبي، فـ(رزاح) صفة لـ(قوم)، وفصل بينهما بأجنبي".(1)
وهناك مواضع أخرى لا يفصل بها بين النعت ومنعوه هي:(7)

1 - إذا كن المعووت مهما كاسم الإشارة، نحو: أكرمت هذا النابع عليه؛ إذا لا يقال فيه: أكرمته هذا عليًا النابع.

(1) هم الموحوم 129/5، 129/5.
(2) نظر: شرح الجمل 221/2.
(3) قال له ليبر بن ربيعة. ديوانه 174، وهو من شواهد: المختسب 2، 262/2، وشرح الجمل، واللسان.
(4) 9/11 (ثلل).
(5) المختسب 2، 25/2.
(6) قائل له عروة بن الورد. ديوانه 132، وهو من شواهد: هم الموحوم 129/5، والدير اللوامع 6، وفيه: الكيف: الحظيرة من الشجر، وماوان: قرية في أرض اليمن، وروّج: يقال رزح البغي، إذا أغبا، وابن رزح. وقوم رزاح أي مهازيل.
(7) الدير اللوامع 6/2.
(8) نظر: شرح الشهيل 2، 287/2، وشفاء العليل 424/2، وهم الموحوم 129/5، والدير اللوامع 6/3، 435/3.
1- إذا كان النعت مما لا يُستغنى عنه، نحو: طَلَّغَتْ الشَّعِيرَةُ اللَّيلَةُ، فلا يقال: طَلَّغَتْ الشَّعِيرَةُ اللَّيلَةُ العُبورُ.

2- كُلَّ نُعْتٍ مَلازمُ النيبَةُ، نحو: هذا الورق أن يُّفَقَ، أي: خالص البضاع.

وذكر أبو حيان - رحمه الله - كثيرًا من المواضع التي يجوز الفصل فيها بين الصفة وموضوعها، وذلك على النحو الآتي:

الفصل بالبتبدأ، عند تعلقه على قوله تعالى: «إِنَّ اللَّهَ لَا إِنْعَامٌ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيِّمُ ۚ» (1) حيث قال - رحمه الله -: "وجّروا رفع (الحي) على آله صفة للبتبدأ الذي هو (الله)، أو على آله خبر بعد خبر، أو على آله بدل من (هو)، أو من (الله تعالى)، أو على آله خبر مبتعداً مذوف، أي هو، أو على آله مبتعداً والخبر (لا تأخذه)، وأجودها الوضوح، ويدل عليه قراءة من قرأ الحي القيم عن بالنصب، فقطع على إضمار أندل، فلو لم يكن وصفاً ما حاز فيه القطع، ولا يقال: في هذا الوجه الفصل بين الصفة والموضوع بالخبر، لأن ذلك جائز حسن تقول: زيدُ قائم العاقل"(2).

3- الفصل بالجملة المفسرة، كما في تعلقه على قوله تعالى: «إِنَّ آمَنُوا هَكَلَ لَّيْسَ لَهُ وَلَّدٌ ۚ» (3)، حيث قال - رحمه الله -: "والجملة من قوله (ليس له... (شعر).

(1) شعر: كوكب نُقْدِلَ لهُ المَرَزَم يطْلَعُ بعد الجزاء، وطلوعه في شدة الحر.. والشَّعِيرَةُ العُبورُ في الجزاء.
(2) سورة إسحاق آية 10.
(3) البحر المحيط 5/9.
(4) سورة البقرة آية 255 وآل عمران آية 2.
(5) البحر المحيط 2/2 وينظير: 5/4.
(6) سورة النساء آية 176.
ولد في موضع الصفاء لـ (المرأة)، أي: إن هكذا أمرت غير ذي ولد، وفيه:
دليل على جواز الفصل بين النعت والمفعول بالمملكة المفسرة في باب الاشغال، فعلى هذا القول: زيداً ضربت العاقل (1).

الفصل بمعمول العامل في الموصوف، كالفصل بالفاعل في قوله تعالى:
"فَيَوْمَ يَقُومُ بَعْضُ الْأَسْتَيْبَتِ زِبْكَ حَتَّى لاَ يَنْقُفُ بَشَرٌ فَمَا إِيَّاهُ لَمْ تَكُنْ تَأَمَّنَتْ مِنْ قَلْبِهِ" (2) حيث قال أبو حيان - رحمه الله -: "وجاز الفصل بالفاعل بين الموصوف وصفته؛ لأنه ليس بأجنبي؛ إذ قد اشترك الموصوف الذي هو المفعول والفاعل في العامل، فعلى هذا يجوز: ضرب هذين على عالمها الترميمية (3).

الفصل بمعمول الصفة، كما في تعلقه على قوله تعالى: "ذَلِكَ حَسَبُ رَبِّي" (4) حيث قال - رحمه الله -: "فصل بين الموصوف وصفته بمعمول الصفة، وهو (عليها)، وحسن ذلك كون الصفة فاصلة (5).

الفصل بالاسناد، كما في تعلقه على قوله تعالى: "أَحَلَّهُ لَكُمْ نُهْيَةٌ" (6) حيث قال - رحمه الله -: "وقرأ ابن أبي عبلة (غيره) بالرفع، وأحسن ما يخرج عليه أن يكون صفة لقوله (فلمهمة الأنعام)، ولا يلزم من الوصف بغير أن يكون ما بعدها مماثلاً للموصوف في الجنسية، ولا يضر الفصل بين النعت والمفعول بالاسناد (7).

هذا فيما يتعلق بالفصل غير الأجنبي، فأما الفصل بالأجنبي فيظهر أن الرأي والعبر
والتركيب في المواضع الآتية:

- undo تعلقه على قوله تعالى: "شَهِيدَ اللَّهُ أَنَّهُ لا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَلَا مَثْلَهُو"
وأولوا الْعَلَمَ قَابِلَهُ بِالْقِسْطِ (8)، حيث اعترض أبو حيان - رحمه الله -

---
(1) البحر المحيط 4/3 2007
(2) سورة الأنعام آية 158
(3) البحر المحيط 26/40
(4) سورة في آية 44
(5) البحر المحيط 13/1 وقوله (فاست) عين رأس آية، كاليفاء للسبي الشعرى
(6) سورة المائدة آية 1
(7) البحر المحيط 418/3
(8) سورة آل عمران آية 18

---
282

وكان قد مثّل في الفصل بين الصفة والموصوف بقوله (لا رجل إلا عبّداد الله شجاعًا، ويعبّن: أن انتصاب (قائمانًا) على الله صفحة لقوله (إله)، أو لكونه انتصب على المدح أووجه من انتصابه على الحلال من فاعل (شاهد) وهو (الله)، وهذا الذي ذكره لا يجوز لأنّ فصل بين الصفة والموصوف بأجنبي وهو المطوفان اللذان هما (الملاكية وأولو العلم)، ليس معمولاً من جملة (لا إله إلا هو) بل هما معمولاً لل (شاهد)، وهو نظر: عرف زيد أنّ هندًا خارجة وعمرو وجعفر التمييشية، فيفصل بين (هند) و (التمييشية) بأجنبي ليس داخلاً فيما عمل فيها وخيبرها بأجنبي، ومما (عمرو وجعفر) المرفوعان بـ (عرف) المطوفان على (زيد)، وأما المثال الذي مثّل به وهو: لا رجل إلا عبّداد الله شجاعًا، فليس تمييشية في الآية؛ لأنّ قولك (لا عبّداد الله) بدال على الموضع من (لا رجل)، فهو تابع على الموضع فليس بأجنبي.

ثم استطرد - رحمه الله - ذاكراً رأياً في تركيب هذا المثال فقال: "على أنّ في جوؤ هذا التركيب نظرة؛ لأنه بدل (شهداء) وصف، والقاعدة أنه إذا اجتمع البدل والموضف قُدّم الوصف على البدل، وسبب ذلك أنه على نية تكرار الفاعل على المذهب الصحيح، فصار من جملة أخرى على المذهب.

- عند قوله تعالى: "وَعَمِّيْنُ حُوَّاّرَكُمْ مِنَ الأَرْعَابِ مُتَنِفِقُونَ وَمِنْ أَهْلِ الْمَلَاكَةِ مَرْدُوا عَلَى الْيَقْطَأْ"(1)، جعل - رحمه الله - (من أهل المدينة) من قبيل عطف المفردات، أو عطف الجملة، ثم رّدّت إعراب الزجاج والزمخشي اللذان أعربا (مردوا) صفة لـ (منافقون)؛ لما يترتب على إعرابهما من الفصل بين الصفة والموصوف بمعطوف الأجنبي، الذي هو (ومن أهل المدينة)، ثم

---

(1) ينظر: الكشف 329/1.  
(2) البحر المحيط 45/2.  
(3) المصدر نفسه.  
(4) سورة النبى آية 101.
نظر لإعراهما تتركيز لا يجوز هو: في الدار زيد وفي القصر العاقل. وفي هذا يقول: "(ومن أهل المدينة) يجوز أن يكون من عصف المفردات، فيكون مطوفاً على (من) في قوله (ومَنْ تَحْكَم), فيكون المجروران يشتركان في المبتدأ الذي هو (منافقون), ويكون (مردوا) استنفاً...

ويبعد أن يكون (مردوا) صفة للمبتدأ الذي هو (منافقون); لأجل الفصل بين الصفة والموصوف بالعطيوف على (ومَنْ تَحْكَم), فصير نظير: في الدار زيد وفي القصر العاقل، وقد أجراه الزمخشري (1)، تابعاً للرجاح (2).

ويجوز أن يكون من عصف الجمل، ويدُرّ موصوف مخفوف، هو المبتدأ، أي: ومن أهل المدينة يقوم مردوا، أو منافقون مردوا (3).

1- عند قوله تعالى: "وَؤُوْا لِلْكُفَّارِينَ مِنْ عَذَابٍ شَدِيدٍ" 
(الذين يَسْتَجِهُونَ اللَّهَ الْأَخْرَةَ عَلَى الْأَحْزَةَ) 
اعتبر: - رحمه الله - على بعض المعارض حين أعربوا (الذين) صفة لـ (الكافرين)، لا يترتب على إعراهما من الفصل بين الصفة والموصوف بأجنبيّ منهما. يقول: "وجوزوا في إعراب (الذين) أن يكون مبتدأ خبره (أولها في ضلال بعيد)، وأن يكون مطوفًا على الدار، إذًا خبر مبتدأ مخفوف، أي: هم الذين، وإمّا منصوبًا بإضمار فعل تقديره: أذم، وأن يكون بدلاً، وأن يكون صفة لـ (الكافرين)، ونقص على هذا الوجه الأخير: الخوف، والزمخشري (3)، وأبو البقاء (4)، وهو لا يجوز؛ لأن الفصل بين الصفة والموصوف بأجنبيّ منهما، وهو قوله (من عذاب شديد)، سواء كان (من عذاب شديد) في موضع الصفة لـ (ويل) أم متعلقة بفعل مخفوف، أي: يُضْحُون وُيُولِلون من عذاب شديد (5).

ثم استطرد أبو حيان - رحمه الله - منظراً لإعراهما هذا، وذكر أرائه في هذا التركيب، يقول: "ونظيره إذا كان صفة أن تقول: الدار لزيد الحسنة القريشي، فهذا التركيب..."

(1) ينظر: الكشاف 1/94.
(2) ينظر: البحر المحيط 3/42.
(3) ينظر: البحر المحيط 3/42.
(4) ينظر: البحر المحيط 3/42.
(5) ينظر: البحر المحيط 3/42.
(6) ينظر: البحر المحيط 3/42.
(7) ينظر: البحر المحيط 3/42.
لا يجوز لآلان فصلك بين (زيد)، وصفته بأحيين منهما، وهو صفة (الدار)، والتركيب
الفصيح أن تقول: الدار الحسنة لزيد الفرشي، أو الدار لزيد الفرشي الحسنة”(1).

4- عند قوله تعالى: "سبح أَسْتَرَأْيَ أَعْلَىٰ الْجَهَّالِ ذُلِّي خَلَقْتُ فَسُوّيْنِ"(2) مع
أبو حيان – رحمه الله – أن يعرب (الاعلى) صفة لـ (اسم ربك)، إذا كان
(الذي خلق) صفة لـ (ربك)؛ لما يترك عليه من الفصل بين الصفة
وموصوف بصفة آخر، ﴿ثم نظر لذلك مثال، وإذا الوجه التركيبي الفصيح
فيه. يقول: "لا يصح أن يعرب (الذي خلق) صفة لـ (ربك)
فيخون في موضع الجر، لأنه قد حالت بينه وبين الموصوف صفة لغيره، لو قلت: رأيت
غلامه عند العاقل الحسنة، لم يجر، بل لأن أنى أن تأتي بصفة (هندي)، ثم تأتي بصفة
العلامة، فقول: رأيت غلامه عند الحسنة العاقل، فإن لم يجعل (الذي) صفة لـ
(ربك)، بل ترفعه على أنه خبر مبتدأ محدود، أو تنصبه على المدح جاز أن
يكون (الاعلى) صفة لـ (اسم)"(3).

(1) البحر المحيط 5/404.
(2) سورة الأعلى الآية 1 و 2.
(3) البحر المحيط 5/408/8.

-280-
المسألة الخامسة: الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بجملة أو أكثر غير اعتراضية:

نوقشت هذه المسألة عند قوله تعالى: "يَا لَيْلَا الْبُيُوتِ". إذا فضمّ إلى "أَهْلِ الْبُيُوتِ"(1)، فذهب ابن عصفور إلى قيح الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بالجملة:

"ويقول: "وَأَقَلِّبْ وَجَوَّهُكَ وَأَهْلِكْكُمْ إِلَى الْأَحْجَبِينَ"(2)، فذهب ابن عصفور إلى قيح قوله تعالى: "وَأَقَلِّبْ وَجَوَّهُكَ وَأَهْلِكْكُمْ إِلَى الْأَحْجَبِينَ"، ففصل بين (أَرْجَحْكَمْ) وبين المعطوف عليه.

وهو (وجوهكم) بالجملة، وهي (وأمسحوا برؤوسكم)(3).

ولم أحد من التحويدين من يتابع ابن عصفور غير السمين الحلي، يدفعه في هذا متابعته أستاذة أبا حيان، الذي يمنع الفصل في بعض المواضع من هذه المسألة، كما سيأتي. يقول السمين الحلي: "فَايَامًا قِرَاءَةَ النَصْبِ(4)، ففيها خريجان:

أحدهما: أَهْلِي مَعْطَوفةٌ عَلَى (أَدِيُّكُمْ)، فإن حكما الفعل كالأوجه والأيدي كأنه قيل: وَأَقَلِّبْ وَأَرْجَحْكَمْ، إلا أن هذا التحفيد أفسده بعضهم بأنه يلزم منه الفصل بين المعطوفين بجملة غير اعتراضية؛ لأنها مُشْتَدَّةً حَكْمًا حُدُودًا، فليس فيها تأكيد للأول. وقال ابن عصفور - وقد ذكر الفصل بين المعطوفين - وأيقح ما يكون ذلك بالجمل، فدل قوله على أنه لا يجوز تفريخ الآية على ذلك...

الثاني: أَهْلِي مَنْصُوب عطفًا على حرف مجرور قبله"(5).

وأغرّ أكثر من المعربين والمفسرين (أَرْجَحْكَمْ) عطفًا على (وجوهكم وأدِيُّكُمْ).

في دلالة واضحة على تجويههم هذا الفصل، ومن هؤلاء: القراء(6)، والطبري(7)، والنحاس(8).

(1) سورة المائدة آية 6.
(2) شرح الجمل 259/1.
(3) أَرْجَحْكَمْ (بالنصب)، هي قراءة نافع وابن عامر، والكسياني، وخفص، وقرأها الباقون باللفظ. ينظر: الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها.
(4) النذر المصور 4/21 ونظر: 596/7.
(5) نظر: معاني القرآن 3/201.
(6) نظر: جامع البيان في تفسير القرآن 6/126.
(7) نظر: إعراب القرآن 9/2.

-286-
وابن خالويه(1)، وابن زجالة(2)، ومكي بن أبي طالب(3)، والمسلمي(4)، والصغري(5)، وابن عطية(6)، وجامع العلوم النحوية(7)، والأثاري(8)، والعكبري(9)، والقرطبي(10)، والبيضاوي(11)، والنسفي(12)، وابن تيمية(13)، وابن كثير(14)، وجلال الدين الحكيم(15)، وأبو السعود(16)، والشوكاني(17)، والألوسي(18).

(1) ينظر: تفسير القرآن النسخ
(2) ينظر: الفهرس
(3) ينظر: الكشف عن حجج القرآن
(4) ينظر: نصائح المعتزل
(5) ينظر: الجامع لأحكام القرآن
(6) ينظر: تشريح الفقه
(7) ينظر: مقدمات الفقه
(8) يظر: مقدمات الفقه
(9) يظر: مقدمات الفقه
(10) يظر: مقدمات الفقه
(11) يظر: المقامات
(12) يظر: مقدمات الفقه
(13) يظر: مقدمات الفقه
(14) يظر: مقدمات الفقه
(15) يظر: مقدمات الفقه
(16) يظر: مقدمات الفقه
(17) يظر: مقدمات الفقه
(18) يظر: مقدمات الفقه
بل إن بعض هؤلاء صرح بإجماع الأئمة على جواز الفصل بين المنطاطفين بالحملة غير الاعتدائية، ومنهم ابن خالويه الذي قال: "فمن نصب تسقه على (فاغسروا وجهكم... وأرجلكم)، وهو الاختيار بإجماع الكافأ عليه"(1).

ومنهم - أيضًا - العكبري الذي قال: "(وأرجلكم) يقرأ بالنصب، وفيه وجوه:

أحدهما: هو مطعوف على الوجوه والأيدي، أي: فاغسروا وجوهكم وأيديكم وأرجلكم، وذلك جائز في العربية بل خلاف، والسنة الدالة على وجوب غسل الرجلين تقوي ذلك.

والثاني: أنه مطعوف على موضع (برووسكم)"(2).

ومثل قولهما قول الأولوسي: "ومع ذلك لم يذهب أحد من أئمة العربية إلى امتان الفصل بين الجمعين المنطاطفين، أو مطعوف ومعطوف عليه، بل صرح الأئمة بالجواز"(3).

وأما أبو حيان فقد ألفته منتقاضًا في هذه المسألة، فتارة يمنع هذا الفصل، وأخرى يجوزه، فأما منع الفصل - عند فتنهر مثره في المواضع الآتية:

1- اعترض - رحمه الله - على الحوفي وأبي البقاء حين أعربا (بَا) مطعوًّا على (مباركًا) في قوله تعالى: "(وَجَعَلْنِي مُبَارَكًا أَنَّمَا سَكَنْتُ وَأَوْصَنِي بِالنِّصْرِ وَالرَّسُولُ وَقُلْنَ بِجَنَّتِكَ حِيَانًا)"(4)، حيث قال: "ومن تقرأ (وَبَا) تفتح الباء"(5)، فقال الحوفي وأبي البقاء (بَا) صلى الله عليه وسلم: إنه مطعوف على (مباركًا)، وفيه بعد للفصل بين المعطوف ومعطوف عليه بالجملة التي هي (أووصاني) ومتلقية، والأخير إضمار فعل، أي: وجعلني برًا(6).

2- اعترض - رحمه الله - على الزمخشري الذي جعل (فاستقلهم) في قوله تعالى: "فَأَسْتَقْفِهِمْ أَلْزِمْنِي أَلْبَاتَانِ وَلَهُمْ الْبَيْنُوْرَ(7)\\n\\nمطعوًّا على (8).

(1) إعراب الفرويات الأسابيع 143/1 - 318 / 317
(2) التنبيه 76 / 67
(3) سورة مريم الآية 231 و 223
(4) (بَا) بفتح الباء هي قراءة العامة، وقرأ الخمس وأكثرهم بكسر الباء. (النص: المن('= 242، والإنغåث=298/8)
(5) التنبيه 170 / 2
(6) البحر المحيط 188 / 6
(7) سورة الصفات آية 149
(فاستفتم) في أول السورة في قوله تعالى: «فأَسْتَفْتَنَّنَا أُمَّةً أُشْدَدَ حَلَقًا أَمْ
من حلقتاً؟ إن حلقتهما من طين لآذاب» (1)، ثم حكم على هذا الفصل
باللقيح. يقول: "فاستفتمهم"، قال الزمخشري (2): معتوق على مثله في أول
السورة، وإن تدأبت بينهما المسافة... وبعد ما قاله من العطف، وإذا كانوا
قد عدّوا الفصل بجملة مثل قوله: كل خمّا وراضيًا وصبرًا وحِبٌّ من أثين أقبح
التركاب، فكيف يجعل كثرة وقصص متناسبة! فالقول بالعطف لا يجوز (3).

3- ذكر - رحمه الله - عدة ترجيحات لقراءة النصب في (جتان) في قوله تعالى:
وَفِي الْأَرْضِ فَطَعَ مُتَجَوَّرُتَ وَجِنَّتَ مِنْ أَعْنَابٍ وَزَرَّاعٍ (4)؛ ثم اختيار
أن تكون منصوبة بإضمار فعل; لعبد ما بين المعاطفين. يقول: "وقرأ الجمهور
(وجنات) بالرغف، وقرأ الحسن بالنصب (5)، بإضمار فعل، وقيل: عطفاً على
(رواسي). وقال الزمخشري: بالعطف على (زوجين كثين)، أو بالجر على (كل
النمرات) (6).

والأولى إضمار فعل؛ لعبد ما بين المعاطفين في هذه التحريج، والفصيل بينهما يحمل
كثرة (7).

4- استبعد - رحمه الله - أن يوجد في تركاب العرب الفصل بين المعاطفين
بالمجمل الكثيرة، جاء ذلك عند تعليقه على قوله تعالى: "فأَقْرَبَتْ السَّاعَةُ
وَأَقْرَبَتْ الْقَمْرُ (8) وَإِنْ تَرَوْا عَلَى يَوْمٍ يُعْرَضُوا وَيَقُولُوا سَيْحُرُ مستعمرَ (9)
وَصَكَّدُوا وَأَتَنْبَأُوا أَهْوَاءهُمْ وَكَفْلُ أَمْرٍ مُسْتَقْرَ (10)؛ حيث قال:
"خُرْجَةَ الزَّخَمَشري" (11) على أن يكون (وكل) عطفاً على (الساعة)، أي:
اقترح الساعة واقرب كل أمر مستقر... وهذا بعيدًا; لطول الفصل يحمل

(1) سورة الصافات آية 11
(2) ينظر: الكشاف 6/106.
(3) البحر المحيط 373/7.
(4) سورة الرعد آية 4.
(5) ينظر: الامام الصمود 2/115، والأخلاص 2/669.
(6) ينظر: الكشاف 4/493.
(7) البحر المحيط 363/5.
(8) سورة القمر الآيات 41، 260.
(9) ينظر: الكشاف 4/421.
ثلاث، ويعد أن يوجد مثل هذا التركيب في كلام العرب، نحو: أكلتُ خيرًا، وضربتُ زيدًا، وإن يجيء زيدٌ أكرمَه، ورحل إلى بني فلان ولهما، فيكون (واللهما) عطفًا على (خيرًا)، بل لا يوجد مثله في كلام العرب(1).

وأمَّا إجازته - يرحمه الله - هذا الفصل فنظير عند:

1- قوله تعالى: "وَهُوَ الَّذِي أُنزِلَ مِنَ السَّمَاوَاتِ مَا فَخْرَجَهُ بْنَاتٌ كُلٌّ شِيئًا، فَأَخْرَجَهَا مِنْهُ حَصِيرًا مَّثْنَى مَثْنَى حَكَّا مُّقَرَّبًا مِّنَ النَّخْلِ مِن طَلُبِهَا قَوْاَنٌ دَافِئًا وَجَنُّبَهَا مِنِّ أَعْنَابٍ وَالزَّيْتُونَ وَالرَّمَّانَ مُّشْتَهِيًا وَغَيْبٌ مُّمَشْتَهِيًا" (2)، حيث قال: "(وُجَّهاتٌ مِن أَعْنَابِ) قَرَاءَةَ النَّحْرِ بِكَسَارِ الْعَاطِرِ عَطْفًا عَلَى قُوَّةِ (بِنَاتِ)، وَهُوَ عَطْفٌ مِنْ عَطْفِ الْخَاصِ عَلَى الْعَالَمِ لِشَفْعِهِ". وكذلك قوله (والزَّيْتُونُ والرَّمَّانُ) فظاهره أنه معطوف على (بِنَاتِ)، كما أنَّ (وُجَّهاتٌ) معطوفة عليه(3).

2- قوله تعالى: "وَقَمِمْ لَمَّا حَكَّبُوا آَلِّيَ الْرَّسُولِ أَعْرَفَنَّهُ وَجَعَلَنَّهُمْ لِلنَّاسِ بَيَاءَةً وَأَعْتَدُّنَا لِلطَّلُومِينَ عِدَّابًا أَلِيمًا وَعَادًا وَنَمَوْدًا" (4)، حيث قال أبو حيان - يرحمه الله - "والظاهر عطفة (وعادًا) على (وقام)". (5).

وأرى - والله أعلم بالصواب - جواز الفصل بالجملة غير الاعتراضية بين المعاطفين؛ لعدم وجود ما يمنع ذلك، ولما ذكره بعض النحوين من الإجماع على صحة هذا.

وأما الفصل بينهما بأكثر من حملة فالذي أراه عدم صحة جوازه؛ لما قد يترتب عليه من الالتباس بثورة الفواصل، كما هي الحال في سورة الصافات السابق ذكرها.

---

1. البحر المحيط 174/8
2. سورة الأعمر الآية 99
3. البحر المحيط 190/4 - 191
4. سورة الفرقان الآيات 37 و38
5. البحر المحيط 6 498/6
المسألة السادسة: الفصل بين المعطر والمحروف عليه بتوكيد أو ما يقوم مقامه:

لعنف أجزاء الحملة بعضها على بعض أشكال متعددة، ذكرها ابن حنّين في قوله:

"وتعمف المظهر على المظهر، والمضمر على المظهر، والمظهر على المضمر، والمضمر على المظهر، كل ذلك جائز.

وتقول في عطف المظهر على المظهر: قام زيدٌ وعمر، وفي عطف المضمر على المضمر: رأيتك وإياها، وفي عطف المظهر على المضمر: رأيته وزيدًا، وفي عطف المضمر على المظهر: قام زيدٌ وآنت".(1)

وأختلف في الصورة الثالثة، وهي عطف المظهر على المضمر، إذا كان المضمر المعطر عليه ضميرًا مرفوعًا، فذهب البصريون(2) إلى أنه لا يجوز إلاً بالفصل بين المتعلمين بتوكيد، أو بغيره.

وذهب الكوفيون(3) إلى أنه لا يشترط الفصل في ذلك، بل يجوز في الكلام: قمتِ وزيدٌ، وقم زيدَ.

وبقى ابن مالك(4) الكوفيين في أحد رأيه، وجعله في الرأي الآخر ضعيفًا. يقول في رأيه الآخر: "우ضة العطف على ضمير الرفع المتصل ما لم يفصل بتوكيد، أو غيره، أو يفصل العاطف بـ (لا)".(5)

ولكل من الفريقين حجه، فأمّا الكوفيون ومن تبعهم فاحتموا(6) يقول الله تعالى:

"الله يحب العفو في zdarmaته، وتمت الإجراء بما أوصله من العفو، وهو مطلع الشمس.

(1) اللمع/155 ـ 156.
(2) ينظر: البيان في شرح اللمع/141، والإنصاف/2، 474/30، والنساءة، وفي التلاعف، وفي المسألة، في قسم الإسناد، في التلاعف.
(3) ينظر: البيان في شرح اللمع/3، والإنصاف/2، والإرشاد إلى علم الأعراب/2، والإرشاد.
(4) ينظر: شواهد التوضيح والتصحيح/114، 373، 372 – 373.
(5) ينظر: الإنصاف/2، والنصائح والتصحيح/112، وشرح التسهيل/2، 372، 373.
(6) سورة النجم الآيات 6 و 7.
وقول عمر رضي الله عنه: "كتبت وحارث بن ملجم من الأنصار" (١)، وبقول علي رضي الله عنه: "كتبتُ اسمه رسول الله صلى الله عليه وسلم، يقول: "كتبت وأبو بكر وعمر، وأبو بكر وعمر، وانطلقت وأبو بكر وعمر"، ويوصي العرب: مهرتُ برجلى سواء والمعلم (٢).

ويقول الشاعر (٣):

كَعَمَّاجَ الْمَلا غَيْفَانَ رَمَلًا

ويقول الشاعر (٤):

قَلْتُ إِذَا أُقْبِلَتْ وُحُزْرُ نُهَايَى

ورجا الأخيطل من سفاهة رأيه ما لم يكن وأب له لينالا

وأمّا البصريون فاحتقوا بأن قالوا (٥): إنا فلنا إنه لا يجوز العطف على الضمير المرفع المتصل، وذلك لأنه لا يخلو أن يكون الضمير مقدّرًا في الفعل، أو ملفوظًا به، فإن كان مقدّرا فيه نحو: قام وزيد، فكانه قد عطفًا اسمًا على فعل، وإن كان ملفوظًا به نحو: قمت وزيد، فانه ثواب منزلة الجزء من الفعل، فلو جوزنا العطف عليه، لكان - أيضًا - منزلة عطف الاسم على الفعل، وذلك لا يجوز.

ثم أجابوا عمادا احتج به الكوفيون بما يأتي:

أما احتجاجهم بالآية الكريمة، فالقول فيها وأو الحال، لا أو العطف، والمراد به جبريل عليه السلام، والمкалّم: أن جبريل وحده استوى بالقوة في حالة كونه بالأفق، وقيل: فاستوى على صورته التي خلق عليها في حالة كونه بالأفق (٦).

١ أخرجه البخاري في صحيحه ٧٨١/٢ حديث رقم ٢٣٦.
٢ أخرجه البخاري في صحيحه ١٣٤٥/٣ حديث رقم ٢٤٧.
٣ ينظر: الكتاب ٣١/٣٩.
٤ هو عمر بن أبي ربيعة، ديوانه ٤٩ وهو من شواهد: الكتاب ٢/٣٦٩، والكامل ٢/٣٧٩، والخصاص ٢/٣٨٧، والبيان في شرح الملفس ١٧٦، وشرح المفصل ٣/٧٦، وضياء بن عصفور ١٨١، والإرشاد إلى علم الأعراب ١١٤/١، وشرح الأحوائي ١٤١/١، وشرح السيرافي (شرح أبيات سيبويه ٨/٨٥): "يريد أن هؤلاء النسوة يمشي كمشي نعاج الشوح، إذ وقفت في الرمل، فهرب يُنقل فوالههم نقلًا بطيًا".
٥ قالت حرب بن عطية: ديوانه ١٥٦، وهو من شواهد: جهاد أشعار العرب ٢٦٩، والكامل ١/٣٣٩، والยวاب ١/٣٣٩، شرح التصريح ١/١٠١، وشرح الأصحائي ٣/١٠٤.
٦ نظر: الكمال ١/٣٢٢ - ٣٣٢، والإنساط ٢/٤٧٧، وشرح المفصل ٣/٧٧، وضياء بن عصفور ١٨١، والإنساط ٢/٤٧٧.
٧ نظر: الإنسان ٢/٤٧٧.
وأما حديث عمر وعلي رضي الله عنهما فيحتمل أنهما مرويًا بالمعنى(1)، وأما قول
العرب: مررت برجل سواء والعدم، فقد قال عنه سيوه: "فهو قبيح حتى تقول: هو والعدم؛
لنأ ف(سواء) اسمًا مضمورًا مرفوعًا"(2)، وأما ما احتجوا به من شعر فهو شاذ أو من باب
الضرورة.

وتناول أبو حيان - رحمه الله - هذه المسألة في المواضيع الآتية:

1 - عند تعليقه على قوله تعالى: "آسِكَنُ فَانِتَ وَزُوَّجْكَ أَجْنَةً"(3)، حيث قال -
رحمه الله -: "زوجك" معت Workbook على الضمير المستكن، وحسن العطف
عليه تأكيد به - (أنت)، ولا يجوز - عند البصرين - العطف عليه دون
تأكيد، أو فعل يقوم مقام التأكيد، أو فعل بـ (لا) بين حرف العطف
المعطوف، وما سوى ذلك ضرورة أو شاذ.

وقد روي: قَمْ وَزِيَانِ، وأجاز الكوفيون العطف على ذلك الضمير من غير توكيد،
ولا فصل. وتظاهرت نصوص النجويين والمغربين على ما ذكرناه من أن (زوجك) معطوف
على الضمير المستكن في (أسكن)"(4).

2 - عند تعليقه على قوله تعالى: "قَلْذِهِبْ أَنتَ وَزُوَّجْكَ فَقَدْ بَلَأْتَ"(5)، حيث قال -
رحمه الله -: "زوجك" معطوف على الضمير المستكن في (اذهب) المؤكد
بالضمير المنفصل... وردنا قول من ذهب إلى أنه مرفوع على فعل أمر
محذوف... فيكون من عطف الجملة، التقدير: فذهب ويذهب ربك. وذهب
بعض الناس إلى أن الواو واوح الحال، وزمك مرفوع بالإبتداء والخبر محذوف،
أو تكون الجملة دعاء، والتقدير فيما: وزمك يعيك، وهذا التأويل فاسد
بقوله (قاتلا)"(6).

3 - عند تعليقه على قوله تعالى: "لَوْ شَأَّنَّ اللَّهُ مَنْ أَشَرَّكَنَا وَلَآ أَبْيَأْوَنَا"(7)،
حيث قال - رحمه الله -: "ولا آباؤنا" معطوف على الضمير المرفوع، وأغين

---

(1) ينظر: شرح التصريح 2/51.
(2) الكتب 31/31.
(3) سورة البقرة آية 25.
(4) البحر المحيط 156/1.
(5) سورة المائدة آية 24.
(6) البحر المحيط 456/3.
(7) سورة الأعجم آية 148.
الفصل بـ(لا) بين حرف العطف والمعطوف على الفصل بين المعاطفين بضمان منفصل يلي الضمير المستقل، أو بغيره. وعلى مذهب البصريين الذين لا يجزون ذلك بغير فصل إلا في الشعر، ومذهب الكوفيين جواز ذلك، وهو

عندهم - فصيح في الكلام(1).

4- عند تعليقه على قوله تعالى: { أَيَّدَا كَانَ تُرْباً وَإِبَآؤُنَا أَبْنًا
لَمْ يُخْرَجُونَ } (1) حيث قال - رحمه الله -: "(وآباؤنا) معطوف على اسم
كان، وحسن ذلك الفصل بخير كان"(2).

5- عند تعليقه على قوله تعالى: { هُوَ الَّذِي يُصَلِّي عَلَيْكُمْ وَمَلِيَّكُهُنَّ } (3)
حيث قال - رحمه الله -: "(وملائكرته) معطوف على الضمير المرفوع المستكن
في ( يصلِّي)، فأطغى الفصل بالجار والمحرر عن التأكيد"(4).

6- عند تعليقه على قوله تعالى: { سَبِّصَنَّ كَارًا ذَا تَسْرِيبٍ وَأَمْرَاهُ حَماَّةُ
الْحَطَّبٍ } (5) حيث قال - رحمه الله -: "وارتفع (أمراته) عطفا على الضمير
المستكن في ( سُلِّص)، وحسن وجود الفصل بالفعل وصفته"(6).

ويمكن أن نلخص الأثر الإعرابي والتركيبي من النصوص السابقة في النقاط الآتية:

1- أعرب أبو حيان - رحمه الله - مابعد الواو في الآيات السابقة معطوفا على
الضمير المرفوع المستقل أو المستكن في الفعل الذي قبل الواو.

2- ذكر إعرابين آخرين لمابعد العاطف فيما: أن يكون مرفعًا بفعل أمر محدود،
أو حالًا، ثم ردهما.

---

(1) البحر المحيط 467/4
(2) سورة النمل آية 67
(3) البحر المحيط 94/7
(4) سورة الأحزاب آية 43
(5) البحر المحيط 237/7
(6) سورة المعدة الآيات 3 و4
(7) البحر المحيط 526/8
3- ذكر فواصل أخرى تقوم مقام التوقيت كالفصل بـ (لا)، والجار والمجرور، وخبر كان، والمفعول.

4- ذكر مذهب البصريين والكوفيين في هذا التركيب، نعم اختيار المذهب البصري.

ولعل المذهب الكوفي السمح هو الأحق بالابتعاد لأمرين (1):

الأول: تمام حجة البصريين لأن اللبس المروع إمَّا هو من الناحية الشكلية، وإلا فلمعيّن واضح وضوحًا لا غبار عليه.

الثاني: جمهير السماع بمذهب الكوفيين، وابن مالك، فقد ورد في النظم والنشر، وهو في الشعر خارج عن الضرورة، كقول حرير:

ورجا الأخيط من سفاهة رأيه ما لم يكن وأب له لنبالاً

حيث قال عنه ابن مالك: "وهذا فعل مختار غير مضطر؛ لتمكن قائله من نصب (أب) على أن يكون مفعولاً معه" (2).

ومثله قول ابن أبي ربيعة:

قلت إذ أقبلت وزهر محادى كنعاج الملا تعمَّن رملاً

حيث علق عليه ابن مالك بقوله: "رفع (زهرًا) عطفًا على الضمير المستكن في (أقبلت)، مع تمكنه من جعله بعد نصب مفعولاً معه" (3).

(1) ينظر: الوجوب في النحو / 280.
(2) شرح التسهيل 3/ 274.
(3) شرح التسهيل 3/ 274.
 المسألة السابعة: الفصل بين البديل والمبدل منه:


وإن شاء نصفه على الاسم الأول المنصوب، وقد قرأ الناس هذه الآية على وجهين(2): "قل إن زيد ينقل عم أغلبهم(3) وعلام العيووب"(4) واعتنا سبب في إعراب (علام) في الآية بقوله: وإن شاء نصفه على الاسم الأول، دون أن يوضع سبب النصب، أن هو على النعت أو البديل أو عطف البيان، وكذلك صنف ابن السراج(5)، والمرد في كتابه المقتضب(6)، بيد أنه في الكامل(7) جعله منصب على النعت، أو المدح بتقدير أعين.

وجوز النحاس(8)، ومكي بن أبي طالب(9)، وأبو اليرامات الأثني(10)، والعكربي(11)، والقرطبي(12) أن يكون (علام) منصب على البديل من (رتب)، فعليً هذا الإعراب يكون قوله (يقفذ بالحذق) خيرًا فاضلاً بين البديل والمبدل منه.

(1) ينظر: شفاء العليل/732، وهم الفوائد/168/5.
(2) ينظر: ترقية الجمهور، والنصب ترقية عبيسي بن عمر، وأبو أبي إسحاق، وأبي بن علي، وأبي حيزة.
(3) ينظر: إعراب القرآن للنحاس/234، والبحير المحيط/7296/7.
(4) سورة بسأبائية/48.
(5) الكتب/142.
(6) ينظر: الأصول في النحو/151/1.
(7) 11/4.
(8) 327/1.
(9) ينظر: إعراب القرآن/55/4.
(10) ينظر: مشكلة إعراب القرآن/548.
(11) ينظر: المجهر/14/13.
(12) ينظر: النحاس في غريب إعراب القرآن/168.
(13) ينظر: إعراب القرآن/377.
(14) ينظر: الجامع لأحكام القرآن/337/14.
ومن الفصل بين البلد والبدل منه يغير الاجنبي الفصل بالعامل في البلد منه، كما في قوله تعالى: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةً حَسَنَةً تَمَنَّى كَان يَرْجُوُنَّ اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخَرِ﴾. (1)

فَأَلْفَّ الْمُبَنَّ عِنْدَ مِنْ الْكَافِ في (لَكُمْ)، على رأي الكوفيين(2)، والأخفش(3)، والرشاشري(4)؛ لأنهم يُبيِّنون أن البدل من ضمير المتكلم وضمير المخاطب بدل شيء من شيء، وهم لعين واحدة، أي: دون أن يكون البلد الظاهرة مفيدًا إحاطةً وشمولاً.

ولا يُبيِّن البصريون(5) أن البدل الظاهرة من ضمير المتكلم أو الحاضر ما لم يفد البلد إحاطةً وشمولاً، كقوله تعالى: ﴿تَكُونُ إِنَّا عِيْدَاءًا لَا وَٰخْرَٰنَا﴾، فْأَوْلَٰئِكُمْ وَأَخَرُونَا (6) بدل كل من الضمير المجرور باللام، ولذلك أُعيدت فيه اللام(7).

وإلى هذا الحكم أشار الناظم بقوله(8):

ومن ضمير الحاضر الظاهرة لا تبدل إلا ما إحاطةً جلاً

واختلف في ما بعد اللام التي يتعاد مع البلد فعل: هو مجري بما لا باللام الأولي، وقيل: بأخرى مقدرة، وقيل: اللام الأخرى مركبة للأولى، فالعمل للأولى بناء على أن العامل في البلد هو العامل في البلد منه(9)، ورجع الآخر سيبويه(10)، وأبو العباس المبرد(11)، والسيرياني(12)، وابن مالك(13).

---

(1) سورة الأحزاب آية 21.
(2) ينظر: الجامع لأحكام القرآن 14/165، والدر المصون 214/9.
(3) ينظر رأيه في: شرح التصريح 116/5.
(4) ينظر: الكشاف 7/51.
(5) ينظر: الجامع لأحكام القرآن 14/156، والدر المصون 109/9، وشرح التصريح 216/2.
(6) ينظر: سورة المائدة آية 114.
(7) ينظر: شرح التصريح 121/16.
(8) ينظر: الألفية 85.
(9) ينظر: شرح المفصل 167/2، وحااشية بس على شرح التصريح 121/16.
(10) ينظر: الكتب 150، وكذا: شرح المفصل 27/2، وشرح التسهيل 320/3.
(11) ينظر: المقتضب 295/4 و399.
(12) ينظر رأيه في: شرح المفصل 27/2.
(13) ينظر: شرح التسهيل 320/3.
كم اختار هذا الرأي المختصر في أثناء تعلقه على قوله تعالى: "وأزلت ألقاها للمتقين غبر بعيد" (4) هذا ما موعد دون لكل أواب حقيقه (5) حيث قال: "كل أواب" بدلا من قوله (المتقين) تكرير الجار" (6).

وعلى هذا الرأي فقد فصل بين البديل والمبدل منه بالعامل المكرر للتوقيع، ومن أنواع الفصل الجائز بين البديل والمبدل منه الفصل والاستثناء (7)، كما في قوله تعالى: "فأين آلل إلا قلباً (8) يصفعه" (9).

وفي (نصفه) ثمانية أوجه من الإعراب، سأتركها إلى حين الوصول إلى رأي أبي حيان؛ لذره هذه الأوجه الثمانية، ورده على أكثرها.

وأما الفصل بالمبائن المخض بين البديل والمبدل منه فلا يجوز (9)، ومن ذلك الفصل بينهما بحال غير المبدل منه، أو مفعول به غير العامل في المبدل منه، وفي هذا يقول المبرد: "لو قلت: رأيت الذي ضرب أتاك بخاطب زيدا عمرًا، فجعلت عمرًا بدلًا من الأخ و(خاطب) حالا لـ (الذي) أو مفعولاً ثانيا لـ (رأيت) وهي في معنى (علمته)، لم يجز. فإن جعلت (خاطب) حالا لـ (أخيك) دخل في الفصل فبدلته (عمرًا) فهو جيد حينئذ لأنه كله في الفصل" (10).

ويبهر الأثر الإعرابي والتركيبي لهذه المسألة في البحر المحيط في المواضع الآتية:

1- عند تعلق أبي حيان على قوله تعالى: "ولأ تكتموا أشجعنة وينسيكُمها فإلهاكُم قلبه" (11) حيث قال - رحمه الله - "ويجوز أن ينصب (يعيي قلبه) على البديل من اسم (إن) بدلا بعض من كل، ولا مبالاة بالفصل بين البديل والمبدل منه بالخبر؛ لأن ذلك جائز".

فأما الأثر الإعرابي فيظهر حين خرج أبو جبان النصب في (قلبه) على البديلة من اسم (إن).

(1) سورة في الآيات 31 و32.
(2) النكتاف 4/38.
(3) نظر في جميع المواضع 168/3.
(4) سورة الململ الآيات 2 و3.
(5) المقتضب 194/3.
(6) البحر المحيط 357/3.
(7) سورة البقرة آية 283.
وأما الأثر التركيبي فيظهر في تجويز الفصل بين البدل والمبدل منه بالخير.

2- عند تعليقه على قوله تعالى: "الرُّطْبُ يَثْرَبُ الأَرْضَ إِلَّاً إِلَّاً لِتُخْرِجُ النَّاسَ مِنَ الظُّلْمَاتِ إِلَى النُّورِ بِأَذْنِهِمْ رَبِّهِمْ إِلَى صَرْطٍ إِلَّاّ عَزِيزٍ حَمِيدٍ"، أعراب - رحمه الله - (إلى صراط) بدلاً من (إلى النور)، ثم صرح بجواز الفصل بينهما في مثل هذه الآية؛ لأن الفاصل معمول للعامل في المبدل منه. يقول: "والظاهرة أن قوله (إلى صراط) بدل من قوله (إلى النور)، ولا يضر هذا الفصل بين المبدل منه والبدل؛ لأن (بأذن) معمول للعامل في المبدل منه وهو (لبتخرج)".

3- عند تعليقه على قوله تعالى: "شَهِيدٌ آللَّهُ أَنْهُ خَلَقْتُهُ وَأَوْلَاهُ الْجَهَّلَمَيْنِ بِالقَطْسَتِ"، حيث قال - رحمه الله - "وما فراءة عبدالله (المؤسس) القائم بالفصل، فرفعه على أنه خبر مبتدأ محفوظ تقديره: هو القائم بالفسط. قال الزخشي (المؤسس)، وغيره: إنه بدل من هو، ولا يجوز ذلك؛ لأن فيه فصاً بين البدل والمبدل منه بأجنبي وهو المعطوف؛ لأنهما معمولان لغير العامل في المبدل منه، ولو كان العامل في المعطوف هو العامل في المبدل منه لم يجز ذلك أيضاً؛ لأنه إذا اجتمع العطف والبدل قَدْ أَمَّلَ البدل على العطف، لو قلت: جاء زيداً وعائشة أحسوك لم يجز، إنما الكلام: جاء زيداً أحسوك.

وتجلى الأثر الإعرابي في اعتراضه على الزخشي حين أعرب (القائم) بدلاً من (هو)؛ لما يترتب على هذا الإعراب من الفصل بين البدل والمبدل منه بالأجنبي.

(1) سورة إبراهيم آية 1.
(2) البحر الخبيط، 4/5.
(3) سورة آل عمران آية 18.
(4) يعني عبدالله بن مسعود. ينظر: جامع البيان في تفسير القرآن 3/410، والمحرر الدبيض 1/123، والبياني في إعراب القرآن 1/4، والجامع لأحكام القرآن 4/33، والدر المصور 1/80.
(5) ينظر: الكشف 1/339.
(6) منتهمي المكي. ينظر: التبيين 1/420.
وأما الأثر التركيبي فقد أوجب فيه تقدم البدل على العطف عند اجتماعهما، فيكون البدل فاصلاً بين المعطوف والمفعول عليه، وليس العكس.

وذكرنا هذا الأثر بقاعدة اجتماع التوابع كلها، حيث يبدأ بالنعت، وينتهي بطبع النسق. قال ابن مالك: "وبدأ اجتماع التوابع بالنعت؛ لأنه كجزء من مبوعه، ثم بطبع البيان؛ لأنه جار مجرد، ثم بالتوكيدي؛ لأنه شبه بطبع البيان في جريانه مجرى النعت، ثم بالبدل؛ لكونه تابعًا كلا تابعًا، لكونه كالمستقل؛ ثم بطبع النسق؛ لأنه تابع بواسطة فيقال: مرتة بأخيل الكريم محمد نفسه رجل صالح ورجل آخر"(1).

4- عند تعلقه على قوله تعالى: "فَقُلْ لَّلَّهُ إِلَّا قَلِيلَ" (2) نصفه، (3) حيث ذكر - رحمه الله - سبعة توجيهات إعرابية لـ "نصفه"، معمقاً على جلها، وهذه التوجيهات هي:

- أن يكون (نصفه) بدلاً من "الليل" بدلاً بعض من كل، وإلاً "قليل" استثناء من النصف، كأنه قال: قم أقل من نصف الليل، والضمير في (منه) (و عليه) عنده على النصف، والمعنى: التحبير بين أمرين، بين أن تقوم أقل من نصف الليل على البيت، وبين أن يختار أحد الأمرين، وهم النقصان من النصف، والزيادة عليه.

ومن قال بهذا الوجه: أبو إسحاق الزجاج(4)، والرششري(5)، وجامع العلوم النحوية(6)، وابن الحاجب(7).

وقد ناقش أبو حيان بأنه يلزمه تكرار في النطق، إذ يشير التقدير:

"فَقُلْ لَّلَّهُ إِلَّا قَلِيلَ" من نصف الليل، أو نقص من نصف الليل، ثم قال: "وهذا تركيب يتره القرآن عنه"(8).

---
(1) شرح التسهيل 3/442.
(2) سورة المزمور الآيات 2 و 3.
(3) بنظر: معاني القرآن وإعرابه 239/5.
(4) بنظر: الكشاف 244/4.
(5) بنظر: كشف المشكلات وإيضاح المعضلات 390/2.
(6) بنظر: الأمام المحمدي 71/1.
(7) البدر المحيط 368/8.

-300-
ب - أن يكون (نصفه) بدلًا من (الثلث)، وإليه ذهب: الزمخشري، وابن عطية 
(2)، والعكرُبي (3). قال الزمخشري: "إِنْ شَتَّتَ جَعَلَتْ (نصفه) بدلًا 
من (ثلث)، وكان تخيرًا بين ثلاث: بين قيام النصف بتمامه، وبين قيام 
النافص منه، وبين قيام الوارد عليه، وإليه وصف النصف بالقلة بالنسبة إلى 
الكل" (4).

واعتبرت أبو حيان - يرحمه الله - على هذا التوجيه قائلًا: "إِن كَانَ (نصفه) بدلًا من (ثلث) فالضマー من (ثلث)، إِنَّمَا يَعْتُبر 
on المبتدئ منه، أو على المستثنين منه وهو (الثلث)، لَاتَجَرَ أن يَعْتُبر 
on المبتدئ منه؛ لأنَّه بِصَبِرِ استثناء مَجْهُولِ مِن مَجْهُولِ، إِذْ الْتَقْدِيرُ: إِنْ قَلِلًا 
نَصِفَ الْقَلِيلِ، وَهَذَا لَا تَصِيحُ (5).

جـ: أن يكون (نصفه) بدلًا من (ثلث). كما هي الحال في الوجه السابق، 
إِلاَّ أَنَّ الْضَمْرَ مِنْهُ (وَعَلَيْهِ) عَادِ سَيْدُ الْأَقْلِ فِي النِّصِف، وَإِليه ذهب 
الزمخشري (6)، والبيضاوي (7).

وقد سكت أبو حيان - يرحمه الله - عن التعليق على هذا الوجه.

دـ: أن يكون (نصفه) بدلًا من (ثلث)، كما تقدَّم، إِلاَّ أَنْ تَجِعَ الْقَلِيلُ 
رِيَعَ الْثَلَث. قال الزمخشري: "لَا يَجِعَ إِذَا أَبْدَأَتْ (نصُفه) مِنْ (ثَلَاث)، 
وَفُسِّرَتْ بِهِ أَنَّهُ يَجِعَ (ثلث) الثَلَاث بِمَعْنَى نَصَفِ الْثَلَث، وَهُوَ الْرَّيْعُ، كَأَنَّهُ قَلِيلٌ 
وَأَنْقَصَ مِنْهُ قَلِيلًا نصُفه، وَيَجِعُ الْمِزْدِيَّ مِنْ هَذِهِ الْقَلِيلَ - أَعْيُنُ الْرَّيْعُ 
نصُفِ الْرَّيْعِ، كَأَنَّهُ قَلِيلٌ أَوْ زَدَ عَلَى قَلِيلًا نصُفه، وَيَجِعُ أَنَّهُ يَجِعُ الْزَّيْدَةَ 
لِكُلَّهَا مُطَلَّقَةُ نَمْطَةُ الْثَلَاثِ، فَيَكُونَ تَخْيِيرًا بَينِ النَّصُفِ وَالْثَلَاثِ وَالْرَّيْعِ" (8).

وتعقبه أبو حيان - يرحمه الله - يقوله: "وَمَا أُوسِعَ حَيَاةُ هَذَا الرَّجُلَ 
فَأَنَّهُ يُجَوَّزُ مَا يَقْرَبُ وَمَا يُبْعَدُ، وَالْقُرْآنَ لَا يَنْبِي بَلْ لَا يُجَوَّزُ أَنْ يُحْمَلُ إِلَّا 
عَلَى أَحْسَنِ الْوَجُوهِ الَّذِيَ تَأْتَى مِن كِلَامِ الْعَرَبِ" (9).

---

(1) نظر: الخمار الوجري 145/16، 145/17.
(2) نظر: البيان 241/2.
(3) الكشاف 244/4.
(4) السير المحيط 4/261.
(5) نظر: الكشاف 244/4.
(6) نظر: أحوال الدوام وأسارة التأويل 5/450.
(7) الكشاف 244/4.
(8) السير المحيط 362.
(9) السير المحيط 362.
ولم يُرِق للسنين المحلي هذا التعليق من شيخه، فقال: "وما ضرّ
الشيخ لو كان قال: وما أوسع علم هذا الرجل".1

هـ— وهذا رأى ابن عطية على الاحتمال2، وهو أن يكون (الليل) استثناء من القيام، ففي جملة: "إِلَّا قَلِيلًا"، أو الليل الذي
التي تحل بقيامها عند العجز الليل ونحوه، وهذا النظر يحسن مع القول
بالندب.

وردته أبو حيان بقوله: "هذا خلف الظاهر".3، وقال تلميذه
السنين المحلي: "وتأويل بعيد".4.

و— أن يكون التقدير: "قُمَ الليل إِلَّا قَلِيلًا" أو نصفه، وهو رأي الأخفش الذي
قال: "إِنَّما المَعنى أَو نصفه، أو زد عليه".5.

وتبعه أبو حيان - يرحمه الله - بقوله: "وفي حذف حرف العطف
من غير دليل عليه".6.

وقال السنين المحلي: "وهذا ضيف جدًا".7.

ز— قول: الأجر بالقيام والتحيز في الزيادة والنقصان وقع على اللثين من آخر
الليل؛ لأن اللثين الأول وقت العنة، والاستثناء وارد على الأمور به،
فكان قال: "قُمَ الليلي إِلَّا قَلِيلًا"، أي: ما دون نصفه، أو زد عليه، أيا;
على اللثين، فكان التحيز في الزيادة والنقصان واقعًا على اللثين.
ولم يُعلق أبو حيان عليه بشيء، بيد أن تلميذه السنين المحلي قال: "وهو كلام
غريب لا يظهر من هذا التركيب".8.

---

1 الدر المصنون 515/10
2 ينظر: السحر الوجيز 146/16
3 البحر المحيط 362/8
4 الدر المصنون 515/10
5 معاني القرآن 513/2
6 البحر المحيط 362/8
7 الدر المصنون 516/10
8 الساق 516/10

-202-
وُضِعَ إلى ما سبق من توجيهات أن (نصفه) منصوب على إضمار فعل، أي: قم
نصفه، وقد نصَّ عليه مكي بن أبي طالب(1)، وأبو شامة(2).
قال السمين الحربي: "ودَّودَ - في التحقيق- هو وجه البديل الذي ذكره أولاً؛ لأنّ
البدل على ثُقَة تكرار العامل"(3).

(1) بنظر: مشكل إعراب القرآن /717.
(2) بنظر: إبراز المعاني /712.
(3) الدور المètre: 15/7/195.
المسألة الثامنة: الفصل بين (إذا) الشرطية والفعل:

لـ (إذا) أربعة مواضيع (1):

الأول: تكون حرفًا للمفاجأة، فتعظ بجملة الإسمية، ولا تحتاج إلى جواب، ولا
تقع في البداية، ومعنا الحال أو الاستقبال، نحو: خرجت فإذا المطر لنهر.

الثاني: أن تكون ظرفًا لما يستقبل من الزمان متضمنة معنى الشرط.

الثالث: أن تكون ظرفة لما تستقبل من الزمان مخصوصًا، أي مجرد ممن معين الشرط نحو
قوله تعالى: "وَإِنَّهَيْنَيْنَ إِذَا يَعْلَمُونَ" (2)، والماضي بعدهما في معين المستقبلي، كقوله تعالى:
"وَقَالُوا لِإِخْوَانِهِمْ إِذَا ضَرَّبَوا فِي الْأَرْضِ" (3)، كأنه قال: كُلُّنا ضربوا.

الرابع: تكون اسمًا مجمورًا خارجًا عن معنى الظروف والشرط، وهو رأي ابن مالك (4).

وشرط لها أن تكون محرورة بـ (حتى)، كقوله تعالى: "حَتَّى إِذَا جَآءَهُ وَهَوَا" (5)، أو مفعوله
بها، كقوله عليه الصلاة والسلام لعائشة رضي الله عنها: "إني لأعلم إذا كنت عيني
راضية"(6).

وهذه الموضوع الثاني من هذه المواضيع، والذي اختلف النحويون في ما يليها على
ثلاثة مذهب:

الذهب الأول: لا يليها إلا الجملة الفعلية، وهو رأي الجمهور (7)، والمشهور في النقل
 عن سبوعية (8).

وفي هذا يقول المبرد: "(إذا) لا يقع بعدها إلا الفعل، نحو: آتيك إذا جاء زيد" (9).

(1) ينظر: الجيني الداني / 367 - 374، والمغني / 87 - 100، والبرهان / 218 / 221.
(2) سورة الليل آية 1.
(3) سورة آل عمران آية 156.
(4) ينظر: شرح التسهيل / 211 - 211.
(5) سورة الزمر آية 71.
(6) أخرجه مسلم في صحيحه / 189، حديث رقم 2439، والنسائي في سنده / 766، حديث رقم 9156، وأبو
على في سنده / 299، حديث رقم 89 في سنده / 1076 هـ، حديث رقم 19599.
(8) ينظر: الجيني الداني / 368 / 369.
(9) المقدسب / 177 / 178.
فإذا جاء بعدها الاسم كان على إضمار فعل. يقول أبو علي الفارسي: "فأما ما إذا
السُّمَّاءَ أَنْشَقَتْ" (!)، ونحوه مما وقع الاسم فيه بعد (إذا) فالتقدير فيه بالفعل النقد،
وارتفاع الاسم بعدها في هذا وما أشبهه يفعل مضمر الذي ظهر تفسيره، فليس
ثواب إلى الأسماها لما فيها من الشرط والجزاء، والشرط والجزاء لا يكون إلا بالفعل، فإنهما هما في هذا
كـ (إن) (2).

ومن تلك الزركشي: "وخصت المتضمنة معين الشرط بالفعل... ولذا إذا وقع بعدها
اسم مصدر بينه وبينها فعل، فإن كان الاسم مرفوعًا كان فعل ذلك الفعل
المقدّر، كقوله تعالى: "فإذا السُّمَّاءَ أَنْشَقَتْ" (1)، وإن كان منصوبًا كان مفعولاً، والفاعل فيه
أيضا - ذلك المقدّر، كقوله (3):

إذا ابن أبي موسى بلالاً بلغته.
والتقدير: إذا بلغته (4).

وفي (ابن) وجهان من الإعراب:
الأول: أن يكون منصوبًا بفعل محدود يفسِّره المذكور، ويكون من باب الإشغال،
وأصله: إذا بلغت ابن أبي موسى بلالاً بلغته (5).

الثاني: أن يكون مرفوعًا بفعل محدود مبنيًّا للمجهول، والتقدير: إذا بلغ ابن أبي
موسى، وهو رأي المدرّس حيث قال: "ولكن مرّغ يجوز على ما ينقض المعنى، وهو أن يضمَّر
(بلغ) فيكون: إذا بلغ ابن أبي موسى، وقوله (بلغه) إظهار للفعل وتفسير للفاعل (6).

(1) سورة الإنشقاق آية 1.
(2) المسائل المشكلة / 215.
(3) قائلة ذه الرومة، ديوانه / 323. وعصر البيت:
فَقَامُ بِنَافِسِي وَسَلِّمَ حَاتَرَ
وهو من شواهد: الكتاب / 1/8، والمقدّض / 77، وشرح آيات سببيع للسراجي / 226/1، والحصص / 328/1،
والنصب / 1/333، والكتاب / 317/1، ولكن المقدّض / 728/1، وشرح ابن عقيل / 321.

(4) الدهان في علم القرآن / 4/220.
(5) ينظر: النصب / 321، وشرح المقدّض / 72.
(6) المقدّض / 4.
وذلك فقّره: أبو إسحاق الزجاج (1)، وأبو علي الفارسي (2)، وابن يعيش (3).

وعلّق ابن ولد على رأي المبرد بقوله: "فهذا الذي تأوله صحيح، لأنه أضرم ما يرفع وفسرّه بما ينصبه، وإنما يفسّر قبل ما يظهر ليكون ما ظهر مفسّرًا لما أضرم، وهذا قول جميعهم (4).

وحيدر بالذكر أنّ التقاد عابوا على ذي الرمة هذا البيت "لأّنه أساء الجنّاء حيث ذبح ناقته التي أوصلته لصاحبه، وفصّلوا عليه قول الفردوسي (5) ...

من تردي الرصافة تسريح من التصدير والذر النّامي

وأما المطيّن بما بلغه محمدًا فظهرونه على الرجال حرام (6)

المذهب الثاني: جواز الابتداء بعدها إذا كان الخير فعلاً، وهذا ما نقله السهّيلي (7)

وابن أبي الربيع (8) عن سيبويخ.

(1) ينظر رأيه في: الجزانية 3/33.
(2) ينظر: شرح الأبيات المشكلة الإعراب 2/441.
(3) ينظر: شرح المفصل 2/31.
(4) الانتصار لسبيويخ على المبرد 2/8، وينظر: شرح الكافية للرضي 174/1.
(5) وابن ولد هو أبو العباس أحمد بن محمد بن الوليد النحوي النسيمتي المصري، اشتهر بابن ولد نسبة إلى هجده الوليد الذي عرف بابن ولد، أخذ من النحو وعلّم، ومات سنة 332 هـ، ومن مصنفاته: كتاب في النحو سماه المنمق، والمقصر والمعنود. (ينظر: معجم الأدباء 476/5، والواقب بالوفيات 11/111).
(6) ديوانه 2/292 وفته: من تأري الصراصيح تسريح من النهج.
(7) ديوان أبي نواس 5/575.
(8) أبو نواس هو أبو علي الحسين بن هاني الحكيم، ولد بالأهرام ونشأ بالبصرة، وسمع من حماد بن سلمة، وأخذ اللغة عن أبي زيد الأنصاري، ومدح المخلوقات والزوراء، قال فيه شيخه أبو عبيدة: أبو نواس للمحدثين كامري السفاس للمنتجدين، ولبب هذا لفظهذا كانا توسعاً على عاته، أي تضطرباً. توفي بغداد سنة 195 هـ وقيل سنة 196 هـ، وقيل سنة 198 هـ.
(9) ينظر: وفيات الأعيان 2/45، وسيرة أعلام البلاذرة 279/9.
(10) دراسات نحوية وصرفية في شعر ذي الرمة / 55.
(11) ينظر: الجام الذي 3/368.
(12) ينظر: الكافي في الإفصاح 312/2.
ولعل ما نقلاؤه عنه معتمدًا على عبارته: "ويقبح إن ابتدأت الاسم بعدهما (يعني إذا
وحيث) إذا كان بعده الفعل. لو قلت: اجلس حيث زيد جلس، وإذا زيد جلس، كان أقيم
من قوله: إذا جلس زيد وإذا جلس، وحيث جلس وحيث جلس. والرفع بعدهما جائز;
لأنه قد تبدي، بعدهما فقول: اجلس حيث عبد الله جلس، واجلس إذا عبد الله جلس"(1).

ويبدو لي— والله أعلم — أن لسبيوبه رأين في هذه المسألة:
أولهما: جواز الابتداء على فتح بعد إذا الشرطية، إذا كان الخبر فعلاً.
وثانيهما: ترجيح رفع الاسم الذي بليها إذا كان في باب الإعمال.

يقول— بعد أن أنشد بيت ذي الرمة —: "فالنصب عربي كثير، والرفع أجود؛ لأنه
إذا أراد الإعمال فاقرب إلى ذلك أن يقول: ضربت زيدًا، وزيدًا ضربت، ولا يعمل الفعل
في مضمر، ولا يتناول به هذا المناول البعيد، وكل هذا من كلامهم"(2).

فأنت ترى أن سبيوبه يقول: "فالنصب عربي كثير"، ومقتضى هذا أن يكون البيت
بنصب (ابن)، أي: إذا بلغت ابن أبي موسى بلايا بلغته، ثمَّ تراه يقول "والرفع أجود",
ويعلّك ذلك بما يشير إلى أن النصب يكاد يكون مردودًا؛ لأنه غُير عنه بأنه (المناول البعيد).
وهو كاف في النفور منه، أو الزواع عنه، إن لم يكن نصًا في رده وبطلاه(3).

المذهب الثالث: أن يقع بعد (إذا) الجمل كلهما، اسمية كانت، أو فعلية، وعلى أي
وجه كان الخبر، وهو الذي ينسب إلى الكوفيين(4)، والأحساني(5).

وزرَه عليه ابن أبي الربع يقوله: "وهذا لا ينبغي أن يؤخذ به... وإنما جاء قليلا في
الشعر، والشعر موضوع ضرورة، وفي السيرة(6):

من كل غيث في السين— se% —

وجهاء هذا كما جاء(7):

(1) الكتب 1/207.
(2) الكتب 1/182-83.
(4) النظر: البحر المحيط 0/343، والهيوان في علوم القرآن 4/102.
(5) النظر: الحجيات 0/1، وشرح النسخ 13/3، والكافي في الإقلاص 2/312، والجهمي 1/328.
(6) من شواهد: شرح شواهد المغنى 1/410، ونسبه لهذا بن عائض بأم معاوية وهي من أببات قائلتها

في وعده بدر.
(7) سبق ترجمته ص 210.
فهلاً نفس ليلي شفيقها
والتحضيض - بلا خلاف - لا يقع بعد إلا الفعل والفاعل«(1)».
وتناول أبو حيان هذه المسألة عند تعليقه على قوله تعالى: «ۚ إِذًا أَلَّسْنَ نُكَوَّرُتُۢنَ»(2)
قال - حرم الله - " وقال الزمخشري: فإن قلت: ارتفع الشمس على الابتداء أو
الفاعلية؟ قلت: بل على الفاعلية رفعها فعل مُضمر يفسره (كُوَّرَت)، لأنّ (إذا) يطلب
الفعل، لما فيه من معنى الشرط(3).
وليس ما ذُكر من الإعراب بجميعًا على تجنبه عند النحاة، بل يجوز رفع (الشمس)
على الابتداء عند الأخفش والكوفيين؛ لأنهم يحرون أن تجيء الجملة الاسمية بعد (إذا) نحو:
إذا زيدٌ يكرمُك فأكرِمْه(4).
ويبدو الآخر الإعراب في هذا النص في ذكر أبي حيان رأين في العامل في الاسم الذي
يلي (إذا) الشرطية، أحدهما: كونه معمولاً لفعل مضمر يفسره المذكر، والآخر: كونه مبتدأ
على رأي الكوفيين والأخفش.
وإذًا الأثر الأصولي فيظهر حين ذكر رأي الكوفيين والأخفش الذين يجوزون جميع
الجملة الاسمية بعد (إذا) الشرطية، منظرًا لذلك بـ: إذا زيدُ يكرمُك فأكرِمْه.

(1) الكافي في الإفصاح ۳۱. ۳۱۳ - ۴۱۴.
(2) سورة التكوير آية ۱.
(3) ينظر: الكشاف ۲/۶۹۳.
(4) البحر المحيط ۸/۴۳۱ - ۴۳۲.

-۳۰۸-
المسألة الناصعة: الفصل بين (لو) الشرطية والفعل:
تأتي (لو) على خمسة أقسام(1):
أحدها: أن تكون شرطية ولا نوعان:
1- (لو) الامتناعية، وهي للتعليق في الماضي نحو: لو جنتني لأكرمته.
2- (لو) التي معيده (إن) الشرطية، ويليها المستقبل، وصرف الماضي إلى الاستقبل، كقوله تعالى: "ولِيَبْحَثُ اللَّهُ أَيُّهَا النَّاسُ أَيُّهَا النَّاسُ دُرِّيَّةً ضَرِيعَةً حَاذِفَوا عَلَيْهِمْ" (2).
وفرق ابن هشام بين هذين النوعين بقوله: "والحاصل أن الشرط معيه كان مستقبلاً محتملاً، وليس المقصود ضرره الآن أو فيما مضى، فهي معيده (إن)، ومين كان مضي، أو حالاً، أو مستقبلاً، ولكن قد يصير ضرره الآن أو فيما مضى فهي الامتناعية"(3).
وقد اختفى التحويون في (لو) هذه أجفر، بما أو لا، فإذهب فريق إلى أن الجرم بما لغة مطردة(4)، وذهب فريق ثاني منهم ابن الشجري(5) إلى أنه يجوز الجرم بما في ضرورة الشعر. وذهب فريق ثالث منهم: ابن مالك(6)، والمالك(7) إلى منع الجريمما.
الثاني: أن تكون للعرض، نحو: تصددوا ولو بظفر مُحرق. قال الصحاب: "المعيين: نصدروا بما تسير من قليل أو كثير، ولا بلغ في الفعل إلى الظفر مثلًا، فإنه خير من العدم، وهو يكسر الظاء المعجمة للبقير والغم كالفار للقتر، والخف للجمل"(8).
الرابع: أن تكون للتمييز، نحو: لو تأتينا فتحدنا. وقال: إنه كما شرطية أشريت معنى التمييز.

(1) ينظر: الجيني النداوي/ ٢٧٢، والغني/ ۳ - ٥، وجمع المواضع/ ٢٤٣.
(2) وباشرية الصبان/ ٣٣.
(3) سورة النساء آية ٩.
(4) الغني/ ٢٤٦.
(5) ينظر: شرح التسهيل/ ٤٩٧، والارتشاف/ ١٨٩، والجي النداوي/ ٢٨٦، والغني/ ٢٧١.
(6) ينظر: الأمالي الشرحية/ ٢٨٧، وكتاب: شرح التسهيل/ ٥٧، والغني/ ٢٧١.
(7) ينظر: التسهيل/ ٢٥٤، وشرح الكافية الشافية/ ٣٢.
(8) ينظر: رصيف المباني/ ٢٩١.
(9) حاشية الصبان/ ٣٦٣.
الخامس: أن تكون مصدرية بمثلة (أنه)، إلا أن لها لا تنصب، وأكثر وقوعها بعد وَبَدْ، كقوله تعالى: "وَقَدْ أَنْوَى لَوْ تَدْهَنَ فِي ذَهَنِي وَأَنْوَى لَوْ لَوْ أَنْوَى "(1)، وقوله تعالى: "يَوْدُوُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعْمَرُ" (2).

السادس: أن تكون للتحضير، نحو: لو تأمر فنطاع.

والذي يهمنا هو القسم الأول، وهو أن تكون شرطية، فأما الاعتمادية فقد اختلف.

في إفادته هذا المعنى على أقوال:

أحدها: أن لها لا تفيده بوجه، ولا تدل على امتناع الشرط، ولا امتناع الجواب، بل هي مجرد ربط الجواب بالشرط دالة على التعليق في الماضي، كما دلَّت (إن) على التعليق في المستقبل. وقال بن هشام الخضراوي (3).

قال ابن هشام معلقا على رأيهما: "وهذا الذي قالاه كإنكار الضروريات، إذ فهم الامتناع منها كال全日هي، فإن كل من سمع (لو فعل) فهمه عدم وقوع الفعل من غير تردد.

وهذا يصح في كل موضوع استعملت فيه أن تعقبه بحرف الاستدراك داخلا على فعل الشرط منفياً لفظاً أو معنًى، تقول: لو جاءني أكرمه، ولكنه لم يجيء" (4).

الثاني: وهو لسبيله الذي قال: "وأمّا (لو) فلمه كان سيقع لوقوع غيره" (5).

يعني: أنها تقتضي فعلًا ماضيًا كان يوقع ثبوتًا لثبوت غيره، والمتوقع غير واقع (6)، أو كأنه قال:

حرف يقتضي فعلًا امتنع لامتناع ما كان يثبت لثبوت (7).

(1) سورة القلم آية 9.
(2) سورة البقرة آية 96.
(3) ينظر إليها في: المغني 256/1، والمجمع 345/4.
(4) المغني 256/1.
(5) الكتاب 24/4.
(6) ينظر: الإرشاد 1898.
(7) ينظر: الاتفاق 470/1.
الثالث: وهو المشهور على السنة النبوية (1) أنها حرف امتتاً لامتناع، أي يدل على امتتاً الجواب لامتناع الشرط، فقولك: لَو جَنَّت لَا كَرَمْكُ مِنْ، دال على امتتاً الإكرام لامتناع المنهي (1).

واعترض عليهم ابن الحاجب (2)، وذهب إلى أن الصواب أن يقال: (لو) حرف امتتاً الأول لامتناع الثاني؛ لأنه مطرد دون العكس، واستدل على ذلك بقوله تعالى: «لِوْ كَانَ فِي هَٰذَا گَلَابٌ إِلَّا أَنْ تَأْتِينَ اِلَّهُ لَفَسْدَتُ» (3)، فإن الآية مسوبة للاستدلال بانتفاء الفساد على انتفاء المعتقد دون العكس.

وبرى المرادي، وابن هشام الأنصاري (4) أن قول النحويون أن (لو) تفيد امتتاً لامتناع فاسدًا، ونص عبرة المرادي: "هذه عبرة ظاهرها أنها غير صحيحة؛ لأنها تقتضي كون جواب (لو) ممتمعًا غير ثابت دائمًا، وذلك غير لازم؛ لأن حياها قد يكون ثابتاً في بعض المواضع، كقولك: لو كان هذا إنسانًا لكان حياها، فإننا هم محكوم بامتناعها، وحيويته ثابتة، وكذلك في قولهم: لو ترك العبد سؤال ربه لأطاعه، فترك السؤال محكوم بعدم حصوله، والعطاء محكوم بحصوله على كلي حال، والمعني: أن عطاه حاصل مع ترك السؤال فكيف مع السؤال؟ وكذا قول عمر في صحبة (5) رضي الله عنهما: "لَوْ لم يَفَحَّلَ اللَّهُ لَمْ يَعْصِمْهُ" (6) فعدم المعصية محكوم بثبوته؛ لأن إذا كان ثابتاً على تقدير عدم الخوف، فالمحكم بثبوته على تقدير ثبوت الخوف أولى.

---
(1) ينظر: شرح السهل 4/289، ووصف المباني 470/1، والإفتاء 4/36.
(2) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل 421/2، والإفتاء 4/27.
(3) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل 441/2، وشرح الكافية للرضي 3/290، وكشف الضمو في معين لو (ملة النرات العربي) العدد 34 ص 28، السنة التاسعة 1889 م - جمادي الأول 1409 ه.
(4) سورة البنيء آية 22.
(5) ينظر: المغني 250/1.
(6) هو صحبة ابن سنا بابن ملأ أبو يزيد، وبأيوش جنرل الرومي، يشبه الروم صغيرًا، ونشأ فيهم فصائر ألفين، ثم اتبعت كتابة عامة، فاشترا عبدان بن جدعان وعطف، وقيل: هرب نفسه�ن واحتفاء ابن جدعان، وكان من منتقدي الإسلام المعنوي في الله، وشاهدت ربطه في المشايخ، وفيه تلبت "وض الناس من يشي نفسه"، واستنفاده بن الخطاب رضي الله عنه على الصلاة أيام مدة المشايرة حتى استحلع عفان، وهو الذي صلى على عمر، وقال فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم: "وصيب أول الروم إلى الجنة"، تركه سنة 328، وصبر أحمد بن البلاط 17/2، ومشارك العلماء الأزهر 1/2، وحالة الأولياء 151/1، وصفة الصفراء 430/2، وسرأ أعلام البلاء 22/2.
(7) نسب هذا النبأ إلى السند صلى الله عليه وسلم والصحيح أنه لعبران النجاة. ينظر: شرح التصريح 58/2.
وذلك قوله تعالى: «ولو أنما في الأرض من شجرةٍ أو بحرٍ لم‌ُم‌ُدَهُ، من بُعْدَهُ سَبَعَةْ أَعْلَمَ ما نَفَّدتْ كُلُّ مِنْ آتِهِ اللَّهُ (1)»، فعند النفاد ثابت على تقدير كون ما في الأرض من الشجر أقلاً مما مداها البحر، وسبعة أمثاله، فثبت عدم النفاد على تقدير عدم ذلك أولى.

فهذه الأمثلة ونحوها تدل على فساد قولهم: (لو) حرف امتناع لامتناع(2).

الرابع: وهو لا يكون مالك الذي قال: «(لو) حرف شرط يقضي امتناع مبليه واستلزمته لناليه(3)، أي: آنَّه حرف يدل على انتفاء الشرط، وعلى آنَّه لو وُجِّهَ الشرط وُجِّهَ الجزار(4).»

وجعل ابن هشام كلام ابن مالك أحوذ ما قبل لو آنَّه حَرَّرَ عبارةه إلى: "(لو) حرف يقضي في الماضي امتناع ما يلبِّه واستلزمته لناليه(5)." وتعتبر (لو) هذه بالدخول على الأفعال. وقال سموه: "(ولو) ممَّثلة (إن)، لا يكون بعدها إلا الأفعال، فإنَّ سقط بعدها اسم فهِّبه فعلى ضمير في هذا الموضع بنِّي عليه الأسماء(6)."

وعذهب ابن عصفور إلى آنَّه لا يلبِّيه فعلى ضمير إلاَّ في ضرورة أو مثل(7). والظاهر أن ذلك لا يختص بالضرورة والنادر، بل يكون في فصيح الكلام(8)، ومن شواهد ذلك قوله تعالى: «لو أنتم تُمْتَكِنُونَ جَمِيعًا رَحْمَةً رَبُّكُمْ (9)، والمعنى: والله أعلم: لو تمكَّن أنتم، فهذا الذي رفع (أنتم)، وَلَمْ أُضَمْرُ ظُهْرِه بعده ما يفسره(10).»

________________________
(1) سورة لفمان آية 27.
(2) الجنين اللامي/273 - 274.
(3) التسهيل/240.
(4) ينظر: كشف الضاوض في معين لو (مجلة النثر العربي) ع 24 ص 38، السنة التاسعة، 1989 هـ.
(5) المغني/260/1.
(6) الكتب/269/1.
(7) ينظر: شرح الجمل/440.
(8) ينظر: الجنين اللامي/274، وتوبيخ المقاصد/130/3.
(9) سورة الإسراء آية 100.
(10) ينظر: الكامل/278/1، والمنصب/77/3.
مثال ذلك قول عمر رضي الله عنه: "لو غرّاك قالها يا أبا عبيدة" (1)، ومثله - أيضًا - ما جاء في المثل من قولهم: "لو ذات سوار لطمنتي" (2). قالوا: إنَّ (ذات) مرفوعة بفعل مضمر يفسّره ماله، وتقديره: لو لطمنتي ذات سوار. ومن ذلك قول الشاعر (3):

لَو غَيَرَكْ عَلَى الْرَّيْبَ يَتَحَبَّلَ
فَنَصَبُ (الْعِيرَة) بِفَعْلْ مُضَمَّرٍ يُفَسَّرُهُ مَالِهِ بَعْدَهُ (4).

وزعم ابن مالك أنه يجيء بعد (لو) الجملة الاسمية (5) منبتًا في ذلك رأى الكوفيين (6).

كما في قول الشاعر (8):

كَتَبُ كَالْغَصَائِنِ بَالْمَاءِ اعْتِصَارِي

وَحَرَّمْ هَذَا الْبِيْتُ عَلَى تَلَثَّةِ أَوْجَهٍ:

الأول: لأبي علي الفارسي، وقال فيه: "موضع (حلقي) رفعُ بِاللهِ فاعل، والرافع له فعل ماضم وفسّره (ثرق)؛ كأنه قال: لو شرقي حلقي بغير الماء، ولا يكون (ثرق)، خبر (9)


(1) ينظر قوله رضي الله عنه في: الحديث النبوي / 266/6، والمعنى / 268/1، وشفاء العليل / 969/9، والمعنى / 267/4.
(2) ينظر المثل في: جمهور الأمثال لأبي هلال العسكي / 176/2، وأصل المثل: أنَّ أمراً لطمته رجلاً فنظر إليها فإذا هي عاطل فقال: لو ذات سوار لطمنتي، أي لو كانت ذات غني وهي تريد أن تكون بثني أخفى.
(3) ينظر: المتضمن / 47/7، والكامل / 278/6، واللامات للرجاحي / 137، ومجمع الأمثال / 174/2، والمغني / 268/1، وشفاء العليل / 969/3.
(4) قاله حجر بن عطية. ينظر: ديوانه / 987/2، وهو من شواهد: المتضمن / 37/7، والكامل / 279/1، واللامات / 176/7، وشرح الجمل لابن عصفور / 450/6، والمغني / 276/8، ومجمع المعلوم / 458/4، وشرح شاهد المغني للبسيط / 657/6.
(5) ينظر: الكامل / 279/1.
(6) ينظر: شرح التسهيل / 98/4.
(7) ينظر: جواهر الأدب / 226، والمعنى النابي / 280.
(8) قاله عدي بن زيد العبادي. ينظر: ذيته / 43، وهو من شواهد: الكتاب / 211/2، والإشتقاق لابن دريد / 262/9، واللامات للرجاحي / 138، وجمهور الأمثال للعسكي / 440/2، وشرح الجمل لابن عصفور / 440/2، وشرح التسهيل / 98/4، وشرح عدمة الحافظ / 273/1، وشرح الألفية لابن الطﺎعوم / 1171/1، واللامات / 850/6 (عصر)، وجواهر الأدب / 337/5، والبحر المحيط / 191/7، والمعنى النابي / 480/1، والبديع للمصور / 418/7، وشفاء العليل / 969/6، وشرح التصريح / 239/9، ومجمع المعلوم / 48/4، وشرح الأمثلة / 400/4، والخزانة / 506/8.

-313-
(حلقياً)، هذا الظاهرة، لأنَّ ما بعد (لو) لا يكون مبتدئاً، كما أنَّ ما بعد (إنَّ)، وما بعد (إذا) لا يكون كذلك"(1).

الثاني: لابن جني(2)، وهو أنَّ الجملة الأصيلة بعد (لو) وضعت موضوع الجملة الفعلية شنوداً.

الثالث: لابن حروف(3)، ومعه ابن الناظم الذي قال – بعد أن ذكر تَحَريج أبي علي الفارسي –: "وأنَّهُ من هذا التحريج عنيدي أن يُحمل على إضمار (كان) الشاذية، وتُحيل الجملة المذكورة بعد (لو) خبرًا لها"(4).

هذا وقد اختالف النحويون في موضوع (أنَّ) واسمها وخبرها إذا وقعت بعد (لو)، كقوله تعالى: (وَلَوْ أَنَّمَا أَتَمَّ نَقْصًا) (5)، فذهب سيبويه(6)، وجمهور البصريين(7)، إلى أنَّ (أنَّ) واسمها وخبرها مبتدأ محتفوف الخبر، ثمَّ قيل: يقدَّر الخبرُ مقدمًا على المبتدأ، أي: ولو نبأ صبرهم(8)، وقال ابن عساف(9): بل يقدَّر مؤثَّرًا على الأصل، أي: ولو صبرهم ثابتًا.

وعلى ابن هشام الأنصارى والأشعري على قوله ابن عساف بقولهما: "ويشهد له أنه يأتي مؤثَّرًا بعد (أَمَّامًا)، كقوله(10):

(1) اعتبار وامرأة أحيانًا جزَّرٌ يوم الثَّرى فلوجد كاذبًا يَبِينًا.
(2) وذلك لأنَّه (لعل) لا تقع هنا، فلا تشبه (أنَّ) المؤكدة إذا قدمت بالي معنى (لعل).

فلأولى – حينئذ – أن يقدَّر الخبر مُؤثَّرًا على الأصل"(1)

(1) شرح الأبيات المشكلة الإعراب 2/ 543.
(2) ينظر رأيه في: المزاحمة 5/ 568.
(3) ينظر رأيه في: الجليل الماني 3/ 38، وشرح الآخريني 4/ 200.
(4) شرح الجلفة 7/ 212.
(5) سورة الحجات آية 5.
(9) ينظر قوله في: المغني 1/ 270، وشرح التصريح 2/ 259، وشرح الآخريني 4/ 41.
(10) فائدة جهيل، وهو في: شرح شواهد المغني 2/ 266، وشرح الآخريني 4/ 41.


وهذا القطع.

(11) المغني 1/ 270، وشرح الآخريني 4/ 41.
وذهب الكوفيون(1)، والأخفش(2)، والمربد(3)، والرجاح(4)، والرغشري(5)، إلى أنها واسمها وخبرها في موضوع رفع فاعل تقديره: وله ثبت أنهم، ونسب هذا إلى كثير من التحويلين(6).

قال ابن الناظم معلقًا على هذا المذهب: "وهو أقرب في القياس ممّا ذهب إليه سيبويه(7).

وزعم السرياني(8)، والزخاشري(9)، وابن يعيش(10)، أن خبر (آن) الجانية بعد (لو) لا يكون إلا فعلًا، فلا يجوز - عندهم -: لو أن زيدًا حاضري لأكرمه، وإنما التزموا ذلك ليكون عوضًا عن ظهور الفعل المقدّر بين (لو) و (آن)، و (آن)؛ ويبين ابن يعيش هذه الزعم في قوله: "ولا فيه (لو) الفعل إذا وقع بعدها (آن) المشدّدة لم يكن بد من فعل في خبرها، نحو قوله تعالى: يَولُوُّ أنْ قَرِئَ أَنَا سَمِيْرَتُ بِه عَلِيْجَالَهُ(11)، وذلك أن الخبر محل الفائدة، وأن وإنما أفادت تأكيدًا، ومعتمد الامتناع إلاّما هو خبر (آن)، فلذلك وجّب أن يكون فعلًا محسوبًا قضاءً حق (لو) في اقتصاقة الفعل(12).

______________________________

(1) ينظر: الإرشاد /4، والجاني الداني /279، وتوضيح المقاصد /300/1/270/1، والمغني /1200/3.
(2) ينظر رأيه في: شرح التسهيل /98/4.
(3) ينظر: المفسر نص 3/77.
(4) ينظر رأيه في: الإرشاد /4، والجاني الداني /279/1/270/3، وتوضيح المقاصد /1200/3.
(5) ينظر: المفسر /322.
(6) ينظر: الجاني الداني /279/2.
(7) ينظر: شرح الأنفية /111، وتوضيح المقاصد /1200/3.
(8) ينظر رأيه في: الإرشاد /4، والجاني الداني /279/1/190/2، والمساعد /193/3.
(9) ينظر: المفسر /323.
(12) سورة البقرة آية 103.
(13) سورة الرعد آية 31.
(14) شرح المفصل /11/9.
وما منعوه من بعيده خير (أن) الواقعه بعد (لو) اسمه شائع في كلام العرب، كقوله:

تعالى: "ولو أنما في الأرض من شجرة أقلم" (1)، وكقول الشاعر:

أدركه ملاعب الرماح،
لو أن حيا مدرك النجاح
و قول الشاعر (2):

أخى الحرب فوق القارى العذوان
ولو أن حيا فأتى الموت فاته
و قول الشاعر (3):

و لو أنيها عصورة لحبيبتها
و أمي أبو حيان فقد وقف على هذه المساءة عند تعليقه على قوله تعالى: "ولو أنما في الأرض من شجرة أقلم وأبحر يمته، من بعيد، سبعه أخرى" (4)، حيث قال:

رحمه الله - "(أنا) بعد (لو) في موضع رفع على الفاعلية، أي: لو وقع أو ثبت، على رأي المرء، أو في موضع مبتدأ مخونف الخبر على رأي غيره، وتقترَّ ذلك في علم النحو. و(من شجرة) تبين لـ (ما)، وهو في التقدير في موضع الحال من الضمير الذي في الجدير والمحور المنطلق من العامل فيه، وتقديره: ولو أن الذي استمر في الأرض كانا من شجرة، وأقلم) خير لـ (أنا)، وفيه دليل على بطلان دعوى الرمشي، وبعض العجم من ينصر قوله إن خير (أنا) اي جاية بعد (لو) لا يكون اسمًا جامدًا ولا اسمًا مشتقًا، بل يجب أن يكون فعلًا، وهو باطل، ونسان العرب طافح بالزيادة عليه، قال الشاعر:

(1) نظر في: شرح التسهيل 4/94، وشرح الألفية لابن النايم 1271/712، والجيفري 1/81، والمأسد 3/118.
(2) سورة لفمان آية 27.
(3) قال الله له: ديوانه 233، وقال في عناء ملاعب الأمينة وهو عامر بن مالك. وتجده في:


(5) القارئ من خليل الذي دخل في السنة الخامسة. اللسان 2/50 (فرح).

(6) قال الله له: كرير العدو، اللسان 1/5 (عهد).

(8) أزمه: بطن من بني برع، وتنسب إلى الفينНИه الأرمنية. اللسان 277/27 (زمن).
(9) سورة لفمان آية 27.
مسورة تدعو عبيدًا وأرئما
وقال آخر
ما أطيب العين لو أن الغني حجر
تبدو الحوادث عنه وهو ملموم
وقال آخر
أخر الحرب فوق القارث العذوان
ولو أن حيًا فائت الموت فاته
وهو كثير في لسانهم. والظاهر أن الواو في قوله (والبحر) في قراءة من رفع - وهو الجمع - وأو الخال و (البحر) مبتدأ، ويمده (البحر) الخبير، أي حال كون البحر ممدودًا، وقال الزمخشري عطفًا على محل إن ومعمولا على ولو ثبت كون الأشجار أقلاعًا، وثبت أن البحر
ممدودًا لسبيعة أجر.

وهو لا يتم إلاّ على رأي المبرد حيث زعم أن (ان) في موضع رفع على الفاعلية، وقال بعض التحويين هو عطف على (أن) لأنها في موضع رفع بالابتداء، وهو لا يتم إلاّ على رأي من يقول إن (ان) بعد (ل) في موضع رفع على الأبداء، وللآية لا يليها المبدأ استمًا
صريحة إلاّ في ضرورة الشعر، نحو قوله:
لكن كالفئاص بالماء اعتصارتي
إذا عطفت (والبحر) على (أن) ومعمولا فيها وهما رفع بالابتداء لزم من ذلك أن (ل)
قيلت: ويظهر الأثر الإعرابي في حداث أحيان في الآتي:
- 1. ذكر باقتصاد بعض الآراء في إعراب (أن) وصلتها الواقعة بعد (ل).
- 2. نص على منع عطف (البحر) على أن وصفه وهي رفع، لما يلزم من ذلك من جواز القول بوضع الاسم بعد (ل).

وأما الأثر التركيبي فيظهر في الآتي:
- 1. أبطل دعوى الزمخشري ومن تبعه الذي ينص على أن خير (أن) الواقعة بعد (ل) لا يكون إلا فعلاً، واستشهد على بطلان ذلك ببعضه إسنادًا في لسان
العرب.
- 2. خص - رحمه الله - (ل) بالدخول على الأفعال، وجعل دخولها على الأسماء
من ضرورة الشعر.

(1) قالله يحيى بن مقبل، ديوانه / 273، وهو من شواهد الندر المصور 969، والمساعد 193/3، وشرح الأشوري 341.
(1) البحر المحيط / 190 - 191.
المبحث الرابع: الأثر التركيبي والمعنوي للفصل بين العوامل الحرفية ومعمولاقٍ

المسألة الأولى: الفصل بين الحرف الناصب للفعل وبين معموله

الفصول التي نتصب بنفسها الفعل المضارع أربعة هي: أدن، ودن، وكني، واذن.

وقد أختلف في حكم الفصل بينها وبين المضارع بعدها، فأنا (أن) فأجاز بعضهم
الفصل بينها وبين منصوبها بالظرف وشبهه اختيارًا، نحو: أريد أن عندي تفعد، وأريد أن في
الدار تفعد (1). وإنما حكمو بذلك "قياسًا على (أن) المشددة حيث يجوز ذلك فيها بجمع ما
اشترك فيه من المصدريَّة والعمل" (2).

وذهب الكوفيون إلى جوائز الفصل بينها وبين منصوبها بالشرط، نحو: أردت أنَّ إنْ
ترزم أوروك بالنصب، مع تبويزهم الإلغاء أيضًا، وجرم (أررك)، جوابًا لـ "إن" (3).

قالوا: "النصب على تأخير الشرط، والجزم على أنَّ خبر وضع موقع الجواب، فقلب
عليه حكمه، وهو في النية منصوب بـ (أن). وأطلقوا دخول الفاء، وأن يقال: أردت أنَّ إنْ
ترزم فأوروك، على أنَّ الفاء جواب الشرط، وأجازوا: ظننت أنَّ إنْ تَرزم أوروك،
بالنصب، وأوروك بالجزم، وفأوروك بالفاء والرفع (4). وذهب سيبويه والجمهوري (5)
إلى عدم جوائز الفصل بـ (أن) الناصبة والفعل لا
بظرف ولا تحور ولا غير ذلك.

يقول سيبويه معيَّنًا عن هذا المذهب، وموضّحًا سبب هذا الحكم: "لا تفصل بين
شيء مما ينصُب الفعل وبين الفعل سوى (إذن). . . ولم يفصلوا بين (أن). وأحوالهما وبين
الفعل كراهية أن يُشبهوها بما يعمل في الأسماء، نحو: ضربت وقتُت، لأنها لا تصرُّف١

---

(1) ينظر: الأرشيف 1441/4، والمساعد 265/3، وشفاء العليل 421/4، وجميع المواعم 91/4، وشرح الأخطوري
284/3.

(2) يمع المواعم 91/4.

(3) ينظر: الأرشيف 1441/4، وجميع المواعم 91/4، وحاشية الصبان 284/3.

(4) ينظر: الأرشيف 1441/4، والمساعد 265/3، وشفاء العليل 421/4، وجميع المواعم 91/4، وحاشية الصبان
284/3.

-318-
تصرف الأفعال نحو ضربت وقتلت. ولا تكون إلا في أول الكلام لزمة لموضعها لا تفارقه، فكررا الفصل لذلك، لأنه حرف واحد.\\n\\n\\n(1)\\n\\nوأنا الفصل بين (لن) ومعناها (فمنعه البصريون، وهشام الضرير في الاختيار، وأجازوه ب (ما) المصدرية الظرفيَّة في ضرورة الشعر)، كما في قول الشاعر:
\\n(2)\\n\\n\\nلما رأيت أبا يزيد مقاتلاً أدعه القتال وأشهد الهيجاء.
\\nقال ابن جني معلقا على هذا البيت: "أي لين أدعه القتال ما رأيت أبا يزيد مقاتلاً...\\nكم أتَّها، (لن بـ (أن)، فكما جاز الفصل بين (آن) واسمها بالظرف في نحو قولك: بلغت أن...\\nفي الدار زيداً، كذلك شبيه (لن) مع الضرورة - ما فعله بينها وبين منصوها بالظرف\\nالذي هو (ما رأيت أبا يزيد)، أي: مدة رؤياهم.
\\n(3)\\n\\n\\nلما، ونمني انصب (أدع)، وجواب الأول أن الأصل (لن ما)، ثم أعمدمة النون في الميم للنقيب، ولو صا خطأ للألف، وإنما حقه ما أن يبكيا متصلين... وعند الثاني أن اتنسبه ب (لن) و (ما) الظرفية وصلها ظرف له فاصل بينه وبين (لن) للضرورة. فيسأل...\\nأهبة: كيف يجعلتم قوله (لن أدعه القتال) مع قوله (لن أشهد الهيجاء)؟ فجواب بأن...\\nأهبة ليس معطوفا على (أدع)، بل نصب بأنه مضمرة، وأن الفعل عطف على القتال، أي:\\nلن أدعه القتال وشهد الهيجاء، على حد قول ميسون.
\\n(4)\\n\\n(الكتاب) 123.
\\n(5)\\n\\n(بيت): قضايا (لن) في النحو العربي (مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشعرية واللغة العربية) ص 104 - 105 العدد 2.
\\n(6)\\n\\n\\n(الكتاب) 1644/4، والمساعد، 3/2، ومعجم الموحوم 97.
\\n(7)\\n\\n(الكتاب) 164/2، وفانتش رد هو้วر ام صوف، 361/1، والتنواف 266/4، والشعر النشيد 53/2، والشعر النشيد 34/2، وفانتش رد هو้วر ام صوف، 361/1، وفانتش رد هو้วر ام صوف، 361/1، وفانتش رد هوвшей ام صوف، 361/1.
\\n(8)\\n\\n(الكتاب) 1644/1، والنسن 98، وفانتش رد هوвшей ام صوف، 361/1، وفانتش رد هوвшей ام صوف، 361/1، وفانتش رد هوвшей ام صوف، 361/1.
\\n(9)\\n\\n(الكتاب) 1518، وفانتش رد هوвшей ام صوف، 361/1، وفانتش رد هوвшей ام صوف، 361/1.
\\n(10)\\n\\nالله عمرو: هي ميسون بن تمك موهب معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه، وعذر البيت: أحكم إلى من تسي الشفوف، وهو من الشواهد التي خلفت في كتب العربية، وجدت في: الكتب 104 و150، والمجموع 278، وال песن 278، ومثل: "المجموعة" 278، ومثل: "المجموعة" 278، ومثل: "المجموعة" 278.
\\n(11)\\n\\n(الكتاب) 1518، وفانتش رد هوвшей ام صوف، 361/1، وفانتش رد هوвшей ام صوف، 361/1، وفانتش رد هوвшей ام صوف، 361/1.
\\n(12)\\n\\n(الكتاب) 1518، وفانتش رد هوвшей ام صوف، 361/1، وفانتش رد هوшей ام صوف، 361/1، وفانتش رد هوшей ام صوف، 361/1.
ولِبِسُ عَباَةً وْثَقَرُ عَيْنيٌّ(١).

وذهب الكسائي إلى جواز الفصل بين (لن) ومنصوبًا بالقسم، ومعمول الفعل، نحو:

لَنِ اللَّهُ أَكْرَمُ زَيْدًا، لَنَ زَيْدًا أَكْرَمُ، وَوَقَفَّهُ الْفَرَاي على الْقَسْم، وَوَزَادَ جُوُرَ الفَصِيل بِأَظْنُ نَحْوَ: لَنْ أَظْنُ أَزْوَرُكَ، بِالْبَصْب، وَبِالشَّرْط نَحْوَ: لَنْ يَتَرْزُوَّ أَزْوَرُكَ، بِالْبَصْب على إِعْمَالِ (لن)، أَوَ بِالْجِرْمِ (أَزْوَرُكَ)، عَلَى إِلْغَاءِ (لن)، وَجِعْهُ جَوْاَبُ لٍِّ(٢).

وأَمّا الفَصِيل بِنِ (كِي) وَالْفَعْل أَفْجَازُهُ الكِسْمِيٌّ(٣) مِعَ بَطَلَانِ عَمْلِ (كِي)، إِذَا كَانَ الفَاصِل مَعْمُولًا لِلْفَعْلِ، أَوْ قُسْمًا، أَوْ شَرْطًا نَحْوَ: أَكْرَمُكَ كَي غَلَامِي تَكْرِمُ، وَأَزْوَرُكَ كَي وَلَّدُ اللَّهُ تُوْرِي، وَأَزْوَرُكَ كَي إِنَّ تَكَافِيِ أَكْرَمُكَ.

وَخَالِف اَن مَالك (١) وَابْنِهِ بَدر الْدَيْن (٦) فَذَهِبَ إِلَيْهِ إِن هذِهِ الفَعْلَاَت لاَ تَأَثِّرُ هَا عَلَى عَمْلِ (كِي)، إِذ يَبْقِيُ الفَعْل مَنْصُوبًا بَعْضُهَا رَمْعَ الفَصِيل.

وَرَدَّ عَلَيْهِمَا بَنَ أَمَا اِحْتِرَاء مَذْهِبُ ثَلَاثٌ لَمْ تَقُلُّ بَهُ أَحَدٌ(٢).

وَمِنْ عَمْلِ البَصِرَٰيِّ وَهُشَامِ(٤) الفَصِيل بِنِ (كِي) وَمَعْمُوْلَهَا فِي الْإِحْتِيَارِ. يَقُولُ سِبْيُوْهَ: ذَاذُوُّ الْحَكْمِ، وَمِنْهُ جِنَّةٌ إِلَى أَنْ الفَصِيل بِنِ حَرْفِ النَّصْبِ وَمَعْمُوْلِهَا أَكْثَرَ قَبْعًا مِنِ الفَصِيل بِنِ حَرْفِ الجِرْمِ وَجِرْمِهِ: "وَمَّا لَا تَقْدِمُ فِيَ الأَسْمَاءِ الفَعْلُ الحَرْفُ العَوْمَلُ فِي الأَفْعَالِ الْجَانِمَةَ"، وَتَلْكَ: لَمْ، وَلَمْ، وَلَا الْيَتْجَرَّمُ الفَعْلَ فِي الْبَنِيَةِ، وَاللَّاِمِ الْيَتْجَرَّمُ فِي الْأَمَرِ، أَلَا تَرْى أَنْهُ لَا يَجْرُزُ أَنْ تَقُولَ: لَمْ، وَلَمْ، فَلَا يَجِزُ أَنْ تَفْصِيلُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الأَفْعَالِ بَينِهَا، كَمَا لَا يَجِزُ أَنْ تَفْصِيلُ بَيْنَ الْحَرْفِ الَّتِي نَجْرُ بَيْنَهمَا وَبَيْنَ الأَسْمَاءِ الْبَالِغِينَ، لَكِنَّ الْجَزْرَ نَظَيرُ الجُرْ، وَلَا يَجِزُ أنْ تَفْصِيلُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الفَعْلِ بِحَجْمٍ، كَمَا لَا يَجِزُ لَكَ أَنْ تَفْصِيلُ بَيْنَ الْجَارِ وَالْجِرْمِ بِحَجْمٍ، إلَّا بِشَرْعٍ.

١٠٢٧٩ -
١٠٢٧٩ -
١٠٢٧٩ -
١٠٢٧٩ -
١٠٢٧٩ -
١٠٢٧٩ -
١٠٢٧٩ -
١٠٢٧٩ -
ولا يتجوز ذلك في التي تعمل في الأفعال فتنصب كراهية أن تُشْكَب ما يجعل في الأسماء، إلا ترى أنه لا يتجوز أن تفصل بين الفعل وبين ما ينصبه بحذوئ كراهية أن يشتهوه بما يعمل في الاسم؛ لأنَّ الاسم ليس كالفعل، وكذلك ما يعمل فيه ليس كما يعمل في الفعل، إلا ترى إلى كثرة ما يعمل في الاسم وقلة هذا.

فهذه الأشياء فيما يُجزم أردًا وأقبح منها في نظيرها من الأسماء، وذلك أنك لو قلت: جلتك كب بك يؤخذ زيدًا لم يجز، وصار الفصل في الجزم والنصب أقبح منه في الجو للقلة مما يعمل في الأفعال، وكثرة ما يعمل في الاسم.”

واحذرك الكسايني(1)، والفراء(2)، وهشام(3) الفصل بين (اذن) والفعل بعمول الفعل، نحو إذن زيدًا أكرُم، وإنذن فيه أرغب، بالرفع وهو اختيار الفراء وهشام، والنصب وهو اختيار الكسايني.

وجَرَّه ابن بابشر(4)، وابن طاهر(5) بالدعاء والنداء، نحو: إذن يا زيد أحسن إليك، وإذا بغفر الله لك يدخلك الجنّة.

(1) الكتب 3/111.

(2) ينظر رأيه في: شرح الشهيل 325، والتشابه 1/364، والجني الناني 326، والمغني 1/22، وشرح التصريح 325.

(3) ينظر رأيه في: التصبير 325/3، ومهم المواقف 1/364، وشرح الآخرين 325/2.

(4) ينظر رأيه في: ضبط الألفاظ 325/2، ومهم المواقف 1/364، وشرح الآخرين 325/2.

(5) ينظر رأيه في: ضبط الألفاظ 325/2، ومهم المواقف 1/364، وشرح الآخرين 325/2.

(6) ينظر رأيه في: ضبط الألفاظ 325/2، ومهم المواقف 1/364، وشرح الآخرين 325/2.

والابن بابشر هو أبو الحسن طاهر بن أحمد بن بابشر النحوي المصري، أحد أعلام العربية، أخذ عن علماء مصر، وناجح في اللؤلؤ، ثم ظهر والقطع عن الدنيا، توفي بعد سنة 421 هـ. وله شرح الجمل للزجاجي، والمقدمة المحبة وشرحها، والمنهد في النحو وقد أخرجه أستاذنا د. محمد العمري حفظه الله، ولم أجد فيه.

(7) ينظر في: وفيات الأعيان 2/315، ؛ وسير أعلام النبلاء 324/18، والواقي بالوفيات 2/224.

(8) ينظر رأيه في: ضبط الألفاظ 325/2، ومهم المواقف 1/364، وشرح الآخرين 325/2.

والابن طاهر هو أبو بكر أحمد بن أحمد بن طاهر الأصلي البابلي النحوي، يُعرف بالخزاب، أخذ العربية عن أبي الفاسق بن الزمخشري، وغيره، وساد أعلى زمانه في العربية، وأخذ عنه أبو نور الخشيشي، وأبو خروف، وأقر به، وورد حلب والبصرة، ولم تعداد احتفظ عقله، وتوفي سنة 580 هـ. وله على كتاب سيره تعلقه سماها الطور.

(9) ينظر في: الولاي بالوفيات 2/81.
وجوزه ابن عصيم بالظروف والقسم، وفي هذا يقول: "وجوز الفصل بينهما وبين معموله بالقسم، والظروف، والعذر، نحو قولك: إذن والله أكرمك، وإذن في الدار آتيك، ولا يجوز ذلك في غيرها من النواصب إلا في الضرورة".

ولا يجوز البصريون (1) الفصل بين (اذن) وممومها بغير القسم، وقد نص سبويه على هذا موضعًا أنه إنما جاز فيها هذا لتصرفها تصرف (أري) بالإلغاء والتقديم والتأخير. يقول: "ولا تفصل بين شيء مما ينصب الفعل وبين الفعل سوى (اذن)، لأن (اذن) آشتهت (أري)، فهي في الأفعال متصلة (أري) في الأحاساء، وهي تلغي وتقدم وتؤخر، فلما تصرفت هذا التصرف اجتازوا على أن يفصلوا بينها وبين الفعل بالليمين." (3)

وَتَبَيِّنَ أَبُو عَلِىُ الْشَلَوْبِيُّ هذَا الحَكْمُ وَالعَلَةُ بِمَشْيِهِ مِنَ الْتَوْسِعَ فَقَالَ: "لِكُنْ الْعَرَبُ أَتِسْعَتْ فِي (اذن) اتِسْعَا عَمَلَهم في غيرها من النواصب، فأخبروا فيها دخولاً على الأفعال وعلى الأحاساء، فقالوا: إذن علَّل الله يقولُ ذلك، وكذلك - أيضًا - أجازوا دخولاً على معنى الحال فأجازوا أن يقولوا: أذن أظلم كاذباً... وأجازوا - أيضًا - أن يتأخر (اذن) عن الفعل فقالوا: أكرمك إذن... ومن ذلك أيضًا - أيضًا - أنهم أجازوا أن يفصلوا بين الفعل ومنصوبه بالقسم نحو: إذن والله أكرمك ذلك... فلم ينصعوا في (اذن) هذه الاتساعات قويت بذلك عنهم، فشبهوه بجوامع الأحاساء الناصبة؛ لقولهما هذا التصرف الذي تصرفتاه، ولكن لا بكل عوامل الأحاساء الناصبة، لكون يضعف عوامل الأحاساء الناصبة؛ لأن المشبه لا يقوى قوة المشبيح به، وأضعف عوامل الأحاساء الناصبة هي (ظلنت) وأحوالها... وكان تشبيههم لها بالظَّنِّ من عوامل الأحاساء الناصبة في أن أجازوا فيها إعمالها وإلغاءها".

وُزَادَ (لا) فاؤاقة بِنِدَادِ النَّصِبِ هذَهِ وَبِمَمُومُهَا. يُقَالُ الْمَاكِتُ عَنْ ذَكِرِهِ أَنْوَاعِ (لا) الَّذِيَةِ: "النَّوْصُ الثَّانِي: أَنْ تُزَادَ بَيْن النَّصِبِ لِلْبُدْعِ المَضَارِعِ وَمَنْصُوبِهِ، وَبَيْنَ جَازِهِ وَمِنْجِرَهِ، فَقُولُ فِي النَّصِبِ وَالْمَنْصُوبِ: عَجَبُ أن لَا تَقْومَ... وَضَرَّبَكَ حَتِّى لَا تَقْومَ، وَجَنُّكَ كَي لَا تَكْرَمْ زِيَادًا. وَحَمْلَةُ النَّوْصِ يُجَزَّ مَكَرَّةً (لا) بَيْنَهَا وَبَيْنَ مَمْوَلَاً، إلَّا لَمْ كَي وَلَامُ لِجُوُودٍ، وَ(أَو)، وَ(لِنَ)، لَعْلَى احْتِلَّتْ بِهَا." (4)

---

1. المقرب 2/226.
2. ينظر: المساعد 2/73.
3. الكتب 2/12-13 وينظر: المقتضب 2/11.
4. شرح المقدمة الجزولية 2476-477.
5. وصف المباي 2/77.
6. (1) (2) (3) (4)
ومن السلسلي(1) على الإجماع على جواز الفصل بين (كي) ومعموما بـ (لا)
الناوية، كقوله تعالى: "فَكَيْفَ لَا يُقْبَلُ دُوَّالَةً" (2)، وبـ(ما) الزائدة كقول الشاعر(3):
أردت لكيفما يعلم الناس أنه سراويل قياس والوفود شهود
كما أجازوا(4) الفصل فيما معنا، كقول الشاعر(5):
أردت لكيفما لا ترى في عورته ومن ذا الذي يعطي الكمال فيكمُل
ويظهر الأثر التركيبي لهذه المسألة في البحر المحيط في قول صاحبه: "و(آن) حرف
ثنائي الوضع ينسب منه مع الفعل الذي يليه مصدر ... وإذا نصب المضارع فلا يجوز
الفصل بينهما بشيء، وأجاز بعضهم الفصل بالظرف، وأجاز الكوفيون الفصل بينها وبين
معموما بالشرط(6)."
وأما الأثر المعنمو فيظهر حين جعل زيادة (لا) بعد (آن) و(كي) للتوكيد. يقولـ
رحمه الله - عند قوله تعالى: "قَالَ ﴿مَا مَتَّعَكَ أَلَّا تَسْتَجِدْ إِذْ أَمْرَتَكَ" (7)، "الظاهر أن (لا)
زائدة تفيد التوكيد والتحقيق، كنه في قوله: "إِذْ أَمْرَتَكَ" (8)، أي: لن تعلم، وكأنه قيل:
ليتحقق علم أهل الكتاب، وما منك أن تحقق السحود، وتلزم نفسه إذ أمرتك. ويدل
على زيداً قوله تعالى: "مَا مَتَّعَكَ أَنْ تَسْتَجِدَ" (9) وسقطوها في هذا دليل على زيادة في
ألا تستجد"(10).

وخلاصة القول أنه لا يجوز الفصل بين أدوات النصب ومعموما الفعل، ويعتبر من
ذلك (إذن) حيث يجوز الفصل بينها وبين منصوبها بالقسم؛ لتصريف تصرف (ظن) وأحوالا
من عوامل الأحكام.

(1) ينظر: شفاء العليل 24/924.
(2) سورة الحشر آية 7.
(3) من شواهد المسان 34/11 (سمل)، ونسبه لقيس بن عبيد.
(5) قائلة مجهول وهو من شواهد: الارتشاف 4/168، وجمع المئام 0/11، والخزاء 8/8 والرواية فيه: أردت
للمكا لا نتائ.
(6) البحر المحيط 118/1.
(7) سورة الإعراف آية 12.
(8) سورة الحديث آية 29.
(9) سورة ص آية 75.
(10) البحر المحيط 4/273.
المبحث الخامس: الأثر التركيبي والعنوي للفصل بين أجزاء الجملة
المسألة الأولى: الفصل بـ (أن) الزائدة بين (لم) الشرطية وفعل الشرط:

تأتي (لم) على ثلاثة أقسام(1):

الأول: أن تكون جامزة للفعل المضارع، فتصرف معناه إلى الماضي، كقوله تعالى:
فَوَلَمْ يَأْتِكُمْ شَيْءٌ مِّنِّ الْمَيْتَى حَلَّوًا مِّنْ قَبْلِهِمْ (1).

الثاني: أن تكون مميتة (ألا)، وهنا موضعان: بعد النفي، كقوله تعالى: (وَإِنْ كَانَ لَكُمَا جَمِيعٌ لَّدَى نَحْوِهَا (2)، وبعد اللفظ نحو: نشذُبُكُم بِاللهِ مَا فَعَلْتُمَا.

الثالث: أن تكون شرطية، وهي حرف وجوه لوجوب، وبعضهم يقول: حرف وجود لوجوب، ولا تدخل إلا على الماضي لفظًا نحو: لم جاء زبد أكرمه، أو معنى نحو: لم يقم زبد أحسنت إليه.

وجوهما فعل ماضٍ مثبت نحو: لم قام زبد قام عمرو، أو منفي نحو: لم قام زبد ما قام عمرو، أو ماضع منفي بـ (لم) نحو: لم قام زيد لم يقم عمرو، أو جملة اسمية مفرودة بـ (إذا) النحوية، كقوله تعالى: (فَأَقْرَأْنَاهُمْ جَاهِرَةً مَا كَانُوا يَكَانُونَ أَنَّهُمْ نَضَحُّكُونَ (3).

وكهفها حرف، وهو مذهب سفيه، وأكثر النحوين(4). يقول سفيه: "هذا باب ما يُختار فيه البصر ويسمى قيله منصوب بـ "على الفعل"، وهو باب الاستفهام، وذلك أن من الحروف حروفًا لا يذكر بعدها إلا الفعل، ولا يكون الذي يليها غيره، مظهراً أو مضارعًا، فسماؤه يليه الفعل إلا مظهراً (قد)، أو (بَدِيْلَة) و(لم)، وَخُوْهُمُ(5).

ودُبِّجَ جماعة من النحوين، منهم: ابن السراج(6)، وأبو علي الغارسي(7)، وابن جُرِّاح(10)، والهرئي(11)، إلى أن ظهر مميتة حين.

---

(1) ينظر: الجين المذبى/592، وصرف المباني/281.
(2) ينظر: سورة البقرة آية 214.
(3) ينظر: سورة البس آية 32.
(4) ينظر: سورة الرحمن آية 47.
(5) ينظر: رصيف المباني/284.
(6) ينظر: الكتب/98/1.
(7) ينظر: الجمع الموصوم/219/2.
(9) ينظر: شرح الأيوان المشكلة الإعراب/201، وينظر أيضاً: هم المواصل/219.
(10) ينظر: الخصائص/253/2، وكنان: هم المواصل/219.3.
(11) ينظر: الأزهار/199.
وتختار الملقى حرفيتها، ثم علَّق على الرأي القائل بالظرفية بقوله: "والأظهر مذهب الآخرين، لأن الإسمية فيها مكلة، والحرفية غير مكلفة، وكل مبين لِازم للبناء فالحكم عليه بالحرفية، إلا أنّ دلائل مقوية له في خ_uri الأسماء، ف- (لما) وإن كانت معيّنة (حُسن)، لا يخرجها هذا المعنى إلى الإسمية، فإنّ من الحروف ما يقنب بالأسماء وهو لازم للحرفية، ومنها ما يتقن بالفعلية، وهو لازم للحرفية"(1).

وذلك فعل صاحبنا أبو حيّان حين علّق على قوله تعالى: "وَلَقَدْ أَهْلَكَنَا الْقُرْوِينَ مِنْ قَلِيلٍ كُمْ (لما) ظَلَّلْمُوا"(2)، حيث قال: "ولنظة (لما) مشورة بالعالية، وهي حرف تعليق في الماضي، ومن ذهب إلى أنها حرف معمل ل- (أهللكن) كالخنشري مثبّتًا غيره، فإِنمايدل إذ ذلك على وقوع الفعل في حين الظلم، فلا يكون لها إشعار إذ ذلك بالعالية، لفقط: جئتُ حين قام زيد لم يكن يبحث متتبعًا عن قيام زيد، وأنّ ترى حينما جاءت (لما) كان جواها أو ما قام مقامه متبعًا عما بعدها، فدل ذلك على صحة مذهب سبئيه من أنها حرف وجوه لوجود "(3).

وذلك صنع المرادي أيضًا، ثم رجع ذلك لأوجهه خمسة: "أحدها: أنها ليس فيها شيء من علامات الأسماء، والثاني: أنها تقابل (لو)، وتحقيق تقابلهما أنّ تقول: لو قام زيد قام عمرو، ولكنه لم يقم لم يقم.

والثالث: أنها لو كانت ظرفًا لكان جواها عاملاً فيها، كما قال أبو علي، ويلزم من ذلك أن يكون الجواب واقعًا فيها؛ لأنّ العامل في الظرف يلزم أن يكون واقعًا فيه، وأنّ تقول: لما قمت أمرتُ، هكذا اليوم، وقال تعالى: "وّلَٰكِنَّ الْقُرْفَ (لما) ظَلَّمُوا"(4)، والمراد: أنّهم أُهلكوا بسبب ظلمهم، لأنّهم أُهلكوا حين ظلمهم مُتقدّم على إنشاؤهم، وإنّهم متقدمون على إهلاكهم.

الرابع: أنها تشعر بالتعليم، كما في الآية المذكورة، والظروف لا تشعر بالتعليم...

---

(1) رصف المباني، 284.
(2) سورة يونس آية 15.
(3) البقرة 13.
(4) سورة الكوثر آية 59.
والخامس: أنَّ جواها قد يقتربن بـ (إذا) الفجاحة، كقوله تعالى: "فَأَفَّا جَآءَ هُمْ يَوْمَ يُدْعَى الْخَيْرُ (أ)!"، وما بعد (إذا) الفجاحة لا يعمل فيما قبلها(3).

هذا وترادف كلام العلماء على زيادة (أن) بباطن(4) في موضعين(4):

الأول: بين (لو) وفعل الفسخ مذكرًا، كقول الشاعر(5):

وأكلن لكم يوم من الشر مظلم
وأقسم أن لو التقينا وأنتم أو متروكًا، كقول الشاعر(6):

أما والله أن لو كنت حراً وما بالحر أن لا العتيق

ونسب ابن هشام إلى سبوعه القول بزيادة (أن) بين الفسخ (و) لو، وهو خلاف الواقع(8)، فذهب سبوعه أن (أن) موضعًا للفسخ، كما أن اللام موضعًا في: لن جتنني لأكرملك، وهكذا نص عبرته: "وأتلعت الخيل عن قوله عز وجل: (7) وإذ أخذ الله ميئتي آل يافعين لما أهديكم من سياتو وحكتما نمّا جاءهم سموت مصحوبة يمّا معكم لتؤونُونَهوء ولقُنّوه وتره(7) (5)، فقال (ما) هاهنا مجهدة (الذي)، ودخلتها اللام كما دخلت:


المعنى: الرب اسم من كل شيء, والخير من كل شيء. اللسان 10/236 (عنوان).

(6) ينظر: المغني 2/33/1.


(8) سورة آل عمران آية 81.
على (إنّ) حينَّ قلتُ: واللهُ لَنَّ فعلتُ لأفعلُنِ، واللامِ في (ما) كهذِهِ التَّيُّ في (إنّ) واللامِ في الفعل كهذِه التَّيُّ في الفعل هَنَّ.

وَمثال هَذِهِ اللَّامِ الأولى (أنّ) إذا قلتُ: واللهُ أَنّ لَوّ فعلتْ لفعلتْ، وقال: 

«أَفَقَضْمُ أَنّ لَوّ التَّيَّنِيَّةِ وَأَتَمْمُ 

فَ (أنّ) في (لو) بمَوَّلةَ اللَّامِ في (ما) فَأَقْفَضْتَ هَاهَا لَمْ يَلَمَّ: لَامَ لِلأَوْلِي، وَلَا لِلُّجَوَّابِ. 

وَلَامِجُوَّابِ هي التَّيُّ بيّن عَلَى الْقَسْمِ، فَكَذَا اللَّامَانِ فِي وَلَامِ فَوْقَ عَلَى وَجْلَ 

لَمَّا عَزَّ لَهُمْ مِنَ السَّيِّبِ وَجَعَلَهُمْ شَيْئَهُمْ مَنْ جَاهَزْ كَمْ رَسُولُ مَسْتَمِعُ رَبُّهُمْ 

مَنْ عَزَّ لَهُمْ مِنَ السَّيِّبِ وَجَعَلَهُمْ شَيْئَهُمْ مَنْ جَاهَزْ كَمْ رَسُولُ مَسْتَمِعُ رَبُّهُمْ 

لَمْ تُؤْذِنْ لَهُمْ وَلُغَتْهُمْ ظُنُّهُمْ»، لَامِ لِلأَوْلِي، وأُخْرِي لِلُّجَوَّابِ. 

وَمَثَلَ ذلِكّ: (لَمَّا قَلْنَ بَيْعَكَ مِنْكَ 

لَامَ لِلأَوْلِي ؟(1)، إِنَّمَا دَخَلَتْ الْلَّامُ عَلَى نَيَّةِ الْبَيْنِينِ(2).

الثاني: تزَادُ (أَنّ) بِينَ القَسْمِ الثَّانِي مِنْ أَقْسَامِ (لَامٍ) - وَهَوَّ السَّرَّيْرِيَةِ - وَبِينَ شرَتِهَا.

وَمَنْ قَبْلُ هَذَا وَلَامِتْهَا حَيْثَ عَلَيْهِ، وَقُوْلَهُ هِمْ: (وَلَمْ يَأْتَنِ أَنّ جَاهَزَتْ 

رَسُولُ نُوْعَةً سَيَّةً بِهِمْ ؛(3)، وَقُوْلَهُ عَلَيْهِ: (لَمَّا قَلْنَ أَرَادَ أَنّ يَبْطَشَ بَلْ يَذِي 

يَذِي هُوَ عَدُوُّ 

لَهُمَا قَالَ نُبْوَسِي أَنْ تَأْتِينِ أَنْ تَمْلِيْنِ(4)

وَمَنْ قَبْلَ يُزَادُهَا فِي الْشَّعْرِ فِي هَذِهِ الْمَوْضُوَعِ قَوْلُ الشَّاعِرِ(5):

وَلَمَّا أَنْ رَأَيْتُ الْحَيْلَ قَيْلاً 

نَبَارِي بِالْخَيْرِ شَباً النَّوَى 

وَمِنْهُ - أَيْضاً - قَوْلُ الشَّاعِرِ(6):

أَنْبَحَتْ لِلْكَلَّى كَلِّ فَارْكِيْنَا 

وَلَمَّا أَنْ تَوَافَقْنَا قَلِيْلًَا 

(1) سُورَةُ الأَعْرَافُ آيَةٌ ١٨.
(2) الكَتَابٌ /٣٠ - ١٨٨.
(3) سُورَةُ بَوْعِيسَ آيَةٌ ٩٦.
(4) سُورَةُ الْمُكْتَبَاتُ آيَةٌ ٣٣.
(5) سُورَةُ الْفَاتِرُ آيَةٌ ١٩.
(6) قَالَتْهُ لِيُبِّيْلُ الْأَلْحَيْيَةِ: دُوَارَةٌ /٥٠، وَنَحْدُهُ فِي: المَعَانِيُّ الْكَبِيرُ /١٣١١ /١٦٨، وإِقْلِالُ الْخَلْلِ الْوَاقِعِ فِي

الجَلْمٌ /٣٨٥، وَالَّيْسِانِ /٥٤٢/١١ (قَبْلَ).

الْقَبْلِ: مَثَلُ الْخَلْلِ، قَبْلَ عِنْهَ عَلَى وَقْبِهِ قَبْلَ عَلَيْهِ، الَّيْسِانُ /٥٤٢/١١ (قَبْلَ).

شَبَابُ: شَابَةٌ كَلِّ شَيْءٍ: حَدَّ عَقْفِهِ، وَقُوْلُ: عَقْفُهُ، الَّيْسِانُ /٤٤٩/١٤ (شَبَابُ).

الْعَوْاْينُ: غَوْاُرُ الْرَّحَامِ: أَسْتَهِ، وَاِحْلَاقُ عَالِيَةِ الَّيْسِانِ /٨٦ /١٥ (عَلَى).

قَالَتْهُ مُجْهَلَةُ وَهُوَ مِنْ شَوَاهِدِ الْمَغْرِبِ /١١٠، وَضاْرِئُ ابن عَصْفُورٍ /٢٦، وَوَرَصُفُ المَبْنِيِّ /١٦٨.
فقد عارض ابن الأثير زيادة (أن) بعد (لم)، عند وقوفه على قول الحق تعالى: "فَلَمَّا أَرَادَ أَن يُطْلَبَ (١)"، حيث قال: "وَجَرَّتْ بَيْنَ يَدَيهِ وَبَيْنَ رَجُلٍ مِنَ النَّحْوِيِّينَ مَعَرُضَةً فِي هَذِهِ الْآيَةِ فَقَالَ: إِنَّ (٢) الأَوْلَى زَائِدًا، وَلَوْ حَدِّثَتْ فَقِيلُ: لمَّا أَرَادَ أَن يُطْلَبَ لَكَانَ المَعْنِي سَوَاءً، أَلَّا تُرَى إِلَى فُؤُودٍ تَعَالَى: "فَلَمَّا أَن جَاءَ أَلْبَسَهُ الْغَفَّةَ عَلَى وَجْهِهِ (٣)"، وقد اتفق النحاة على أن (٤) اللفظة بعد (لم) وقيل الفعل زائدة، فقلت: النحاة لا فتية لهم في مواقع الفصاحة والبلاغة، ولا عدّنهم معرفة بأسرارهما، من حيث إهمال نحاة، ولا شك أنهم وجدوا (٥) ترد بعد (لم) وقيل الفعل في القرآن الكريم، وفي كلام فصحاء فظنا أن المعنى يوجد كالمعين إذا سقطت، فقالوا: هذه زائدة. وليس الأمر كذلك بل إذا وردت (لم) وورد الفعل بعدا بإسقاط (أن) دل ذلك على الفوّر، وإذا لم يسقط لم يدلنا ذلك على أن الفعل كان على الفور، وإنّما كان في تراخ وإبطاء"(٦).

وبدحّن نفيه زيادة (أن) بعد (لم) ترادف كلام العلماء على زيادة لأجل التوكيد في هذا الموضع (٧)، وقصر الزمخشري معنّي التوكيد فيما عند تعليقه على قوله تعالى: "فَلَمَّا أَن جَاءَتْ رُسُلُهُمْ سَيَّةً بِهِمْ (٨)" فقلت: "(أن) صلى أُمَّةٌ، وجود التعلين مُتَرَجِّماً أحدهما على الآخر في وقين متجاورين لا فاصل بينهما، كأنه قيل: كما أحس بمجيئهم فإنّ ذلك من غير رَيَثٍ، خيفةٍ عليهم من قومهم"(٩).

وعلّق ابن هشام على قول الزمخشري بما يفيد قوله، حيث قال: "لا كلامٌ مخالف لكلام النحويين؛ لإطاباقهم على أنّ الزائد يؤكد معنى ما جيء به التوكيد، ولّا تفيد وقوع الفعل الثاني عقب الأول وتربي عليه، فالحرف الزائد يؤكد ذلك"(١٠).

وإضنّد ابن يعيش على صحة زيادة معذوفة في سورة هود والقصص واحدة. يقول:


١. سورة الفصص آية ١٩.
٢. سورة يوسف آية ٩٦.
٣. المثل السائر ١٥٢٢/ ٢.
٤. ينظر: الكتاب ٣٤٣/ ٤، المقتضب ٤٩/ ١، إعراب القرآن للنحاس ٣٤٥/ ٢، ومعاني الحروف للرمائي ١٦٣.
٥. والأرهاة ٦٨، وإصلاح الخلل ٣٨٥/ ٨، وشرح المفصل ١٣٠/ ٨.
٦. سورة التنكوت آية ٣٣.
٧. الكشاف ٤٥/ ٣.
٨. المغني ٣٠١.
٩. ١٠. ١١.
فيهم (1)، فهـ (أَنَّ) فيه مُوكِّدة بدليل قوله تعالى في سورة هود: ﴿وَلَا جَآءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا ﴾(2) والسِّيَّارِيَّة (3)، والقصة واحدة (4).

ويبقى الآخر التوكيدي لهذه المسألة في البحر المحيط حين حمل أبو حيان زيادة (أَنَّ) بعد ﴿لَمْ يْقَسَّمُ عَلَيْهَا مَعَظِمُ﴾ (5) ﴿وَلَا أَنْ جَآءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا﴾ (6) يقول: "و(أَنَّ) بعد (لَمْ) يطرد زيادته، وقبل (لَو) إذا سبّق قسّم، كقوله: فاقسمُ إن له القدر وأنتم لكلكم يوتم من الشرّ مظلوم"(1)

وكتالله صنع عند تعليقه على قوله تعالى: ﴿وَلَا أَنْ جَآءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا﴾ (6) حيث قال: "رَدَّةً (أَنَّ) بعد (لَمْ) وهو قِياس مُّقَرَّد"(1)

وأمّا الآخر المعنوي فيظهر في قوله: "وتنمو (أَنَّ) أيضًا - زائدة، وترّطَد زيدانَها بعد (لَمْ) ولا تفقيذ إذ ذاك إلا التوكيدي"(7).

---

(1) سورة العنكبوت آية 33
(2) سورة هود آية 77
(3) شرح الفصل 130/131
(4) البحر المحيط 110/117
(5) سورة العنكبوت آية 33
(6) البحر المحيط 150/118
(7) البحر المحيط 118/1
المسألة الثانية: الفصل بين لام القسم والفعل المضارع المراد توكيده:

يُلَبِّق الفعل للتوهيد نونان: إحداهما ثقلة كـ "إنه بيت"، والأخرى خفيفة كـ "اقصِدْنِ"، وقد اجتمعا في قوله تعالى: "لَيْسَ جَنَّةٌ وَلَيْكُونَا مِنَ الصَّغِيرِينَ".(1)

وهم أصلان عند البصريين، وأما الكوفيون فговор أن الخفيفة فرع عن الثقيلة.(2)

ورَدَّ رأي الكوفيون بأن الخفيفة تتغير في الوقت، ويوقف عليها بلألف، كقوله تعالى:

"لَعَلَّهُمَا يَسْتَفْعَلَانَ".(3)، وقوله تعالى: "لَيْسَ جَنَّةٌ وَلَيْكُونَا مِنَ الصَّغِيرِينَ"، فقد أجمع القراء على أن الوقت في هذه الموضعين بلألف لا يغير، فلو كانت هذه اللون خفيفة من الثقيلة لما كانت تتغير في الوقت، إذ ليست كـ "إن"، ولن تكون المخففة من "إن"، ولن تكون بسبب عدم تغيرها في الوقت.(4)

ويعدُ التوكيد بالثقافة أبلغ وأشد,(5) لتكرير اللون فيها،(6) ولأن زيادة لبناء تدلّ على زيادة المعنِي.(7)، كما يعود استعمال هذه اللون أكثر من استعمال اللون المخففة.(8)

وإذا دخلت هاتان النونان على الأفعال أثر فيهما تأثيرين، تأثير من جهة البناء، والأخر من جهة زمان الفعل. وفي هذا يقول ابن يعيش: "أعلم أن هاتان النونين الشديدة والخفيفة من حروف المعاني، والمراد بما التوكيد، ولا تدخلان إلا على الأفعال المستقبلة خاصة، وتؤثران فيما تأثيرين، تأثيراً في لفظها وتآثرهما في معناهما، فتأثير اللفظ إخراج الفعل إلى البناء بعد أن كان معرباً، وتأثير المعنى إخلاص الفعل للاستقبال بعد أن كان يصح لهما.(9)

---

(1) سورة يوسف آية ٣٢
(2) نظير: الإضاف ٢/٦٩، المسألة رقم ٩٤، والجذب النداي /١٤١، والمغني /٣٩٣
(3) سورة العلق آية ١٥
(4) نظير: الإضاف ٢/٦٥٨، ومسألة رقم ٩٤
(5) نظير: الكتب /٥٠٠، والمعجم /٢٥٩، وشرح المفصل /٣٧، والمغرب /٦٢، وشرح المباني /٣٣٤، وتوضيح المفاصل ٣/١١٧، والمغني ٣/٣٩٢، وشرح الأشرعي /٢٢٢
(6) نظير: البيان في شرح المعجم /١١٠، وشرح المفصل /٣٧، وشرح المباني /٣٣٤، وتوضيح المفاصل ٣/٢٢٢
(7) نظير: حاشية الأنبا /٢٢٢
(8) نظير: الكتب /٥٤٣، والبيان في شرح المعجم /٦١
(9) شرح المفصل /٣٧
ويؤكد بما الأمر (1) جوازه (2)، إلا إذا كان (أي فعل) في التعبج؛ لأن معناه كمعنى

الفعل الماضي (3).

ولا يؤكد بما الماضي مطلقًا (4)، لأنهما تخلصان مدحهما للاستقبال وذلك ينافي

المضي (5)، وأما قوله صلى الله عليه وسلم: "إني أدرك أن أحدًا منكم الدجال" (6)، وقول

الشاعر (7):

لا سلام لك بل رحمت مثمنًا
في ملك على السعد (8)، أو أن يكون الماضي مستقبلا معينًا (9).

وأما المضارع فيكون توعيده جائزًا، أو واجبًا، فأما الواجب فيقع إذا تحققت هذه

الشروط (10):

1 - أن يكون هذا الفعل جوابًا لقسم.

2 - أن يكون الفعل الماضي مثنيًا، فإن كان مثنيًا لم تدخله النون ولو كان النفي

مقدًا، كقوله تعالى: "كَأَيْنَّا نَقْصُوْهَا تَذَكَّرُونَ" (11)، أي: لا تفعو.

3 - أن يكون مستقبلاً، فلو ذل على الحال لم يؤدى بالنون، كقراءة (12) ابن كثير (13)

"لاقسم يوم القيامة" (14).


(2) ينظر: توضيح المقاصد 3/17، والمساعد 2/265.

(3) ينظر: المغني / 339.

(4) ينظر: الكثاب / 305، والقرب / 73، وأوضح المسالك / 94، والمغني / 339.

(5) ينظر: شرح التصريح / 3/2.


(7) قاله منجول وهو في: الجين الذاني / 142، والمغني / 339/2، وشرح التصريح / 2/2، وشرح الأخري / 2/3، وفي شرح شواهد المغني / 767، "التقي: من تجني الحم إذا عصدته بالنشيد، والصابرة: المحبة والعنق، وإعانه: من

جح إذا مال.


(9) ينظر: شرح التصريح / 2/13، والجين الذاني / 143.

(10) ينظر: أوضح المسالك / 4/5، ووضوح المقاصد / 3/17، وشرح التصريح / 203/2، 204/2.

(11) سورة يوسف آية 85.

(12) ينظر: السبعة لابن ماجه / 661، وإرشاد المبتدئ / 611.

(13) ابن كثير هو أبو سعيد عبد الله بن كثير الكنكداري، أحد القراء السبعة، والدار بطن لنظم منهم نعم الدين، وهو أيضًا من بين الرواة، وقد تمت إليه في سياقين، وهو وصي على عصره في علوم الفقه، وكان شيخًا كبيرًا من الطبقة الثانية من التابعين، مات بمكة سنة 120 هـ.

(14) ينظر: وفيات الأعيان / 41، والوافي بالوفيات / 220، وسير أعلام البلاء / 343.

(15) سورة القيامة آية 1.
4- أن يكون غير مفصل من لامه بفاصل، كنقوله تعالى: { وَتَلَّهُ أَحَكيَّنَ
اصْحَبْهُ اِلْحَيَاتَ } (1)، فإن فصل من هذه اللام بفاصل لم يجز توكيده، وهذه الفواصل هي: حرف التنفس كما في قوله تعالى: { وَلَسْوَفْ يَعْطَبِنَّ رَبّكَ
فَقَرْصُي } (2)، وقد، نحو: واللَّهِ لَدَيْنَا أَظْلَمُ رَبُّ نَكْرَبُ } (3) Qeemum، وعموم الفعل المضارع،
كنقوله تعالى: { وَلَيْنَ مَعْمِمٌ أَوْ فَقِيْحٌ لَّلَّهُ أَحَكيَّنَ } (4)، ومنه قول
الشاعر: (4)
جوابًا به تنجو اعتمد فورًا

أعْنَ عمَّل أسفلت لا غُنْتَ تَسَاءَلَ

وقد خصَّ ابن السراج الشرط الأخير بحديث هذا نصه: "وَتَقُولُ: لَنَ جَنْتُني
لْآكِرَمُكَ الْوَلَّيِّ، وَالثانية لِلْعَيْنِ، وَلَنَ جَنْتُني إِلَيْكَ أَقْصَدُ،
ولِلْآكِرَمُ أَكُرَّم، وَلَنَ تَنْفَ (أَكُرَّم)؛ لِلَّهُ الَّذِي لَمْ نُقَعْ عَلَيْهِ، وَلَوْ وَقَعَتْ عَلَيْهِ، وَلْيَقُولُ: لْآكِرَمُكَ،
وَكَذَلِكَ لَنَ جَنْتُني لْآكِفْنُكَ بَكَّ، وَفِي كِتَابِ اللَّهِ عِنْدَ رَبِّكَ: { وَلَيْنَ مَعْمِمٌ أَوْ فَقِيْحٌ لَّلَّهُ أَحَكيَّنَ } (5)، لما وقعت اللَّام على كلام مع الفعل لم تدخل النون "(2)"

ومنذ قول ابن عصفور: "إِذَا كَانَ الفَعْل مُستَقِلًا أَدْخَلَتْ عَلَيْهِ في الإِجْبَارِ الَّذِي
وَحْدَهَا، إِنْ فُسَطَتْ بِنَبَأٍ وَبَيْنَ الْفَعْلِ وَهُوَ قُوْلَهُ عَلَى: { لَلَّهَ أَحَكيَّنَ } (6)، وَإِنْ لمْ يَفْصِل
بِنَهْمَ أَدْخَلَتْ عَلَيْهِ الْلَّامِ وَإِحْدَى الْبَوْنِ "(2)."

ويظهر الأَثرُ الَّتَرْكِيُّ هَذِهِ المَسَأَلَةِ في البَحْرِ المَجِيدِ يَنْتَظِرُ أَيْ حَيَّانَ عَلَى الْآيَة
السابقة حيث قال - رَجُمَ اللَّهُمَّ -: "لَمْ يَؤُكَّدَ الفَعْلُ الْوَاقِعُ جَوَابًا لِلْقَسْمِ المَخْدُوفِ، لِأَنَّهُ فَصِل
بَيْنَ الْلَّامِ المُقْلِقِ بُهَا الْقَسْمُ وَبُهَا الْبَالَّغُ وَالْجَمُرُ، وَلَوْ تَأَخَّرَ لَكَانَ: لْحَتَّرَنَّ إِلَيْهِ، كَنَّهَا:
لْيَقُولُ: مَا مِكْسَحَتِي" (7)، وسَوَاء كَانَ الفَعْلُ مَعْمُومًا الْفَعْلُ كَهُذَا، وَأَوْسَفَ كَنَّهَا:
قَلْسَوْفُ تَعْمَهُونَ } (3) أَوْ بَقَدْ، كَنَّهَا قَالَ الشَّاعِرَ: (4)

(1) سورة الأنبياء آية 67.
(2) سورة الوضي أية 5.
(3) سورة آل عمران آية 158.
(4) قائلة مجهول وقعته في: شرح التسهيل 3/209، وشرح التصريح 2/50.
(5) سورة آل عمران آية 158.
(6) الأصول 2/166 - 167.
(7) المقرب 2/201.
(8) سورة هود آية 8.
(9) سورة الشعراء آية 49.
(10) قائلة أمير العين. ديوانه /1400 وهو من شواهد: الفدر المصون 3/460.

- 332 -
كذبت لقد أصبي على المرء عرُسُه وأمعن عرسي أن يُزنُّما الخالي(1) وأما الأثر المعنوي فيظهر بعد أن ذكر كلام الزمخشري الذي علق على الآية السابقة بحديث هذا نصه: "إلى الله الرحيم الواسع الرحمة المثيب العظيم الثواب تخشنون ولوقوع اسم الله تعالى هذا الموقف مع تقديمه وإدخال اللام على الحرف المتصل به شأن ليس بالخفيف(2) حيث قال - رحمه الله -: "وهو عندنا لا يدل بالوضع على ذلك، وإنما يدل التقدم على الانتباه بالشيء والاهتمام بذكره كما قال سبويه(3)، وزاده حسنا أن تأخر الفعل هنا فاصلا، فلو تأخر المحرور لفات هذا الغرض(4)."

(1) البحر المحيط ٣/٩٧.
(2) الكشاف ٤٢٦/١.
(3) ينظر: الكتاب ٣٤/١.
(4) البحر المحيط ٣/٩٦.
المبحث السادس: الأثر الإعراوي والتركيبي والمعنوي للفصل بين العوامل الحرفية وعمولاتها.

المسألة الأولى: الفصل بـ (ما) الزراعة بين إن وأخوًا وبيباً أسمائها:

إذا اتصلت (ما) الكفالة بـ (إن) وأخوًا أتمت وصارت صاحبة لأن تلبية الأسماء والأفعال. يقول سبئيه: "هذا باب الخروج الذي يجوز أن يلبيها بعدها الأسماء، ويجوز أن يلبيها بعدها الأفعال، وهي: كن، وإنما، وكأنما، وإذا، وفو، وفو ذو، لأنها حروف لا تعمل شيئًا، فتركت الأمهات بعدها على حالها، كانا لم يذكر قبلها شيء، فلم يجاوز ذا بما إذا كانت لا تغيّر ما دخلت عليه، فيجعلوا الاسم الأول بما من الفعل" (1).

وقال في موضع آخر: "اعلم أن كل موضع تقع فيه (إن) تقع فيه (أنا)، وما أبتديء بعدها صلة لها، كما أن الذي أبتديء بعد الذي صلة له، ولا تكون هي عاملة فيما بعده، كما لا يكون الذي عاملًا فيما بعده" (2).

وهناك التحديرون في نصب الأمهات بعد أن تلحق (ما) هذه الخروج، فذهب سبئيه والأخفس (3) إلى أنه لا يجوز ذلك إلا في (ليما)، وعزا أبو حيان ذلك إلى أكثر أصحابه (4). وفي هذا يقول سبئيه، جعلًا الإلغاء في (ليما) حسبًا: "أنا: ليننا زيدًا منطلق، فإن الإلغاء فيه حسن، وقد كان رؤية بن الحجاج (5) ينده هذا البيت رفعًا (6) قال: ألا ليتما هذا الحمام لنا إلى حمامنا ونُضّفه فقد (7)

(1) الكتب 3/116.
(2) سابق 3/129.
(3) نظر: الاصطلاحات 3/1285.
(4) نظر: الاصطلاحات 3/1285.
(5) هو عبد الله بن رؤية بن ليبيد بن صخر، ينتهي إلى زيد منة بن قيم، أبو الحجاج ويقال أبو الحجاج النسيمي، الراهم المشهور، وهو نزاع عن أمور البصرة، جمع أباه، وأبا هريرة، والسباق الكري، وروى عنه أبو عبيد بن المتن، والضر بن حمّل، توفي زمن المنصور سنة 145 هـ.
فوقفت على وجهين: على أن يكون مجزية قول من قال: "من لا ما بعوضةٍ"، أو يكون مجزية قوله: إنما زيدُ منطقٌ (۳). وذهب الفراء إلى أنه لا يجوز كفْ (۴) ل(ليت) ولا ل(لمع)، بل يجب إعماهما، فنقول: ليتما زيدًا قائمًا، ولهما بكرًا قادمًا (۳). ووافقه الحميدة حيث قال: "وتعمل (ليت) وللمع"، و(كأن) لقوة دلاتها على الفعل، وتغفِّر معين الابتداء، فنقول: ليتما زيدًا قائمًا، ولهما محمداً منطقًا (۴). وهذا الرأي - أعني رأي الفراء والحميدة - يبطل دعوى ابن مالك (۸) الإجماع جواز الأعمال والإهمال في (ليت). وذهب الزجاجي (۹) والزمخشري (۷) وابن مالك (۸)، إلى حوائج النصب فيها كلها، إذا اتصلت بـ (۵)، ونسب هذا إلى ابن السراج (۷) ويُدعَى هذه النسبة ما في كتابه الموجزة (۴)، والأصول، إذ احترقت فيها عن (۶) فقط، حيث قال في كتابه الثاني: "وتدخلت (۵) زائدة على (۶) على ضمير، فمرة تكون ملغاة دخولها كخروجهما، لا تغير إعرابًا، تقول: إما زيدًا منطقًا، وتتدخل على (۶) كافية فتبنى معها بناء فيبطل بشبهها بالفعل، فنقول: إما زيدًا منطقًا، ف(۶) هما مجزية فعل ملغي، مثل: أشهد لزبدُ حُبّ منكُ "(۷).

(۱) سورة البقرة آية ۲۵، والرفع قراءة الضحائ، وابن أنيعمة (ببت)، منظور الدير المصون/۸۲۳ /۴۲۵.
(۳) الكتب/۸۲۶-۱۱۸.
(۴) منظور: الأرشاد/۳، ۲۸۵/۱۹۱، وافتحم ۲، وقليلاً ۱۰/۲۵۲.
(۵) منظور: شرح السهل/۲، ۲۸۵/۱۹۲.
(۶) منظور: الجمل/۲، ۳۰۳، وابن أنيعمة: الأرشاد/۳ ۲۸۵/۱۹۱.
(۷) منظور: المفصل/۲، ۲۸۵/۱۹۲، وابن أنيعمة: الأرشاد/۳ ۲۸۵/۱۹۲.
(۸) منظور: شرح السهل/۱، ۳۸۵.
(۹) منظور: شرح السهل/۱، ۴۸۵.
(۱۰) منظور: المفصل/۱، ۳۸.
(۱۱) الأصول/۲، ۳۸۵.
ودكر ابن برهان العكبري (1) أن الكسائي والأخفش حكيا عن العرب: إنما زيداً قائم، فأعمل مع زيادة (ما).

والرضي السيوطي (2) جواز الوجهين في (ليتما)، واختار الاقتصر على ما سُمع في (إنما)، وأوجب الإلغاء في الباقي؛ لعدم سماع الأعمال فيها.

وسبقه إلى هذا ابن عقيل حين قال: "والصحيح المذهب الأول، وهو أنه لا يعمل فيها مع (ما) إلاّ (ليتما)، وأما ما حكاه الأخفش والكسائي فشاذ" (3).

وجاز الوجهان في (ليتما) دون سائر أحوالهم؛ لبقاء اختصاصها بالدخول على الأسماء مختلف أحوالها. يقول ابن عصفور: "وأما (ليتما) فلم تُروها العرب الفعل قط، لا يحفظ في كلامهم: لتما يقوم زيد" (4).

وقال ابن مالك: "إن أصول (ما) بما لم يزل اختصاصها بالأسماء مختلف أحوالها فإن أصول (ما) بما أزال اختصاصها بالأسماء، فاستحققت (ليتما) بقاء العمل دون (إنما)

و(كأنها) و(لكلما) و(لعلم) (5).

هذا - واحتفلوا في ماهية (ما)، فذهب كثير من التحويين (6) إلى أهل زائدة كافية عن العمل، مهيئة للدخول على الأفعال، بل جعل السيوطي ذلك هو المتعارف عليه حين قال: "ثم (ما) المذكورة زائدة كافية عن العمل، مهيئة للدخول هذه الأحرف على الجمل، هذا هو المعروف" (7).

ووزعم ابن دُرْستُوئْيَ وبعض الكوفييين (8) أنها نكرة مبهمة ممزقة الصغر لما فيها من التفخيم، والجملة التي بعدها في موضع الخبر، ومفسرة لها كالتالي بعد ضمير الشأّن.


(2) ينظر: هم الموام / 141.

(3) ينظر: شرح ابن عقيل / 376.

(4) ينظر: شرح الجمال / 435.

(5) ينظر: شرح التسهيل / 38.


(7) ينظر: هم الموام / 191.

(8) ينظر: هم الموام / 191.
وردَّة بأيّتها لم كانت كذلك لاستعمالاتها في جميع النواحي كضمير الشأن.

وُسابَ إلى أبي علي الفارسي القول بأنَّها نافية، مستدلاً على ذلك بأيّتها أفادت معين الحصر في نحو قوله تعالى: "إِنَّمَا اللَّهُ إِلَّا وَاحٌٰدٌ" (١)، والمعنى: وما الله إلا إلهٌ واحد. وعقب ابن هشام على هذا - بعد أن ذكر هذه النسبة - بقوله: "وبعضهم ينسب القول بأيّتها نافية للفارسي في كتابه الشيرازيات، ولم يقل ذلك الفارسي، لا في الشيرازيات، ولا في غيرها، ولا قاله نحوُّ غيره" (٢).

وتفيدِ (أيّما) الحصر على رأي الجمهور، وأجرى الرخصيري (أيّما) لبنيّ (أيّما) في إفادته الحصر، وتبين ذلك في موقعه من الآية الكريمة: "قُل إِنَّمَا يَوْحِيُّ إِلَى أُمُّهُمُ إِنَّهُمْ إِنَّهُمْ وَاحِدٌٰنَ" (٣)، حيث قال: "إِنَّمَا لِقَصْرِ الحُكْمِ عَلَيْهِمْ، أو لِقَصْرِ الشَّيْءِ عَلَيْهِمْ حُكْمًا، كقولك: إِنَّمَا زِيدَ قَائِمًا، وإنَّمَا يَقْبَلُ زِيدًا، وقد اجتمع المثلان في هذه الآية؛ لأنَّ (إِنَّمَا) يوحي إلىِ مع فاعله ممتلئ: إنَّمَا يَقْبَلُ زِيدًا. وإنَّمَا يَقْبَلُ إِلَيْهِ وَاحِدًا (إِنَّمَا) يَوْحِي إِلَى، بِمَتَّى مَتَّى: إنَّمَا يَقْبَلُ إِلَيْهِ وَاحِدًا (إِنَّمَا) يَوْحِي إِلَيْهِ وَاحِدًا، وفائدَة اجتماعهما الدلالية على أنَّ الوحي إلى الرسول صلى الله عليه وسلم مقصور على استثناء بالوحدانية (٤).

ووافق البضائيُّ الرخصيري عند تعليقه على الآية السابقة، حيث قال: "أي ما يوحي إِلَيْهِ إِلَّا أنَّهُ لَمْ تَكُمَّ إِلَّا إِلَيْهِ وَاحِدًا، وذلك لأنَّ المقصود الأصلي من بعثته مقصور على التوحيد، فالوحي لأولِه حكم على الشيء، والثانية على العكس (٥).

ويظهر الأثر الإعرابي لهذه المسألة في البحر المحيط عند تعليق أبي حيان على قوله تعالى: "إِنَّمَا ذَلِكَ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ أَوْلَادَهُ ۖ إِنَّمَا هُمْ مَثَلُ النَّافِئِينِ" (٦)، حيث قال: "(ما) هي الكاففة لِـ (إنَّمَا) عن العمل (٦). "

١) نظر: السبق ١٩١٣.
٢) نظر: حروف المفصل ٤٥، والمجمع ١٩١٣.
٣) سورة النساء آية ١٧١.
(٤) المعيق ٥، ٣، ١٣٧.
(٥) نظر: الريحان ١٣٧.
(٦) بنظير: ظاهرة القصر في كشاف الرخصيري (مجلة التراث العربي)، عام ص ٤٤، السنة ١٠، ١٤٨٣ هـ - صفر ١٤٨٣/٢.
(٧) سورة الأنبياء آية ١٠٨.
(٨) الكشاف ١٣٦/٣.
(٩) نور النهاد وأسرار التأويل ١١١/٤.
(٩) سورة آل عمران آية ١٧٥.
(١٠) البحر المحيط ١٢٠/٣.
وأما الأمر التركيبي فيظهر حين جعل دخول (ما) على هذه الأحرف مؤذنًا بأسلوب جديد وهو الدخول على الجملة الفعلية. يقول - رحمه الله -: "والظاهرة أن (ما) في (إِنّما) كافة مهيئة لدخول (إِنّ) على الجملة الفعلية"(1).

وأما الأمر المعني فيظهر حين اعتراض - رحمه الله - على الزمخشري الذي قال بإعادة (إِنّما) (أَلَيْما) الحصر، حيث قال - رحمه الله -: "وأنا ما ذكرت في (إِنّما) أنها لقصر ما ذكر، فهو مبني على (إِنّما) للحصر، وقد قررت أنها لا تكون للحصر. وإن مع (ما) كمغي كمغي (كأنى) وليل، فكما أنا لا تفيد الحصر في التشبيه، ولا الحصر في الترجي، فكذلك لا تفيد مع (إِنّما). وأنا جعلت (إِنّما) المفتولة الهمرة مثل مكسورًا يدل على القصر فلا نعلم الخلاف إلا في (إِنّما) بالكسر، وأنا الفتح فحرف مصدر ينسبه منه ما بعدها مصدر، فالمجزرة بعدها ليست جملة مستقلة، ولو كانت (إِنّما) دالة على الحصر لزم أن يقال: إنه لم يوح إليه شيء إلا التوحيد، وذلك لا يصح فيه، إذ قد أوحى له أشياء غير التوحيد"(2).

 واضطراب(3) أبو حيان - رحمه الله - في القول بإعادة (إِنّما) الحصر، فتارة ينفي القول بإفادته الحصر كما في موقفه السابق، وأخرى يثبت ذلك. ويظهر الموقف الثاني عند تعليقه على قوله تعالى: "أَلَيْما إِنَّما سَكَرَتْ أَبْصَرُنا"(4)، حيث قال - رحمه الله -:

"وَجَاءَ نُفْظَ (إِنّما) مَشْرَعًا بِالحَصْرِ، كَأَنَّهُ قَالَ: لَيْسَ ذَلِكَ إِلَّا تَسَكِّبًا لِلأَبْصَارِ"(5).

كما يتضح ذلك من تعليقه على قوله تعالى: "إِنَّما هُوَ إِلَّا إِنَّهُ وَجِيدٌ"(6)، حيث قال - رحمه الله -: "وَلَا هُوَ مَنِيْنٌ عَقَبَاتُ الْإِنَّهِ، وَأَسْتَمِلَ النِّتْحَةَ عَن أَتْخَاذِ الْإِنَّهِ أَحَدَ تَعِيَّنَ أَنَّهُ إِلَهٌ وَاحِدٌ، كَأَنَّهُ قَالَ "إِنَّهُ هُوَ إِلَّا وَجِيدٌ"((7); بَأَدَّةَ الحَصْرَ وَبِالتأكيد"(8).

______________________________
(1) البحر المحيط 432/3
(2) البحر المحيط 344/7
(3) نظر: مواقف نحوية مضطربة في كتاب البحر المحيط، د. عبدالفتاح جبرى/85 - 87.
(4) سورة الحجر آية 10.
(5) البحر المحيط 449/5
(6) سورة البقرة آية 61.
(7) البحر المحيط 501/5.
(8) توضيح: مواقف نحوية مضطربة في كتاب البحر المحيط، د. عبدالفتاح جبرى/85 - 87.
المسألة الثانية: الفصل بعد حروف الجر ومجهره:

تعداد (ما) بعد حروف الجر فلا تعيقها عن العمل، وقد أشار الناظم إلى ذلك بقوله:

وأما بعد من واعظ وباء زيد ما فلم يعق عن عمل قد علما

وشرح ابن عقيل هذا البيت فقال: "تعداد (ما) بعد (من) و(عن) (والباء)، فلا تكفها عن العمل، كقوله تعالى: { هم خطيئتهم}، وقوله تعالى: { عمًا قليلًا}، ولا يصبون ندمينا}، وقوله تعالى: { قلما رحمته من الله ليست لهم}.

وذكر الشيخ خالد الأزهري أنه كثيرًا ما تعداد (ما) بعد الحروف الجازية السابقة، وأنها تعداد قليلاً بعد السلام فلا تكفها عن العمل، ومثل لذلك يقول الشاعر:

إن لم كله شيء قراراً

وقد كتب سيبويه إجمال (من) بـ (ما)، وجعلها كـ (رَنْما) في قوله: "وقوله: إنك ما أن أفعل ذاك، كأنه قال: إنك من الأمر أو من الشأن أن أفعل ذاك، وفوقع (ما) هذا الموقع، كما تقول العرب: باسمه، يريدون: نفس الشيء ماله... وإن شئت قلت: إنما أفعل، تكون (ما) مع (من) مرفعة كلمة واحدة نحو: رَنْما. قال أبو حنيفة النميري:

أي لمية نضرب الكبش ضربة على رأسه تلقي اللسان من الفم

ووفق المفرد سيبويه حين قال: وقوله: إنك ما أفعل على معنى: رَنْما أفعل، كما قال:

أي لمية نضرب الكبش ضربة على رأسه تلقي اللسان من الفم

(1) ينظر: الألفية 59.
(2) سورة نوح آية 35.
(3) سورة المؤمنون آية 45.
(4) سورة آل عمران آية 159.
(5) شرح ابن عقيل 31/32.
(6) قاله مجهول وهو من شوهد شرح التصريج 2/21.
(7) ينظر: شرح التصريج 21.
(8) ينظر: ديوانه 174/7، ويدعوة في: المتضامن 4/144، والمسائل المشكلة 287/4، والأزهري 91/1، وتحصل عن النحاة 543/2، والكتاب 877، والأمالي الشجيرة 3/567، والمغني 1311/1، وشرح التصريج 10/2، والمعجم 4/126، والحديث 2/215.
(9) ينظر: الكتب 156.
(10) المقتضى 174/4.
وقف الفارسي على قول سيبويه والمبرد، ثم حمله على شيئين، أحدهما التقليل كـ (ربما)، واستبعد ذلك: لعدم حصول المعنى في البيت. يقول: "قال سيبويه: أنني ما أفعل ذلك، فتكون (ربما) مع أفعل مرفعة كلمة واحدة نحو (ربما)... وقال أبو العباس: تقول: إنني ما أفعل، على معنى: ربما أفعل... وقوله: إنني ما أفعل على معنى: ربما أفعل، إن أراد به أن (ربما) للتقليل، كما أن (ربما) للتقليل كان ذلك موضعًا إذا ثبت مسموعًا، وبعده ذلك في البيت، فإنه يبتغي أن يكون غير مظلل لضرورة الكبش على رأسه".

وتص اين مالك على أن (ما) تكلف الباء، وتتحدث فيها معين التقليل. يقول:

"وذلك تزارد بعد الباء كافّة، كقول الشاعر (1):

فلكن صرت لا تجري حوابًا

لبي قد ترى وأنّت خطيب

... وتحدث (ما) الكافّة في الباء معين (ربما)، فمعين قد ترى وأنّت خطيب: لربما

قد ترى...

(2)

وتعمق أبو حيان بقوله: "والصحيح أنَّ الباء للسبب، وأن (ما) بعدها مصدرية لا كافّة".

كما تعمق ابن هشام بقوله: "ذكره ابن مالك، وأن (ما) الكافّة أحدثت مع الباء معين التقليل، كما أحدثت مع الكاف معين التخليل، في نحو: { وأذكروه كما هددتمُ} (3)، والظاهر أنَّ الباء والكاف للتخليل، وأن (ما) معه مصدرية، وقد سلم أنَّ كلا من الكاف والباء تأتي للتخليل مع عدم (ما) (4)، كقوله تعالى: { ففيّلم من الذين}

(1) المسائل المشكلة / 293

(2) قائله صالح بن عبدالفؤوس، وهو من شواهد توضيح المفسد 276/2، والمغني 1/31، والمساعد 10/28، وشرح شاهد المعني 1/31، والخارجة 10/270/2، وفيه: "والبيت في ردة ميت، يقول: إنَّ صرت لثالث حوابًا لينكمل كفيّرًا ما ترى وأنّت خطيب بلسان الحال، فإنّ من نظر إلى فكرك وتدبر ما كنت عليه وما كنت إليه أنظف بذلك، ويحتمل أن يكون مراد كثيرًا ما رُيّبت في حال الحياة خطيبًا، إلا أنه عبر بالضاري لاستحضار تلك الحالة.

(3) شرح التسهيل 172/2

(4) الاستشاف 160/4

(5) سورة البقرة آية 198

(6) ينظر: شرح التسهيل 15/10 و173/172.
هادوا حرصنا عليهم طيبين أجملت هم" (1)، و"ويعظنه، لا يفحل الكفرنون" (2)، وأن التقدير: أعجب لعدم فلاحا الكافرين، ثم المناسب في البيت معن التكبر، لا التقلل" (3).

واستعمل الفراء مصطلح الصلة في مقابل الزيادة، فعند قوله تعالى: "فَجَنِّبْ مَا هَيْنَالِكَ مُهْرُومٌ مِنْ أَلْحَابِ" (4). قال: "(و) هاهنا صلة، والعراب تجعل (ما) صلة في المواضع التي دخولها وخروجها فيها سواء، فذاه من ذلك، وقوله: "فَعِمَّا قَلِيلٍ لَيْبَصِّرُ" (5) من ذلك، وقوله: "فِيْمَا نَقْضِمُ مُسْتَضْهِيْهِمْ" (6) من ذلك، لأن دخولها وخروجها لا يفيق المعنى" (7).

وأجاز الفراء - أيضًا - في (ما) أن تكون اسمًا موصولاً، أو نكرة موصوفة، عند تعليمه على الآتيين الآخرين. يقول: "العرب تجعل (ما) صلة في المعرفة والثغرة واحداً، قال الله تعالى: "فَفِيْمَا نَقْضِمُ مُسْتَضْهِيْهِمْ"، والمعنى: فبضعة، و"فَعِمَّا قَلِيلٍ لَيْبَصِّرُ" ندمين، والمعنى: عما قليل، والله أعلم. وربما جعلوه اسمًا، وهي في مذهب الصلة، فيجوز فيما بعدها الزرع على الله صلة، والحفظ على اتباع الصلة لما قبلها، كقول الشاعر (8):

ففتي فينا فضلاً على من غيرا
حرب النبي محمد إيانا
وترفع (غير) إذا جعلت صلة بإضمار هو، وحفظ على الأتباع لـ (من)" (9).

وقد بين الشتري الشاهد في البيت السابق بما يوضح كلام الفراء. يقول: "الشاهد فيه حمل (غير) على (من) نعماً لها؛ لأنها نكرة مبهمة، فوصفته بما أعدها وصفًا لازمًا يكون لها كالأصلة، أو التقدير، على قوم غيران، ورفع (غير) جائز على أن تكون (من) موصولة،

(1) سورة النساء آية ۱۶۰.
(2) سورة الفتح آية ۳۲.
(3) المعنى ۱/۱۳۱.
(4) سورة ص آية ۱۱.
(5) سورة المؤمنون آية ۴۰.
(6) سورة النساء آية ۱۵۵.
(7) معاي القرآن ۲/۳۹.
(8) نسب حسن بن ثابت، وليس في دونه. ونسب للكعب بن مالك وهو في ديوانه/۲۸۹، وهو من شواهد: الكتاتب/۲، ومجاهد تعلب/۲۷۳/۱، والمسائل البصريات/۴۲۷/۱، وسر الصناعة/۱۳۵/۱، والأمالي الشحرية/۲/۴۴۱.
(9) معاي القرآن/۱۲۴۴/۲۴۴ - ۲۴۵.
ويذكّر الراجح عليها من الصلة، والتقدّر: من هو غيرنا. والحبّ مرتفع بكفٍ، والباء في قولٍ (بُنياً) زائدة مؤكّدة(1).

وأكد الراجح الوجه الآخر لـ (ما) وهو كواكب موصولة، وما بعدها خبر لبدأ مذنوف، ثم علّق عليه بما يفيد الرفض، ومرجعه في ذلك أن القراءة سنة مستَبعة لا يجوز أن يـ خـد عـنـه. يقول: "(ما) بإجماع النيحونين حاـنا صلة لا تمنع الباء من عملها فيما عـملت المعني فأحرجت من الله نّـتـه فـيـئت (ما) قد أحدثت بدخولاً توكيد المعني، ولـو قـرئت فيما رحـمة من الله جـاز، والمعني: فيما هو رحمة... ولا تقرأ بها، فإن القراءة سنة لا يجوز أن يـقرأ قارئ بما لم يقرأ به الصحاباء أو التابعون، أو من كان من قراء الأمصار المشهورين في القراءة(2).

وـنـقل أبو الـبركـات الأناـبـي عـن بعض الـنيحونين القول بأن المـا بـعـد (ما) - وهي اسم نكرة - بدلاً وليس صفة، ثم أبطل ذلك، يقول: "(ما) زائدة للتوكيـد، وزعم بعضهم(3) أجـاـا اسم نكرة و(تَنْخـرُهم) بدلاً منه، وليس بشيء، لأن إدخال (ما) وإخراجها واحد، ولـو كـانت اسمًا لوجب أن يـريد في الكلام مـعـني لم يكن فيه قبل دخولها، فإذا كان دخولاً كـنوـجها، فالأوَّـلُ أن تكون حرفًا زائدة على ما ذهب إليه الأكثـرون(4).

فأدب أبو الـبركـات الأناـبـي في قوله السابق "إني أن تكون (ما) نكرة، وحجة أنهما لو كانت نكرة لـكانت اسمًا، والاسم ما دل على مـعـيـن في نفسه، والحرف ما دـل على مـعـيـن في غيره، وهي هنا ليس لها معنى في نفسها؛ لأن المعنى في الجملة - من وجهة نظره - يبني بعد إسقاطها، وهذا دليل أـفا حـرف(5).

ورفض ابن القيم(6) القول برادـاة (ما) في الآيات السابقة، وتبعه بعض الباحثين المحدّثين(7) بمجرّد أن ليس هناك من كلمة إلاّ وهي مفتاح لفائدة جليلة، وليس في القرآن حرف إلا جاء معنى.

---

(1) تحصلع ذهبة/3711
(2) معاي القرآن وإعرابه/482/1
(3) منهم ابن كيسان. ينظر بشكل إعراب القرآن/158
(4) البيان في غريب إعراب القرآن/272/3
(5) زيادة الخروج بين التأيييد والنـب /100–101
(6) ينظر: بدائع الفوائد/17/4/17
(7) ينظر: (ما) المزروم زيادات. د. هدى السداوي/327–328

-342-
وَرَبَّ عِلَمَهُ بِعَدْلِ هَذَا الزيادة قد أثبتها علماء لهم ما هم من مكانة في اللغة، فهذا
سماً يُبرِّز يقول: "وَتَوَكِّمُوا لِحَزَنَاتِنَا، وقد قَالَ ذلك يتلى: مَن مَنَى أُمِيِّنَك، فوَقَالَكَ: غَضِبْتُ من
غير ما جَرَّ، وَقَالَ اللهُ عَزْ وَجَلَّ: {فِي مَا نَفْسِهِ مَنْ سَمِّيَّتُهُمْ} (١)، وَهِيَ لَغَوِيٌّ لَهُمْ لم
تَحْدَث إِذْ جَاءتْ شَيْئَاتٌ لَمْ يَكُنْ قَبْلَ أُنْتِجَ من العمل، وَهِيَ تَوَكِّمَ لَلكلام" (٢).
وَمَنَ أَسْتَنْبَثُت زِبَابُهَا: الفَرَاء، (٣) وأُوُلِّي عِبَادَة (٤)، وأُحْفُش (٥)، والرَّجَاج (٦)، والنبَاح (٧)،
وْمَكِينُ أَبُو طَالِب، (٨) وْجَامِعُ الْعَلَمِ النَّحْوِي، (٩) وأَبُو بَرَكَاتِ الأَنْبَارِي (١٠)، وأَبُو الْبَقَاء
الْعُكْرِي، (١١)، والقَرْطَبِي، (١٢)، وْبِنْ كَثِير، (١٣)، والبِضَاوي، (١٤)، وأَبُو الْسَعُوْدِ، (١٥)
والآلْوِيسي، (١٦).

ورَيَّدَ عَلَيْهِمْ لأَنَّ هَذَا الزيادة يُضِرَّ بالإِجْمَاعِ عَلَى زيادة (ما) هَاوْنا يقول: "(ما)
بِهِمْ إِلَّا أَنَّ (ما) قد أُنْتَجَتْ بِدِخَلُوا تَوَكِّمَتْ المعْتَيِّن (١٧).

(١) سورَة النَّاسِ آيَة ١٥٥ وَالْمَلَائِكَة آيَة ١٣.
(٢) الكَتَاب ١/٢٢٤.
(٣) يُنْتَظَر: مَعَانِي القَرَآن ٢٤٤/١ و٢٤٥ و٢٦٩ و٤٩٣.
(٤) يُنْتَظَر: مَعَانِي القَرَآن ١٤٢/١.
(٥) يُنْتَظَر: مَعَانِي القَرَآن ١٤٢/١ و١٥٨/١.
(٦) يُنْتَظَر: مَعَانِي القَرَآن وَإِعْرَابِه ١٣/٤.
(٧) يُنْتَظَر: إِعْرَابِ القَرَآن ٤٢/٥.
(٨) يُنْتَظَر: مَشْكِلٌ إِعْرَابِ القَرَآن ١٥٨/١.
(٩) يُنْتَظَر: كَشْفَ المَشْكِلَاتِ وَإِبْصَارَ المَعْضُوَاتِ ٣٥٦/١.
(١٠) يُنْتَظَر: الْبِيانِ فِي غَرِيبِ إِعْرَابِ القَرَآن ٥١٧/٣.
(١١) يُنْتَظَر: الْبَيْان ١/٤٢٤.
(١٢) يُنْتَظَر: الجَامِعُ لَأَحْسَابِ القَرَآن ٤٤٨/٤ و٦ و٧ و١٣
(١٣) يُنْتَظَر: تَقُسِيرِ القَرَآن العَظِيمٍ ٤٢١/١.
(١٤) يُنْتَظَر: أَتْوَارُ التَّوْزِيْعُ وَأَسْأَرُ التَّأْوِيل ٢٧٥/٢ و٤٩٢/٦ و١٠/٥ و٢٠/٥.
(١٥) يُنْتَظَر: رَوْحُ المَعْلُوْمِ ٦/٨.
(١٦) يُنْتَظَر: مَعَانِي القَرَآن وَإِعْرَابِه ٤٨٢/١.
وذلك صنع القرطي حين قال: "أي فينقضهم (ما) زيادة للتوكيذ عن قنادة(1) وسائر أهل العلم، وذلك أنها تؤكد الكلام بمعنى تمكّنّه في النفس من جهة حسن النظم، ومن جهة تكبيره التوكيذ"(2).

والوافق على نصوص هؤلاء النحويين والمعرّبين والمفسرين يحلى له أنه ليس المقصود بزيادة الحروف أنها من وضع البشر، إنما هي من كلام الله عز وجل، لكنهم قالوا:

إن زيادتهما تؤكد المعنى وتقويته، والتوكيذ معنى صحيح(3).

وقد أوضح البيضاوي هذا عند قوله تعالى: "إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَطْيِعُ أن يُضَرِّبَ مَثَالًا مَّا بَعْوِشَةً"(4) حيث قال: "(و) إجمالية تزيد النكرة إجمالا وشباها وتسد عنها طرق التقييد... أو مزيدة للتأكيد، كالي في قوله تعالى: "فَقَيِّمَا رَحَّمَهُ مِنَ اللَّهِ"(5) ولا تعني بالزيدة اللغوي الضائع، فإن القرآن كله هدى وبيان، بل ما لم يوضع لمعنى يراد منه، وإنما وضعت لأن تذكر معا غيرها فتفيد له وثاقة وقوة"(6).

وتراد (ما) - أيضًا - بعد (ربّ)، والكاف كفظهما عن العمل(7)، كثير(8)، كقول الشاعر(9):

(1) قنادة هو أبو الخطاب قناده بن دعامة بن عزيز السدوسى البصري الضرير الأكمه، وله سنة 706هـ، وكان من أوّلية العلم، ومن يضرب به مثل في الحفظ وهو الذي قال: ما سمحت أذناني شيءًا قط إلا وعاد قليلا، وبعد قئوة المفسرين والمحدّثين، مات بناست سنة 1117هـ.

(2) منظور: طبقات الفقهاء 1499/51، وصفة الصوفة 1599/5، وسر أعلام النبلاء 2799/3، وطبقات الخلفية 558/3، وطبقات الخلّاقة 59/3.

(3) الجمع لأحكام القرآن 114/116، وصفة الصوفة 1599/51، وسر أعلام النبلاء 2799/3، وطبقات الخلفية 558/3.

(4) سورة البقرة آية 26.

(5) سورة آل عمران آية 159.

(6) آثار التوثيق وأسرار التأويل 257/6.

(7) ينظر: شرح ابن عقيل 24/3.

(8) ينظر: شرح التصريح 21/2.

(9) قاله زيد الأحجم وثابت في الأزهري 77، والأمالي الشرحية 2/551، وشرح الأشموني 2/201، والجزاكرة 10/40، وفيه: الحجّر: جمع عمر، وعمران: جمع مطردة، والطريف على وزن الحصا: الظهر، ومنه قول للبصير مطيعًا متعين مفصولًا، والحيات: هم بنو الحارث بن عمر بن قيم، وقد سمع هذا نسخة للحوار كان قد لقب بالحقيق لأنه كان في سفر فأل كثيرًا واتتمه ببطنه.
فإن الحمير من شر المطابق
وقوله:
ربما الجمال المؤلم فيهم
وعنايم نبينهم المهار
وقد تزداد بعدهما فلان تشغهما عن العمل (1)، وهو قليل (2)، كقوله:
مازيًا يأربثما غارة
شعواء كالذقع بالمسمى
وقوله:
ونصر مولانا وعلمنا أنه
كما الناس مجووم عليه وحارم
وخص الهروي (رَب) يحدث بين فيما نوبيه المؤكدة والكافية. قال فيه: "واعلم أن
(3) في (ربها) على أربعة أوجه:
أحدها: أن تكون كافة زائدة ليصبح بعدها وقوع المعرفة والفعل; لأن (رب) تخفض
ما بعدها، ولا تدخل على المعرفة ولا على العمل; لأن حرف المخفض لا يدخل على الفعل;
وإذا أرادوا أن يكفروا عن عملها، وتعت بعدها المعرفة والفعل، أدخلوا (3) ليفصلوا ما بين
(رب) والمعرفة، وبين (رب) والفعل فقالوا: ربما قام زيد، وربما زيد قام، وربما الرجل قام
وعنهم.

(1) قائله أبو داود الإيادي، وهو من شهادت الأزهري / 94، وشرح ابن بيجس / 129/8، وشرح التسهيل / 312، والصيغة الصحفية / 31، والهجري الذانكي / 648، والمعنى / 136، والمساعد / 136، وشرح ابن عقيل / 313، وشرح الأشموني / 230، والدبور اللوم / 4، وفيه: الجامع:
الفظائع من الإبل مع راعيها، يقول اسم جميع الإبل لا واحد له من نفطه. والمؤبة: المعبّة للغة، والعناصر: جيد
الخل وحده عربي، وهو الخيل الطويلة الأعناق، والمهارة: جميع مهر وهو ولد الغرب والأثني مهرة.

(2) ينظر: شرح الألفية لابن الباوض / 375، وشرح ابن عقيل / 34، وشرح المكي / 42.

(3) ينظر: شرح ابن عقيل / 34.

(4) قائله ضرفة من ضفة النهوضي، وهو من شهادت: الأمثال الشهري، والإنسائ / 105، وشرح ابن
بيغس / 318، وشرح العليل / 623، والخزينة / 384، وفيه: ماوي، متأذى من مرّب ماوي، اسم مرّب، وبا في ياء.
ربما للنبي الله للبذاء، الشعووب: الغازة المشهورة، اللذعة: من لذة بالنواة إذا أخرجته.

(5) قائله عمرو بن برقا، وجد هذا الشهاد في: جواهر الأدب / 153، والهجري الذانكي / 176، والمعنى / 65، وشرح
ابن عقيل / 35، وشرح المكي / 42، وشرح التصريح / 2، والخزينة / 21.

-345-
ورغمًا رجل قام، و(ما) في هذا الوجه مع (رُبْ) كلمة واحدة بمعنى حرف مهين للفعل والمعرفة بعده، ولا يعمل شيئًا. قال الشاعر، فجاء بالفعل بعدها، وهو جذيمة الأبرش(1):

ربما أوفيت في علم
يرفعن نوبي شمالات

وقال أبو دواد(2) فجاء بعدها بالمعرفة:

ربما الجاهل المؤجل فيهم
وعناهج يهبن المهر

والوجه الثاني: أن تكون (ما) في (ربما) زائدة ملغاة، فخض ما بعدها بـ (رُبْ)، كقوله: ربي رجل أعطيته، وربما تعلم أو كلهن(3).

وإذا كففت (رُبْ) بـ (ما) فالأكثر أن تدل على فعل ماضي(4)؛ "لأن التكير والتقليل إذا يكون فيما غرف حده، والمستقبل يجهول(5)."

ويجوز دخوله على مضايع متزل مزالة الماضي لتحقق وقوعه(6)، كقوله تعالى:

"ربما يوذ الذين سفروا لو كانوا مسلمين(7)، وإنما كان محقق الوقوع في هذه الآية لأنه معلوم لله تعالى(8)."

(1) من شواهد: الكتاب 518/2، والمقتضب 3/15، والأصول 455/3، وشرح الكتاب للسيرafi 130/2، والبصيرة 190/1. وكتشف المشكل 236/1، والنزاعة 375/6، وجواهر الأدب 366/1، والمغني 135/1، والخزاعة 411/2، والأشر دخليتنا بين مالك بن فهم بن دون الأزدي، صاحب الجيرة، وأحمد ملك الطواش، وهو الأشر والوضاح، وإذا قال له ذلك لأنه كان به نقية فكانت العرب تحا أن تشبث إلى الرسول فقالت له أرش، وقيل: سُمي أرش لأنه أسبيب يعبر، ففي منه من أثر الحرق نطق سوداء، وكان عيسى عليه السلام بلاتين سنة، وكان من نيته لا تعاد إلا المقدرين، ودام ملكه ستين سنة.

(2) المصادر: لأبي دواد 1/19، والنساءي 18/10، ونساء العرب 14/5.

(3) أبو دواد هو مرزق بن الشحبار، وقيل: حنطلة بن البتاري، كان نديمًا للزبير بن عبد المطلب في الجاهلية، ثم أدرك الإسلام، وعند أهل العلمين، وهو أحد تلاميذ الخليل المهدبي.

(4) المصادر: الإضافة في خمس الصحابة 182/13، والخزاعة 518/15.

(5) الأزهار 396/42، وينظر: شرح الفصل 1/30.

(6) ينظر: الاستشرا 1748/4، وشرح التصريح 221/8.

(7) ينظر: الاستشرا 1747/4، وشرح التصريح 221/8.

(8) سورة الحجر آية 2.

(9) ينظر: حاشية الصبان 2/146.
وخُرْجَ الكوفون(1)، وابن السَّراج، وأبو إسحاق الزجاج(2) الآية علي إضمار كان.

يقول ابن السراج في بيان علة ذلك: "ولما كانت (زُبُر) إلّا تأتي لما مضى، فكذلك (زُبُرما)،

لما وقع بعدها الفعل كان تحقّل أن يكون ماضيًا، فإذا رأيت الفعل المضارع بعدها قمت بإضمار

كان(3)".

وأباح ابن يسوع أن تكون (ما) في (زُبُرما) نكرة موصوفة، أي: زُبُر ودُوُّودُ

الذين كفروا(4)، ونسب الرضي هذا الرأي إلى النحوين(5).

وذهب أبو علي الفارسي(6)، وتبعه ابن عصفور(7) إلى منع دخول (زُبُرما) على الجملة

الاسمية، ولهذا قالا في قول أبي داود:

زُبُرما الجامل المؤلِّ فيهم

وعناجيُ بينهم المهار

: (ما) نكرة موصوفة بجملة حذف مبتدؤها، والتقدير: زُبُر شيء هو الجامل.

والصحيح أنَّها تدخل على الجملة الاسمية، لكنَّ ذلك نادر(8)، فتكون (ما) - حينئذ

- زائدة كافة هيئات (زُبُر) للدخول على هذه الجملة(9)، (الجمل) هو المبتدأ، (المؤلِّ)

صفته، (وفيهم) حخبره(10).

ويظهر أثر هذه المسألة في البحر المحيط عند تعليق أبي حيّان على قوله تعالى: "فَقَمَا

رَحْمَةٌ مِّنْ أَنَّ هُدَى لِّي نَهِّمْ(11)"، حيث قال: "(ما) هنا زائدة للتوكيد، وزيادة بين الباء،

---

(1) ينظر: الآيات 1149/4

(2) ينظر رأيه في: البيان في غريب غريب القرآن 13/2 وكسف المشكلات وإيضاح المعطيات 13/2.

(3) الأصول في النحو 419/1.

(4) ينظر رأيه في: الاستشراق 419/4, وتوضيح المعاصر 773/2.

(5) ينظر رأيه في: الاستشراق 419/4, وتوضيح المعاصر 773/2.

(6) وابن يسوع هو يوسف بن يحيى بن يوسف بن مسعود بن يسوع التَّعَمِّي النحوي المري، يكن أي الخجاج، كان

إمامًا في اللغة والنحو، توفي سنة 540 هـ، ومن مصونات: المصاحف في شرح أبيات الإيضاح.

(7) ينظر: البلاغة في تراجم أئمة النحو واللغة 246/2، والتكملة لكتاب الصلة 4/7/2.

(8) ينظر: شرح الكافكا 232/2.

(9) ينظر: شرح السهم 174/3، ومجاني الداني 456، ومنغاني 1/31، وشرح التصريح 212/2، وشرح

الغوني 232/4، والدرر اللوامع 125/4.

(10) ينظر: شرح الجمل 1/50.

(11) ينظر: شرح التصريح 212/2، وشرح الغوني 232/4، والدرر اللوامع 125/4.

(12) ينظر: شرح السهم 174/3.

(13) ينظر: شرح التصريح 212/2.

(14) ينظر: سورة آل عمران آية 159.
وَعَنْ، وَمِنْ، وَالكَافِ، وَبِإِنْ مُحْرَرًا شَيْءًا مَعْرُوفٌ فِي الْلُّسْانِ مَقْرُرٌ فِي عِلْمِ العَرَبِيَّة. وَذُهِبَ بَعْضُ النَّاسِ إِلَى أَنْ تَقَرَّبَ نَكَرَةَ تَأْمَةٍ، وَ(رُجْحَة) بَدِلَّهَا وَ(رُجْحَة) بَدِلَّهَا كَأَنَّهُ قَيْلَ: فِيْشَىٰ، أَمَّمُ ثُمَّ أَبْدَلَ عَلَيْهِ سَبِيلَ التَّوْضِيحِ، فَقَالَ (رُجْحَة) وَكَأَنَّ قَيْلَ هَذَا يُنَشَّرُ مِنْ الإِلَاؤُ عَلَيْهَا أَمَا زَائدةً.

وَقَلِيلَ (مَا) هَذَا اسْتِفَهَايَةٌ، قَالَ الرَّأْيُ: قَالَ الْمَخْطَوقُانُ دَخُولُ اللُّفْظِ المُهْمِلِ الْوَضْعِ فِي كَلَّامِ أَحْكَامِ الْخَاصِمِينَ غَيْرَ جَائِزٍ، وَهَذَا يُجْزَى أَنْ تَقُونَ (مَا) اسْتِفَهَايَةٌ لِلثَّعُبِّ، تَقْدِيرُهُ:

فِيْشَىٰ رَحْمَةٌ مِنَ اللَّهِ لَّنْ لَهُمْ.

وَمَا قَالَ الْمَخْطَوقُانُ صَحِيحٌ، لَكَنْ زِيَادَةُ (مَا) لِلِتَوْكِيدِ لَا يَنْزِهُ فِي أَمْكَانِهِ مِنْ لَهُ أَنْ تَعْلَقَ الْعَرَبِيَّةَ فِي ضَلاَّةٍ عَنْ مِنْ يَتَعَاذِي تَفْسِيرِ كَلَامِ اللَّهِ، وَلِيِّسُ (مَا) فِي هَذَا الْمَكَانِ مَا يَتْوَهَّبُ أَحْدُ مَهْمَلٍ، فَلَا يُحِاجُّهُ ذَلِكَ إِلَى تَأْوِيلِهِ، بَأَنْ يَكُونَ اسْتِفَهَايَةٌ لِلثَّعُبِّ، ثُمَّ إِنْ تُقَدِّرِهِ ذَلِكَ:

فِيْشَىٰ رَحْمَةٌ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ جَعَلْ (مَا) مُضَافَةً لِلرَّحْمَةِ، وَمَا ذَهِبَ إِلَيْهِ خَطَأً مِنْ وَجَهِينِ

أَحَدَهُما: أَنْ لَا تَضَافُ (مَا) اسْتِفَهَايَةٌ، وَلَا أَجَمَّاءُ الْاِسْتِفَهَايَةِ غَيْرِ (أَيّ) بَلَّا خَلَافُ

وَ(وُكَّمُ) عَلَى مِذْهَبٍ أَبِي إِسْحَاقِ.

وَالثَّانِيُّ: إِنَّهُ إِلَّا مَا لَمْ تُصْحِحَ إِلَيْهِ إِسْحَاقٌ إِعْرَابُهُ بَدْلًا، إِنَّ كَانَ بَدْلاً مِنْ اسْتِفَهَايَةٍ فَلَادَّهُ مِنْ إِمَاَدَةٍ هَمْرَةِ اسْتِفَهَايَةِ فِي الْبَدْلِ، وَهَذَا الْرَّجُلُ حَلْقُهُ مَعْنِيٌّ وَلَا يَلُوْفْ إِلَى مَا تَقْرُرُ فِي عَلْمِ الْنَّحْوِ مِنْ أَحْكَامِ الْأَنْفُفُ، وَكَانَ يُعْتَنِي عَنْ هَذَا الْاِرْتِبَاَكَ وَالْسَّلِّيْقُ إِلَى مَا لَا يُحِسِّهُ وَالْتَسْوَرُ عَلَى قَوْلِ الْزَّجَاجِ فِي (مَا) هَذِهِ إِلَّا صَلَّةُ فِيهَا مَعِيْنِ التَّوْكِيدِ بِإِجْمَاعِ الْنَّحْوِيِّينَ.

وَمِمَّا أَنْ نَسْتَنْجِبُ الْآثَارَ مِنْ هَذَا الْتَّصُّوُرُ عَلَى النَّحْوَ الْآتِيَ:

۱ - أَمَّا الأَثَرُ الإِلْعَابِيُّ فِيُظِهِّرُ نَكَرَةَ تَأْمَةٍ ذِكْرُ مَا ذَهَبَ إِلَيهِ بَعْضُ الْتَحْوِيْلِينَ مِنْ أَنْ (مَا) نَكَرَةَ تَأْمَةٍ، يَذْهَبُ هَذَا الْفَارْزُ مِنْ الإِلَاؤِ عَلَيْهَا أَمَا زَائِدَةً. كَمَا ذَكَرَ مَا ذَهَبَ إِلَى الرَّأْيِ حِينَ جَعَلَ (مَا) اسْتِفَهَايَةٌ ثُمَّ رَكَّزَ عَلَيْهِ ذَلِكَ.

۲ - وَأَمَّا الأَثَرُ الْتَرْكِيِّي فِيُظِهِّرُ فِي قُوْلِهِ: "وَزَيَادَاهُ بِنَناَءٍ، وَعِنْ، وَمِنْ، وَالكَافِ

وَبِإِنْ مُحْرَرًا شَيْءًا مَعْرُوفٌ مَقْرُرٌ فِي عِلْمِ العَرَبِيَّةِ.

۳ - وَأَمَّا الأَثَرُ الْمَعْنِيّ فِيُظِهِّرُ فِي جَعْلِهِ (مَا) زَائِدَةَ هَاهِنَاءَ لِلِّتَوْكِيدِ.

كَمَا يُظِهِّرُ الأَثَرُ الْتَرْكِيِّي لَهَذِهِ الْمَسْأَلَةِ حِينَ جَعَلَ (مَا) الْدَّاخِلَةَ عَلَى (رُبّ) مَهْيَةٍ لِلْدَّخُولِ عَلَىَ الأَعْفَالِ. يَقُولُ: "وَالْظَّاهِرُ أَنْ (مَا) فِي (رُبّ) مَهْيَةٍ، وَذَلِكَ أَنْ أَحَدُ أَنْهَا مِنْ حِيَانِهِ هِيَ حَرَفِ جَرِّ لا بَلِيبُهَا إِلَّا الأَعْفَاءَ، فَجَسِيَّ (مَا) مَهْيَةٍ لِجَيْحِيَ الفَعْلُ بَعْدَهَا".

۴۸ - (۱) الْبَحْرِ الْمَخْيَطِ ۳/۹۷ - ۹۸.
۳۴۸ - (۲) الْبَحْرِ الْمَخْيَطِ ۶/۴۰۵.
۴۴۴/۵ - (۳) الْبَحْرِ الْمَخْيَطِ.
المبحث السابع: الأثر الأدبي والعربي والمعنوي للفصل بين أجزاء الجملة.

المسألة الأولى: الفصل بالفلاة الرابطة بين المبتدأ والخبر:

بين المبتدأ والخبر صلة قوية، من حيث كان الخبر محتوىً به، والمبتدأ محتوىً عليه، وهذا لم يحتاج إلى حرف رابط بينهما. يقول ابن مالك: "حقُّ حرف المبتدأ ألا يدخل عليه فاء؟ لأنَّ نسبته من المبتدأ نسبة الفعل من الفاعل، ونسبة الصفة من الموصوف".(1)

وقال السيوطي في الموضوع نفسه: "المَا كان الحَرِير مرتبطًا بالمبتدأ أرباط الحَرِير به بالحَرِير عليه لم يجعل الحَرِير رابط بينهما، كما لم يجعل الفعل والفاعل إلى ذلك، فكان الأصل ألا تدخل الفاء على شيء من حرف المبتدأ".(2)

وتدخل الفاء على حرف المبتدأ على ضربين: واجب وجائز، فأما الواجب فيكون في الحَرِير الواقع بعد (أَمَا)، يقول سبوبه: "أَمَا (أَمَا) ففيها معنى الجَزاء، كأنَّه يقال: عَبْد اللَّهّ مهما يكن من أمره فمنع، فلا ترى أَنَّ الفاء لازمة لها أبداً".(3)

وأكد هذا المبرد معَولًا ذلك بأنَّ (أَمَا) فيها معنى الجَزاء، وذلك قولك: أَمَا زيدَ فيهم وأَمَا نظيره فنَعْطَهُ فengeance، فالتقدير: مهما يكن من شيء فأَعطَهُ زيدًا فبيت الفاء على弧، فلزمت الفاء الجواب، لما فيه من معنى الجَزاء".(4)

وبإعتناء الرضي، ونص على أن هذه الفاء لا تُحفِّد إلا للضرورة، أو في القول المحكي الذي حذف فعله. يقول: "وافق هذه الفاء لا تُحفِّد أنه فعلاً، وليست الفاء تُحفِّد إلا لضرورة، كقوله".(5)

_____________________
(1) شرح الكافية الشافية، 374/1.
(2) هعم المحام، 6/2.
(3) الكتاب، 325/4.
(4) المفتي، 273/3.
(5) قائلة الحارث بن خالد المخروزي، وتمامه:

ولكنَّ سيرًا في عرض المواكب
هو معن شواهد: الفتيض 2/292، وسر الصناعة 2/265/1، والمقصود 7/266/6، وشرح المفصل 134/1، وشواهد التوضيح والتصحيح 137/3، والصفوة الصفية 2/2/3، والبحر المحيط 23، والمساعد 243/1، وشرح ابن عقيل 2/11، وشفاء العليل 1/100، وشرح التصريح 2/266/3، وشرح الأخوين 1/197، والدرر 2/110.
فإنما القول لا قتان لديكم
أو لإضمار القول، كقوله تعالى: "فُرِّقَ الْأَرْجَامُ وَجُوُهُمُ أَكْفَرُّمُوهُمَّ (1)"
أي: فقال لهم أكثرهم "(2)".

وعلّم ابن جني سب وقوع الفاء فاصلةً بين المبتدأ والخبر، وعدم جيها متقدمةً عليهم، كما هي الحال في: مهما يكن من شيء فريد متطلقًا، لأن ذلك ضرب من ضروب إصلاح اللفظ. يقول: "إذا قيل: فإذا كان تقدير الكلام: مهما يقع من شيء فريد متطلق، فمنحن نرى الفاء قبل الجملة التي هي (زيادة متطلق)، وفيّ إذا قيلنا: أما زيد متطلق، فقد نرى زيادة قد تقدم على الفاء، وصار بعد الفاء اسم واحد، وهو متطلق، فما بال أحد الآسيين تقدم على الفاء مع (أَمَا)، ونراه الجميع متأخرين عن الفاء مع مهما؟

قال الجواب: أن الغرب كما تُعين بالمعنى فتحقيقها، فكذلك - أيضًا - تُعين بالألفاظ فتصبحها، وذلك أن هذه الفاء وإن كانت هنا مُتبعة غير عاطفة، فإنها قد تُستخدم في العطف في كثير من المواضع، نحو: قام زيد فعمرو، ورأيت محمدًا فصيحة، فمن عادةً عاطفة كانت أو مُتبعة - إلا تقع مبتدأ في أول الكلام، وأنه لابد من أن يقع قبلها اسم أو فعل، فلو أننا قلنا: أَمَا زيد متطلق، على تقدير: مهما يقع من شيء فريد متطلق، وأوجها على أنفسهم تقدم الفاء على الاستثناء مع (أَمَا)، كما يُقدموها عليها مع (مهمًا)، لوقعت الفاء مبتدأ ليس قبلها في اللفظ اسم ولا فعل، إنما قبلها حرف، وهو (أَمَا)، فقد قلنا أحد الآسيين قبل الفاء مع (أَمَا) لما حاوله من إصلاح اللفظ; لقع قبلها اسم في اللفظ، ويكون الاسم الثاني الذي بعده، وهو الخبر المبتدأ وإن لم يكن ممطوفًا الآن على المبتدأ تابعًا في اللفظ لاسم قبله، وهو زيد، فتكون الفاء هنا على صورة العاطفة، وإن لم تكن عاطفة، كل ذلك لإصلاح اللفظ" (3).

وتقع الفاء الرابطة فاصلةً بين المبتدأ والخبر جوارًا إذا تضمّن المبتدأ معين الشرط، أو بعبارة أخرى: إذا وقع المبتدأ موقع (من) الشرطية، أو (ما) أحقها، وتحقيق ذلك في الصور الآتية (4):

(1) سورة آل عمران آية 106.
(2) شرح الكافي/ 101/1.
(3) سر صناعة الإعراب/ 227 - 227.
(4) ينظر: شرح الفصل/ 100، وشرح التسهيل/ 178، والمخصوص في ضبط قوانيين العربية/ 178، والكافي في الإفصاح/ 244، والمعجم/ 376.
الصور الأولى: أن يكون المبتدأ غير (ألف) من الموصولات، وصلته ظرف، كقول

الشاعر: (1)

ما لا ذى الحازم اللبوب معارا،
فمصنون وماله قد يضيع
أو حار وجمر، كقوله تعالى: "وَمَا يَكْمُم مِّنْ يَعْمَمِ فَقِينَ اللَّهُ،" (2)، أو فعل صالح
للشرطية، نحو: الذي يأتيني فمكروم.
فإذا كان الفعل غير صالح للشرط، لم تدخل الفاء في حيه، وذلك في المواضع
الأتية: (3)

1- إذا كانت أداة الشرط مباشرة للفعل، نحو: الذي إن يكرمه أكرمه فهو مكرم، فلا يجوز دخول الفاء هنا؛ لأن الشرط قد استوط جزاه في الصلة، ولو دخلت الفاء لزم أن يكون للشرط جوابان، وهذا غير جائز.
وأجاز بعضهم ذلك، وردّ بأن الفاء إذا دخلت لشبه المبتدأ بالشرط، وهو هنا منتف. لأن اسم الشرط لا يجوز دخوله على أداة الشرط.

2- إذا كان الفعل ماضي المعين، فلا يجوز: الذي زارنا أمس فله إكرام؛ لأن
(زارنا) لا يصلح لأداة الشرط لقضي الفعل معين.
وأجاز بعضهم ذلك، كالأخفشي (4)، وأبن مالك (5)، والرضوي (6) واستدلوا على ذلك
بقوله تعالى: "وَمَا أَصَبْكَ بَعْضُكَ الْقُبُولِ الْقَلِيمِ اللَّهُ الْقَلِيمُ الْمُجْمَعُ فِي ذِيِّ الْقُرْءَانِ اللَّهُ الْعَلِيمُ الْخَبِيرُ" (7)، وقوله تعالى: "وَمَا أَفْعِلَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِمَّا أَوْجَفَهُ فَصَرَّحَهُ مِنْ خَلِيلِهِ وَلَا رَكِّبْهُ" (8)، وقول
الرسول صلى الله عليه وسلم: "الذي رأيته يشتم شدقه فكاذب" (9).

(1) قائلته مجهول، ومدته في: شرح النسج / 979/1، والنديليلي / 55/4، والضعوم / 2/5، والدور اللواعم / 2/352.
(2) سورة النحل آية 52.
(5) نظر: جميع الفوامع / 2/57.
(6) نظر: معاني القرآن / 239/1.
(7) نظر: شرح النسج / 184 - 185.
(8) نظر: شرح الكافية / 110/1.
(9) سورة آل عمران آية 116.
(10) سورة الحشر آية 2.
(11) أخرجه البخاري في صحيحه / 477/1 حديث رقم 1320.
وتؤت المانعون مثل هذا، فتأولوا الآية الأولى على معنى: وما يتبين إصابة إياكم (1).

3- إذا كان الفعل مستقبلاً مصحوباً بالسين أو سوف، أو لن، أو قد، أو (ما)، نحو الذي سيأتيك أو سوف يأتيك، أو لن يأتيك له درهم، فلا يجوز دخول الغاء على هذا الخبر؛ لأنه لا تصلح هذه الصلات لدخول آداب الشرط على شيء منها.

هذا وقد أجاز العينرون (2)، والمبرد (3)، والرجاج (4)، وابن مالك (5) دخول الغاء على غير المبتدأ المخلي بـ (ال) الموصولة، واستدلوا على ذلك بقوله تعالى: "والسارق والسارقة قاقعتما أيديهما" (6) وقوله تعالى: "الزانية والزاني فاجلدوا كل وحش مهما مأله جلد" (7).

ومنع البصريون (8) ذلك، وخرجوا الآتيين وتخوينا على حذف الخبر. يقول سبيه: "و كذلك (الزانية والزاني)، كأنا ما قال جل ثناؤه: "سورة أزلتنيها وفرقنها" (9)، قال: في الفراعين الزانية والزاني، أو الزانية والزاني في الفراعين. وكذلك "السارق والسارقة"، كان قال: وفيما رفع الله عليكم السارق والسارقة، أو السارق والسارقة فيما فرض عليهم" (10).

الصورة الثانية: أن يكون المبتدأ نكرة عامة موصوفة بأحد ثلاثة أشياء، أي: الظرف، والجار والجرور، والفعل الصالح للشرط، نحو: رجل عنده حزم فهو سعيد وعبد للكرم فما يضيع، ونفسه تسعي في نجاحا فلن تجب.

الصورة الثالثة: أن يكون المبتدأ مضافاً إلى النكرة المذكورة، وهو مشعر بالجازاة، نحو: كل رجلٍ عنده حزم فسعيد، وكل عبد للكرم فيما يضيع، وكل نفس تسعي لنجاحاً.


(1) ينظر: جميع المواقع 57/2.
(2) ينظر: معاني القرآن 242/1 و 244/2 و 245/2.
(3) ينظر: الكامل 187/2.
(4) ينظر: معاني القرآن و إعرابه 172/2.
(5) ينظر: شرح التسهيل 339/1.
(6) سورة المائدة آية 28.
(7) سورة النور آية 2.
(8) ينظر: الأمام الشافعي 4/136/1، والتذليل 97/4، والمساعد 244/1 و 245/2، والمفعّل 56/2.
(9) سورة النور آية 1.
(10) الكتب 143/1.
وأجاز ابن مالك دخول الفاء في خبر (كلّ) مضافًا إلى غير النكرة المذكورة، نحو:

كل نعمة فمن الله (1)، وجعل السبطوي هذا قليلاً (2).

الصورة الرابعة: أن يكون المبتدأ معرفة موصوفة بالموصول، كقوله تعالى:

» والقوقعة من اليسرا آلتي لا يزرون يكاحلا بليس عليهم جناح« (3).

ومنع بعضهم دخول الفاء في هذه الصورة لأن المنكر عنه ليس مشهٌّ لاسم الشرط، لأن اسم الشرط لا يقع بعد إلا الفعل، والاسم الموصوف بـ (الذي) ليس كذلك. وأولوا الآية على أن القواعد مبتدأ، (اللاتين) مبتدأ نا، والفاء داخل في الخبر المبتدأ الثاني؛ لأنه موصول، وهو وخبره خبر الأول (4).

الصورة الخامسة: أن يكون المبتدأ مضافًا إلى الموصول نحو: غلامُ الذي يأتي فله درهم.

والنكبة في الإتيان بالفاء وتركه في جميع الباب أنّه: "إذا كان الخبر عن الموصول بالفاء أدناه ذلك بأن الخبر مستحق بالفعل الأول، ألا ترى أنك إذا قلت: الذي يأتي فله درهم، أدناه ذلك بأن المدرهم مستحق له بإتيانه؛ لأن الفاء للتعقيب، والمسبِّب يوجد عقب السبب، وإذا قلت: الذي يأتي له درهم، يدل على استحقاق المدرهم من غير أن يدل على إتيان الله بالإتيان (5).

الجدير بالذكر أنَّ أبا الحسن الأحفص (6) قد جرى دخول هذه الفاء في كل خبر نحو:

زيد فيمنطلق، والاستدلال على ذلك يقول العرب: أحوك دوجن، وبقول الشاعر (7):

(1) ينظر: شرح التسهيل 330/1.
(2) ينظر: هم الحوام 58/2.
(3) سورة النور آية 60.
(4) ينظر: التذليل 4/101-104، والمجمع 58/2.
(5) ينظر: شرح المفصل 101/1.
(6) ينظر: معاني القرآن 43/1، و８２/1، وينظر رأيه أيضًا في: الأصول 168/2، وشرح المفصل 110/1، وشرح التسهيل 133، ورخص المباني 388، والمغني 115/1، والمستخدم 246/1.
(7) لا يعرف قائله وهو في: الكتاب 139/1، ومعاني القرآن 83/1، والأزهار 234/2، والكتاب 266/1، وشرح المفصل 101، وشرح التسهيل 321/1، والبحر المحيط 477/3، والرصيف 386/1، والجحذ الدياني 76/1، والمغني 116/1، والمساعد 247/1، والمجمع 59/1، والجزا 391/55، وفيه: خولان: حي بالبلين، وأكرمة الحنين: الأُكرمة: فعل الكرم مصدر بمعنى اسم المفعول، أي ومكرمة الحنين، والحيان: حي أَبيها وحي أَمها.
وقالة: حولان فانفع قناتهم وأكرومة الحيين حلو كهما هيا وتآولا الجموع (1) على أن (زيد) و(حولان) خبران لمبدأ مخونف، والتقدير: هذا زيد فوحد، وهذه حولان فانفع قناتهم.
وجوز الفراء (2)، وأبو إسحاق الرجاجي (3)، والأعلم الشنيري (4) دخول الناء في خبر المبدأ الذي لا يشبه أداة الشرط، وخبره طلب نحو: زيد فاضرمه، وزيد فلا تضربه، وحملوا عليه قوله تعالى: {هَنَّئَلًا فَلْيَذْكُرُوهُ خَمِيرًا} (6).
وتؤول الماوندن هذه الآية على أن (هذا) مبتدأ، و(خيرهم) خبر، وما بينهما مُبتدأ، أو (هذا) منصب محدث بـ(فاضرمه)، مثل: {وأيَّنَّى مَفْتَهَرُونَ} (1)، وعلى هذا يكون (خيرهم) مبتدأ مخونف، تقديره: هو خيرهم.

وأيضاً يترتب على دخول الناء الرابطة في خبر المبتدأ وجوب تأخير الخبر. يقول ابن مالك: "واقفا يمنع تقدم الخبر الاقتران بالبقاء نحو: الذي يأتي فله درهم؛ لأن سبب اقترانه بالبقاء سبحانه جواب الشرط، فلم يجز تقدمه، كما لا يجوز تقدم جواب الشرط" (8).

ويظهر الأثر الإعرابي لهذه المسألة في البحر المحيط عند تعليق أبي حيان على قوله تعالى: {كَأَرْبَائِيَّةَ وَأَرْبَائِيِّي نَجَلُّدُوهُا كَلُّ وَاحِدٍ مَّعَهُمَا مِنْ أَحْليَةَ جَلِّدُوهُ} (1)، حيث نص - رحمه الله - على ما يراه سبيوي حول هذه الآية من وجوه كون (الرارية) مبتدأ خبر مخونف، معطلاً ذلك بأن (آل) الموصولة ليست في معنى الشرط، وفي هذا يقول: "ومذهب سبيوي أنه مبتدأ الخبر مخونف، أي: فيما يُبنى عليهم حكم الرارية والرارية، وقوله (فادلادوا) بيان لذلك الحكم. وذهب الفراء والمرد والراجج إلى أن الخبر (فادلادوا) وجوزه الزمخشري (1)، وسبب الخلاف هو أنه عند سبيوي لا يدأ أن يكون المبتدأ الداخل الناء في خبر موصولاً بما

---

(1) نظر: هم الموامع 59/2، والخريطة 1.
(2) نظر: معاني القرآن 2/41، ونظر رأيه أيضًا في: الارشاف 114/3، والمغني 1165/1، والمجمع 2/59.
(3) نظر: معاني القرآن وإعرابه 4 - 339.
(4) نظر: المنير 265/2: والارشاف 114/2، والمغني 1165/1، والمجمع 2/59.
(5) نظر: سورة ص آية 7.
(6) سورة القصبة آية 40.
(7) نظر: المغني 1166/1.
(8) نظر: التسهيل 1/298/2، ونظر: هم الموامع 2/34.
(9) نظر: النور 2.
(10) نظر: الكشاف 3/203.
يقبل أداء الشرط لفظًا، أو تقديرًا، واسم الفاعل واسم المفعول لا يجوز أن يدخل عليه أداء الشرط، وغير سببمه من ذكرنا لم يشرت ذلك.

كما يظهر هذا الأمر حين اعتراض على الحواشي الذي أعرب (الذي) في قوله تعالى:

"لَذَٰلِكَ حَلَقَنَا فَهُوَ بِهِدِينَ (3) مِنْذَ مَبْتَأَهُ، وَحَجةٌ أَيْ حُيَاٰنٌ فِي ذلِكَ أَنَّ (الذي) لَيْسَتْ فِي مَعْيِنِ الشَّرْطِ لَأَنَّهُ خَاصٌ بَيْنَهُ عَزَّ وَجِلَّ. يَقُولُ – رَحْمَهُ اللهُ –: "وَقَالَ الحَوَاشِي: وَيَجُوزُ أَن يَكُونُ (الذي خِلْقِي) رَفْعًا بِالابتداء، (فَهُوَ بِهِدِينَ) أَبْنِاءٌ وَخَيْرٌ فِي مَوْعِدِهِ عَن (الذِّي)، وَدَخَلَتْ الْفَايَّةُ لَمَا فِي الْكَلَامِ مِنْ مَعْيِنِ الشَّرْطِ، وَلَيْسَ (الذِّي) فِي مَعْيِنِ الشَّرْطِ لَأَنَّهُ خَاصٌ، وَلَا يَحْذِرُ فِيهِ الْعَمُومُ، فَلِسْ نَظِيرُ: الذي يَأْتِينِي فِيهِ دِرْهُمْ (۳).

وَأَمَّا الْأَثْرُ الْتَرَكِيّ فَيَظْهَرُ حِينَ ذَكَرَ شَرْطًا دِخُولًا الفَايَّةٍ فِي خَبَرِ المَبْتَأِ، وَهُوَ أَنَّ إِنَّ ذَكْرَ الْشَّرْطَ دِخُولًا الفَايَّةٍ فِي خَبَرِ المَبْتَأِ، وَلَكِنَّ تَعْلِيمِهِ عَلَى قَولِهِ تَعَالَى: "لَّذِي يَنْفَقُورَ أَمْوَالَهُ بِاللَّيْلِ وَالْيَوْمِ وَسِيرًا وَعَلَائِثًا فَلَهُمْ أَجْرَهُمْ (۴)، حِيْثَ قَالَ – رَحْمَهُ اللهُ –:

"وَدَخَلَتْ الْفَايَّةُ فِي (فَلَهُمْ)؛ لَنَتَضُمْ الْمُوْسَلُ مَعْيَنِ أَسْمَاءَ الْشَّرْطِ لِأَسْمَاعِهِمْ (۵)." 

كَمَا يَظْهَرُ ذَلِكَ فِي قَوْلِهِ: "وَفِي الْأَلْفِ الْعَلَامِ كَلَفَاتِ، وَمَذِهِبِ سَبِيبَيْ عِنْدَ مِنْ دِخُولِ الْفَايَّةِ (۶)." 

وِيَظْهَرُ – أَيْضًا – حِينَ نَصَرَ عَلَى أَنَّ الْفَايَّةَ لا تَدْخَلْ فِي الخَبَرِ إِذَا كَانَ الفَعْلُ غَيْرَ صَالِحٍ لِلْشَّرْطِ، كَانَ يَسْبِقُهُ فَيْنِ. يَقُولُ – رَحْمَهُ اللهُ –: "شَرْطُ الفَعْلُ أَنْ يَكُونَ قَابِلًا لِأَدْأَةِ الْشَّرْطِ فَلَوْ قُلْتُ: الْذِّي سَبِيْتَ أَوْ لَمْ يَأْتِيْنِي، أَوْ مَا يَأْتِيْنِي، أَوْ لَيْسَ يَأْتِيْنِي فِيهِ دِرْهُمْ، لَمْ يَبْحَرْ;

لَأَنَّ أَدَاةَ الْشَّرْطِ لَا تَصَلِحُ أَنْ تَدْخَلْ عَلَى شَيْءٍ مِّنْ ذلِكَ (۷).

(۱) البَيْحُرُ المَحْيَطُ ۶۴۷/۶.
(۲) سُورَةُ الشَّعَاءَ آيَةٌ ۷۸.
(۳) البَيْحُرُ المَحْيَطُ ۷/۷۸.
(۴) سُورَةُ الْقَرْنِ ۲۷۴.
(۵) البَيْحُرُ المَحْيَطُ ۲/۳۳۱.
(۶) البَيْحُرُ المَحْيَطُ ۲/۳۳۱.
(۷) البَيْحُرُ المَحْيَطُ ۲/۳۳۱.
كما يظهر هذا الأمر عند تعلق أي حيات على قوله تعالى: "وَمَا أَصْبَحْكُمْ يَوْمَ الْيَومِ الْمَغْيُوبَةُ أَنْ تَتَّقُوا الْجَاهِرَةَ" (1)، فقد ذكر – رحمه الله – أنَّ الجمهور يشترطون لدخول الأفلا في الخير أن تكون صلته مستقبلة، فإن كانت ماضية منعوا دخول الفلا، ونظر لذلك يقول: الذي قام أمس فله درهمان، ثم اختار جواز دخول الفلا على الخير والصلة ماضية معني. يقول: "وَدَخُلَّا فِي الْخِيرَ وَالْصَّلَاةِ مَاضِيَةً" (2). وذلك أنهم قروا في جواز دخول الفلا على خير الموصى أن الصلاة تكون مستقبلة، فلا يجوز: الذي قام أمس فله درهمان! لأن الفلا إذا دخلت في خير الموصى لشبه بالشرط، فكما أن فعل الشريط لا يكون ماضيًا من حيث المعنى فذلك الصلاة، والذي أصابهم يوم التقوى العامان، هو ماضٍ حقية فهو إيحار عن ماض من حيث المعنى، فعل ما قره يشكل دخول الفلا هنا.
والذي نذهب إليه أن يجوز دخول الفلا في الخير والصلة ماضية من جهة المعنى;
لوردود هذه الآية، ولقوله تعالى: "وَمَا آتَى الْلَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ حَيْثُ لَكُنْتُمْ قَبْلَهُمْ فَأَمْثَلُوا عَلَيْهِ مِنْ حَيْثُ لَكُنْتُمْ" (3). ومعلوم أن هذا ماض معين متعلق بوقعية صلة وخيرًا، ويكون ذلك على تأويل وما يتبنى إصابته إياكم (3).
وأما الأثر المعنوي فيظهر عند تعلقه – رحمه الله – على قوله تعالى: "فَأَلَذِينَ يُنفِقُونَ أَموَلَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ثُمَّ لَا يُجْزِيهِ مَا أُنفِقَ فَأَوَّلَ دَيْنَ أَجْرِهِمْ" (4) حيث نص على فائدة هذه الفلا، وأنها تشعر بترتيب الخبر على المبدأ، واستحقاقه به، يقول: "و(الذين ينفِقن) مبتدأ، والجملة من قوله (فلم أجزهم) خبر، ولم يضمن المبتدأ معين الشرط، فلم تدخل الفلا في الخير، وكان عدم التضمن هنًا لأن هذه الجملة مفسرة للجملة قبلها، والجملة التي قبلها أخرجت مخرج الشيء النائب المعروف منه، وهو نسبة إتفاقهم بالحريمة الموصوفة، وهي كتابة عن حصول الأجر الكثير، فيها هذه الجملة كذلك أخرج المبتدأ والخبر فيما مخرج الشيء النائب المستقر الذي لا يكاد خبره يحتاج إلى تعلق استحقاق بوقعية ما قبله، بخلاف ما إذا دخلت الفلا فإنها مشعة بترتيب الخبر على المبتدأ واستحقاقه به (5).

---

(1) سورة آل عمران آية 166.
(2) سورة الحج آية 6.
(3) البصرة المحيط 3/87.
(4) سورة البقرة آية 262.
(5) البصرة المحيط 2/76.
كما يظهر هذا الأمر عند وقوعه - رحمه الله - على قوله تعالى: "إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا
بَعْدَ إِيمَانِهِمْ ثُمَّ أَزَادَوْا كَفُّرًا لَّنْ تَقبل تُوبَتَهُمْ" (1)، حيث قال: "وَلَمْ تَدْخِلَ الْفَاءَ فِي
(لِنْ تَكُّبَ) هَذَا، وَدَخَلَتْ فِي: "فَلَنْ يَكُّبَلْ" (2); لأنَّ الْفَاءَ مُؤذِّنَةً بِالنَّصْفِ
السابق، وهَنَّاكَ قَالَ "وَمَا تَوْىَ وَهُمْ كَفُّارٌ" (3)، وَهَنَا لَمْ يُصْرِحَ بِهِذَا الْفِئِدِ" (4).
المسألة الثانية: ضمير الفصل:

الضمير لغة مأخوذة من أسماء اللسان يمتعن أخفته. جاء في النص: "وأصبرت الشيء: أخفته وهو شيء مضمأ وضَمَّرَ. وأضمَّرَت الأرض: غبىته إما بموت أو بسفر. قال الأعشى:(1) أرائنا إذا أضرمئلك البلا دنجن، وتقطع مَا الرحم أرائ: إذا غيبتُك البلاه")2).

وقد يكون مأخوذة من ضمير الشيء بمعنى ضل وعزل (3)، فإن يكون من الأول وهو أضمَّر - فهو الضمير أي المضمأ، بصيغة اسم المفعول، وإن يكن من ضَّمَّر فهو الضمير أي الضمير المهزول.

والمأخوذة من المجرد أو المزيد - أعني أضْمَّر وضَمَّر - وجه يفسر له "فأَمَّا أَخْدَه من (عَضْمَرَ) فوجه أن بعض الضمير بارز، وبعضه مستر، فغلب المستر على الباز، وسلمي كلا النوعين ضميرًا، أي مضمأ، وأما أخذه من (ضَمَّر) فوجه أن بعض الضمير تقوم بنيته على حرف أو حرفين، وبعضه على أكثر، فغلب الأول على الآخر، وسلمي كلا النوعين ضميرًا أي: ضامر"(4).

ويقسم الضمير البارز إلى نوعين: ضمير متصل، وضمير متصل، وهذا نفسه يقسم إلى ضمير رفع ومنفصل، وضمير نصب ومنفصل، ومن ضامير الرفع المنفصلة يقع ضمير الفصل، والذي عرفه ابن عصفور بقوله: "الفصل هو وضع ضمام الرفع المنفصلة بين المبتدأ والخبر، بشرط أن يكون المبتدأ والخبر معرفين أو يكون مقاربين للمعرفين"(5).

كما عرفه الكشي بآله: "ضمير مفصل مرفوع صورةً لا حظ له من الإعراب، يفيد التميز بين الخبر والصفة، وضبياً من التوكيذ"(6).

وتسميته بضمير الفصل تسميته بصريًا؛ لأنه يفصل بين المبتدأ والخبر، أو لأنه يفصل بين الخبر والناون(7). يقول ابن عقيل موضحاً هذا: "وسمى ضمير الفصل؛ لأنه يفصل بين...

---

(1) ديوانه.
(2) السامش/449/1 (ضمير).
(3) الساق/491/4 (ضمير).
(4) فلسفة الضمير، مجلة المجلة العربية بالقاهرة 30/226، على النجدي ناصف.
(5) شرح الجمل/25/216.
(6) الإرشاد إلى علم الإعراب/156.
(7) ي컫: الكتاب/392/2، الأصول/125/2، الإسلام/2/72، السأالة رقم 100، وشرح الفصل/110، وشرح الجمل/42، وشرح الكافية للراضي/42، وشرح ألبية بن معط في لحن جمعه/17/72، النقل والتكمل/285/2، ومجمع الوهاب/231/1.
الخير والصفة، وذلك إذا قلت: (زيد هو القائم)، فلو لم تأت بـ (هو) لاحتمل أن يكون القائم صفة لزيد، وأن يكون خيرًا عنه، فلما أتيت بـ (هو) تعين أن يكون (القائم) خيرًا عن (زيد) .

وأمّا الكوفيون فسمعون عمادًا؛ لأنه يعتمد عليه في الفائدة، وذلك أنه يبيّن أنّه الثاني خيرًا لا تابع .

وهو ابن الحاجب أولويته تسميتهم فصلاً. يقول: "وتسمية أهل البصرة له فصلاً أقرب إلى الاصطلاح في أكثر الألفاظ، ولمّا كان المعنى في هذه الألفاظ الفصل كان تسميتها فصلاً أولى من تسمية الكوفيون لها عمادًا؛ نظرًا إلى أن السامع أو المتكلم أو هما جميعًا يعتمدان ما على الفصل بين الصفة والخير، فسموها باسم ما يلازمها ويؤدي معناها، فكانت تسمية البصريين أظهرًا ."

كما سمّاه بعض القدماء، وبعض المتأخرين صفة، ويعنون به التوكيد، ودفعه سبيويه بقوله: "وقد زعم ناس أن (هو) هاهنا صفة ( يعني في قوله: كان عبد الله هو الظريف)؛ ولو كان ذلك كذلك لجاء مرت بعبدالله هو نفسه، ف(هو) هاهنا مستكره، لا يتكلم بما العرب؛ لأنه ليس من مواضعها عندهم، ولو كان صفة لم يجز أن يدخل عليه اللام؛ لأنّك لا تدخلها في ذا الموضع على الصفة فقوله: إن كان زيدًا للظريف عاقلاً، ولا يكون (هو) ولا (منه) هاهنا صفة وفيهما اللام ."

واختلف في حقيقته، أنه اسم أو حرف؟ فذهب أكثر النحوين إلى أنه حرف في معنى الضمير، إلا أنه تخلى للحروف، كما تخلى الكاف في (ضرع) للخطاب مع أسماء الإشارة في نحو (ذلك) .

(1) شرح ابن عقيل 1/372.
(3) الإيضاح في شرح المفصل 1/471.
(4) نظر: نتائج التحصيل 2/265.
(5) نظر: المعم 2/236.
(6) نظر: التدليل 2/287.
(7) الكتب 2/391.
(8) نظر: شرح الجمل 2/256، والتدليل 2/286، والمعين 2/962، ونتائج التحصيل 2/250.
وذهب الخليل (1) وطائفة من النحويين (2) إلى أنه اسم، ثم اختالف القائلون بسمايته:
على مذهبين: فذهب الخليل (3) إلى أنه لا موضع له من الإعراب، وذهب الكوفون (4) إلى أن له موضع من الإعراب، واختالف الكوفيون أنفسهم إلى مذهبين، فقال الكاسطي: محلة محل ما بعده (5)، واحتج بأنه مع ما بعده كالشيء الواحد فيجنب أن يكون حكمه مثل حكمه (6).
وقال الفراء: موضعه باعتبار ما قبله (7)، واحتج بأنه توكيده لما قبله، فيجب أن ينزل منزلة النفس إذا كانت توكيده (8).
وفقراً السيوطي مذهب الكاسطي والفراء بقوله: "فيما: زيد هو القائم، محلة رفع عندهما وق: ظنناً زيد هو القائم محلة نصب عندهما. وفي: كان زيد هو القائم محلة عند الكاسطي نصب، وعند الفراء رفع. وفي: إن زيد هو القائم بالعكس" (9).
وتولى الورد عليهما أبو اليركات الأثاري، فقال: "أنا فهم إن يتوكيده لما قبله فنزل منزلة النفس في قولهم جامع زيد نفسه، قلنا هذا بطال لأن المكيَّ لا يكون تأكيده للمظهر في شيء من كلامهم، والمصير إلى ما ليس له نظر في كلامهم لا يجوز أن يصار إليه، وأنا قولون (إنما) مع ما بعده كالشيء الواحد قلنا هذا بطال - أيضاً - لأنه لا تعلق له بما بعده؛ لأن كناية عما قبله، فكيف يكون مع ما بعده كالشيء الواحد (10).
وإنه هذا الضمير أربعة شروط هي (11):
1- أن يقع بين المبتدأ والخبر أو ما أصلهما ذلك، قال سب粮油: "اعلم أنهما تكون في (إن)، وأحوا違反 قصلاً، وفي الابتداء، ولكن ما بعدها مرفوع؛ لأنه مرفوع قبل أن تذكر الفصل (11)."

---

(1) ينظر: الكتاب 2، 397/2، وشرح الجمل 2/65، والتفيل 2/386، والمغنى 2/497، والمجمع 1/236.
(2) ينظر: الامام 1/326.
(3) ينظر: الكتاب 2، 397/2، وشرح الجمل 2/65، والمغنى 2/497، والمجمع 1/236.
(4) ينظر: المجمع 1/236.
(5) ينظر: الإصاف 2/477، ومجلة رقم 100.
(6) ينظر: الإصاف 2/477، ومجلة رقم 100.
(7) ينظر: الإصاف 2/477، ومجلة رقم 100.
(8) ينظر: الإصاف 2/477، ومجلة رقم 100.
(9) ينظر: الإصاف 2/477، ومجلة رقم 100.
(10) ينظر: الإصاف 2/477، ومجلة رقم 100.
(11) ينظر: الإصاف 2/477، ومجلة رقم 100.
وقال تحت باب ما يكون فيه (هو، وأنت، ونحن) وأحوال فصلًا - "أعلم أنه لا يكون فصلًا إلا في الفعل، ولا يمكن كذلك إلا في كل فعل الاسم بعدة متوليه في حال الابتداء، واحتياجه إلى ما بعده كاحتياجه إليه في الابتداء"(1).

وقال المبرع: "ولا تكون زائدة (معنى هو وهم، وما أشبه ذلك إلا بين اسمين لا يستغني أحدهما عن الآخر، نحو اسم كان وخبرها، أو مفعولي ظنئه وعلمنه وما أشبه ذلك، والابتداء والخبر، وباب إن"(2).

وتأتي حالات أفضل وأقوى الفصل أول الكلام، وحمل عليه قوله تعالى: "وَهُوَ مَخْرِجُ عِلْيَكُمْ إِخْرَاجًا جَمِيعًا"(3). قال: "إذ إن شئت جعلت (هو) عمادًا، ورفعت الإخراج بحمد...

إما أن يكون الفعل عزّة بمعنى إنما تجعل عمادًا في الظن، لأنه ناصب، وفي (كان) وليس، لأنهما يفتحان، وفي (إن) وأحوالها، لأنهما ينصين، ولا ينبغي للمؤذن، والتي لا تنصب ولا ترفع ولا تخفض أن يكون لها عماد بل: لم يوضع العماد على أن يكون لنصب أو لرفع أو لخفض، إنما وضع في كل موضع يتبدأ فيه بالاسم قبل الفعل، فإذا رأيت اللفظ في موضع تطلب الاسم دون الفعل صلح في ذلك العماد كقولك: أثبت زيداً وأبوعه قائم"(4).

وملك الأحذة أن بعض العرب يأتي بالفعل بين الحال وصاحبها فيقول: ضربت زيداً هو ضاحكاً(5) وعلى هذه اللغة قرأ بعضهم قوله تعالى: "هَتَّوَالَّا بَنَائِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ"(6)، بنص أظهر(7).

ومنّ الجمهور(8) هذا، وعلّق ناقل الحكمة عن العرب على هذه القراءة بقوله: "كان عيسى يقول: (هن أظهر للكم)، وهذا لا يكون، إما ينصب خبر الفعل الذي لا يستغني عن خبر إذا كان بين الاسم وخبره هذه الأسماء المضمرة التي تسمى الفصل، وزعموا أن النصب قراءة الحسن أيضًا"(9).

__________________________

(1) الكتاب/389/2.
(2) المقتضب/104/4.
(3) سورة البقرة آية 85.
(4) معاني القرآن/1/51/1، والمعمع/238/6.
(5) نظر: شرح التسهيل/168/1، والإرشاد/592/1، والمساعد/712/1، والمعمع/238/6.
(6) سورة هود آية 98.
(7) هو قراءة الحسن وزيده بن علي، وعيسى بن عمر، وسفيان بن جبير، ومحمد بن مروان السدي، (نظر: البحر/247/5).
(8) الإرشاد/594/2.
(9) معاني القرآن/1381/1.

-321-
أن يكون الإسمان اللذان يقع بينهما الفصل معرفتين، أو أولاًهما معرفة وثانيهما يشبه المعرفة. يقول سبوية: "واعلم أن (هو) لا يحسن أن تكون فصلاً حتى يكون ما بعدها معرفة، أو ما أشبه المعرفة، مما طال ولم تدخله الألف واللام، فضارع زيادة وعمرًا نحو: خير منك وملكك، وأفضل منك وشر منك، كما أفه لا تكون في الفصل إلا وقبلها معرفة أو ما ضارعها، كذلك لا يكون ما بعدها إلا معرفة أو ما ضارعها، لو قلت: كان زيد هو منطلقًا، كان قبيحًا حتى تذكر الأحجام التي ذكرت لك من المعرفة أو ما ضارعها من النكرة ممّا لا يدخله الألف واللام"(1)。

وقد بين ابن يعيش العلة من وجوه وقوعة بين معرفتين فقال: "وإما وجب أن يكون بعد معرفة؛ لأن فيه ضرٍّ من التأكيد، ولغة لفظ المعرفة فوجب أن يكون الاسم الجاري عليه معرفة، كما أن التأكيد كذلك، ووجب أن يكون ما بعده معرفة أيضًا؛ لأنه لا يكون ما بعده إلا ما يجوز أن يكون نعمًا لما قبله، ونتع المعرفة معرفة، فذلك وجب أن يكون بين معرفتين"(2).

وأما علة جواز وقوعة أفضل التفصيل بعده فرغم إلى شدة مضارعته للمعرفة: "وقولنا (أو ما قارب المعرفة) إشارة إلى باب (أفعل من هذا)؛ لأنه يقع بعد الفصل وإن لم يكن معرفة، وذلك لأنه مشابه للمعرفة من أجل أنه غير مضاف، ويتبع دخول الألف واللام عليه"(3).

فإن قيل: فالمضارع نحو (غلام رجل) يتعين دخول (ألف) التعريف عليه، فلم لا يقع الفصل قبله. أجيب: بأن (أفعل) أشد مضارعة للمعرفة من المضاف، وإن اشتركا في امتناع دخول لام التعريف عليهما؛ لأن (من) الدالة على المفضلة لما كانت معفية لللام الداخلة على الأفضلية، كانت "اللام موجودة معنًّا؛ لدلالة أحد المعاني على الآخر"(4).

3- أن يكون هذا الضمير بصيغة مرفوع منفصل، فلن كان من ضمائر النصب المنفصلة نحو: ظنى إياها القائم، لكان (إياها) بدلاً لفصولاً.

قال ابن يعيش مملاً ذلك: "إما اشترط أن يكون من الضمائر المنفصلة المرفوعة الموضوع، لأن فيه ضرٍّ من التأكيد، والتأكيد يكون بضمير المرفوع المنفصل نحو: قمت أنا،

(1) الكتاب 392/2.
(2) شرح الفصل 3/111 - 112.
(3) السباق 3/62.
(4) شرح ألفية ابن معط لابن جمعة 1/667 - 668.
وقد استُكتِمِتْ أنتَ وَرَأْجَكَ أَجَنَّةٌ (١) ولذلك من المعنى وحسب أن يكون المضر هو الأول في المعنى، لأن التأكيد هو المؤكد في المعنى (٢).

٤- أن يكون متبايناً لما قيله كمًا وكيفًا، أما الكيفية ففي المتكلم والخطاب والغيبة والذكير والتأنيث، وأما الكمية ففي النتائج والجمع.

وجاز ابن الشهري (٣)، وابن بعيش (٤)، وابن مالك (٥)، والرضي (٦) وقوع ضمير الفصل بلغظ الغيبة بعد حاضر قائم مقام مضام غائب، واستشهدوا على ذلك بقول الشاعر (٧):

"والكائن بالأباطح من صديق يراني لو أصبت هو المصاباً، قال ابن مالك موضحًا شاهدهم: "تقديره عند أكثرهم ورأى مصابي إن أصبت هم المصاب، حذف المضاف إلى اليا، وأقامه في اللفظ مقائمه واطباق الفصل المذكور لا النابت. ويجوز أن يكون (هو) توكيدًا لضمير الفاعل (٨)".

ومن قبل علق عليه أبو علي الفارسي بما يفيد الرفض، فقال: "ولا يكون (هو) قضلاً لأن (هو) للغائب، والمفعول الأول في (براني) للمتكلم، والفصل إذا يكون الأول في المعين، كقوله جل وعز: "إِنْ تَرَنَّ أَنَا أُقُلُّ مِنْكَ مَا لَّا وَوْلُدًا (٩)"، آلا ترى أن (أنا) هو المفعول الأول المعبر عنه بينك (١٠)."

(١) سورة البقرة آية ٣٥.
(٢) شرح المفصل ١٠٠/٣.
(٣) ينظر: الأمالي الشهري ١٦٢/١.
(٤) ينظر: شرح المفصل ١١١/٣.
(٥) شرح التسهيل ١٦٨/١.
(٦) ينظر: شرح التسهيل ٢٤/٣.
(٧) قالمه جبرير: ديوانه ٢٤٤، وهو من شواهد المسائل المشكلة/٢/٤٠، وشرح الآيات المشكلة الإعراب ٢١٤/١، والمفصلي ١/١١، والمقرب ١/١٠، وشرح التسهيل ١٦٨/١، وشرح الكافية للرضاي ٢٤، والصفرة الصفوية ١١٧، والمغني ٤٩٥/١.
(٨) شرح التسهيل ١٦٨/١.
(٩) ينظر: الكفيف آية ٣٩.
(١٠) شرح الآيات المشكلة الإعراب ٢١٤/١.

٣٦٣
وهكذا آراءً(1) عديدة تتناول مواضيع هذا الضمير، كالقول بوقوعه بعد اسم لا ينحو:
لا رجل هو منطلق، والقول بوقوعه بين كان واسمها وبين ظن والمفعول الأول، والقول
بوقوعه قبل المضارع نحو: كان زيد هو يقوم.
وكل هذه المواضيع غير جائزة. يقول السيوطي: "وجه المنع في الكل عند الجمهور:
أن فائدته صون الخبر من توهيم تابعة"(2).
وفي هذا الضمير الأحكام الإعرابية الآتية:
1 - إذا وقعت هذه الصيغة بين المبتدأ والخاتم، والمبتدأ اسم ظاهر نحو: زيد هو
القائم، جاز أن يكون فصلاً، وبدلاً، ومبتدأ ثانياً.
فإن كان المبتدأ مضمرًا جازت الأوجه الثلاثة، ووجه رابع وهو التوكيد نحو: أنت
أنت القائم.
2 - إذا وقعت بعد اسم كان وهو ظاهر، وما بعده مرفوع تعني أن يكون مبتدأ،
والمرفع بعده خبر، والجملة خبر كان نحو: كان زيد هو القائم.
فإن كان ما بعده منصوبًا نحو: كان زيد هو الفاضل، فلا يجوز فيه إلا البديل
والفصل، وإن كان اسم كان مضمرًا، وما بعده مرفوع نحو: كنت أنت الفاضل، فالضمير
مبتدأ، وما بعده خبر، والجملة في موضع الخبر.
وإن كان ما بعده منصوبًا فلا يجوز فيه إلا البديل والفصل نحو: كنت أنت الفاضل.
3 - إذا وقعت هذه الصيغة بعد اسم (إن)، وهو ظاهر نحو: إن زيدًا هو القائم.
فلا يجوز فيه إلا الابتداء والفصل، ولا يجوز أن يكون بدلًا؛ لأن البديل على
حسب إعراب الأول، ولا يجوز أن يكون تأكيده؛ لأن الظاهر لا يؤكد
بالضمير.
فإن كان الاسم مضمرًا نحو: إنك أنت القائم جاز في الضمير الوجهان ووجه ثالث
وهو التوكيد.
4 - إذا وقعت هذه الصيغة بعد المفعول الأول في باب (ظن) وهو ظاهر أو
مضمر، وما بعد الضمير مرفوع نحو: ظنت زيدًا هو القائم، وظنتنك أنت

(1) ينظر الفهم ٢٣٨/١ - ٢٣٩.
(2) الفهم ٢٤٠/١.
(3) ينظر: شرح الجمل ٢٦/٢٨، والارتباط ٩٥٨/٢. ٢٦٤-
الفائم، فلا يجوز فيه إلا الابتداء، والمرفوع بعده خبره، والجملة في موضع المفعول الثاني لظنه.

فإن كان ما بعده منصوبًا، والمفعول الأول ظاهر نحو: ظننتُ زيدًا هو القائم، فلا يجوز فيه إلا الفصل، ولا يجوز الابتداء؛ لأنماضت ما بعده، ولا التوكيد؛ لأن الظاهر لا يؤكد بالمضموم، ولا البدل؛ لعدم المطابقة في الأعراب.

إلا كان المفعول الأول مضمرًا نحو: ظننتِ أنَّ القائم، جاز أن يكون فصلًا وتوكيدًا.

وتسري أحكام الفصل في باب (علمتم) على باب (أعلمت)، وحكم (ما) في لغة الحجازيين حكم (كان).

وتتعينَ فصلية الضمير في صورتين:

الأولى: إذا وله منصوب وقبله ظاهر منصوب نحو: ظننتُ زيدًا هو القائم، إذ لا يمكن أن يكون مبتدأً؛ لأنماضت ما بعده، ولا بدلًا، لأنماضت ما قبله، ولا توكيدًا؛ لأنَّ المضموم لا يؤكد الظاهر.

الثانية: إذا وله منصوب، وقرن باللام نحو: إن كان زيدًا هو الفاضل، وإنَّ ظننتُ زيدًا هو الفاضل.

ومن العرب من يفعل هذا الضمير المشار إليه مبتدأً، ويرفع ما بعده بمقتضى الخبرية مطلقًا، ونسبت هذه اللغة إلى بي نقيم.

وقد أشار سيبويه إلى هذا بقوله: "وقد جعل كثير من العرب (هو) وأخوالاً في هذا الباب متعلقة اسم مبتدأً، وما بعده بين علبه، فكأنه تقول: أظنُّ زيدًا أبوه خبرُ منه، ووجدت عمراً أخوه خبرُ منه. فمن ذلك أنه بلغنا أن رؤية كان يقول: أظنُّ زيدًا هو خيرٌ منك، وحدثنا عيسى أن نامساً كثيرًا يقرؤونها: "والله أظليناهم ولكن كانوا هم الظالمون".

وقال الشاعر، قيس بن ذريع.

(1) بحث: المساعد 123/1، والجمع 240/1.
(2) بحث: شرح التسهيل 128/1، والارشاد 959/2، والمساعد 134/1، والجمع 241/1.
(3) بحث: المساعد 124/1، والارشاد 959/2، والجمع 241/1.
(4) سورةالبقرة آية 76، وال끔ف قراءة عبد الله وأي زيد النحوين. بحث: البحر المبطن 27/8، والدل الصرح.
(5) سورةالبقرة آية 76، والكلف كرارة عبد الله وأي زيد النحوين. بحث: البحر المبطن 27/8، والدل الصرح.
(6) من شواهد: شرح المفصل 112، وشرح التسهيل 116/9، والبحر 27/8، والبحر.
(7) وقبيس بن ذريي الكهاني، هو صاحب أبي، وهي خروج الحسن بن علي، تروج ليني بعد أن خطبه له الحسن، ولكن لا نشوب أنهم على طالبان، ولكن لا يتلذذ صورًا على أفرادًا؛ فكان يتعوض لها فشكاه أبوها إلى معاوية فكتب إلى مروان بن عمرو بمشده، وأمر أسيراً أن يرهقه خالقة بণة، وحتى في حدود السبعين للهجرة.
(8) بحث: فوات الوفيات 24/2، والباقي بالوفيات 24/200.
تبتكي على لَبْيَّتِي وأثَّرت ترْكَتَها
وكان أبو عمرو يقول: إن كان لَهُو العاقلُ(1)
و هذا الضمير ثلاث فوائد هي (2):

1- فائدة لُنظَتِي وهي الإعلام من أول الأمر بأن ما بعده خير لا تابع، ولذا سمِّي فضلاء؛ لأنه فصل بين الخير والتابع.

2- فائدة معنوية وهي التوكيد، وبنوا عليه أنه لا يجامع التوكيد، فلا يقال: زيد نفسه هو الفاضل، وعلى ذلك سماه بعض الكولفين دعامة؛ لأنه يُدْعَم به الكلام أي يُقْوَى ويُؤَكَد.

3- فائدة معنوية أيضًا وهي الاختصاص، وكثير من البينانيين يقتصر عليه، فمثل:

زيد هو القائم يفيد اختصاص (زيد) بالقيام دون غيره.

ويظهر الأنث الرمائي لهذه المسألة في البحر المحيط في المواضع الآتية:

1- بِنِيَّ أبو حيان - رحمه الله - موقف البصريين والكولفين من إعراب هذا الضمير، وذلك عند قوله تعالى: ﴿إِنَّ أَنتَ أَلْعَبَمُ الْكُتُبُ﴾ (3) حيث قال:
 فلا يكون له موضع من الأعراب على رأي البصريين، ويجيب له موضع على رأي الكولفين، فعند القراء موضعه على حسب الاسم الذي قبله، وعند الأكسائي على حسب الاسم بعده (4).

2- نصَّ - رحمه الله - على لغة تَمِيم الذين يعبرون هذا الضمير مبتدأ وما بعده خير، وذلك عند تعليقه على قوله تعالى: ﴿وَمَا ظَلَّعْتُهُمْ وَلَكِن كَانُوا هُمُ الْبَيِّنِينَ﴾ (5) حيث قال: وقرأ الجمهور (الظلمان) على أن (هم) فصل. وقرأ عِبَادُ الله وأبو زيد النحويان (الظلمان) بالرفع على أَقْعُمْ خَيْرٍ (هم)، (وهم) مبتدأً، وذكر أبو عمر الجرمي أن لغة تَمِيم جعل ما هو فصل عند غيرهم مبتدأً، ويرفعون ما بعده على الخير.

--------------------------
(1) الكتب 2/392 - 393.
(2) بنظر: المغني 2/496.
(3) سورة البقرة آية 32.
(4) البحر المحيط 1/148.
(5) سورة الزخرف آية 76.
وقال أبو زيد سمعتهم يقولون: "نجدوه عند الله هو خير وأعظم أجر" (1) وقال قيس بن ذريح (2):

"أنت ليلي وانت تركتها وكتبتها باللها أن أنت أقدر،
قال سيبويه: إن رؤية يقول: أظن زيدهدك هو خير منك، يعني بالرفع" (3).

وذلك نص على هذا عند تعلقه على قوله تعالى: "وإذ قالوا: اللهم إن كارت هنذا هو آلحقة من عينكم فأامطر عليتنا حجارة" (4) حيث قال: "قرأ الجمهور (هو الحق) بالنصب، جعلوا (هو) فصلاً. وقرأ الأعمش، وزيد بن على بالرفع، وهي جائزة في العربية، فالجملة خبر كان، وهي لغة تميم يرفعون بعد (هو) التي هي فصل في لغة غيرهم، كما قال:

"وكتبتها باللها أن أنت أقدر" (5).

3- جعل الضمير متعينًا للفصلية، لوقوعه بين اسمين ظاهرين متصوفين في باب (ظان)، فقد قاله تعالى: "وجعلنا ذات يوم هم الذين يبكون" (6) قال - رحمه الله - "ومهم" (7) فصل متعيين للفصلية، لا يجعلهم غيره 

4- ذكر - رحمه الله- أن هذا الضمير إذا وقَّع بعد اسم (إن) وهو ضمير احتمل ثلاثة أوجه، وذلك عند تعلقه على قوله تعالى: "إنك أنت أُلتقي الفضول... " (8) حيث قال: "وأنت) يحتمل أن يكون توكيدًا للضمير فيكون في موضع نصب، أو مبتدأ فيكون في موضع رفع، و(العلم) خبره، أو فصلًا (9).

وأما الآخر التركيبي فظهر في الموضعين الآتيين:

---

(1) سورة المؤمنين آية 20، وهي قراءة أبي السمال وابن السعمف. ينظر: البحر الخبيث 267/8.
(2) سبق ترحيبه في هذه المسألة.
(3) البحر الخبيث 268/7.
(4) سورة الطور آية 32.
(5) البحر الخبيث 248/4، وينظر: 259/7.
(6) سورة الصافات آية 77.
(7) البحر الخبيث 364/7.
(8) سورة البقرة آية 32.
(9) البحر الخبيث 148/1.
1- منع - رحمه الله - وقوع الفصل بين الحال وصاحبها؛ لquelle المسعود من ذلك،
فعند قوله تعالى: «هؤلاء بناتك من أظهر لكم» (1) قال: "وقيل (هؤلاء بناتي) مبتدأ وخمر، و(هؤلاء) فصل، و(أظهر) حال. ورد بأن الفصل لا يقع إلا بين جزئي الجملة ولا يقع بين الحال وذي الحال، وقد أجاز ذلك بعضهم
وادعى السماع في حكم العرب، لكنه فقيل: "(2)."

2- نص على رأي الكوفيين اللذين يجوزون وقوع الفصل متقدمًا على المبتدأ، ثم
ذكر رأي البصريين في ذلك، وذلك عند وقوعه على قوله تعالى: "وهؤلاء محرِّمون
عليكم إخراجهم" (3)، حيث قال - رحمه الله -: "وأجاز الكوفون أن
يكون (هو) عمادًا وهو الذي يعبر عنه البصريون بالفصل، وقد تقدم مع الخبر،
وال تقدير: إخراجهم هو محرم عليكم، فلمَّا قدم خبر المبتدأ على المبتدأ قدم معه
الفصل. قال الفراء: لأن الواقها تطلب الاسم وكل موضع تطلب فيه
الاسم فالعالَّام فيه جائز. ولا يجوز هذا التخريج عند البصريين؛ لأن فيه أمرين
لا يجوزان عنه.

أحدهما: وقوع الفصل بين معرفة ونكرة لا تقارب المعرفة...
التاني: أن فيه تقدم الفصل، وشرطه عند البصريين أن يكون متوسطاً بين المبتدأ
والخبر أو بين ماهما أصله."(4).

وأما الأثر المعنوي فيظهر حين نص على أن هذا الضمير يفيد التأكيد ورفع توهم من
يشك في الخبر يقول - رحمه الله -: "وادخال (هو) في مثل هذا التركيب أحسن؛ لأنه
محل تأكيد، ورفع توهم من يشك في المسند إليه الخبر أو ينزاع فيه، أو من يتوهم التشريك
فيه: ألا ترى إلى قوله تعالى: «وأنت، هو أضحك وأنبكي» (5) وأنه، هو أمات وأحيى! (6)
و(وأنت، هو أغمى وأفنى) (7) وقوله: «وأنت، حلق الروجين الْدَّمْرُ وَالْأَثَاثُ» (8) و(وأنت،

(1) سورة هود آية 78.
(2) البحر المحيط 246/5-247.
(3) سورة البقرة آية 85.
(4) البحر المحيط 292/1.
(5) سورة التوحيد الآية 43 و44.
(6) سورة النحل آية 48.
(7) سورة النحل آية 45.
أَهْلَكَ عَادًا أَوْلِيَاءً؟" (1) كيف أثبت (هو) دلالة على ما ذكر، ولم يأت به في نسبة خلق الروجين، وإهلاك عاد، إذ لا يُتوهم إسناد ذلك لغير الله تعالى، ولا الشركة فيه، وأما الإضحاك، والإبكا، والإماثة، والإحياء، والإغواء، والإفقاء، فقد يَدْعِي ذلك أو الشركة فيه متواقي كاذب كنمرود? (2).

كما يظهر هذا الأمر حين نص على إفاده هذا الضمير بالاختصاص عند تعالى على قوله تعالى: "إِنَّ شَيْتَانَكُ هُوَ أَلَّا يَبْتَرُ؟" (3) حيث قال - رحمه الله -: "والأحسن الأعرف في المعنى أن يكون فصلاً، أي هو المنفرد بالبر المخصوص به لا رسول الله صلى الله عليه وسلم" (4).

---

(1) سورة النجم آية 50.
(2) البحر المحيط 44/4.
(3) سورة الكوثر آية 3.
(4) البحر المحيط 8/520.
المسألة الثالثة: الفصل بين التوكند والمؤكد:

يقال التأكيد والتوكيند، من وكَد وآكَد، والواو أكثر، ولذلك شاع استعماله بالواو عند النحوين.(1)

وله نواعان:

الأول: توكيد معنوي، وله ضربان.(2)

1- ما قصد به رفع توهم السامع أنَّ المتكلم حذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه، نحو: قتل العدو زيد نفسه، فذكر النفس علم السامع أنَّ زيداً باشر القتل وحده، ولولا ذلك لم يكن اعتقاد كونه أمرًا لا مباشراً.

2- ما قصد به رفع توهم أنَّ المتكلم وضع العام موضوع الخاص، نحو: جاء بنو فلان كلههم، فلا يراد هنا تحصيص الجماعة بعض دون بعض، ولولا ذلك لأمكن اعتقاد غير ذلك.

الثاني: توكيد لفظي، وهو تكرار اللفظ الأول بعينه اعتناء به، نحو: جاء جاء زيد. (3)

ويجوز الفصل بين التوكيد والمؤكد إذا كان الفاصل غير أجنبي منهما. يقول السيبوي: "ويجوز فصلها أي التوابع من المتون بغير مباين محض... ومن الفصل بين التأكيد والمؤكد: "لا يجوز الفصل مباين محضر، أي أجنبي بالكلية من التابع والمتبوع". (4)

ومن الشواهد على الفصل بينهما غير أجنبي قول الشاعر:

واقبلت وفاة تضعجم
ما رأس دا إلا جبين أجمع
أراد: ما رأس دا أجمع إلا جبين. (5)

وإذا أكَد الضمير المرفوع الفصل بالنفس أو الطين وَجب فصله من المؤكد بضمير رفع منفصل. (6) نحو: جئت أنت نفسك.

---

(1) بنظر: شرح التصريح 2/120، وشرح الأخواني 3/73.
(2) بنظر: شرح التسهيل 2/189.
(3) بنظر: شرح ابن عقيل 2/214.
(4) سورة الأحزاب آية 51.
(5) نسيج 168/1-159.

---

270
وعلى هذا الحكم أن النفس والعين يليان العوامل، فلو لم يُوت بالضمير فاصلاً بينهما وبين المؤكد، لأدى ذلك إلى اللبس بين أن يكون هذا اللفظان مؤكدين للضمير المستتر، أو معمولين للعامل السابق عليهما مباشرة. يقول ابن عصفور: "والسبب في ذلك أن النفس والعين يستعملان يليان العامل، فلو لم تُرك إذا أردت التأكيد بضمير الرفع المنفصل لأدى ذلك إلى النيساب في بعض المواضع، ألا ترى أنك إذا قلت: زيد قِيس نفسه، وعند ذهب نفسه، أحتلم أن يكون النفس تأكيداً للضمير في قُيس، وفي ذهبت، وأن يكون مرفعاً إليه، فإذا أَكَذبَ الضمير المنفصل قلت: قِيس هو نفسه، وذهبَ هي نفسها، ارتفع اللبس، ثم حُمِلَ ما ليس فيه لبس في نحو: قَمَتْ أنتْ نفسك، على ما فيه ليس" (1).

وذكر ابن جمعة المصلي علَّة أخرى هي: "وقيل: أن كأن المنفصل المرفوع لا يستقل بنفسه، النفس والعين مستقلان كرهوه أن يُرك ما ليس مستقل بالمستقل، فأكد بالمنفصل ليصير كالمستقل" (2).

وجَوَّة الأخفش (3) وابن مالك على ضعف وقوعهما مؤكدين لضمير رفع مفصل من غير تأكيد بضمير منفصل نحو: قوموا أنفسكم.

يقول ابن مالك: "إن أَكَذَبَ البصير ضمير رفع مفصل فالأجديد أن يكون بعد التوكيد بالضمير المنفصل نحو: قاموا هم أنفسهم، وقاموا أنفسهم جائز على ضعف" (4).

فإذا أَكَذَبَ الضمير المرفوع المفصل بغير النفس والعين، أو كان المؤكد غير ضمير رفع جاز ذلك من غير فصل. يقول ابن عقيل: "إذا أَكَذَبَ البصير بغير النفس والعين لم يلزم ذلك، تقول: قوموا كُلّكم، أو قوموا أنتم كُلّكم، وكذا إذا كان المؤكد غير ضمير رفع، فإن كان ضمير نصب أو جر، فقال: مررت بك نفسك، أو عينك، ومرت بكم كُلّكم، ورأيت كُلّكم، نفسك، أو عينك، ورأيت كُلّكم" (5).

ولا يجوز عند البصريين (6) الفصل بين ألفاظ التوكيد المعنوي وبين ما تؤكده بـ (بما) وأجاز ذلك الفراء (7) والكسراني (8) نحو: مررت بالقوم إنما أجمعين وإنما بعضهم.

---

(1) شرح الجمل 279/1 - 270/4.
(2) شرح الفقه ابن معتمد 796.
(3) ينظر راهين في: شرح التسهيل 289/3، وشفاء العليل 735/2، والارتفاع 947/1.
(4) شرح التسهيل 289/2 - 289.
(5) شرح ابن عقيل 213/4.
(6) ينظر: الإرشاد 293/1، والمساعد 293/2.
(7) ينظر راهين في: المساعد 293/2، والإرشاد 293/4، وشفاء العليل 739/2، والارتفاع 954/3.
(8) ينظر: المساعد 293/2، والإرشاد 954/4.
ودتفرد النفس والعين بجواز جرَّهما بباء زائدة نحو: جاء زيداً بنفسه، ورأيت عمراً بعينه(1)، ويرتيب على الفصل هذه الباء أن يُجرَّ التوكيد فلظاً، و يكون تابعاً في الخلل(2).

ويجوز توكيد الخرف غير الجوازاً بشرط أن يُفصل بين الحرفين، وأن يُعاد مع المؤكد ما اتصل بالمؤكد إن كان مضموراً، ولا تجوز إعادة وحده إلا في الضرورة. يقول ابن هشام:

"إن كان غير جوازاً، وجب أمران: أن يُفصل بينهما، وأن يُعاد مع التوكيد ما اتصل بالمؤكد إن كان مضموراً نحو: {أُبيَّدُكِ أنْتَِّرُ إِذَا مِثَّمُ وَكَنْتُمْ تُرَايَا وَعَظَّمَاَُّ أَنْتُكَ مُخْرَجُوِرُكِ} (3)، وإن كان هو أو ضميره إن كان ظاهرًا نحو: إن زيداً إن زيداً فاضلًا، أو إن زيدًا إنه فاضل، وهو الأولى. وشد اتصال الحرفين كقوله(4):

إِنَّ إِنَّ الْكَرِيمَ يُحَلُّمُ ما لَمْ "(5)

وقد يكون الفصل بين هذين الحرفين خرف عطف ووقف. يقول السيوطي: "أو مفصلاً لفاصلاً ما، ولو حرف عطف ووقف نحو: {أُبيَّدُكِ أنْتَِّرُ إِذَا مِثَّمُ وَكَنْتُمْ تُرَايَا وَعَظَّمَاَُّ أَنْتُكَ مُخْرَجُوِرُكِ} وقوله(6):

حَيِّ تَرَاهَا وَكَانَ وَكَانَ وَكَانَ وَكَانَ.

وقوله(7):

ليت شعري هل ثم هل آتينهم

وقوله(8):

لا ينسبة للأسئلة تأتيها فما ما من حمام أحد معتصمة"(9)

قال العبي معلقاً على الشاهد الآخر: "والشاهد في (فما ما) حيث كر الحرف الواحد للتأكيد، وفصل بينهما الوقف، والظاهر أنه جائز اختياراً(10).

(1) نظرة: شرح التسهيل 290/2، والمساعد 285/2، وشفاء العليل 2735/2، والضعيف 5/198.
(2) نظرة: النحو الواقي 50/7.
(3) سورة المؤمنون آية 35.
(4) قولته: جهول، وقام البيت: يُبَيِّنَ مِنْ أُحَمَّرِهِ قَدْ ضَيِّصَهُ

وتحده في: شرح التسهيل 293/3، وشرح التصريح 133/3، وشرح الأخواني 321/5، وشرح الأخواني 320/4.
(5) أوضح المسالك 333-340.
(6) قبل إنه خطاط المجاشعي وقيل للأنغثي الملحمة. وتمتته: أخلاقها مشذبة بقرن. وهو في الصفوة الصغيرة 721/2، والتصريح 120/3، والأخواني 38.
(7) قائلته الكثيب معروف. وقائمه: أو يُحوَّلُونْ ذَٰلِكَ حَماَمًا. وهو في: المغني 235/3، والأخواني 383/3.
(8) قولته: جهول، وهو من شواهد شرح الأخواني 323/5.
(10) شرح شواهد المجاشعي مع حاشية الصبان 83/3.
وأحاج الزعابري:(1) توكيد الحرف غير الجوابي بإعادته وحده.

قال ابن مالك معلقاً على رأيه: "وقوله مرتد لعدم إمام يُستند إليه، وسماع يُعتمد عليه، ولا حجة في قول الشاعر:

إنه إن الكرم يجعل ما لم يربين من أجراء قد ضايف.

فإنه من الضرورات"(2).

وإذا أكذبت جملة جملة أمن النبض، كان الأحوذ الفصل بينهما بِ(نعم)، فإن لم يؤمن النبض لم تدخل (ثم) نحو ضربت زيداً ضربت زيداً، يقول ابن عقيل: "وفقصل الجملتين بِ(نعم) فإن أمن النبض أحوذ من وصلهما نحو "كلًا سوف تعظمون"(3). ثم "كلًا سوف تعظمون"(4). و"ومنا أذنكن ما يوم أذنكن ما يوم الدينين"(5) "ثم ما أذنكن ما يوم الدينين"(6) "ثم ما أذنكن ما يوم الدينين"(7) "ثم ما أذنكن ما يوم الدينين"(8). فإن النبض بأن احتمل الكلام كون الثانية لغير التوكيد، لم يموت بهم عند فصد التوكيد نحو ضربت زيداً ضربت زيداً"(9).

ويظهر الأثر الإيابي لهذه المسألة في البحر المحيط عند قوله تعالى: "أيَّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا مَنْ كَانَ مَتَاعَهُ مَتَاعٌ وَعَزْمَا أَتَكَرَّرَ مُحْرَجٌ"(10)، حيث أورد أبو حيان - رحمه الله - عدة تخرجات إيابية لـ (أنكم) الثانية. وفي هذا يقول: "وختلف المعربون في تخرج (أنكم) الثانية، والمنقول عن سببه(11) أن (أنكم) بدلاً من الأولى وفيها معنى التوكيد، وحبر (أنكم) الأول مخفوض للدلالة خبر الثانية عليه، تقديره: أنكم تبعون إذا متم، وهذا الخبر المخفوض هو العام في (إذا).

وجدف الفراء(12) والجمري، والمبرد(13) إلى أن (أنكم) الثانية كرر لتتأكد، لما طال الكلام حسن التكرار، وعلى هذا يكون (مخرجون) خبر (أنكم) الأول، والعامل في (إذا) هو هذا الخبر. وكان المبرد يتأيي البدل لكونه من غير مستقل، إذ لم يذكر خبر (إن) الأولى.

---

(2) شرح التسهيل / 304.
(3) سورة التكاثر الآيات / 3 و 4.
(4) سورة الأنساب الآيات / 17 و 18.
(5) المساعد / 392.
(6) سورة المؤمنون آية / 35.
(7) بيطر: الكتب / 1323.
(8) بيطر: معاني القرآن / 524.
(9) بيطر: المتنبب / 560.

773
وذهب الأخفش(1) إلى أن (أنكم مخرجون) مقدر بصدر مرفع بفعل مخونف
تقديره: بحدث إخراجكم، فعلي هذا التقدير يجوز أن تكون الجملة الشرطية خبرًا لـ (أنكم)
وهي جواب (إذا) ذلك الفعل المخونف، ويجوز أن يكون ذلك الفعل المخونف هو خبر
(أنكم) ويكون عاملاً في (إذا).

ودكر الزمخشري(2) قول المبرد بانثاً به فقال: ثنيًّ (أنكم) للتوكيد، وحسن ذلك
الفصل ما بين الأول والثاني بالظروف و(مخونف) خبر عن الأول. وهذا قول المبرد. قال
الزمخشري: أو جعل (أنكم مخرجون) مبتدأ (وإذا متم) خبرًا على معين إخراجكم إذا متم ثم
أخبر بالجملة من (أنكم)، انتهى. وهذا تجريف سهل لا تكلف فيه.

فال: أو رفع (أنكم مخرجون) بفعل هو جزاء الشرط، كأنه قيل: إذا متم وقع
إخراجكم (انتهى) وهذا قول الأخفش إلا أنه حتى أن تكون الجملة الشرطية خبرًا عن أنكم;
ومن جوزنا في قول الأخفش هذا الوجه، وأن يكون خبر (أنكم) ذلك الفعل المخونف وهو
العامل في إذا(3).

كما يظهر هذا الأثر عند قوله تعالى: { وَقَرَأَ الْجَهَرُ كَلِهْنَ} {٨٠}
حيث قال أبو حيان - رحمه الله -: "وقرأ الجمهور (كلهن) بالرفع تأكيد لللون في
يرضين"(4).

وأما الأثر التشريكي فيظهر عند قوله تعالى: { وَالْمُطَلَّقَتُ تُتَرَبَّصُ} {٨١}
حيث نص على رأي الأخفش الذي يريد توكيد الضمير المتصل بالنفس من
غير فصل بينهما بضمير منفصل. يقول: "هذا على أن الأخفش ذكر في (المسائل) جواب
قاموا أنفسهم من غير توكيد"(5).

كما يظهر هذا الأثر حين ذكر - عند هذه الآية أيضًا - شرط توكيد الضمير
المتصل بالنفس والعين. يقول - رحمه الله -: "لا يقال إن التوكيد هنا لا يجوز؛ لأنه من باب

(1) وكذلك نابع الأخفش رأي سببيعه فجعلها بدلاً. (بنترين: معاي القرآن 119/1).
(2) بنترين: الكشاف 3/182.
(3) البحر المحيط 4/204.
(4) سورة الأحزاب آية 51.
(5) البحر المحيط 2/244.
(6) سورة البقرة آية 228.
(7) البحر المحيط 2/180.
توثيد الضمير المرفوع المتصل وهو النون التي هي ضمير الإناث في (يتریصن)، وهو يشترط فيه أن يؤكد بضمير منفصل، وكان يكون التركيب: يتریصن هن بأنفسهم؛ لأن هذا التوكيد لما جر بالباء خرج عن البتة وفقدته في البتة التي لأجلها امتنع أن يؤكد الضمير المرفوع المتصل حتى يؤكد منفصل إذا أريد التوكيد للنفس والعين، ولأنه لما جر بالباء خرج في الصورة عن الفاعل، وصار كالفاضلة، فफاز حذفه.

وأما الآثر المعنوي فيظهر في المواضع الآتية:

1- عند قوله تعالى: "والمطلقة بترینصی بأنفسهن" قال - رحمه الله - "ويرجع هنا أن تكون زيادة للتوکيد، ومفعول بتترینص أنفسهم".

2- عند قوله تعالى: "كلآ سوصف تعلمونم ثم كلا سوصف تعلمون" قال رحمه الله - "وملهمة على أن التكرير توكيد. قال الرخصي - التكرير تأكيد للردع والإذاعة، و(ثم) دلالة على أن الإذاعةان بائعت من الأول وأشد، كما تقول للمنصوص: أقول لك ثم أقول لك لا تفعل".

3- عند قوله تعالى: "ليس على الدینين إمامون وعملوا أصليحت جنباع فيما طعموا إذا ما اتقنا وءامنوا وعملوا الصليحت ثم أتقنا وءامنوا ثم أتقنا وأحسنوا" قال - رحمه الله - "وكررت هذه الجمل على سبيل المبالغة والتوكيد في هذه الصفات، ولا ينافي التأكيد العطف، بل فهو نظر قول: "كلآ سوصف تعلمونم ثم كلا سوصف تعلمون".

---

1. البیحر المخیط 2/185.
2. سورة البقرة آیة 248.
3. البیحر المخیط 2/185.
4. سورة التکارث الایان 3 و 4.
5. نظر: الكشاف 785/4.
7. سورة المائدة آیة 94.
8. سورة التکارث الایان 3 و 4.
9. البیحر المخیط 14/4.
المبحث الثامن: الأثر الإعرابي والتركيبي والمعنوي لما لا ينتظر تحت مبحث معين.

المسألة الأولى: الفصل بحرف الجر الزائدة:

تنقسم حروف الجر إلى أصلية وفائدة وشبيهة بالزائدة. فأما الزائدة فهي ما كانت عاملة في لفظ المجرور دون محلة.

ومن أشهر الحروف التي تراد: من والباء واللام والكاف فأما الأول فنراد عند الجمهور بشرطين:

الأول: أن يكون بحروها نكرة.

الثاني: أن يكون ما قبلها غير موجب، ونعني به النفي، كقوله تعالى: "فَما لَكُم مِّنَ إِلَيْهِ غَيْرٍ ؟" (7) أو النهي نحو: "لا يقم من أحد، أو الاستفهام بح الفعل تعالى: "هَلٌّ مِّنَ حَتِّيَّ عَرَى ﷺ أَلْلّهُ" (8).

ووزعم بعض البصرين أن الشرط يجري جري النفي والنهي والاستفهام نحو: إن قام من رجل قام عمرو (4).

وذهب الكوفيون (5) إلى جواز زيادًا في الواجب، ووافقهم الأخفش (6) وأبو علي الفارسي الذي قال: "وذدنا من في بعض هذه التأويلات زائدة في الإجاب، وذلك مذهب أبي الحسن الأخفش والكسائي، وحكي أبو الحسن أحمد يقولون: قد كان من مطر، وكان من حديث، يريدون: كان مطرًا، وكان حديثًا ولم يجر مسبيه هذا فقال: ولا يفعلون هذا بـ (من) في الواجب، يريد أن (من) لا تراد كما زيدت الباء في (كفى بالله)، وليس بزياد، وحمل أبو الحسن على هذا قوله تعالى: "فَكَفَّارًا مَا امْسَكْنَ عَلَيْكُمْ" (7) وإذا ثبت روايةً ثقةً مما لا يدفعه قياس لزم قبوله واستعماله، ولم يجب دفعه (8).

(1) ينظر: شرح الكافي للرضي 2/324، والمختصر 2/317، والمجيذ الديني 2/317، وشرح ابن عقيل 2/16، والبرهان 4/446.
(2) سورة الأعراف آية 59.
(3) سورة فاطر آية 3.
(4) شرح الجمل 481/1.
(7) سورة الأنفال آية 4.
(8) المسائل المشكولة 242.
وقد يكون صنع ابن مالك(1)، وما حمل عليه ذلك في قوله تعالى: ﴿وَيَكْفِرُ عَنْكُمْ مِنِ السَّيِّئَاتِ ﴾(2)، وقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ جَاءَكُمْ مِنْ ذَبَيْحَةِ الْمُرْسَلِينَ ﴾(3)، وقول الشاعر(4):

فما قال من كاشح لم يضمر.

وتولى المانون هذه الشواهد على جعل من مفيدة للتبعيض. يقول ابن يعيش: "أما قوله تعالى: ﴿فَكَلَّمَاهُ وَاْمُسَّكَنَ عَلَيْكَ ﴾(5) ف(من) هنا غير زيادة بل هي للتبعيض: أي: كلوا من اللحم دون الفرش والدم، فإنه محرم عليكم، وأما قوله تعالى: ﴿وَيَكْفِرُ عَنْكُمْ مِنِ السَّيِّئَاتِ ﴾(6) فإن (من) للتبعيض - أيضاً - لأن الله عز وجل وعد على عمل ليس فيه النوبة ولا اجتناب الكبائر تكفر بعض السياط، وعلى عمل فيه توبة واجتناب الكبائر تمحص جميع السياط"(7).

 وقال ابن عصفور: "هذا لا حجة فيه؛ لاحتمال أن تكون (من) مبضة، يكون التقدير: قد كان كائن من مطر، وقد كان كائن من حديث، فحذف الموصوف وأقيمت الصفة مقامه، وإن كانت غير مخصصة"(8).

وعلى الرضي على حجة الكوفيين "قد كان مطر" بقوله: "وأجيب بأنه على سبيل الحكاكية؛ كأنه سدل: هل كان من مطر، فأجيب: قد كان مطر، فزيادة في الموجب لأجل حكاكية المزيدة في غير الموجب كما قال: "دعني من مرتان كما مر في المصولات"(9).

والقائل بزيادة (من) في ﴿وَيَكْفِرُ عَنْكُمْ مِنِ السَّيِّئَاتِ ﴾ يرفع أن الصدقات تكفر الذنوب كلاهما، ولو كان الأمر كذلك لقامت الناس بعمل المعاصي وارتكاب الآثام، ثم فزعوا إلى السدقات طهراً لكل ذنوعهم، بيد أن الأمر على عكس ذلك فالصدقة محايدة لبعض

(1) نظر: شرح التسهيل 138/3.
(2) سورة البقرة آية 271.
(3) سورة الأعراف آية 34.
(4) قائله عمر بن أبي ربيع: ديوانه /299، والمغنى /325، وشرح شوامه /268.
(5) سورة المائدة آية 4.
(6) سورة البقرة آية 271.
(7) شرح الفصل 138/8.
(8) شرح جمل الرجائي 485/1.
(9) شرح الكافية 232/1.

-377-
الذنوب لا كلها، فهُناك أبوب أخرى للخبر تجعل الذنوب وتسمح الخطبايا، فكانت الإشارة بـ (من) تطوي النجاح عن قدر من السينات لا كلها، وإلا لركُن الناس إلى ذلك، وانكلوا على وعد الله تعالى بثورة ساحقهم مجرد الصدقة فقط(1).

وإلى هذا آخر الطبري في قوله: "إذا قال قائل ما وجَه دخول (من) في قوله:

ويكثر عنكم من سباهكم؟" قال: وجه دخوله في ذلك تعني ونكل عنكم من سباهكم ما نشاء وتكرهه ومنها دون جميعها، ليكون العبد على وُجَل من الله، فلا يتكلوا على

وعده ما وعد على الصدقات التي يخفيها المتصدق فيبجِرْئوا على حدوده ومعاصيه(2).

وأما يدَل علة أصالة (من) وعلي أنها تعي التبضع في قوله تعالى: "ولقد جاء ذلك من نبأئ الرب السبائر" (3) أن الوافي إلى الرسول صلى الله عليه وسلم قصص بعض الأنباء لا كلها، كما قال تعالى: "منهم من قصصاً عليلة وهم منهم من لا تقصص عليلة" (4).

والموافقين إلى تزاد فيها (من) ثلاثة هي: "البَنُادُرُ نَغْوَ: هل من أحد قام، والحافل نَغْوَ: ما جاء من أحد، والمفعول الذي نصي فاعله أو لم يُسمّي نَغْوَ: ما ضربت من أحد، وما ضربت من أحد(5).

وذكر ابن جين وابن مالك(6) والمرادي(7) موضعًا رابعًا وهو الحال، كفراء(8) "ما ينبيه لنا أن تَنْتَخِد من دونك من أولياء، بضم النون وفتح الناء.

يقول ابن جين: "أما إذا ضَمَّت النون فإن قوله (من أولياء) في موضع الحال، أي ما ينبيه لنا أن تَنْتَخِد من دونك أولياء، ودخلت (من) زائدة لمكان النفي، كقولك: اتخذت زيداً وكيلًا، فإن نفيت قلت: ما اتخذت زيداً من وكي" (9).

(1) ينظر: زيادة الخروج بين الن้าย، والمتح/598
(2) جامع البيان/94.3
(3) سورة الأنعام آية 34.
(4) ينظر: زيادة الخروج بين النائي، والمتح/603
(5) سورة غافر آية 78.
(6) شرح الجمل لابن عضور/487
(7) شرح التسهيل/139.3
(8) ينظر: الجنشوني/320
(9) هي قراءة زيد بن ثابت وأبي ندراء، وآي حجفر وعاهد، وآخرين. (ينظر: المختصب/119).
وإذا زيدت (من) أفادت معنيين (1):

الأول: الزائدة لتوكيد الاستغراق، وهي الدائحة على الأسماء الموضوعة للعموم، وهي كل نكرة مخصصة بالنفي نحو: ما قام من أحد، فهي هنا مزيزة لمجرد التوكيد؛ لأن ما قام من أحد وما قام أحد سيُبَيَّن في إفهام العموم.

الثاني: الزائدة لاستغراق الجنس، أو الزائدة لإفادة التنبيص على العموم، وهي الدائحة على نكرة لا تخص بالنفي نحو: ما في الدار من رجل، فهذه تفيد التنبيص على العموم؛ لأن ما في الدار رجل مختمل لنفي الجنس على سبيل العموم، ولنفي واحد من هذا الجنس، دون ما فوق الواحد، فإذا زيدت (من) صار نصًا في العموم، ولم يُبَيَّن في احتمال.

هذا فيما يتعلق بزيادة (من) فائتما زيداء الباء فتكون في ستة مواضع:

الموضوع الأول: الفاعل، وزيادته فيه، واجبة، وجائزة، وضرورة (2):

فالواجية في فاعل (أفعال) في التعبئة، يقال: في قول الجمهور: لأن الأصل - عندهم - في (أحسن يزيد) أحسن زيدا معنى صار ذا حسن، ثم غبرت صيغة الخبر إلى الطلب فصار أحسن زيد بالرفوع، فقبح إسناد الأمر إلى الاسم الظاهر، فزيدت الباء إصلاحًا للفظ، فصار:

أحسن يزيد.

والجائزة في الاختيار في فاعل (كنى) معنى (حسن) نحو قوله تعالى: «وَكَفْنَى بِاللَّهِ» (3).

قال أبو جعفر بن الزبير (4): فإن كانت (كنى) معنى وقت وقى لم ترد الباء في فاعلة كتوله تعالى: «وَكَفْنَى الَّذِينَ أَعَلاَّهُمْ إِلَى الْقِيَامَةِ» (5).

وأجاز ابن السراج (6) أن يكون فاعل (كنى) ضميرًا يعود على المصدر المفهوم من (كنى): كأنه قال: كنف هو، أي الأكتفاء بالله، وعليه فائلاً ليست زائدة.

__________________________
(1) ينظر: شرح المقدمة الجزئية للشعريين 218/8، والمربى 197/1، وشرح الجمل 484/4، 485.
(2) وشرح الفصل 13/8، واجتهاد النافذ 1/318.
(3) ينظر: شرح الكافية للمرضي 232/8، وجواهر الأدب 44/4، والمعيق 54/5، والمعيق 106/1.
(4) سورة النساء آية 166.
(5) ينظر: الإحبارية 25.
(6) ينظر: الأصول 26/26.

(1) ينظر: شرح المقدمة الجزئية للشعريين 218/8، والمربى 197/1، وشرح الجمل 484/4، 485.
(2) وشرح الفصل 13/8، واجتهاد النافذ 1/318.
(3) ينظر: شرح الكافية للمرضي 232/8، وجواهر الأدب 44/4، والمعيق 54/5، والمعيق 106/1.
(4) سورة النساء آية 166.
(5) ينظر: الإحبارية 25.
(6) ينظر: الأصول 26/26.
ورَدَ أَن الباء على هذا ليس لها في اللفظ ما يتعلق به إلا الضمير، والمصدر لا يعمل مضمراً إلا على مذهب الكوفيين(1).

وُزِيدَت الباء في الفاعل اضطراراً في أبيات مخفوة، منها قول الشاعر:

أَلم يُبْنِي البَيْتِ تَلَكَ لَبَيْنِي زِبَادٍ

وقوله(2):

وَمَا لَقَتْ لَبَيْنِي بَيْنِي زِبَادٍ

وقد تأكَّدَت الباء في الباء زِبَادَا في مفعول

وَمَا لَقَتْ لَبَيْنِي بَيْنِي زِبَادٍ

وقد تُبَلَّتْ فُؤادَهُ في النَّمَّام حَرِيدَةً

(1) يُنظَرُ: سر الصناعة 1/142، والجُمِّي، 1/50.

(2) هَمُس قَيْس بن شَرَح، وهو في الكُتَّاب 3/6، وسر الصناعة المسفل 244، والجُمِّي، 1/188، والخبرة الفارسي، 1/264، والمسائل العضديات 363، والخصائص 63/1، والخليج 7/81، والأديان الشرحية 4/141، والإنسانيات 2/60، والشواهد الوثائق والتصحيح 3/41، والبحر الحبيط 5/126، والميزان 1/50، والخليج 1/816، وسر الصناعة 1/368، وسر الصناعة 1/3.

(3) قالَهُ: يُغُرو بِمَا مَلَقَطُ الطَّاقم الْجَاهِلِي، وهو في: سر الصناعة 1/221، وسر الصناعة 2/244، ومَلَقَطُ الطَّاقم الْجَاهِلِي.

(4) يُنظَرُ: سر الصناعة 1/189.

(5) يُنظَرُ: سر الصناعة 1/195.

(6) يُنظَرُ: سر الصناعة 1/25.

(7) يُنظَرُ: سر الصناعة 1/15.

(8) يُنظَرُ: سر الصناعة 1/25.

(9) يُنظَرُ: سر الصناعة 1/51.

(10) يُنظَرُ: سر الصناعة 1/51، والمغنى 1/91، وسر الصناعة 1/332، وفيه: تَلَبَّتْ أُصَدَّتْ;

وُلْدُهُ بَيْنَهُ، وَأَمْكَنْهُ بَيْنَهُ:

تَلَبَّتْ أُصَدَّتْ;

(11) يُنظَرُ: سر الصناعة 1/516.
وقال الرضي: "وتراد قياساً في مفعول علمتُ، وعرفتُ، وجلبتُ، وسمعتُ، وتبقيتُ، وأحسنتُ، وقولهم: سمعتُ بريد، وعلمتُ به، أي: مجال زيد على حذف المضاف".

وذهب كثيرٌ من الناس (1)، منهم أبو عبيدة (2) والأخفاش (3) إلى أن الآباء زادوا في قراءة من قراء (4) "الذين يُبْتُ بالذن" (5)، وضعف ابن جهيل ذلك في قوله: "وكنذك - أيضًا - من قراء: "الذين يُبْتُ بالذن" قد حذف مفعولهما، أي: تُبْتُما تنبهَ ودهنها فيها.

وذهبوا (6) في قول زهرة (7):

«حتى إذا أنتَ البقلَ،
إلى أنه في معنى تنبتُ؛ وأما لغته: فَمَعِينَتُ وأفقتُ. وقد يجوز أن يكون على هذا، أي:
مدوذ الفم، أو أي دليلٍ مدهشٍ... وَمَن نَحْنُ نَعْلَمُ أَيْضاً - أنَّ البقلَ لا يُبْتُ الشجرة، وإذا يُبْتِهَا الماءَ... فأما من ذهب إلى زيادة الباء، أي: تُبْتُ اللهَ فمضوعُهَ المذهب، وزاهد حرفًا لا حاجة به إلى اعتقاد زيارته، مع ما ذكرنه من صحة القول عليه».

والواحد الجمل على عدم الزيادة إذا أمكن ذلك. يقول المراد: "والمحترم أن ما أمكن تجريبه على غير الزيادة، لا يحكم عليه بالزيادة، وتخرج كثير من الشواهد ممكن على

(1) شرح الكافية 1128/6.
(2) ينظر: مس الصناعة 134/1.
(3) ينظر: مس زيد القرآن 56/2.
(4) ينظر: مس عمان القرآن 134/1.
(5) هي قراءة ابن كثير وأبي عمرو، وقرأ عليها السيدة (نبتَ) ففتح الناء وضم الباء (نظر السورة/45). وقرأ الزهرة والحسن الأعرج (نبتَ) ففتح الناء وضم الباء (المحسوب/88).
(6) سورة المؤمنون آية 20.
(7) ينظر: جامع البيان للطبري 14/18، وماني القرآن للقراء 233-336. وكتاب المشكلات 413/2، وكشف المشكلات 233-235، واللغة 96/2 (نبت).
(8) محسوب 86/2. والبيت بنامه:

رأيتُ ذوي الحاجاتَ حول بيومٍ
فطغتُها به حتى إذا أنتَ البقلُ
وهو في مس الأبيار 233/2، وكشف المشكلات 233/2، واللغة 96/2 (نبت).
الضمير، أو حذف المعول، وقد خُرج عليها قوله تعالى: "ولأ تلقوا بأيديكم إلى
الله" (1) —قيل: (لا تلقوا مصمم معين: لا تقضوا —قيل: حذف المعول والباء للسببة،
أي لا تلقوا أنفسكم بسبب أيديكم، كما تقول: لا تفسد حالك بالك descriptors(2).—
واختلف في زيادة في مفعول (كفى) في قوله: (3)
فكيفننا فضلاً على من غيرنا
حَبُّ النبي محمدٌ إيانا
فذهب المازيء (4) إلى أن زيادة الباء في (كفى بننا) شاذ، وإنما تدخل على فاعل كفَى،
وقيل: ينقاس ذلك (5).
وردَّه ابن أبي العافية (6)، وقال: هي داخلة على فاعل (كفى) وفي (حب النبي) بدل
اشتمال من الضمير على الموضع.
الموضع الثالث: المبتدأ. قال ابن جني: "فأما المبتدأ فقولهم: يحسُب أن تفعل كذا،
إنه هو حسَب أن تفعل كذا، والباء زائدة" (7).
وقال ابن يعيش: "ولا يعلم مبتدأ دخل عليه حرف الجر في الإجابة غير هذا
الحرف" (8).

(1) سورة البقرة آية 195.
(2) الجاحظ الباني 53.
(3) قاله كعب بن مالك الأنصاري ديوانه / 286، وقيل لحسن بن ثابت وليس في ديوانه، وقيل لعبد الله بن رواحة,
وقيل لبشير بن عبد الرحمن بن كعب بن مالك. وهو في مجالس ثعلب 6/272، وسر الصناعة 1/135، وشرح
الجمل 4/92، والجاحظ الباني 56، والمغافر 1/9، وشرح شوهد 1/233، والخزانة 2/120.
(4) وفي (غيرنا) وهجو وضحهما الأعمِّ بقوله: (تحصل عن النصب) 621/71: "الشاهد فيه حمل (غير) على
نعمَ تأله لآه نكرة مبهمة، فوصف لنا بعدها وصفًا لما ليكون له كالأصل، أو التقدير: على قوم غيرنا، ورفع
(غير) جائز على أن تكون من موصلة، وتفح الراجع عليها من الصفة، والتفصيل: من هو غيرنا".
(5) ينظر رأبه في: مجالس ثعلب 1/273، وسر الصناعة 1/135 - 1/136، والخزانة 2/121.
(6) ينظر: شرح الجمل 1/2496.
(7) ينظر: شرح الجمل 1/2496.
(8) رأبه في: الجاحظ الباني 1/121، الخزانة 2/135، والخزانة 1/121.
(9) ابن أبي العافية هو محمد بن عبد الرحمن بن عبد العزيز بن خليفة بن أبي العافية الأزدي، من أهل غرناطة، يكنى أبو
بكر، روى عن أبي محمد بن أبي جعفر، أبي بكر بن العربي، أبي عبد الله بن مكث غرناة، كان أديبًا شاعرًا دا
معرفة بالعربية. توفي سنة 958 – وقيل 584.
(10) ينظر: الكاملة لكتاب الصلة 2/59، والراوي بالوفيات 3/126.
(11) سر الصناعة 1/137.
(12) شرح المفصل 23/8.
وعقبة المرادى يقوله: "جعل بعض التأخرين الباء في قوله: كيف بك، وكيف بناء خانة مع المبتدأ، والأصل كيف أنت، وكيف خن". 

الجدير بالذكر أن زيادة الباء هما ليست من الفصل في شيء، وإنما ذكرهما لإتمام مواضع زيادة (الباء).

الموضوع الرابع: الخير، وزيادته معه على ضرائب، مقيسة، وغير مقيسة فالمقيسة في خبر (ليس) و(ما) كقوله تعالى: «أليس الله يكافيك عباده» وقوله تعالى: «وأما رباتكم فيظلمون للعبيد». كنا تزدد قياساً في خبر فعل ناسخ منفري كقول الشاعر: 

وإن مدت الأيدي إلى الزوار لم أكن بأعلهم إذ أجشح القوم أعجل، وأما غير المقيسة فمنه زيادةemia بعد ه (7) كقول الشاعر: 

ألا هل أخذ عيشي لذيذ بيدائماً 

وأجاز الأخفش (4) زيادةهما في الخبر الموجب ففي مثل قوله تعالى: "جزاء سَيِّئَةٍ مِّثْلُها" (10). 

وحسن ابن جنن ذلك وأضاف وجهين آخرين. يقول: "ذهب أبو الحسن إلى أن الباء زائدة، وتقديره عند هـ: جزاء سبيئة مثلها، وإما استدل على هذا بقوله تعالى في موضع آخر: "وَجَرَّوْا سَيِّئًا سَيِّئَةً مِّثْلَهَا" (11). 

(1) الحياة الدانية / 53. 
(2) نظر: الحياة الدانية / 53، والمغني 110/1. 
(3) سورة الزمر آية 36. 
(4) سورة فصلت آية 46. 
(5) الجيني / 54. 
(6) قاطرة الشنفر وهو في الجين / 54، والمغني 56/2، وشرح ابن عقيل / 31/1، وشرح شواهد المغني / 89/2. 
(7) جواهر الأدب / 47، والمغني / 54. 
(8) نسب للفرزدق، وصدر البيت: يقول إذا افولوا عليها وفرجت. 

وقد بقي تقرير ص 194 ويراد على ما ذكر: معاني القرآن للفقراء / 164/1، وجواهر الأدب / 46، والجيني الداني / 54. 
(9) نظر: معاني القرآن / 372. 
(10) سورة يونس آية 27. 
(11) سورة الشعرى آية 40.
هذا مذهب حسن، واستدلال صحيح، إلا أن الآية قد تحمل - مع صحة هذا القول - تأويلين آخرين:

أحدهما: أن تكون الباء مع ما بعدها هو الخبر، فكأنه قال: جزاء سبئة كائن عملا مهما.
كما تقول: إنما أنا بكم، أي: إن كان موجوداً بكم، إذا صررت نفسك له، وكقولك: توكل عليك، وإصغائي إليه وتوجهي نحوك، فتخبر عن المنبدأ بالظرف...
والوجه الآخر: أن تكون الباء في (ثمها) متعلقة بسمن الجزاء، ويكون الجزاء مرفوعاً بالابتداء، وخبره مخونف، كأنه قال: جزاء سبئة تمامها كائن أو واقع...

الموضوع الخامس: النفس والعين في باب التوكل، يقال: جاء زيد بن نفسه، وبعنه، والأخير جاء نفسه وعيبه.

الموضوع السادس: الحال المنفي عملاً، لأنها شبيهة بالخبر: كقول الشاعر:

فما رجعت يالخليج ركاب
حكيم بن المسبب متنها

هذا فيما يتعلق بزيادة الباء، فأما اللام فترزج حواراً مع المفعول المقدم على عامله المعتدي، أو مع معمول عامل فرعي للفعل. يقول ابن الشجيري - بعد أن أنشد - فلو كان بأسفي في التعالب أصبت جامعهما للمعرفات تضارب:

"وجاز إدخال اللام في قوله (للمرافعات) لتقديم المفعول على الفعل، كما جاز في التنزيل: "إني كنت للزمن تعيبرت" وهم لزتهم يرهبون". ولا يجوز في غير

---

(1) سر الصناعة 138/1 - 140
(2) ينظر: الجنين الداني / 499، والجنين الداني / 1111، واللغي / 1110/1.
(3) ينظر: جواهر الأدب / 499، والجنين الداني / 55، واللغي / 1111.
(4) هو الفحيح الغني وهو شاعر إسلامي وهو من شواهد: جواهر الأدب / 499، والبحر / 131، والجنين الداني / 55، واللغي / 1111، وشير شواهده / 239/1، وفيه: الخيبة: الحرفان، والركاب: الإبل التي يسوار عليها، الواحدة راحة ولا واحداً لها من لفظها، والسبب بالفتح لا غدر كنا كل مسبب عند والدى سعيد بن المسبب فإن فيه الوجهين الفتح والكسر.
(5) قاله ابن ية السعد، وهو من شعراء سيف الدولة الحمداني وهو من قصيدة مطلوعها:

رضينا وما ترضى السوف القواضب
لُحاذها عن همك وتحاذب

ينظر: الأماني الشعرية 463/2.
(6) سورة بوبس آية 42.
(7) سورة الأعراف آية 104.
الشعر: ثُضارِ بُلْمَرِفَاتِ، إِنْ مَعَ ذلِكَ فِي أَسْمَ الصِّحِيْحِ، كَقُولُهُ: "فِلَان مِالِبْرِ لِفِلَانِ، كَكَمَا تُقَالُ: "فِلَان ُظلُمْ لِفِلَانِ، كَقَالَ تَعَالِي: "قَمْ يُفْحِمُ تَعَالِي لِقَبْضِيْهِ. "، وَنَجُورُ: يُظْلِمَ لَنفْهٍ". (5)

ويقول الراوي في المعنى ذاته: "واعلم أنَّه يجوز لأَسْم الفاعل والمصدر المتعدّين إلى المعول بأنفسهما أن يعهدا بالامام نحو: أنا ضارب لزيده، وأعجبني ضربك لزيده، وذلك لضعفهما لفرعتهما للفعل، كما يجوز أن يعهد الفعل باللام إذا تقدم عليه المنصوب كقوله: تعلّي: "لِلْرُّهْبِيْة تَعْبِرُونَ. " (4)"

وجعل ابن مالك زيداً فقيرًا ما لم تختلف القاعدة المنصوص عليها سابقاً. يقول:

"ولَتُزَاد إلَى مَعْفُولَ به، بشروط أن يكون عاهله متعدياً إلى واحد، فإن كانت زيداً لتقوية عامل ضعف بالآخر، نحو: "إِنَّكَ مَنْ لِلرُّهْبِيْة تَعْبِرُونَ"; أو يكونه فرضاً في العمل نحو: "إِنَّ رَبِّكَ فَعَلَّ تَمَا يَرَى". (1) جاز القياض على ما سُمِّي منها. وإن كانت يخُلاف ذلك قصرت على السماح نحو: "رَبِّكَ لَقُوْمٍ " (5)"

أما الكاف الجارية فمعناها التشبيه، وهي حرَف عند سببيب(7)، وجماعة البصريين(8)، الذي يبدلُ على ذلك أُمَّا لا تقع موقع الأسماء وذلك في الصلاة نحو قولك: مررت بالذي كُرِيَد، فالكاف هنا حرَف لا محالة، ولذلك مثل حساب الكاسب؛ لأن ذلك ليس من مواضع المفرادات". (9)

---

(1) سورة فاطر آية 32
(2) الأنبياء الشرعي 2/68
(3) شرح الكافية 20
(4) سورة هود آية 207
(5) سورة النمل آية 72
(6) شرح الشهيد 1/148
(7) ينظر: الكافي 1/408
(8) ينظر: شرح المفصل 8/42
(9) السابق 8/42
وقد وردت زيادة في النثر والنظم (1)، فمن النثر قوله تعالى: "ليس كمثليه، شئ" (2) فكما هما زائدة عند أكثر العلماء (3)، ومن النثر قول الراجز (4):

فقصروا مثل كعصف مُكَاوت
وقول الشاعر (5):

وقلّ كمثل جُدُوع التحلي
تغشأهم مُضَرِّعُ منهمر.

يقول ابن جُنَّ معلقا على الآية الكريمة: وقال الراجز: "فأما قول الآخر:

فقصروا مثل كعصف مُكَاوت
فلا بدّ فيه من زيادة الكاف، فكَانَه قال: فقصروا مثل عصف مُكَاوت، فاكّد الله
بريادة الكاف، كما أكد الله بريادة الكاف في قوله تعالى: "ليس كمثليه، شئ"، إلا أن
أنه في الآية أدخل الحرف على الاسم، وهذا شائع، وفي البيت أدخل الاسم - وهو مثل -
على الحرف، وهو الكاف، فشيء شُفِّي بـ "شيء" (6).

واستطرد ذاكرًا أن الكاف في الرجز هي العاملة فيما يليها وإن كانت زائدة وليس
المضاف. يقول: "فإن قال قائل: بما جر (عصف)؟ أبلكاف الني بجاورد، أم بالإضافة (مثل)
إليه على أنك فصل بالكاف بين المضاف والمضاف إليه؟
فالمجاب: أن (العصف) في البيت لا يجوز أن يكون مُجِرِّوًا إلا بالكاف، وإن كانت
زائدة، يذكّر على ذلك أن الكاف في كل موضع تقع في زائدة لا تكون إلا جارية، كما أن
(من) جميع حروف الجر في أي موضع وقع زائدة، فلا بد من أن يُجرّون ما بعدهن،
كقولك: ما جاءني من أحمد، ولست بقائم، فكذلك الكاف في (مثل كعصف) هي الجارّة
للعصف، وإن كانت زائدة" (7).

---

(1) نظر: الجني الداني / 86.
(2) سورة الشورى آية 11.
(3) نظر: الجني الداني / 87.
(4) نسبه سيبوته لحميد الأفقط، ونسبه غيره إلى رؤية وهو: في ملحقات ديوانه / 181، ونجد في الكتاب 80/1، والمقدصب 4/141، ومعاني القرآن للأخفش / 329، والمسائل المشكلة / 398، وعرس الصناعة / 296/0، والمجاني / 200، والجني الداني / 90، والخزانة / 73.
(5) قاله أبو بن حجر، وهو في: الجمع لأحكام القرآن 88/8، والجني الداني / 88.
(6) سر الصناعة / 296/1.
(7) الساق / 296/1.
واستدلالً على زيادة الكاف في الآية الكريمة ويبت الرجز بعدم صحة بجيء (مثل) زائدة لكوكها اسمًا والأسماء لا ترداد. يقول: "هَلَّا قلت: إن الكاف في (مثل كعصف) مجرورة بإضافة (مثل) إليها؟".

فالجواب: أن قوله (مثل كعصف) قد ثبت أن (مثلًا) أو الكاف فيه زائدة، كما أن إحداهما زائدة في قوله تعالى: "لا إله إلا هو بَهْبَهِي شَيْءٌ".

وإذا ثبت ذلك فلا يجوز أن تكون (مثل) هي الزائدة؛ لأنها اسم، والأسماء لا ترداد، وإنما تزاد الحروف، فإذا لم يجي أن تكون (مثل) هي الزائدة، ولم يكن بد من زائدة، ثبت أن الكاف هي الزائدة، وإذا كانت هي الزائدة فلا بد من أن تكون - كما قدناها - حرفًا، وإذا كانت حرفًا بطل أن تكون مجرورة، من حيث كانت الحروف لا إغراب في شيء منها، وإذا لم تكن مجرورة بطل أن تكون (مثل) مضافة إليها كما سامتنا السائل".

أضاف المناظرون بزيادة الكاف في الآية الكريمة حُجّة أخرى على صحة الزيادة، فقالوا: "إِلَّا أنَّ الْكَافَ زَائِدَةً لَأَنَّ جَعَلَهَا حَجْرًا يَضْيِبُ إِلَى الْخُلُقَ؛ إِذْ يُصِرُّ مُعَيِّنُ الْكَلامِ: لِيُسْلمُ مَثَلُ مِثْلُ شَيْءٍ، فَيُبْتِجْ لِلِّهِ عَالِمًا مِثْلُ، عَالِمًا عِنْ ذَلِكَ عُرْوًا كَبِيرًا.

وذهب قول إلى أن الكاف في الآية الكريمة ليست زائدة، ولهما في ذلك أقوال: الأول: أن (مثل) هي الزائدة، لتفصل بين الكاف والمضمر؛ لأن إدخال الكاف على الضمير غير جائز في الشعر. وهذا القول فاسدًا لأن الأسماء لا ترداد.

الثاني: أن (مثل) مبين الذات، أي: ليس كذاته شيء.

الثالث: أن (مثل) مبين التفصيف، أي ليس كصفته شيء.

الرابع: أن تكون الكاف اسمًا مبين مثل، وهو من التوكيد اللغفي، وقد أشار إليه الزمخشري حين قال: "ولكن أن تزعم أن كلمة التنبيه كبرت للتأكيد، كما كررها من قال":

(1) سر الصناعة 321/1
(2) ينظر: رصف المباني 201/1، والجين الداني 87، والمغني 179/1، والبرهان 336/1، والجني الداني 88.
(3) الراجب هو حظوظ المعاني، وبحث في الكتاب 32/1، وطمح الكلام 48/1، وسيرة العلماء 58/1، والخصائص 39/2، والاقتصاد 37/2، وشرح المفصل 42/8، والخازنة 313/2، والصوائج: الأنثوي لحما صدر بالقرآن حتى أسود: الاقتصاد 335/2.
(4) الآلهية: ما وضع عليه القدير والجيمثية
(5) وقعتها: وضعها على الأنثوي المسان 113/14 (ثنا).
وصاليات كَثِّمَا يُؤْلَفُونَ
وتزاد (في) التوكيد (2)، كَفُى الشاَّعِرُ (3)
أنا أبو سعد، إذا الليل دجا
تُحَالُ في سوادِه يَرْتَنِجا
وأجاز بعضهم (4) زيادة (في) في قوله تعالى: "آَرَضَبَوَا فِيهَا" (5)، أي: اركوها.
وجعل ابن عصفور (5) زيادة (في) نادرة، بحيث لا يجوز القِياس عليها عند أحد من النحويين.

ويظهر الأثر الإعرابي لهذه المسألة في البحر المحيط في المواضع الآتية:

1- اعترض أبو حيان - رحمه الله - على من أعرَب (آية) حالًا في قوله تعالى:
"مَا نَسَّحَ مِنْ عَلْيٍ أوْ نَسِبَهَا تَأْتُجِرْيْنِ مِنْهَا" (6)، وحتجه أن (من) الزائدة لا تدخل على الحال، كما اعتراض على من أعرَبها مفعولاً به (و(ما)) شرطية، لأن الشرط ليس من قبل غير الموجب. يقول: "وجوزوا" (8) - أيضًا - أن تكون (من) زائدة (وآية) حالًا، والمعني: أي شيء نسخ قليلاً أو كثيراً. قالوا:
وقد جاءت الآية حالًا في قوله تعالى: "هَذِيَ نَاظِرَةُ اللَّهِ لَكُمْ تَأْيِبًا" (7)
وهذا فاسد؛ لأن الحال لا يُعرَب بـ (من). وجوزوا(1) - أيضًا - أن تكون (ما) مصدرًا، و(آية) مفعولاً به، التقدير: ما تضرب بزيادة أضراب مثله، التقدير:
أي ضرب تضرب زيادة أضراب مثله... وهذا فاسد؛ لأن (ما) إذا جعلتها

(1) الكشاف 4/47 - 2008.

(1) ينظر: جواهر الأدب / 282، والمغني الداني / 352، والمغني 1/170/16، والأخموري 2/311.

(2) قاله سويد بن أبي كاهل الشيركي وهو شاعر مخضرم أثر كجالسة والإسلام. وهو من شواهد ضرائر الشعر لابن عصفور / 376، وجواهر الأدب / 281، والمغني 1/170/16، وشرح شواهد / 487/1، وشرح الأخموري 2/219/9.

(1) الرَّدَّ: الجلد الأسود تعمل منه الخلاف. ينظر: الْأَلْسَنِ 42/3/283 (ر).

(1) ينظر: الجلد الداني / 255، والمغني / 170/16، وشرح الأخموري / 221/9.

(1) سورة هود آية 81.

(1) ضرائر الشعر / 27.

(1) سورة البقرة آية 106.

(1) منهم العكري. ينظر: النببان 271/87.

(1) سورة الأعراف آية 37.

للنسخ عرى الجواب من ضمير يعود عليها، ولاَيَبِدِّ من ضمير يعود على اسم الشرط، أَلَا ترى أنك لو قلت: أي ضرب يضرب هنِّ ضرب أَيَّضُرُّ أَحَسِنَ منها، لم يميز لوروِ جملة الجزء من ضمير يعود على اسم الشرط؛ لأن ضمير في (منها) عائد على المفعول الذي هو (هند)، لا على (أي ضرب) الذي هو اسم الشرط، لأن المفعول به لا تدخل عليه (من) الزائدة إلا بشرط أن يتقدمه غير موجب، والشرط ليس من قبيل غير الموجب" (1).

2- أوضح - رحمه الله - أن الحرف الزائد لا ينبغي عمل ما قبله فيما بعد، فعند قوله تعالى: {وَمَا تَأْتِيْهِ مِنْ غَيْرِ نَزْلَةِ}. قال: "(من) الأولى زائدة لاستغراق الجنس، ومعين الزيادة فيها أن ما بعدها معمول لما قبلها فاعل بقوله (تأتيهم)" (2).

3- نص - رحمه الله - على أن اللام تراد تقوية لعمل العامل الفصيحي في العمل، فعند قوله تعالى: {وَلَا مُسْتَقَبِلِينَ لَحِيَّيْتِكَ} (3). قال: "(و) في (الحديث) إما لام العلة... أو اللام المقوية لطلب اسم الفاعل للمفعول" (4).

وكل ذلك صنع عند قوله تعالى: {وَصَمِّمْنَا بِهِ عَلَى نَزْلَتٍ مُضِرَّعًا لَمَّا مَعَّكَّمْ} (5)، حيث قال: "(و) في قوله (بما أنزلت) موصولة، أي: بذر أي أنزلت، والعائد حدوف تقديره: أنزلته... وأبعد من جعل (ما) مصريدة، وأن التقدير: وآمنوا بإذننما ما معكم، فتكون اللام في (ما) من تمام المصدر لا من تمام (مصدا)، وعلى القول الأول يكون (ما معكم) من تمام (مصدا)، واللام على كلا التقديرين في (ما) مقوية للتدديد كهي في قوله تعالى: {فَقَالَ لَمَّا يُريدُ} (6).

وأمّا الآخر فيظهر في المواضع الآتية:

(1) البحر المحيط 342/1
(2) سورة الألعام آية 4
(3) البحر المحيط 673/4
(4) سورة الأحزاب آية 53
(5) البحر المحيط 247/7
(6) سورة البقرة آية 41
(7) سورة هود آية 107 وسورة الروم آية 12
(8) البحر المحيط 176/1 - 177

-389-
1- منع - رحمه الله - أن تدخل (من) الزائدة على المفعول به المسبوق بآدة شرط لأنه غير موجب. يقول: "ولأن المفعول به لا تدخل عليه (من) الزائدة إلا بشرط أن يتقدمه غير موجب، وأن يكون ما دخلت عليه نكرة، وهذا على الجادة من مشهور مذهب البصريين، والشرط ليس من قبيل غير الموجب، فلا يجوز: إن قام من رجل أقسم به، وفي هذا خلاف ضعيف لبعض البصريين".

الملاحظ هكذا أن حدثه كان عن المفعول به، لكنه مثل بدخول من الزائدة على الفاعل، ومثال المفعول: إن رأيت من رجل فآكرته.

2- نص - رحمه الله - على شرطي زيادة م، كما يلاحظ ذلك في نصه السابق، وفي قوله: "وشرط زادها هنا موجود عند جمهور البصريين؛ لأنه شرطوا أن يكون بها نكرة، وأن يكون قبلها غير واجب".

3- ضعف - رحمه الله - القول بزيادة (في)، يقول معلقا على قوله تعالى: «ولقد صرفنا في هذَا القرآن ليدكروا» (1) وقيل (في) زائدة، أي صرفنا هذا القرآن، كما قال: «وأص ActivityCompat in Derby» (2) وهذا ضعيف؛ لأن (في) لا تزداد.

(1) لا تزداد.

وأما الأثر المعنوي فيظهر في المواضيع الآتية:

1. عند قوله تعالى: «والمطلقة بتبرئات بأنفسهم ثلاثون فرّ» (3). قال - رحمه الله - (وبأنفسهم) يتعلق ب - (تبرئ الابن) وأظهر الابن مع (تهير) أما للسبب، أي أن أجل أنفسهم. ويجوز هنا أن تكون زائدة للتوكيد والمعنى يترصب أنفسهم كما تقول جاء زيد نفسه، وجاء زيد بعينه، أي نفسه وعينه".

---

(1) البحر المحيط ٣٢٦/١
(2) البحر المحيط ٣٣٠/١
(3) سورة الإسراء آية ٤١
(4) سورة الأحقاف آية ١٥
(5) البحر المحيط ٣٤٧/٦
(6) سورة البقرة آية ٢٢٨
(7) البحر المحيط ١٨٥/٢
2- بين أن (من) تزارد لأمرين، لتوكيد استغراق الجنس، أو لاستغراق الجنس. يقول
معطلاً على قوله تعالى: "وَمَا تَأْتِيهِم مِّنَ الْأَحَدِ" (1) "(من) زائدة لتأكيد
استغراق الجنس؛ لأن (أحدًا) من الألفاظ المستعملة لاستغراق في النفي العام،
فريدت هنا لتؤكد ذلك بخلاف قوله: ما قام من رجل، فإنهما زيدت
للاستغراق الجنس (2).

وكذلك صنع عند تعليقه على قوله تعالى: "وَمَا تَأْتِيهِم مِّنَ الْأَحَدِ" (3) حيث قال: "(من) الأولى زائدة للاستغراق الجنس... فإذا
كانت النكرة بعدها بما لا يستعمل إلا في النفي العام كانت (من) لتأكيد الاستغراق، نحو:
ما في الدار من أحد، وإذا كانت بما يجوز أن يراد بها الاستغراق، ويجوز أن يراد بها نفي
الوحدة، أو نفي الكلمات، كانت (من) دالة على الاستغراق نحو: ما قام من رجل (4).

3- عند قوله تعالى: "هَلَكُم مِّنَ ما مَلِكْتَ أَيْمَانَكُم مِّنْ شَرْحَكَاكَآ؟" (5)، قال
- رحمه الله: "(من) في (من شرقاء) زائدة لتأكيد الاستفهام الجاري بجري
النفي (6).

(1) سورة البقرة آية 102.
(2) البحر المحيط 260/1.
(3) سورة الأعراف آية 4.
(4) البحر المحيط 73/4 ويتذكر: 4/45 و6/35 و7/82 و7/8 و132 و88 و245.
(5) سورة الروم آية 28.
(6) البحر المحيط 17/6.
المسألة الثانية: الجملة الاعترافية:

الاعتراض في اللغة يعني المع. يقول ابن منظور: "واعترض: انصب ومع وصار عارضًا كالخشبة المنصبة في النهر والطريق ونحوها صنعي السالكين سُلوُكُها. ويقال: اعترض شيء دون شيء، أي حال دونه".(1)

وأما في الاصطلاح النحوي فهو "أن يُؤتى في أثناء كلام أو كلامين متصلين بشيء يتم الاعترض الأصلي بدونه، ولا يقوت بقوته، فيكون فاصلًا بين الكلام والكلامين، لكونه".(2)

وقال الفوجوي في تعريفها: "من الجمل التي لا محل لها من الإعراب المعتادة بين الشئين، وهي الجملة التي تأتي في أثناء كلام، أو بين كلامين متصلين معيني، لا محل لها من الإعراب، لكنه".(3)

وأما سبب يضح أن الاعتراض يعد إحدى طرق الفصل، لوقوعه بين أجزاء التركيب الواحد، دون أن يكون هناك إخلال بترتيب الجملة.

وتختلف هذه الجملة عن الفاصل الأحني، فتقع في موضع يمنع فيها الأحني كموقعها بين الموصل وصلة، وإذا كان لها ذلك لشبهها بالصافا والتوكيد من حيث إما تفيدة تسليدًا وتبنياً. يقول أبو علي الفارسي عند بيان إعراب "وأقرضاً" في قوله تعالى: "إِنَّ الْمُصِّلِّيِنَّ وَالْمُصِّلِّقُنَّ وَأَقْرَضُوا اللهَ فَرَصَصَهَا حَسَنًا يُضُعُّفُ نَهْرٍ"(1) يقول: "أما حمله على الاعتراض فهو أرجح الوجهة؛ لأن الاعتراض قد شاع في كلامهم واتسع وكثير ولم يبر ذلك - عندهم - بمجرد الفصل بين المتصلين ما هو أجنبي؛ لأن فيه تسليدًا وتبنيًا،

---
(1) اللفظ 168/1 (عثر).

(2) القراء 262.

(3) شرح قواعد الإعراب / 43.

الفوجوي هو حفي الدين محمد بن مصطفى الدين الفوجوي، استغل بتدريس مدينة القططبية، ثم أثر العزلة فستقايله بعد دهور، واستجهرها على نفسه فلا يقبلن منها عشرة. كان متواضعًا مرضي السيرة، توفي سنة 950 هـ - 1545م. ومن مصنفاته: شرح قواعد الإعراب لأبي هشام، وشرح الفروض السراجية، وشرح المفتاح للسماقي.

(نيبير: المعرفة النبوية / 465، وشذرات الذهب / 289/8).

(4) سورة الحديقة آية 18.

394
فأشبه من أجل ذلك الصفة والتوكيد، فلذلك جاء بين الصلاة والموصول، والفعل والفاعل، والابتداء والخبر، والفعل والفعل، وغير ذلك.(1)

وفريق من هذا قول ابن جهين: "أعلم أن هذا القليل من هذا العلم كثير، قد جاء في القرآن وفصيح الشعر، ومنثور الكلام، وهو جار عند العرب جميع التأكيد، فلذلك لا يشتبه عليهم ولا يُستنكَر عنيهم أن يعترض به بين الفعل وفاعله، والابتدأ والخبر، وغير ذلك ما يجوز الفصل فيه غيره إلا شاذًا أو متأولا"(2).

وهذه الجملة ثلاثة شروط هي(3):

1- أن تكون مناسبة للجملة المقصودة، بحيث تكون كالتأكيد، أو التنبيه على حال من أحوالها.
2- إلاً يكون الفصل بما إلاً بين الأجزاء المنفصلة بذالك، بخلاف المضاف والمضاف إليه، لأن الثاني كالثاني، على أنه قد سمع الاعتراض بينهما نحو: لا أحاـ فعلامـ لـزيد.
3- إلاً ليست معملة لشيء من أجزاء الجملة المقصودة.

وتأتي الجملة الاعتراضية لأغراض بلاغية أهمها(4):

1- تقرير الكلام، كما في قوله تعالى: "قل، لقَدْ عَلِمْتَ مَا لَيْتَ عَلِمْتَ فِي الأَرْضِ"(5)، فجملة (لقد علمتم) الاعتراض، والمراد بها تقرير إثبات البراءة من حجة الإنسان في الأرض.
2- التزمته، كاعتراض (سُبِحًا) في قوله تعالى: "وَمَنْ يَمْعَلُونَ لِلَّهِ أَنَّهُمْ سَبِحْنَهُمْ، وَلَهُمْ مَا يَشَاءُونَ"(6).
3- التأكيد، كقوله تعالى: "إِنَّهُمْ لَقَسْمٌ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمًا"(7)، حيث اعترست جملة (لو تعلمون) بين الصفة ووصفها تأكيدًا على عظيم ما أقسم به عز وجل من مواقع النجوم.

---

(1) المسائل الحليبات/143
(2) الخصائص/235/1
(3) المعم/1/51
(4) نظر: الهرى/63/3
(5) سورة يوسف آية 33
(6) سورة النحل آية 57
(7) سورة الواقعة آية 77.
4- النبي، كما في قوله تعالى: "فأنتوهم من حيث أمركم الله إن الله سمحب أن توابين وحب المتطهرين 1 يسألكم حربت لكم 2" حيث اعتربت جملة (إن الله يحب التوابين وحب المتطهرين) بين جملتين متصلتين معنًياً وأفادت الثانية منهما بياناً وتفسيرًا للأولى، فكان قوله: فأنتوه من حيث يحصل الحرف.

وعُقدَّ هذه الجملة من الحمل التي لا محل لها من الإعراب؛ لأنها لا تقع موقع المفرد.

يقول صدر الأفضل الخوارزمي: "إذا يكون للجملة محل من الإعراب إذا وقت موضع المفرد، ولم يعلو من الإعراب هو إعراب ذلك المفرد إن كان رفعاً فرفع، وإن كان نصبًا فنصب، وإن كان جرأ فجر، والذي لا تقع موقع المفرد الجملة الابتدائية، والاعترافية، والصلة للموصول، فلا محل لها من الإعراب".

وقع الجملة الاعترافية في مواقف كثيرة منها:
1- وقعها بين الموصول وصلته، كقول الشاعر:

ذاك الذي - وأبين - يُفرَّ مالك
والحق يدفع ترهات الباطل

2- وقعها بين أجزاء الصلة، كقوله تعالى: "وَالَّذينَ كَسَبَوا السَّيِّبَاتِ جَرَاءَ سَيِّبَةٍ يُمَعِّلُهُمْ وَيُرَهَّقُهُمْ ذَلِكَ" 3 فإن جملة (وترهقهم ذلك) معطوفة على (كسبوا السياين) فهي من الصلة، وما بينهما اعتراض بين به قدر جرائهم.

3- وقعها بين المبتدا والخبر، كقوله:

(1) سورة البقرة الآيات 222 و 223.
(2) ترشيح العلل في شرح الجمل 2/352.
(3) بنظر: المسائل الخليبات 143، وشرح الجمل 335/1، والمصطلحات الخلاصة 148، والإختصاص 320، وتشريف العلل في شرح الجمل 351، واللغة المشهورة 275/2، والمعنويات 387/8، وجمع المواضع 51/4.
(4) هو جزير بن عطية ديوانه 430/4، طبقة الصاوي.
(5) هو جزير بن عطية ديوانه 430/4، طبقة الصاوي.
(6) يقصد به: الخصائص 336/1، والمغنى 39/2، وشرح شواهده 287/2، ومجمع شواهد 817/8، وشرح شواهد 19/2، والمجموعة 52/4، وال(camera) 54/2، والمغنى 39/1، ومجمع شواهد 2/287.
(7) سورة يونس آية 27.
(8) هو معن بن أوس. وهو في أمالي القافي 198، والاختصاص 339/1، والمغنى 287/2، ومجمع شواهد 2/808.
وفيهن - والأيام يَعْمَنَ بِالْفُجْرِ - نوادب لا يَّمُلُّنَّها ونوائِحٌ

4- وقوعها بين ما أصله البندأ والحبر، كموقعها بين اسم (إِنَّ) أو إحدى أخواصها
وهي أحياناً كقول الشاعر: (1)

لِلْعُلَّكَ - والموعود *حَقُّ القَآؤُ - بدلاً في تلك القُلوصُ بَداً
، وكموقعها بين الفعل الأول في باب (ظن) والمفعول الثاني كقول الشاعر: (2)

أراني - ولا كفران لله - إنما أواحي من الأقوام كل بخيل

5- وقوعها بين الفعل وفاعلها، كقوله: (3)

وقد أدركت - والحوادث جمعة - أَسْأَلُ قَومٍ لا ضَعَاف ولا عَرْقِ

6- وقوعها بين الفعل ومفعوله كقوله: (4)

وَبُدَّلَتْ - والدهر ذو بَيْكُلٍ - هَيِّئًا ذُبْورًا بالصبار والشمال

7- وقوعها بين الشرط وجوابها، كقوله تعالى: (وَإِذَا بَدَّلَتْ - وَقُلْتُمْ:
"وَاللَّهُ أَعْلَمُ يَا بَيْكُلَ: قَآؤُ - إِنَّمَا أَنتُ مَعْطَرٌ") (5)

8- وقوعها بين الفعل وجوابها، كقوله تعالى: (قَالُ فَأَخْقَ - وَأَخْقَ أَقْوَلُ;
لَامُلَانَ جَهَّمُ (6) - أي فَأَخْقَ فَِقَمْي - وأَخْقَ مِنِّي - وأَخْقَ أَنَا - وَجَوابِه
لَامُلَانَ، واعترض بينهما (وَالْحَقَّ أَقْوَلُ).)

١٠٠

١٠٠


(٢) سورة النحل ٢٠١ و٥٠٨.

(٣) سورة ص الآيات ٨٤ و٥٨.
9- وقوعها بين الموصوف وصفته، كقوله تعالى: "وَأَنَّهُ لَقَسْمٌ لَّوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ" (1).

10- وقوعها بين حرف الجر وحرجه، وقد اختلف في هذا، فحكى الكسائي (2).

اشترته بعث الله ألف درهم.

وقامه تلميذه علي بن المبارك الأحمر (3) في (رب) نحو: "ربَّ - وَلَدَهُ - رَجُلٌ عَلَمٌ" لقيته وقصّره السبوعي على السماع (4)، وعدده الأشعوني نادرًا (5).

11- وقوعها بين المضافين، وقد اختلف في هذا - أيضًا - فذهب البصريون إلى أنه لا يجوز الفصل بينهما بغير النظر والجار والجزي والضروة، وذهب الكوفيون إلى جواز ذلك في الاحتمال (6)، وحكى الكسائي (7): هذا غلام - وَلَدَهُ - زيد. وقال أبو عيادة: "إن الشأة لتنج نفسع صوت - والد - رجُلٌ عَلَمٌ". وجوهر الرضي الفصل في السعة بين المضافين بجملة القسم مطلاً ذلك بكثرّة دورها في الكلام. يقول: "وقد يفصل في السعة بينهما قليلًا بالفسم نحو: هذا غلام - وَلَدَهُ - زيد، لكثرّة دوره في الكلام" (8).

ووافقه الشيخ محمد علي الدين عبد الحميد مؤيدًا رأيه بأدلة. يقول - بعد أن ذكر حكايتي الكسائي وأبي عيادة: "فهذا كلام مثور، وفي كل واحدة من العبارتين الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالفسم، فهذا عامة الاستدلال هذه المسألة، ومن أجل ذلك.

(1) سورة الواقعة آية 67.
(2) بنظر: شرح التسهيل 194 والارتصاف 417 السماح 173، والمساعد 201 والمعم 277.
(3) بنظر: المساعد 201 والمعم 277.
(4) والأحمر هو علي بن المبارك الأحمر، صاحب الكسائي وشقيقه، ومدّبهم الأحمر، كان رجلاً من الجند من رجال السنة على باب الشيش، وكان بحب علم العربية ولا يستطيع مجالة الكسائي إلا في أيام غير نوحيه، اختاره الكسائي لكونه مؤديةً لأولاد الشيش، وكان يحفظ أربعين ألف شاهد في النحو، مات سنة 206 أو 207 هـ.
(5) بنظر: تراث الأثاباء 89، ومعم الأدباء 37.
(6) بنظر: الهمع 427.
(7) بنظر: شرح الأحمر 427.
(8) بنظر: الإنصاف 241، والمساعد 194، والمعم 277.
(9) بنظر: الإنصاف 242، والمساعد 195، والمعم 278.
(10) بنظر: شرح التسهيل 194، والمساعد 202، والمعم 279.
جعلها محقوقة النحاة المتآخرين لما يجوز فيه الفصل بين المضاف والمضاف إليه في سعة الكلام،
ثم إننا نعلم أن جملة الفصل بما يكون تأريحاً في الكلام، حينما يغفرون الفصل بما بين
الحرف ومدخوله فقولون: قد - والله - قام زيد، بل إفون يغفرون الفصل بما بين العامل
ومعموله، كما في قول الشاعر...
(1)
اذن - والله - ترميمهم حرب
يشيب الطفيل من قائل المشبيب
ومن أقوى ما يحكم على جوز الفصل بين المضافين بجملة الفصل في سعة
الكلام أنهم جوزوا الفصل بما بين الاسم الموصول وصلته، وف贯穿 الموصول مع صلته، كشأن
المضاف والمضاف إليه، ومن ذلك قول الشاعر(2):
ذاك الذي - وأبيك - يعف مالك
والحق يدفع تراهات الباطل
وقد اختلفوا في حكم الاعتراض بأكثر من جملة، فذهب أبو علي الفارسي
فيما نسب إليه(3) إلى منع ذلك. قال ابن هشام موضحاً ما احتج به الفارسي: "وزعم أبو
علي أنه لا يعترض بأكثر من جملة، وذلك لأنه قال في قول الشاعر(4):
أنا - ولا كفران لله آية
لفسفي - قد طالبُت غير مُتَّمٍّل
إن (آية) وهي مصدر (أوـت) له، إذا ردته ورقتته، لا تنصب بأوـت مذوفة;
لئلا بلزم الاعتراض بجملتين: فقال: وإنما اصطلبه باسم (لا)، أي: ولا أكثر الله رحمة من
لفسفي(5).
فهو هنا يرفض أن تكون (آية) مفعولاً مطلقًا منصوبًا بـ (أوـت)؛ لأنه لو حصل
ذلك لأدى إلى وقوع الاعتراض بجملتين هما هذه الجملة، وجملة (ولا كفران لله)، وعليه
فالواجب - عنده - أن تكون (آية) مفعولاً لأجله باسم (لا) الذي هو (كفران).

(1) قال: حسان بن ثابت، ينظر ديوانه / 91، وهو من شواع: شرح النذر / 273، وأوضح المسالك / 168.
(2) وانظر: شرح المغني / 278، والمنجني / 279، وأيضاً: الشاشهي، والنشاش / 79، والمغني / 279.
(3) وبصابغ: في هذه المسألة.
(4) عدة المسالك / 185.
(5) هم ابن الدوسي، ديوانه / 2، وتحدي في: المسالك / 53 (أرا)، ومعهم الموارد / 2، وشرح الشاشهي المغني
المغني / 394.
وأجاز بعض النحويين الاعتراض بأكثر من جملة، منهم: ابن جني، والزمخشي، والنسائي، وابن الأنصاري، والسلسيلي، والركشي، والفوخوي، والدسوقي، واختار ذلك بعض الباحثين المحدثين.

ورجع هؤلاء الجواز إلى ورود ذلك في أصح الكلام، ومنه:

1- قوله تعالى: «فلما وضعتم فالتربة إلى وضعها أصلى وأهلك أعلم بما وضعتم، وليس الذكر الأول كالأول وإلى سميته مريم».

قال الزمخشي: "فإن قلت: علام عطف قوله "وإي سميته مريم"، فلت هو عطف على (إني وضعته أنثى)، وما بينهما جملتان متعنضتان."

2- قوله تعالى: «فأخذتهم بطنه وهم لا يتغرون، ولو أن أهل القرى آمنوا وأنتموا لفتحتكم عليهم بركات من السماء والأرض ولكن كذبوا فأخذتهم بما سكنوا يكمبون أمان فمن أهل القرى أن يأتيهم بسنا ببنين وهم نائمون».

قال الزمخشي: "والإنا والواو في (أفامن) وأو أمن) حرفًا عطف دخلت عليهم همزة الإكثار. فإن قلت: ما المعطوف عليه؟... قلت: المعطوف عليه قوله (فأخذناهم بثناة)، وقوله (ولو أن أهل القرى) إلى (يكمبون) وقع اعتراضًا بين المعطوف والمعطوف عليه."

(1) بنظر: الخصائص 1/328.
(2) بنظر: الكشاف 1/350/2 و3/129.
(3) بنظر: شرح التفسير 2/378.
(4) بنظر: المعاني 2/34/2.
(5) بنظر: شفاء العليل 2/552.
(6) بنظر: البرهان 2/24.
(7) بنظر: شرح قواعد الأعراب 2/44.
(8) بنظر: حاشية الدسوقي على المعاني 2/505.
(9) بنظر: النحو القرآني قواعد وشهادات 13/61، وإعراب الجمل وأشباه الجمل 17/68-67.
(10) سورة آل عمران آية 36.
(11) الكشاف 1/350/2.
(12) سورة الأعراف الآيات 96 و 97.
(13) الكشاف 2/129.
قوله تعالى: "إِنَّمَا تَرَى إِلَى الْحَمْرَاءِ أَوْتُوَا نَصِيبًا مِنَ الْكِتَابِ يُشَرَّوْنَ الْضَّلَالَةَ
وَيُرِيدُونَ أنْ تَصِلُّوا الْسَّبِيلَ ۛ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِأَعْدَادِكُمْۚ وَكُلُّ فِي الْحَمْرَاءِۗ وَكُلُّ فِي الْبَيْتِۗۗ وَكُلُّ فِي الْيَتِمِّ ۛ ثُمَّ تَصْلُونَ الْمُنكَرَ". (1)

قال ابن هشام: "إن قدر (من الذين هادوا) بائنًا للذين أوتوا وقصصًا لهم إذا كان
اللفظ عامًا في اليهود والنصارى، والمراد اليهود، أو بائنًا لأعدائهم، والمعرض به على هذا
التقدير جملان، وعلى التقدير الأول ثلاثة جمل، وهي (والله يعلم) (و كفى بالله) مرتين". (2)

كما رفع هؤلاء جوار الاعترض بأكثر من جملة إلى وروده في الشعر، ومنه:

1- قول الشاعر (3):
أرائى - ولا كفران الله آية لئفسي - لقد طالبت غير مثلي
قال ابن جيني معقلًا على الشاهد: "ففي هذا اعتراض: أحدهما: (ولا كفران لله)،
والأخر: قوله (آية)، أي: أوبت لئفس آية؟ معناه رحمتها ورقيتها لها فقوله (أوبت لها) لا
موضع له من الإعراب". (4)

2- قول الشاعر (5):
فُرُضُ أَبْيَكَ - والأنباء تنمي -
وقد باليت مطلع أم أوق
وقد بايتيت لا نبالي -
المعنى: بين القسم وحواب جملان أسيتانتا هما: (والأنباء تنمي) و(وفي طول
المعاصرة التقليدية).

وقد بهذين أشار إلى البينين قد استعملوا مصطلح الاعترض في غير ما ذكره
الحبوين، فهو هو الذي يختصر يقول عند قوله تعالى: "قَالُواْ أَعْمَدْ إِلَى هُجَمٍ وَأَيَّايكَ
إِبْرَاهِيمُ وَإِسْمَعِيلُ وَإِسْتَحْقَقَ إِلَيهَا وَأَحَدًا وَطََّنُهُ مُسْتَلِمُونَ" (و خن له مسلمون) (6)

(1) سورة النساء الآيات 44 و 45 و 46 و 47.
(2) المعيث 3/ 384.
(3) سبق تحققه في هذه المسألة.
(4) الخصائص 3/ 384.
(5) هو زهير بن أبي سلمة. ينظر ديوانه 346/ 346، صنعة تعلم.
(6) والرواية فيه: مدرك والمطرب وغيرهم.
(7) سورة البقرة آية 132.
حال من فاعل (نعبده)، أو من مفعوله؛ لرجع كله إليه في (له)، ويجزى أن تكون جملة معطوفة على (نعبده)، وأن تكون جملة اعتراضية مؤكدة، أي: ومن حالنا أنّه له مسلمون خاصون التوحيد أو مذعون".(1)

فالخصشي ها هنا يطلق الاعتراض ويريد به الاستنفاذ.

وليس الخلط بين الاعتراض والاستنفاذ مقصوراً على علماء الديان، فقد كان للناحيين في نصيب يقول الرضي: "وكتلك قوله: "طلعوا العلم ولو بالصين"(2)، والظاهر أن الواو الداخلة على الشرط في مثله اعتراضية، وتعني بالجملة الاعتراضية ما يتوسط بين أجزاء الكلام معنىً به معنى مستأنفاً لفظاً،... وقد يجيء بعد تمام الكلام كقوله عليه الصلاة وسلام: "أنا سيد ولد آدم ولا فنر"(3)(4).

والصواب أنّ الجملة استنفاذية، ولا يجوز مثل هذا الخلط في الإعراب.(5)

ومن هؤلاء النحويين ابن هشام الأنصاري الذي عرف بأبي حيان حين أنكر على الزمخشي رأيه السابق. يقول - بعد أن ذكر نص الزمخشي - "ويود عليه مثل ذلك من لا يعرف هذا العلم، كأبي حيان توهماً منه أنه لا اعتراض إلاّ ما يقوله النحوي، وهو الاعتراض بين شئيين متطابقين"(6).

وهكذا ما تتشبه الجملة المعرضة بالجملة الحالية، ولكنها تنمي عنها بما يأتي(7):

1- أنه يجوز اقتران الاعتراضية بالفاء، كقول الشاعر(8):

- وعلم فعلم المرء ينفعه أن سوف يأتي كل ما قدرا

2- أنه يجوز اقترانها بدليل استقبال كامل(9) في قوله تعالى: "فَإِنَّمَا تَقَلَّبَوا وَلَن تَفْلَعُوا أَنفَقَاءَ النَّارَ"(10). أو حرف تنفيس، كما في قول الشاعر(11):

(1) الكشاف 192/1.
(2) ك robe العمال حديث رقم 4363 وفه. ولم يصبه سنده.
(3) آخر عهد أحمد في مسنده 170/7 حديث رقم 4/27 وسما في صحيحه مزودا 277/6.
(4) شرح الكافية الفرضي 257/2.
(5) لنشر: الجمل وأشباه الجمل 69/7.
(6) المغني 399/3.
(7) المغني 399/3.
3- أنه يجوز كوها طلبية، كقول الشاعر:

إن الثمانين - وبَلَغتها - قد
أجوجته سمعي إلى ترجمان

4- أنه لا يقوم مقامها مفرد بخلاف جملة الحال، ومن ثم كان مجمل جملة الحال
النصب، ولم يمكن للاعتراضية محل من الإعراب.

وقال أبو حيان من هذه الجملة مواقف كثيرة منها:

1- عند قوله تعالى: "فإن لم تفعلوا وَلَن تُفَعَّلُوا فَأَنْقُؤُواَ النَّارَ" (2). قال - رحمه الله -: "(ولن تفعلوا) جملة اعتراض فلا موضوع لها من الإعراب، وفيها
من تأكيد المعنى ما لا يخفى؛ لأنه لما قال: فإن لم تفعلوا، وكان معناه: نفي في
المستقبل مخرجًا ذلك مخرج الممكن، أخبر أن ذلك لا يقع، وهو إخبار صادق،
فكان في ذلك تأكيد أنهم لا يعارضونه". (3).

2- عند قوله تعالى: "قَالُوا تَعْبِدُونَ إِلَهَيْكَ وَإِلَىٰ مَلَائِكَةِ اِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَعِيلَ
وَإِسْحَاقَ إِلَّا وَحِيدًا وَحْنُوْنَ لَهُ مُسْلِمُونَ" (4). قال - رحمه الله -: "وأجاز
الزنجكي أن تكون جملة اعتراضية مؤكدة، أي: ومن حالنا أنا نحن له
مسلمون مخلصون التوحيد أو مذعنون. والذي ذكره التحويون أن جملة
الاعتراض هي الجملة التي تفيد تقوية بين جزءي موصول وصلته نحو قوله:

ماذا - ولا عنف في المقدور - رَمِّتَ أَنَا
 yelled بالتحجج أم خسر وفضيل

وقال: (5)

(1) قلالة عوف بن مُحللم الخراجي، وهو من شواهد: الأماني الشجري، ٣/٣٩١/١، والمغني، ٤٣/٢، وشرح الشذور، ٤٥/١.
(2) والمعم، ٥٥/٢، والدرر اللوامي، ٣١/٢.
(3) ينظر مواقف أخرى له في البحر، ٤٤/٣، وعَلِّي، ٥٠/٢، ومواد ٣٢/٤، ومواد ٦٨/١، ومواد ٨٠/٢، ومواد ٢٢٤/٣.
(4) سورة البقرة آية ٢٤.
(5) البحر المحيط، ١٠/٦.
(6) سورة البقرة آية ١٣٣.
(7) قلالة مجهول، وتحده في: الدور المصون، ١٣٢/٢، والمعم، ٣٠٣/١.
(8) سبق تترجمه في هذه المسألة.

٤٠١
والحق يدفع تزهات الباطل،
وأبايك - يعرف مالكًا -
أو بين جزاءي إسناد نحو قوله (1):

أَسْتَأْتَ فَوْمًا لَا ضِعافٌ ولا عزل

وقد أدكرني - والحوادث حسنة -

أو بين فعل شرط وجزائه، أو بين قسم وجوابه، أو بين منعوته ونعته، أو ما أشبه ذلك، مما بينهما تلازم ما. وهذه الجملة التي هي قوله (ونحن له مسلمون) ليست من هذا الباب؛ لأن ما قبلها كلامًا مستقلًا وسبع كلام مستقل، وهو قوله (تلك أمة قد خلقت)، لا يقال إن بين المشار إليه وبين الإخبار عنه تلازم يصح به أن تكون الجملة مترضة؛ لأن ما قبلها من كلام يعقوب حكاه الله عز وجل منهما، وعندما تعلى من كلام الله تعالى أخير عليهم بما أخبر تعالى، والجملة الاعترافية الواقعة بين متلازمين لا تكون إلا من الناطق بالم المالزين يُؤكد بها وقوي ما تضمن كلامه، فنiniz هذا كله أن قوله (ونحن له مسلمون) ليس جملة

لا أعتراضية (2).

3- عند قوله تعالى: "أَنْبِعِي مَا أُوْحِيَ إِلَيْكَ مِنْ ذُبُّكَ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَأَعْرَضْ عَنِّي النُّجُومَ" (3) قال - رحمه الله -: "أمره تعالى بأن ينبع ما أوحي إليه ونبع حذر عن من أشرك... والجملة بين الأمرين اعتراضة أكمل به وجوب اتباع الموصى، أو في موضع الحال المؤكد (4).

4- عند قوله تعالى: "وَإِذَا بِدَكَنَّا مَعَكَ وَمَسَارَتُكَ إِلَيْهِمْ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يُنَزِّلُ قَالَوْا إِنَّمَا أُتْبِعُونَ مَفْرَدًا" (5) قال - رحمه الله -: "وهذه الجملة اعتراض بين الشرط وجوابه. قبل وتختم أن يكون حالا (6).

5- عند قوله تعالى: "وَأَلَذينَ كَسَوْا السِّيَاهَاتِ جَزَاء سِيَاهَةٍ سَيُبِينَهَا وَتَرْيَاهَا ذَلِكَ مِنْ أَهْلِهِمْ مَهْمُونَ مِنْ أَهْلِهَا إِلَّا عاصرَهَا كَانَتَا أعْيَتْ وَجَوُهُ وَقَطَعَا مِنْ أَهْلِهَا مُظَلِّمًا وَأَلِينَا أَصْحَبُ الْكَارِ" (7) قال - رحمه الله -: "وَالظاهر أن (والذين) ميِّداً (8).

---

(1) سبي رجليه في هذه المسألة.
(2) البحر المحيط 3/1 404-403
(3) سورة الألعاب آية 106
(4) البحر المحيط 198/4
(5) سورة النحل آية 101
(6) البحر المحيط 535/5
(7) سورة يونس آية 27
(8)
وجُروا في الخبر وجوهاً. أحدهما: أن الهجامة البي بعده وهي (جزاء سيدة
مثلاً)... الثاني أن الخبر قوله (ما لهم من الله من عاصم)، ويكون قد فصل بين
المبدأ والخبر بجملتين على سبيل الاعتراف، ولا يجوز ذلك عند أبي علي
الفارسي، والصحيح جوازه. الثالث: أن يكون الخبر (كأنما أغنيتهم وجههم
قطعاً من الليل مظلمة). الرابع: أن يكون الخبر (أولك) وما بعده، فيكون في
هذا القول فصل بين المبدأ والخبر بأربع جمل معتبرة، وفي القول الثالث بثلاث
جمل، والصحيح منع الاعتراف بثلاث الجمل وبأربع الجمل«(1)».

6- عند قوله تعالى: {وَمَن يَدْعُ مَعَ أَللَّهِ إِلَيْهَا مَاحِرًا لَا يُرْهَنُهُ لَهُ}، يعنى
حِسَابهُ، عَبَدُ رَبِّهِ (2). قال - رحمه الله -: "(ولا يَرْهَنُ لَهُ) صِفَةً لَا زَمْهُ،
لا للاحترام من أن يكون ثم آخر يقوم عليه برهان، فهي مؤكدة. ويجزو أن
تكون جملة اعتراض إذ فيها تشديد وتأكيد، فتكون لا موضوع لها من الإعراب
كشفك: من أساء إليها لا حقّ بالإساءة منه فأسيء إليه"(3).

7- عند قوله تعالى: {إِنَّ كُنْتَ تَرَدَّى الْحِجْوَةَ الْأَلْدَانِيَّةِ وَزَيْتَهَا فَضَعْتِينَ}
(4). قال - رحمه الله -: "(أَمْتَعَكَ) و(أَسْرَحْكَ) بِالرَّفِعِ عَلَى الاِسْتِنافِ،
والجمهور بالجزء على جواب الأمر، أو على جواب الشرط، ويكون (فعلين)
جملة اعتراض بين الشرط وجزائه، ولا
يضر دخول الفاء على جملة الاعتراف، ومثل ذلك قول الشاعر (5):

واعلم فعلم الأمر يرفعه أن سوف يأتي كل قدراً (6)

ويمكن - مما سبق - تحلص الأثر الإعرابي لهذه الجملة عند أبي حبان في هذين
الأمرين:

1- نص - رحمه الله - على أعلاها من الجمل التي لا محل لها من الإعراب.

2- ذكر احتمالية الاعتراف والحالية في أكثر من موضع.

(1) الباحث المحيط 5/147.
(2) سورة المؤمنون آية 117.
(3) الباحث المحيط 6/425.
(4) سورة الأحرار آية 28.
(5) سبق تزويجه في هذه المسألة.
(6) الباحث المحيط 7/227 و
3- اعتراض على الزمخشري في إعرابه (وخن له مسلمون) جملة اعتراضية، ورأى أنها جملة استثنائية، وأكد - رحمه الله - على وجوب عدم الخلط بين الجملتين.

وأما الأثر التركيبي فيظهر في الأمور الآتية:

1- ذكر - رحمه الله - مواضع عديدة لهذه الجملة.

2- جُنُّر - رحمه الله - الاعتراض بجملتين، ومنع الاعتراض بأكثر من ذلك.

3- نّص - رحمه الله - على جواز دخول الفاء على هذه الجملة.

وأما الأثر المعنوي فيظهر حين ذكر بعضًا من الأغراض البلاغية لهذه الجملة كالتأكيد، والنقوية، والتشديد.
الحمد لله على توفيقه واعتنائه إذ وقفي وأعانني على إتمام هذا البحث، وعلمه من
الواجب وأنا في خاطئه أن أعرض للنتائج التي توصل إليها البحث، ومنها:

- فُرَّقُ البحث بين مصطلح الفصل والتوسط، ورأى أن الثاني يكون في مسائل
الرتبة، وأنه ناشئ عن ترتيب جديد لمكونات الحملة، يتمُّ على أثر وقوع أحدهما
بين العنصرين الآخرين، في حين أن الفصل يكون في الرتبة، وغيرها، وذلك بأن يقع
عنصر أو أكثر بين أجزاء التركيب التي تُجمَّل قواعد اللغة تواشيها، وعليه فالفصل أعمُّ
وأشمل من المصطلح الآخر.
- بين البحث الآثار الإعرابية والتركيبية والمعنوية المرتبة على هاتين الظاهرتين في
المسائل المروضة.
- تبين من خلال البحث أن العرب قد منحوا شبه الحملة قدرًا كبيرًا من حرية الحركة
والوقوع، بل إنهم أفردوها بكثير من أوجه التمييز، فأجازوا الفصل بما بين المتلازمات،
ووقوعها في مواقع عديدة لا يقع فيها غيرها.
- رجَّح البحث إلغاء (إذن) إذا وقعت بين الفاء والواو وبين الفعل، مستدلا بورود
ذلك في القرآن الكريم.
- لا يعمل ما قبل (إلاّ) فيما بعدها إلاّ إذا كان مما لا مندوحة عنه، بأن كان مستثنىً،
أو مستثنى منه، أو تابعًا، كما لا يستثنى بالأداء واحدة دون عطف شين.
- وافق أبو حيان - رحمه الله - أبا علي الفارسي في حعل (لعلً) من المعطيات عن
عمل الفعل القليل فيما يليه، محتفظًا بما ورد في القرآن الكريم.
- أكد البحث على القاعدة التي تقول: من شروط إعمال المصدر واسم الفاعل إلاّ
بوصفا قبل العمل، واستثنى من ذلك ما إذا كان العمل في الطرف، أو الجار
والمحور، للتوسع فيهما.
- نافذ البحث الآراء التي قيلت في عمل حرف التنفس فيما قبله، ثم ذكر رأى أبي
حيان الذي رجَّح حواس ذلك العمل.
- لا يعمل ما بعد أداء الشرط فيما قبله؛ لأن لها الصدر، كما هي الحال في
الاستفهام.
- إذا اجتمع شرط وقسم كانت الأحوال الثلاثة الآية:
أ- لزوم الاستثناء بجواب المقدم منهما عند عدم تقدم ذي خبر.
ب- لزوم الاستثناء بجواب الشرط الامتناعي تقدم القسم أو تأخر.
ج- ترجيح جعل الجواب للشرط إن تقدم عليهما ذو خبر.

إذا توسط المضارع المقرر بالفاء أو الواو بين الشرط والجزء كان الأولى جزمه على العطف، ويجوز نصبه بأن المضمرة وجبًا.
وأما إذا كان ذلك المضارع مقتترًا بـ (ثم) فيتعين الجزم على العطف، ولا يجوز نصبه بأن المضمرة؛ لأنَّ (ثم) ليس ما ينصب الفعل بعده.

رجح البحث جواز توسط الخبر بين (كان) وإنما إذا كان جملة اسمية، لعدم وجود ما يمنع ذلك، ومنع ذلك إذا كان الخبر جملة فعلية فعالية ضمير مستر، لما يؤديه جواز هذا من الالتباس بين فاعل الفعل المتوسط واسم كأن المؤخر. 

اجمع التحويون - سوى ابن درسته - على جواز توسط خبر (ليس) بينها وبين اسمها.

ينعت الفصل بـ (إلا) بين أفعال الاستمرار وأحيارها؛ لما يؤديه وجود هذا الحرف من بطلان المعنى الذي وضعت له هذه الأفعال، وهو النفي.

ركذ أبو حيان - رحمه الله - رأى ابن عطية القائل بأن تذكير (كان) وأخوئها مع وجود الفاعل بينها وبين أسمائها أسهل من سائر الأفعال، ورأى أنه لا فرق بين هذه الأفعال وغيرها في حكم الفصل.

للمعنصر الدلالي في الجملة قيمة لا تقل أهمية عن قيمة الإعراب، فمن خلاله نستطيع التصرف في أجزاء الجملة بالتقدم والتأخير، ويتضح ذلك من خلال مسألة توسط المفعول بين الفاعل والفاعل.

أسهل البحث في إبراد حجج تؤيدرأي الكوفيين وأبي حيان القائل بجواز الفصل بين المتضائفين والمفعول.

هناك ثلاثة مذاهب في حكم الفصل بـ (من) بين العدد وتبنيه اسم الجمع أو اسم الجنس، وهي وجوب الفصل، وجواز الإضافة، والتفريق بين ما يستعمل للفت لجبر إضافته، وبين ما يستعمل للفت للفت للكثير فلا تقترح إضافته، وقد جعل أبو حيان الرأي الأول وجهًا راجعًا.
لا يجوز أن يفصل بين الأعداد الناصبة تمييزاً وبين ذلك التميز، لكون العدد عاملاً ضعيفاً، لأنها إذا عملت لشبهها بالصفة المشبهة، والصفة المشبهة قد عمل لشبهها باسم الفاعل، واسم الفاعل قد عمل لشبهه بالمضارع، ولا شك أن المشبه أحفظ درجة من المشبه به.

جواز دخول الباء في خير (ما) التميمية، كما تدخل في خير (ما) الحجازية، وهو رأي أبي حيان.

كشف البحث عن الخلاف بين البصريين والكوفيين حول زيادة الواو وثمو، ثم رجح بقاءهما على أصولهما العاطفين.

ذكر البحث مفهوم الضرورة الشعرية عند الجمهور ومفهومها عند ابن مالك، وبين أن ابن مالك اعتمد على مفهومه في إبادة بعض القواعد النحوية.

ناقش البحث زيادة الأحروف في القرآن الكريم، ثم أيد تلك الزيادة، موضحًا أنه ليس المصوصد بهذه الزيادة أثما من وضع البشر، ولكنها الزيادة معنىً بلاغي.

تعد الجملة المترددة إحدى طرق الفصل، وتختلف عن الفاصل الأجني في أنها تقع في مواقع يمنع من أن يقع فيها الأجني كوقوعها بين الوصول وصلته.

أكد البحث على التفريق بين جملتي الاعراض والاستنفاد، وأنه لا يجوز الخلط بينهما.

دافع أبو حيان - رحمه الله - عن القراءات القرآنية وجعل على كل من أنكرها أو غلط القرائيين بما.

كشف البحث أن السمين الخليبي يعد أحد ثامنات أبي حيان المخلصين، ويوضح ذلك من خلال متابعته لكثير من آرائهم، ونقله لنصوص كبيرة من كتابه البحر المحيط.

كشف البحث عن الأصول التي أمنت هذه المرونة في ترتيب الجملة العربية كالاصالة، الفرعية، وقوة التلازم، وضعف التباعد.

اضطرب أبو حيان - رحمه الله - في بعض المسائل، وهذا من أكبر العسر، فإن الإنسان مهما بلغ من شأنه، وأوتي من علم، بظل عرضاً للنقص، وصدق الشاعر حين قال:

«وإن الذي يرضي سجاه كلهمشروع البيت، كفى المرة نبلاً أن تجد معاينه»
<table>
<thead>
<tr>
<th>الصفحة</th>
<th>رقمها</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>195</td>
<td>8</td>
</tr>
<tr>
<td>266</td>
<td>21</td>
</tr>
<tr>
<td>400</td>
<td>24</td>
</tr>
<tr>
<td>344</td>
<td>26</td>
</tr>
<tr>
<td>367</td>
<td>76</td>
</tr>
<tr>
<td>367</td>
<td>32</td>
</tr>
<tr>
<td>373</td>
<td>35</td>
</tr>
<tr>
<td>354</td>
<td>40</td>
</tr>
<tr>
<td>389</td>
<td>41</td>
</tr>
<tr>
<td>368</td>
<td>85</td>
</tr>
<tr>
<td>217</td>
<td>88</td>
</tr>
<tr>
<td>279</td>
<td>91</td>
</tr>
<tr>
<td>310</td>
<td>96</td>
</tr>
<tr>
<td>391</td>
<td>102</td>
</tr>
<tr>
<td>108</td>
<td>102</td>
</tr>
<tr>
<td>315</td>
<td>110</td>
</tr>
<tr>
<td>10</td>
<td>107</td>
</tr>
</tbody>
</table>
لا يوجد نص يمكن قراءته بشكل طبيعي من الصورة المقدمة.
سورة آل عمران

168 13
قد سكنكم اللهاء في ف تنين النجاتا

299 18
شهد الله أنه لا إله إلا هو أنت ليكمة وأولى العلم
قابضًا بالقبضط

166 35
و آللله سميع عليم إذقال أمرات عمران

57 6
فأما الذين كفرت فأعدُ بهم

57 20
وأما الذينء أمنتوا وعملوا الصلاححت في وقتهم

81 26
وذ أخذ الله ميثق الذين لما ابتذحهم من
حكب وحكمته ثم جاء الحكم رسولًا مصدقًا لحما
معكم أن تؤمنين به ولتعبدن

90 357
إن الذين كفروا بعد إيمانهم نعم أزيدوا كفرًا لأن
تقبل توبتهم
سورة النساء

من تعليمٍ وصيّةٍ يوصى بها أو دينٍ غير موضّوعٍ وصيةٍ من الله ۱۲

وَلَا يَسِنَّ الَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَا عَطَّلَهُمُ اللَّهُ ۱۸۰

فَقَمَّا لَّهُمْ أَكْفَرُ مَعَ إِيمَانِكُمْ ۱۰۶

قَلْ إِنَّ أَلَّا أَمَرَ كُلّهُ اللَّهُ ۱۰۴

وَقَالَُوا لِإِخْوَانِهِمْ إِذَا ضَرَّبُوا فِي الْأَرْضِ ۱۵۶

۴۳۹ ۳۳۶ ۳۱۰ ۳۶۲ ۲۳۸

۱۷۲ ۱۵۴ ۳۰۴ ۱۳۵ ۱۸۰

۱۰۸ ۱۰۷ ۱۰۶ ۱۰۵ ۱۰۲

۱۸۴ ۱۵۸ ۱۶۸ ۳۴۴ ۴۰۲

۱۸۰ ۱۵۸ ۱۰۶ ۱۰۴ ۱۰۲

۲۸ ۲۷ ۲۶ ۲۵ ۲۴ ۲۳ ۲۲ ۲۱ ۲۰ ۱۹ ۱۸ ۱۷ ۱۶ ۱۵ ۱۴ ۱۳ ۱۲ ۱۱ ۱۰ ۹ ۸ ۷ ۶ ۵ ۴ ۳ ۲ ۱
سورة المائدة

١٧٢٦: {أجلَّت لكم هُمَيْنَانَ الأَعْمَامَ إِلَّا مَا يَنْتَّي عَلَيْكُمْ غَيْرُهُ}

١٧٢٥: {ولَآ أَمِينَ أنَّ الْبَيْتَ حُرَّمَ بَيْنَّهُمَا فَصَلَّلَاهَا مِنْ بَعْدهُمَا}

١٧٢٤: {فَكَلَّمَاهُمَا هُمَا أَمَسَّكَنَّهُمْ}

١٧٢٣: {بَيْنَ هَذِهِ الْدُّنْيَا وَالْآخِرَةَ تَبْعَدُونَ فَغَيَّسْلَوهَا}

١٧٢٢: {أَفِحَّمَ الْجَهَلِّيَةَ بَيْغُونَ}

١٧٢١: {لُوْلَى بِثْنِهِمَا الْزَّرْقَيْنِ وَالْأَحْبَارُ}

١٧٢٠: {إِنَّ الْدُّنْيَا هَادِئَةٌ وَالْأَخِذَةٌ وَالْحَقِيقَةُ}

١٧١٩: {وَحْسُبُوا أَنَّهَا تَكُورُ فِتْنَةً}

١٧١٨: {وَإِنَّ لَمْ يَنْتَهُوا عَمَّا يَغُولُونَ لَيُمَسَّهُنَّ}
<table>
<thead>
<tr>
<th>سورة الأنعام</th>
<th></th>
<th></th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>375</td>
<td>ليس على الذين آمنوا وعملوا الصليحت جتبت فيما طعموا إذا ما آتقوا وآمنوا وعملوا الصليحات ثم آتقوا وآمنوا ثم آتقوا وأحسنوا</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>72</td>
<td>ومن فتله منكم مطيعًا فجزيه ميلل ما قتل من الثمار يحكم به ذو عدل منكم هديًا يبلغ الكعبة أو كفارة ضعفاء مسندين أو عدل ذلك صيامًا ليذوق وบالت أرميه</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>138</td>
<td>إذا قال الله يتعيسى ابن مريم أذكر بعمتي عليك</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>113</td>
<td>وتعلمن أن قد صدقتما</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>147</td>
<td>تكون لنا عيداً إلا أولئك وما خرجنا</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>94</td>
<td>فدهب أنت ورجلك فقتيلاؤا</td>
<td></td>
</tr>
</tbody>
</table>

سورة الأنعام

| وما تأتيهم من ءاباً من ءاينت رههم إلا كنوا عبئا | 5 | 389، 91، 297 |
| لو شاء الله ما أشرحتنا ولا أباكنا | 138 | | |
| ولقد جاء من بناي المشركون | 377 | 34 | 3، 377 |
| فلولا إذ جاءهم باستنا نصرعوا | 43 | 43 | 4، 310، 07، 210 |
| ولا مخافرب أنكم أشركن | 39 | 11 | |
| ولا كنتم له صحبة | 168 | 101 | |
| أتبغ ما أوحي إليك من ربك لا إله إلا هو وأعذر عن المشركين | 402 | 106 | |
| وصعد ذلك زينب ليحكي من المشركين | 137 | 176 | 176 |
سورة الأعراف

"فَقَالُوا أَتْلُوا مَا حَرَّمَنَا حَرَّمَكُمْ أَلَا تَشْيِرُوا إِلَيْهِ بِمَثْلِهِ"  

"لَيَوْمٍ يُقَلِّبُهُ بَعْضُهَا يَدُ رَبِّهِ لَا يَنْفَعُ نَفْسَهَا إِيمَانَهَا"  

"فَقِيلَ أَتْلُوا مَا ذَكَّرُونَ"  

"وَكَمْ مِنْ قَرْیَةٍ"  

"قَالَ مَا مَتَاعُكَ أَنْتِ إِذْ أَمَرْتُكَ إِنْ أَمَرْتُكَ"  

"فَقَالَ أَقْلِمْنِي أَقْلِمْنِي لَا أُفْغِي فَمُسْلِمُ قَرْطَاسُ"  

"فَلَمَّا تَبَلَّغَهُمُ اللَّهُ مَنْ أَنْتُمْ تَلْعَبُونَ"  

"فَقَالَ رَبِّنَا ظَلَّلَنا أَنْفُسْنا إِنَّا لَمَّا نَفَقَرُرُ لَنَا وَتَرْحَمَا"  

"وَلَا تَقَعَّدُوا بِصَرْطِكَ وَنقُولُونَ وَتَصُدُّونَ"  

"فَأَخْدِمُوهُمْ بَيْعَتَهُمْ وَهُمْ لَا يُشْعَرُونَ"  

"وَهُوَ الَّذِي أنزلَ مِنَ السَّمَاوَاتِ مَا فَأَخْرَجْنَاهُ بِنُبُوتٍ كُلُّ مَثْلِهِ فَأُخْرِجَ مِنْهُ حَمْرَاءَ مُعَلِّسَةً وَفَيْنَاءً دَيْنَاءً وَجَنْسٍ مِنْ أَعْنَابٍ وَلَزَيْتُونَ وَلَزَيْتُنَّ مُسْتَقْبِلًا وَغَيْرِ مَعْتَشِبٍ"
السماء وال الأرض ولكن كذبوا فأخذتهم بما كانوا يكتبون ﴿ إفأمن أهل ال غر ا ن أن يأتيهم بأسنا بيننا وهم تآيمون ﴾

ّ لأولم يهدي للدينين بينو رئوت الأرض من بعد أهله أئن ﴿ لُو كشأن أصبتهم يذلهوء ﴾

هذى داقة الله لحكم عاية ﴿ ﴾

ودتأروا ما كأنت بصنع فيه أوقوم ﴿ ﴾

هم إبرهم يزعبون ﴿ ﴾

ومأم لم تسبرت لا تأتيهم ﴿ ﴾

والفين كذبوا يفانيتنا سنستدرر جههم من حيث لا يعلمون ﴿ ﴾

وألهم أنفسهم ما يصاحيم من حينه ﴿ ﴾

أولم ينفكروا ما يصاحيم من حينه ﴿ ﴾

ألهم أرجح يمشون بها أم أهلهم أبدا يبطشون بها ﴿ ﴾

سورة الأنفال

وإذ قالوا اللهم إن كارد هنذا هو الحق من عندك فامطر علينا حجارة ﴿ ﴾

سورة النبوة

وأذان ملبس الله ورسوله إلى الناس يوم الحج ﴿ ﴾

الله أكبر أن الله برئاء من المشركين ورسوله ﴿ ﴾

فإن أحد من المشركين أساحارك ﴿ ﴾

وأن يطيع ﴿ ﴿ الله ورسوله: أولئك سائرهم ﴿ ﴿ الله ﴿ ﴿

الذين بلغؤون المطوعين من المؤمنين في الصدقة ﴿ ﴿
سورة يونس

ولقد أهلكنا القرى من قبلكم لما ظلموا

جزاء سباقته بمضاتها

وينبتونك حق هؤلاء

فلولا كنتم قريمة امتنت فتفحصاهم إيمانها إلا قوم يونس

سورة هود

الر كتب أحكامت عينته نعم فصيحت من لدن حكمه خيبه إلا نعبوها إلا الله

ليقولوا ما خبرت

وأن لن أذل إلا هو فهو الذي أثمر مستلمور

يوم يأت نصلكم نفس إلا بإذنه فمهم شقى وسعيد
سورة يوسف

1. ما هَنَا بَشَرةٌ
2. لِيُسَجِّلَنَّ وَلَيْكُونَا مِنَ الصَّنَّاْرِينَ
3. إِنِّي كَنَّى لِلْزُرَّةِ يُعَبَّرُونَ
4. تَأَلِّهَتْ لَقَدْ عَلَمَتُما حَبِّتُهَا لِلْبَيْسِدِ فِى الْأَرَضِ
5. وَلَمَا قَلَّتْ الْعُيْرُ
6. فَلَمَّا أَجَاءَ الْبَيْسِيْرُ

سورة الزُّرَّد

1. وَقِ الْأَرَضِ قَطُّ عَ مُتَجَوَّرَاتٍ وَجَنَّتٌ مِّنْ أَعْنَابٍ
2. وَزَرَعُ
3. وَبَرَزَّسَ الْصَّوْرَةَ فَيَصِبُّ بِهَا مِنْ يَشَاءُ
4. هَلْ يَسَىَ الْأَعْمَىَ وَالْبَصِيرُ أَمْ هَلْ يَسَىَ الْأَظُّامُ وَالْأَلْبَرُّ
سورة إبراهيم

1

299

284

322

281

276

338

سورة الحجر

2

346

272

4

212

15

سورة النحل

51

338

53

351

57

393

70

242

70

50

402

101

395

سورة الإسراء

2

40

94
سورة الكهف

41
42
77
82
101
102

سورة مريم

10
20
21
31
41
91
سورة طه

إِنَّ السَّاعَةَ عَائِشَةَ أُكَادُ أُحْقِفُ بِهَا لِتَجْرَى كُلُّ نَفْسٍ يَمْعَى

وَلِتَفْلَمانَ أَنْتَ أَشْدُ عُدْبَانِيَّةً وَانْقَبُّ(71)

أَفَلَا يَزْوِجُ أَنْتَ إِلَى هُمْ فَوَلَدَ(89)

سورة الأنباء

لَوْ كَانَ في هِمَا هَلْهِ أَلَّا جِئْنَاهُمْ(22)

وَتَفْلَمَنَّ لأَحْكَمِ يُحْكِمُ(57)

أَتَفْلَمَتْ هَذَا وَقَاهِيْنَا بِيَأْتِيْهِمْ(62)

لَقَدْ عَلَتْهُ مَا هَتَوَلَّا إِلَّا يَتَفْلَمْ(65)

سورة الحج

فَلَيُمُدْدُ يَبْسُبُ(15)

سورة المؤمنون

أَيِّامْكَ أَنْتُ أَنْكُرُ إِذَا مِيمُّ وَكَتَمْ تُرَابًا وَعُظُمًا أَنْكُرُ(30)

جَزَّلْكُمْ(37)

عَمَّا قَلِيلًا لِبَيْضَحَنَّ نَدْرِمَينَ(40)
سورة النور

352, 353, 354

سورة الفرقان

208, 47, 22, 37, 38

سورة الشعراء

332, 305

قليلاً ما تشكوُن
سُبُحَّنَ اللَّهُ عَمَّا يُصِفُّونَ
إِنَّا نُفَخُنَّ فِي الْصُّورِ فَلَا أَنْسَبَ بَيْنَهُمْ يُومَيْنَ وَلَا
يَتِسَأَلُونَ
وَمَنْ يَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَّهًا حَرَّمَ لَهُ فَهُوَ الَّذِي
حِسَابُهُ، عِبَادُ رَبِّي}

سورة النور

352

سُوْرَةُ أَنْزِلْنَاهَا وَفَرْضَنَاهَا
آَرَابَةَ وَاوِلَنَّى فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمْ مَّائًَةَ جَلَّدٍ
وَأَلْوَلَّا إِذْ سَمَعَتُوْهُمْ قُلْتُمْ
وَالقَوْمُ عِنْدَ مِنَ الْبَسَاءِ الَّتِي لَاتُرْجُونَ يَكْبَحَا فَلِيسُ
عَلَيْهِمْ جَنَاحٌ

سورة الفرقان

208

لَوْلَا آنَزَلْ إِلَيْهِ مَلَكٌ فَيَكُونَ مَعَهُﷺ
ثَمَّ نَزَّلَنَّ الْمَلَائِكَةَ لَيَشْرَى بِيَوْمَيْنَ لِلْمُجَرَّمِينَ
وَقَوْمِ نَجُوحُ لَمَّا سُعِدُّوا آُرَسُلَ أَرْقَانَهُمْ وَجَعَلْنَاهُمْ
لِنَاسٍ دَأِيَةً وَأَعْتَدْنَا لِلظَّلَمِيِّينَ عَذَابًا أَلِيمًا (٤٥)
وعَادًا وَشَمَوْدًا (٤٥)
۴۵

سورة الشعراء

332, 305

فَلْسَفُ تَعْمَونَ
الَّذِي حَلَّفَنِي فَهُوَ بِهِدِينَ
سورة النمل

» فَانظِرُوا مَا ذَائِتُوا تَأْمُرُونَ«

سورة الفصل

» فَلَمَّا أَرَادَ أَن يَرْتَبِقَ بِالَّذِي هُوَ عَدْوَٰنَا قَالَ يَنْبُوشُ اِلَّهُ إِنَّمَا أَتَيْتُكُمْ أَن تَقْتَلِيوٓا«

سورة العنكبوت

» وَلَمَّا أَن جَآءَت رُسُلُنَا لُوطًا سَيْءَ بَيْتُهُمَّ«

سورة الروم

» وَهُمْ يَبِينُونَ بِعَدْدِ عَطَاهُمْ سَيْعُ مُسْتَوِبٍ«

» لِيَقْتَلُوا زُبَيْرًا لِكَفَيْرِهِمْ«

» هل لَكُم مِّن مَا مَلِكْتُ أَيْمَنَنَا مِنْ شَرَكَةٍ؟«
سورة قمّان

 ولو أناما في الأرض من شجرة أكلم و البحر يمده
من بعده سبعة أخرين

وَمَا تدري نفس مائدة تخسيب غدًا

سورة السجدة

تُغَيَّرُ الْسَّكِينَةَ لَا زِيَبٌ فيه من زَبَب الْعَلْمِينَ

أَمَّرْتُكُمْ بِالْبِقْلَةِ أفْتَرَتُهُ

قَلِيلًاَ مَا تَشَكُّرُونَ

سورة الأحزاب

لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةً لِمَنْ كَانَ
يَرْجُوُ اللَّهَ وَالْيَوْمَ الآخَرَ

وَكَفِى اللَّهِ الْعَلَمَينَ الْقُتَالَ

إِن كُنتُ تُرَدِّدَ الْحَيْوَةَ الدُّنْيَا وَرَيَّتُهَا فَتَعَالَىْ

أَمْتَعَكَ وَأَرْسَّحْكُ الْمُتَعَالِىْ

وَالْحَنِيفِينَ فَرْوَجْهُمْ وَالْمُتَفَحِّصَتْ وَالْذِّكْرَيْنَ

اللَّهُ كَبِيرُ وَالَّذِينَ كَبِيرُونَ

هُوَ الَّذِى يُضَلِّلُ عَلَيْهِمْ وَمُلَكِكُهُ

وَأَمَرَآةٌ مُؤْمِنَةٌ إِن وَهَبَتْ نفساً لِلنَّبيِّ إِن أَرَادَ النَّبِيُّ

أَن يَسْتَتَبْكِحَهَا

وُلَادُ حَرَّبِ وَبَرَضٍ مِمًا إِن آتَيْتَهُمْ سَكَلَهُنَّ

وَلَا مُسْتَبِسِينَ جَدًّا

وَمَا يَدْرِيكَ لِعَلَّ الْآثَامَةَ تَكُونُ فِرَيْبٌ
сура سبا

3 279
7 09, 056
14 36

сура فاطر

3 376, 027

сура بس

9 232, 027
29 168, 016
31 054
32 324

сура الصفات

11 289
11 17, 016
77 367
149 288
164 119
سورة ص

341 11
304 57
222 70
106 84
85 84
85 84

/Game

سورة الزمر

17 3
86 38
775 67
676

سورة غافر

76 10
172 52
172 52
672 10
44 14
سورة التوبة

16 17 18 20 283 46

سورة الشورى

286 310 11 6 35

سورة الزخرف

324 326 47 76

سورة الدخان

272 54 20 0

سورة الجاثية

276 13

سورة الأحقاف

290 15 165 20
سورة محمد

۶۳۷-۶۴۱ ۱۰۱

وإن ثورنوا وتنقوا يؤمنوا أجوركم ولا يستلمكم
أمولكم فثككم ففي خفيفكم تبخلوا

سورة الفتح

۱۴۷ ۱۴۵

ولولا رجال مؤمنون ونساء مؤمنت لم تعلموهم
أن تطهروا فتصيبكم منهم معرة يعبر أهل
الله في رحمته من يشاء أن يرزقوا لعذبنا

سورة الحجارات

۳۱۴ ۵

وَلَوْ آتَهُمْ صَبِراً

سورة ق

۲۹۸ ۳۱۳۱ ۲۲ ۳

واعفت الجنة للمتينين غيّر بعيد هندا ما
نوعدون لكل أواب حقيظ

۲۸۲ ۱۷۶۹ ۴۴

ذالِكَ حَسَنَ عَلَيْنَا دِيبَرٌ

سورة الزواريات

۵۱ ۱۲ ۱۴ ۱۴۱۴ ۲۲۳

يسلون أيان يوم الدين

۲۱۸

إنه لحق مثل ما كن كن تنطقون

سورة النجم

۲۹۱ ۷۶ ۶۷

ذو مروه فاستوى وهو بالأفقي الأعلى

۲۰۰ ۲۶

وكر من ملك

۳۶۸ ۴۳ ۴۴ ۴۴

وأنّه هو أصحابك وأتكيه وذكرك وألمك
وأنّه هو أمات وأحيا

۳۶۸ ۴۰

وأنّه خلق الخلق من الذكر والأنيث

۳۶۸ ۴۸

وأنّه هو أعاني وأفقي
سورة القمر

289 320 131 24

سورة الواقعة

132 59 393 278 76

سورة الجديد

87 83 88

سورة الحشر

12 فيها

15 ولا من الذين كفروا

18 حسباً يصَّعَفُ لِهُمْ

6 مَّا أَفَآءَ اللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِ بِذَٰلِكَ فَمَا أُجَفَّرَ عَلَيْهِ
<table>
<thead>
<tr>
<th>سورة المنافقون</th>
<th>٢٤٤</th>
<th>٥</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>وألذإ قيل هم تعلوا يستغفر لكم رسول الله لوؤا</td>
<td>رؤوسمه</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>سواء عليهم استغفرت لهم أم لم تستغفرهم</td>
<td>لولا أحرنتهم إلى أجل قريب</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>سورة الغافب</td>
<td>١٣٣</td>
<td>٦</td>
</tr>
<tr>
<td>فقالوا أبثر بهدونا</td>
<td>٨٦</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>فأسلمت</td>
<td>٣</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>إن الله بلغ أمره</td>
<td>٢٢٩، ٢٣٢</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>فله اللذي خلق سبع سماوات ومن الأرض مثلكن</td>
<td>١٦</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>سورة القلم</td>
<td>٥٠٦</td>
<td>٩</td>
</tr>
<tr>
<td>فستنصر وتعصرونهُ قبيكم المفتنون</td>
<td>ودأوا لذ تدهشن فدهنورت</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>فأطلقوا وهم يتخففون أن لا يدخلها اليوم على مسكين</td>
<td>٤٥، ٤٤، ٢٤، ٢٣</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>سورة الحاقة</td>
<td>٦٠</td>
<td>٣</td>
</tr>
<tr>
<td>وما أدئنك ما الحاقه</td>
<td>٢٣٨، ٢٣٥</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>هذئم أفرءوا أينكليبة</td>
<td>١٩</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>قليلاً ما تدركون</td>
<td>٤٢</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>فما مبكر من آلحه عنه حاتجين</td>
<td>٧٤</td>
<td></td>
</tr>
</tbody>
</table>
سورة نوح
239 20
«مَّا خَطِيطَهُمْ تَأْمُرُونَ أَنْ يُقَوَّا»

سورة الجَن
153 4
«وَأَنَّ هُوَ كَأَنَّهُ يَقُولُ سُبْحَانَهَا»

130 7
«وَأَحَمَّلُونَهُمْ كَمَا طَنَّطُمْ أَنْ لَنْ تَبَعْثَ اللَّهُ أَحْدًا»

سورة المزمل
300 297 242 30
«قُمْ لَيْلًا إِلَّا قَلِيلًا (٣٧) يُصَفَّحُ»

30 20
«عَلِيَّمَ أَنْ سَيَكُونُ مَنْ كَبَرَ مَرْضٌ»

سورة القيامة
331 1
«لَا أُقْسِمُ بِبَيْنِي عَلَيْهِ الْقَبْلَةَ»

30 3
«أَخْسَبْ الْإِنسَانَ أَنَّهُ جَمِيعَ عَظَمَاهُ»

سورة الإنسان
27 3
«إِمَّا شَاءَكُمَا وَإِمَّا كَفُورًا»

سورة البَيْت
48 38
«لَا يَتَكَلَّمُونَ إِلَّا مَنْ أَذَّنَ لَهُ الرَّحِمُ»

سورة عيسى
54 3
«وَمَا يُدْرِي رَبٌّ عَلَيْهِ يُزْرَىٰ»

سورة التكوير
308 1
«إِذَا الْشَّمْسُ كُوَّرَتْ»

سورة الانفطار
373 18، 17
«وَمَا أُدْرِكَنَا مَا يَوْمَ الْيَمِينِ»

الْيَمِينِ»
سورة الانشقاق

۳۰۵،۲۰۲ ۰۱-۵

إذا أتبننا أشفقت وأذنت لمريما وحققت وإذا الأرض مدت وألقنت ما فيها وحققت وأذنت لربتها وحققت

سورة الروج

۳۸۹ ۱۶

فَعَّالٌ لَّما يَريِدُ

سورة الطرق

۷۰ ۱۳

۹۴۸

۱،۱۳

إِنَّهُ عَلَىٰ رَجْعُي، لَقَادَرُ ۚ يَوْمٌ تُبْقَىُ الْسَّرَّابِرُ

سورة العلياء

۲۸۵ ۲۱

۲۰۱

سَبِحْ أَسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَىٰ أَلَّذِي خَلَقَ فَسَوْىَا

سورة البلد

۳۵ ۷

۶۷۱ ۱۴

۱۳

أَوْ اطعْمِهِ في يَوْمِ ذٰلِكۚ مَسَعَىٰ بَيْنَا

سورة الليل

۳۰۴ ۱

۱،۱۴

وَالَّيْلِ إِذَا يَغْشَى

سورة الضحى

۳۲۲ ۵

۱۸۹۴۲۰ ۱۰،۶

وَلَسَأَفْ يُعطِيْكَ رَبِّك فَتَرْضِيۡ

فَأَمَّا الَّذِيْنَ فَلَا تَفْتَرِ ۖ وَأَمَّا الْسَكَالِبِ فَلَا تَتْنَهِ

سورة العلق

۳۳۰ ۱۵

نَسْفَعَا بِالنَّاسِيَةِ
سورة البينة

۶۶

۸

سورة التكاثر

۷۳۲، ۷۳۵

۴، ۳

سورة الكوثر

۳۶۹

سورة المسد

۲۹۴

۳، ۴
ثانيًا: فهرس الأحاديث والآثار:

1 - اطلبو العلم ولو بالصين
2 - أما بعد ما بالرجال
3 - أنا سيّد ولد أدم ولا فخر
4 - إنّي لأعلم إنّك عني راضية
5 - حين تخوفين أن يذرّدي
6 - الذي رآيته يشّق شدّة فكذّاب
7 - فإานا أدرك كن أحدًا منكم الدجال
8 - فعلقت الأعراب به
9 - كنت وأبو بكر وعمر، وفعلت وأبو بكر وعمر، وانطلقت وأبو بكر وعمر
10 - كنت وحارٌ لي من الأنصار
11 - لو غربك قالها يا أبي عبيدة
12 - لو لم يخف الله لم يعصه
13 - ليس فيما دون حمس ذود من الإبل صدقة
14 - مالي أناع القرآن
15 - من فصل في سبيل الله فمات أو قتل فهو شهيد
16 - نزلت هذه الآية ورسول الله صلى الله عليه وسلم متوارثًا بمكة
17 - هل أنتم تاركو لي صاحي
18 - وغفل وتركت من يفجّرك

- 433 -
ثالثًا: فيرس الشواهد الشعرية:

- إن الذي وهو مثير لا يجد حرًا
  فمن يهجو رسول الله ﷺ منكم
- لن ما رأيت أبا يزيد مقاتلا
  لملك والموعود حقّ لقاؤه
- وما أدي وسوق إخال أدي
  فأما القتال لا قتال لديكم
- عاودّ هراوة وإن معمورًا خربا
  إذا غلقت مخلبه بقرن
- أم أر مثل الفتية في غفر
  مشائم ليسوا مصلحين عشيرة
- ولا ناعب إلا بين غرناها
  وتخرج من جعد ثراه منصب
- فزّ هو أبى أمسي بالمدينة رحيله
  أنعمت الفوارس أم رياحا
- لتن بل لي أرضي باللال بدفعة
  أكن كالذي صاب الحيا أرضه التي
- أبهر ولا كانت كليبٌ أقاربه
  من الغيم في يمٍ يديه إسكابًا
- إلى ملك ما مه من محارب
  ببزوت وف السودان سيفه
- ما إن وجدنا للهورى من طب
  حتى إذا قملت بطولكم
- وقلت عليهم ظهرٌ أخمن لنا
  وكنت مدمجة كان متوها
- تعقب بالأرض لها وأرادها
- فلمن صبر لا يجوزُ حوابًا
- وكن بالآبطح من صديقٍ
- فلما كان بإمكاني في الطاعون أصبحت ضحائها للمرهفات ضارب
- إذن والله لنرغم بحرب
- يشيب الطفل من قبَل المشيب
- نزاراً ولا أن النفس استقرت
- ولا تهسن القتل محضا شرته
- فما عليٌ بذنب منكم فوت
- إن تذوبا ثم تأتيني بقيكم
- برَمَم أوفيت في غلم
- يرفعن ثوبي شلاليت
- تجد حظيًا حزاً وناراً تاجحاً
- ممَّن تأثت تلهم بنا في ديارنا
- وساو مانع فضلة المختار
- ما زال يوقن من يؤمن بالغين
- أنا أبو سعد إذا الليل دحا
- تحال في سواء برفندجا
- ين زعيم يا نوقية إن أمتن من الززاح

أن كتبين ما بابًا خريجة قوم يرتعون من الطلاج
- لو أن حبي أم ذي الودع كله
- لأهلك مالًا لم تسعه السارح
- تبارى من في فللموت أروح
- لكان الدنيا علي اسمها أرى
- عشية بنتي عند مأوا زرُح
- قل لقوم في الكنّيف تروحو
- أدرك ملاعبة الرماح
- لو أن حيا دموك النجاح
- دامَّ سعدك لو رحمت مثبما
- لولاك لم بحق للصبابة جانحا
- نوابد لا يمللها ونوائح
- وفيهن الأيام يعترض بالفين
- إني كبير لا أطبق العيندا
- إذا رحلت فاجعلوني وسطًا

إدَّار لمسلي إذ هٌم ينكِح جَيرة
- أن تقرن على أسماء وبحكما
- من السلم وأن لا تعلما أحدًا
- كأن حدوت المالكية غدوة
- خلائ بسبب بنالناس من دد
- بما ولا منه ينكدها
- جرد خير نار عندها خير موقد
- من تأته تعشو إلى ضوء ناره
- صادق المجد عليكم محدود
- تناولها كلب بن كلب فأصبحت
- بكفُّ ليم الوالدين يقودها
- أليس أكرم خلق الله قد علموا عند الحفاظ بنو عمرو بن حُشْجود
- فرحجتها ممزجة زوج القلوص أبي مزادة
- في خمس عشرة من جمادي ليلة لا تستطيع على الفراش رقادي
- لسنا كمن حلت إباد دارها تكريت منع جهاء أن يحسدا
- وأبلغ من وضعته في لسانا معشر عنهم أذود
- وأنت الذي يا سعد أبت مشهد
- كريم وأئوب المكارم والحمد
- شحوب وإن تستشهد العين تشهد
- وبالجسم مني بشبا لو علمته سراويل قيس والوفود شهد
- أردت لكما يعلم الناس الله
- قالت آلا لبنا هذا الحمام لنا
- ألم يأتيك والأبناء تنمي
- تفسيرته البحر المحيط الذي
- كأني لم أكن فيهم وسيطا
- ونحن أنت لا تتوسط عندنا
- فاصبحوا قد أعاد الله تعتهم
- وأعلم فعلم المرء ينفعه
- أنت تأتي كل ما قدرنا
- ما مع أنك يوم الورود ذو جرز
- ما كنت أول ضرب صب تعلته
- وريحك من أي ريح الأعصار
- وقد علم الأقوم لو أن حائما
- أراد ثراء المال كان له وفر
- أرواح مودع أم بكور
- فلم أرهق إن ينج منها وإن يمت
- ألقبت كاسبهم في قطر مظلمة
- حرايق ما تنفك إلا مناحة
- على الخسف أو نرمي بما بلدا قفرا
بعدي وبعدك في الدنيا لغور
- إن امرأ غزره منكن واحدة
- جاء الخلافة أو كانت على قدر
- كما أتي ربه موسى على قدر
- الديان أم عسفا الكفأرا
- ولا منسيء معن ولا متسيئ
- إياكما أن تكسبان شرًا
- فيها الغلامان اللذان فرا
- لشيء أخاهه عن بديه المقادر
- كساك ولم تستكبه فاشركون له
- من الأسد محدودي غارها
- يديكم فلم بعدم ولاء ولا نصرأ
- ظباء أعانها العيون الجاذر
- وتحت العواي في القنا مستتظلة
- رهط ابن كوز محقق أدراهم
- فهم ورهاط ريبة بن حذار
- فقام لنفس بين وصيلك حارر
- كنت كالغصان بالماء اعتصاري
- فإن ما لكل شيء فرارة
- وعناجي تبهنٌ يهار
- وتبتكي على ليبى وانت تركتها
- فما قال من كاشح لم يضر
- تغشاهم سيلٌ منهمير
- وقيل كمثل جذوع النخيل
- بضاحي غادة أمره وهو ضامر
- ونح وقوف ينتظرن قضاءه
- والحب يأكله في القرية السوس
- ولن ترى طاردا للحر كاليأس
- ناجٌ مخلط صهبة متعيس
- في بلدة ليس بها أنيس
- أشمٌ كأنه رجل عبوس
- معاود جراة وقتح الموادي
- -42-
أتيك أناك اللالقون أحبس احبس
236
فأين إلى أين النحاس ببغلن
28
 وإذا هلكت فقد ذلك فاجع
30
ومن لا يجوزه عسان من تنير
32
وأما خفته يا سلام ألك قائم
97
إليك إن يصرع أنوك تصرع
142
لن تلك ضاقت عليكم بيوتكم ليعلم ربي أن بيتك واسع
148
نفس من نهان فقدلا لا لعا
165
إذا عثرت بعدها إن وائلت
208
طول النحاز والأجاز ما في غروها وما بقيت إلا الضماع الجراشع
210
تعدان غير البيت أفضل جبدكم
247
بني ضوطرولا لولا الكسي المقنع
ويتبت ليلي أرسلت بشفاعة
وشريف بحبله قد وضعه
250
كم في بني بكر بن سعد سيد
263
يضحم الدسيفة ماجد نفاع
265
بهاء اللثام حلقة القوام قعقوا
301
فمصون وماله قد يضيع
370
ما رأس ذا إلا جبين أجمع
125
وأقبلت والهمة تضجع
126
وعص زمان يا ابن مروان لم يدغ
129
عندك راضي والرأي مختلف
179
كم تضمن ما المزة الرصيف
320
أحب إلي من ليس الشفوف
30
وتخطف عليه كأس الساق
33
تروي عظامي بعد موي عروقها
57
إذا مت فادفي إلى جنب كرم
76
حذار فقد بنت أناك للذي
84
فيشتنا في مستوى القاع يلاق
104
بأسحك داج عوض لا تنفرق
105
أو عبد رب أ نحو عون بن مزراق
117
هل أنت باعث دينار لحاجتنا
128
بغا ما بقينا في شقاق
- وراح فاعلوا أنا وأنتم
- يا غنم بن غنم مبوسة
- وما بالحر أنت ولا العتيق
- وما بالحر أنت ولا العتيق
- أووديت إن لم أحبر حبو المعنك
- يا حكم الوارث عن عبداللهك
- إذا إذ أكاد من الإقتار أحتمل
- كم نالني منهم فضلا على عذيم
- صعدة ناتبة في حائر
- عازفا من عهدت فيك عذولا
- سويدتي به ترحاله وجعلله
- وقالت أبولا هكذا سوف يفعل
- إن وجدك بك الشديد أرائي
- وقالت أبولا هكذا سوف يفعل
- وإن تركوا فركوب الخيل عادتنا
- أو تزولان فإنا معشر نزل
- وأمكنني منها إذن لا أقبلها
- لن عاد لي عبدالعزيز مثليها
- لا تلفنا من دماء القوم نتنقل
- لن مثبت لنا عن غم معركة
- سلي إن جهلت الناس عنها وعنهم
- فهي سواء عالم وجهول
- وليس علينا في الخطوب معول
- أن ليس عظيما أن نثم مثليها
- جرة ربي عمدي بن حام
- فسقناهم سوق اللغات الأحاد
- عندما إذ اجنيهم إلى السلم رآفة
- أنعم أيام والدا به
- كما خط الكتاب بكف يوما
- ثلاثون للهج حولا كميلا
- على أني بعد ما قد مضى
- بناء بطن حقق ذي قفاف عقتقل
- فلما أجزنا ساحة الجي وانتحي
- لم يمنع الشرب منها غير أن نطقن
- ثوي فأفاض نحض الشارب النمل
- وقد جعلت إذا ما قمت يثلجني
- أهذان كلا زادكما
- يوما تراها كمثل أرديه العصر
- بـ وووام أديها عليك
- 439
فلو أنّنا أسعى لأدنى معيشة
- 400، 2278
- 400، 2278
- 258، 400، 2278
- 400، 2278
- 400، 2278
- 400، 2278
- 400، 2278
- 400، 2278
- 400، 2278
- 400، 2278
- 400، 2278
- 400، 2278
- 400، 2278
- 400، 2278
- 400، 2278
- 400، 2278
- 400، 2278
- 400، 2278
- 400، 2278
- 400، 2278
- 400، 2278
- 400، 2278
- 400، 2278
- 400، 2278
- 400، 2278
- 400، 2278
- 400، 2278
- 400، 2278
- 400، 2278
- 400، 2278
- 400، 2278
- 400، 2278
- 400، 2278
- 400، 2278
- 400، 2278
- 400، 2278
- 400، 2278
- 400، 2278
- 400، 2278
- 400، 2278
- 400، 2278
- 400، 2278
- 400، 2278
- 400، 2278
- 400، 2278
- 400، 2278
- 400، 2278
- 400، 2278
- 400، 2278
- 400، 2278
- 400، 2278
- 400، 2278
- 400، 2278
- 400، 2278
- 400، 2278
- 400، 2278
- 400، 2278
- 400، 2278
- 400، 2278
- 400، 2278
- 400، 2278
- 400، 2278
- 400، 2278
- 400، 2278
- 400، 2278
- 400، 2278
- 400، 2278
- 400، 2278
- 400، 2278
- 400، 2278
- 400، 2278
- 400، 2278
- 400، 2278
- 400، 2278
- 400، 2278
- 400، 2278
- 400، 2278
- 400، 2278
- 400، 2278
- 400، 2278
- 400، 2278
- 400، 2278
- 400، 2278
- 400، 2278
- 400، 2278
- 400، 2278
- 400، 2278
- 400، 2278
- 400، 2278
- 400، 2278
- 400، 2278
- 400، 2278
- 400، 2278
- 400، 2278
- 400، 2278
- 400، 2278
- 400، 2278
- 400، 2278
- 400، 2278
- 400، 2278
- 400، 2278
- 400، 2278
- 400، 2278
- 400، 2278
- 400، 2278
- 400، 2278
- 400، 2278
- 400، 2278
- 400، 2278
- 400، 2278
- 400، 2278
- 400، 2278
- 400، 2278
- 400، 2278
- 400، 2278
- 400，
فألفاهم القوم روي نياماً
إن المنايا لا تعطش سهامها
لقد علمت لنأتيين منيّ
تزاودت من ليلي بتكليمن ساعة
ما زادنا إلا غراما كلامها
فان تسعدا والمسمع أشفاه ساجمته
يقول لا غائب مالي ولا حرم
 وإن آنها خليل يوم مسالة
 وقفاً كهما كارربع مشجع طاسمه
 ومن لا يزال يستحمل الناس نفسه
 ولا يغثى يوما من الدهر يسأم
 ومن يقرب منا ويخضع نوؤه
 ولا يخشى ظلم ما أقام ولا هضما
 واحدف لدى اجتماع شرط وقسم جواب ما أخبرت فهو ملتزم
 إن تستغفوتنا با ما تدعوا تجدوا
 على باب استها صلب وشام
 قد وَلْدَ الأخيطل أم سوء
 عشيّة آناء الديار وشائها
 فلم يد لا الله ما هيجّت لنا
 كأن قفرا رسوهم فلمما
 فأصبحت بعد خط هجتها
 زيد حمار دُقُّ باللجام
 كأن برذون أبا اعصاب
 يقول إذا أفلول عليها وافردت
 أهل أهو عيش لذيذ بدائم
 قد أبىّ كل ما في ضاوة
 فهم من نصنا لو سبت وسيني
 بنو عبد شمس من مناف وهاشم
 لا يركن أحد إلى الإحجام
 من تردى الرصافة تسترى
 من التصدير والدير الدوامي
 ظهورهم على الرجال حرام
 وإذا الملك با بلغن محمدا
 أدى الحوار إلى بني العوام
 لو غيركم علق الروبر بعيدة
 ولو أفا عصفورة لحستها
 ما أطيب العيش لو أن الفن حجر
 تنبوا الحوادث عنه وهو ملموم
 لكان لنا يوم من الشر مظلم
 وأقسم أن لو التقينا وأنتم
 فلم يقع عن عمل قد علموا
 وبعد من وعين ويء زيد ما
- وإننا لمما نضرب الكبش ضربةً
- كما الحَطَّاتُ شرِّ بني تميم
- شعواء كاللذعة بالليسمِ
- فإن الحمر من شر المطايا
- ماويُ يا ربِّما غارة
- ونصرن مولانا ونعلم أنه
- أوراننا إذا أضمرنك البلا
- إنَّ إنَّ الكريم يحلم ما لم
- ليب شعري هل ثم هل أنيهم
- لا ينسك الأمسي تاسباً فما
- لا تسبح في المنام خريدةٌ
- تبُليتَ فوادك في المنام خريدةٌ
- وما كفَّ إلا ماحد ضَيَّ بائسٌ
- لا ترج أو تخش غير الله إن أذىً
- وانيقه الله لا ينفكُ مأمونا
- وإن لم تبوحا بالموى دفنان
- خليلي هل طبّ فإني وانتما
- والله لولا الله ما اهتدينا
- يُطَفَن بحورِي المراع لم ترع
- وأنت بخيلٍ بالولدِ عني
- فدبتُك يا النبي تلميذ قلبي
- عندما اصطبار وأما أبي جزع
- أن تخمص الموت فاته
- ولما أن توابعتنا قلباً
- فكمى بنا فضلاً على من غيبراً
- حُب النبي محمد إيانا
- أعناكم مشدِّات بقرن
- حيتها وآهان ووكان
- وصُوالي كلا يؤمن
- إن الثمانين وبلاغها قد
- إعمراك ما إن أبو مالك
- لعدم أرى تغني بنا سفانتة
- فما رجعت بخاتمة ركابٌ
- توسط في الأمور ولا تتجاوز
- لنكن ما حدثه اليوم صادقا
- وأركب حمارا بين سرح وفروة
- أذو زوجة بالنصر ألا ذو خصومة
- أراك لها بالبصرة اليوم ثانيا
- فقدت لها: لا إن أهلي غيرة
- أراه إذا ما بئبس على هوى
- إذا ما أتبت الخارثيات فانعني
- من كل غيث في الصناديق
- وبفتحة: خولان فانعمن فناقم
- مهما لم الليلة مهمما ليه
- إلى الغابات فالغالبات غيُ
فهرس المصادر والمراجع

أولاً: الكتب المطبوعة:

1 - القرآن الكريم.

2 - ائتلاف النصرة في اختلاف نجاة الكوفة والبصرة، تأليف عبداللطيف بن أبي بكر الشرجعي الزيدي. تحقيق د. طارق الجناوي، عام الكتب، مكتبة النهضة العربية.

3 - أمجد العلم لصديق بن حسن القنوجي، تحقيق عبدالجبار زكار، دار الكتب العلمية بيروت، 1978 م.

4 - إبرار المعاني من حزر الأمامي في القراءات السبع، تأليف الإمام عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم المعروف بأبي شامة. تحقيق إبراهيم عطوة عوض، مطبعة مصطفى البابي الخليلي مصر.

5 - ابن الطراوة النحوي لاستاذنا الدكتور عباد الشبيبي، مطبوعات نادي الطائفة الأدبي ط 1401 هـ - 1981 م.

6 - ابن هشام الأنصاري آثاره ومذهبه النحوي. د. علي فويدة، نشر عمادة شؤون المكتبات بجامعة الملك سعود، الرياض 1406 هـ ، 1986 م.

7 - إثبات فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر. تأليف الشيخ أحمد بن عبدالغني الدبيبي المعروف بالبابا، دار الندوة الجديدة، بيروت، لبنان.

8 - الاظن في علوم القرآن، تأليف جلال الدين السيوطي، قُدِّم له وعلق عليه الأستاذ محمد شريف سكر، وراجعه الأستاذ مصطفى الفضائي، الطبعة الثانية 1416 هـ-1995 م. دار إحياء العلوم بيروت، مكتبة المعارف، الرياض.

9 - أخبار النحوين البصريين ومراقبتهم وأخذ بعضهم عن بعض. صناعة أبي سعيد الحسن بن عبادة السريفي، تحقيق د. محمد إبراهيم البنا، دار الاعتماد، الطبعة الأولى، 1405 هـ-1985 م.

10-اختيارات أبي حيان النحوية في البحر المحيط جميع ودراسة. تأليف الدكتور بدر بن ناصر البدر، مكتبة الرشد، الرياض، 1420 هـ-2000 م.

11-أدب الكاتب. تأليف أبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة، شرح وضبط الأستاذ علي قاعور، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1408 هـ-1988 م.
12- ارشاد الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي. تحقيق د. رجب عثمان محمد، مراجعة د. رمضان عبد التواب، الناشر مكتبة الخانيج بالقاهرة، الطبعة الأولى، 1418 هـ - 1998 م.

13- تأليف الإمام الشافعي بن أحمد بن عبد المطلب الكيسي (ت 119 هـ)، تحقيق ودراسة د. عبدالرحمن البركاني، وأستاذ د. محسن بن سالم العمري، نشر مركز إحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، الطبعة الأولى، 1410 هـ - 1990 م.

14- إرشاد المبتدي وتدكنة المنتهي في القراءات العشر. تأليف الإمام الحافظ أبي العز محمد بن الحسين الواسطي الفلاشمي (ت 621 هـ)، تحقيق ودراسة عمر حمدان الكبيسي، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، 1404 هـ - 1984 م.

15- الأعرج في علم التراث. تأليف علي بن محمد النحوي الهروي (ت 415 هـ)، تحقيق عبدالمعين الملوحي، 1413 هـ - 1993 م.

16- أسرار العربي. تأليف أبي الركة عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري (ت 577 هـ)، مبتدئ بتحقيق محمد أبو الجبل الطيار. دون طبعة وتاريخ.

17- أسرار النحو في ضوء أساليب القرآن. د. محمد يسري زعير، نشر دار الكتاب الجامعي، 1418 هـ - 1997 م.

18- الأشياء والنظائر في النحو. تأليف حلال الدين السباعي (ت 911 هـ)، راجعه وقلم له د. فايز ترحيب، الناشر دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى، 1404 هـ - 1984 م.

19- الاشتقاق لأبي بكر محمد بن الحسن بن دُرِّي (ت 261 هـ)، تحقيق وشرح عبد السلام هارون، الناشر مكتبة الخانيج بصرى، الطبعة الثالثة.

20- الإصابة في تمييز الصحابة لأبي حجر العسقلاني. دار الجيل، بيروت، دون تاريخ.

21- إصلاح الخلل الواقع في العمل. تأليف عبد الله بن السيد البطلبوسي (ت 521 هـ)، تحقيق وتعليق د. حمزه عبد الله النصيري، الناشر دار المريخ، الطبعة الأولى، 1399 هـ - 1979 م.
22- الأصول في النحو لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج (ت 311 هـ)، تحقيق د. عبد الحسين التملي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة، 1481 هـ - 1968 م.

23- أضواء البيان محمد أمين الشنقيطي. مكتبة البحث والدراسات، دار الفكر للطباعة، بيروت، 1415 هـ.

24- اعتراض الشرط على الشرط للعلامة ابن هشام الأنصاري (ت 727 هـ)، تحقيق د. عبد الفتاح الجموز، دار عُمَّان، الطبعة الأولى، 1400 هـ - 1980 م.

25- إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم لإمام اللغة والأدب أبي عبدالله الحسين بن أحمد المعروف بابن خالويلي النحوي. تحقيق محمد إبراهيم سليم، مكتبة القرآن للطبع والنشر، دون تاريخ.


27- إعراب القراءات السبع وعللها تأليف أبي عبدالله الحسن بن أحمد بن خالويلي. تحقيق د. عبدالرحمن بن سليمان العثيمين، نشر مكتبة المناهج بالقاهرة، الطبعة الأولى، 1413 هـ - 1993 م.

28- إعراب القراءات الشوؤذ لأبي القباء العكيري، دراسة وتحقيق محمد السيد أحمد عزور، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى، 1417 هـ - 1997 م.

29- إعراب القرآن لأبي جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاسي، تحقيق د. زهير غازي زاهد، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، الطبعة الثالثة، 1409 هـ - 1988 م.

30- الأعلام خبر الدين الزركلي. دار العلم للعُلَمَيين، بيروت، لبنان، ط 51، 2002 م.

31- الأغاني لأبي الفرج الأصبهاني. تحقيق علي مهنا وسليم جابر، دار الفكر للطباعة، لبنان، دون طبعة وتاريخ.

32- الإفصاح في شرح أبیات مشكلة الإعراب لأبي نصر الحسن بن أسد الفارقي (ت 487 هـ)، تحقيق سعيد الأفغاني، الطبعة الثانية جامعة بنغازي، 1394 هـ - 1974 م.

33- الاقتراح في علم أصول النحو للإسلام العامة جلال الدين السيوطي، قَدَّمَ له وضبطه وصححه د. أحمد سليم الحمصي ود. محمد أحمد قاسم، الطبعة الأولى، 1988 م.
34-الاقتصاد في شرح أدب الكتّاب لأبي محمد عبدالله بن محمد بن السيد البطليسي. تحقيق الأستاذ مصطفى السقا ود. حامد عبدالمجيد، مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة، 1996م.

35-الإفتاء في القراءات السبع لأبي جعفر ابن الباداش. تحقيق د. عبدالمجيد قطامش، مركز إحياء التراث بمكة المكرمة، الطبعة الثانية 1412هـ-2001م.

36-ألفية ابن مالك في النحو والصرف للإمام محمد بن عبدالله بن مالك، مكتبة السوادي للتوزيع.

37-أميالي الزجاجي لأبي القاسم عبدالرحمن بن إسحاق الزجاجي، تحقيق وشرح عبدالسلام هارون، المؤسسة العربية الحديثة، الطبعة الأولى، 1382هـ.

38-أميالي السهيلي لأبي القاسم عبدالرحمن بن عبدالله الأندلسي، تحقيق محمد إبراهيم البند، دون طبعة وتاريخ.

39-أميالي ابن الشجري هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة الحسيني العلوي. تحقيق د. محمود محمد الطنحاني، مكتبة الحكاي بالقاهرة، دور طبعة وتاريخ.

40-الأميالي تأليف أبي علي إسحاق بن القاسم القالي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

41-الأميالي النحوية (أميالي القرآن الكريم) لأبي الحاجب. تحقيق هادي حسن حمودي، مكتبة النهضة العربية، عام الكتب، الطبعة الأولى، 1985م.

42-إحياء الرواة على أعيان النحاة، لأبي الحسن علي بن يوسف القفطي. تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي بالقاهرة، مؤسسة الكتب الثقافية بيروت، الطبعة الأولى، 1986م.

43-الانصار لسيويفه على المبرد لأبي العباس أحمد بن محمد بن ولاد، دراسة وتحقيق د. زهير عبد الرحمن سلطان، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، 1996م.

44-الأنساب لأبي سعيد عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي السعوسي (ت 1315هـ)، تحقيق عبدالله عمر البارودي، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى، 1998م.

45-الانصار في مسائل الحلف بين النحويين البصريين والكوفيين، تأليف أبي البركات عبدالرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري، المكتبة المصرية، صيدا، بيروت, 1987م.
النموذج في النحو للزعنفشي، مطبوع مع نزهة الطرف في علم الصرف للميداني، 
دار الأفاق الجديدة، بيروت، الطبعة الأولى، 1981م.

- أنوار التذليل وأسرار التأويل للبيضاوي، دار الفكر، بيروت.

أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك تأليف الإمام أبو محمد عبد الله جمال الدين يوسف
ابن أحمد بن هشام الأنصاري، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة.

الإيضاح لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار النحوي، تحقيق د. كاظم بير
المراجع، دار الكتب، الطبعة الثانية، 1996م.

الإيضاح في شرح المفصل لأبي عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاج، تحقيق
د. موسى بن يحيى العلي، الجمهورية العراقية، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية،
إحياء التراث الإسلامي.

- بدائع الفوائد تأليف الإمام شمس الدين محمد بن أبي بكر بن القيم الجوزية، اعتنى به
محمد عبدالقادر الفاضلي، المكتبة المصرية، صيدا، بيروت، 1942م.

- البدر الطالع للعلامة محمد بن علي الشوكاني (ت. 1251م)، دار المعرفة، بيروت.

- البرهان في علوم القرآن للإمام بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي (ت. 794م)،
خرَّج حديثه وقدَّم له وعلق عليه مصطفى عبدالقادر عطاء، دار الكتب العلمية،
بيروت، 1926م.

- البسيط في شرح الجمل لأبي الربيع الأندلسي، تحقيق د. عباد النبي، دار الغرب
الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، 1987م.

- بغية الوعائة في طبقات اللغويين والناحاة لجلال الدين السبويتي، تحقيق محمد أبو
الفضل إبراهيم، دار الفكر، بيروت، الطبعة الثانية، 1979م.

- البلاغة في تاريخ أئمة اللغة محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، تحقيق محمد المصري، نشر
جمعية إحياء التراث، الكويت، الطبعة الأولى، 1941م.

- البيان في غريب إعراب القرآن تأليف أبي البركات بن الأنبوري، تحقيق د. طه
عبد الحميد طه، وراجع مصطفى السقا، الهيئة المصرية العامة للكتاب،
1980م.
58-البيانات والبيانات لأبي عثمان عمرو بن بكر الفالح، تحقيق فوزي عطوي، دار صعب، بيروت، دون طبعة، دون تاريخ.

59-تاج العروض من جواهر القاموس، عبد الدين محمد مرتضى الحسيني الزيدي، دراسة وتحقيق علي شيري، دار الفكر، 1414هـ - 1994م.

60-تاريخ بغداد لأحمد بن علي أبي بكر الخطيب البغدادي، دار التأليف العلمي، بيروت.


62-النسبة والشروح لأبي محمد عبد الله بن علي بن إسحاق الرازي من خلااة القرن الرابع، تحقيق د. فتحي أحمد مصطفى علي الدين، مركز إحياء التراث بجامعة أم القرى، بحث، الطبعة الأولى، 1402هـ - 1982م.

63-البيانات في إعراب القرآن تأليف أبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري المتوفي سنة 616هـ، بإشراف مكتبة البحوث والدراسات في دار الفكر للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، 1418هـ - 1997م.

64-البيانات في تفسير غريب القرآن لشهاب الدين أحمد بن محمد الهام المصري، تحقيق فتحي أنور الدايباوي، دار الصحابة للتراث، مصر، الطبعة الأولى، 1412هـ - 1992م.

65-البيانات على مذاهب النحوين البصريين والكوفيين، تأليف أبي البقاء العكبري، تحقيق ودراسة د. عبدالرحمن بن سليمان العيسي، مكتبة العبيكان، الطبعة الأولى، 1421هـ - 2000م.

66-خليفة الشهيد وتحليل القواعد لأبي هشام الأنصاري، تحقيق وتعليق د. عباس مصطفى الصالحي، دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى، 1406هـ - 1986م.

67-تمثرة النحاة لأبي حيان الأندلسي، تحقيق د. عفيف عبدالرحمن، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، 1406هـ - 1986م.

68-الذكاء والتأثين لغويًا تأليف د. عمال المنعم محمد عبدالغني النجار، الطبعة الأولى، 1408هـ - 1987م.
- 29- التدقيق والتكمل في شرح كتاب السهل السهل الله أبو حيان الأندلسي، حققه الأستاذ الدكتور حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى، 1418هـ -1997م.

- 30- ترشيح العال في شرح العمل تصنيف صدر الأفاضل القاسم بن الحسين الخوارزمي (ت176هـ)، إعداد عادل محمد سالم العمري، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث بجامعة أم القرى، 1419هـ -1998م.

- 31- تسهيل الفوائد وتكمل المقاصد لابن مالك، تحقيق محمد كامل بركات، القاهرة، 1388هـ -1968م.

- 32- تصحيح الدعاء، تأليف بكر بن عبدالله أبو زيد، دار العاصمة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 1419هـ.

- 33- تفسير أبي السعود محمد بن محمد العمادي (ت1051هـ)، المسمى إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، دار إحياء التراث، بيروت.

- 34- تفسير البحر المحيط لأبي العباس محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان الأندلسي الفرناطي الشهير بأبي حيان، دار إحياء النزوات العربي، بيروت، لبنان.

- 35- تفسير الجلالين تأليف محمد بن أحمد القطبي والسيوطي، دار الحديث، القاهرة، الطبعة الأولى. دون تاريخ.

- 36- تفسير السمعاء لأبي المظفر منصور بن محمد بن عبدالبار السمعاني، تحقيق ياسر بن إبراهيم، وحنين بن عباس بن غنيم، دار الوطن، الرياض، الطبعة الأولى، 1418هـ -1997م.

- 37- تفسير القرآن العظمي تأليف الحافظ عماد الدين إسماعيل بن كثير الفرشي الدمشقي، دار الفكر، بيروت، 1401هـ.

- 38- التفسير الكبير تأليف فخر الدين محمد بن عمر النجمي الرازي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1421هـ.

- 39- تفسير النسفي لأبي البركات عبد الله بن أحمد بن محمود النسفي، دار الكتاب العربي، بيروت.
80- تقرير المقرب لأبي حيان الأندلس، تحقيق د. عفيف عبدالرحمن، دار المسيرة، بيروت، الطبعة الأولى، 1402 هـ - 1982 م.

81- التكملة لأبي علي الخصين بن أحمد بن عبدالغفار النحوي، تحقيق ودراسة د. كاظم بجر المراجح، علم الكتب، بيروت، لبنان، 1419 هـ - 1999 م.

82- التكملة لكتاب الصلة لأبي عبدالله محمد بن عبدالرحمن القطامي، تحقيق عبدالسلام الفرفس، دار الفكر للطباعة، لبنان، 1415 هـ - 1995 م.

83- تنذيب التهذيب تأليف ابن حجر العسقلاني، دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى، 1325 هـ.

84- التهذيب الوسيط في النحو، تصنيف سابق الدين محمد بن علي بن أحمد بن يعيش الصناعي، دراسة وتحقيق د. فخر صالح سليمان قدارة، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى، 1411 هـ - 1991 م.

85- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي المعروف بأم قاسم ت، شرح وتحقيق أ.د. عبدالرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، القاهرة، الطبعة الأولى، 1422 هـ - 2001 م.


87- جامع البيان في تفسير القرآن لأبي جعفر محمد بن حırير الطبري، دار الفكر، بيروت، 1405 هـ.

88- الجامع لأحكام القرآن لأبي عبدالله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، دار الشعب، القاهرة.

89- الجمل في النحو، تصنيف الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق د. فخر الدين قباوة، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، 1405 هـ - 1985 م.

90- الجمل في النحو لأبي القاسم عبدالرحمن بن إسحاق الزجاجي، تحقيق د. علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، 1404 هـ - 1984 م.

91- جمهرة أشعار العرب لأبي زيد الفرشي، تحقيق عمر فاروق الطباع، دار القلم، بيروت.
29- جمهرة الأمثال للشيخ الأدب أبي هلال العسكري، دار الفكر، بيروت، 1408 هـ.
32- جمهرة اللغة لأبي بكر محمد بن الحسن الأزدي المعروف بابن دريد (ت 1231 هـ)،
دار صادر، بيروت.
43- النهج في حروف المعاني، صنعة الحسن بن قاسم المرادي، تحقيق د. فخر الدين
قياوة، والأستاذ محمد نعم فاضل، دار الكتب العالمية، بيروت، لبنان، الطبعة
الأولى 1413 هـ - 1992 م.
55- جواهر الأدب في معرفة كلام العرب لعلا الدين الإربلي، شرح وتحقيق د. حامد
أحمد نيل، توزيع مكتبة النهضة المصرية بالقاهرة، 1404 هـ - 1984 م.
56- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ضبط وتشكيل بصحيح
يوسف الشيخ محمد الباقعي، دار الفكر للطباعة والنشر، 1415 هـ - 1995 م.
57- حاشية الدوسقي للعالم العلامة الشيخ مصطفى محمد عرفه الدوسقي، ملزمة
والنشر عبد الحميد أحمد حنفي، مصر.
86- حاشية الصبان على شرح الأشعثي على ألفية ابن مالك، مطبعة دار إحياء الكتب
العربية، عيسى الباجي الحلي، القاهرة.
95- حاشية الشيخ يس على شرح التصريح، دار الفكر للطباعة والنشر. دون تاريخ.
100- حاشية الشيخ يس الحميسي على شرح الفاكيءي لقطر الندى، مصطفى الباجي
الحلي، الطبعة الثانية، 1390 هـ - 1971 م.
101- حجة القراءات لأبي زرعة عبد الرحمن بن محمد بن زكية، تحقيق سعيد الأفغاني,
مؤسسة الرسالة، الطبعة الخامسة، 1418 هـ - 1997 م.
102- الحجة في القراءات السبع للإمام ابن خالويه، تحقيق وشرح د. عبدالعال سالم
مكرماً، مؤسسة الرسالة، الطبعة الخامسة، 1410 هـ - 1990 م.
103- الحروف العاملة في القرآن الكريم بين النحويين والبلاغيين، إعداد هادي عطية مطر
الهلالی، عمّ الدیب، مكتبة النهضة العربية، الطبعة الأولى، 1406 هـ - 1986 م.
104- الحل في شرح أبيات الجمل لابن السعد الطلطيسي، دراسة وتحقيق د. مصطفى
إمام، توزيع مكتبة المنفي، القاهرة، الطبعة الأولى، 1979 م.
100 - حلية الأولياء لأبي نعيم أحمد بن عبدالله الأصبهاي (ت 430 هـ)، دار الكتب العربي، بيروت، الطبعة الرابعة، 1405 هـ.

6 - الجواب لأبي عثمان عمرو بن يحيى الجاحظ، تحقيق عبدالسلام هارون، الطبعة الثانية 1386 هـ - 1966 م.

47 - خزانة الأدب ولبب لسان العرب تأليف عبدالقادر بن عمر البحدادي (ت 931 هـ)، تحقيق وشرح عبدالسلام هارون، مكتبة الناجي، القاهرة، الطبعة الرابعة، 1418 هـ - 1997 م.

8 - الخصائص صالحة لأبي الفتح عثمان بن جنّي، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتب المصرية.

9 - خلاصة الأثر للسمي، دار صادر، بيروت.

110 - دراسات لأسلوب القرآن الكريم، تأليف محمد عبد الحكيم عضيمة، دار الحديث.

أولى، 1417 هـ - 1996 م.

112 - الدور في شرح الإنجاز للعلامة قطب الدين محمد بن الحسين البهلي، المشهور بالكيشري كان حيًا سنة 691 هـ - تحقيق وتقديم أستاذية أ.د. حسن بن سالم العمري، نادي مكة الأديبي طا, 1425 هـ.

113 - الدور الكامن في أعيان المائة التامة، للمحافظ شهاب الدين أبي الفضل أحمد بن علي بن محمد العقلاة، مراقبة محمد عبدالمعيد ضان، نشر مجلس دائرة المعارف، وحيدر أباد بالهند، الطبعة الثانية، 1972 م.

114 - الدور اللازم على جميع الهواجش شرح جمع الجوامع في اللغه العربية، تأليف الفاضل الرحالة أحمد بن الأيمن الشقيني، تحقيق وشرح د. عبدالعال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية، 1414 هـ - 1994 م.

115 - الدور المصنوع في علوم الكتاب المكرون، تأليف أحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحربي (ت 1275 هـ)، تحقيق د. أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى، 1414 هـ - 1994 م.

116 - دفاع التفسير لأحمد بن عبداللحم بن تيمية، تحقيق د. محمد السيد الجلند، مؤسسة علوم القرآن، دمشق، الطبعة الثانية، 1404 هـ.

- 453 -
116- دلالات الإعجاز. تأليف الشيخ الإمام أبي بكر عبدالقادر بن عبدالرحمن بن محمد الجوهراني (ت 714 هـ- أو سنة 1314 م)، قراءة وعلق عليه أبو فهر محمود محمد شاكر، مكتبة الجاحظ بالقاهرة، الطبعة الثانية، 1410 هـ- 1990 م.

118- الدبياج المذهب. تأليف إبراهيم بن علي بن محمد بن فرحون العمسري المالكي، دار الكتب العلمية، بيروت.

119- ديوان أبي الأسود الدؤلي، تحقيق محمد حسن آل ياسين، بغداد، 1384 هـ- 1964 م.

120- ديوان الأسود بن يعفر، بعثكة نوري حمودي القيسي، وزارة الثقافة والإعلام، العراق، بدون طبعة.

121- ديوان الأعشى ميمون بن قيس، دار صادر، بيروت.

122- ديوان امرئ القيس:
  - دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى، 1418 هـ- 1998 م.
  - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، الطبعة الخامسة، دون تاريخ.

123- ديوان بشر بن أبي خازم، تحقيق عزة حسن، المطبعة الرسولية، دمشق، 1960 م.

124- ديوان ثيم بن مقبل. تحقيق عزة حسن دمشق، 1381 هـ- 1962 م.

125- ديوان حرب:
  - دار صادر، بيروت.
  - بشرح محمد بن حبيب، تحقيق د. نعهام محمد أمين طه، دار المعارف.
  - شرح محمد إسماعيل الصاوي، مكتبة محمد حسين النوري، دمشق.

126- ديوان حاتم الطائي، دار صادر، بيروت، 1401 هـ- 1981 م.

127- ديوان حسان بن ثابت، تحقيق سيد حسنن، حسن الصبري، الهيئة المصرية العلمية للكتاب، 1974 م.

128- ديوان الخطبة من رواية ابن حبيب عن ابن الأعرابي وأبي عمرو الشباني، المكتبة الثقافية، بيروت، لبنان.

129- ديوان ابن الدمينة، جمع ثعلب، تحقيق أحمد راتب النفاخ، مكتبة دار العروبة، القاهرة، 1378 هـ- 1959 م.
130- ديوان ذي الرمة، شرح الخطيب البازري، كتب مقدمته ومواضيعه وفهارسه مجيد طراد، دار الكتب العربي، الطبعة الأولى، 1413 هـ- 1993 م.

131- ديوان رؤية، تصحيح وترتيب وليم بدر البرهوني، 1903 م.

132- ديوان زهير بن أبي سلمى، درا صادر، بيروت.

133- ديوان السموأل، نشر كرم البستاني، دار صادر، بيروت، 1384 هـ.

134- ديوان الشماخ بن ضرار، بشرح أحمد بن الأمين الشنقيطي، مطبعة السعادة، مصر، 1387 هـ.

135- ديوان طرفة بن العبد، دار صادر، بيروت، دون طبعة وتاريخ.

136- ديوان الطرماح بن حكيم، تحقيق د. عزة حسن، دمشق، 1388 هـ- 1968 م.

137- ديوان عدي بن زيد العبادي، تحقيق محمد جبار المعيبد، بغداد، 1385 هـ- 1965 م.

138- ديوان عروة بن الورد:
- تحقيق عدنان الملولي، 1969 م.
- دار صادر، بيروت، 1384 هـ- 1964 م.

139- ديوان عمر بن أبي ربيعة، شرح محمد العناني، مطبعة السعادة، مصر، 1330 هـ.

140- ديوان أبي فراس الحمداني، تقدم وشرح عبدالقادر محمد ماهر، دار القلم، ط1، 1421 هـ- 2000 م.

141- ديوان الفرزدق:
- شرحه وضبطه الأستاذ علي فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1407 هـ- 1987 م.
- تحقيق وشرح كرم البستاني، دار صادر، بيروت.

142- ديوان القطامي، تحقيق إبراهيم السامراei وأحمد مطلب، دار الثقافة، بيروت، 1960 م.

143- ديوان أبي قيس بن الأسلت الجاهلي، دراسة وجمع وتحقيق د. حسن محمد، باحوجة، نشر مكتبة التراث، القاهرة.

405-
144- ديوان كبير عزه جمعه وشرحه د. إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، 1391 هـ - 1971 م.
145- ديوان كعب بن زهير، دار الكتب المصرية، 1369 هـ - 1950 م.
146- ديوان كعب بن مالك، تحقيق د. سامي مكي العالي، مكتبة النهضة، بغداد، 1386 هـ - 1966 م.
147- ديوان لبيد بن ربيعة العماري:
- تحقيق إحسان عباس، الكويت، 1962 م.
- دار صادر، بيروت، 1966 م.
- ديوان ليلي الأحليلا جمع وتحقيق خليل إبراهيم العطية، وجليل العطية، بغداد، 1967 م.
148- ديوان البغوز ليلى، شرحه عدنان زكي درويش، دار صادر، بيروت.
149- ديوان واليا النابلي:
- شرح وتقدم عباس عبدالساتر، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية، 1406 هـ - 1986 م.
150- تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، الطبعة الثالثة، دون تاريخ.
151- ديوان أبي النجم العجلل شرح علاء الدين آغا، الرياض، 1401 هـ - 1981 م.
152- ديوان أبي نواس، دار صادر للطباعة والنشر، ودار بيروت، 1382 هـ - 1962 م.
153- ديوان الهذليين، دار الكتب المصرية، الطبعة الأولى، 1367 هـ - 1948 م.
154- ذيل تذكرة الخفاط محمد بن طاهر القيسري، تحقيق حمدي عبدالمجيد إسماعيل السلفي، دار الصمغي، الرياض، الطبعة الأولى، 1415 هـ.
155- الذيل والتكملة محمد بن عبد الله المركشي، تحقيق محمد بن شريفة، دار الثقافة بيروت.
156- الرد على النحاة لابن ماضي القرطبي، تحقيق د. شوقي ضيف، القاهرة، 1366 هـ - 1947 م.
157 - رصف الملابس في شرح حروف المعاني للإمام أحمد بن عبدالنور المالكي، تحقيق أحمد محمد الخراط، مطبوعات جمعية اللغة العربية بدمشق.

158 - روح المعاني للعلامة أبي الفضل شهاب الدين السيد محمود الألوسي (ت 1270 هـ)، دار إحياء التراث، بيروت.

159 - الروض الأئن في شرح السيرة النبوية لابن هشام للإمام الحدث عبد الرحمن السهيلي (ت 581 هـ)، ومعه السيرة النبوية لابن هشام، تحقيق وشرح وتعليق عبد الرحمن الوكيل، دار الكتب الحديثة، ودار النصر، القاهرة، ط 1387 هـ، 1967 م.

160 - زيادة الخروج بين التأييد والمفعول وأسوارها البلاغية في القرآن الكريم، تأليف د. هيفاء عثمان عباس فناء، دار القاهرة، الطبعة الأولى، 1421 هـ، 2000 م.

161 - السبعة في القراءات لابن ماجد، تحقيق د. شوقي ضيف، دار المعارف، الطبعة الثانية. دون تاريخ.

162 - سر صناعة الإعراب لأبي الفتاح عثمان بن جبي، تأليف د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى، 985 هـ، 1965 م.

163 - سنن البهضمي الكبرى لأحمد بن الحسين بن علي البهضمي، تحقيق محمد عبدالقادر عطية، مكتبة دار الباز، 1414 هـ.

164 - سنن الترمذي محمد بن عيسى الترمذي، تحقيق أحمد محمد شاكر وآخرين، دار إحياء التراث العربي.

165 - سنن الدراقتني لعلي بن عمر الدراقيطني، تحقيق السيد عبدالله هاشم يحاني، دار المعرفة، 1386 هـ.

166 - السنن الكبرى، لأحمد بن شعيب النسائي، تحقيق د. عبدالغفار سليمان، وسيد كنصي حسن، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، 1411 هـ.

167 - سنن ابن ماجه محمد بن يزيد الروقي، تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي، دار الفكر، دون طبعة، دون تاريخ.

168 - سير أعلام النبلاء محمد بن أحمد بن عثمان بن قايمز الله، تحقيق شبيب الإرناؤوط، ومحمد نعيم العروسوسي، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1413 هـ، الطبعة الناسعة.
171- شرح أديب سموه منصف بن عبد الرحمن السعدي، تحقيق محمد الرياحي، دار الجبل، بيروت، الطبعة الأولى، 1996 م.

172- شرح الأثيموني على ألفية ابن مالك، تحقيق محمد أبو يوسف بن المرزبان السياصي، د. عبد الرحمن السيد، دار الجبل، بيروت، الطبعة الأولى، 1999 م.

173- شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم، تحقيق طهاء وشوك، د. عبد الرحمن السيد، د. عبد الرحمن السيد، دار الجبل، بيروت.

174- شرح ألفية ابن معطي لعبد العزيز بن ماجدة الموصلي، تحقيق موسى الشاملي، مكتبة الكتب العربية، الطبعة الأولى، 1985 م.

175- شرح التحفة الوردية لزين الدين أبي حفص عمر بن مظفر بن عمر بن الوردي، دراسة وتحقيق: عبد الله على الشلال، مكتبة الرشد، الرياض، 1999 م.

176- شرح التسهيل لابن مالك، تحقيق محمد ناجي، هجر للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، 1990 م.

177- شرح التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهري، مكتبة الكتب العربية، طبعة 1410 م، دون تاريخ.

178- شرح جمل الزجاجي لابن عصفور الإشبيلي، تحقيق م. صاحب أبو جناح، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، دون تاريخ.

179- شرح ديوان حسنا بن ثابت الأنصاري، تحقيق محمد عمرو الرفقي، دار الكتب العربية، بيروت، 1990 م.

180- شرح ديوان النحاسة إلى العربي، د. عبد الرحمن السعد، دار القلم، بيروت.

181- شرح ديوان زهير بن أبي سلمي، تحقيق د. عبد الرحمن بن أحمد بن بطي بن زيد الشبيب، دار الكتب المصرية بالقاهرة، الطبعة الثانية، 1985 م.
182- شرح ديوان علقة الفحل، للأعلم الشتتاري، قدم له ووضع هواشم وفهارسه د. حنّة نصر الحسي، دار الكتب العربي، بيروت، الطبعة الأولى، 1414هـ - 1993م.

183- شرح ديوان أبي الطيب المتنبي لأبي البقاء العكيري، ضبطه وصححه ووضع فهارسه مصطفى السَّفا، وإبراهيم الأبياري، وعبدالنفيض شلبي، دار المعرفة، بيروت، لبنان.

184- شرح السيوطي على ألفية ابن مالك المسنّي البعثة المرضية، دراسة وتحقيق علي سعد الشينوي، منشورات كلية الدعوة الإسلامية، ولجنة الحفاظ على التراث الإسلامي طرابلس، الطبعة الأولى، 1443هـ.

185- شرح شورث الذهب في معرفة كلام العرب لابن هشام الأنصاري، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، 1992م.

186- شرح شواهد العيب مع حاشية الصبان محمد بن أحمد العبي، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البالي الخليلى وشركاه.

187- شرح شواهد المغنى لجلال الدين السيوطي، دار مكتبة الحياة للطباعة والنشر، دون طبعة، دون تاريخ.

188- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك لهباء الدين عبد الله بن عقيل العقيلى الهمداني المصري، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت.

189- شرح عمدة الحفاظ وعُمَّدة اللافظ لجمال الدين محمد بن مالك، تحقيق عدنان عبدالرحمن الثوري، مطبعة الملكي، بغداد، 1397-1977م.

190- شرح الفريد لعسامة الدين الإسفراييني، ضبط نصه وحققه وعلق عليه نوري ياسين حسين، المكتبة الفصلية مبكرة المكرمة، الطبعة الأولى، 1404-1985م.

191- شرح قصيدة كعب بن زهير في مدح سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم لابن هشام الأنصاري، تحقيق د. محمود حسن أبو ناجي، مؤسسة الرسالة، دمشق، ط. 1، 1402-1982م.

192- شرح قطر الندى لابن هشام الأنصاري:
- تحقيق محمد شُهي الدين عبدالحميد، القاهرة، الطبعة الحادية عشرة.
193- شرح كافية ابن الحاجب لبدر الدين بن جامعة، تحقيق د. محمد محمد داود، دار المناور، دون طبعة، دون تاريخ.

194- شرح الكافية الشافية لابن مالك، تحقيق د. عادل نعيم أحمد هريدي، مكة المكرمة، دون طبعة، دون تاريخ.

195- شرح الكافية في النحو لرضي الدين الاسترازي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

196- شرح كتاب سبوية لأبي سعيد السيري، الجزء الأول، تحقيق د. رمضان عبدالنور، ود. محمود فهمي حجازي، ود. محمد هاشم عبدالدايم، الهيئة المصرية لللكتاب، وفهمي أبو الفضل، دار الكتب المصرية، ط 1، 1421 هـ.

197- شرح اللهجة البدرية في علم العربية لأبي حيان الأندلسي، تأليف ابن هشام الأنصاري، تحقيق وشرح وتعليـق د. صلاح راوي، الطبعة الثانية.

198- شرح اللمع، صنفه ابن برهان العكبري الإمام أبو القاسم عبدال الواحد بن علي الأساندي، تحقيق د. فائز فارس، الطبعة الأولى، الكويت، 1404 هـ - 1984 م.

199- شرح المعلقات السبع، تأليف أبي عبد الله الحسين بن أحمد الروزي، المكتبة الفيصلية بمكة المكرمة، دون طبعة، دون تاريخ.

200- شرح المفصل لابن بعيش (ت 144 هـ)، علم الكتب، بيروت.

201- شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتحمير، تأليف صدر الأفاضل القاسم بن الحسين الخوارزمي، تحقيق د. عبد الرحمن بن سليمان العثماني، مكتبة العبيكان، الطبعة الأولى، 1421 هـ - 2002 م.

202- شرح المقدمة الجزئية الكبيرة للاستاذ أبي علي الشلوبين (ت 154 هـ)، دراسة وتحقيق د. تركي بن سهور الحبيبي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، 1414 هـ - 1994 م.
203- شرح المقدمة المحسنة لطاهر بن أحمد بن باشاذا (ت 429 هـ)، تحقيق خالد عبد الكريم، المطبعة المصرية، الكويت، 1976م.

204- شرح مقصورة ابن ديد للخطيب التبريزي، المكتبة الإسلامية بدمشق، ط1، 1380هـ.

205- شرح المقولي لأبي زيد عبد الرحمن بن علي بن صالح المكوكي (ت 807 هـ) على الألفية في علمي الصرف وال نحو لجمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك، ضبطه وخرج آياته وشواهد إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1417هـ - 1996م.

206- شرح ملحة الأعراب لأبي محمد القاسم بن علي بن محمد الحريري (ت 515 هـ) تحقيق تعلق بركات يوسف فرهود، المكتبة المصرية، صيدا، الطبعة الأولى، 1418هـ - 1997م.

207- شرح الوافية نظم الكافية لابن الحاج النحوي (ت 442 هـ)، دراسة وتحقيق د. موسي نجوي علوان العلي، مطبعة الآداب في النجف، 1400هـ - 1980م.

208- شعر أبي حَبَّ النميري، تحقيق محيي الجبوري، دمشق، 1985م.

209- شفاء العليل في إيضاح التسهيل لأبي عبد الله محمد بن عيسى السلميلي (ت 770 هـ)، دراسة وتحقيق د. الشريف عبد الله الحسيني البركاني، المكتبة الفيصلية بمكة المكرمة، الطبعة الأولى، 1406هـ - 1986م.

210- الشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية لطائفة كبري زادة (ت 968 هـ)، دار الكتب العربي، بيروت، 1395هـ - 1975م.

211- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح لابن مالك، تحقيق ودراسة محمد فؤاد عبدالباقي، عالم الكتب، الطبعة الثالثة، 1403هـ - 1983م.

212- الصاحبي في فقه اللغة وسُنّ العرب في كلامهم لأبي الحسن أحمد بن فارس بن زكريا الرازي اللغوي، تحقيق وضبط د. عمر فاروق الطلّاع، مكتبة المعارف، بيروت، الطبعة الأولى، 1414هـ - 1993م.

213- صحيح البخاري محمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق د. مصطفى ديب اليعقوب، دار ابن كثير، اليمامة، ط3، 1417هـ.

214- صحيح ابن حيان محمد بن حيان بن أحمد النجمي البصري، تحقيق شعب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، ط2، 1414هـ.
216- صفيحة الوقفة لعبد الرحمن بن علي بن محمد المعروف بابن الجوزي، تحقيق محمود فاخوري، ود. محمد رواس قلعة جي، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الثانية، 1979.
217- الصوفي الصفية في شرح الدقة الألفية لنقية الدين إبراهيم بن الحسن المعروف بالنيلي من علماء القرن السابع الهجري، تحقيق ودراسة أستاذ الدكتور محمد بن سالم العمر، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، 1410 هـ.
218- ضرائر الشعر لابن عضور الإشبيلي، تحقيق السيد إبراهيم محمد، الطبعة الثانية 1402 هـ- 1982 م.
219- الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناس ذو حمود الألوسي، شرح محمد جميل الأثيري البغدادي، دار الأفاق العربية، الطبعة الأولى 1418 هـ- 1998 م.
220- الضوء الالامع لشمس الدين محمد بن عبدالرحمن السحاوي، دار مكتبة الحياة، بيروت.
221- ضياء السالك إلى أوضح المسالك تأليف محمد عبدالعزيز النجار، دار الكتب العلمية، بيروت.
223- طبقات الحفاظ لعبدال قادر بن آبي الوفاء محمد بن آبي الوفاء القرشي (ت 575 هـ)، نشر مير محمد كاظم، كراتشي.
224- طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة (ت 581 هـ)، تحقيق د. الحافظ عبدالعليم خان، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى 1407 هـ.
225- طبقات شافعية الكبرى للسبكي (ت 771 هـ)، تحقيق د. محمود الطناحي، ود. عبدالفتاح الحلوي، هجر للطباعة والنشر، ط: 1413 هـ.
276 - طبقات فحول الشعراء لمحمد بن سلام الجمحي (131 هـ)، تحقيق محمود محمد شاكر، دار المدي، جدة، دون تاريخ.

277 - طبقات الفقهاء لإبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي (ت 476 هـ)، تحقيق خليل الميس، دار القلم، بيروت.

278 - الطبقات الكبرى لمحمد بن سعد بن منيع البصري الزهري (230 هـ)، دار صادر، بيروت.

279 - طبقات المفسرين للداودي شمس الدين محمد بن علي بن أحمد الداودي، تحقيق سليمان بن صالح الخزاعي، مكتبة العلوم دار الحكم، ط 1، 1417 هـ - 1997 م.

280 - طبقات المفسرين لجلال الدين السيوطي، تحقيق علي محمد عمر، مكتبة وهة القاهرة، الطبعة الأولى، 1396 هـ.

281 - ظاهرة التأنيخ في العربية، إعداد الدكتور فاطمة عبدالرحمن رمضان بن حسين، جامعة أم القرى، معهد البحوث العلمية، الطبعة الأولى، 1420 هـ - 2000 م.

282 - عوينات الآثار لعبد الرحمن بن حسن الجربيري، دار الجيل، بيروت.

283 - عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك تأليف محمد حمي الدين عبد الخميد، مطبوع مع أوضح المسالك، المكتبة الفيصلية بمكة المكرمة.

284 - التقارير عن المطابقة بين أجزاء الجملة، إعداد بلال محمد نور عضو، الطبعة الأولى، 1418 هـ - 1998 م.

285 - غلطة النحو لأبي الحسن محمد بن عبد الله الوراق (325 هـ)، تحقيق ودراسة محمد جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد، الرياض، ط 1، 1420 هـ - 1999 م.

286 - العوامل المثلى النحوية في أساليب علم العربية للجرجاني شرح الشيخ خالد الأزهري، تحقيق د. البدراوي زهرا، دار المعارف، مصر، دون تاريخ.

287 - غاية النهاية في طبقات القراء لابن ججري:
- مكتبة الخالصي بمصر، 1352 هـ.
- دار الكتب العلمية، بيروت، ط 3، 1402 هـ.
248 - فتح القدر محمد بن علي بن محمد الشوكاني (ت 1250 هـ)، دار الفكر، بيروت، دون طبعة، دون تاريخ.

239 - اللفوحات الالهية بتوضيح تفسير الجلاليين للدقائق الخفية، تأليف سليمان بن عمر المحلمي الشافعي الشهير بالجميل، المكتبة الفيضالية، حمكة المكرمة عن مطبعة عيسى الباي الحلي وشركاه بمصر.

240 - فرحة الاديب في الرد على ابن السيرافي في شرح أبيات سيديه لأبي محمد الأعرابي الملقب بالأسود الغندجائي، تحقيق محمد د. محمد علي سلطان، دار النشر، دون تاريخ.


242 - الفصول الخمسون لابن معطي، تحقيق ودراسة محمد محمد الطناحي، عيسى الباي الحلي وشركاه، دون تاريخ.

243 - الفصول المفيدة في الוואر المروية، لصلاح الدين أبو سعيد خليل بن كيلكلدي العلائي الدمشقي، تحقيق د. حسن موسى الشاعر، دار البشیر، عمان، ط 1، 1990 م.

244 - المقدمة، محمد بن إسحاق أبي الفرج الندم، دار المعرفة، بيروت، 1368 هـ.

245 - روايات الوفيات محمد بن شاكر بن أحمد الكتبي (ت 764 هـ)، تحقيق علي محمد بن بوعوض الله وعادل أحمد عبدالموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 1400 هـ.

246 - في أصول النحو العربي لسعيد الأفغاني، المكتبة الإسلامية، بيروت، 1407 هـ.

247 - القاموس المختصر محمد بن يعقوب الفيروزابادي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 1987 م.

248 - القول الجامع في أحكام المضارع تأليف د. أحمد عبد العزيز عبدالله، دار الطباعة المهندسة بالأزهر، الطبعة الثانية، 740 هـ.

249 - الكافية في النحو لابن الحاجب (ت 1246 هـ)، تحقيق د. طارق بن عبد الله، دار الوفاء، جدة، ط 1، 1407 هـ.
251- الكافي في الإيضاح عن مسائل كتاب الإيضاح لابن أبي الربيع السني الأندلسي (ت 688 هـ)، تحقيق ودراسة د. فيصل الخفيا، مكتبة الرشد، الرياض، ط1، 1422 هـ- 2001 م.

252- الكامل لأبي العباس محمد بن يزيد المرد، عارضه بأصوله وعلّق عليه محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، دون تاريخ.

253- الكتب (كتاب سبويه) لأبي بشر عمر بن عثمان بن قنبر (ت 180 هـ)، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، ط1، 1411 هـ.

254- كاتب عن حقائق غواصين النزيل وتعيين الأق희بال في وجوه التأويل، لأبي القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشي (ت 538 هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1415 هـ - 1995 م.

255- كشف الحقائق عن أسامي نواب ولفتون لمصطفى بن عبد الله القسططيني المعروف بحاجي خليفة (ت 767 هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، 1341 هـ - 1992 م.

256- كشف عن وجه القراءات السبع وعلّقها وحججها لأبي محمد مكي بن أبي طالب الفقيه (ت 437 هـ)، تحقيق د. محي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة، ط5، 1418 هـ - 1997 م.

257- كشف المشكلات وإيضاح المعطيات في إعراب القرآن و güلات القراءات ل헌الدين أبي الحسن علي بن الحسن الباقولي الملقب بجامع العلوم النحوية (ت 443 هـ)، دراسة وتحقيق د. عبادالقادر عبد الرحمن السعدي، دار عمار - عمان - ط1، 1421 هـ - 2001 م.

258- كشف المشكل في النحو لعلي بن سليمان المجيدة اليمن (ت 599 هـ)، دراسة وتحقيق د. هادي عطية مطر الهلال، دار عمار، عمان، ط1، 1423 هـ - 2002 م.
259- الكمني بن زيد شاعر العصر الروماني وقصائده الهاشمية، تأليف عبدالفعال الصعيدي، دار الفكر العربي، القاهرة، دون تاريخ.

260- الكواكب النافذة شرح محمد بن أحمد بن عبدالباري الأهل من أعيان القرن الثالث عشر على منحة الأجورمية، مؤسسة الكتب العربية، ط، 5، 1416هـ - 1995م.

261- اللامات لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت 373هـ)، تحقيق د. مازن المبارك، دار صادر، بروت، الطبعة الثانية، 1412هـ - 1992م.

262- البلاسب في عمل البناء والإعراب لأبي البقاء المكي، تحقيق مختار طلاب، دار الفكر، دمشق، ط 1، 1995م.

263- لسان العرب لابن منظور، دار صادر بروت، ومكنية الشاد بالرياض، ط 3، 1414هـ - 1994م.

264- اللمع في العربية لأبي الفتح عثمان بن جيني (ت 392هـ)، تحقيق حامد المؤمن، عالم الكتب، الطبعة الثانية، 1405هـ - 1985م.

265- (ما) المزعوم زيدان، إعداد د. هدى محمد السداوي، 1423هـ - 2003م.

266- المثل السائر لأبي الفتح ضياء الدين نصر الله بن محمد بن محمد المعروف بابن الأثير (ت 377هـ)، تحقيق محمد سيدي الدين عبدالمحمد، المكتبة المصرية، بروت، 1995م.

267- مجاز القرآن لأبي عبيدة مهدي بن محمد بن الخطيب (ت 1210هـ)، عارضه بأصوله وعلق عليه د. محمد فؤاد سركين، مكتبة الخانجي بالقاهرة. دون تاريخ.

268- مجالس نبلا لأبي العباس أحمد بن يحيى نبل (ت 1921هـ)، شرح وتحقيق عبدالسلام هارون، دار المعارف، الطبعة الخامسة، دون تاريخ.

269- مجالس العلماء لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، تحقيق عبدالسلام محمد هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة ودار الرفاعي بالرياض، دون تاريخ.

270- جمع الأمثال لأبي الفضل أحمد بن محمد المباني (ت 518هـ)، حققه محمد سيدي الدين عبدالمحمد، دار القلم، بروت، دون تاريخ.
271- مجيب الـندا إلى شرح قطر الـندا لأحمد بن الجمال عبدالله بن أحمد بن علي الفاكهي، مطبعة الباي الحلي، ط2، 1360 هـ.

272- المختص في تتبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق علي النجدي ناصف، ود. عبدالله شليبي، دار سركين، الطبعة الثانية، 1406 هـ - 1986 م.

273- المحرر الوحيز في تفسير الكتاب العزيز لابن عطية:
- تحقيق المجلس العلمي بفاس، المغرب، 1395 هـ.
- تحقيق عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، لبنان، الطبعة الأولى، 1413 هـ.

274- خرائط الصحاح لمحمد بن أبي بكر الرازي، تحقيق محمود خاطر، مكتبة لبنان، بيروت، 1415 هـ.

275- مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع لابن خالويه، عالم الكتب، دون طبعة، دون تاريخ.

276- مرآة الجنان لأبي محمد عبد الله بن أسعد بن علي بن سليمان الباجي (ت 768 هـ)، دار الكتب الإسلامي، القاهرة، 1413 هـ.

277- المرجح لابن الحنشاب، تحقيق علي حيدر، دمشق، 1392 هـ - 1972 م.

278- المزهر في علوم اللغة وأنواعها للعالم عبد الرحمن جلال الدين السيوطي، شرح وضبطه وصححه محمد أحمد جاد العلي وعلي محمد البناوي، محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، بدون طبعة، دون تاريخ.

279- المسائل البصريات لأبي علي الفارسي (ت 777 هـ)، تحقيق ودراسة د. محمد الشاطر، أحمد محمد أحمد، مطبعة المملكة السعودية، مكة، ط1، 1405 هـ.

280- المسائل الحلبية صنعة أبي علي الفارسي (ت 777 هـ)، تقديم وتحقيق د. حسن هنداري، دار القلم دمشق، دار المنارة بيروت، الطبعة الأولى، 1407 هـ - 1987 م.
281- المسائل العسكرية لأبي علي الفارسي (ت 377 هـ)، تحقيق د. محمد الشاطر
أحمد محمد أحمد، مطبعة المدني المؤسسة السعودية بمصر، الطبعة الأولى،
1402هـ ـ 1982م.

282- المسائل المشروعة بالبغداديات لأبي علي الفارسي، دراسة و تحقيق صلاح
الدين عبده الله السكاكوي، مطبعة العاشر بغداد، دون طبعة، دون تاريخ.

283- المسائل العضديات تأليف أبي علي الفارسي، تحقيق د. علي جابر المصري، عالم
الكتب، مكتبة النهضة العربية، ط1، 1406هـ ـ 1986م.

284- المسائل المنتورة لأبي علي الفارسي (ت 377 هـ)، تحقيق مصطفى الخدري،
مطبوعات بجمع اللغة العربية بدمشق، دون طبعة، دون تاريخ.

285- المساعد على تسهيل القوائد للإمام الجيلججة الدين بن عقيل، تحقيق د. محمد
كامل بركات، مركز البحث وإحياء النثر، جامعة أم القرى، 1400هـ ـ
1980م.

286- المستدرك على الصحيحين للحاكم النيسابوري، تحقيق مصطفى عبد القادر عطا،
دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، 1411هـ.

287- مسند الإمام أحمد بن حنبل، مؤسسة قرطبة، دون طبعة، دون تاريخ.

288- مسند الشاميين لسليمان أحمد الطرازي، تحقيق حمدي بن عبدالله السلفي،
مؤسسة الرسالة، ط1، 1405هـ.

289- مسند أبي يعلى لأحمد بن علي بن المثنى أبي يعلى التومي، تحقيق حسين سليم
أسد، دار الأمون للتراث، الطبعة الأولى، 1404هـ.

290- مشاهير علماء الأمسار أحمد بن حيان بن أحمد أبي حاتم التومي، تحقيق م/ـ
فياليشمر، دار الكتب العلمية، بيروت، 1959م.

291- مشكل إعراب القرآن مكتبي بن أبي طالب (ت 437هـ)، حققه وعلقه عليه
باسم محمد السواقي، اليمامة، الطبعة الثالثة، 1432هـ ـ 2002م.

292- المطالع السعيدة لجلال الدين السيوطي، تحقيق د. طاهر سليمان حمودة،
الاسكندرية، 1983م.

-468-
293- المعارف لابن قتيبة (ت 277هـ)، تحقيق د. شروت عكاشة، دار المعارف القاهرة.
294- معاني الخروج لأبي الحسن علي بن عيسى الرمايي (ت 338هـ)، تحقيق د. عبد الفتاح إسماعيل شلبي، دار الشروق، جدة، الطبعة الثالثة 1464 هـ - 1986م.
295- معاني القرآن لأبي الحسن سعيد بن مسعود الأخفش الأوسط (ت 315هـ)، تحقيق د. هدي محمود قراعة، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط. 1، 1411هـ - 1990م.
296- معاني القرآن لأبي زكريا يحيى بن زيد الغرائ (ت 207هـ)، الجزء الأول تحقيق أحمد يوسف نجمي ومحسن علي النجار، الهيئة المصرية للكتاب، ط. 2، 1980م.
والجزء الثاني تحقيق ومراجعة محمد علي النجار، الدار المصرية للتأليف والترجمة، الجزء الثالث، تحقيق د. عبد الفتاح شلبي ومراجعة علي النجدي ناصف، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1972م.
297- المعاني الكبير في آيات المعاني لأبي محمد عبدالله بن مسلم بن قتيبة (ت 276هـ)، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن - الهند، الطبعة الأولى، 1368هـ - 1949م.
298- معايدة التنصيب لشيخ عبد الرحيم بن أحمد العباسي (ت 963هـ)، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، عالم الكتب، بيروت، 1367هـ - 1947م.
299- معجم الأدباء لياقوت الحموي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1411هـ.
300- المعجم الأوسط لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني، تحقيق طارق عوض الله بن محمد وعبد الحكيم بن إبراهيم الحسيني، دار الخرمن، 1415هـ.
301- معجم البلدان لياقوت الحموي، دار الفكر، بيروت، دون طبعة، دون تاريخ.
302- معجم الصحابة لعبدالباقي بن قانع (ت 531هـ)، تحقيق صلاح بن سالم، مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة المنورة، ط. 1، 1418هـ.
303- المعجم الكبير للطبراني، تحقيق حمدي بن عبد المجيد السلفي، مكتبة العلوم والحكم، ط 32، 1404هـ.
304 - معجم المؤلفين لعمر رضا كحالة، دار إحياء التراث العربي، بيروت، دون طبعة، دون تاريخ.
305 - معجم ما استعمجم لعبدالله بن عبدالعزير البكري الأندلسي، تحقيق مصطفى السقا، عالم الكتب، بيروت، ط، 33، 1441 هـ.
306 - معرفة القراء الكبار محمد بن أحمد بن عثمان بن قايزان الذهبي، تحقيق بشار عواد، معروف، وشعبة الأرناووط وصالح مهدي عباس، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط 1، 1404 هـ.
307 - المعرفة والتاريخ لأبي يوسف يعقوب بن سفيان الفسوي، تحقيق خليل منصور، دار الكتب العلمية بيروت، 1419 هـ - 1999 م.
308 - مغني اللبيب عن كتب الأعيوب لابن هشام الأنصاري، تحقيق محمد حمدي عبدالحليم، دار إحياء التراث العربي، دون طبعة، دون تاريخ.
309 - المفصل في علم العربية، لفخر خوارزمي، أبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري، ت، 538، دار الجيل، بيروت، دون طبعة، دون تاريخ.
310 - مقاييس اللغة لابن فارس، تحقيق عبدالله سلام هارون، ط، 1391 هـ، مطبعة عبسي الحاجي وشركاه، دار إحياء الكتب العربية.
311 - المقتضى في شرح الإيضاح لعبد القاهر الجرباني، تحقيق د. كايمح بحر المرجان، دار الرشيد، العراق، 1982 م.
312 - المقضي لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد، ت، 365 هـ، تحقيق الشيخ محمد عبد اللطيف عضيمة، عالم الكتب، بيروت، دون طبعة، دون تاريخ.
313 - المقدمة الجزولية لأبي موسى عيسى الجنوبي، تحقيق د. شعبان عبد الوهاب محمد، القاهرة، 1988 م.
314 - المقرب لعلي بن مؤمن المعروف بابن عصفور، تحقيق أحمد عبدالاستار الجوازي، عبد الله الجبري، المكتبة الفيصلية بمحكمة المكرمة، الطبعة الأولى، 1391 هـ - 1971 م.
315 - المقصد الأرشد في ذكر أصحاب أحمد للإمام برهان الدين إبراهيم بن محمد بن عبدالله بن محمد بن مفتاح، تحقيق د. عبد الرحمن العضينين، مكتبة الرشيد، الرياض، الطبعة الأولى، 1410 هـ.
316- الملتخص في ضبط قوانين العربية لأبي الحسين عبيد الله بن أبي جعفر أحمد بن عبد الله بن أبي الريع، تحقيق ودراسة د. علي بن سلطان الحكيم، الطبعة الأولى، 1405 هـ - 1985 م.

317- منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل مطبوع مع شرح ابن عقيل، المكتبة المصرية، صيدا، بيروت.

318- مواقف نبوية مضرربة في كتاب البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي تأليف د. عبد الفتاح بحيري، دار الطباعة المحمدية، الطبعة الأولى، 1399 هـ - 1979 م.

319- الموجر في النحو لأبي بكر بن السراج، تحقيق مصطفى الشوقي، بيروت، 1965 م.

320- مولد العلماء وزوياتم محمد بن عبد الله بن أحمد بن سليمان الربيعي (ت 397 هـ) ت. د. عبد الله أحمد سليمان محمد، دار العاصمة بالرياض، الطبعة الأولى، 1410 هـ.

321- نتائج التحصيل في شرح كتاب النسج بن تأليف محمد بن محمد بن أبي بكر المراطف الدلائي، تحقيق د. مصطفى الصادق العربي، مكتبة الفيصلية بملكة المكرمة، دون طبعة، دون تاريخ.

322- نتائج الفكر في النحو لأبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلى، ت. د. أحمد سليمان الربيعي، د. الشيخ علي محمد معاوض، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1412 هـ - 1992 م.

323- النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة لابن تغري بردى الأتايكي (ت 874 هـ) وزارة الثقافة والإرشاد القومي، مصر، بدون طبعة، دون تاريخ.

324- النحو في مجالس ندل، تأليف د. أحمد عبدالمطلب الليثي، دار العدالة، 1991 م.

325- النحو القرآني قواعد وسياق، تأليف د. جميل أحمد طبر، مكة المكرمة، الطبعة الثانية، 1418 هـ - 1998 م.

326- النحو الكوفي مباحث في معاني القرآن للفراء تأليف د. كاظم إبراهيم كاظم، عالم الكتب، الطبعة الأولى، 1418 هـ - 1998 م.

327- النحو الوافي تأليف عباس حسن، دار المعارف مصر، الطبعة الخامسة، دون تاريخ.
328- النحو والصرف بين التميمين والضاديين تأليف د. الشريف عبد الله علي الحسيني البركاني، مكتبة الفيصلية، 1404 هـ - 1984 م.
329- نزهة الآلما في طبقات الأدباء لأبي بركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد الأثري، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، 1418 هـ - 1998 م.
330- النشر في القراءات العشر تأليف الخالق أبي الخير محمد بن محمد الدمشقي الشهير باين الجوزي (ت 823 هـ)، تصحيح وإراجعة الأستاذ علي معهد الضبع، دار الكتاب العربي، دون طبعة، دون تاريخ.
331- تصورية النحو القرآني نشأها وتطورها ومقدماتها تأليف د. أحمد مكي الأنصاري، دار القبلة للثقافة الإسلامية، الطبعة الأولى، 1405 هـ.
332- نفح الطب في غصن الأندلس الريبي للمقرئ اللبناني، تحقيق د. إحسان عباس، دار سراج بيروت، 1388 هـ.
333- النقش في تفسير كتاب سبيحة لأبي الحجاج يوبس بن سليمان المرور بالأعلام الشنيري (ت 477 هـ)، تحقيق زهير عبدالحسن سلطان، منشورات معهد المخطوطات العربية، الكويت، الطبعة الأولى، 1407 هـ - 1987 م.
334- النواحي في اللغة لأبي زيد الأنصاري، تصحيح وتعميق سعيد الخوري، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، الطبعة الثانوية، 1387 هـ - 1967 م.
335- هدية العارفين في أحياء الملففين وأثار المستضفين لاستعمال باشا بغدادي، طبع بعناية وكالة المعارف، استانبول، منشورات مكتبة المتنبي بغداد، 1951 م.
336- هم المواسير في شرح جمع الجوامع للإمام السبئي، الجزء الأول تحقيق وشرح عبد السلام هارون ود. عبد الله سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، ط2، 1407 هـ.
337- وباقية الأجزاء تحقيق د. عبد الله سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت، 1397 هـ - 1977 م.
338- الواضح لأبي بكر الزبيري الإشبيلي (ت 379 هـ)، تحقيق د. عبد الكريم خليفة، دون طبعة، دون تاريخ.
339- الواقعي بالوفيات لصلاح الدين خليل بن أبيك الصوفي، تحقيق أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث بيروت، 1420 هـ - 2000 م.
239 - وفيات الأعيان وأبناء أبناء الزمان لابن حلكان، تحقيق إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت.

ثانيًا: الرسالة والدوريات:

٣٤٠- أبو عثمان الجرمي حياته وجهوده في النحو. رسالة ماجستير لأساتذة الأساتذة.

الدكتور حسن صالح العمري، إشراف أ.د. أحمد مكي الأنصاري، مكة المكرمة، ١٩٧٩ - ١٣٩٩ـ.

٣٤١- تعقيبات أبي حيان النحوية جزء الله الزمخشري في البحر المحيط. رسالة دكتوراه.

محمد جمال الفرشي، إشراف تمام حسان، ١٤١١ـ.

٣٤٢- شرح الجزولية للأدب، تحقيق. سعد حمدان الغامدي، رسالة دكتوراه مقدمة إلى كلية اللغة العربية بجامعة أم القرى، ١٤٠٦ـ.

٣٤٣- مجلة التراث العربي (ظاهرة القرص في كشف الزمخشري)، تأمر سلوم، مجلة فصلية تصدر عن الاتحاد للكتاب العرب، دمشق، العدد ٤، السنة ١٦، ١٤١٧ـ، ١٩٩٦ـ.

٣٤٤- مجلة التراث العربي (كشف الضوء في معنى لوم) لعثمان النحدي، تحقيق حسان فلاح أوغلي، العدد ٤٣، السنة الناشرة، ١٩٨٩ - ١٤٠٩ـ.

٣٤٥- مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وأدابها (أبو الحسن بن البانش الغرناطي وآلهة التحوي) د. شريف بن عبدالكريم، المجلد ١٤، العدد ٢١، شوال ١٤٢٢ـ.

٣٤٦- مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وأدابها (الزيادي التحوي: حياته وآثاره ومذهبه) د. سيف بن عبدالرحمنة الفريدي، المجلد ١٣، العدد ٢١، شوال ١٤٢١ـ.

٣٤٧- مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية (قضايا لن في النحو العربي) د. إبراهيم بن سليمان البغدادي، المجلد ١٤، العدد ٢٣، شوال ١٤٢٢ـ.

٣٤٨- مجلة كلية اللغة العربية بجامعة المكرمة (الإمام الكسائي وآراؤه في النحو) د. عبده الرحمن إسماعيل، العدد الثاني، ١٤٠٥ - ١٤٠٦ـ.

٣٤٩- مجلة اللغة العربية (أمن اللبس ومرابع الألفاظ في النحو العربي) د. رشيد بلحبيب، تصدر عن مكتب تنمية التعريب التابع للمنظمة العربية للترجمة والثقافة والعلوم بالمغرب، العدد ٤٥، ١٩٩٨ـ.

٣٥٠- مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة (فلسفة الضمير) إعداد علي النحدي ناصف، العدد ٢٠، ١٩٧٦ـ.
المقدمة: الفصل والتوسط في اللغة والاصطلاح
المطلب الأول: الفصل
المطلب الثاني: التوسط
الفصل الأول: الأثر الإعرابي.
المبحث الأول: الأثر الإعرابي الفصل والتوسط بين العوامل الحرفية ومعمولاها
المسألة الأولى: توسط خبر (ما) بينها وبين اسمها
المسألة الثانية: الفصل بين العاطف والمعطوف بـ (أنا)
في باب الاشتغال
المسألة الثالثة: وقوع (إذن) بين الواو والفاء وبين الفعل
المسألة الرابعة: الفصل بالاسم بين (إن) الشرطية وفعل الشرط
الشرط
المسألة الخامسة: الفصل بين (إن) المخففة من الثقيلة وبين خبرها إذا كان جملة فعلية فعلها متنصر، لا يُقصد به الدعاء
المسألة السادسة: الفصل بـ (لا) بين (آن) التي تلي ما فيه معين القول وبين الفعل المتصرفا
المبحث الثاني: الأثر الإعرابي الفصل والتوسط بين العوامل غير الحرفية ومعمولاها
المسألة الأولى: الفصل بـ (لا) النافية بين العامل ومعموله الظرفي
المسألة الثانية: الفصل بين الفعل القلبي وما يعمل فيه
المسألة الثالثة: عمل ما قبل (الإِن) فيما بعدها، والعكس
67-44
8-61
47-44
65-61
18-61
61-46
المسألة الرابعة: الفصل بين الحال والعامل فيها بالأنجي
المسألة الخامسة: الفصل والتوسط بين المصدر ومعموله:

1 - توسط الصفة بين المصدر ومعموله.
73-69

2 - الفصل بين المصدر ومعموله بالأنجي
80-74

المسألة السادسة: الفصل والتوسط بين اسم الفاعل
وأما جرى بمراج وعين معمولاً:

1 - توسط الصفة بين اسم الفاعل وما جرى
85-81

بمراجع وعين معمولاً.

2 - الفصل بين اسم الفاعل ومعموله بالجار
85-81

والمورور.

المسألة السابعة: الفصل بحرف التنفيذ بين العامل ومعموله...
94-90

المسألة الثامنة: توسط أداة الشرط بين العامل ومعموله...
99-95

المسألة التاسعة: توسط الفعل المضارع المقرن بالنافية
أو الواو بين فعل الشرط وجوابه...
100-104

المسألة العاشرة: الفصل بـ (لام) القسم بين العامل ومعموله...
105-107

المبحث الثالث: الأثر الإعرابي للفصل والتوسط بين أجزاء الجملة...
108-105

المطلب الأول: الأثر الإعرابي للفصل والتوسط بين التوابع...
108-122

المسألة الأولى: توسط الخبر بين المعروف والمعروف عليه...
110-108

المسألة الثانية: الفصل بين معمول اسم الفاعل
116-118

المعروف عليه وبين المعروف...

المسألة الثالثة: الفصل بـ (الٍّ) الاستثنائية بين الصفة
والموصوف...

المطلب الثاني: الأثر الإعرابي للفصل والتوسط بين غير التوابع...
123-122

المسألة الأولى: توسط المعروف بين اسم (إنّ) وخبرها...
123-129

-470-
المبحث الثاني: الأثر التركيبي

المبحث الأول: الأثر التركيبي للفصل والتوزيع بين العوامل غير المصرفية وممولاًها.

المسألة الأولى: توزيع خبر (كان) بينها وبين اسمها إذا كان جملة فعلية فاعلاً ضمير مستتر.

المسألة الثانية: توزيع خبر (ليس) بينها وبين اسمها.

المسألة الثالثة: الفصل بـ (لا) بين أفعال الاستمرار وأحيارها.

المسألة الرابعة: الفصل بين الفعل وفاعله المؤنث الحقيقي أو الجازية.

المسألة الخامسة: توزيع المفعول بين الفعل والفاعل.

المسألة السادسة: الفصل بين المضافين بغير الظرف.

المسألة السابعة: الفصل بين العدد وتمييزه:

1- الفصل بـ (من) بين العدد.

2- الفصل بين العدد وتمييزه المكسور.

المبحث الثاني: الأثر التركيبي للفصل والتوزيع بين أجزاء الجملة.

المبحث الأول: الفصل بعمل خبر (إن) و(ليت) و(على).

بين (أنا) الشرطية والفئة الواقعية في الجواب.

المسألة الثانية: زيادة الباء في خبر (ما) التصويتية.

-476-
المسألة الثالثة: توسعه ما لا يسأل عنه بين المعرف

المعروف عليه في باب أم المضلة

المسألة الرابعة: الفصل بين (الواو) و(ثم) بين فعل الشرط وجوهباً

المسألة الخامسة: الفصل بين (لولا) التحضيضية والفعل

الفصل الثالث: الأثر المعنوي

المبحث الأول: الأثر المعنوي الفصل بين العوامل غير الحرفية

معلوماً ومعلوماً

المسألة الأولى: زيادة (ما) بين العامل غير الحرفية ومعموله

المبحث الثاني: الأثر المعنوي الفصل بين أجزاء الجملة

المسألة الأولى: الفصل بين (أيًا) وصفها في النداء

الفصل الرابع: الأثر المشترك

المبحث الأول: الأثر الإعرابي والتركيبي الفصل بين العوامل الحرفية ومعلوماً

المسألة الأولى: الفصل بين حرف اللفظ والمعلومة باب جهار ومعروفة والنظف.

المبحث الثاني: الأثر الإعرابي والتركيبي الفصل بين العوامل غير الحرفية ومعلوماً

المسألة الأولى: الفصل بين العامل والمعمول في باب التناغم

المسألة الثانية: الفصل بالحالة بين العامل فيها والمعمول الآخر لذلك العامل

المبحث الثالث: الأثر الإعرابي والتركيبي الفصل والتوسط

بين أجزاء الجملة

المسألة الأولى: الفصل بين الوصول وصلته
المستقبل الثانية: الفصل بين الحال وصاحبها بالأحذية
المستقبل الثالثة: توسط الحال بين المبتدأ وعاملها الظرفي

الواقع خيرًا
المستقبل الرابعة: الفصل بين الصفة والموصوف
المستقبل الخامسة: الفصل بين المطوف والمفعول عليه بجملة أو أكثر غير اعتراضية
المستقبل السادسة: الفصل بين المطوف والمفعول عليه بتأكيد أو ما يقوم مقامه

المستقبل السابعة: الفصل بين البدل والمبدل منه
المستقبل الثامنة: الفصل بين (إذا) الشرطية والفعل
المستقبل التاسعة: الفصل بين (أو) الشرطية والفعل

المبحث الرابع: الأثر التركبي والمعنوي للمفصل بين العوامل الحرفية وممولاها
المستقبل الأولى: الفصل بين الحرف الناصب للفعل وبين ممولاه

المبحث الخامس: الأثر التركبي والمعنوي للمفصل بين أجزاء الجملة...
المستقبل الأولى: الفصل بين (أن) بين (ما) الشرطية وفعل الشرط

المستقبل الثانية: الفصل بين لام القسم والفعل المضارع
المشدود توكيده
المبحث السادس: الأثر الإعرابي والتركيبي والمعنوي للمفصل بين العوامل الحرفية وممولاها
المستقبل الأولى: الفصل بين (ما) الزائدة بين إن وأحواها وبين أسمائها
المستقبل الثانية: الفصل بين (ما) الزائدة بين حرف الجر ومجروره

- 428-
المبحث السابع: الأثر الإعرابي والتركيبي والمعنوي للفصل بين

أجزاء الجملة...

المسألة الأولى: الفصل بالفاء الرابطة بين المبتدأ والخبر...

المسألة الثانية: ضمن الفصل...

المسألة الثالثة: الفصل بين التوكيد والمؤكد...

المبحث الثامن: الأثر الإعرابي والتركيبي والمعنوي لما لا ينظُم

تحت مبحث معيّن...

المسألة الأولى: الفصل بحرف الجر الزائد...

المسألة الثانية: الحملة الاعتراضية...

الخاتمة...

الفهرس الفني...

٤٧٩٤-٤٩٤-٤٠٥
Thesis Abstract


Researcher's: Name – Hassan Ibn Muhammed Ibn Hassan Algarni.

Degree: PhD. of syntax and conjugation.

Thesis aim:

1- Provision of articles of separation and mediation at Al Bahar Al Moheit Book for Abu Haian and their impact in syntax rule direction.
2- Examination of grammarian rules which secured this flexibility in Arabic sentence arrangement such as – originality, sub-division, strength of continuation and the weakness of separation.

The plan of research:

The research has included the introduction, and four chapters consisting of 64 issues which are following:

1- The first chapter: The parsing impact and has three researches including 26 issues.

2- The second chapters: The structural impact and has two researches consisting of 13 issues.

3- The third chapter- the moral impact and has two issues.

4- The parting impact, and has discussed the issue which included more than one impact and has 8 researches consist of 23 issues.

Then the conclusion and explained the important result which the research has received.

Researcher's name: Hassan Ibn Muhammed Algarni.  The supervisor: Prof. Muhessin Ibn Salem Al OmeIri